

جامعة الأزهر
كلية الشريعة والقانون

هدية المؤلف
المكتبة كلية الشريعة
جامعة الملك عبد العزيز
عمارة المارينا

٢٠ شوال ١٤٩٦ هـ

الأفعال النبوية

ودلائلها على الأحكام الشرعية

بواسطة السيد
محمد سعيد الحميد

١٠٠٢٠٥٩

رسالة أعدها

محمد شايمة عبد الله الأشقر
تأهيل درجة الدكتوراه في أصول الفقه



بإشراف الأستاذ الدكتور
عبد الغني محمد عبد الحلق
رئيس قسم أصول الفقه بالجامعة

مكتبة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



— أ —

((بسم الله الرحمن الرحيم))

ربنا آتنا من لدنك رحمة

وهيئ لنا من أمرك رشدا

اللهم أرنا الحق حقا وأرنا الضلالة

وإرنا الباطل باطلا وأرنا اجتنابه

سبحانك لا علم لنا إلا ما علمنا

إنك أنت العليم الحكيم

((بسم الله الرحمن الرحيم))

=====

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه . وصلوات الله وتسليمه على نبيه
الأمين ، الذي حمل وحيه ، وأداه اليها كاملا ، جينا ، لا هج فيه ، فاعلمنا به
من الجاهلية ، وهدانا به من الضلالة ، وجمعنا به بعد الفارقة ، وجعل
لنا في الدنيا والآخرة مكانا لا تنكوه الأمم .

وبعد فان نهر الشريعة الخالد ينبح أولا من كتاب الله العظيم
وحى الله المبارك ، وكلمته الى العالمين . ويستند هذا النهر بعد من مد من
النبي صلى الله عليه وسلم .

منذ ان اختار الله نبيه ، بعد لحمل الرسالة ، استشعر عظم المهمة
التي ألقيت على عاتقه لهيافة البشر ، وتخوف ثقل القول الذي كلف به .
لقد أهله أمر الجوع الزائفة من البشر في الجزيرة وخارجها ، من
يهديها ؟ وتلك الأجيال المتلاحقة هي الزمان الى أن تقوم الساعة ،
من يعلمها أحكام الله ؟

حتى وردت الطمانينة له من السماء (ما ودعك ربك وما قلى . وللآخرة
خير لك من الأولى . ولمن يعبط بفسك ربك فترضى) الله معك . اما أنت
فاستقم كما أمرت ولا تحدفه . لا تقهر اليتيم ، ولا تنهر العائيل .
وحدث الناس بما جاءك من الوحي . وأعد الله وأتق حق ثقافته . لهذا
الذي عليك . ولست عليهم بمسيطر .

اذن الأمر هيّن . تبليغ واستقامة . بيان بالقول ، وضرب مثيل
بالفعل . اما الهداية والاضلال لهما بيد الله وحده .

لحق الله صدره للأمر ، ووضع عنه وزره الذي انقض ظهيره ، ويمر له
ما كان عليه صبيرا .

ولكن هل كانت المهمة يعيسرة حقا ؟ لقد كان عليه صلى الله عليه
وسلم ان يقوم الليل الا قليلا ، يتدبر تلك الكلمات الالهية ويقسم

بغيرها لكونه وقلبه ، حتى اذا أصبح ، بلغها قومه ، واستقام عليها ليقتدى
به ، وتلذذ ما علمه الله ، ليكون شاهدا عليهم ، كما أرسل الله إلى نوح
رسولا ، فعصاه بأخذه الله أخذاً وببلا . فالأمر جد ، وليس هناك .

لقد حرصت الأمة على تدوين ما صدر عنه صلى الله عليه وسلم من أقواله
والفعاله ، وحفظ الله الذكر بتلك الجهود الضخمة التي بذلتها الأمة ،
لئلا يضيع ما بين العلم ، والتي تكاد تماثل ما بذلته من الجهود في الجهاد
والتبليغ . فكان في كلا النوعين من الجهاد ، ولم يذكر محمد صلى الله
عليه وسلم ، وذكر قومه في المالين .

أعمال النبي في حقيقة الأمر أكثر من أقواله أضعافاً مضاعفة .

وهذا ملاحظ في سائر البشر ، لعلنا نعلم البشر من لعمل .
ولكنه لا يتكلم الا اذا بدا له ذلك .

والتقرير أكثر من ذلك كله ، فان ما يراه ، من أعمال
الصالحين وتروكهم ، يراه في بيئته من الأمور فلم يغيره ، وما لا يحصى .
والنبي أكثر من ذلك قليلاً جداً .

لكن ما نقل البنا في دواوين السنة من الأفعال والتقارير ، أقل
من الأقوال أو يساويها . وقد جمع السيوطي عامة السنن المروية
في جامعته الكبير ، فكانت الروايات الفعلية مساوية تقريباً للروايات
القولية .

ومع ذلك هل خدّم الأصوليون الأعمال التي نقلت كما خدّموا الأقوال ؟
ان كتب الأصول الشاملة تعرضت للأقوال من جميع جوانبها تقريباً .
لبحثت في الأمر والنهي ، والمعصية والخصوص ، والحقيقة والمجاز وغيرها .
بل تعرضوا للمساظحة معينة ودلائلها ، وتكلموا في من وإلى ومن وطى
وامتاليها .

وهناك المباحث التي تدخل فيها الأفعال مع الأقوال ، كالحكم ،
والنسخ ، والبيان والاجمال ، وما سواها ، كادت هذه المباحث أن تكون
في كلام الأصوليين مقصورة على الأقوال ، ولا يذكر الفعل فيها إلا إماما ،
كأنه غيب زائر ، أو غيب معاتب .

وكتب الباحثون المتخصصون قديما وحديثا في مباحث الأقوال ، وخصوا
أكثرها بمو' للمات متخصصة .
فكتبوا في الأمر والنهي .
وفي الحقيقة والمجاز .
وفي تفسير النصوص المجملية .
وكتبوا في العموم والخصوص وغير ذلك .

وبالإنابة إلى ذلك كانت الدراسات اللغوية في النحو والبيان
والمعاني تقوم بخدمة الأقوال ، وبيان أدق التفسير في دلالاتها .
لقد حيرت الأنظار اللغوية إلا من مجهودات ضئيلة ، لقد سهرها
الأصوليون سهرًا سويًا في مو' للماتهم الأصولية الشاملة .

لهل ذلك هو الوزن الحقيقي للأفعال ؟ هل أعطيت الأفعال
كامل حقوقها وما ينبغي لها ؟ ان استقرا' واقع الخلاف بين الفقهاء يظهر
بجلاء ، أن من أسباب الخلاف بينهم اختلافهم في الأحكام المستفادة من
الأفعال هل لمثل لا تكون مبالغا إذا قلت : إن الخلاف في قواعد الأفعال
هذه هو السبب الأكبر في الخلاف الفقهي .

ولم يجد ، بعد طول البحث ، أحدا خص الأفعال بمو' لف خاص ،
ماعدًا اثنين من فضلاء المتأخرين ، أحدهما الشيخ أبو شامة المقدسي
من رجال القرن السابع ورسائله في ستين ورقة فقها ، والآخر من رجال القرن
الثامن وهو الحافظ الجاوي ، ورسائله في نحو ثلاثين ورقة .

لم يخط المؤلفات المذكوران جميع نواحي مباحث اللاهوتيات،
وكان بحثهما في المواضيع التي طرقاها قاصدا من جهات .

لقد كان ذلك كله حائرا لا اختيارا لأعمال التوبة موضوعا لرسالة
أثقل بها إلى كلية الشريعة بالأزهر، معقل علم الأصول قديما وحديثا .

وقد سرت في قلبي بحما من شديد شاعرا بعظم المهمة، وناظرا إلى الفراغ
الكبير الذي ينتظر المعداد . لقد كان السير في الطريق المستهددة سيرا
رقيقا . أما اللهاج الذي لم يطرق من قبل لقد كان السير فيه سيرا مضللا،
لولا عون الله وتمجيده وتوليجه .

وحصا على الطريق المستهددة ، لم أبدأ السير قبل أن أطلع
على كتابات شاملة في الأعمال ، فحرصت كل الحرص على الحصول على رسالتين
الحافظت العلائق وأبو شامة .

أما الأولى فقد حصلت عليها بيسر، إذ وجدت بها هنا بالقاهرة .
وأما الأخرى ، فقد طال البحث عنها في مكتبات العالم العربي فلم
توجد فيه . ثم يسر الله الكريم العثور عليها صدقة لي إحدى المكتبات النائية في
أوروبا ، ولعلها النسخة الوحيدة في العالم المؤلف المذكور . حصلت صورتها
بعد هذا شديد .

الآن قد تبين أن كلام الرسلتين المذكورتين مجاله ، تغني عن
جوع ولكنها لا تضمن وتنفع الفلسفة دون أن تعطى السرى وتشفي الصدر .
واستعنت بالله .

ورأيت أن من الأعمال ما ليس في تعليته خلا ، كالصلاة والصوم والجهاد
والركوع والسجود والأكل والشرب والنوم .

وأن من الأعمال ما اختلف في أنه فعل أو ليس بفعل ، كالترك والكفاية
والامتناع والسكوت والاقصاء .

فخصت النوع الأول بهاب وسيمته باب الأعمال الصريحة .

وخصت النوع الثاني بهاب وسماه باب الأفعال غير الصحيحة .
وجعلت للتعارفين الأفعال وما سواها من الدلائل بابا ثالثا .
وقد مهدت للمرسلة بتعريف الحق لغة واصطلاحا . وبيان حججة
السنة اجمالا ومزلتها من القرآن . ولى تحديد المصطلحات النبوية وبيان
دور الأفعال في ادائها على الوجه الاكمل .

واما الباب الاول وهو باب الأفعال الصحيحة فقد انتظم في تسعة أصول :
الفصل الاول تعرضت فيه للبيان بالأفعال في حالة انفرادها او اجتماعها
مختلفة او متفقة . وفي حال اجتماعها مع الاقوال .

والفصل الثاني تعرضت فيه لأحكام أفعال النبي صلى الله عليه وسلم .
فاوضحت أن نفعه قد يصدر عن النصوص القرآنية ، او عن اجتهاده ،
او تلويضه ، وأنه قد يصدر على اساس مرتبة العلو ، اى عدم الحكم .

وبينت في الفصل الثاني ايضا ان الأفعال التي تصدر عنه صلى الله عليه
عليه وسلم اما ان تكون من قبيل الواجبات / المندوبات او المباحات ، وتعرضت
للمصحة من المكروهات والمحرمات .

وذكرت الطرق التي يتعين بها حكم نفعه صلى الله عليه وسلم لحصرته
ذلك ، وناقشت النظريات التي أوردت في أماكن شتى من كلام الأصوليين
حول ذلك .

وفي الفصل الثالث بينت أن الأفعال النبوية من حيث الجلة حجة
شرعية . وناقشت المخالفين في ذلك . وأوردت الادلة المتقنة .

وفي الفصل الرابع قسمت الأفعال النبوية الصحيحة عشرة اقسام :
الفعل الجبلى . والعادى . والدنيوى . والخصائى . والمعجزات . والفعل
البياسى . والامتالى . والمتعدى . والمطلوب لانظار الوحى . ثم الفعل
المجرد . وخصصت كل واحد منها بمبحث خاص اوضحت ما يستدل به فيها
وما لا يستدل به . وكيفية ذلك .

غير أنى خصصت للفعل المجرد بفصل خاص هو الفصل الخامس نظريا
لانه لب باب الأفعال . وهو الذى يقع فيه الخلاف .

ولم الفصل السادس من تحدثت من الاحكام التي يصح استفادتها من
الافعال ومن اين يؤخذ كل منها ، سواء الافعال التكليلية والوضعية .

ولم الفصل السابع : تحدثت عن صلة الدلالة الفعلية وطبيعتها
وهل تنتهي الى الدلالة المطابقة او التضيق او الالتزام .

وذكرت ان الفعل قد يدل بالمفهوم ، وبينت كيفية استصحاب حكم
الفعل النبوي على افعال الامة .

وتعرضت لم الفصل الثامن لدلالة متعلقات الفعل النبوي . فذكرت
دلالة سبب الفعل ، وناطه ، وملحوله ، ومكانه وزمانه وهيئته ، وما يقارنه ،
وادواته المادية ، وعدد الفعل ومقداره .

ولم الفصل التاسع ذكرت مباحث متنوعة تتعلق بالافعال . لعقدت بحثا
بينت فيه للمجتهد الطريق العظمى الذي يملك لاستفادة الحكم من الفعل
النبوي .

ومحنتا آخر للاعتراضات التي تورد على الاستدلال بالافعال ، وكيف
الجواب عنها .

ومحنتا ثالثا لنقل الفعل النبوي وما قد يقع من الخلل في ادوات
النقل ومبادئه . وما يحصل من الأوهام بسبب ذلك ، ليحصل التنبيه لها ،
والحذر من الوقوع فيها .

اما الباب الثالث : فقد فقدته للتعارض بين الافعال النبوية بعضها
وبعض . والتعارض بينها وبين الادلة الاخرى . وانتظم عندي في أربعة
مصول . وألحقت به قطعة من رسالة الحافظ العلائي المسماه (تفصيل الاجمال
في تعارض الأقوال والأفعال) رأيت من الضروري ان تكون بين يدي من يطلب
على هذا البحث .

وقد كان مما اخذته على نفسي في هذا البحث ان أزن الامور بما تستحقه ،
للاستقلال قولاً للجمهور ، بقائله ، او لانه يُبرز بوضوح غير لائق ولا أغتر بقول نسب
الى الجمهور او الكثير ، او الى فلان أو لئان .

وقد أوردت من الفرق الفقهيّة اشارة تتضح بها القواعد ، ويبين
بها المواد ، واخذت على نفسي ألا استطرد وراء تلك الفرع نقاشا واستدلالا
الا بمقدار ما تنضج به القاعدة الاصوليّة ويبين به المواد منها ، والذي يريد
دراسة الفرق الفقهيّة ينبغي ان يأخذ من كتابه من كتب اللغة .

وخارج ما ورد لي هذه الرسالة من الآيات والأحاديث ، وترجمت
للأعلام المستغربة نوعا ما ، وتركت الترجمة للمشهورين اكثرا بشورتهم .

ولست ادعي العصمة ، ولا أزعج الاحاطة ، وانما ادعي وأزعم انني
بذلك جريدا لي جمع شمل يواحي هذا الموضوع الهام ، وانني خلقت جزءا
من تلك المشكلات ، وسلطت الاضواء على مواضع الاشكال الاخرى .

وليس ذلك بحولي ولا بقوة ، وانما بفضل الله وعونه وتيسيره لكل
صعب ، لمست ذلك عندما رأيت تفتح العقائد ، وتيسر الشدائد ، وتسهل
كل عسير .

وانتقد بالشكر الى فضيلة الشيخ عبد الخضر محمد عبد الخالق ، الذي
كان لتشجيعه وتوجيهه أثره الكبير في خروج هذه الرسالة على هذا الوضع ،
ولكل من أسدى لي ذلك يدا .

((والحمد لله أولا وآخرا))

القاهرة - مدينة نصر

يوم الخميس ١٧ من رجب الحرام ١٣٩٧ هـ

١٥ من يوليو ١٩٧٦ م

التحرير

((بسم الله الرحمن الرحيم))

(البحث الاول)

السنة في اللغة ولى الاصطلاح

السنة في اللغة الطريق المملوك حيا كان أو معلوما (١) - قال صاحب اللسان "السنة : مَوْتَن الطريق وَمَنَّهُ : مَرَجَه • وقال شهر : السنة في الاصل سنة الطريق • وهو طريق مَنَّهُ اوائل الناس لصار مملكا لمن بعدهم •"

وقال الله تعالى (٢) (سنة الله في الذين خلوا من قبل) أي " مسن الله في الذين تائقوا الانبياء وأرجلوا بهم ان يقتلوا أينما وجدوا (٣) • وقال أيضا (لمول ينظرون الا سنة الاولين • فلئن تجد لسنة الله تدبيرا ولن تجد لسنة الله تحويلا) (٤) أي " انما ينتظرون العذاب السني نزل بالكلار الاولين • لقد أجرى الله العذاب على الكفار • وجعل ذلك سنة لهم • فهو يحذَّب بمثله من استحقه • لا يقدر أحد أن يعدل ذلك " (٥)

وسواء كانت الطريقة حميدة أو ذميمة ، فكلاهما في اللغة سنة ، ليسدل للنون الاول قول ليبيد في معلقته :

من معشر سنت لهم آباؤهم ولكل قوم سنة وامامهم

ويدل للنون الثاني قول خالد بن عبد الله المهذلي :

للا تجزعن من سيرة أنت سرورها لأول باع سنة من يسمرها

بل ورد هذا الاستعمال في السنة ، كما في حديث الصحيحين ، أعطى النبي

(١) المعاني الحسية الواردة في اللغة للعدة (من ن) ثلاثة (١) السن بمعنى تحديد السكن ونحوها (٢) السنة بمعنى الخط • وقد ذكر في اللسان مسن معاني السنة الخط في جلد الحمار (الوحش) (٣) السَّنة والسَّنة بمعنى الطريق •

(٢) سورة الاحزاب / ٣٨ و ٦٢ (٣) تفسير الاية عن لسان العرب

(٤) سورة فاطر / ٤٣ (٥) تفسير هذه الاية عن القرطبي ٣٦٠ / ١٤

"بسم الله الرحمن الرحيم"

المبحث الأول

السنة في اللغة وفي الاصطلاح

"السنة" في اللغة:

السنة في اللغة الطريق الحسي (١). قال صاحب اللسان "السنة، وسنة الطريق وسننه، ونهجه". وقال شمسو: السنة في الاصطلاح سنة الطريق، وهو طريق سنة أوائل الناس من قصار مسلكنا لمن بعدهم

واستعمل "السنة" أيضا في اللغة في الطريق المعنوي. قال الله تعالى (٢) سنة الله في الذين خلوا من قبل أي "سنة الله في الذين تأنقوا، ألا نبيا، وأرجفوا بهيم أن يقتلوا أينما وجسدوا" (٣) وقال أيضا (فهل ينظرون إلا سنة الأولين، ولن تجد لسنة الله تهدية ولا ولن تجد لسنة الله تحويلا) (٤) أي "إنما ينظرون العذاب الذي نزل بالكفار الأولين فقد أجرى الله العذاب على الكفار، ويحل ذلك سنة فيهم، فهو عذاب بعينه من استحققه". لا يتقدم أحد أن يدل ذلك (٥)

وسواء كانت الطريقة حميدة أو ذميمة، فكلها في اللغة سنة، فيدل للنوع الأول قول لبيد في معلقته:

من محض سنت لهم آباؤهم ولكل قوم سنة وأيامهم
ويدل للنوع الثاني قول خالد بن عبد الله المهذلي:

فلا تجزم من مصيرة أنت سرتها فأول رأي سنة من يسيب عروها

بل ورد هذا الاستعمال في السنة، كما في حديث الصحيحين، أنه صلى الله عليه

الصلوات المعاني الحميدة الواردة في اللغة لمادة (سين ن) ثلاثة (١) السن بمعنى تحديد السنين ونحوها ومنه (السنان) و (السن) (٢) السنة بمعنى الخط. وقد ذكر في اللسان، مسن متاني السنة في اللغة الخد في جلد الحمار (الوشى) (٣) السنن والسنة بمعنى الطريق.

آ- سورة الاحزاب / ٦٦-٦٨ آ- تفسير الآية عن لسان العرب

ب- سورة فاطر / ٤٢ آ- تفسير هذه الآية عن القراي / ١٤ / ٣٦٠

عليه وسلم قال " من سبني في الاسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها
الى يوم القيامة " * * * ومن سبني في الاسلام سنة سيئة فعليه وزرها وزر من عمل بها
الى يوم القيامة " وقال صلى الله عليه وسلم (٥) " لتتبعن سنن الذين من قبلكم ، شرا بشرا ،
وذرا با بذراع ، حتى لو دخلوا جحر شيباء لدخلتموه " *
وهذا يتبين ضعف قول الغدلابي (٦) : ان " السنة " في اللغة الطريقة المعصودة
خاصة .

" السنة " في الاصطلاح :

السنة في اصطلاح الأصوليين ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم غير القرآن من
الاقوال والأفعال .

وهي في اصطلاح المحدثين بمعنى أوسع من ذلك ، إذ هي عندهم " ما أشبه
النبي صلى الله عليه وسلم ، من قول ، أو فعل ، أو صفة خلقية ، أو خلقية ، ومما
يتصل بالرسالة من أحواله الشخصية قبل البعثة وبعدها " (٧) وإنما جعلوها
كذلك لأنهم أهل الحظية براوية الاخبار .

وتدلت السنة على ما يقابل البدعة . وذلك تصديق على كل الشريعة ، من
قرآن ، وحديث ثابت ، واجتهاد صحيح . ومن هنا استعمل الاصطلاح المشهور " أهل السنة " .
تعييذا لهم عن المبتدعة في الاعمال أو الاعتقادات ، كالمعتزلة ، والشيعة ، والغوايج . ولم هذا
الاستعمال أصل في الحديث النبوي ، قال صلى الله عليه وسلم (٨) " طيكم بسنتي وسنة الخلفاء
الراشدين من بعدي . تمسكوا بها ، وعزوا عليها بالواجب ، وإياكم ومحدثات الأمور فان كسل
محدثه بدعة وكل بدعة ضلالة " . فقابل السنن بالبدع .

وفي السرد الاوكلت السنة تدل على طريقة الخلفاء الراشدين ، بلا بافة الى طريقة
النبي صلى الله عليه وسلم . وقد روى ذلك من قول النبي صلى الله عليه وسلم (سنة الخلفاء
الراشدين) كما في الحديث الآتس الذكر . وقال علي بن ابي طالب رضي الله عنه " جلد
النبي صلى الله عليه وسلم وأربعين ، وجلد ابوبكر أربعين ، وجلد عمر ثمانين ، وكل سنة " (٩)

٥- متفق عليه (الفتح الكبير) ٦- ارشاد الفحول ص ٣٣

٧- محمد بن محمد بن ابي زهير : الحديث والمحدثون ١٠٧

٨- رواه ابو داود ١٢٠٧٦٠ وصححه الترمذي . رواه الترمذي وابن ماجه (الفتح الكبير)

٩- رواه مسلم (نيل الأودار ١٤٧٧)

الا أنه لما اخذ الفقهاء فيها بعد بالمبدأ القائل بأنه لا حجة في قول أحد بمسند النبي صلى الله عليه وسلم، قصصت دلالة لفظة "السنة" على أقوال وأفعال النبي صلى الله عليه وسلم وعده. قال ابن فارس (١٠) "كره العلماء قول من قال سنة أبي بكر وعمر وإنما يقال سنة الله وسنة رسوله"

أما في اصطلاح الفقهاء فالسنة بمعنى الناطقة والمندوب، أي ما يقترب به العبد إلى الله تعالى مما ليس بمحتتم على المسلم.

وبعضهم جعله لبوع خاص من القرية ما داوم عليه النبي صلى الله عليه وسلم ومن التعبدات كالوتر والراتب (١١) وصوم الاثنين والخميس دون ما لم يداوم عليه، كالنوافل المطلقة. واستعمل الفقهاء "السنة" في باب الطلاق خاصة للدلالة على الجواز الشرعي، فقالوا: طلاق السنة، وقابلوه بقولهم: ثلاث أبدعة، وهو غير المشروع، كالطلاق في الحين، وطلاق الثلاث دفعة واحدة.

هذا ويلاحظ على تعريف الأصوليين للسنة، أنه يدخل فيه ما لم يكن من أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله حجة، كأفعاله وأقواله في شؤون الدنيا الصرفة، لقوله (١٢) "انتم اطمأننوا بأمر دينكم". والأولى إخراج مثل هذا (١٣)، ولعلمهم أنها تركوا التصريح به لظهوره، لأن من ترك العمل بما لا حجة فيه، لا يقال أنه تارك للسنة. ويشير إلى هذا قول عائشة (١٤) "نزل الأبطح ليس بسنة إنما نزله رسول الله صلى الله عليه وسلم". لأنه كان أسحق لخروجه "مع أن النبي صلى الله عليه وسلم فعله".

ويلاحظ أيضا أن أقواله وأفعاله صلى الله عليه وسلم قبل النبوة ليست بتشريع، وتخرج بقولهم في التعريف (ما صدر عن النبي) فإن ما صدر عنه صلى الله عليه وسلم قبل النبوة لا يصدق عليه أنه (صادر عن النبي).

وملاحظة ثانية، وهي أن قول المحدثين (ما أنيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم) أشمل مما قال الأصوليون، فالحديث عند المحدثين سنة بقلع النظر عن ثبوته. ولا يكون سنة

١٢ - رواه مسلم ١١٨/١٦

١٠ - إرشاد الفحول ص ٦٦

١٣ - بعد الثواب خلاف نص على أن ذلك "من السنة ولكنه ليس بتشريع واجب اتباعه" وعندى أن ذلك هو من "السنة" في اصطلاح المحدثين لا في اصطلاح الأصوليين لأن الأصوليين يستمدون (الحجية). وقد أشار إلى إتهار قيد الحجية في التعريف صاحب تفسير

١٤ - رواه مسلم ٥٨/٩

التحرير ٢٠/٣

عند الاصوليين الا بقيد ثبوته عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ومن اجل ذلك هموا بقوله
(ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم)

وملاحظت : رابعة ، وهي ان بعض الاصوليين قال في تعريف السنة : انها ما صدر عن
النبي صلى الله عليه وسلم من قول او فعل او تقرير ، وبعضهم يضيف الترك ، وبعضهم يضيف
السهم ، والاشارة ونحو ذلك . والا لعمري توك ذكر ما عدا الاقوال والافعال ، كما صنع البيضاوى
في المنهاج ، لان كل ما ذكر ما صواب فهو فعل ، كما سنذكره في مواضعه ان شاء الله .
واما من ادعى ان شيئا ما ذكر ليس فعلا ، وانه مع ذلك حجة ، لزمه ذكره
في التعريف .

فالخاصل اننا نرى ان تعريف السنة عند الاصوليين ينبغي ان يكون هكذا : السنة
هي ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول او فعل يدل على التشريع .

المبحث الثاني

حجج السنة اجمالا

الاحتجاج بالسنة الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، واعتبارها احد أصول الشريعة الاسلامية الدائمة على الاحكام التشريعية ، هو دأب المسلمين قديما وحديثا . والذي يصرحون عن اتخاذها كذلك ، ولا يفتخرونها طيهم عبسنة ، قوم زائفون مدعرون عن الحق . بل قال الشوكاني (١) " ان ثبوت حجيتها ، واستقلالها بتفسير الاحكام ضرورة دينية ، ولا يخالف في ذلك الا من لا حظ له في دين الاسلام "

القرآنيون :

وقد نبخ بين المسلمين قوم سمو انفسهم " القرآنيين " ، ادعوا ان الشريعة لا تؤخذ الا من القرآن ، وان المسلمين ليسوا بحاجة الى السنة . ومنعوا من فهمهم المجرى للقسمان تركيبة شرعية في الطهارات والصلاة والزكاة والحج وغيرها . يعلم المطلع طيها يقينا انها مخالفة لما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه . ولهؤلاء القوم المصابرين المذكورين سلف فيمن مضى لم يزالوا تذّر نجومهم ، فتطمسها شعوس الحق من أئمة الهدى في كل زمان . وقد ألف السيوطي رسالته المشهورة " مفتاح البجة في الاحتجاج بالسنة " للرد على من وجد من دعاة هذه الفترة في زمانه من الرافضة ، وذكر فيه ان أصحاب هذا الراى ممن الزنادقة والرافضة ، كانوا موبودين بكثرة في زمن الأئمة الاربعة فمن بعدهم " وتعدى لهم الأئمة الاربعة ، واصحابهم ، في دروسهم ومناظراتهم وتصانيفهم " (٢)

وذكر الشاطبي (٣) طائفة شبيها حالها بحال هؤلاء ، الا انها كانت قبل العديس اذا وافق القرآن . ومع ذلك فقد قال الشاطبي عنهم " انهم قوم لا خلاق لهم " ولا شك انهم اصل لهذا الحكم .

١- ارشاد الفحول ص ٢٢

٢- السيوطي : مفتاح البجة في الاحتجاج بالسنة ص ٣ ، ٤

٣- الواقعات ١٧٧/٤ ، ١٨

ومما تمسك به هؤلاء * ظواهر قرآنية يحو ظاهرها قوله تعالى (٤) (ما فرطنا في الكتاب من شيء *) وقوله (٥) (ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء *) .

والجواب ان الآية الاولى ليراد بالكتاب فيها القرآن ، بل اللوح المحفوظ ، كما هو واضح من السياق . وكان القرآن تبياناً لكل شيء * بما دل عليه من الدلالة الاخرى وهي السنية والاجماع والتقياس .

ومما تمسكوا به ايضاً احاديث ضعيفة مردودة ، كما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال " ما أتاكم غني فاعرضوه على كتاب الله ، فان وافق كتاب الله فانا قلته ، وان خالف كتاب الله فلم اتله أنسياً ، وكيف اختلف كتاب الله ورسوله هداي الله ؟ " قال عبدالرحمن ابن مهدي : الزنادقة وضعوا هذا الحديث (٦) . وقال النسخاني : هذا الحديث موضوع (٧) .

ومنه ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال (٨) " لا تكتبوا غني شيئاً الا القرآن ، فمن كتب غني شيئاً غير القرآن فليحرقه " وهو معارض بقوله صلى الله عليه وسلم (٩) " اكتبوا لأبسي شئاً " وأدنه لعبد الله بن عمرو (١٠) في كتابة ما يصفه منه صلى الله عليه وسلم .

الحديثيون :

ونحن وان كنا ننسى على القوم الذين تنذرهم اسلوبهم في فهم الدين ، لا يسحبنا الا ان نوجه اللوم لمنصف حين سألوا قوم انتسبوا الى الحديث الشريف انتساباً جملتهم يحررون عن كتاب الله ، ولا يتدبرونه حق التدبر لاستفادة الاحكام منه . بل كل اعتدادهم على السنية وحدها . ولو سألت احد (طائفتهم) عن حكم شرعي ودليله ، لما عوج على كلام رسوله ، ولا التفت اليه ، بل يسارع الى الاستشهاد بالحديث والاستدلال بسننه ، ولو كان الحكم في القرآن بيننا وانفسنا الا ليس فيسنة .

ولمست أغني انهم يعتقدون وجوب تقديم السنة على الكتاب ، ولكن الذي اعنيه تصرفهم

٥- سورة النحل / ٨٩

٤- سورة الانعام / ٢٨

٦- الموافقات للشاطبي ١٨/٤

٧- المقاصد الحسنة . وانظر ايضاً : السيوطي : مفتاح الجنة ص ١٤

٨- رواه احمد ومسلم (الفتح الكبير)

٩- رواه البخاري (فتح الباري) ط مصطفى الخطيب (١/٢١٦)

١٠- رواه احمد وابوداود (فتح الباري ط مصطفى الخطيب (١/٢١٨)

المطلي في دراساتهم وتأليفهم وفتاواهم ونحو ذلك • وكان الواجب عليهم انزال السنة منزلة الحقيقة ، منزلة الخادم لكتاب الله ، التابع له ، الواقف حياله ، يتوهم منه ، ويوضح ما غرض من مبادئه •

وليس هناك في ما تعلم طائفة من المسلمين يعتقدون تنحية القرآن عن الاحتجاج به في الدين ، ولا طائفة معينة يعتقدون تقديم السنة على القرآن ، وان نقل القول بذلك عن قوم لم يمينوا ، (١١) بل المسلمين ما بين معتقد لمساواة القرآن للسنة في الاحتجاج وبين معتقد لتقدمه عليها ، وهو الراجح ، كما في الحديث المشهور من اقرار النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ اذ قال (١٢) " ائذي بكتاب الله ، فان لم أجسد فبسة رسول الله ، فان لم أجسد أجهده رأيي ولا آلمو " روى ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، قال في كتابه اني شريح قانيه على الكوفة (١٣) " اذا اتاك امر فاقض بما في كتاب الله ، فان أتاك ما ليس في كتاب الله فاقض بما سنن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم " وفي رواية " اذا وجدت شيئا في كتاب الله فاقض فيه ولا تطفت اني غيره "

هذا وقد ورد عن بعض أهل العلم انه قال (١٤) : " السنة قانية على الكتاب ، وليس الكتاب يسقان على السنة " ومضاء ان السنة تبين مجمل القرآن ، وتخصص عامه وتفيد مطلقه • ولكن هذا القائل عبر تعبيرا غير موفق ، اوجد نوط من التصور الفاسد لتقديم السنة على القرآن ، وفتح لاعداء الاسلام مطعنا ، اذ ادعوا ان تقييم المسلمين للسنة تطرور محمدا حتى قد موها على القرآن (١٥) • وقد ذكر ان الامام احمد سمع مشيئا هذا القول ، فان تعليقه على ذلك : لا أجسد ان اقوله ، ولكن أقول : السنة تفسد القرآن وتبينه • (١٦)

أدلة حجة السنة النبوية :

١- من القرآن :

قوله تعالى (قل اطيعوا الله واطيعوا الرسول) وقوله (واطيعوا الرسول) (١٧)

- ١- نقله الشافعي في الموافقات ٨/٤ (ونقله البيهقي (ارشاد الفحول ص ٢٧٢)
- ٢- بمثنى ما في متن أبي داود (٥٠٩/٩) وفي عون المعبود : أخرجه الترمذي وقال " ليس اسناده متصل " ولكن قال الذهبي : لما احتجوا به جميعا اخي عن دالب الاسناد له •
- ٣- هذا الاثر بروايته ذكره الشافعي في الموافقات (٨/٤) ولم نجده في شيء من الاصول بعد البعد عنه الا عند السائي ٢٣١/٤ •

- ٤- ذكره الشافعي في الموافقات (١٠/٤) ونقل ايضا في مادة (السنة) من دائرة المعارف الاسلامية ، غير منسوب الى قائل معين ، ولم نجده في مصدر مسند •
- ٥- دائرة المعارف الاسلامية ، مادة (السنة)
- ٦- نقله الشافعي في الموافقات ٢٦/٤ ٧- سورة آل عمران ٣٣/٧

لحكم ترحمون) (١٨) (ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما) (١٩) وهو صلى الله عليه وسلم امرنا باتباع سنته ، والاخذ بهيئتها ، فيلزم طاعته في ذلك ليتحقق امتثال طاعته الايات المذكورة وامثالها •

وهو صلى الله عليه وسلم قد امرنا ايضا بامور تفصيلية ، ونهانا عن غير ا ، فيلزمنا طاعته فيها عملا بالايات المذكورة اعلاه ، وذلك هو الاخذ بالسنة •

وورد في كتاب الله تعالى امره لنا باتباع نبيه صلى الله عليه وسلم وتعليق قلائد طي ذلك ، وجعله مقتضى محبتنا لله ، ومقتضا لمحبة الله لنا •

فقد قال تعالى (٢٠) (الذين يتبعون الرسول النبي الامي الذي يجدونه مكتوبا عندهم في التوراة والانجيل يأمرهم بالماصوفيهنما هم عن المنكر ويحل لهم الدييات ويحرم عليهم الغيائث ويضع عليهم اصرهم والاغلال التي كانت عليهم فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذي انزل معه اولئك هم المظنون)

وقال (٢١) (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله) •

واذا ثبتت مشروعية اتباعه صلى الله عليه وسلم ، فان الاتباع هو سلوك السبيل انذى سلكه النبي • وسبيل محمد صلى الله عليه وسلم هي سنته ، وهو المطلوب •

بل قد ورد في القرآن الكريم بيان ان تعليم السنة ، بالاضافة الى تعليم الكتاب ، هو من مهمة محمد صلى الله عليه وسلم • قال الله تعالى (هو الذي بعث في الاميين رسولا منهم ياتوهم آياته ويذكهم ويحكمهم الكتاب والحكمة ، وان كانوا من قبل لفي ضلال مبين) (٢٢)

قال قتادة : (٢٣) الحكمة السنة وبيان الشرائع •

ولكن يحتفل انيراد بالحكمة الفهم الحقيقي ، ومعرفة مصلحة الامور بما تستحقه ، كما فسروا آخرون • وعلى هذا لا تكون الايسة حكمة في هذه المسألة •

الا انه ورد في سورة الاحزاب قوله تعالى (٢٤) (يا نساء النبي لستن كأحد من النساء

١٩ سورة الاحزاب / ٢١

١٨ سورة آل عمران / ١٢٢

٢١ سورة آل عمران / ٢١

٢٠ سورة الاعراف / ١٢٥

٢٢ سورة البقرة / ٢

٢٣ تفسير القرطبي ٢ / ١٣١ وهو عند البخاري (فتح الباري ط الحلبي : ٢٩ / ١)

٢٤ سورة الاحزاب / ٣٤

ان اثبتت فلا تخضع من القول فيطرح الذي في قلبه موحى ... الى قوله : واذا نزل ما ينزل في بيوتكم من آيات الله والحكمة) وهو يبين ان الحكمة شئسي خاص متميز كان (ينطسي) او يصنع به ما عو شبيه بالتلاوة (٢٥) من المذاكرة والتحفظ والدراسة . وهذا يبين ان تفسير تنافس الحكمة هو الصواب . وتكون الآية دليلا على حجبية السنة كما تقدم (٢٦) ومما يؤكد هذا ان معنى ان الصحابة رضي الله عنهم كانوا (يتعلمون السنة كما يتعلمون القرآن) في صحيح مسلم (٢٧) " جاء ناس الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا : ابصرت معنا رجلا يعلمونا القرآن والسنة " .

٢- من السنة :

شهد المسلمون ان محمدا صلى الله عليه وسلم هو رسول الله حقا ، بدلالة المحجزات التي اجراها الله على يديه ، وهذا يقتضي الايمان بحصته من الكذب فيما يبلغه لنا عن ربه عز وجل ، وما جاء به من امر الدين .

وقد صح عنه صلى الله عليه وسلم انه قال (٢٨) " تركت فيكم امرين لن تضلوا ما مسكتم بهما ، كتاب الله وسنة نبيه " .

اخبر ان في التمسك بالسنة ، والكتاب ، امانا من الضلال . وهذا يقتضي انها حق ودليل صحيح على الاحكام .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢٩) " الا واني اوتيتم القرآن ومثله معه ، الا وانسي اوتيتم القرآن ومثله معه ، الا يوشك ان يقدم الرجل مثكفا على اريكته ، يحدث بحديث من حديثي ، فيقول : بيننا وبينكم كتاب الله ، فما وجدنا فيه من حلال استحللناه ، وما وجدنا فيه من حرام حرمناه " . الا وان ما حرم رسول الله مثل ما حرم الله " .

٥- ان على من اتى الفجر منكم ان يذكر الله عز وجل في ثلث Stellen :

١- عند صلاة الفجر : حتى تشهد صلاة الفجر .

٢- عند صلاة الظهر : " يا ايها الذين آمنوا اذكروا الله العظيم الذي انزل اليكم الكتاب والحكمة " .

٣- عند صلاة العصر : " يا ايها الذين آمنوا اذكروا الله العظيم الذي انزل اليكم الكتاب والحكمة " .

٤- عند صلاة المغرب : " يا ايها الذين آمنوا اذكروا الله العظيم الذي انزل اليكم الكتاب والحكمة " .

٥- عند صلاة العشاء : " يا ايها الذين آمنوا اذكروا الله العظيم الذي انزل اليكم الكتاب والحكمة " .

وفي رواية عند أحمد (٣٠) قال صلى الله عليه وسلم "الا ابي اوتيت القرآن ومثله معه
الا ابي اوتيت القرآن ومثله معه ، الا يوشك رجل ينشئ شعبانا (كذا) على اريكته ، يقول :
طعتم بالقرآن ، فما وجدتم فيه من حلال فاحطوه ، وما وجدتم فيه من حرام فمحرّموه . الا لا يحل
لكم السطار الا على ولا كل ذي ظلم من المساج ، الا ولا لقطعة من اذن معاهد ، الا ان
يستغني عنها صاحبها . ومن نزل بقوم فماليهم ان يتروهم ، فان لم يتروهم فليهم ان يقتلهم بمثل
قراهم "

ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم "الا واني اوتيت القرآن ومثله معه " اي اوتيت القرآن
وأوتيت مثله من السنة التي لم ينشئ بها القرآن . وكما قال على ذلك تذاكران اللسان
أتى نبي الله صلى الله عليه وسلم تحريم النجاسات ، فصارل بعضهم في القرآن ، كالميتة
واندم ولحم الخنزير ، ومعناها بالسنة ، كما ذكر في هذا الحديث ، كالحوم الدمر الا عليه ولمسوم
المساج .

وقال (٣١) "الحلم ثلاثة وما سوى ذلك فهو فاسل : آية محكمة ، او سنة قائمة ،
او فريضة عادلة "

لا يقال : ان هذا احتجاج للسنة بالسنة ، فكيف يحتج بها قبل ان تثبت انها
حجينة ؟

لان الراد انه لما ثبت اخباره في هذه الا حديث ومثاليها يكون سنته . عقسها ،
ومثل القرآن في لزوم اتباعها ، فاما ان يكون خبره هذا كذبا ، وهو مستحيل ، لدلالة المجردة
على صدقها ، ولما ثبت من مستحبه عن الذبفي امنوا ندين . فلا يبقى الا ان قولها
طسدا حسق ، وهو المثل السواب .

٣ دلالة الاجمالية :

ان المتنح لتسرات المتحابه سنة رضي الله عنهم في تعرفهم لا عكام الدين لا بل الصل
بهم ، يمسد انهم اذا وجدوا العسنة عطوا بهما . وجعلوها معسنة في الدين ، ولم
يستجيزوا مخالفتها واقتالها واجارحها .

نجد ذلك في تعرفسات ابي بكر مشلا :

فمنه انه قال (٣١) يا ايها الناس انكم تقرون هذه الآية (يا ايها الذين آمنوا) فليكن الله عليكم انفسكم لا يضركم من شئ اذا اهتديتم (٣٢) وانا سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول " ان الناس اذا رأوا النكر ظم يخبروه او شك ان يفتنهم الله بمقاسمه "

والله تعالى اعلم والجامع من ابي بكر رضي الله عنهم ميراثهم من النبي صلى الله عليه وسلم ، انما هو ان يحد ليها شيئا ، وقال : اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول " لا نورث ما تركنا صدقة " (٣٤)

وامر ابو بكر عالى الله على الصدقة ان يحدوا بها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذا نص في كتابه : عن انس بن مالك ان ابا بكر كتب لهم (٣٥) " ان هذه قرائن الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين ، والتي امر الله بها رسوله ، فمن سئلها من المسلمين على وجهها فليهداها ، ومن سئل فوق ذلك فليهداها " ثم يسمي القاديس .

وعمر رضي الله عنه لما جادل ابا بكر في قتال ما نص الزكاة ، قال : كيف تقاطعهم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : امرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله واني رسول الله ، فاذا قالوا ذلك عصموا مني دما * هم واهوالهم الا بحقوقها وحسابهم على الله " فقال ابو بكر : والله لا قاتل من فرق بين الصلاة والزكاة فان الزكاة حسنة المال . (٣٦)

وقال عمر يقصص في السنة ثمانين ، ويقول (٣٧) " سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال : صدقة تصدق الله بها عليهم فاعقلوا صدقتهم "

وعثمان رضي الله عنه قال (٣٨) في مطوكة ولدت من زنا : اقتسمي بينكما بقضائهما .

٣٢- سورة الطائفة / ١٠٥ - ٣٤- مسند احمد (تحقيق احمد شاكر ١٥٨/١) وقال : اسناده صحيح

٣٥- رواه احمد (١٨٢/١) وابوداود والنسائي والدارقطني ، رواه البخاري مفرقا في مواضع من صحيحه (احمد مسند شاكر في تحقيق المسند)

٣٦- الحديث اسناده صحيح * رواه احمد في المسند تحقيق احمد شاكر ٢٠٧/١

٣٧- رواه مسلم ١٩٦/٥ وابوداود والترمذي *

٣٨- رواه احمد ٣٣٨/١ ، واسناده حسن (احمد شاكر) *

رسول الله صلى الله عليه وسلم " الولد للفراش ، وللمأوى الحظير "

وذكر الناس في يوم الفطر والنحر ، وقال (٣٩) " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم هذين اليومين "

وكان يحلف الناس الوصو بفعله ويقول (٤٠) " رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توسلأ نحو ويوفي هذا "

وطي رضي الله عنه جلد الشارب أربعين ، واحتج بسنة النبي صلى الله عليه وسلم .
وسلم . ورجم الزانية محتجا بان ذلك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

في وقائع كثيرة لا تحصى كثرة ، ثبتت عن الأربعة الراشدين ، وغيرهم من الصحابة الأكرمين ، ما لا يدع مجالاً للشك انه كان مقروا لديهم ان سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة للناس على عباد الله ، وان العمل بها على يد دين الله وشريعته . فالتمسوا على ذلك اجتماعهم ، ولم يخالف فيه احد منهم . واستمرت الامة الاسلامية على ذلك ، ولم يخالف فيه الا من لا حظ له في الاسلام كما قال الشوكاني .

أنواع الحديث النبوي من جهة دلالة على الاحكام :

ذكر ولي الله اند ملوى (٤١) ان ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وذو ن فسي كتاب الحديث على قسمين ، قال : " الاول : ما سببه سبيل تبليغ الرسالة ، وفيه قوله تعالى (٤٢) (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا)

ومن هذا القسم طوم المساجد وعماكب الطكوت ، وهذا كله مستند الى الوحي .

ومن شرائع وبيد للحجارات والارتفاقات وهذه بعضها مستند الى الوحي .

ومنها مستند الى الاجتهاد ، واجتهاده صلى الله عليه وسلم بمنزلة الوحي لان الله تعالى عظمه من ان يقتدر رايه على الخطأ

ومن حكم مرسلة ومبالغ مبالغة لم يوثقها ولم يبين حدودها

٣٦ - رواه احمد ٤٢٧/١ واسناده صحيح (احمد شاكر) ٤٠ - رواه مسلم ١٠٨/٣

٤٢ - سورة الحشر ٧/

٤١ - حجة الله البالغة ١/ ٢٧١ ، ٢٧٢

والثاني : ما ليس من باب تعليق الرسالة ، وفيه قوله صلى الله عليه وسلم " إنما أنا بشيئ
إذا أمرتكم بشيئ من دينكم فخذوا به ، وإذا أمرتكم بشيئ من رأيي فإنا أنا بشيئ "
فمنه الطائفة ، ومنه باب قوله صلى الله عليه وسلم " طيكم بالآيات هم الأقرح " (٤٢)
ومستندة التبريد .

ومنه ما فعله صلى الله عليه وسلم على سبيل الحادثة دون العبادة ، وبعبارة الاتفاق
دون القصص

ومنه ما ذكره كما كان يذكره قومه كحديث أم زرع ، وحديث خرافة . . .
ومنه ما قصده به مصلحة جزئية يومئذ ، وليس من الأمور اللازمة لجميع الأمة ،
وذلك مثل ما يأمر به الخليفة من تعبئة الجيوش ، وتعيين الشمامسة . . .
ومنه حكم وقائمه خاص ، وإنما كان يتبع فيه البيئات والإيمان " اهـ

وهو تفصيل جيد وتحديد واضح . وسوف نقصد من القول في مثل ذلك فاسي
ما يتعلق بالآفعال النبوية في ما نستقبله من هذا البحث ان شاء الله .

منزلة السنة من القرآن :

يتبين مما تقدم ان في منزلة السنة من القرآن ثلاثة اقوال :

الأول : ان القرآن مقدم في الرتبة على السنة ، فلا ينسخ القرآن بالسنة . وقد نسب
ابن السمان هذا (٤٤) القول الى الشافعي في طاعة كتبه ، وإلى أبي حنيفة
الاسفراييني ، وابن مسويج . ومعنى ذلك ان السنة لا يمكن ان تأتي بما يفسد
القرآن على وجه لا يمكن الجمع بينهما . فان روي من ذلك شيء فلا بد ان السنة
منسوخة ، او في الاستدلال بها نكول . او تكون الايسة منسوخة بأيسة اخرى . والا
فان الرواية لا تكون ثابتة .

٤٦- اي من التخييل ، والا هم الاسود ، والاقرح الذي في جبهته بياض دون الخرة .
٤٤- التواطع في ١٤٨ أ . على ان ابن السمان ذكر الاتفاق على ان السنة الاحاديثية
لا تنسخ القرآن . فعلى هذا : المنصوص بالسنة التي يصح ان تكون ناسخة للقرآن عند هم
المواترة دون الاحاديثية .

الثاني : انهما متساويان • وعند التعارض يقدم المتأخر ويرد الأول • فان لم يعلم يتوقف في المصنوع ألة •

واصحاب القول الثاني يميزون نسخ القرآن بالحنة • وقد نسب ابن السمعاني (٤٥) هذا القول الى المنفية وطاعة المتكلمين وقال : قيل انه اختيار ابن مسعود •

الثالث : ان الحنة مقدمة على الكتاب • فيطرح الكتاب عند التعارض • وهو قول مردود • لا ينصب الى قائل معين •

ولا حاجة بنا الى النوض في ذكر أدلة أصحاب القولين الأولين ومناقشاتهما ، بعد ان تعلم انه لم يرد شيء من الأحاديث الصحيحة يتعين انه ناسخ للكتاب ، حتى نقل الخزائي عن بعضهم " ان ذلك لم يقر أصلاً " (٤٦)

وكل ما قيل فيه من الأحاديث انه ناسخ للقرآن خمسة ليس فيها نظم :

١- حديث " لا وصية لوارث " (٤٧) قيل انه ناسخ لآيصة (الوصية للوالدين والأقربين) (٤٨)

والصحيح ان النسخ انما هو بآيات الوارث ، ولكن لما احتل ان آيصة الوارث تنسخ للوالد والثرىب حظاً آخر ، او تبدل حظاً من حظ ، جاء الحديث مبيناً ان المواد الاحتقان الثاني • فلو لا هذا الحديث لا مكن الجمع للوارث بين الميراث والوصية • فكان الحديث مبيناً لا ناسخاً • (٤٩)

٢- قول النبي صلى الله عليه وسلم (٥٠) " خذوا عني ، خذوا عني ، قد جعل الله لى سبيلاً : الثيب بالثيب جلد مائسة والرجم ، والبكر بالبكر جلد مائسة وتشريب عام " قال بعضهم : هو ناسخ لآيصة اساك الزواني في البيوت حتى يتوفاهن الموت •

والصواب ان الحديث مبين للنسب بين المذكور في الآية •

٤٦- المستعشقي ٨٠/١

٤٥- انقواطع ق ١٤٨ أ

٤٧- أخرجه الترمذى وقال حديث حسن صحيح (تفسير القرطبي ٢٦٢/٢)

٤٨- سورة البقرة ١٨٠/

٤٩- اشار السمعاني (ج ١٥٢ أ) الى ان الحديث مبين للآيصة ، ولم يوضح معنى البيوت كما هو مستدل به •

٥٠- رواه مسلم واحد من حديث ما : ابن الصامت (الفتح الكبير)

٣٠٠ حديث قتال النبي صلى الله عليه وسلم لا ملل الدلائف في ذي القعدة الحرام ، قال بعض الفقهاء ان ذلك ناسخ لقوله تعالى (٥١) (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه نفسا قتال فيه كبير) ونحوها من الايات الدالة على تحريم القتال في الاشهر الحرم.

والصواب ان تحريم القتال فيها غير منسوخ ، بل هو باق مومدا مومدا * وهذا كان من قتال النبي صلى الله عليه وسلم لثقيف انما كان من با برء الدوان المذكور مع تحريمه الاشهر الحرم في آية واحدة هي قوله تعالى (٥٢) (الشهر الحرام بالشهر الحرام والحرمات قصاص فمن اعدى عليكم فاعمدوا عليه بمثل ما اعدى عليكم) وقد كانت ثقيف وسائر هوازن تجمعت بعد فتح النبي صلى الله عليه وسلم لمكة ، وسارت اليه ، فقاتلهم بحنين ومزعم ، فلجأ فلهمهم الى الدلائف ، فأن من تمام المعركة بحسب المنطق المسمى الذي يدل عليه قوله تعالى (ان قاتلوكم فاقطوهم) ملاحظة المهزومين قبل ان يتمكنوا من إعادة الكرة * وفي الحديث عن جابر ما يدل على ذلك ، حيث تسال (٥٣) "كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يخز في الشهر الحرام الا ان يخزى ، او يخزوه ، فاذا خبره اقام حتى ينسلخ" .

٤٠٠ ذكروا (٥٤) ان آيات نسخت بالمعاديث ، الصحيح فيها انها مخصصة وليست ناسخة منها (٥٥) ولا تناطوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه) نسخت في حق ابن مال حينما قال (٥٦) صلى الله عليه وسلم "اقتطوه" وقد كان متعلقا باستار الكعبة * والصواب ان هذا تخصيص وليس نسخا .

٥٠٠ ومنها آية (٥٧) (تلا لا اجمعت فيها اوحى الي سرما على طاعم يدلعه الا ان يكون ميتة . . . الاية) ذكروا نسخها بحديث النبي من كل ذي ناب من السباع ، وكل ذي مثلب من الدواب .

والصواب ان هذا تخصيص ايضا وليس بنسخ .

ومن نه الى ثقة جدوى العوفي في هذه المسألة الشاذي (٥٨) حديث قال : البهائم في هذه المسألة بحث في غير واقع او في نادر الوقوع ، ولا كبير جدوى فيه * وصرح ابن تيمية

٥٢ - سورة البقرة / ١٦٤

٥١ - سورة البقرة / ١٦٤

٥٤ - ابن الصماني (ق ١١٤٩)

٥٣ - رواه احمد ٣ / ٣٣٤ ، ٢٤٥

٥٦ - رواه مسلم ٩ / ١٣١

٥٥ - سورة البقرة / ١٩٢

٥٨ - ان واقعات ٤ / ١١

٥٧ - سورة الانعام / ١٤٥

بأنه يذهب إلى امتناع نسخ القرآن بالسنة وإن ذلك مقتضى حرمة القرآن (٥٩) وقال الشوكاني :
وبه جزم السيرفي والنفذاني ، بل نقل بعضهم إجماع الشافعية عليه (٦٠) .

هذا بالنظر إلى ما يصدر عن النبي صلى الله عليه وسلم وإنما يقطع بذلك من يسميها
منه مباشرة ، أو تنقل إليه نقلاً قطعياً . فإن نقلت نقلاً عادياً انضم إلى الصلاة عنصر
جديد يؤيد عدم الأخذ بها فيما عدا القرآن ، إذ إن احتمالات كذب الرواة أو وهمهم
تدخل في البين ، لتخفف من وزن الحديث في ميزان الترجيح . ويوافق في هذا النظم على مرجوحية
السنة كثير ممن عارض ذلك في المقام الأول . فقال الشوكاني : هذا رأى الجمهور . وذكر
أن ابن السمعاني وسليمان الرازي نقلاً لإجماع عليه (٦١) .

مجلات خدمة السنة الشريفة للقرآن العظيم :

يمكن حصر المجلات التي تخدم فيها السنة القرآن العظيم فيما يلي :

١- تحرير مضمون الكتاب وتثبيت حقائقه بما يقطع احتمال الجواز . وذلك بأن تبرز بعبارة ما امر
بسمه ، وتنتهي عن عين ما نهى عنه ، وتشرح بعبارة ما أخبر بسمه .

مثاله أن الله تعالى أمر بإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وإتمام الصوم ، والحج ونحوها
من الفرائض ، أمضى الأمر بأصل الفعل . فجاءت السنة آمرة بذلك أيضاً . وفعلها النبي
صلى الله عليه وسلم . وكذلك جاء الكتاب طامعاً عن نكاح الربيبة ، والجمع بين الاختين ،
فامتنع النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك وأكد أنه حرام (٦٢) . وقد يسمى هذا النوع
بيان التقرير . وهو لا يزيد عن أن يكون تأكيداً لما قرأ في الكتاب .

٢- تفسير ما في القرآن من مبطل . وذلك أن يرد القرآن بنص لا يدري النوايا به أصلاً ،
ولا يتمكن المجتهد من استنباط التفاضيل ، إذ أنها تعلم من قبل القائل الأول .
ومثاله أنه تعالى أمر بالصلاة ، ولم يبين أوقاتها ، ولا أعدادها ، ولا عدد ركعاتها .
ولا يفاتحها . فلا اللغة تبين ذلك من لفظ (الصلاة) ولا أحيل في بيانها .
على شيء آخر . فلم يبق إلا أن يبين ذلك من قبل الله تعالى . فكان ذلك بالسنة .
ويسمى هذا النوع بيان التفصيل .

٥٩- الفتاوى الكبرى . ط الرياض ٢/٣٩٧-٣٩٩ . ٦٠- إرشاد الفحول ص ١٩١ .
٦١- إرشاد الفحول ١/١٩٠ . ٦٢- انظر صحيح مسلم ١٥/٩ ورواه البخاري وأبو داود وأحمد

٣- وتجب من هذا النوع بيان التخصيص للعامة ، وبيان التقييد للمطلق ، وبيان ارادة خلاف الظاهر .

فالأول مثل ان الله أمر بتطهير الجمار ، وهذا يعنى سارق القليل والكثير ، وجاء فمسي الحديث اخراج صور معينة ، لا تطهر فيها ، كمن سرق دون النصاب ، او سرق الثمن من المطلق واكله في مكانه . فهذا بيان ان المراد بقوله تعالى (٦٣) والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما) ما اذا ما اخوج بالسنة .

ومن هذا النوع سائر ما بين من الشروط لتنفيذ الاوامر الشرعية في العبادات والحدود وغير ذلك .

والثاني ، وهو تقييد المطلق ، مثل قوله تعالى (٦٤) في كفارة اليمين (او تحرير رقبة) قال النبي صلى الله عليه وسلم (٦٥) لمن اراد عتق جارية بكما كفارة عن غيره لهما " اعتقها فانها مؤمنة " فقلل بعض الفقهاء على ذلك كفارة اليمين .

واما بيان ارادة خلاف الظاهر ، فمثاله ما ورد انه لما نزل قوله تعالى (٦٦) الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظالم اولئك لهم الا من) اهم ذلك المعابة ، وقالوا اينسوا لم ينسوا نفسه . فبين لهم صلى الله عليه وسلم انه تعالى يريد بالظالم الشرك خاصة .

٤- تعديل ما في القرآن باحكام اخرى . وهو النسخ . فهذا يشتهر ببعضهم وينفيه آخرون ، ونفيه هو الذي رجحناه ، كما تقدم .

٥- هذا وقد تنيف العنة الى الشريعة احكاما مستقلة ليست في القرآن .

وهذا النوع قسمان :

أ- قسم يمكن ارجاعه الى القرآن بنوع من القياس او من الممل بالمقاصد العامة التي ارشدها اليها القرآن . فمثال القياس ان الله تعالى قال (٦٧) حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم . . . وامهاتكم اللاتي ارسلنكم واخواتكم من الرضاة) فذكر سبع محرمات بالنسب واثنيتين بالرضاة . فجاءت السنة تحريم سائر السبع من الرضاة ،

٦٤- سورة المائدة ٨٩ /

٦٣- سورة المائدة ٣٨ /

٦٥- رواه مسلم ٢٤ / ٥ وابوداود ١٠٦ / ٩

٦٦- سورة الانعام ٨٢ /

٦٧- سورة النساء ٢٣ /

بحديث (٦٨) "يحرم من الرضا ما يحرم من النسب"

ومثال الحمل بالخصاء : اباحة المصح على الخفين وانماطة والبيبرة ،

وعنمة لدفع الخرج او النور المشهود لهما في القرآن *

ب : وقسم يمكن ارجاعه الى القرآن على معنى ان القرآن ارشد الى الحمل بالعنة *

ومثاله ما ورد عن عبد الله بن مسعود انه قال (٦٩) "لمن الله الواضحات

والصغرى والناجيات والمقتضيات ، والمقدمات للعنن المغيرات خلق الله "

فبلغ ذلك امرأة من بني اسد يقال لها ام يققوب ، وكانت تقرأ القرآن ، فاتتته

فقال : ما حديث بلغني منك انك لعنت كيت وكيت ؟ فقال " وما لي لا لعنن

من لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو في كتاب الله

قال الله تعالى (٧٠) (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) ولوانه

رغبني الله عنه اجابها اذ انكرت كون ذلك في القرآن ، بانه بيان لقوله تعالى

(٧١) عن الشيطان (ولا تأمنهم قليلا من خلق الله) لكان جوابا ، ولكن

قطع طيبها ، غدا الرجعة ، بما يدل على حجية السنة ولو كانت مستقلة عن القرآن في

الدلالة على الاحكام *

ومن ذلك ان السنة نهت عن اكل كل ذي ناب من السباع ، وكل ذي مخلب من

الطيور (٧٢) وليس ذلك في القرآن *

وحرمت على المحرم لبس الثياب المفصلة المغيطة ، وليس ذلك في القرآن *

وقد ذكر الشافعي ان بعضهم رام ان يرجع ما في الاحاديث الى النصوص القرآنية بالتفصيل

بحديث يحد في القرآن دلالة تفصيلية ، بها او اشارة ، الى ما دلت عليه الاحاديث النبوية

قال " ولكنه لا ينبغي بما اداه ، الا ان يتكلف في ذلك ماخذ لا يقبلها كلام العرب ، ولا يوافق

على ظلمها المسلف الصالح ، ولا الحليم الراسخون في العلم " وذكر (٧٣) ان " هذا

٦٨- تحقق عليه (الفتح الكبير)

٦٩- حديث ابن مسعود مع قصة الحديث رواه مسلم ١٠٦/١٣ ورواه احمد والبخاري وابوداود

٧١- سورة النساء ١١٩/

٧٢- رواه احمد ومسلم وابوداود (الفتح الكبير) ٧٢- الموافقات ٥٢/٤

الرجل المشار اليه نصب نفسه لاستخراج معاني الاحاديث التي اخرجها مسلم في صحيحه
دون ما سواه * .

وليت الشاطبي اثار الى اسم هذا المؤلف ليكن العثور على ما كتبه
اذ انه مبحث جدير بالاهتمام * .

وسنعود الى هذه المسألة بشئ من التفصيل في الفصل الثالث من الباب
الاول ان شاء الله * .

المبحث الثالث

تحرير المهمات النبوية

وبيان دور الأفعال النبوية في ادائها على الوجه الأكمل

تعرضت آيات الكتاب العزيز ، بالتفصيل ، للخوض من انبثقة النبوية الشريفة ، فذكرت ان الله أرسل رسوله (رخصة للعالمين) و^(١) (لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل) و^(٢) (لينذر من كان حيدرا ويحق القول على الكافرين) و^(٣) (ليخرج الناس من الظلمات الى النور) و^(٤) (ليقوم الناس بالقسط) و^(٥) وفي سبيل تحقيق هذه الاهداف السامية ، انزل الله تعالى كتابه العظيم ، على رسوله الكريم .

تدبر ان كل منهما بالغ الحكمة : أن جعل الله بين ايدي البشر كتابا مشتتلا على ما يريد ان يعلموه ، وما يريد ان يعلموا به .

وأن جعل هذا الكتاب بشرا واختاره لكي يومئذيه عن الله الى عاد الناس . وما تدبر ان متكاملان ، يكونان تدبيرا واحدا ، هدفه ان يحيا العباد ما يريد الله منهم فتكون له عليهم الرخصة ، فيؤمن به من شاء الله له ان يؤمن ، فتتحقق له رخصة الله ، ويحق القول على الكافرين ، ولتتفد شريعة الله في الارض يقوم الناس بالقسط ، ويخرج الناس من الظلمات الى النور ، وبذلك تتحقق الاهداف المطلوبة من البعثة النبوية .

وفي سبيل ذلك عظمى الكلمات الالهية معجدا على الله عليه وسلم مهمات جسيمة . وقد استقرأنا الايات التي تعرضت لذلك ، فتميزنا الى المهمات الرئيسية التي ذكرت في خمس هي كما يلي :

المهمة الأولى : التبليغ ، والمواد به تبليغ القرآن ، وتبليغ احكام اخرى زائدة

١٠٧ / سورة انبيا	١٦٥ / سورة النساء
٧٠ / سورة يونس	١١ / سورة الحديد

على ما يتضمنه القرآن العظيم • قال الله تعالى (ان عليك الا انبأ) (٦) (ما على الرسول الا انبأ) (٧)

ومن انبأ تلاوة القرآن ، ليمسح فيعلم ، وليحرف كيف يقرأ • قال الله تعالى (٨) (تسبب انزل الله عليكم ذكرا رسولا يتلو عليكم آيات الله بينات)

المهمة الثانية : بيان القرآن • اي تفصيل ما فطن من معانيه ، وايضا ما اشكل منه ، ورفع ما فيه من اجمال ، وتقييد ما فيه من غموض ، وتوضيح ما فيه من ركنية ، الذي اراده الله • قال الله تعالى (٩) (وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم ولعلهم يفتكرون)

المهمة الثالثة : الدعوة الى الله • بان يدلب من التفار الايمان ، وان يد هو الحصة والمذنبين الى الاقلاع ما يبعدهم عن رحمة الله • فان صلى الله عليه وسلم مكلفا بان ياتوا داعيا الى الخلاص من الكفر والفجور والجهل والظلم ، والداعيا الى كفاية ذلك من آثارها المدمرة في الاخلاق • كما انه كلف ان يد هو الى حال النجاة من العبادات وفعل الخير ، ليكون ذلك مؤسلا الى حياة الله •

وفي سبيل ذلك ، كلف صلى الله عليه وسلم ، بمهمات اخرى ، معاونة لهذه المهمة وهي مهمات : التذكير ، والتبشير ، والا نذار •

قال الله تعالى (١٠) (تذكروا انما انتم مذكرون) (١١) (وما انا الا ارسلناك شاهدا موعظا وناذرا ، وداعيا الى الله باذنه وموعظا مما يسمعون)

وامر صلى الله عليه وسلم بالجهاد ، تحقيقا للدعوة ، لا زالة كل ما يثقل في انقياس من ظلم المستعبد ، الذين يحولون بقوتهم وسيفهم ، بين الناس وبين ان يسموا كسلام وسمهم ويستجيبوا لله •

المهمة الرابعة : تعليم الامم القرآن ، والسنن • فيعلمهم تلاوة القرآن وعقائده ، ويحودهم على تدينه وتفهمه واستنباط احكامه ، حتى يصبحوا به طاعة من جميع الوجوه • وكذلك الشأن في السنن التي اراد لها ان تنهض وتندفع رسول الله صلى الله عليه وسلم

١- سورة النور / ٥٤ وسورة التوبة / ١٨

٢- سورة النحل / ٤٤

٣- سورة الاحزاب / ٤٦

٤- سورة الشورى / ٤٨

٥- سورة الاحزاب / ١٠

٦- سورة الفاتحة / ٢١

وقد روى في الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال " انما بعثت موطأ " (١٦) وقال " انما انا لكم بمنزلة الوالد اعظمكم " (١٧) وقال " لكن الله بعثني موطأ ميسرا " (١٨)

المهمة الخامسة : التزكية ، وهي التربية ، اى تنمية الذاكر والمكاتب والقدرات الصالحة في المؤمنين به ، وتجاهيرهم من خبائث الاعتقادات والاعمال والحادات والافعال والاقوال ، حتى تكون الامة امة امة تهية نافذة في امورها ، متحررة من جميع الانحرافات التي تنبع منها عمن التوريق ، وذلك يدعون اهلا للخلافة في الارض ، فيقوموا بحسب الخلافة بقدر قوة وصدق ، ليستحقوا ان يكونوا هم النوارثيين (الذين يرثون الفردوس) (١٩)

هذا وان المهمة الرابعة والمهمة الخامسة ، تكاد ان تكونا مهمة واحدة لشدة الترابط وان اولاهما توجه الى اخرهما ، فمن تعلم الكتاب والسنة حفظ استقامت حاله فسيجي جميع النواصي التي ذكرناها .

وقد ذكر الله هاتين المهمتين ، مع مهمة التبليغ ، مجتمعة جميعا ، في اربعة مواضع من كتابه الكريم . منها في سورة الجمعة (هو الذي بعث في الامم رسولا منهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة ، وان كانوا من قبل لفي ضلال مبين) (٢٠) ومن الملاحظ ان التبليغ والبيان والدعوة ، تتم وتتأدى بالورة الواحدة مع الصلح والصيغ

لله والحمد لله .
واما التعليم والتزكية فامرهما اشهد من ذلك ، اذ " ان التعلم لا يقتصر على اكتساب الحقائق والمعارف والمطلوبات ، وانما هو اوسع من ذلك . اذ يشمل اكتساب المهارات الحركية ، والحادات السلوكية ، والاتجاهات الاجتماعية والقيم الخلقية ، والدوافع الثانية " (٢١)

وهذا يستدعي من المعلم الملاحظة والعناية لمعطية التعليم يوما بعد يوم بوسائل ومناهج متنوعة . وان ينتهج الفرص لالتقاء المعلومات ، وتفسيرها وتكرارها

١٦- رواه ابن ماجه ١٧/١ وفي التواتر : اسناده ضعيف

١٧- رواه احمد وابوداود وابن حبان (الفتح الكبير)

١٨- رواه احمد ٣٢٨/٣ ١٩- سورة المؤمنون ١١٠

٢٠- سورة الجمعة ٢/٢ ، والمواضع الاخرى : في سورة البقرة في موضعين : الايتان ٢٩ ، ١٥١

وفي سورة آل عمران ١٦٤

٢١- ابوالفتح ريان : المدرس في المدرسة والمجتمع ص ٦٠ ، ١٠٧

والمناقشة فيها ، وتصحيح اختلاف المتعلمين عند استذكارها وتطبيقها ، والثبات عليهم إذا احسنوا استيعابها والتطبيق ، وأن لا يغلبهم من ذلك كله إلا بعد أن يتحقق أن ما حصلوه وسخ لديهم على وجه مستقيم ، وأصبحت لديهم طاعة فيه قوية •

وهكذا كان شأنه صلى الله عليه وسلم مع أصحابه رضي الله عنهم

دور الأستاذ :

هذا وأن الأقوال كانت هي الوسيلة الرئيسية للتبلي على الله عليه وسلم في أداء هذه المهمات •

ولكن مع ذلك كانت الأعمال النبوية تؤدى دوراً بارزاً في تنفيذ المهمات المطلوبة منه ، وخصوصاً مهمة البيان ، ومهمة التعليم والتزكية •

طرائق التعليم :

كشفت الدراسات التربوية عن أن تآثر شخص ما بشخص آخر ، فسي تحصيل انبعاث من المعرفة والتعلم ، واكتساب الاتجاهات والقيم والمبادئ ، يمكن أن يتم بثلاث طرق : الاستماع للأقوال ، والمشاركة للأعمال والأقوال بها ، والممارسة من جانب المتعلم مع التصحيح من جانب المعلم •

وإن دراسة طبيعة هذه الطرق وخصائصها ، يكشف لنا عن مدى حاجة البشر إلى رسول منهم ، يؤدى المهمات المذكورة اليهم • وتبين بها حكمة الله في ذلك ، وعظيم منتهى التي ذكرنا في سورة آل عمران في قوله (لقد من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم ينظروا عليه آياته ويؤمنون به) •

أولا : طريقة الاستماع للأقوال :

إن القول أساسى في عملية التعليم • فيه تنتقل الأفكار والمعلومات من ذهن المعلم إلى ذهن المتعلم ، من طريق حاسة السمع ، ويمكن بهذه الوسيلة نقل معلومات وأفكار في بركة قصيرة •

وتتأثر هذه الطريقة ، بآثار العديد الدقيق للمعلومات ، ويطرأ أسباب بالمصيبتات وذكر الصيغ بدرجسة الصوم والخصوم المعنوية ، وذلك بطوره أداة اللغة من إمكانيات لا تكاد تترك عند حد ، يستلزم بواسطتها أداء الفكرة في درجة عالية من الكمال ، يستلزم تمكن المعلم من الفصاحة والبلاغة ، ووفرة مصوله من اللفاظ والتراكيب •

وتسمى هذه الطريقة في العلم بالتدريس بالطريقة الالتقا * والمعاملة *

ومن اجل الميزات المذكورة لهذه الطريقة ، جعل الله اجل الشريعة الانجيل قسوسا
يتلى ويشرح ، وضماه (قرآنا مينا) ، ومجلده مشتتلا على المسائل الرئيسية في الشريعة ،
واخر بتلاوته وتدبره وتفهمه ، وبعد على ذلك الاجسام البنفسج ، ويحصل لقراءته واستطاعه
مناسبات دينية تتكرر بتكرار المساطات والايام والشهور ، كالصلوات الخمس ، والجمعة ،
والاعياد ، وكقيام الليل ، وخاصة قيام شهر رمضان شهر القرآن *

وجعله عز وجل مكتوبا محفوظا ليبقى دون تعديس ولا تغيير ، وينتقل بين ايدي
البشر ، لا بعد جعل ، ليستمعوا كلام الله فضلا كما انزل ، فتحصل منه المناقش
المشار اليها لكل من وفقه الله لفهسة القرآن *

كما ان القسم الاكبر من السنة النبوية هو من قولية *

فكان النبي صلى الله عليه وسلم يبلغ بلغه ما يوحى اليه من احكام ، ويبين بلغه ما
اشكل من معاني القرآن ، ويبين على الاسئلة والاستفسارات الموجهة اليه من صحابته
الكرام ، ويدعو الى الله تعالى الافراد والجماعات ، في لقاءات خاصة ، او اجتماعات عامة
لا يور واقعة ، او لخاصات تتكرر ، كما في مجالس حديث من المؤمنين في المسجد والسوق
والمزول ، والسفر والاقامة ، وما في خاصته في الجماعات والاعياد والحج وغير ذلك *
واتخذ المنبر ليسمع قوله اكبر عدد من الحاضرين ، باكر قدر من الوجوه * واتخذ له اصحابه
دكة من طين في المسجد يجلس عليها اذا اراد ان يلهمهم ويعلمهم *

وواجب ان طريقة الالتقا * والتول كانت هي الوسيلة الكبرى لاداء المهمات النبوية
الخمسة التي اتموها النبي *

الطريقة الثانية للعلم : مشاهدة الفعل لا جعل الاقتداء به *

الراغب في تعلم مهنة ما ، يدرس اولاً امسها نظريا ، ويتشبه قواها ما واسولها
من الاقوال المصمومة او المدونة في دواوين تلك المهنة * فاذا انتهى من ذلك ونجح الى
الحياة العملية مزدا بنطق المعلومات ، ومويزان انه قد اتقن ما سمع وطعمه حتى العلم ،
يجد انه عند الباشورة لتطبيق المعلومات التي حصلها يشقى عليه شسبي * كثير من
التلاميذ التي تجسس عليه ، والتي في بعابة الى ان يستكشف اسرارها وتارق طبعها *

والمشاهدة للفعل نموذجي من معلم نموذجي ، من على المستويات في تلك المهنة
ذي خبرة بدقائقها واسرارها ، يطبق المعلومات النظرية ، هذه المشاهدة هي وسيلة

حيثية ، ومصدر صميم ، يتعلم منه الطالب المعلم الشخصي ، الكثير عن المادة التي يدرسها ، وخاصة إذا كانت " مشاهد قاعدية ، وفوضوية توجيهية صحيحة ، لنواحي مختلفة من عمل المدرس ، وهي ضرورة مع اللمسة الصغار والكبار على السواء ، ويهدف إلى توقف طيلة مدة الدراسة ، وهي طريقة ناجحة في تنمية اتجاهات معنوية نحو المهنة موزع الدرس ، وكذلك في تنمية مهارات كافية في تلك المهنة (١٨)

هذا وقد أصبح استخدام وسائل الإيضاح الشاهدة جزءاً أساسياً من عطية التلميذ في العصر الحاضر ، وأولتها المؤسسات التعليمية الاهتمام البالغ ، إذ أنها تعطى للمعلومات مزيداً من الحيوية ، وتجعل الطالب متشوقاً إلى المادة العلمية ، ومتحمساً لها ، مما يحصل منها ، بالإضافة إلى معاونتها للطلاب على تحليل المادة الدراسية ، وفهمها فهماً جيداً ، إذ إن من طبيعة هذه الوسائل أن توضح ما غمض في المادة ، وتفسر ما يصعب التفسير عنه بالقبول .

كما إن هذه الوسائل من شأنها أن تجعل المعلومات المدروسة ذات قيمة تطبيقية عظيمة ، يستطيع الطالب أن يستفيد منها في فعالياته المختلفة في حياته .

وكل ذلك يعود إلى القيمة البارزة في وسائل الإيضاح ، وهي ربطها للمعلومات الجديدة التي يقدمها المعلم إلى الطالب بالمعلومات القديمة ، وذلك تعين الوسائل الإيضاحية على تثبيت ما يدرس من المادة في ذهن الطالب .

وبالإضافة إلى ذلك تشير الوسائل الإيضاحية الملائمة والتأمل في الأشياء والحوادث والمواقف الجديدة ، حتى تدفع النفس الجواب على ما يتبع من المشكلات التي يشاهد الطالب ، وتوقعها ، وتتحدد أمامه مجسمة واضحة ، فيقع الجواب عنها لديه موقفاً مستقراً .

وإنما إن المعلومات تصل إلى ذهن الطالب ، في طريقة المشاهدة ، عن طريق حاسة البصر .

ويؤكد هذا النفس أن الإدراك الحسي لشئ ما يقوى ويتماظم لدى الفرد كلما اشترك في أدراكه من الجوانب عدد أكبر . فإذا وصف المدرس المثلثة نهراً معيناً تحصل لديهم فكرة ، عن هذا النهر ، ولكن إذا رسم المدرس النهر ، وأخذهم إليه ، تتوسع قدرتهم عن هذا النهر ، وتوضح معلوماتهم عنه حتى لا تكاد تمحى من أذهانهم ، فيسهل تذكرهم له واستعادة صورته .

فإذا سجدوا في طائفة ، وشربوا منه ، وشعروا ببرده أو حره ، قويت مشرفتهم وازدادت رسوخاً .
وبذلك تنزع العلومات بالمشاهدة من طلم العقول الى طلم الواقعية ، ومن القنول
الى الفهم ، ومن التمسك المجرد الى الحقيقة الواقعية (١٩) .

الافعال النبوية كوسيلة بيانية وتعليمية مشدداً :

ان الله وهو العالم بدلائل انبشاش ، الصغير بما يصلح لهم ويصلحهم ، لم يشأ ان تكون
معارفهم بالدين عن طريق كتاب يلقي اليهم دون رسول وينتهي الامر ، او عن طريق رسول يبلغهم
الكتاب وينتهي الامر ، ولكن ، لكي تنم حجة الله على العالمين ، جعل هذا الرسول نموذجاً
بشروياً لذلك الكتاب ، حتى كأن ذلك الرسول قوان متحرك . وكأن المنهج القرآني تحول
" الى حقيقة واقعة ، تتحرك بين الناس . تحول الى بشروية يتحرك بسلوكه وتصرفاته ومشاعره
واقفاره ، يهدي ذلك المنهج ومبادئه " " ووضع الله في شخص ذلك الرسول الصورة الكاملة
للمنهج الاسلامي . الصورة العينية الفاعلة على مدار التاريخ " (٢٠)

وقد سأل محمد بن عساف طائفة ام المؤمنين رضي الله عنها ، عن خلق رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، فقالت " الست تقرأ القرآن ؟ " قال : بلى . قالت " فان خلق نبي
الله صلى الله عليه وسلم كان القرآن " قال : فهمت ان اتقوا ولا أسأل عن شيء حتى يستي
أستوت (٢١)

لقد تخطت في النبي صلى الله عليه وسلم خصائص المنهج الرباني في الحياة البشرية
كما تخطت في حياته تفاصيل ذلك المنهج ، فالذي شاهد حياته وافعاله صلى الله عليه
وسلم فقد شاهد ذلك المنهج ، ومن قبس منه ، فقتل قبس من النور الذي ارسله الله
لهداية البشر . ومن هنا تعلم ونعمه بالعراج في الايسة التي حددت مبادئه
صلى الله عليه وسلم ، اذ قال الله عز وجل (٢٢) يا ايها النبي انا ارسلناك شاهداً ومبشراً
ونذيراً وداعياً الى الله باذنه وسراجاً منيراً .

ان مشاهدة الناس للحياة القرآنية متعقدة في الواقع الارضي البشري ، يحل لهم

١٩- محمد حسين آل ياسين ص ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، وايضا : ابو الفتوح ريموان وآخرون : المدرس

في المدرسية والمجتمع ص ٢٢٢-٢٢٥

٢٠- محمد قنبل : منهج التربية الاسلامية ص ٢٢٠

٢١- الحديث بأثر من هذا : رواه مسلم ٢٦٧٦ واحمد وابوداود

٢٢- سورة الاحزاب ٤٥ / ٢٥

دفعات من الثقة والتصديق بذلك المنهج ، لا لهم يروونه بعيونهم متحققا ، فهم سارعون إلى تطبيع تلك النماذج ، واعتداهم بن رأوها مضملة فيهم . ولو أن القرآن نزل مجردا عن رسول عامل له مثلنا فيهم ، لنتوقف كثيرا من النفوس عن اعتناهم ، توهمنا أن ذلك أمر صعب المنال ، أو لا يمكن تحقيقه في واقع الحياة .

هذا وإن الذين شاهدوه صلى الله عليه وسلم بأعينهم ، تأثروا به وتخلعوا منسجبه على أتم ما يمكن من أحوال هذه الطريقة .

ولكن الذين لم يشاهدوه يتيسر لهم الاطلاع على أعماله وأحواله بما نقل أنبيهم عن طريق الذين شاهدوه ، ويكون هذا الاطلاع وسيلة قريبة من المشاهدة ، تؤدى إلى شارة قريب من شارة المشاهدة . فهو قدوة متجددة حيثما ذكرت سيرته وأخباره وأحواله صلى الله عليه وسلم .

وقد تطلعت إليه صلى الله عليه وسلم صور متنوعة ، كل عليها يوضح للبشر كيف يكسبون المطمئن بالمنهج الرباني في ناحية معينة من نواحي الحياة .

فالحالم يرى في محمد صلى الله عليه وسلم الصورة السامية الخالصة للعالم ، والمباين يرى فيه صورة النخل الأعلى للحاسب ، وهكذا الناحية ورجل السياسة ، ورجل الحسب ، والاب ، والنهج ، والتربية ، والصاحب والصديق ، حتى العبد يستطيع أن يتعلم منه كيف ينبغي أن يعامل عدوه .

و " كل هذه الصور كانت مجتمعة في محمد صلى الله عليه وسلم على توافق وانسجام (٢٣) وتعادل ، لا يداخل بعضها على بعض كما قد تنطفي بعض الصفات في الأبطال على سائسبتر الصفات .

هل كان محمد صلى الله عليه وسلم مثالا أعلى :

يقول جولد تيسبير " لو أن الإسلام قد تمسك بشهادة التاريخ الحق تمسكا دقيقا لوعد أنه لا يستطيع أن يجد المؤمنين به بفكرة خالصة للحياة الأخلاقية ، وهي فكرة اتخذها الرسول صلى الله عليه وسلم مثالا أعلى واعتدائه . لكن المؤمنين لم يتولوا أنفسهم يتأثرون بصورة محمد (صلى الله عليه وسلم) كما رسمها التاريخ الصادق ، بل حل محلها من أول الأمر الصورة المثالية للنبي في رأيهم .

ثم يقول " أن طم الكلام في الإسلام ، جئت هذا المطلب ، بما رسم للنبي (صلى الله عليه وسلم)

نبيهه وسلم) من صورة تنطق بلسانها ونموز بها لأعلى الفضائل ، لا مجرد أداة للوحشية
الإنسانية ، ونشبهه به بين غير المؤمنين • على أنه يبدو أن هذا لم يرد في محمد (صلى الله
عليه وسلم) نفسه ، فقد قال إن الله أرسله (شاهدا ومبشرا ونذيرا وداعيا إلى الله
بأذنه وسراجا منيرا) أي أنه مرشد ، لا نموذج ومثل الطمسي ، أو على الأقل أن الله
ليس كذلك (أسوة حسنة) إلا بقدر ما جاء الله وذوره الله كثيرا (سورة الأحزاب / ٢١)
ولقد كان على ما يبدو مدرسا باعلا من شأنه الانساني • ومركب كان عليه أكثر من شخصه (٢٤)

هذا المعنى الذي ألح عليه المستشرق اليهودي ، أشار إليه الآخر : يوسف شاخنت في
مادة (أصول الفقه) في (دائرة المعارف الإسلامية) . حيث ذكر أن أقواله صلى الله
عليه وسلم لم تكن موجهة لك منذ انبداية • أما الأفعال فأنما اتخذ فيها مشيلا لطمسي
ربما عن أن شريعته لا تتدفق على ذلك •

ونحن سنثبت أن شمس الله حجة أفعال النبي صلى الله عليه وسلم في الفصل
الثالث من الباب الأول • ولن نود على ما في كلامهم من الباطل الذي دأبوا به الكفرة •
ولكن يهبط منا اثبات أنه صلى الله عليه وسلم جعل الصورة المثبتة بها في الدين • وأن
بملاحظة أفعاله يحصل تعلم الدين • وأنه كان الطفل الأعلى للبشر في حدود البشرية
من جهة الدين • وأن ما أشار إليه بولد تسيهر وزاغ عنه ، وهو قوله تعالى في الاختلاف
والهباة والمساواة (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) دليل في ذلك • وسيستحق
الآية في اثبات في العرب ، لا في مجوس الهند •

وعلى الآية التي اقربها بولد تسيهر ، فيما أن الله أرسل نبيه (سراجا منيرا) ،
والفسحاج يعني من دأب له •

وقد جاء ثلاثا في هذا إلى أبيات النبي صلى الله عليه وسلم ، يسألون عن عاداته
لربيه ، أخبروا بها ، فكانهم يتألفونها • فقالوا : وأين نحن من رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، قد فعله ما تقدم من ذنبه وما تأخرو • فالتزم بعضهم أن لا يفتكح النساء ، والآخرون
أن يسموا ولا يفتكحوا ، والثالث : أن يزوم فلا ينام • فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بقولهم
فقال (٢٥) " أما والله إنني لأخشاكم لله وأتقاكم له • لكني أسوم وأطعم وأتوم وأنام ، وأتسنج

٤ أسجود تسيهر : التحذرة والشميرة في الإسلام - ترجمة محمد يوسف موسى وزميليه
ط ٢ ثانية • القاهرة ، دار الكتب الحديثة (د ٥) ص ٣٥

٥ أسجود تسيهر : رواية البخاري (فتح الباري • د ١ مصطفى الطيبي (٤ / ١) رواه مسلم ١٧٦ / ٩

النساء * فمن رغب عن سنتي فليس مني " . ثم ينصهم الى العشق بذكر آية ، او تهليلهم
وعذري ، وانما نهيهم الى التحليل بنفسهم ، وانى ما يلتزم به ، وان من طائفتين مقتضى الاقتداء
به في ذلك ، فليس علي شريعتهم .

وامر آخر يدل على المالكين لالسة والجنة ، وهما ان الله تعالى قدس طيبا فليس في
كتابه قدس انبيائه وانما الذين من عباده . وانما قصم لياوتوا عبرا ومثلا تحتذي ، كفا في تهيئة
آدم ، ودعوة شمس عيسى ، والزام ابوابهم ، ووصية بصقوب لبنيت بالانوحين ، وحقه يوسف ، وامتناع
يونس ، والاعسة اسطعيل ، وقوة موسى ، وعادة منيم ، وعودية عيسى ، طيبهم جميعا .
صلاة الله وسلامه . فليلا تكون الحال افطهم وانهم وانهم الله ، قدوة ومثلا يحتذى ،
وهو خاتمهم الذي جعل للناس كافة رسولا ؟ وكان فاتحا للرسول ، فهو نبي جميعهم مع
الحضور النافذة حتى تقوم الساعة .

ومعلوم ان الله يكتفي بها من حيث هي دليل على احكام الله ، لا لذاتها من حيث
انها افعاله ، وكونه (مثلا اطي) انما هو في شدة تعاضدك بنا امره به ربه ، وشدة
عابته للمنج الذي رسله له . وقد ونح على الله طيبه وسلم هذا عند ما قال نحن ابليس
الاقتداء به في حكم ديني ، محتججا بان الله يمثل لرسوله ما شاء : قال له " لكنني
اشكك الله واعظم بنا انفسى " : اشار الى انه قدوة من حيث كونه اعلى الناس فتنسي
ثاور الله ، مع كونه اعظم باحكام الله . وقال (لا) ليس في الصحابة " اما لكم في أسسوة " .
وكلام المستشرق : الاكتفاء الذي يوهم ان المسلمين جعلوه على الله طيبه وسلم شيئا
اطي تحتذي افعاله لذاتها ، على امار انه ان فعل شيئا اصبحت شرط ولولم يقصد به
التشبه به . وهذا لم يذهب اليه احد من المسلمين ، الا بعضهم في افعال محدودة من بينها
في مواضعها ان شاء الله . بل اقرهم الاصوليين في باب الاحمال دائر حول تعيينها هو دليل
على الحكم الشرعي ، مما ليس بدليل .

واند حقق الاقتداء به على الله طيبه وسلم مستويات عالية في الايمان والاخلاص والجهاد
والعلم والعبادة والدعوة ، تطلعت في اشخاص الصحابة الكرام ، وفي المهاجرين المخلصين
المسلمة في كل عصر وبيل من اهل الاسلام . ولا تزال هذه القدوة النبوية تنبسط
ابدا في كل عصر ، يكونون شجسى في كل حق اعداء الله .

وكتبتم ان الله عز وجل يشيرونى هذا بقوله (٢٧) (محمد رسول الله) والذي يدين

مما سمع أشد داء على الكفار ومما بينهم ... إلى قوله : وظلمهم في الأبدان كثر من أخسب
شأنه فأزله فاسد تامل فاستوى على سوتهم يعجب النزاع ليخيل بهم الكفار وعبد
الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مفسدة وأرا غاليبها ()

الطريقة الثالثة للتعليم :

الممارسة للفعل تمت نظر المعلم ليصح له ان كان في فعله خطأ ، ويقره عليه
ان كان صوابا . ويتأبطها في السنة الذهبية (الانكار والتقرير) .

والممارسة والنظم من مداخل التعلم . وقد نادى ولا يزال ينادى بها من
المعصر المعاصر . والقول المأثور (التعلم بالنمط) يهيمن على طعنة جميع المدارس الأمريكية
ويستند إلى على تفكير جميع مدرسيها ، حتى ان القائلين من المربين والمختصين بالتعليم
أخذوا ينامون الأهمية النظمي على الناحية النمطية . وما (المدارس التجريبية) إلا مؤسسات
أعدت لتطبيق هذه الفكرة ، إذ نجد الطالب في مثل هذه المدارس في غرف مضاءة بالآلات البخارية
أو الكهربائية ، كأننا في بعض من الحاصل ، لا في مدرسة بل في أيها الطلاب ليتشكوا فيها الحلووم
ومن أجل هذا فالتأليب في مثل هذه المدارس ، يتلذذون بكل ما يسهل اليهم عليه ، ويتعلمون
أكثر مما يتعلمه الطلاب في المدارس التقليدية (٢٨)

المدرسة النبوية قد طبقت هذه الطريقة بمستوى رفيع : لقد حسنت القرآن طوائف
الامة على النفي إلى رسول الله صلى الله عليه والنفي معه ، ليتعلموا أثناء النفي ، ويحطوا
بأحكام دينهم تمت سمع النبي صلى الله عليه وسلم ويقره . وكان النبي صلى الله عليه
وسلم يمدح لهم وينقد لهم أعمالهم ان كان فيها خطأ ، ويقر ما هو صالح وصحيح من أعمالهم ،
ويثني على ما هو عس . حتى يستقر في نفوسهم الميل إليه واستحسانه .

وكان النبي صلى الله عليه وسلم حيثما أقام أو سافر أو فزا ، يلاحظ أعمال صحابته
ولا يتوك الخفاء (يمر) بل يذهب عليه ، كما في حديث الصبي . صلاته ، وحديثه انهم
كانوا يخطون بأبائهم فقامهم وغير ذلك ما هو معروف في دواوين السيرة . وكان يكنس
أنى ادعائه الدعاء الجميلة في العدايا والبنوت والولايات والنفوذ في غيبته ، يستعمل
يكال اليهم أحيانا التماسا والمبالغة والعفاوية في حضرتهم . فيتعلمون بالنمط ، وهو صلى الله
عليه وسلم يثني عليهم الصواب فيعلمون انه صواب ، وينكر عليهم الخفاء فيجتنبونه .

البحث الرابع

تقسيم السنن النبوية

الى قولية وفعلية صريحة وفغير صريحة

تقسم السنن النبوية من حيث طبيعتها قسمين رئيسيين :

الأول : الاتصاف

والثاني : الأفعال

والتركيب في البحر المحيط توسع في ذكر اشياء السنن بالتفصيل ، فجعلها ثمانية :
الأول : القول ، الثاني : الفعل ، الثالث : التقرير ، الرابع : ما فيه ، الخامس : اشارته
السادس : الكتابة ، السابع : الترك ، الثامن : التنبيه على العلة • نقله عن ابي منصور
والنارث المطاسعي (١).

ونحن نرى ان الغصة التي ذكرها بعد الفعل رابحة الى قسم الافعال ، وان كانت
ذات صفات خاصة تتميز عن سائر الافعال •

واما الثامن وهو التنبيه على العلة فهو اما راجع الى القول ، ان كان الدليل قوليا ،
او الى الفعل ان كان الدليل فعليا •

ومن اجل ذلك فان تقسيم السنن الى اقوال وافعال هو تقسيم عام • ثم الافعال
تقسم الى انواع •

وسوف نسير في رسالتنا هذه على هذه الطريقة • نقسم السنن الى قسمين : قولية
وفعلية •

تصنيف الفعاليات :

الفعل هو حركة البدن او النفس •

وعرفه صاحب التفسير بان بانه " كناية عن كل على مقتضى او غير متعد " والنحل عند المنطقيين " تافير من جرم مختار او مابوع في جرم آخر ، فيخيله بعض كينياته التي كينيات اخرى ، كفعل السكين واليحيى ، والتامع بسبط ، ناديه يحيلان النحل ليع كالتفاحة مثلاً ، عن حال الاجتماع الى حال الافتراق . وقد يكون الفعل مجرداً ، كالتفاهم والتحرك والتفسر ، وما اشبه ذلك " (١)

وقال البرجاني في التعريفات (٢) " الفعل هو الهيئة الحارضة الموقوفة في غيره بسبب التاثير ، كالهيئة الحارضة للتأطع بسبب كونه قاطعاً . . . ومنه الفعل الحلاجي ، وهو ما يحتاج حذوفاً الى تحريك عضو كالتحريك والشستم " .

ويقسم المنطقيون الفعل الى ما يعنى اثره بعد انقضاءه ، كفعل الحرات والنجار والزواقي ، وما لا يعنى اثره بعد انقضاءه كفعل السابح والطاشي والمظلم ، وما اشبه ذلك (٤) .

هذا ليس كل ما يحبر عنه بالفعل الصرفي مراداً هنا ، فمنومات وعاش ، واسود وابيض ، وكان وصار ، وحرم وعزم ، كل هذه افعال عند الصرفيين ولكنها ليست عند المنطقيين ولا صولييين انشالاً ، لان من نسبت اليه لم يفعلها .

والقول هو فعل من بعض الوجوه . وسيأتي بيان ذلك في الفصل الثالث من الباب الثاني ان شاء الله .

فعل غيره بأمره صلى الله عليه وسلم :

لوامر النبي صلى الله عليه وسلم احد المسلمين ان يفعل شيئاً ففعله ، فهل يكون ذلك فعلاً له ام لا ؟ حتى يستدل به على اريته الاستدلال بالافعال ، ام هو قول يفهم كغيره من الاوامر ؟

يحتل الصوليون في باب الافعال النبوية بانه صلى الله عليه وسلم (رجم) ما رواه ، و (قلسع) سارق رداً صفوان . ومن المعلوم انه صلى الله عليه وسلم لم يباشر ذلك ، ولكن فعله بأمره .

وقد اعترض على التمثيل بذلك ابن الهمام في التحرير ، ثم قال (٥) " الا ان يجعل فاعل

١- بتصريف عن ابن حزم : التفسير لحد المنطق ، بيروت ، دار مكتبة الحياة ، ص ٦٠

٢- التعريفات ص ٧٥ ٤- التفسير لحد المنطق

٥- التحرير والتفسير ٢/ ٣٠٢ ، ٣٠٢

المأمور كفضله صلى الله عليه وسلم لما كان بأمره ، وفيه ما فيه " .

وأنا أقول : ان القول بالنهي الذي بمعنى الإفتاء ، والاخبار بحكم الشريعة (قول) ، وما فعل بنا عليه يكون منسوبا الى فاعله لا الى الأمر به . وذلك كما
نصلى ونسوم ونحج ولا ينسب فعلنا الى النبي صلى الله عليه وسلم .

وأما الأمر التنفيذي الصادر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، بوصفه (امام الجماعة)
او القائد ، او الامير ، او نحو ذلك ، فان ما يفعله المأمور تنفيذا جلالا ، فهنا
من جهة فعل المأمور ، لانه قام بالحركة ، فتنسب اليه حقيقة . ويجوز نسبته الى
الأمير به ، صلى الله عليه وسلم .

واما البيان بجهات نسبة الفعل الى الأمر به من المجاز المقتضي ، لما كان
الأمر هو السبب في وجود الفعل ، وليس هو الفاعل الحقيقي .

الا ان رادنا هنا فونيج ان مثل ذلك الفعل هل ينسب الى النبي صلى الله عليه
عليه وسلم حتى يكون من باب افعال النبوة ويستدل به كما يستدل بالافعال ، فيدل مثلا
اذا كان مجردا على الاستعجاب في ما هو من باب القرب ، او هو امر فيستدل به على الوجوب ؟
وفي المسئلة مبيعة تلبي فيها فروع كثيرة .

ان الشخص الذي وجب عليه الامر التنفيذي يلزمه الحاجة ، لانه (مأمور) والا
يتقضى الوجوب . لكن فيه من لم يؤمر به ، يشتد بالفصل ، ويحتمل كسائر افعال الله
صلى الله عليه وسلم فيجرى عليه قانون الاستدلال بالافعال النبوية .

وجه ذلك ان المأمور في هذه الحالة لا يزيد عن كونه كالألوية للأمر ، وخاصة
وانه صلى الله عليه وسلم نبي رسول ، فتابعه الامور ليس له الخيرة من امره ، ولا محيصة
له من التنفيذ ، فاعادة الامور الى الله ورسوله ، وثقة بان تقدير رسول الله
صلى الله عليه وسلم للحكم والمنازعة والاسباب والارادة والنتائج ، تقدير هو الدوام بحقيقته ،
وليس لاحد من البشر ان يقتضيه على حكمه .

واما اللشة عند الاستدلال بالافعال الى الأمر بها المسؤول عن تقدير اسبابها
وظروفها ونتائجها ، انما يصحرون في ذلك عن قناعة نفسية بان الفعل به تبر مادرا عن
الأمير المسؤول كما يحتمل مادرا عن الامر الذي لا يزيد عن كونه مجرد آلة (٦) ،

٦- ألمح الى ذلك سعد الدين انتقازاني في حاشية على شرح مختصر ابن الحاجب في الاصول
(١٥٧ / ١) حيث يقول في نحو (انته الربيع النفل) : ليس لنا مجاز وشي أصلا .

أولاً .

وكذلك لما تقدم في باب ما ذكره ابن حزم في مسألة حكم اشجار اليهودي . فقد روى ابن حزم (٧) حديثاً من رواية النسائي ان النبي صلى الله عليه وسلم امر ببدنته فاشعر فسبى سنامها من الشجر الايمن ، ثم سبى الدم عنها وتلدتها فتلستين .

ثم قال ابن حزم " ليس في هذا الخبر انه امر بالاشجار . ولو كان فيه ، لكانت سنامها بايجابه صارعين . وانما فيه انه (امر ببدنته فاشعر في سنامها) ، نفقتناه انه امر ببدنها ، فادنيست اليم ، فاشعر في سنامها ، لانها هو صلى الله عليه وسلم تولى ببدنها اشجارها بذلك صريح الاصح " اهـ . أي فيدل على الاستحباب .

فليت شعري لو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قد امر اجيره او خادمه او واحد الخاضعين ان يتولى عنه ما تولا هو بنفسه ، اكان يقتل الحكم في حق الامانة من الدب الى الوجوب ؟ ان الاولى ان يقال : ان الذي ووجه بالا وهو يتعين عليه التنفيذ ، ولكن ذلك الفصل ينسب الى النبي صلى الله عليه وسلم كسائر افعاله ، ليجري على قانونها ، في حق الامانة .

وبهذا يتبين ان تعميل الاوليين لافعال الالهية برجم ما عز ، وقطع يد العساق وقاتل اهل فنية وغير ذلك ، هو تعميل صحيح . واعتراض ابن الهيثم الذي تقدم ذكره غير وارد . والله اعلم .

تقسيم الفصل الى صحيح وغير صحيح :

من الافعال ما هو صحيح في الفضية ، فلا يخطف في كونه فصلاً . وذلك كالنرب ، والشمسي ، والمحب ، والمثال الاول وهو ان رب ، هو لفعل الموهوم في غير فاعله ، والثاني للمجرد المشاهد ، والثالث للمجرد النفسي .

== لا في الشد ولا في التركيب ، بل علقى ، بان اسند الفعل الى غير ما يقتضيه العقل . اسناده انية ، تشبيهها له بالفاعل الحقيقي . قال : وليس المقصود بهذا التشبيه هو الذي يتال بالثناف وكان ونحوها ، بل في عبارة عن جبهة راعوها في اعلاء الربيع وهو الجدول . حكم القادر المختار ، كما تاليا : شبه (ما) بـ (ليس) فرفع بها الاسم ونصب الخبر . اهـ . فجعله التشبيه متصلاً بعبارة عن (جبهة راعوها) ، دليل لما ذكرنا من الثقافة النفسية لدى اهل النشأة ان ينسبون الفصل الى الامور الواجب الدلالة ، ويسند الفصل في كل من الصورتين الى فاطمة . سبيل المبحر العاشر .

ومن الافعال ما ليس فيها في الفعلية ، فيدور الوجود فيه بين ان يكون فعلا او لا يكون ومن ذلك الكتابة ، والاشارة ، والتركيب الايقاعي الذي يحبر عنه بالكف او الالماسك . والسكوت عن الجواب ، والتقرير ، والمهم بالفصل ، ونحو ذلك .

فإنك من يدعي ان الكتابة قول ، وان الترك والسكوت والتقرير ونحوهما ليست افعالا . والقول فعل غير صريح . فهو فعل من بعض الوجوه . كما سيأتي في موضعه في الفصل الثالث من انجاب الثاني .

ط يحبر عنه بالفعل وهو قول :

كثير من الاقوال يحبر عنها بطيوسم الفعلية ، ويجب ان لا يخذلنا ذلك من حقيقة كونها اقوالا ، وذلك مثل : تشهد ، وكثير ، وسبح ، وطسبي ، وضح ، واثنى ، ووبخ فلانا ، ونحوه ودط عليه وامره ونهاه .

ودليل كونها اقوالا انها تفسر بالقول . ف (انشبه) هو قول : اشهد ان لا اله الا الله ، و (التوبيخ) هو قول : سب ان الله ، و (التنبية) هي قول : لبيك اللهم . وهكذا ولكن لا يمنع ذلك ان تكون هذه الاقوال ذات اوجه فعلية ، كما يأتي (٧) كثيرها من الاتساع سوال .

انقسام السنن الفعلية الى سريعة وغير سريعة :

انها لما تقدم ايناحه من ان ما يصدر عن الانسان من الافعال ينقسم الى فعل سريع وفعل غير سريع ، فان السنن الفعلية الصادرة عن النبي صلى الله عليه وسلم تنقسم الى افعال سريعة ، وافعال غير سريعة .

وحجبة الافعال النبوية السريعة تثبت بمجرد اثبات حجة الافعال النبوية ، اذ انهم لما لم يدخلوا في فعليتها ، تدخل في ما ثبتت حقيقتها من الافعال دخول اوليسا . وهذا بخلاف الافعال النبوية غير السريعة ، كالترك والسكوت ، اذ انها ، لخفاء فعليتها بطيوسمها عن التجريح من افعال ، بخاجة الى مزيد من الدلالة والاحتجاج ، يبين عدم خروجهما عما ثبتت حقيقتها من الافعال .

يوضح هذا اننا لما اثبتنا حجة السنة بصحتها الاجمالية ، وكان دخول السنن القولية في نطاق " السنة " ظاهرا لا مريضا فيسه ، بخلاف افعال ، احتجنا لاثبات حقيقتها الافعال الى مزيد من الدلالة .

٧ في الفصل الثالث من الباب الثاني .

وشبيه هذا كله ما ذكره الاستوى (٢٧) من ان " ادلائق الأصوليين يقتضي ان الفرد ...
 النادر يدخل في العموم ، وخرج بمقتضى ما دونه " وذكر لذلك فروطاً ، منها :
 (١) اكساب النادرة كالتقلية والبهات ونحوها ، هل تدخل في النهاية ، والصحيح دخولها .
 (٢) ومنها ان المتمتع يجب عليه يوم ثلاثة ايام في الحج ، فهو اراد تاخير التحلل الاول الى
 ما بعد ايام التشريق ، بان يؤخر الخلق والحواف ، ويصومها في ذلك الوقت ، لكونه
 زمن الحج ، فانه لا يجوز على الصحيح عند الراغب ، وطله بقوله " لانها صورة نادرة "
 فلا تكون مرادة من الآية ، بل تدخل الآية على الغالب المصداق .
 هذا ومن انكر نسبية بعض ما سميناه (الافعال غير الصريحة) ... كالتفريق والتفريق مثلاً ...
 فان افتقاره الى الاستدلال على حقيقتها انتقار حقيقي ، وتكون الادلة بالنسبة اليه تأسيسية .
 اما بالنسبة الى من يرى فعاليتها ... وهو ما نسعى طيه ... فان الاستدلال على حقيقتها
 يكون للتأكيد على عدم خروجها عن عجيبة السنن الفعلية بصفاتها الاجمالية .
 من اجل ذلك رأينا ان نقسم البحث الى قسمين ، نجعل لكل منهما باباً :

الاول : للافعال الصريحة .

والثاني : للافعال غير الصريحة .

ونتبع ذلك بباب ثالث ، عامها التعارض بين السنن الفعلية بعضها وبعض ، وكذلك للتعارض
 بينها وبين الاقوال وغيرها من الادلة والله المستعان ، وبذلك التوفيق .

مقدمة باحث الافعال من علم الأصول :

اسول الفقه هو العلم بادلة الظاهر الاجمالية ، وكيفية استفادة الاحكام الفقهية منها ،
 وما يستفاد . ويتصور فيه الأصوليون لاربعاً امر اساسية ، جعلها الخزالي في المستقصى
 (اقطاباً) اُدار عليها باحث هذا العلم ، وذلك انه جعل الحكم الشرعي كالثمرة التي يستخرجها
 المصنف من الادلة .

انقلاب الاول : في الاحكام الشرعية وهي الثمرة . وكل ثمرة لها صفة وحقيقة في نفسها وانقسام .
 فيبحث في هذا الانقلاب في حقيقة الحكم ، وانقسامه الى واجب ، ومحذور ، ومندوب ، ومكروه ،
 ومباح . وقسمها واداء ، ورخصة وعزيمة ، وصحة وفساد . وينبغي ان الحكم الشرعي لا يكون

الا من حاتم ، هو الله وحده • وليبحث في احراز المحكوم عليه ، ومن يجوز تكليفه
ومن لا يجزى له •

القالب الثاني : في الأدلة اجمالا : الكتاب والسنة والاجماع وغيرها ، وهي النصوص
للحكام • فيبين في هذا القالب عد الكتاب ، وطهونه وما ليس منه ، ولاريق
اثباته ، وطهونه ان يشتمل عليه من حقيقة ومجاز وعربية ومجسمة • ويبحث في السنة
عن انواعها وطرق قبولها ، ومشار روايتها • ثم يبحث في الاجماع وسائر ما يستدل به
على الاحكام الشرعية •

القالب الثالث : في طرق الاستدلال ، وهي دلالات الالفاظ على المعاني بمداوقها ومفهومها
واقترانها وما يحقل منها كالقياس •

القالب الرابع : في المستعمل وهو المجتهد ، يذكر فيه صفات المجتهد والموضع الذي يجري فيه
الاجتهاد دون الذي لا مجال للاجتهاد فيه ، وسائر مسائل الاجتهاد والتقليد •

ولغير الشرائع من الأصوليين ترتيبات اخرى لمسائل علم الأصول يراعون فيها جملة مسائل
مختلفة •

وفي كل حال ، فانه لما كانت الافعال النبوية دليلا على الحكم الشرعي ومنبذة له ،
كان موقع مباحثها ضمن مباحث الأدلة • وذلك على ترتيب الشرائع في القالب الثاني ، وهو الثم •
والأدلة : كتاب وسنة واجماع وقياس ، ويتبعها ، عند بعض الأصوليين أدلة اخرى •

والسنة اقوال النبي صلى الله عليه وسلم وافعاله •

ولما كانت الاقوال اشد على الاحكام ، وهي الاصل في التخليص والبيان ، فان مباحث الافعال
توضع في باب السنة ، غالبا عن مباحث الاقوال •

واقبات ورود الاسانيد بنوعها ، وهو ما يسمى باب (الاخبار) او باب (الاسناد)
يوغرس من باب الافعال غالبا كما فعله البيهقي (٨) ، لان الخوض منه اقبات ورود المتن بصفتها
الحامة ، اي يشقيها القرطبي والفهري • وقد يوتر الى ما بعد ذكر الدليل الثالث وهو الاجماع
كما فعله الرازي في المحصول (٩) • ولعل وجهه ان باب الاخبار الشؤني منه اقبات ورود الدليل
سواء كان كتابا او سنة او اجماعا • فان باب الاخبار طمحا بالأدلة الثلاثة •

٨- ملقبه الأصول ٢/٣ وقد تعرض الاسنوى لهذه المسألة •

٩- المصدر نفسه ، والنصفحة نفسها •

غير ان الافعال النبوية تذكر ايضاً في غير باب ادلة الاحكام ، فتذكر ضمن مباحث
الاجمال والبيان ونحوها من مباحث الدلالة ، لبيان كيفية البيان بها .
وتذكر ايضاً في باب القياس بايجاز شديد ، لبيان كيفية استخراج ظنها لاجل القياس عليها
ومن جهة اخرى قد تتعارض دلالة الافعال بعضها مع بعض ، او مع الاقوال ، او مع
غيرها من الادلة ، فيذكر ذلك ضمن مباحث التعارض والترجيح بين الادلة .
ولكن كثيراً من الاصوليين يهابون بذكر التعارض الذي للفعل علاقة به ، ضمن مباحث
الافعال من باب السنة ، لتجتمع مباحث الافعال في مكان واحد ، كما فعله ابو الحسين البصري
والشوكاني وغيرهما .

مشمولات مباحث الافعال :

لن نتعرض في بحثنا في الافعال لما يتعلق بروايتها واثباتها ، فذلك امر تشترك فيه الاقوال
والافعال على حد سواء . افرد لهذه المحدثون طم (مصداق الحديث) وتعرض له الاصوليون
في باب (الاخبار) من مباحث السنة . وهو لذلك متروك للباحثين في السنة بمشتملاتها
الحامة ، او في الاخبار خاصة . وسيكون بحثنا عن (الافعال النبوية) بعد اختراش ثبوتها
من النبي صلى الله عليه وسلم وثبوتها منه ، وذلك فيما صح عند اهل الحديث ، فثقة بانهم
اهل الاختصاص في ذلك .

غير اننا نستثني فتذكر ما يتعلق برواية الفعل اشياء يسيرة لها علاقة باستفادة الاحكام
من الافعال ، كتعبير الصحابي عن الفصل ، وما يطرأ من استفاد من ذلك من تحليل او تعميم
او غيرهما .

تصنيف الافعال كقسمين لسائر الادلة:

الادلة المعتمدة في ائشريعة اغلبها اقوال ، فالكتاب العظيم قول الله تعالى ، والسنة
النبوية منها اقوال ومنها افعال ، والاجماع منه قولية ومنه فعلية . وذهب الصحابي عند مسن
قال به ، منه قول ومنه فعل .

ولكن دليل التقياس ، وهو المصلحة ، ليس قولاً ولا فعلاً ، ولكن هي معنى اعتبره الشارع في الاصل
فلا دلالة اذن اما اقوال ، واما افعال ، واما غيرهما . ويقول ابن تيمية (١) " الاصل .

قول الله ، وفعله ، وتركه القول ، وتركه الفعل ، وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم
وفعله ، وتركه القول وتركه الفعل ، وان كانت جرت طاعة الاصوليين ان يذكروا قول الله فقط ،
ومن جهة النبي صلى الله عليه وسلم قوله وفعله واقراره "

فهذا تقسيم للدلالة من وجه طبيعتها .

وتقسيمها الى كتاب وسنة واجماع وتيا سرفير ذلك ، هو تقسيم لها من وجهه مصادرهما .

وهو التقسيم السهل المعتد عند الاصوليين .

وطى التقسيم الاول ليس كن الافعال داخلا في بحثنا بصفة اساسية . لان موضوعه
(الافعال النبوية) . فلا تدخل فيه افعال الله تعالى ، ولا افعال الصحابة رضي الله عنهم ،
ولا افعال اهل الاجماع .

ولكننا سنلحق بابها حالا افعال النبوية بعض ما يشاكلها ما يتعلق بافعال غير النبي
صلى الله عليه وسلم تنصيا للبحر ، لانها تشارك افعال النبي صلى الله عليه وسلم
في طبيعتها (الفعلية) ، وفي الدلالة على الاحكام عدد من يقول بها .

المبحث الخامس

الافعال النهيية

في التأليف الحديثية والاصولية

مظان التصرف في الافعال النهيية :

تذكر دواوين السنة افعال النبي صلى الله عليه وسلم ماثلة بين احاديثه القولية . ولم يفرد ما من المصنفين احد بالرواية فيما نعلم ، كما لم يفرد الاقوال احد عن الافعال . ولما استقرت دواوين السنة المسندة ، من الصحاح والسنن والمسانيد والموالات والمستخرجات وغيرها ، في القرن الخامس تقريبا ، وبدأ عصر التجميع فيها ، جمع الشيخ الحافظي ، وهو محمد ابن محمد بن عبد الله (٢٣٣-٢٩٧ هـ) احد اساتيد الجامعة المستنصرية ببغداد ، كتابه (الوصف لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من الفعل والوصف) اعتمد فيه ط ذكوره ابن الاثير في جامع الأصول ، و اضاف اليه ما ذكر في بعض المصادر الاخرى . وموساغي الحافظي - اول من اعنى بجمع الافعال وافرادها عن الاقوال ، فيما يظهر .

وقد قال في مقدمته (١) " اما الافعال فلم ير من اعنى بجمعها مفصلة قبل كتابنا هذا ، وانما تذكر في اثناء الاقوال " فاكد لنا هذا المعنى ، وهو افعال المتقدمين من محدثين لا افراد الافعال (٢) .

الانظر ٣/١

آبدد ان كتبنا هذا المظان على مقدمة صحيح ابن حبان (٣٥٤ هـ) فوجدناه يذكر ان قسم كتابه خمسة اشسام : الاواصر ، والنواصي ، والاخبار ، والباسطات ، والافعال . (انظر ٥٨/١) ولم يطبع اصل كتابه ، وانما طبعت قلعة من تهذيب له ، اعيد فيه ترتيبه على ابواب الفقه ، وهذا الترتيب هو الذي نشر الشيخ احمد شاکر جزء منه . الا اننا نحمد الله على ان رجعتنا باولية فصل الافعال النهيية . عن الاقوال ، الى

القرن الرابع .

ملاحظة : لا يبحث ان يكون لدينا باعثا لا مسؤول في ذلك القرن اثر على ابن حبان في ترتيبه الذي اختاره . ناهي قسم الافعال خمسين نونا ، يظهر في اكثر عناوينها =

ثم اختصر كتابه (الجامع الصغير) من قسم الاقوال خاصة من (الجامع الكبير) الا انه ادخل في الجامع الصغير في آخره عرف الكاشفة ، ما ورد من الاحاديث الفعلية ، وبدوة روايته بنفسه (كان يفعل) .

وما بعده . على الحقى الهندى فجمع القسمين من كتاب السندىوطى مرة اخرى فسمى ترتيب مخالف . وسمى كتابه (كنز العمال من سنن الاقوال والافعال) فقد رتب كتابه لا على (الهيئات) ، وانما على (البواب الموضوعية) كالايطان والصلاة والذكاج ونحو ذلك ، مرتبا بين عاشرين تلك الابواب بمسرد محروفا . واما الاساطيد في داخل كل باب فانه يذكر اول ما كان قوليا ، ثم يذكر ما كان شليا . فقد بقيت الاقوال والافعال في كتابه مفصلة بعضها عن بعض ، ولكن داخل الابواب .

ولا نجد عملا افردت فيه الافعال عن الاقوال سوى ما ذكرنا .

وطى هذا فالاحاديث الفعلية ، التي هي موضوع بحثنا ، يرجع اليها في داوين السندية المسندة ، او التجميعات كجامع الاصول والحقى وغيرهما ، او في كتابنا قولى ، او القسم الثانى من الجامع الكبير او باب (كان يفعل) في الجامع الصغير ، او كنز العمال . والله اعلم .

الافعال النبوية في الدراسات الاصولية :

يتصرن الاصوليون في المؤلفاتهم الشاطة للافعال النبوية ، ضمن صاحب السنة ، كما ذكرنا . واكثرهم يفرد الافعال بباب ، او فصل ، او مسألة . يتعرضون للفروق في الدلالة بينها وبين الاقوال ويردون ما يثار حول حبيتها من الشبهات . وتليل منهم يذكر صاحب السنة بصفتها التامسة ويغفل الافعال ، كما فعل ابن تدامة في (روضة الناظر) ، اكتفاء بكلامه على حبيبة السندية ودلائلها ، غير اننا نعتبر ذلك قصورا من قبله . بل ينبغي اعتناء الافعال من الدراسة حقها ، ليفرق الفقيه بين القول والفعل ، ويحكم كيتيستيد الحكم من كل منهما على استقامة وحسب ما تقتضيه (الاصول) .

ولم اجسد هذا افرد افعال النبي صلى الله عليه وسلم بمؤلف خاص ، ما هذا اثنين من المؤلفين القسيسين :

أحد هما : ابوشامة المقدسى ، وهو عبد الرحمن بن اسمايل بن ابراهيم الشافعى ، تولى دمشق والمنقول فيلة ببيته سنة ٦٦٥ هـ وهو واحد تلامذة الاصولي الشهير سيف الدين القادى . وابوشامة مؤرخ ، اديب ، فقيه ، علم بالقراءات ، بالاشافة الى تلمذه في طبعه اسم الاصول . وله باع جيد في بيان حقيقة البدع وانتارها كما يعلم من كتابه المشهور الذى سماه (الباعث على انتار البدع والحوادث) .

وتأليفه في الافعال سماه (المعقن) من علم الاصول في ما يتعلق بافعال الرسول صلى الله عليه وسلم) وهو كتاب جيد يدل على بصر مؤلفه بعلم الاصول، ودقته في ابحاثه، مع رصانة * وقد نقل عنه الزركشي في (البحر المحيد) واعتمد ما نقل عنه * ونقل عنه ابن ابي شريف في حاشيته على جمع البوامع (٧) ونقل عنه غيرهم *

ثانيه : الحافظ الحلافي، وهو خليل بن بكليدي بن عبد الله، الدمشقي الشافعي (٥٩٤ هـ - ٧٦١ هـ) وهو محدث فقيه اصولي * وكتابه في الافعال ليس شاملا لمباحثها، وانما هو في باب خاص هو باب التعارض، كما يدل عليه اسمه (تفصيل الاحمال في تعارض الافعال والاغوال) وقد بحث بالتفصيل مسألة التعارض بين الفعل والفعل، ثم مسألة التعارض بين الفعل والتناول، وتسم هذه المسألة التي ستين صورة، وبين حكم كل صورة منها وما تقتضيه مذايب الاصوليين فيها، وظل لاكتسار تلك الصور *

ويظهر انه اطلع على كتاب ابي شامة، الذي بحث مسألة التعارض بحثا مجملا فاراد الدلافي ان يقدم كتابه بتفصيل ابطاله * وهو داعي الحلافي لا يذكر كتاب ابي شامة، ولكنه يوافق نفسه في كثير من عباراته بعروضها، وكذلك تقسيماته للبحث * والله اعلم *

البسبب الاول

الأفعال المبرحة

- ١- البيان بالأفعال
- ٢- احكام افعال النبي صلى الله عليه وسلم بالنسبة اليه
- ٣- حجية افعال النبي صلى الله عليه وسلم
- ٤- اتسام الافعال النبوية بالبرحة ، ودلائلها على الاحكام
- ٥- الفصل المبرح
- ٦- الاحكام المستفادة من الافعال
- ٧- صفة الدلالة الفعلية
- ٨- دلالة متعلقات الفعل النبوي
- ٩- مباحث تنويع تتعلق بالأفعال
- أ- الدليل الحظي لاستفادة الحكم من الفعل
- ب- الاعتراضات التي تورد على الاستدلال بالأفعال
- ج- نقل الافعال النبوية
- د- نية التأسي

الأفعال الصريحة

قد منا في التصديق أننا نعلم بالافعال الصريحة كل افعال النبي صلى الله عليه وسلم
وما هذا الترك والتقرير والمكوت والكتابة والاشارة والاوجه الفعالية للقول ، واننا سنورد
هذه الانواع من الافعال ببابناص (١).

واما افعال الصريحة بموصلاته صلى الله عليه وسلم وصومه وزكاته وحجه وسائر
انواع عاداته ، ونعويجه وشراؤه ، وقيامه وقصوده ، ونومه ، ومعاشرته لازواجه واتباعه
واصحابه واعدائه من الكفار والمنافقين ، وغير ذلك مما يساويه في الفعلية دون غشاء يغطي وجهه
فعليته ، او ينعش رؤيته.

ونود هنا ان نوضح ان تفسيرنا من مباحث هذا الباب الى تنطيط على الافعال فسير
الصريحة فما يستوى فيه التعطيان يذكر في هذا الباب الاول . واننا نورد الافعال فسير
الصريحة ببابناص لندكر فروقها ، لئلا يظن الاستواء بينها وبين الافعال الصريحة في جميع
الاحكام.

استنبطه :

قد نقسم في التفسير في اثنا هذه الرسالة ، فنقول ابيانا : الفصل والترك ، او الفصل
والتقرير ، فيكون الحاد بالفعل الصريح منه خاصة بقرب نسبه الى تسميته ، وليعبر ذلك
من اربابنا ، لمدحهم من افعج الترك والتقرير عن حيز الفهم.

الباب الأول

الفصل الأول

البينان بالأقمار

تمهيد في ضوابط الفعل البيان

١- البينان

٢- البينان الفطري

٣- اختلاف القول والفعل في البينان

٤- اختلاف الفعلين في البينان

تمهيد

في القعدة والاقتصاد بالافعال النبوية

قد ذكرنا ان النبي صلى الله عليه وسلم كان مكلفاً بمهمات نبيلان ، والتفصيل ،
والتركيب . وانتم صلى الله عليه وسلم قال " انما بعثت معلماً " .
وقد حضر النبي صلى الله عليه وسلم الامانة ، وادى المهمة على اكل وجه واتممه ،
فاستكمل جميع الوسائل الممكنة ، لا يبالغ دين الله تعالى وتمكينه في الارض ، حتى كان يفتق
اماماً ، بمن كان امام الاُمّة ، هدى بفعله صلى الله عليه وسلم كما هدى بتولده ،
حتى كان فعله نموذجهما جيداً للمسلم ، يتعلم منه الدين ، كما يتعلم منه من اقول الله
صلى الله عليه وسلم .

درجۃ الامامة في الدين :

درجۃ الامامة في الدين درجۃ طلبة ، ذكر الله تعالى الذين يحضرون للوصول اليه
بطلب الذكر ، وبعدهم من (يعنون الشرفسة) اذ قالوا (١) (واجعلنا للمتقين اماماً) . وامن
الله بها على خليفه ابراهيم بقوله (اني جعلك للناس اماماً)

و (الامام) في اللغة الصبح الدال . يقال للطريق امام . ورئيس القوم امام . وقوله
تعالى (٢) (يوم نعوذ كل امة بامامهم) قيل في تفسيره : بنبيهم وشرعهم (٣) . والا امام في
العبادة ، كما في الحديث (٤) " انما جعل ليومهم به ، فاذا كبر فكبروا ، واذا رفع فارفعوا " .
يرشد بفعله ، فيفعل المؤمنون به كما يفعله .
وقال صلى الله عليه وسلم لا يحابه (٥) " قدّموا فاتهموا بسبي ، وليأتكم بكمهم
من بعدكم " .

وواجب من هذا ان الامام من يتبع فانه كما يتبع قوله .

ميزة القعدة المظفرة واثرها في الاتباع :

المنتدى به الذي هو ظلم بالابدأ الذي يدعوا اليه ، مؤمن بسببه ، حريص على نشره

١- سورة الفرقان / ٧٤ ٢- سورة الاحزاب / ٧١ ٣- لسان العرب

٤- متفق عليه (الفتح الكبير) ٥- رواه مسلم وابوداود (الفتح الكبير)

بين الناس ، لا يكاد يتخلف عنه عن طعمه • إذ ان ما يحطه يصح كالحايضة المذروزة فيسـ
فيحل ما يفعله بتأثير ذلك العلم الذي أصبح كالوصف الراشح فيه • وذلك انه اذا تصبـ
نفسه ، فلم يسمح ان يصدر عنه ما يخالف مقتضى ما يحطه من العلم ، ودعا الى مطروسة
كل ما يدعو اليه العلم ، فانه يتصور ان يصير حسب المبدأ ، وتتقور فيه تلك المادة
بالتكرار والبط • حتى تكاد ان تكون طبيعة اخرى •

ومينئذ يكون ما يفعله تصديقا لقوله ودعوته التي يدعو اليها ، وتوسيعا لها في نفوس
اتباعه ، وشجع القدوة بفعله كما تصحح بقوله •

وطى النكر من ذلك من خالف فماله قوله ، يكون ذلك منه تكذيبا لقوله ، وطـ
عليه بالابدال في نفوس الاتباع ، ويكون ذلك مفرا لهم عن دعوته ، وعن استماع كلامه ، والا ننتفع
بـ •

قال الشاذلي (٦) " ان المظني اذا اراد بالصدق عا لا يعني ، فان كان صامتا
عا لا يعنيه ففتواه صادق • وان كان من الخائفين فيط لا يعني فهو
غير صادق • واذا دل على الزهد في الدنيا وهو زاهد فيها صدقت فتواه
وان كان راغبا في الدنيا فهي كاذبة • وان ذلك على المحافظة على الحـ
وكان محافظا عليها ، صدقت فتواه ، والا فلا • وهكذا في سائر الامور •

" وظلها انواهي : نادا نهي عن النظر الى الاجنبيات ، وكان فـ
نفسه منتهيا عنها ، صدقت فتواه • او نهي عن التذنب ، وهو صادق اللسان ،
او عن الزنا ، وهو لا يزني ، او عن التفحش ، وهو لا يتفحش ، وما اشبه
ذلك ، فهو الصادق الفيا • والذي يشتد بتوله وفعله ، والا فلا ، لان علامة
صدق القول ، بالصدق الفعل ، بل هو الصدق في الحقيقة عند الحكماء ، فـ
تعالى (٧) (يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين) فهـ
اذا اخبر العالم بان هذا واجب او محرم ، فانما يريد : على كل مكلف ، وانا منهم " اهـ
وقال (٨) في موضع آخر :

" اذا وقع القول بيانا للفعل شاهد له ومصدق • • • وبيان ذلك • • •

ان العالم اذا اخبر عن ايجاب المباداة القلانية ، او الفعل القلاني ، فـ

فصله هو ولم يغسل به في مقتضى ما قال فيه ، ثوى اعتقاد ايجابه ، وانتبهض
الحمل به عند كل من سمعه يخبر عنه ورآه يفعله . واذا اخبر عن تحريمه
مثلا ثم تركه ، فلم ير تافلا له ، ولا دافرا حوائيه ، ثوى عند متبهمه ما اخبر به عنه
باعتلاف ما اذا اخبر عن ايجابه ثم تمتد عن فعله ، او اخبر عن تحريمه ثم فعله ،
فان ثور لا يحتاج لا تعلم الى ذلك انقول منه ، دأما نيتها اذا ائتمروا انتبهض ،
بل يورود من الفعل الى القول ما يتدح فيه طوى الجدة : اما من تطريش
احتال الى القول ، واما من تطريش تكذيبا الى القائل ، او استرابة في بعض ما أخذ
القول . مع ان التأسس في الافعال والتروك بالنسبة الى من يحكم في دينه
او دنيا كالمشروز في الفلسفة ، كما هو مضمون بالحيان . فيصير القول بالنسبة
الى القائل كالفتح للفعل . فلى حسب ما يكون القائل في موافقة فعله
لقوله يكون انصاعه والناسي به او عدم ذلك " اهـ

والنبي صلى الله عليه وسلم كان اصدق الناس ، واتقواهم بحق الامامة ، واسرعهم
الى تنفيذ ما ارسل به من شريعة الله ، على نفسه اولا ، ثم اهل بيته ، واتباعه
وعلى غيره من ينفذ امره عليهم . وانظر قوله يوم حجة الوداع (١) "الا ان ربا الباطنية
موضوع ، الا وان اول ربا انتم بها محبي النجاشي بن عبد المطلب . الا وان دأما الباطنية
موضوعة ، واول دم اتجده ابن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب "

ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يلاحظه في افعاله من حيث انها قدوة :

النبي صلى الله عليه وسلم الذي ارسله الله الى هذه الاممة كان هو اطمها فمحي
سيرتها على شريعة الله .

وبعد هذه الدرجة تقتضي صاحبها ان يلاحظ افعاله من حيث انها قدوة ومثابة ، ومثابة
بها . فليست كما قصد يستعمل غيره من لا يتقدي به .

لقد قال النبي صلى الله عليه وسلم (١٠) " من سن في الاسلام سنة حسنة فله بها
اثرنا وان من عمل بها من بعده ، من غير ان يفتن من اجورهم شيئا " ومن سن من شيئا
الاسلام سنة سيئة فله بها وزرنا وان من عمل بها من بعده لا ينتقم من اوزارهم شيئا " .
وقال صلى الله عليه وسلم (١١) " من دل على غير طيبه مثل ابر قاطمه "

١- صحيح مسلم (بافع الاصول ٢٣٦/٤)

٢- (رواه مسلم واحمد والترمذي والنسائي عن جرير (الفتح الكبير)

٣- (رواه مسلم واحمد وابوداود (الفتح الكبير)

فإن كان النبي صلى الله عليه وسلم يلجأ بهذا كله ، وحلم أن أعماله حجة ، وأنفسه
مظاهر اليه وموهم ومصباح ، أن هذا دأبه إلى وزن أعماله بميزان الشريعة ، بالأضاحية
إلى غاية غاية تتبع مهمة التتبع اقتضت أن نراها نفسها كما يلي :

الأمير الأول :

إنه إن صلى الله عليه وسلم يستتب مواضع التتبع ، ولا يفعل شيئاً يتضمن تشريعاً
ولا يفعل ما يستتكر ظاهراً وإن كان جائزاً باطناً ، فإن وقع شيء من ذلك لحاجة أو نحوه
أخبر بحكمه وعذره ومقصوده ، كيلا يفسر عنه شاهد ، وليستفيد ذلك الحكم الباطن به (١٢) .
ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم (١٣) للرجلين لما رأياه يتعد شمع زوجته صفية
في المسجد ليلاً ، فليلاً ، قال " على رسلكما ، أنها صفية بدتحي " ثم قال " إن
الشيطان يهرى من ابن آدم مبرى الدم ، فغفستان يتنذف في ظهركما شيئاً " .
وقد نسبته عبد الكريم زيدان (١٤) إلى قيد جيد في هذه المسألة ، وهو أن الفصل
الذي يترو حذراً من الشهادة ، ينبغي أن لا يكون من صميم الدعوة ، وإن كان من صميم
الدعوة فينبغي فعله ، وأو كان فيه تنفير . فما كان أن حكمه التجريم وليس يحرم ، فإنه
يشمل لبيان البوازي ، وإن قال الناس ما قالوا ، فهذا من بيان الحق ، كما تنزع النبي صلى الله عليه
عليه وسلم زينب من التوبة الذي كان يدعى ابنه قبل أن ينزل القرآن بأب لسان التبيين .
فكان زواجه بها بياناً (١٥) ، لم يمنع من فعله خوف فائدة الناس .

الأمير الثاني : العذر على شقة الفصل الظاهر ، فلا ينون فيه مشقة ومصدر ،

لغلاً يند الأجاج أنفسهم بالشدة كما يأخذ بها أنفسهم .

وقد اتفق الله تعالى على نبيه صلى الله عليه وسلم بأنه كان يشهد في طيه ما يشهد
على الأمة ، بقوله (١٦) (لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم عزيز عليكم بالمؤمنين
رووف رحيم) . وتقول عائشة رضي الله عنها (١٧) " إن كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم ليبدع انحنى وهو يحب أن يخاص به خشية أن يحصل به الناس فيفسد حق طيبهم " .
وتقول رضي الله عنها في الرافعين اللتين بعد العذر (١٨) " والذي ذهب به

١١- انظر : ابن جماعة : تذكرة السامع والمتكلم ، زاد العالم والمتعلم . ط الهند ص ٢٠

١٢- رواه البخاري ومسلم وابوداود (جامع الأصول ١/٢٤٦)

١٣- عبد الكريم زيدان : أصول الدعوة ، ص ٤٠٣ ، ٤٠٤

١٤- لمنا في الاستدلال بالآيات الواردة في ذلك رأي خاص نذكره في الفصل المتعلق بحجية الفصل النبوي

١٥- المسيرة النبوية : ١٠٠ المسيرة ٧ (رواه البخاري ١٠/٢٠٧ وصحاح ٨ (رواه البخاري ٦٤/٢

ما تركهما حتى لقي الله ، وما لقي الله حتى تقتل عن الدنيا . وكان يملئ كثيرا من رسالته قائلا . وكان يصليهما ، ولا يصليهما في المسجد مخافة ان يقتل على نفسه ، وكان يحيط خففه هبته .

وتروى رضي الله عنها anecdote التالية : قالت (١) " خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من هدي ، وهو ثوب البصير طيب النفس ، فرجع وهو حزين النفس ، فقلت له : يا رسول الله ، فقال : اني دخلت الكعبة ووجدت اني لم اكن فعلت ، اني اخشى ان اكون اتعبت امتي من بعدي " .

ان عمل به فيه شدة ، وكان فاضلا به ، بين اختصاصه بذلك ، لئلا يقتصدوا به فيه ، كما فعل في الترمذ في الصوم ، اذ قال (٢) " اني لمست كهيئتكم ، انسي ابيست اني ما لمست يا احمسي ويستيني " .

المسير الثالث : انه صلى الله عليه وسلم كان في الافعال الشرعية التي تتكرر يوميا سبب فائده على فعل الشريعة على اكل الوجوه واتصفا ، وذلك ليتعلم منه من لا يعلم ، وليصححوا افعالهم حسب فعله صلى الله عليه وسلم . ومن ذلك الزور ، فكان انشروا في ثلاثا ، مع الاسباغ والمبالغة . وربما توباً مرة مرة . او مرتين مرتين ، ليعلموا الجسواز (٣) .

ومن ذلك الدنيا ، يومئذها جماعة امام الناس على اكل الوجوه والهيئات ، صبح تخفيفها لتعلم منه كيفية الصلاة برومته وهو يصلي ، بخلاف ما اذا صلى ، بحيث لا يراه الناس فقد كان يتروغن فيملا في جالسه احيانا ، واتخذ عودا في مسلاه يعتمد عليه (٤) .

وقد قال ابن جماعة (٥) في مثل ذلك من آداب الختم القدي به " ان يحافظ على القيام بشعائر الاسلام وذواها هو الاحكام . . . ولا يرضى من افعاله الذميمة والباطلة . . . بالمعنى منها ، بل ياخذ نفسه بعينها واكادها . فان الطهارة هم القدوة ، واليهام المرجع في الاحكام ، وهم عجلة الله على الصوام ، وقد يراقبهم من لا يعلمون " .

١ - رواه الترمذ . وهذا لفظة ، وابوداود (جامع الاصول ٥٤/٤) رواه احمد

٢ - رواه البخاري وابوداود (جامع الاصول ٢٥٠/٧)

٣ - ذكر ذلك انور كشي في (البحر المحيط) ٢٥٦/٢

٤ - لدينا أسن وعمل اللحم . رواه ابوداود ١٢٦/٣

٥ - في (تذكرة السامع والمستمع) طه الميرقد . من ٢١

الأمر الرابع : عاينته صلى الله عليه وسلم بأن لا يسجدوا فمهم دلالة الفصل عنه ، بأن يشتم منه الغشخ لقول سابق وهو لا يريد ، أو نحو ذلك ، فيبين ما يفرق بينهما رأيي الفصل بين ما يجوز وما لا يجوز .

من ذلك أنه بكى صلى الله عليه وسلم هذا لأن ان سجد بن عادة مات وكان قد نهى عن ان يبا مسنة وقال (٢٤) " ان الله لا يهذب يد مع الحين ، ولا يحزن الثلب . ولكن يهذب بهذا او يرحم " وأشار الى لسانه .

ومن ذلك انه غيب عند ما علم ان طيسا يريد ان يتزوج زوجة اخرى على فاطمة رضي الله عنها ، ولم يأذن في ذلك ، ثم قال (٢٥) " واني لست احرم عللا ، ولا احل حراما ولكن والله لا يجمع بنت رسول الله و بنت عدو الله مكانا واحدا ابغدا " فبين ان غيبه ليس من تكون الامر محرما ، بل هو على الحل ، وان كان يرفضه هو .

ولم يتعلل من عمرته في حجة الوداع ، فامتنع بعض الناس من التحلل ، فبين لهم ان الذي منعه من التحلل انه ساء ما الهدي فلا يحل حتى ينصرف .

ومن ذلك انه كان اذا فعل فعلا بمقتضى الرخصة والحد ، يئبه احيانا على ذلك من لا يدري ، لئلا يظن ان ذلك الفصل هو الحزبة . وظانه انه صلى الله عليه وسلم لما صلى باصحابه بمكة قد را ، وكان معهم في الصلاة مكيبون ، قال لهم (٢٦) " يا اهل انبلند سلسوا اربسا فاننا قوم شسفر " .

الأمر الخامس : حرصه صلى الله عليه وسلم على نقل افعاله الى الناس ليقتدوا بها ويتعلموا منها احكام الشريعة فكثيرا ما كان يعمل العمل في مكان بارز ، ويستدعي القفات الناس اليه ، كما فعل في يوم مؤسنة ، اذ شرب وخبو يخطب الناس وهم ينظرون اليه (٢٧) ليعلم الناس ان ساءنك الراثة بمؤسنة الفطس .

وكما صلى يوما على النبر ، ورجع وسجد بالارض ، وقال " انما صنعت هذا لتاتسوا بسبي ولتجلموا صلاتي " (٢٨) وكان ينحني بمصلى الحبيب (٢٩) امام جمهور الناس .

٢٤ - رواه البخاري ومسلم (جامع الاصول ٤٠٦/١)

٢٥ - رواه البخاري ومسلم والترمذي وابوداود (جامع الاصول ٨٣/١٠)

٢٦ - رواه ابو داود والترمذي ، وقال : حديث حسن صحيح (عن المصنف ٩٦/٤)

٢٧ - فيهم من روايات البخاري (نيل الاوطار ٢٥٢ ، ٢٥٤)

٢٨ - رواه البخاري ٣٩٧/٢ ومسلم ٢٠/٥ - ابو داود والنسائي (جامع الاصول ١٤٦/٤)

و" طلق بالبيت وبين الصفين والمروة ، على بصيرة ، ليراه الناس ، وليس عرفه
وليس ألوه " (٢٠)

ومن وسائله لنقل افعاله اخباره بنفسه عن كثير مما يفعل ابتداء ، او جوابا
على سؤال ، او انكارا على من فعل خلا ، ذلك ، او ثناء على من فعل مثل فعله واقترارا
لبيه .

ومن ذلك قوله (٢١) " اني لا آكل من هكسنا "

وسأله سائل هل يفتعل اذا ناس اهلهم من غير انزال فقال (٢٢) " اني
لا فعل ذلك ثم اغتسل "

وقال لرهط ارادوا التشديد على انفسهم (٢٣) " لكني اسوم واكادو ، واقوم
وانام ، واكل اللحم ، واتفرج النساء ، فمن رغب عن سنتي فليس مني "

وقال لمصطفى بن ابي طالب (٢٤) " اشبهت غلشي وغلقي "

ومن وسائله ايضا ، انه صلى الله عليه وسلم كان يخاول كثير مشاهديه ، وانتقامهم
من اهل العلم والايان لياخذوا عنه ، كما قال في شأن مشوف الديلة (٢٥) " ليكني منكم
اولوا الاحلام والنبي ، ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم " وفي رواية (٢٦) " ليكني منكم
الذين ياخذون علي "

ورأى في اصحابه (٢٧) ما رواه ، قال (٢٨) " تقدوا فاتموا بي وليأتكم بكم من بعدكم ، ولا
يزال ترمض غرون حتى يوء غرم الله " .

ومن ذلك ايضا ما " قال السبكي (٢٩) في توشيح الشيخ عن والده : ان السمر
في نكاح النبي صلى الله عليه وسلم اكثر من اربع نسوة ، ان الله اراد نقل بواطن الشريعة
وذاواها ، وما يستحيا من ذكره وما لا يستحيا . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم

٢٠- رواه مسلم وابوداود (الرفص ١/٥٥٢)

٢١- رواه البخاري ٥٤٠/٩ وابوداود ٢٤٢/١٠ ٢٢- رواه مسلم (الرفص ١/٢٠٤)

٢٣- رواه البخاري ١٠٤/٩ ومسلم ١٢٦/٩

٢٤- رواه البخاري ٢٠٤/٥ والترمذي ٢٧٠/١٠

٢٥- رواه مسلم والاربعة (الفتح الكبير ٢/٧٢)

٢٦- اخرجها الحاكم (الفتح الكبير ٢/٧٢)

٢٧- انشدوا لبار اصحابه المتقدمين على غيرهم في الصحبة

٢٨- رواه مسلم وابوداود (الفتح الكبير ٢/٢٦)

٢٩- نقله عبد الحفيظ الثاني في الترتيب الادارية (٢٢٦/٢) ومنه نقلنا .

اشد الناس حياءً • فرجل الله له نسوة ينتلن من الشرع ما يريدن من احواله • ويسمعن من اتوالة التي قد يستعيا من ذكرها بحضرة الرجال • فيكمل نقل الشريعة • وكثر عدد النساء كتفسير النافلين لهذا النوع • ومنهن عرف غالب مسائل الخسائل والحين والحدّة وغيرها • وايضا فقد نقلن ما لهنّله غير من ما رأينه في ملاسسه وحالة خلوته من الايات البينات على نبوتسسه " اهـ •

ملاحظة الصحابة للافعال النبوية من اجل الاقتداء :

كان ما تقدم ذكره داعيا الصحابة رضي الله عنهم الى ملاحظة الافعال النبوية الشريفة وتصرف كيفياتها • لاجل الاقتداء بهيها •

وتفصيل ذلك ان تاتر شغرها بشخص آخر حتى يقلده في فعله واحواله على درجات

الدرجة الاولى : ان أى شخصين تغافلوا ، رأى احدهما ما يفعل الآخر ، فلا بد

ان يتأثر به ولو قليلا ، ما لم يمنع من ذلك مانع •

الدرجة الثانية : فان كان لاحد الشخصين فضل على الآخر ، ومزيد من صفة وبإساسة

كان تاترا الحفظول والمروءوس بأفضل الفاضل والرئيس اذ هو راببين ، حتى انه كثيرا ما يقلده في هيئة لباسه • وطاداته في كلامه ومشيه وآلته وشريعه ونحو ذلك • وقد تقدم قول الشاطبي " ان الناس يسي في الافعال والتروك ، بالنسبة الى من يحظون في دين اودنيا ، كالمفروز فسي البيلة ، كما هو معلوم بالحيان " والى هذا المعنى يشهد المثل القائل " انما على دين طوكهمسم " فهو يعبر عن هذه البليحة البشرية تبيرا جاء قائم وقد اشار ابن خلدون فسي المقدمة (ص ١٤٧) في تحليل ذلك ، فليمن انيه

الدرجة الثالثة : فان كان لدى التاتر مودة للاخر ومحبة وافقة ، كان التاترا عظم

وكذا كانت المحبة اعظم كان التاترا عظم واتم • حيث ان المحبة تدعو الى الاتفاق بفعل ما يفعل المحبوب ، ومحبة ما يحبه • وقد فعل القول في ذلك المتكلمون في المصيبة (٤٠) .

وقد نهى الله تعالى عن تزويج المشركين والمترقي اليهم ، وظل ذلك بقوله (٤١) (ولئنك

يد عن الى النار والله يدعو الى الجنة والمنشرة باذنه) وقال النبي صلى الله عليه وسلم (٤٢) " الدر • على دين خليله فليظن احدكم من يخال "

٤٠ - راجع مثلا : ابن القيم : روضة المحبين • ج ١ ، دفت ، ص ٢٨٥ - ٢٨٧

٤١ - مسيرة البشارة ٢٢١ /

٤٢ - رواه الترمذي ٤٩ / ٧ وقال : حديث حسن صحيح

وهذه الدرجات الثلاث موجودة في المؤمن بالنسبة الى نبيه صلى الله عليه وسلم وكانت في الصحابة رضي الله عنهم على اتم ما يكون ، لكثرة مغانمهم له ، ورويتهم فضله عليهم بالفضائل التي حملاها الله بهما ، ومنه بالنسبة والامانة الذين اكرمهم الله بهما ، والمحبة العذائية التي غانطت قلوبهم بها شاهدوه من رعاية الله له ، واكرام الله لهم بان اختارهم لصحبته الكريمة ، ولما نقل عنه الى العالمين .

وانظم الى ذلك عند هم بالنسبة اليه صلى الله عليه وسلم درجتان اخريان ، هما :

الدرجة الرابعة : ان الله تعالى اثنى على (الذين يتبعون الرسول النبي الامي)

ويحل لذلك نصيبا في الحكم عليهم بقوله (٤٣) (اولئك هم المفلحون) .

الدرجة الخامسة : ان الله تعالى جعل من شأن المؤمن الذي يرجو الله واليوم

الاخر انه يتأسس برسول الله صلى الله عليه وسلم . قال الله تعالى (٤٤) (لتستسدد

كان لكم في رسول الله اسوة ^{حسنة} لمن كان يرجو الله واليوم الآخر) . وسأاتي القول في دلالة

هذه الآية ان شاء الله ، في الفصل الرابع من هذا الباب .

او ذلك كله في صحبته رضي الله عنهم حتى كانوا يراعون ما يفعل ، وينتظرون اليه .

كيف يفعل . ويتبعون الفروض لذلك لاجل ان يقتدوا به . فهذا زيد بن خالد يقول (٤٥)

" قلت لأرقب ليلة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فعلى ركعتين خفيفتين ، ثم

على ركعتين طويلتين ، ثم على ركعتين ، وهما دون الثلثين فلهما . . . " الحديث

وعن الفضل بن عباس قال (٤٦) " بت ليلة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نثار كيف

يصلى من الليل . . . " الحديث

وان اشد هم في هذه الدعاية ، وادومهم طيبا ، واحرصهم على التحري من افعال

صلى الله عليه وسلم حتى في أدق التفاصيل ، عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما . وقد حفظت

لنا الوثائق العديدة نماذج كثيرة من ذلك تكشف لنا عن دوافع نفسية عميقة الناشئة

بها ، يكاد يكون هذا المعنى هو مفتاح قلبه ابن عمر ، واسمها الرئيسية لما ينتل عنه من الآراء

التشريحية .

فمن ذلك انه لما دخل النبي صلى الله عليه وسلم المنعة ثم خرج ، يقول ابن عمر

عمر (٤٧) " خلفا نتحوا كنت ارجو من ولج ، فلتيت بلالا فسألته : هل صلى فيه رسول الله

٤٤- سورة الاحزاب / ٢١

٤٣- سورة الاحزاب / ٥٧

٤٦- رواه ابو داود (الريث / ٣٧٧)

٤٥- رواه مسلم (الريث / ٣٧٣)

٤٧- رواه البخاري ومسلم (الريث / ٥٠٧)

صلى الله عليه وسلم قال : نعم ، بين الصمودين اليمانيين • قال ابن عمر : فذهبني ان أسأله : كم صلى "

وكان ابن عمر (٤٨) " يبيت بذوى دلول بين الثبيتين ، ثم يدخل من الثنية التي باعلى مكة • وكان اذا قدم حاجا او محطرا لم يدخل ناقته الا عند باب المسجد ، وكان يذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم (كان) يشغل ذلك "

واحصى ابن عمر الاماكن التي صلى فيها النبي صلى الله عليه وسلم عند سفره لحجة الوداع من مكة الى المدينة ، وحدد مواضعها باوصاف دقيقة • وقد اورد البخارى حديثه فسي ذلك بتمامه ، وهو حديث طريف طويل لطيرجح انيه . (٤٩)

اثر اقتداء الامة بافعال نبيها في نشر دعوة الاسلام والاقتناع به :

لقد كان اقتداء الامة الاسلامية بنبيها صلى الله عليه وسلم بعد عمر الصحابة النابع من احكام دينها ، وتأثرها بشخصيته واخلاقه الكريمة ، دافعا كبيرا لها الى الامتثال على امر الدين على بصيرة من امرها •

ولم تنزل سنة نبيه صلى الله عليه وسلم تمثل لها انبل الدقات والاعمال والاخلاق • وتبسم المثل والعبادى الاسلامية امام انظارها ، فتمثل بدينها حق التمثل ، اقتداء بطلبك العبد بيرة المحلرة •

ولم تنزل تلك السيرة تهدي في الامة اجيالا من البدايات • تتعلق القذوة بالنبي صلى الله عليه وسلم بدراسة طليعة ، حتى كانوا نسخ اخرى لطلب الشخصية الفذة ، في صبرها وبلائها وتيقنها بالله ، وفي توانيها وزهدا وصدقها مع الله وفي معاملة الناس مع الصدق في الحق بدين الله وايصال نفعه الى البشر •

وقد كان لطلب الشخصيات الحذيفة الاثر البعيد في جذب الناس الى الاسلام ، واقتناعهم به ، وبحثهم في الدمول فيه والعمل به ، ما لم يوعثه الخطاب والوعظ والاقتوال البليغة • لانهم يرون باعينهم ، ويلصقون بايديهم مدى الاخلاص والفتاني في حب الله ، ومقدار النشع الحاصل بطلب الشمس المنيحة •

٤٧- رواه البخارى ومسلم (الوصف ٥٥٧/١)

٤٨- رواه البخارى (الوصف ٥٨٦/١)

٤٩- البخارى ٥٦٧/١

المبحث الأول

البيان

طبيعة البيان :

البيان اسم مصدر (بين) فهو بمعنى التبيين ، كالسلام والكلام ، بمعنى التسليم والتكليم • والتبيين في اللغة الكشف ، عما ليس بمعروف ، ولا معلوم •
و (البيان) يستعمل عند الأصوليين استعمالين : (١)

الأول ، بيان المعنى للمعنى الذي في نفسه فيصدق على ما يسمى البيان (الابتدائي) وهو ما لم يرد بيانا للفظ سابق • ويصدق أيضا على البيان بالاستعمال الثاني •

فعلى هذا كل كلام فهو بيان • قال الله تعالى في وصف كتابه العظيم (هذا بيان للناس) (٢) ونزلنا عليك الكتاب بيانا لكل شيء • (٣) وقال عز من قائل (الرحمن خلق الإنسان ليعلمه البيان) (٤)

والاستعمال الثاني : وضعه الصوفي بقوله (٥) " البيان اخراج الشيء من حيز الاشكال الى حيز التقابل والوضوح " ومنه قول الله تعالى (٦) (وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم) فهذا الاستعمال اخذ من الاول • وهو لا غلب في كلام الأصوليين • وهو الذي سنجرى عليه ، ونخرها خرج عنه من الاستعمال الاول باصطلاح (البيان الابتدائي)

طبيعة البيان وما لا يحتاج اليه :

ليس كلف كل كلام بحاجة الى بيان • بل ان اراد بالكلام ظاهره وبيته كان بيانا لمن يعلم ونحو الاول • وذلك كقوله تعالى (واتيموا الصلاة ، وآتوا الزكاة) هو بين في ايجاب مائتين الف دينار • وقوله (شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن) • فمن شهد منكم الشهر

(١) اشار الى ذلك السيد التفتازاني ، فيراجع التلويح على التوضيح ١٧/٢ وذكره ابن ابي الوالدين البصري : المختصر في اصول الفقه ١٧/٢ وسمى النوع الاول البيان العام والثاني البيان الخاص •

آية سورة النحل / ٨٩

آية سورة آل عمران / ١٣٨

آية سورة الرحمن / ٢

آية الأعدى : الأحكام في ادول الأحكام ٣٢/٢ • البناي حاشية جمع الجوامع ٦٦/٢

آية سورة النحل / ٤٤

فليصمه (٧) بين في ايجاب اصل الصوم، وان الوقت شهر رمضان • وكذا آيسة تحريم البيت
واندم ولحم الخنزير وما اهل لغير الله به • هي بينة في تحريم ما ذكر فيها • (٨)
فان اراد المتكلم بالكلام غير ظاهره فلا يحد من البيان وكذا ان اراد غير حقيقته فهو
يحتاج الى التبرئة العينة للمراد •

فمن الاول : النام اذا اراد به الخصوص • نحو (اقتلوا المشركين) (٩) • اريد
بسمه ما عدا النساء والبيانات والربيعان ونحوهم • فهو محتاج الى البيان •
ومن الثاني : نعم قوله تعالى (١٠) (حتى يتبين لكم الخط الابيض من الاسود
الاسود) بين بقوله (من الفجر)

فان لم يكن للكلام ظاهره بان كان محتلا لا يور احتمالات متساوية فهو مجمل • والبيان
لسمه لا بد منه ايضاً : كقوله تعالى (١١) (وفي اموالهم حق للسائل والمحروم) لم يعرف ذلك
الحق ط هو • فلا بد من بيانه •

ويقول الغزالي (١٢) "يحتاج الى البيان كل ما يتارق اليه احتمال • كالمجمل • والمجاز
والمقول بتصرف الشسر • والنام المحتمل للخصوص • والظاهر المحتمل للتأويل • ونسخ
الحكم بعد استقراره • ومعنى قول (افعل) انه للندب او الرجوع • او انه على الفسوس
او على التراخي • او انه للتكرار او المرة الواحدة • والبط • المضافة اذا عقت بامتنان •
وط يتجرى مجراه ما يتعارض فيه الاحتمال • والفعل من خمسة ذلك " اهـ

وباضح ان الكلام قد يكون بينا من وجه او وجوه • ولكنه محتاج الى البيان من وجوه
او وجوه اخرى • كما في آيسة (شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن) • الى قوله تعالى
ومن شهد منكم الشهر فليصمه • فهي بينة من حيث ايجاب اصل الصوم • ومن حيث ان وقت
شهر رمضان لكن تهى الحاجة الى بيان الصوم في الليل هوام في النهار • ومتى يبدأ ومتى

٧- سورة البقرة / ١٨٥

٨- قال الشافعي رضي الله عنه : البيان في القرائن المنسوبة في كتاب الله تعالى من احسن
هذه الوجوه •

منها : ما تنى انساب على غاية البيان فيه فلم يحتج فيه مع التفسير الى غيره •
ومنها : ما اتى (الكتاب) على غاية البيان في غرضه • وانتفى المابة الرسول • فمن
رسول الله الى الله عليه وسلم عن الله كيف فرضه • وعلى من فرضه • ومتى ينزل بنصه
ويثبت بضمه •

ومنها : ما بينه عن سنة نبيه بلا من كتاب (الرسالة : تحقيق احمد محمد شاكر - حرر
من (١٣٢)

١- سورة البقرة / ١٨٧

٩- سورة التوبة / ٥

١٢- المستصفى ٢ / ٥١

١١- سورة الذاريات / ١٩

ينتهي • وايضا اذا خفي دخول الشهر او نرى به بنعيم او نحوه • وكل ذلك قد بين فسي
آيات اخرى او في السندسة المتأخرة •

الاجمال في الفعل وهو

الفعل وان صبح البيان به ، فقد يتوهم وفي ذاته ممثلا يحتاج الى بيان •
وقد ذكر الاصوليون من انواع المجهل الفعل ، فقد يكون انفعال دائما بين احتمالين فاكثروا
ويظنون لذلك بقيام النبي صلى الله عليه وسلم من الركعة الثانية دون جلوس : يحتمل
انه تركه قصدا فعدل على عدم وجوبه ، ويحتسب انه تركه نسيانا فلا يدل على ذلك •
وقد بين هذا الاجمال بفعل آخر ، وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم سجد لنفسه وهو فسي
آخر صلاته • فدل على ان تركه كان من نسيان •

ويمكن حصر وجوه الاجمال في دلالة الفعل فيما يلي :

اولا : انه قد يدور حكمه بين الاختصاص بفاطره ، كما في الخصائص النبوية ، وبين ان يكون
عاما له وللملائكة • وكذا الاختصاص بالمكان والزمان والحال التي فعل فيها
وبين سائر الامكنة والازمنة والا • وال

ثانيا : انه قد يدور حكمه بين الوجوب والندب والاباحة كما سيأتي في الفصل الثالث من
ان شاء الله •

ثالثا : انه قد يدور بين ان يكون مقصودا به التشديد والتشريع ، وبين ان يفصل على حد الاباحة
العتلية •

رابعا : انه حتى لو كان مقصودا به التشريع ، يدور بين ان يكون بيانا لمجهل معين او لا يكون
بيانا له •

خامسا : انه قد يدور بين الارتباط بمبشرين وبين عدم الارتباط به ، كالفرج في صلاة العيد
الى المحلى في الصحراء • وفي كان الحذر نيق المسجد فلا يسن الا بعد النيق ، او لم
يكن لذلك فيمنع مطلقا •

وظائف البيان

قسم الاصوليون البيان من حيث الوظيفة التي يظن ان يومئذ بها اربعة اقسام ، هي : التقرير ،
والتفسير ، والتفجير ، والتهديل (١٣) •

النوع الاول : بيان التقرير ، ومنها تأكيد الكلام بما يقتضيه احتفال المجاز • ان كان المراد
ان يتسم العنيفة البيان الى خمسة لقسام : هذه الاربعة ، وبيان الضرورة • ونحن لم نذكر بيان
الضرورة ، لانه لا يشترط في وثاقته عن الاربعة ، وانما سمي بيان الضرورة بالقرار السمي
سبه لا الى وثاقته فلم نذكره •

بالكلام الجوهري حقيقة ، وهذا يقطع احتمال الغشوق ان كان الجوهري عاماً . فمن الاول قولهم تعالى (١٤) (ولا تاتوا بطير بجنائيسه) فقوله (بجنائيسه) بيان يثير ان المراد بالدائر حينئذ ، وفي الدائر المصروف كالسهم والعدسانير مثلاً ، لا مجازه كالبريد مثلاً .

ومن الثاني ، قوله تعالى (١٥) (فسجد الملائكة كلهم اجمعون) فقوله (كلهم اجمعون) بيان يقدر به الجوهري / المراد بلفظ (الملائكة) عموم ، وان الخصوص ليس هو المراد .

النوع الثاني : بيان التفسير . وهو بيان ما كان غير واضح الدلالة سواء كان خفياً الدلالة فيه راجعاً الى الجهل باصل التوسيع وهو الضريب ، او الى تعدد التوسيع وهو المشترك ، او الى امر غير محدد استعمال اللفظ وارتباطه بشيء من أجزاء الكلام . او عند تطابقه على بعض الصور .

فمن بيان التفسير قوله تعالى (ان الانسان خلق هلوياً) اذا مره الشرح جزوعاً واذا مره الغير منوعاً (فان الهوام لفظ غريب ، وقد فسرتة الايتان بعده .

ومن قوله تعالى (والمالقات يترجمن بانفسهن ثلاثة قروء) فان القراء دائرتين انفسهن وانفسهن ، وقد بين بقول النبي صلى الله عليه وسلم (١٦) " دلائل الامسية بالقتالان ، وعدتهدا حيتان " فيمن ان القراء الحبيضة .

ومن قوله تعالى (الا ان يحفون او يحفوا الذي بيده عقد النكاح) فان الموصول (الذي) يحتمل ان المراد به الزوج او الولي . ورد في حديث الدارقطني (١٧) " ولي عقد النكاح الزوج " وما ينش عند تطابقه على بعض الصور نحو قوله تعالى (وانسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما) فان دخول من اخذ مال غيره على سبيل السارية ثم جحدته ، ففسى في يوم (السارق) ، امر مشتبه بحاجة الى بيان . فلما قطع النبي صلى الله عليه وسلم امرأة كانت تستخير المتاع وتجدده ، تبين دخولها .

النوع الثالث : بيان التفسير . وهو البيان الذي فيه تغيير لموجب اللفظ من المعنى الظاهري غيره . وذلك في المعصيات كالشروط والاستثناء ونحوها ، وتبييد المتلصق . نحو قول القائل لا برأيه : " انت طالع ان دخلت الدار " ونحو " له علي الف المائة " وذلك ان آخر الكلام بين ان المراد بالرأيه غير ما دل عليه .

والشافعية يجعلون التفسير من بيان التفسير .

٥ سورة الحجر / ٣٠

٤ سورة الانعام / ٢٨

٦ رواه ابو داود والترمذي والحاكم (الفتح الكبير)

٨ بيان النصوص التفسيرية من ١٧

١٧ انظار تفسير القرطبي ٢٠٦ / ٣

النوع الرابع : بيان التعديل ، وهو النسخ ، اذ هو بيان انتهاء مدة الحكم . (١٩) وفي
اعتبار هذا النوع بياناً لاختلاف ، اذ ليس هناك لفظ خفي يبين بالنسخ .

ما يمكن البين ان :

نقل الشوكاني (٢٠) عن السمعاني ان البيان يقع بمسئلة اشياء :
احدها : القول ، وهو الاكثر . والثاني : الفعل . والثالث : الكتابة ، كما بين
النبي صلى الله عليه وسلم اسنان الديات ، ومقادير الزكاة بكتبه المشهورة . والرابع :
الاشارة كقوله (٢١) " الشاهد هذا ، وهكذا ، وهكذا " والخامس : التنبيه وهو المصاني
والملك التي بهما على الاحكام . كقوله في بيع الرطب بالتمر (٢٢) " انقص الرطب
اذا يابس " . والسادس : الاجتهاد من العلماء .

قال الشوكاني : وزاد شاذح الملح وجهاً ما سابقاً وهو البيان بالترك ، كما يرى ان
اخبر الامرين منه صلى الله عليه وسلم كان ترك التوبة ما مست النار .
قلت : لم يذكروا التبرير في هذا المصنف ، ولا بد من ذكره . فتتم بالتفصيل ثمانية .
فالفصل اعد ما يقع به البيان . وسياتي ذكر من خالف في ذلك ان شاء الله .

حكم البين ان :

البيان لما يحتاج الى البيان واجب ، لقوله تعالى (٢٣) (واذا اذن الله مثاق
الذين اوتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتموه . فنبذوه وراهم ولانفسهم كانوا قليلاً ،
فبئس ما يشخرون) .

وانما يجب في حاله من :

الاول : ان ياتوا السائل عن المسألة بما حلا بحكمها ، وهي منصوبة ، دل على ذلك قول
النبي صلى الله عليه وسلم (٢٤) " من سئل عن حكم فكتمه البينة الله يوم القيامة
بدنام من نهار " .

٩ - محمد اديب صالح : تفسير النصوص في الفقه الاسلامي . (٢٣-٢٤) وايضا : بدران ابو
الدين بدران : بيان النصوص التشريعية . ص ٢١ وط ٢١٠

١٠ - ارشاد الفقيه بن ١٧٢
١١ - رواه مسلم (نيل الاوطار ٤/٢٠١)

١٢ - رواه الخمسة وصححه الترمذي (نيل الاوطار ٥/٢١١)

١٣ - مسند آل عمران ١٨٧ / ٤ - رواه احمد والبيهقي (الفتح الكبير)

الثانية : ان يأتي وقت المصل بالمصلي ، ولا يتمكن المكلف من امتثاله ، لجهله بالحكم اسلاميا
او لغفائه عليه . كمن اسلم ، واتى عليه رمضان ، وهو لا يعلم وتوبعومه ، او كقيسته ،
فيجب البيان له .

فلا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة .

اما قبل الحاجة الى التنفيذ ، وقبل السوال عن الحكم ، فلا يجب البيان .

ثم حيث وجب ، فان كان في الشبهة اكثر من علم واحد كان وجوب البيان كقائمه .
وان لم يكن الا واحد تعين عليه .

وبالنسبة الى النبي صلى الله عليه وسلم خاصة كان بيان المصلي الذي لا يعلم
الا من جهة المصلي ، متعينا عليه ، تكيفية الصلاة ، واعداد ركعاتها وشروطها
لانه ليس هناك اشارة يمكن ان يعلم بها الحكم غيره من الخطاء ، صلى الله عليه وسلم .
وهذه بيان التخيير ، ان لم يكن على التخيير دلالة موجودة يمكن ان يعلم من
قبله .

ويتعين عليه ايضا البيان الابتدائي للاحكام الشريعية الموحى بها اليه ما لم
يورد في القرآن .

ويتعين عليه ايضا مسائل انواع البيان حيث وجبت ، ان كان لا يوجد غيره ، فمن
يمكن ان يدل على المطلوب .

فان وجد غيره كشمس . كما فعل ابو بكر ، اذ بين حكم التسليم انه يجب
اذا توجه الى القائل . فاق النبي صلى الله عليه وسلم ما قال (٢٥) .

هل يجب البيان لجميع الاحكام (٢٦)

قد بينا ان البيان يجب في جالين : ان يسأل الحاكم عن الصلاة وهي مندوبة ، وان تقع
النية في المصلي .

فاما في الاولى : وهي حالة السوال عن المندوبين : فالبيان واجب لجميع الاحكام الخمسة

٢٥ - انظر الفتاوى في صحيح ابن ابي اري ٣٥٨/٨ وصحيح مسلم ٦٠/١٢

٢٦ - هذه المسئلة تضمنت لها الامدى ، ٤٠/٢ ، ونحن اوفيناها بحسبها ، وعرضنا مسائلنا
عن مسائلنا اشمل . وبالله التوفيق . وانظر ايضا ، المحقق من علم الامم (١١٠ ب)

واجبها ومعد وبها ومباحها ومكروهها ومحرماها *

واما في الثانية فهي حالة التوقع والمكلف جاهل : فاذا جاء وقت المأمور به الواجب فتركه المكلف ، وجب بيانه له • او اراد المكلف فعل محرم ، وجب بيان حرمة له • اما بيان المستحب فيستحب ، وكذلك يستحب بيان المكروه • وذلك حرصا من المصنف على حصول الاجر للفاعل بفعل المستحب وترك المكروه ، فيحصل للمصنف الدلالة على الخير • ولا يكسبون بيان المستحب والمكروه في هذه الحالة الثانية واجب • وكذلك بيان المباحات •

ولعل هذا هو معنى ما نقله الشاذلي عن (قوم من القدرية) انهم قالوا " بيان الواجب واجب ، وبيان المستحب مستحب " وهو قول حق ، لكن بالقيود التي ذكرناها • وقد الزمهم الشاذلي ان يقولوا : وبيان الحرام حرام ، وبيان المكروه مكروه • ويظهر انه لم يظن السمع مقصد لهم •

ويستثنى مما تقدم حالة واحدة يجب فيها بيان المستحب والمكروه ، وهي ان يكون المكلف يعتقد في الفعل حكما غير حكمه الشرعي ، كمن يتفكر في الوقت المكروه ، او يتعبد للسمعة بمباح ليس هو وطا للتعبد ، او يكره سنة من السنن او يحرمها • ففي هذه الحالة يجب البيان (٢٧) ويمكن اعادة هذا الاستثناء الى النوع الاول ، وهو بيان الواجب ، لان اعتقاد الاحكام الصحيحة للافعال واجب على المصنف • فاذا اخلأ في ذلك الاعتقاد فقد ترك الواجب وجب بيانه له •

هذا حكم البيان في حق غير النبي صلى الله عليه وسلم •

اما بالنسبة اليه صلى الله عليه وسلم فالبيان كله واجبي يخرج الحكم عن الابهام العاقل اذ لا يعظم الا من سمعه • فان خرج ، فحكمه صلى الله عليه وسلم حكم غيره في بيان المستحب • واما المكروه فيحيط به بيانه لئلا يعتقد الشاغل والمشاغل ابا حته كما يأتي في فصله •

التقرير من الباب الثاني ان كسب الله •

المبحث الثاني

الباب الثاني في البيان

ذكرنا في المبحث السابق أحكام البيان إجمالاً ، وتخصر هذا المبحث بالبيان الفعلي .

حكم البيان بالفصل :

البيان بالمثل أحد أنواع البيان . فيمكن استعمله حيثما قاد المثلوب .

وواجب . عقلاً ان النبي صلى الله عليه وسلم لما كان واسطة لتبليغ الشريعة وبیانها فإنه يبين بالهيئة التي يختارها . فاما ان يبين المشكل بأقواله أو بأفعاله . فلما صحح البيان بالأقوال لتكونها دليلاً على المطلوب ، فذلك يصح البيان بالأفعال حيث تدل على المطلوب .

فما اذا فيه البيان بالأقوال والأفعال ، اجزأ بكل منهما (١) . ويكون ذلك واجباً صغيراً ، أو بالمثلين فعل ففعل أدى ما وجد عليه . وهذا مذمياً أكثر المصالح . وقسود قيده . عدالته (٢) بان لا يقتصر على ما في كونه مصلحة بل يعرف في الآخر ، وهو بمعنى ما ذكرناه أعلاه من اشتراط الإفادة .

وقد منع بعض الأئمة من وقوع البيان بالأفعال . ينقل ذلك عن أبي إسحاق الدروزي الشافعي وعن أبي الحسن الكوفي الحنفي (٣) . ونقله السرخسي (٤) عن (بعض المتكلمين) وقال " ان هذا منهم بناء على انهم ان بيان الممثل لا يكون الا متصلاً به . والفعل لا يكون الا متصلاً عن القول " ثم قال " فاما عندنا : بيان الممثل قد يكون متصلاً به ، وقد يكون متصلاً عنه " .

وذكر ابن تيمية (٥) ان مثل الصلاة ، اذا لم يمثل بالبيان بالفعل قولاً . ولا فو قال :

١- راجع كتاب أبي شامة : المتحقق من علم الأصول ، ص ١١١ ب ١٢ المضي ٢٥٠/١٧

٢- انظر النقل ههنا في : ارشاد الفحول ص ١٧٣

٣- انظر : اصول السرخسي ٢٧/٢

٤- حاشية البناني على جمع الجوامع ٦٨/٢ وقد جعل صاحب تفسير التحرير (١٧٦١٧٥/٣) هذا النوع مما فيه الخلاف . وما قاله ابن تيمية والباقلاني أولى .

القصـد بما كلفتم به من هذه الآية ما افعله ، ثم فعلتـه ، فلا خلاف انه بيان كما ذكره القاضي في تقريبه .

أقول : فلي هذا لا ينبغي ان يكون خلاف في ان ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم في عبادة الوداع مثلاً ، بيان الآية الاثر بالحج ، لكونه صلى الله عليه وسلم قال لهم (٦) " خذوا مناسككم لعلني لا احج بعد حجتي هذه " .

وكذلك لما صلى به جبريل لبيان اوقات الصلوات يومين متواليين ، صلى في اليوم الاول اول الوقت ، وفي اليوم الثاني آخره ، ثم قال : الوقت ما بين هذين .

أقول : وينبغي ان يحذر الخلاف اينما في الافعال التي تدل بالاسوة ، لا فيمنع مما يستعمل بمعنى المصادفة ، كالإيماء ، والاشارة ، فانها قائمة مقام القول . كما مثل النبي صلى الله عليه وسلم يوم النحر (٧) " ذهبت قبل ان ارمي " فأولاً بيده ، قال " لا حرج " وكما قال صلى الله عليه وسلم (٨) " ان في الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله فيها غيرا الا اعطاه اياه " وأشار بيده يقلبها .

ومثل الامثلة : الكتابة والمشي ، وسائر ما يؤمدي مؤمدي القول . (٩)

وبوجهة من يمنع كون الفعل بياناً ان البيان بالقول مكن ، والبيان بالفعل أطول زماناً من القول ، فيتأخر البيان به مع اطلاق تعجيله وتيسره بالقول ، وذلك محتمل ، والحدث مقتضح على الشارع .

وقد اجاب الاولون عن ذلك باجوبة : (١٠)

الرب الاول : عدم التسليم بكون البيان بلا طول عفا ، فان كون احد الطريقين التام في الهدى ، اقتصر من الآخر ، لا يلزم منه وجوب سلوكه ، وترك سلوك الاخرين لا طول . فقد يكون الاطول ايسر سركما هو معلوم . وقد ينسبون اوضح واجت في الذم من

٦- رواه مسلم ٤٤/٦ وهذا لفظه . رواه النسائي ٢٧٠/٥ بلفظها ايها الناس خذوا مناسككم فاني لا ادري لعلني لا احج بعد طمي هذا .

٧- رواه ابن داود (جامع الاصول ١١١/٤)

٨- رواه مالك وابو عبد ومسلم (الفتح الكبير)

٩- اشار الى ذلك ابو الحسن البصري في المختار ٢٢٨/١ وايضا الشافعي في الموافقات ٢٤٧ ، ٢٤٦/٤

١٠- انظر في هذه المسألة كلام ابي الحسن البصري في المختار ٢٢٨/١ والشافعي : شرح تنقيح الفصول ص ١٢٣ ، ١٢٤ . وايضا : تيسر التحرير ١٧٥/٣ ، ١٧٦ والا مدي ٣٤/٣

وقد يتبع سلوكه حصول فوائد أخرى (١١) • وقد تقدم إنباح ذلك في التعليم بالمشاهدة فلا نكره •

الباب الثاني : عدم التعليم بكون زمان الفعل الأول في كل حال • وناسية في الفعل ذي الهيئات والتكيفيات التي يصعب تعديد ما بالقول ، كالقوله • فلا ، فان عيّن كنيته بالفعل اختص به منه بالقول • ولو ذهبنا لحدود القول ما أوضحناه بالفعل لطلال الأمر وتكرر ، وصعب على الذم من مع ذلك • (١٢)

١١ وانذار كتمان على ذلك هذا الحديث :

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : " أقيمت الصلاة ، وعدلت الصفوف قراط ، فخرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قال في صلاته ذكر أنه جنب ، فقال " مكانكم " ثم رجع فاغتسل ، ثم خرج علينا ، ثم خرج علينا ورأسه يقطر ، فكبر وحملنا معه " رواه البخاري ومسلم وغيرهما •

فقد تبين بهذا الحديث أمور ، كما يوجب له بها إسهال كتب الحد يسهل •

ويوجب له البخاري : باب إذا ذكر في المسجد أنه جنب يخرج كما هو ولا يتوضأ •

و : باب هل يخرج من المسجد (بعد الأذان) لحظة •

و : باب إذا قال الإمام : مكانكم ثم رجع انتظروه •

وفي صحيح مسلم : باب متى يقوم الناس إلى الصلاة •

ولمالك في الموطأ : باب طاعة الجنب الصلاة وغسله •

ولأبي داود : الجنب يطوي بالنوم وغو نام •

وللمنسائي : الإمام يذكر بعد قيامه أنه على غير وجهه •

وقال الحافظ في الفتح : وفي هذا الحديث من الفوائد •

جواز النسيان على الأنبياء • قال : في أمر العبادة ، لأجل التشريع •

جواز الفصل بين لا طاعة ولا صلاة •

جواز انتظار الطاموسين محي • الإمام قياما للضرورة •

لا يجب على من اعظم في المسجد طراد الخروج منه إن يتيم •

جواز التلام بين لا طاعة ولا صلاة •

جواز تأخير الغسل عن وقت الحدث •

وانذار هذه الفوائد كلها كذا ، فصليت من فعل واحد ، ويمكن الحائرين أن يتقروا •

بيس • وكيف لو أنه اشتغل ببيانها قولا لا احتاج إلى صلب أو دليل • وربما

لم تستقر في إذا أنهم استقروا بهذا الفعل اليسير •

١٢ يقول الأحمدي (٢ / ٢٥٠ ، ٢٦) : أما أقول بأن البيان بالفعل مما يفني إلى ما غير البيان

مع إمكان تقدمه بالقول فغير مسلم • بل التصريح بالقول ، وذكر كل فعل بعينه

وهيئته وما يتلحق به أبعد عن التشبه بالذم من من الفصل المشامد

• • • • • وربما احتج في ذلك إلى تكرار في زمرة ترتيب على زمرة وقوع الفعل

بازمنة كذا • مرة ، على ما يشهد به الحرف والحكمة •

الجواب الثالث : ان ذلك وقع في السنة ورمته شهره على الله عليه وسلم يوم عرفة وهو
والعظمى بحجة ليحاط الغارانه مظهر .

هل يشترط لا اعتبار الفعل ببيان عدم وجود قول صالح للبيان :

الاجابة ابن قورك (١٢) لخدمة اعتبار الفعل ببيان ان لا يكون هناك قول صالح لان يكون

بيان . ووجه ذلك عنده ان القول هو الاصل في البيان ، وان الفعل يكون ببيان بخيره ،
والقول يكون ببيان بنفسه ، فاذا وجد ما هو الاصل في البيان امتنع القول عنه .
الى غيره .

وسميأتي في بحثنا نطال القول والفعل في البيان ، ما يعلم به بطلان هذا
الاشترط .

هل يصلح الفعل وحده ببيان دون انضمام قول يدل على انه بيان :

يتبين ما تقدم ان الفعل يمكن ان يقع ببيان ، بقريضة تدل على انه بيان لكسب
وكذا من الاقوال القرآنية والنبوية .

ثم قد تكون تلك القرينة قولا ، كما في الحديث " صلوا كما رأيتموني اصلي " و " اذرا
مناسككم " وقد تكون غير ذلك . وسيأتي استيفاء ذلك في بحثنا الفعل البياني من الفصل الرابع
ان شاء الله .

كيفية بيان كل من الاحتكام الخمسة بالافعال :

تقدم لنا ان البيان بالفعل قد ينشرد عن القول . وقد يرد مع القول فيؤيده ويقرينه ،
ويقتل مع انه احتمالات شتى ، ويدخل معنا هذا البيان الابتدائي بالفعل فيصدق عليه
ما يصدق على بيان المجهول .

وانما زاد هنا ان نوضح الطرق التي بها يكون الفعل ببيان للاحتكام الواردة في الكتاب
والسنة ، بترتيب احكامها . وقد اعنى بذلك الشاطبي (١٤) . ونحن نذكر بايمانه : من الحکم
انها قواعد غالبية ، وينفي عنها البيان بالقول اعيانها .

الاجيب : بانه بالفعل . مع الدوام قطيه عدم الترك ، ولا يتسامح في الترك مدالقا .
المعبر : بانه بالترك المدللي ، ولا يتسامح في شمله البتة ، سواء كان كبيرا او صغيرا ،
وسيأتي بيان ذلك في بحث الخدمة النبوية ، في فصل لا عن ان شاء الله .

٢- الندوب : ينقسم قسمين ، بعضهم حال المبين له :

أ- فان كان جاعلا باصل الحكم ، فالبيان له بالفعل ليتتدى به .
 ب- وان كان المبين له مظنة ان يعتقد ان ذلك الندوب واجب ، كما اذا حافظ عليه والتزم التزام الواجبات ، او خيف عليه ان يعتقد ذلك ، وجب ان يفرق له بينهما بترك التزامه من قبل المبين . وفي حديث عائشة " ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليذبح الحمل وهو يحب ان يحمله ، مخافة ان يحمله به الناس فيفرض عليهم (١٥) " وكان يحبها ، غيظ على الناس " (١٦) .

وقصة افطاره صلى الله عليه وسلم يوم عرفة برأى من الناس تدلح شاهدا
 لهذا الاصل .

وقام في زمان ليكتين او ثلاثا ، فقاموا شلفه حتى كثر روا ، فتركه بعد ذلك ، عطسه
 الذي لابي (١٧) على معنى الترك بيانا لقلا يظن ويحرمه .

٣- المكروه : وبيانه ينقسم قسمين بعضهم حال المبين له ، كما تقدم في المندوب .

أ- فان كان المبين له جاعلا باصل الحكم ، فالبيان له يكون بالاقتناع من النفس ،
 واظهار كرامته ، لتعلم . والترك في المكروهات هو الاصل في حوال النبي صلى الله عليه وسلم لمقتضى الحصة ، كما يأتي في بحث الفصل البياني .

ب- وان كان المكروه مظنة اعتقاد لزوم الترك ، كمن اعتقد المكروه مجرما او غير ذلك
 عليه ان يعتقد ذلك ، فان بيانه ينشأ من المكروه . وسياتي ان النبي صلى الله عليه وسلم قد يفعل المكروه بيانا لعدم تعريمه . وهذا الخوف هو المقصود هنا . وعندما
 ط النبي صلى الله عليه وسلم ان اناسا كرموا (١٨) ان يستقبلوا بفروجهم القبلية
 قال (١٩) " او قد ففوهوا . عولوا مقتدي الى القبلية " .

٤- البياح : وبيان اباحته بفعله احيانا وتركه احيانا . ويتأكد الفعل اذا كان المباح
 مظنة اعتقاد التعريم او الكراهية ، ويتأكد الترك ان كان مظنة اعتقاد الوجوب او الندب
 وقد قال ابن مسعود (٢٠) " لا يجعلن احدكم للشيطان من نفسه جزأ ، لا يرى الا

١٥- رواه البخاري ١٠/٣

١٦- رواه مالك في الموطأ من حديث عائشة (فتح الباري ٥٢٥/١) ١٧- فتح الباري ١٠/٣

١٨- الكراهة هنا بمعنى التعريم

١٩- رواه احمد وابن ماجة ، وقال النووي : اسناده حسن . وقال الذهبي : حديثه منكر .
 (نيل الأثر ١/٩٥ ، ٩٦) . ٢٠- رواه مسلم ٢٢٠/٥ يروى مسلم عن ابن مسعود

ان حقا عليه الا ينسب حرف الا عن يمينه ، اكثر ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينسب حرفا عن شماله .

ما يمكن حمله بالاشمال من انواع النيسان : قال السهماني : يحصل بالفعل جميع انواع النيسان (٢١) .

الا : البيان الابتدائي وسيأتي ذكر امكانية كون الفعل النهوي بيانا ابتدائيا ، والغلاف حول ذلك ، في فصل الفعل المعبر ، من هذا الباب .

ثانيا : بيان التذخير ، وهذا واضح من دلالة الافعال ، فان السنن الخفية كثيرا ما تكون مضمرة لحقائق الظاهرة . الكتاب والسنة والقول ، وظواهرها . فما فعله النبي صلى الله عليه وسلم تنفيذا لما في الكتاب طم به يقينا ان المراد به حقيقة اللغز دون مجازه . ويمكن بهذه الداريق الرد على المؤولسة من الفلاسفة والباطنية ودعاة الفاطميين وغيرهم من المذممين والمنتدين ، في اوله من الاحكام الشرعية . فلو تصفوا في تأويل الاقوال لم يمكنهم ذلك في الافعال . ومن اجل ذلك يحصل التحقق دون ريب من كذبهم في دعواوى كثيرة (٢٢) .

هذا وان فائدة الافعال في هذا النوع من البيان واضحة ايضا في قطع استبعاد الحقائق التي تنافيها الاقوال . ومن ذلك ما قص الله طيفا في كتابه (٢٣) (او كما اذى من عن قرب) وهي خافية على عروضا ، قال اني يحى هذه الله بعد موتها . فان الله طام شمس بحقه . . . انى ان قال : طما تبين له قال اعلم ان الله على كل شئ قدير ، ونى الائمة التالية لها (واذ قال ابراهيم رب انى كيف تحى الموتى) قال اولم تو من قال بلى ولكن ليلن قلبي قال فخذ اربعة من العسلير فصرن اليك ثم اجعل على كل جرس منهن حمزا ثم ادعهم يا تينك سميا واعلم ان الله عزيز عليم) فحصل بالفعل مسمى دلائل البينة التامة واليتيم بالانجر ما لم يحصل بالقول ، وان لم يشهد في صدقه ، اذ هو قول رباله المسمى .

(١) البزركشي : البئر المحيط ٢ / ٢٥٢

(٢) مثل ما ذكر في (تراجم عقائد آل محمد ، لمحمد بن الحسن الديلمي ، استنبول ، مطبعة الدولة ، ١٩٢٨) من قوله : قال صاحب (تأويل الشريعة) : " انطلوات الخمس بالامم الاول والثاني ، وانما القروا سامروا امام " وقال صاحب (تأويل الشريعة) " الصوم هو الصبر على امامك وحبك " وقال " الشجرة الطمونة في القرآن بنو امية " وقال في (اذ يباعدونك تحت الشجرة) : شجرة الامام .

ثالثا : بيان التفصيل

وقوع هذا النوع من البيان ، بالفعل ، كثير . ففقد بين على الله عليه وسلم الوتر ، فبلا ، وكذلك الصلاة ، والحج ، والطواف ، والمشي ، وغيره .

رابعا : بيان التفسير ، وهو بيان المراد باللفظ ، خلاف ظاهره ، ومثاله نبيه صلى الله عليه وسلم عن القود في الطرف قبل الابدال (٢٤) وهو انه اذا قيل الابدال (٢٥) ، فتبين بالفعل انه اراد بالنهي التواضع دون التعريض . ومن بيان التفسير تخصيص ، وسنورد لتخصيص الادلة الشرعية بالافان النبوية صريحا خاصا في اوائل باب التمارين وهو الباب الثالث من هذه الرسالة .

خامسا : بيان التهديد ، وهو نسخ ، وسيأتي ذكره ايضا في باب التمارين .

القوة والنوع بين البيان القول والبيان الفعلي :

اختلفت اقوال الأصوليين ايها أقوى دلالة : القول ام الفعل ؟ فمن قائل : القول ادل من الفعل (٢٦) ، ومن قائل : الفعل ادل منه ، ومن قائل بالتفصيل في ذلك .

المذهب الاول : احتج القائلون بان القول ادل بما يلي :

اولا : ان القول له دليقة . فيمكن ان يعلم المراد به من جميع الوجوه ، والتعريف به عن كل ط في النشر ، بما يكون نصا في المدلول او ظاهرا بحيث ان اللفظ متنوعة لمعان معلومة يمكن تركيبها لتدل على المراد عينا ، وبدرجة العموم والخصوس المطلوبة وبما يدل على الحكم المراد . وقد قال الشافعي :

القول ينفذ ما لا تنفذ الا بـ

اما الفعل فلا ينفذ الا على صور واحدة ، ولا يتعدى تلك الصورة بنفسه ، فلا يفهم منه بـ بنفسه درجة الحكم اهي الوجوب ام الاستعجاب ام الا باحسان ، ولا يعلم قدر انسحابه على اشخاص اخرين غير القائل ، واموال اخرى غير المال التي وقع عليها . (٢٧)

٢٤- روى ذلك الدارقطني (نيل الاوطار ٢٠/٧)

٢٥- رياه احمد والدارقطني (نيل الاوطار ٢٠/٧)

٢٦- قال ابو الحسين البصري في المختار (ص ٢٤) : ان الفعل اكش ، لانه ينبي من صفة السجين مشادة .

٢٧- القاضي عدال بن احمد البغدادي : المضي في التوحيد والحدود ١٢/٢٦٦ ، ٢٦٦ وانظر ايضا : تيسر التحرير ، ص ١٤٨/٢ والبناني : حاشيته على شرح جمع الجوامع ١٠٠/٢

ثانياً : ان القول يمكن ان يدل به على انه بيان للمعنى ، بفعل الفصل ، فانه لا يدل بنفسه على ذلك ، فلا يمكن ان يدل الا بدليل غير فغلي ، او بالقول ، واما بالفعل ، واما بان يحل محل ذلك بان رتبة من بعده .

ثالثاً : ان الفصل لا يمكن ان دلالة به على التعدد والمضيق ، بل من العوارض والمحسوس خاصة ، بفعل القول ، اذ يمكن التعبير به عن كل ذلك . (٢٦)

رابعاً : ان الفصل البياني قد يخرجه عن كونه اوضحاً ، غير مراد ان تكون بيانا ومترادف ، ذلك بالاستقراء (٢٧) وهذا قد يدخل في كل جزء من أجزاء الفصل البياني احتضالا انه غير مراد . وهذه الاحتمالات لا يمكن ازالتها الا بتقدير الفصل مع حذفها ، او بالقول او بغير ذلك من القرائن ، كما وثق النبي صلى الله عليه وسلم بصرفه في مكان معين ، فمثلاً يثابرها ان ذلك المشان مشهود قال " وثقت منها وعرفتها فيها مؤثقت " وقال في مزدلفة مثل ذلك ، وقال في الحبر بملى (٢٨) " نحررت منها وضئ كلبها منحر " وفي رواية (٢٩) " وكل فهاج مكة لا يمس من ومنع من " .

والقول يمكن اخلاله من مثل هذه الاحتمالات .

وهو خاص : نضيفه الى ما ذكره الأصوليون ، وهو ان القول يظهر به الاحكام والصفات بين الامور . وكمن من مخالفات مودة بالفصل ، ولكن لا يلتفت الناس الى وجود هذا المعنى ولا ينتبهون الى انها تمثل دوراً فيها يجرى (بالفعل) امام ابصارهم . فلما قبض لها شخص من ذوف طانة وذناً ، فلمحها وعجز عنها بالقول ، أصبحت شيئاً معلوماً يمكن لغيره من الناس فهمه وتذيقه والاستفادة منه . ويؤكد ذلك عوائد استخراج قوانين الانوار والطبيعية كالكمبريا والباذبية والمغنطيسية والاراقوالبرودة وتأثيراتها المختلفة . وشبه به ما نراه نحلها المسحابة كعائشة رضي الله عنها في فهمها للاحكام واسبابها من أعمال النبي صلى الله عليه وسلم في شعور طهارته وصلاته بالليل والنداء وسياحه وغير ذلك . وما نراه لا تمسك العقلاء من استنباطهم لقوانين اصول مع انها بارية قبسهم (بالفعل) في صدور الكتاب وانسنة وتلام الناس . وهكذا الخليل مع قوانين الحروف . وهكذا ايضاً قوانين كل علم وثق ما يوفس من الله من شمساً من اهل انوارهم لاستخراجهم والتعبير عنه . وبه تعالى التوفيق .

٢٨ - عبد الله دراز : عاشية على الحواشيات ٤/٣ (٢٦) (٢٧)

٢٩ - تعبير التعدير ٤/٣ والبياني على شيء جماعاً مع ١٠٠/٢ والسلافي : تفصيل للاحكام ١٢ .

(٢٠) - رواه ابو داود ٤١٣/٥ ومكرر عنه المفرد .

(٢١) - انوار روایات الحدیث فی جامع الاصول ٧٠/٤

المذهب الثاني : احتج القائلون بان الفعل ابلغ في : البيان بأدلة ، منها :

اولا : بانه يتبين بالفعل من المبهات والتفصيلات ما يصعب بيانه بالقول حتى ان مذهبنا يتبين بالفعل ليتعذر بيانه بالقول احيانا (١٧١) وان من المبهات ما لم يوضع لاسمه لفعل خاص .

وثانيا : ان الفعل اوضح في النفس ، بحيث تطلعون اليه اكثر ، ويستقر في الذاكرة زمانا اطول (١٧٢) . وقد تقدم ذكر هذا في التعلم بالمشاهدة ، وايضا في البيان ان تقريرى بالفعل .

ومما ذكره من هذا الباب ما وقع في الحديثية حين امرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالفسخ فلم يفتلوا حتى اشتد عزن النبي صلى الله عليه وسلم لذلك ، فلما اشارت عليه ام سلمة بان يخلق دون ان يكلمهم ، فخلق ، سارعوا الى الامثال (١٧٣) .

وثالثا : ان القول يوفى بالفعل ، والتأكيد اقوى من التوكيد . وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يوفى قوله بفعله كفسخ الحج والطهارات .

ولكن هذا الدليل لا يثبت ، اذ ليس من المسلم ان التوكيد لا يكون الا اتسوى من التوكيد ، بل قد يوفى الشخصي بالضعف منه ، اذ الحاصل بالا يحتاج اقوى مما يحصل بالا نراد ، وذلك هو المدلول بالتاكيد . وسياتي لهذا المعنى مزيد بيان فسياتي ما ياتي من هذا الفصل .

رابعيا : ان القول يدخله احتمال المجاز والنقل وغير ذلك . والفعل يخلو عنها (١٧٤) .

٢٢٢- ان اشار تيسير التحرير . والترافي : شرح تنقيح الفصول من ١١٣ ، ١١٤ والا مدى : الاحكام ٢٤/٢

٢٢٤- اشار الا مدى الى هذا الدليل ، حكاه اتفاق عبد الجبار في المنفلي

٢٢٥- اشار الى هذا الدليل المرسى عن النبي ، انظر اوله : ٢٢/٢

٢٢٦- لعل هذه التوبة تشر لنا لم كانت بعض الاحكام تهين بالفعل مع طولها ، ويترك القول مع ايجازه وقصوره . ومن ذلك ان الله تعالى اختار ان يبين الواجب بالصلاة فعلا ، فامرهم صلى الله عليه وسلم بان يبينوا في يومين متواليين ، فليس في الاول في اول الوقت ، وفي الثاني في آخر الوقت . وسأل سائل النبي صلى الله عليه وسلم عن واقعة الصلاة ، فقال له صل معنا ، فصرى معهم يومين ، صلى فيها النبي صلى الله عليه وسلم الطلوع في اليوم الاول اول وقتها وفي اليوم الثاني في آخر وقتها ، ثم قال : الوقت ما بين هذين .

فقد استغرق اليوم ان لهذه الصلاة يومين كاملين .

المذهب الثالث : القول بالتفصيل :

الشأن في المراتفات (٣٧) كما صنع آخر غير ما تقدم ، فهو يروى أنه لا يصح

الاتفاق القول بالترجيح بين الديانين • وتسم المسألة قسمين :

القسم الأول : يستوزر فيه البيان أن يكون المأمور به فعلا بسيطا أو مجمعا
له تأثير في المصداق ولو كان مركبا ، لكونه معلوما ، فينصرف إليه اللفظ •

فالأول : " كمسألة الفصل من التقاء اللفظين مثلا " فإنه لما طامته وثقة تفصيلاته •
شخصي • واحد ، ولأنه محتادا ، ينصرف إليه القول إذا سمي باسمه الخاص • فلو أريد بيان
الجنابة لوجهة الفصل بالقول مثلا ، كتوله صلى الله عليه وسلم (٣٨) " إذا التقى المختانان
تقد وجبا لسل " ، أو اغتسل فصلا من التقاء اللفظين ، عمل بيان الجنابة بكل منهما
على التساوي •

والثاني : وهو أنه لا تأثير في المصداق ، ولو كان مركبا • كما لو طلبت من البناء أن يبنى
لك بيتا من النوع الثلاثي ، وكان الاسم العنوي لذلك النوع يذلق عليه بتفاصيل كثيرة إلا
أنها معتادة ومتعارفة عليها • فيكفي القول ، ويقيم مقام الفعل ، والفعل يقوم مقامه تطا •

القسم الثاني : الأفعال المركبة الكثيرة التفاصيل من أركان وشروط ومحسنات وتلحقها
مبالات ومعارض ، ولم يجر بها عادة بين الناس تحدد المواد باللفظ تحديدا وانما • فينصرف
يكون البيان لها بالفعل أبلغ " من جهة بيان التيفيات المهيئة الخصوصية التي لا يلزمها
البيان القولي • ولذلك بين النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة بفعله لا مته ، وأصح
والدلالة • وأن بها بيان بالقول ، أنه إذا عرض لمراد الدلالة في القرآن على عشرين
ما طقي بالك ل من الرسول صلى الله عليه وسلم ، كان المدرك بالك من الفعل ، فوق المدرك
بالحق من الفعل محالة • وبه صلى الله عليه وسلم زاد بالوعي الخاص أمورا لا تدرك من
العرضي الخصوص ، فلهذا الزيادات بعد البيان إذا عرفت على المدرك ينافها ، بل يتلخص بها
كما في آية الزور " فالفعل من هذه الجهة أبلغ •

أقول : ومثانه من الواقع ما لو أردت أن تبين صفة حيوان غريب لم يره السامعون من قبلك ،
فوصفت تفاصيل خلقته وحجمه ولونه وطباعه ، فبها اطنبت في ذكر التفاصيل قولا ، فممن
تكون لدى المأمعين الصورة / الحقيقة بتفاصيلها ، فلو أريتهم الصورة الشبيهة الطولية
لذلك الحيوان ، اتضحت الصورة أنه أكثر ، فلو أريتهم تحالا مجسما لحيوان بنفس حجمه

ولو أنه تعاضل ونوع الفكرة * ثم لو اريدتهم ان يوان تشبهه فزاوة باعينهم ولمسحوه بايديهم ، وراوا احواله وبناته ، وشاهدوا طباعه ، فانهم يعلمون من تفصيل ذلك ما لم يدرثوه بسماح القول ، حتى لو جعلت مقارنة بين الصورة الذهنية التي تكونت بسماح القول أولا وبين الصورة التي تكونت بوزنيته (شعلا) لكنت الاية مخطئة عن الاصل بنسبة كبيرة ، هي بها اقرب الى الحقيقة *

ومثل ذلك في الشرع فان الحج تدر صفته في كتب الحديث والفقه بالتفصيل ، ومع ذلك فانه لا يتبين شيئا كاملا حتى للمدرسين وسائر الفقهاء ، الا بروية افعال الحاج وامان الحج وما يفعل في كل منها ، فاذا رأى ذلك وفعله اصبحت معرفته ضرورية ، على ما هو معلوم بالتبعية *

ومن جهة اخرى يكون القول ابلغ ، وذلك ان القول بيان للمعوم والخصوص في الاحوال والا زمان ولا شخص ، فان القول ذو صيغ يمكن بها تعيين هذه الامور ونحوها ، اما التفصيل فهو قائم على ناطقه ، وزمانه ، ومكانه ، ومخالفته *

قال الشافعي " لو تركنا والفعل الذي فعله النبي صلى الله عليه وسلم مثلا ، لم يحصل لنا منه غير العلم بانه فعله ، في هذا الوقت المسمى ، وعلى هذه الحالة المحيطة * فيكون طينا : هل ينسحب اليه هذا الفعل منه في كل حال وفي هذه الحالة ؟ او يقتصر به هذا الزمان او هو عام في جميع الأزمنة ؟ او يقتصر به وحده او يكون حكمه حكمه ؟ ثم بعد التفار فسي هذا ، يتصدى نذر آخر ، في حكم هذا الفعل الذي فعله : من اي نوع هو من الاحكام الشرعية " فهذا ان النوطان لا يمكن تعيينهما بالفعل ، ولا بد من القول او نوح القرائن ، لبيان ذلك ومن هنا احتاجت الافعال النبوية الى دليل خارج عنها يبين انها دليل في حق الاصلية *
والاصل ان البيانين يستويان في الفعل البسيط ، او الفعل المركب المعتاد الذي له لفظ يدل عليه بالتحديد *

ويرجح البيان بالفعل من جهة بيان فعل الكثير انتظاما على غير المعتاد ، ومن جهة قوته في مثل التأثير النفسي وقوة التشبث بالذهن *
ويرجح البيان بالقول من جهة العموم والخصوص ومن جهة درجة حكم الفعل ، ومن جهة تعليله بما هو ببيان له *

اعطى انواع البيان :

نقل الزركشي ان محاسنهم رتبها انواعا ما يلحق به التعيين حسب قوتها ، هكذا : القول

ثم الفعل ، ثم الالهة ، ثم الكتابة ثم التبيين على الحلة (٧٩) .

واما الشاطبي (٤٠) فيروا ان اجتماع القول والفعل مطالبين هو الكفاية في البيان كما حصل بذلك تعيين الطهارة والصلاة واليوم والحج ولا شك ان اجتماع البيانين المذكورين اقوى ، وذلك من وجوه :

الاول : ان كلا من القول والفعل ، يسد ما في الآخر من النقص ، يرفع الاحتكاكات التي ذكرها

الثاني : انه يضيف الى الآخر ماله من خصائص بيانية .

الثالث : انه احصى نوع من التكرار ، والتكرار تأكيد وثقوة .

ومن الملاحظ طريا انهما ورد فيهما البيان بالقول والفعل من العبادات ، كالصلوات

والخصص مثلا ، هو اوضح كثيرا ما ورد به البيان بالقول خاصة كصلاة الاستغارة ،

او بالفعل خاصة ، كصلاة التسوف ، وبلاة الحنازة ، وبلاة الصيدين ، وصلاة الخوف ، وصلاة

الاستسقاء . ولما في ذلك يجرى فيهما من الاختلاف ما هو اكثر ، نسبيا ، من النوع الاول .

وان كان اثبات ذلك بحاجة الى تتبع واستقصاء .

الا اننا نروا ان اجتماع انواع اخرى من البيان معها يكون به البيان اقوى . واهم

ذلك التقريب ، فانه يدل على رتبة النبين عن الصورة الذهنية التي حصلت لدى

النبين لهم . فان البيان قد يكون وايضا ، ولكن افهام بعض السامعين تقتضي

او تفشل . فان عمل النبين له بما بين . فوافق النبين على فعله ، واقره ، فذلك اقوى .

ما يكون البيان ، كما تقدم في تعليم بالمارسمة .

يرجع البيان بالقول الى البيان بالفعل :

ان القول النبين عن الفعل قد يرجع الى الفعل . وذلك ان الفعل يسمى بالفساد

لنوعية ، فان كانت مبهمة فسحرت بالفاظ اخرى تشير عن افعال ، ف (الصلاة) مجمل يفسر

بانها الافعال المطلوبة ، من القيام والتكبير والقراءة والركوع والسجود والخصم وغير ذلك .

ومعاني هذه الفاظ لم تعلم الا بفعلها ، او رويته من فعلها ، بحيث ان من لا يفهمها

لو اراد تفسيرها له ، لخطأ في التفسير ، ثم قلنا له : هذا الركوع ، هكذا السجود

وغيره ، فقد عاد البيان التولي عن الفعل الى الفعل .

وقد قال الشاطبي (٤١) " وانما يقرب مثل هذا القول الذي معناه الفعلي بسنن يـ

ووجد له نظيراً في المتباد ، وهو إذ ذاك أحالة على فعل معتاد ، فينتج
حصول البيان لا بالقول " .

والألفاظ المضمجرة عن أفعال مركبة أشد حاجة إلى هذا النوع من التيسير .
الفلسفي .

ومذا شأن الأسطر اللغوية غالباً ، فإن فهمها ، أو فهم ما فسرت به من الألفاظ
لا يتم من غير أن تكون لدى السامع (خبرات عديدة سابقة) ، إذا سمع اللفظ نزلت عليه
ليقتضيه المراد بضمه ، ومن هنا يعلم أن ضيق الأفق ، وتلصص الخبرات المطبوعة
والتجارب في الحياة ينشأ عليها ضيق فهم اللغة ، وعسر تبين المراد بالألفاظ .

المبحث الثالث

اجتماع القسمين والفعل في البيان

الكلام في هذه المسألة ينقسم قسمين ، لأنه ان جاء بحمد المجهول قول وفعل
وكلاما صالحا لان يكون بيانا ، فاما ان يكونا متتابعين لا يزيد احد على الآخر ، وامر
ان لا يكونا كذلك .

ومعنى صلاحيتها للبيان ان يفصل ما امر به ، وان يصفه بذكر اجزائه واعداده
وعيئاته . اما اذا احال بالقول على الفعل ، كأن قال " خذوا مناسككم " و " صلوا
كما رأيتموني اصلي " (١) ودون ذلك ، فهذا القول ليس بيانا ، وانما هو قول " معلوم
للبيان على الفعل ، فيعلم به كون الفعل بيانا (٢) . فان علم بالضرورة او بالمثل ان الفعل
بيان كان مثل هذا القول مؤكدا لذلك (٣) .

القسم الاول : حالة الانشراح :

وامثله ان النبي صلى الله عليه وسلم بين بقوله عدد ما امر الله به
من الصلوات ، وبين بالقول انها خمس صلوات ، وصلاها فضلا كذلك لم تزد ولم تنقص .
وكذلك بين مقادير ما امر الله به من الزكاة المفروضة في الذهب والفضة انها
ربع العشر وما اخذ ما كذلك .
والذي يعتبر بيانا مذهب هو اولها برودا ، سواء علم او جهل . اذ به يحصل التبيين (٤) ،
ويخرج الامر عن الايهام . ويكون الثاني منهما مؤكدا له وظهورها ، كما تقدم عند
ذكر اقسام البيان .
وهذا هو القول المستند .

١- سيأتي تخريج هذا الحديث بتوسيع في فصل الفعل البياني .
٢- ابو الحسين البصري : المصنف ٣٣٨/١ حيث قال " ان البيان هو الفعل ، دون القول
المحتمل للفعل بالمرسومين " .
٣- تفسير التحرير ١٧٦/٣ .
٤- هكذا قال ابو الحسين البصري في المصنف ٣٣٩ . حصل المتقدم منها هو البيان
ولم يخرج على تفصيل .

وقيل يكونان بمجموعهما بياناً •

وقيل القول هو البيان سواء تقدم أو تأخر ، دون الفصل ، لأنه أقوى من الفصل (٥) .

هذا وقد قرر الأمدى (٦) ويحتمل الأصوليين أن المتأخر منهما إنما يجوز اعتباره تأكيداً للاول في حال استوائهما في القوة ، وحال كون الثاني منهما أقوى • أما أن كان الثاني أضعف فلا يكون مؤيداً إذ أنه يغلب عن الأداة فيكون المعنى • به عتسماً •
وبنى على ذلك أنه في حال العلم بأولهما وردا يكون الثاني تأكيداً أن كان أقوى من الاول •

وفي حال التجهيل بذلك فلا شبهة أن الاول وردا هو الأضعف منهما ، لئلا يلزم المحذور الذي أشار إليه •

وتد رفض العبد بكى هذه الدريقة ، فرأى أن المتأخر يكون تأكيداً ولو كان أضعف (٧) ، والذي نختاره إنما قول السمعكي •

ونزيد أن المحذور لم تنزل تؤكد في كلامها إلا أقوى دلالة بالأضعف • كما فسي الاتباع ، كقولهم : جاوروا أجمعين اكتفون • وحارّيار • إذ التابع هنا لا دلالة له عليه إلا قبل اقتضائه بالتصريح ، على ما موال مستند عند اللغويين • وإياها فان دليل الأمدى ينتج امتناع التأكيد بالساوي ، وهو لا يقو به ، وهذا نصه بمرته " لو فرضنا تأخر التوجيه امتنع أن يكون مؤيداً للراجع ، إذ النسخي لا يؤكد بما هو دونه في الدلالة ، والبيان حاصل دونه ، فكان الاتيان به غير مفيد بوصف الشارع منزه عن الاتيان بما لا يفيد " فتولاه " والبيان حاصل دونه " صادق على التأكيد بالساوي فيأزمه منعه • وذلك معلوم بطلانه حتى في التأكيد بالضرر (٨) .

٥- نقله الشوكاني من ١٢٢

٦- الأحكام في أصول الأحكام ٢٧/٢ ونقله البغدادي ١٥١/٢ وأقره

٧- جمع الجوامع ٢٨/٢

٨- التزم الاموي في شرح النهج بكون التأكيد لا يكون أضعف من المؤكد ، ولأن قصده على التأكيد بالمفردات ، وإبازه في التأكيد بالجمع ، وجعل التأكيد بالأضعف من التسويل والفضاء شيئاً بالتأكيد بالجمع فأجازه • ونحن نرى بطلان هذا القول أصلاً ، وأن التأكيد بالأضعف جائز •

وفي الطبيعة اذا نحن انبأنا غرضه بمصباح ، ثم قوينا النور بمصباح آخر اضعف من الاول ، فلا شك ان له تائيدا في تقوية الرومية ، ما لم يكن الاول كالشمس في قسوة انوارها ، ومثل هذا بالنسبة الى الالفاظ نادر جدا في الدلالة على المعاني المركبة كما تقدم .

ولا ينبغي على هذه المسألة شئ من لا حكام ، اذ الفرض ان القول والفعل متفقان في الدلول . بل هي تذكرة مجرد استيفاء الاتساع .

النسب الثاني : حال الاختلاف

بان يدل احد على ان الله سبحانه وتعالى ما يدل عليه الاخر .

ومحل الخلاف ، اذ الم يطلق الفصل بالمحل قولا . فان قال : ما افعله هو البيان لاية كذا ، او حديث كذا ، فالقول بيان بلا شك . ويكون بدرجسة القول . فلا يجرى فيه الخلاف الاتسي .

ومثال هذا القسم ، ما روى ^(٩) ان النبي صلى الله عليه وسلم قال بعد نزول آية الحج " من احرم بالحج والصوم اجزاء الواو واحد ، وسعى واحد مضطربا ، حتى يصحبه مضطربا جميعا " وروى انه صلى الله عليه وسلم قرن فطافا ببيتين وسعى سعيين . وفي المسألة ثلاثة مذاهب :

الاول : مذاهب الرازي وابن الحاجب ان القول هو البيان . سواء تقدم او تاخر . وقال بهما ايضا ابراهيم بن الحنيلي ^(١٠) . وغيرهم .

ودليل هذا المذهب ان القول يدل بنفسه على انه بيان ، والفعل لا يدل الا بالواسطة . وما يدل بنفسه على ^(١١) والقول هو الاصل في البيان ، فينبغي

٩- اما الفعل ففي صحيح مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قرن فطاف طوافين طواف ، القدر واولا ، الزيارة يوم النحر . وسعى سعي واحد . بعد طواف القدوم ولم يسح بمسح طواف الزيارة كذا ما يروى من حديث جابر وغيره . وقد روى النسائي عن علي بن النبي صلى الله عليه وسلم " قرن فطافا ببيتين طوافين ، وسعى سعيين " واما القول فما أخرجه احمد من حديث ابن عمر بلقاء " من قرن بين حجة وعمرته اجزاء له طواف واحد " ولم يذكر السعي (الفتح الكبير) وروى الترمذي وابن ماجه عن ابن عمر انما صلى الله عليه وسلم قال " من احرم بالحج والصوم اجزاء طواف واحد وسعى واحد مضطربا ، ولم يدل حتى يقني حجه ومحل مضطربا جميعا (الفتح الكبير) وانظر (جامع الاصول ٤٥٢/٣)

(١١) الشوكاني : ارشاد القول ٧٣

١٠- التمهيد ق ٩٢ أ

... ان يكون حقيقيا والبيان *
 ويكون الفعل الزائد عن القول ، على هذا المذهب ، كالأحواف الثاني فسمي
 الحذف ، ندبا ، أو خاصا بسمه صلى الله عليه وسلم *
 وقد نقل الزركشي (١٢) عن ابن فورك ، انه ينبغي على هذا القول اشتراطا معيننا فسمي
 جواز اعتبار القول بيانا * فرأى ان الفعل انما يأتي بيانا ان لم يكن مفسدا
 قول صالح للبيان ، والا لم يرجع الى الفعل .

الثاني : مذهب ابي الحسين البصري ، وهو ان المتقدم في نفس الامر هو البيان حقيقة
 قال (١٣) " لان الخلف المجهول ، اذا تحقه ما يجوز ان يكون بيانا له ، كان بيانا
 لسمه "

ثم ان علم المتقدم من القول والفعل فالحكم عنده كذلك * وان جهل بالقول
 عنده هو البيان ، لان الفصحى لا يكون بيانا للمجهول الا بما يملقه بسمه من
 قول أو ضرورة ، ولا ضرورة هنا مع وجود القول النعين للمجهول .

وقد قدم في اول هذه المسألة ، قبل تفصيلها وشرحها ، انه حيث قيل ان
 القول هو البيان ، فالأحواف الثاني في المثال المنسوب ندب * وحيث قيل بأنسمه
 الفعل ، فالأحواف الثاني واجب .

استدراك الآمدي على مذهب ابي الحسين :

نقل الآمدي (١٤) مذهب ابي الحسين البصري المتقدم ذكره ، ورافقه في حال العلم
 بالمتقدم على ما ذكر ، غير انسمه اضاف ، انه في حال تقدم الفعل ، فانه وان دل على
 ان الأحواف الثاني واجب ، الا انه لا بد من تقديره منسوخا بالقول ، أو خاصا بالنبي صلى
 الله عليه وسلم * والخصوصية ارجح لثبوتها من نسخ للفعل أو تعطيل للقول .

وهذا عندى استدراك لا يغنى ، وانما الذى فاسمه ابو الحسين انه بسمه
 الى حكم الفعل الزائد عند وروده وقبل ورود القول عليه ، ولم يذكر حكمه عند ورود
 القول بسمه . مخالفا لسمه .

مذهبنا في الحقيقة شيء واحد .

واما ترتيب بسمه الخصوصية على المنسوخ فلا يوافق عليه ، لان الاصل بسمه أو
 الأحكام بين النبي صلى الله عليه وسلم وأمتة .

الموازنة بين المذهبين :

ان المذهبين متفقان في حال العلم بتقدم القول ، او الجهل بالمتقدم ، ان القول هو المتقدم في الثالثين .

وان ما اخطئ به فيه المذهبان حاله العلم بتقدم الفعل . فيرى ابو الحسن انه لا يجوز اعماله ، اذ هو نوع من انواع البيان ، وقد جاء في وقت الحاجة اليه ، فوجب ان يكون بياناً .

واسحاب المذهب الاول نازلوا الى ارجحية القول من حيث البيان ، ووجه ارتباطه بالبيان . فقد موه .

ونحن نرى ان مال القولين واحد ، فمقدما ورد الفعل وهو صالح للبيان ، فلا بد من اعتباره بياناً . ثم اذا جاء القول بعد ذلك ، فلا بد من الاعتناء به لان " القول باعمال دلالة القول معناه " كما قال الامدي . فهو يرد حينئذ على الفعل فيدل على ان ما زاد منه على القول مدب ، او يلغى دلالة على الحكم في حق الامة وكون نبيها فيكون مخصصاً ، او فيضني خالف الجميع فيكون ناسخاً .

قال خلاف بينهم في المسألة انما هو في ما قبل ورود القول المتأخر ، فامسح به بعد وروده فالعمل يكون بالقول على كل حال بالنسبة للامة ، لانه اما ان يكون هو البيان على القول الاول . او يكون ناسخاً لحكم الفصل ، على القول الثاني . والله اعلم .

الثالث : وفي المسألة قول ثالث ، وهو الوقف عند الجهل بالمتقدم ، فلا يحكم بكون احد هما هو البيان دون الاخر بل ان البيان احد هما لا بعينه . لان كلا منهما اقوى من الاخر من وجهه ، فلا يرجح عليه بلا مرجح . وقد رجح هذا القول ابن السمان (١٥) .

وقال السلاسي (١٦) في ابطال هذا الدليل : ان البيان بالقول اكثر ، وغاية الامر انه متساويان في البيان (اي في قوته ووضوحه) وتسلم بقية الامة (اي في ترجيح القول) وهذا ينال ترجيح القول وتقديسه فلا تعادل حينئذ والله اعلم اهل كلامه .
ومعنى ان يحمل دلالة القول ارجح هو الذي ينبغي اعتقاده . وذلك لا يكون

١٥ - نقله عنه الزركشي : البحر المحيط ٢/٢٥٣

١٦ - تفصيل الاجال ق ١٢

القول بالوقت سوابقا •

استدراك : غير اننا بسند الدار في هذه المسألة وتشخيصاتها عند الاصوليين
نذكر ما يلزم :

اولا : ان المسألة ظنتم بان يقال : انه بالدلالة على الواقع في نفس الامر ، وعند من
يحمل ذلك الواقع ، لا بد من اعتبار اول الوارد من قول او فعل بعد المجهل ، والبيان
لـه •

واما بالنسبة الى الحمل والنظر لمن لا يعلم الواقع ، فيحمل بالقول ، ويتأثر انه هو
البيان ، حقيقة ذاتية ، ومجازا اذا ظاهر • وما زاد من الفعل فهو ادب او خاسر او
منسوخ •

وهذا التوفيق صادق على حالتين التناقض والاغتباط •

وتكون القاعدة العامة " انه اذا ورد بعد المجهل قول وفعل كلاما صالحا
للبيان ، فالبيان في الحقيقة المتقدم منهما ، والحمل بالقول على كل حال " •

تنبيه : المثال الذي ذكر في هذه المسألة الفعل فيه اكثر من القول • ولو كان الحكم
ونشر الفعل بان امر بدلا من فعل واحد ، فمقتضى القول الاول وهو قول الرازي ومن معه :
البيان القول ونشر الفعل تغليب في حقه صلى الله عليه وسلم تقدم القول او تاخير •
ومقتضى قول ابي الحسن ان البيان المتقدم ، فان كان المتقدم الفعل ، فما زاده التمسك
بعده • فالقول بالقول ، وان كان المتقدم القول فالتقدير تغليب فان في حقه صلى الله عليه
عليه وسلم • (١٧)

المبحث الرابع

إذا اختلف فصلان في البيان فايهما البيان

الاصوليون لم يذكروا هذه المسألة، وذكرها ابن دقيق العيد في شرح الحمدة (١) ورواه ان اول الفعلين وردا يذون هو البيان ما لم يدل دليل على ان البيان هو اخسر الفعلين •

فاذا اعتبرنا الفعل الاول هو البيان ، يبقى الزائد من الفعل الثاني فعلا مجردا لا يدل على وبوب ، بل قد يدل على التخصيص او الابعاضة كما يأتي في فصل الافعال المجردة • وهذا ان كان الفعل الثاني زائدا على الاول • اما ان نقص عنه فهو اما ناسخ للزائد في حق الجميع ، واما تخفيف في حق النبي صلى الله عليه وسلم خاصة . والنسخ اولس كما تقدم • ولا يصار الى النسخ الا اذا تعذر الجمع •

وقد يعلم ان الفصل المنقول اليها متأخر ، ويعلم ان قبله فعلا هو البيان ، لكن لمعهم ينقل اليها اول الفعلين ، كبعض رواية اسافر الصحابة ومتأخرى الاسلام منهم اذا روى بعض هيئات الصلاة ، او اعطالا في الصوم او غيره من الامور المستمرة • فان التأخر متأخر مروياتهم ومي لا شك قد ثبتت ببيان ، فلا تكون مروياتهم تلك بيانا • ولا يحتج ان الم يدل دليل على التفسير ، الاستدلال بالفعل المتأخر هذا على ان الفعل المتقدم مطلقه ، لان الاصل عدم التفسير • والله اعلم •

الفصل الثاني

أحكام أعمال النسي

بالنسي إلى الله صلى الله عليه وسلم

أما ما يدر عنه الفصل النسي

أ- الوحي

ب- الاجتهاد

ج- مسألة التفسير

د- مسألة الحنفية

أ- أحكام الافعال النسي

أ- ما يكلف به النبي صلى الله عليه وسلم من الافعال

ب- أحكام ما صدر عنه من الافعال

ج- النسي من المصنفات

د- النسي من المصنفات

٢- كيف يعين حكم النسي إذا صدر عنه صلى الله عليه وسلم بالنسي إلى الله خاصة

المبحث الأول

ما يصدر عنك النبي صلى الله عليه وسلم

فسي أشتمه

يدرك النبي صلى الله عليه وسلم أنه مكلف بكذا وبهذا أو ندبا ، وكذا تحريما أو كراهة ، أو أنه حلال له كذا ، فيحصل أو يترك بناء على ذلك .
 وربما يفصل الشيء بناء على أنه لم ينزل عليه فيه شيء ، أي على اسمه ليعبر فيه حكم شرعي .
 فينقسم هذا المبدأ إلى اثنين : لأنه إما أن يحصل بناء على معنى التكليف ، أو أن يحصل بناء على عدم التكليف .

المبحث الأول

أن يفصل بناء على التكليف

أدراكه صلى الله عليه وسلم لكونه مكلفا بفعل ما ، يحصل من امرين :
 الأول : الوحي إليه صلى الله عليه وسلم ، بال أمر التي نصبت عليها الآية التي فسي آخر سورة الشورى (وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيدا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحي بأذنه ما يشاء أنه على حكيم) .
 ثم قد يكون الوحي مطلقا ، وهو القرآن العظيم . بأن يكون آية أو آيات خاصة بالواقعة أو ماطة لها ، كقوله تعالى (يا أيها النبي قل لا أؤلفك ان أنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها . . . الآية) فان فيها الأمر صلى الله عليه وسلم بتخيير أزواجه .
 وقد يكون الوحي في غير قرآن . كما في الحديث (١) ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم : كيف تروى في رجل من الحرم بعمرة في خمسة ، بعد ما تنصمخ

بدليسمب ؟ فنظروا اليه النبي صلى الله عليه وسلم ساعسة فصبكت ، فجاءه الوحي
..... فقال صلى الله عليه وسلم : أما العليسمب الذي بك فاغسله ، وأما
الجبسة فانزعها ، ثم اصنع في عورتك ما تصنع في حجبك "

وكما حصل في موقعة الاحزاب • فان النبي صلى الله عليه وسلم بعد رحيل
المشركين " وضع سلاحه واغتسل ، فاتاه جبريل فقال : قد وضعت السلاح ؟
والله ما وضعتاه ، اخرج اليهم • قال قالى اين ؟ قال : ما هنا • وأشار الى
بني قريظة • فخرج النبي صلى الله عليه وسلم اليهم " (٢)

وهذا النوع كشمير لا يخفى على من له خبرة بالسيرة النبوية الشريفة
وهو متفق عليه بين كل المؤرخين برسالة محمد صلى الله عليه وسلم ، اذ لا بد منه
لتحقيق الايمان بالرسالة •

ثم ان ما كان من الوجب قرآنا ، فاما ان يكون نصا في الرسالة فمسألة
يحتاج الى احوال ففرونها • ومنه ما يحتاج الى ذلك ، فهذا الفكر والنظر
في ما يحتاج اليه من الوحي قد غلبه في النوع التامسي وهو الاجتهاد •

الثاني : الاجتهاد • انما اراد الله تعالى عليه السلام كان ذلك من الله تعالى بياننا
لكونه اجتهادا صائدا • ومن اجل ذلك سمي المنفعة الاولى الوحي الظاهر ،
وسموا هذا الحارث الوحي الباطن (٣) •

والاجتهاد انواع :

الاول : اجتهاد في دلالات الاشارات الموحى بها اليه صلى الله عليه وسلم ، من
المجمل والمشتك ، والحقيقة والمجاز ، والعام والخاص ، وغير ذلك • فيجتهد
فيها بما يعرفه من لغة قومه ، واساليبهم في القول ، لان الله • وأن
يلتفتهم نزل ليبين لهم •

وايست كل السنة النبائية صادرة عن اجتهاد • بل ان من المتفق عليه
ان جزءا كبيرا منها موحى به • فيدخل في قسم الوحي السابق الذكر •
ومنها تبين جبريل لمواقيت الصلاة •

الثاني : الاجتهاد القياسي • بتدريس غير المنصوص على الخصوص ، فيلحق الفروع

بلا اصول بناء على الاشتراك في المثل . .

الثالث : الاجتهاد في الامر الواقع بما يراه دون الرجوع الى نص معين * وهي
النسطة بمسألة انتزوين *

وتمن نصوص الى هذه الالواع ، واحدا واحدا ، فبين مذاعب النملما *
فيها ، وادلة المثبتين والذاة (٤)

النوم الاول : الاجتهاد البياني * ولا يقال هنا ان تفسير النبي صلى الله عليه وسلم
للقرآن هو عى بالقرآن ، فليف يكون زائدا عنه حتى يقال انه بالاجتهاد *

لانه لما امر الله تعالى بالصلاة ، وذكر صلاة الشمس * مثلا ، لم يبين ان
أربع ركعات * فكونها اربعا ليس في القرآن ، بل هو تفسير له ، زائد عليه *
ومن هذا انخرج رويته صلى الله عليه وسلم تمامي كليات العمل في كثير ^{مما} / اوحيى
اليه مجملا ، من الزكاة والصوم والنج وغير ذلك ، واسباب ذلك وشروطه ، مما لم يفصله
الوحي الظاهر *

ومنه رويته ان الباقي الى حومات الواردة في القرآن على اشياء معينة ، فيحكم فيها
بحكم العام الوارد في القرآن * ولعل من ذلك انه صلى الله عليه وسلم " نهى عن
اكل كل ذي ناب من السباع ، وكل ذي مخلب من الطير " (٥) " وعن اكل عموم الحمر
الاعلية ، وقال انها رجس " (٦) وقال في القنفذ (٧) " انه غيبث من الخبائث " فالظاهر
ان ذلك كان باجتهاد منه ومن الممكن انه صلى الله عليه وسلم رأى هذا دافعة في قوله
تعالى (٨) (ويمنع غيبث الخبائث) *

ومنه رويته صلى الله عليه وسلم الامر المسكوت عنه ، الدائر بين المسلمين ، اعد
محرم ولا غير حلال ، انه اقرب الى احد عما من الاخر فيحاط به حكمه * كما في ميراث البننتين *
قال الله تعالى (٩) { فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلث ما ترك ، وان كانت واحدة فلهما

٤- يراجع لاستيفاء هذا البحث : ابواب الاجتهاد من كتب الاصول المشهورة ، وايضا :
عبد الجليل عيسى : اجتهاد الرسول ، نشر بالذويت *

٥- رواه مسلم وابوداود والنسائي (جامع الاصول ٢٨٨ / ٨)

٦- رواه النسائي * وابن النهي عنها عند البخاري ومسلم (جامع الاصول ٢٩٠ / ٨)

٧- رواه ابوداود (جامع الاصول ٢٧٢ / ٨) واسناده ليس يقوى

٨- مسند النيسابوري ١١ / ١

٩- مسند الاعراف ١٠٧ / ١

(المنسلف) وسكت عن الاثنى عشر بين * فألحق صلى الله عليه وسلم الاثنى عشر بما فوق الاثنى عشر
فجعل لهما الثلثين ، كما في نسخة ابنتي سعيد بن الربيع حين قال لهما "اعط
ابنتي سعيد الثلثين"

وكرم الله عز وجل الميتة ، وأحل الذكاة ، فدارجنين الذكاة بين الدارجنين
فحكم صلى الله عليه وسلم بان ذكاة امه ذكاة له .

ومنه معرفة ان احدي الايتين مخصصة للآخرى دون الحكمين * كما في حديث
البخاري (١١) عن ابي سعيد بن المصنف انه قال " كنت اصلي في المسجد * فدعاني رسول
الله صلى الله عليه وسلم فلم اجبته ، ثم اتيت ، فقلت يا رسول الله ، كنت اصلي في
فقال : الم يقل الله عز وجل (استجبوا لله وللرسول اذا دعاكم لما يحييكم) قلت : بلى "
فيظهر ان ابا سعيد كان يظن آية (وقوموا لله قانتين) مقدمة في موضع التماس لمس
الآية التي ذكرها النبي صلى الله عليه وسلم ، فيمن له النبي صلى الله عليه وسلم ان المكس
هو الصواب .

فهذا النوع من الاجتهاد قريب ، وذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم كان " افسح
العرب " وأطعمهم بكلامهم ، وكان يذره ثابها ، وفكره وقادا * وقد امر باحتاج ما انزل اليه من ربه
وطاية ربه فوقه ، ان اغلا صوبه ، وان لم يصحح له يتبين انه قد عمل بالصواب .

ويخص المميزين لاجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم يفتح اجتهاده في هذا ويرى ان
هذا النوع لا يكون الا بوحى ظاهر ، ففي تيسير التحرير (١٢) ما يلخصه :

" (وهو) اى الاجتهاد (في حقه) صلى الله عليه وسلم (يخص القيام ، بخلاف غيره)
من المجتهدين اما في القيام فظاهر ، واما في غيره (ففي دلالات القرآن)
في (البحث عن مذهب السام ، والمراد من المشترك بواقعيها) اى باتي الاقسام التي
في دلالاتها فقاء من الممثل واخواته وكل ذلك ظاهر عنده صلى الله
عليه وسلم لا يحتاج الى نذر وتكرار " ا هـ

فبويجيز الاجتهاد القيامي ، كما سيأتي في النوع الثاني ، واما في هذا النوع فهو
يرى ان ما حكم به النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك هو حكم بالوحي * وبمسبذا
أوجه :

الاول : ان يكون كل ذلك بوحى خاص من الله تعالى .

* انما انظر الى ما طبع : الموافقات ٢٢٣/٤ - ٢٢٧ - فيه ذكر قاعدة لهذا النوع .

١ - البخاري ١٥٦/٨ ورواه الترمذي وغيره بسياق آخر . ١٢ - ١٨٣/٤

الثاني : ان يكون البهاما منه تعالى ، لا جئ توضيح مراده بكلامه .

الثالث : ان يقال كان ذلك من اثر نفاذ البصيرة ، وسلامة الادراك . فهو واضح
عنده لاجل ذلك ، لا يحتاج الى اجتهاد .

وظاهر قوله تعالى (١٣) ان علينا جمعه وقرانه . فاذا قرأناه فاتح قرانه . ثم
ان علينا بيانه (يؤيد هذا القول (١٤) ، اذ ان الله تعالى جعل على نفسه ان يبيده
لنبيسه صلى الله عليه وسلم .

ونحن نرى انه يجوز ان يكون ببيان النبي صلى الله عليه وسلم لمجملات القرآن
بالوجه الثلاثة المذكورة آنفاً ، وبلاضافة الى وجه رابع ، وهو الاجتهاد . فنثبت
جواز اجتهاده صلى الله عليه وسلم في بيان القرآن .

واما قوله تعالى (ثم ان علينا بيانه) فاذا امر الله تعالى رسوله صلى الله عليه وسلم
فموجب بيان من الله يوضحه ان تقرير النبي صلى الله عليه وسلم لبعض اصحابه طبعي
عمل ما هو بيان لمشروعية ذلك العمل ، كما سيأتي في فصل التقرير ، من الباب الثاني ،
ان شاء الله .

النوع الثاني : الاجتهاد القياسي

في جواز كون النبي صلى الله عليه وسلم مقبداً بالاجتهاد القياسي خلاف . فقال
الآدمي (١٥) " انظر اني ان النبي صلى الله عليه وسلم هل كان مقبداً بالاجتهاد في مسائل
لا يوضح فيها (١٦) .

١٤ (١٣) من سورة القياس .
١٤ (١٤) حكي الآدمي (٤٤/٢ ، ٤٤) عن بعضهم احتجالات في آية (ثم ان علينا بيانه) ان المراد
بيان القرآن اظهره وهو على وفق الظاهر ، دون ان يكون المراد بيان المجمع
والخصوص والتشديد الخ .

وقد امر الآدمي هذا الاحتمال ، ومنح دلالة الآية على ما ذكرنا .
وعندي ان جعل الآية على ذلك تاويل مردود ، لان الظاهر ان البيان انما هو
لما في المراد به خطأ مؤيد به انه عطف البيان و (ثم) على الجمع والقرآن ، فهو
اذن شبيء اخر فيتمين بيان للمبطل ونحوه .

١٥ (١٥) الآدمي : الاحكام ٢٢٢/٤ . وانظر ايضاً : اصول التردوي ٩٢٦/٣ - ٩٣٣
وتفسير التحرير ١٨٨/٤ ، ١٨٩ .

١٦ (١٦) هذه العبارة من كلام الآدمي " في ما لا يوضح فيه " مجلة ، لان النص يطلق على اللفظ
الدال على المعنى سواء كان فيه احتمال ام لا ، فيصدق على الظاهر ، ويطلق على
اللفظ الدال على المعنى دون احتمال ، فلا يصدق على الظاهر . فان كان مراد بعبارة
الاطلاق الاول ، فالخلاف عنده في تمييز الاجتهاد القياسي دون البياني . وان كان
مراده بها الاطلاق الثاني يكون الخلاف عنده في تمييز الاجتهاد بين القياسي
والبياني ونحن حملنا كلامه على الاول احتياطاً ، حتى يتبين لنا ، فذكرنا كلامه
في (الاجتهاد القياسي) .

فقال احمد بن حنبل والقاضي ابو يوسف : انه كان متعبدا به .
وقال ابو طي الجبائي وابنه ابو ماشم : انه لم يكن متعبدا به " .
قال " وجوز الشافعي في رسالته ذلك من غير قطع (١٧) ، وبه قال بعض اصحاب
الشافعي ، والقاضي عبد الجبار وابو الحسن البصري .
والمختار جواز ذلك عقلا ووقوعه سمعا " ا كلام الامدي .

قلت : وقد نسب صاحب تفسير التحرير الى الاشعرية انه دلى الله عليه وسلم
لم يكن متعبدا به . وحكى صاحب التحرير ان القاضي والجبائي اجازا اجتهاده صلى
الله عليه وسلم في الحروب فقط ، اى دون الاحكام الشرعية (١٨) .
واختار الحذيفة (١٩) انه صلى الله عليه وسلم كان عليه الحمل بالوحي اولا ، وكان
عليه ان ينتظر الوحي في الوقائع ، فان لم يأتسه الوحي بعد الانتظار اجتهاده
رأيه . (٢٠)

دليل الجواز عقلا :

١- انا لو فرضنا ان الله تعبه بذلك ، بان قال له : حكى عليك ان تقيس فيما لا نص
فيه ، لم يلزم من ذلك امر محال .

وقد نوقش هذا الدليل بانه لو كان في الاحكام المادرة عنه صلى الله عليه
عليه وسلم ما يكون عن اجتهاد ، لجاز ان لا يجعل اصلا لغيره ، وان يخالف فيه ،
وان لا يكفر مخالفه ، لان جميع ذلك من لوازم الاحكام الثابتة بالاجتهاد .

واجاب عن ذلك الامدي بان لا نسلم ان ما ذكره من لوازم الاحكام
الثابتة بالاجتهاد ، بدليل الاجماع هن اجتهاد ، فان الاجماع معصوم من الغلط
فذلك اجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم الذي لا يتسر على خطأ في الاحكام الشرعية .

الادلة القرآنية : منها :

١- ادلة القياس كقوله تعالى (٢١) (فاجروا يا اولى الابصار) والماهر بالاعتبار ،
وهو القيام ، المؤمنون ، واولهم النبي صلى الله عليه وسلم فهو ماهر بالقياس .
والبحث يستوفي في باب القياس . فمن اثبت القياس اصلا في الشريعة لزم منه

٧- كلام الشافعي في الرسالة (تحقيق احمد محمد شاكر) ص ٩٢

٨- ١٨٤/٤ ٩- اصول البزدوى ٩٢٦/٣-٩٣٣

١٠- تفسير التحرير ١٩٠/٤ ١١- سورة الحشر ٢/

القول بسبه هنا •

٢- قوله تعالى (٢٢) انا انزلنا اليك الكتاب بالحقي لتحكم بين الناس بما اراك الله (

والذي اراه اياه يحكم الحكم بالنص ، والا استنباط من النصوص ، والقياس عليها •

وبوقش هذا الدليل بان ما اراه الله هو ما انزله اليه •

والجواب ان يقال : ان ما حكم به قياسا على المنزل هو حكم بالمنزل ، لانه

حكم بمصناه وطقسه •

وجواب اخر : ان حكمه بالا بجهاد هو حكم بما اراه الله • فتقييده بالمنزل

مخالف لا طلاق الآية •

٣- قوله تعالى (٢٣) (ما كان لبي ان يكون له اسرى حتى يثخن في الارض) فعاتبه الله

على اطلاقهم ، كما في حديث ابن عباس عن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما (٢٤) :

جئت فاذا رسول الله وابو بكر يهكيان • فقلت يا رسول الله اخبرني من اي شيء

تهكي انت وصاحبك ؟ فان وجدت بكاء بكيت ، وان لم اجد بكاء تباكيت لبكائكم •

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ابكي للذي عرض علي اصحابك من اخذهم

الفداء • لقد عرض علي غائبهم ادنى من هذه الشجرة - لشجرة قريبة منه - وانزل

الله عز وجل (ما كان لبي ان يكون له اسرى حتى يثخن في الارض • • • الآية)

فاحل الله الخيصة لهم " اهـ

٤- انه صلى الله عليه وسلم صلى على كبير المناققين عد الله بن ابي • فحذبه عمر ،

وقال : اليس الله تعالى قد نهاك ان تعلى على المناققين ؟ فقال " انا بسبعين

خبرتين ، قال الله تعالى (٢٦) (استغفر لهم اولا تستغفر لهم ان تستغفر لهم سبعين

سبعين مرة فلن يغفر الله لهم) فلا زيد على السبعين " فعلى عليه • فنزل قوله

تعالى (ولا تصل على احد منهم مات ابدا ولا تقم على قبره) (٢٧)

٢٣- سورة الانفال / ٦٧

٢٢- سورة النساء / ١٠٥

٢٤- رواه مسلم والترمذي (جامع الاصول ١٤٢ / ٩)

٢٦- سورة التوبة / ٨٠

٢٥- سورة التوبة / ٤٣

٢٧- حديث صلاته صلى الله عليه وسلم على ابن ابي رواه البخاري ١٣٨ / ٣ ورواه مسلم

والنسائي وابن طجسه

الأدلة من السجدة النبوية :

ما وثق فعلاً من النبي صلى الله عليه وسلم ، من الحط بالاجتهاد ، في مواطن كثيرة ، ثم رد لو انه عمل بطريق آخر . كما في قوله صلى الله عليه وسلم في سوقه الهدى في عجة الوداع (٢٨) " لو استقبلت من أمري ما استدبرت ، ما سقت الهدى مبي ، حتى اشتريته ثم احل كما حلوا "

قال في تيسير التحرير (٢٩) " اي لو طمعت قبل سوق الهدى ، ما علمته بعده مسن امرى ، - يريد بسنه ما ظهر عنده من المشقة عليه ، وطى من تبصه ، في سوقه الهدى ، الطزم دوام الاحرام الى قضاء مناسك الحج لما سفته ، بل كنت احرمت بالصرة ، ثم احللت بعد ادائها ، كما هو دأب المتمتع . فعلم انه لم يسق بالوحي ، والا لم يقل ذلك " اهـ

أدلة المانعين :

(١) قالوا : يمنع ذلك لقوله تعالى (٣٠) وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى . وما يوحى اليه الاجتهاد ليس بوحى .
ويجاب عن ذلك بان سبب نزول الآية ان المشركين كانوا يزعمون ان القرآن افتراه من محمد صلى الله عليه وسلم ، فنزلت : المقصود بالوحي فيها القرآن خاصة . ولو سلم انها تضم جميع ما قاله صلى الله عليه وسلم فما يوحى اليه من الاجتهاد ، ان اقر عليه ، هو وحي باطن كما قال الحنفية .

(٢) قالوا : لو اراد صلى الله عليه وسلم بالاجتهاد لم يوحى جوابا ، وقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم كان يوحى الجواب في بعض الوقائع حتى ياتيه الوحي ، كما في قصة (٣١) من سأل في صرة الجحرانه ، كيف ترى في رجل احرم بصرة بعد ما تضحك بدليسيب ؟ فلم يجبه حتى نزل الوحي .

واجيب عن ذلك بانه قد يكون التأخير لا يتظار الوحي ، اذ لا اجتهاد مسع النفس . وهما كان التأخير لغرض الدليل المجتهد فيه ، فيحتاج الى زمان مهلة .
(٣) قالوا : لا يجوز الحط بالظن مع القدوة على اليقين .
واجيب عن ذلك بمنع قدرته صلى الله عليه وسلم على اليقين بانزال الوحي ،

لان انزال الوحي ليس ليه صلى الله عليه وسلم بل هو الى الله تعالى . فان لم ينزل عليه وجبما في الصائفة الواقعة جازله الاجتهاد فيها .

٤- قالوا : لو كان صلى الله عليه وسلم يفعل بالاجتهاد ، لجازت مخالفته من مجتهد آخر .

واجيب عن ذلك ، ان اجتهاده ، اذا اقر عليه ، وحى باطن ، فلا يجوز مخالفته . واما قبل تبين الاقرار ، فقد كان الصحابة رضي الله عنهم يشيرون عليه فيقبل مشورتهم ، ويحترضون عليه احيانا كما تقدم النقل عن عروضي الله عنه : فيبين وجه اجتهاده . (٣٢)

الغرض الثالث : مسألة التفويض .

وهي انه يـ جـوز ان يكسل الله الى نبيه صلى الله عليه وسلم ان يحكم في بعض الامور بما يراه دون نص ولا قياس على منصوص ، وان يفعل بناء على ذلك . فما قاله بناء على ذلك او فعله فهو شرع الله ، ويكون مكلفا به .

قد اجاز ذلك كثير من اهل العلم منهم ابو علي الهبائي والامدي ، وابن السماني والسبكي والشيخ الرازي (٣٣ م)

ومعه ابو الحسين البصري واكثر المعتزلة ، وابوبكر الرازي الجصاص من الحنيفة . وكثير ممن اجاز ذلك قال انه مع جوازه لم يفتح .

وتردد الشافعي ، وقبل ان تردده في الجواز (٣٤) ، وقيل في الوقوع .

٣٢- تيسير التحرير ١/ ١٨٩

٣٣- انظر الامدي ٤/ ٢٨٢ ، وجمع الجوامع ٢/ ٣٩١ تيسير التحرير ٤/ ٢٣٦ ، والمختار ص ٨٨٩ والقواطع ١٢٨٧ م ٣٣ - اللع ص ٧٨

٣٤- قال الشافعي في الرسالة بعد ذكر ان السنة قد تاتي بما ليس له اصل في القرآن " منهم من قال : جعل الله له صلى الله عليه وسلم بما افترض من طاعته وسبق في علمه من توقيته لراه ، ان يسن فيما ليس فيه نص كتاب " وهذا هو التفويض ، ثم ذكر انه قد قيل ايضا : انها صادرة عن القرآن ، او بوحى خاص ، او بالمهام ثم قال الشافعي " وأبي ذلك كان . فقد بين الله انه فرض طاعة رسوله ، ولم يوجب لاجل من خلصه عذرا " (الرسالة ص ٩١ - ١٠٣) فالتفويض عنده امر محتل وجائز .

وقد احتج المجيزون لذلك :

١- بقوله تعالى (٢٥) (كل الطعام كان حلالاً لنبى اسرائيل الا ما حرم اسرائيل على نفسه) اتيان التحريم الى اسرائيل عليه السلام ، فدل على انه كسائر موفىها اليه ، والا لكان قد فعل ما ليمرله ، ومنصب النبوة يابى ذلك .

وقد نوقش هذا الدليل ، باحتمال كون تحريمه لما حرمه عن اجتهاد .

ويجاب بانه لو كان عن اجتهاد ، للزم ان لا يكون ما حرمه حلالاً قبل تحريمه له ، بل يكون حراماً ظهرت حرمة بعد اجتهاده . وهو خلاف ظاهر الآية ، فانها نسبت التحريم اليه .

٢- واحتجوا بما روى ان النبى صلى الله عليه وسلم قال (٢٦) يوم فتح مكة " ان الله عسى من مكة الفيل ، وسلبط طيها ورسوله والمؤمنين . وانها لن تحل لحد كان قبلى ، وانها احلست لي ساعة من نهار ، وانها لن تحل لاحد بعدى ، فلا يغتر صيد بها ، ولا يخطى شوكتها ، ولا تحل ساقطتها الا لمشيد فقال الحباس " الا الا ذخى يا رسول الله ، فاننا جعله في قبرنا ويوتئنا " قال " الا الا ذخى " .

ومعلوم ان استثناءه الا ذخى لم يكن الا من طقاء نفسه ، لحملنا بانفسه لم يوح اليه تلك اللحظة .

وقد نوقش الاستدلال بهذه الواقعة ، باحتمال ان يكون جاءه الوحي باستثناء الا ذخى ، بوحي كلمح البصر .

٣- ومطابرة ان يحتج به لذلك قوله صلى الله عليه وسلم (٢٧) " لقد هممت ان انهى عن الخيلة ، حتى ذكوت ان فارس والروم يصنعون ذلك ، فلا يضر اولادهم " .

فظاهره انه عندما هم ان ينهى عن ذلك ، لم يكن نهيه لاجل وحي اتياه بذلك ، بل لمجرد انه يرى في ذلك مصلحة ، وانه امتنع من النهي عن ذلك عندما ظم ان اقوامه لا يقنع عليهم منه ضرر .

٤- واحتجوا بقول النبى صلى الله عليه وسلم (٢٨) " لولا ان اشق على امتي لا مرقهم بالسواك عند كل صلاة " وهو صريح في ان الامر بالسواك ، بعد منتهى

٢٥- سورة آل عمران ٩٢ / ٣٧ مالك ومسلم واحمد والاربعة (الفتح الكبير)

٢٦- مسلم ١٢٩ / ٨ وهذا لفظه ورواه البخارى

٢٨- رواه المسبعة (الفتح الكبير)

مفوض اليه . لان مثل هذا القول لا يصدر الا عن كان الا مربيه .
ومثل ذلك ما في صحيح مسلم انه صلى الله عليه وسلم امر بالحج " فقال رجل
اخي كل عام يا رسول الله ؟ فسكت حتى قالها ثلاثا . فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم (٣٩) " لو قلت نعم لوجبت ، ولما استطعتم ذروني ما
ترككم ، فانما هلك من كان قبلكم بكثرة سوالهم واختلافهم على انبيائهم "
ولو ان الامر مفوض اليه لما كان هذا الخطر محتملا ، لان الوحي لا يجعل لحجة
احد من الناس .

ومثله ايضا ما في سيرة ابن هشام ، انه صلى الله عليه وسلم قتل الغضير
ابن الحارث في الاسر بعد وقعة بدر ، فقالت اخته قتيلة ابياتا تعاتب النبي
صلى الله عليه وسلم تقول فيها :

ما كان ضرك لو مننت وربما من الغنى وهو المفيظ المحقق

فقال صلى الله عليه وسلم " لو سمعت هذا قبل ان اقطعه ما قطعه "
فلولم يكن القتل وعدمه مفوضا اليه ، لكان سماعه لهذا الشعر ، وعدم سماعه
لله سواء .

وقد نوقش الاستدلال بهذه الوقائع باحتمال انه صلى الله عليه وسلم خسر
فيها تخيرا خاصا .

وانتسبىاق يابى هذا الاحتمال كما لا يخفى .

أدلة الناصحين :

وقد احتج القاضي عبد الجبار (٤٠) : للمنع من التفويض ، بان الشرائع انما يتعبد الله
بها الناس لكونها مصالح ، والا لسان قد يختار الصلاح وقد يختار الفساد ، فلو اباح الله
تعالى للانسان ان يحكم بمجرد اختياره ، لكان ذلك اباحة للحكم بما لا يامن كونه فسادا .
وقد اكد هذا الاستدلال ابو الحسين البصرى واخذ به .

ونقضه الاممى بانه مبني على رعاية المصلحة في افعال الله تعالى ، فمن
لا يرى ذلك لا يلزمه القول بقتضى دليل القاضي . ومن سلك رطية المصلحة فسي
افعاله تعالى ، فان التفويض لا يكون الا مع التسديد للمصلحة باللفظ الخفي ، وبذلك

يوثمن اختيار الفسماذ ، كما هو واضح في الوقائع التي حصل الاحتجاج بها •
واختار ابن السمعاني القول بأنها ينبغي ان تبني على مسألة الخصمة فمما
كان النبي صلى الله عليه وسلم معصوما ، جاز التفويض اليه • وهو وجيه •
فالحق ان التفويض الى النبي صلى الله عليه وسلم قد وقسح ، ولو في مسائل قليلة •
وقال السمعاني (٤١) : " هذه المسألة اورد ما متكلمو الاصوليين ، وليست بمصروفة
بين الفقهاء ، وليس فيها كبير فائسدة ، وقد وجد في حق النبي صلى الله عليه
وسلم قلنا على ما وجد "
ولسنا معه في قوله " ليس فيها كبير فائسدة " فان معرفة المسلم للطرق المستي
تصدر بها الاحكام عن نبيهم صلى الله عليه وسلم امر له خلوته •

المطلب الثاني

ان يفعل بتمام على عدم التكليف
وهي مسألة المحققين

اختلف علماء الأصول في هذه المسألة المهمة على مذهبين :

فمنهم من رأى ان الشريعة حاكمة على جميع افعال العباد ، فلا يخلو فعل منها
عن حكم شرعي " فم من عمل يفرض ، ولا حركة ولا سكون يدعى ، الا والشريعة حاكمة
عليه افرادا وتركيبا " (١) وقد احاطت الشريعة بالافعال احاطة تامة ، فلم يشذ
منها شئ .

ومن قال بهذا الامام الشافعي ، وابن السمعاني . قال ابن السمعاني (٢) " لا بد
ان يكون للسمة تعالى في كل حادثة حكم اما بتحليل او بتحريم . "

وقال في موضع آخر (٣) " اما تعلم قطعا انه لا يجوز ان تخلص حادثة عن
حكم للسمة تعالى منسوبة الى شريعة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم . يبينه انه لم يرد عن
السلف الماضين انهم اعروا واقعة عن بيان حكم فيها لله تعالى وتقدس ، وقد استعملوا
في ذلك الاحكام استعمال واثق بانسائها على جميع الوقائع . ولا يخفى على منصف
انهم ما كانوا يفتنون فتوى من تنقسم الوقائع عنده الى ما يحرم عن حكم والى ما لا يحرم
عنه " اهـ

ومنهم من يرى ان الشريعة جاءت باحكام معينة في افعال معينة ، اراد الله عز وجل
ان تكون تلك الاحكام هي الدين . وترك ما سوى تلك الافعال المعينة ، فلم يتعرض لسمة ،
لا بامر ولا ينهي ، ولا بتحليل ولا بتحريم ، بل ابقاه على ما كان عليه قبل ورود الشريعة .

وافعال العباد على هذا قسمان : قسم فيه حكم شرعي ، سواء كان واجبا
او مندوبا او مباحا او مكروها او محرما ، وقسم آخر خارج عن نطاق الشريعة ، مثل من
حكم شرعي ، وهو ما يسمى بالحفس .

وقد توقف الشاطبي في اثبات مرتبة الحفو ولم يرجح أحدا من المذهبين .

٢- القواطع ق ١٩٢

١- الشاطبي في الموافقات ٧٨/١

٣- القواطع ٢٣٩ ب

وبعضهم يسلم بثبوت مرتبة المشو في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، وبعضهم
بمنه (٤).

وربما وسع بعضهم معنى هذا المصطلح (العفو) ليشمل فعل المخطئ
والناسي والمضطر ونحو ذلك ، ونحن نقتصر على النوع الاول ، اذ به يتعلق بحثنا هنا .

أدلة المذهب الاول :

يحتج للمذهب الاول بأدلة :

اولا : لو لم تكن افعال المكلفين بجملتها داخلة تحت خطاب التكليف ، لكان بعض
المكلفين غارجا عن حكم خطاب التكليف ، ولو في وقت او حالة ما . لكن ذلك باطل ،
لانا فرضناه مكلفا فلا يصح خروجهم .

ويمكن ابطال هذا ، باننا نمنع ان يكون العبد البالغ العاقل مكلفا على الاطلاق
وانما هو مكلف بما كلفه الله به ، لا بما سكت عنه فلم يكلفه به .

ثانيا : قول الله تعالى (ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء) قال مجاهد :
للحلال والحرام (٥) وقوله (٦) اليوم اكملت لكم دينكم) وجه الاستدلال بالآية
الاولى : ان الكتاب تبيان لكل شيء ، وتدخل افعال العباد دخولا اوليا .
اذ ان شيطنها حسب او امر الله ، هو المقصود الاول من نزول القرآن ، فينبغي
ان يكون في الكتاب بيانها احكامها جميعا .

ويمكن الجواب عن هذا ، بان الآية عامة لكل ما من شأنه ان يدغم
فيها ، وهي واردة في شؤون الدين ، كالاية الثانية ، فما ليس من الدين
غارج عن عمومها . والفعل اذا لم يرد الله تعالى انزال حكم فيه فهو خارج عن
حكم الدين .

أدلة المذهب الثاني :

١- ورد في حديث سلطان الفارسي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن الجبن
والسمن وانثرا ، فقال (٧) " الحلال ما احل الله في كتابه . والحرام ما حرم الله فسي

٥- تفسير القرطبي ١٠/١٦٤

٤- الشاطبي في الواقات ١/١٦٧

٦- سورة الطائفة ٢/٣

٧- أخرجه الترمذی والحاكم (الفتح الكبير) قال الترمذی (٥/٢٩٧) حديث غريب . وهو
عند ابن ماجه ٢/١١١٧

في كتابه ، وما سكت عنه فهو ما عفي عنه " .
 ١- وعن أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (٨) " ما أحل الله في كتابه
 فهو حلال ، وما حرم فهو حرام ، وما سكت عنه فهو عفو ، فاقبلوا من المسلمين
 عافيتهم ، فإن الله ليحكم بينكم شيئا " ثم تلا (وما كان ربك نسيا)
 وهذا نص في المسألة .

وقال ابن عباس " كان أهل الجاهلية يأكلون أشياء ويتركون أشياء ، تقذروا ، فبعث
 الله نبيه صلى الله عليه وسلم ، وأنزل كتابه ، وأحل حلاله وحرم حرامه
 فما أحل فهو حلال وما حرم فهو حرام ، وما سكت عنه فهو عفو " وتلا (قل
 لا أجد في ما أوحى إلي من شيء محرم على طاعم يطعمه) إلى آخره
 الآية (٩) .

٢- وعن أبي ثعلبة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " إن الله حد حذوا فلا تعتدوها
 وفرض فرائض فلا تضيئوها ، وحرم أشياء فلا تنتهكوها ، وترك أشياء من غير نسيان
 من ربكم ، ولكن رحمة منه لكم ، فاقبلوها ولا تهتثوا عنها " رواه الحاكم (١٠)
 والدارقطني (١١) .

٣- قول النبي صلى الله عليه وسلم (١٢) " إن أعظم المسلمين في المسلمين جرما من سأل عن
 شيء لم يحرم ، فحرم من أجل مسأله " .

ولهذا الحديث شاهد : ما ذكره الله في قصة بقرة بني إسرائيل
 حين أكثروا من السؤال فشد الله عليهم ، فقد كان اللحن خارجا عن المحكوم
 فيه أصلا ، ولا لم يؤخذهم بالسؤال عنه .

٤- نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن كثرة السؤال ، ولومه من فعل ذلك ، ولو كان لكل
 شيء حكم شرعي لما كان السائل عنه طوما . وما ورد من ذلك النهي (١٣)
 " ذروني ما تركتكم ، فإنما أهلك من كان قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم على
 أنبيائهم " .

٩- رواه أبو داود ٢٧٣/١٠ ٨- ذكره الشاطبي ، ولم نجده في الأصول من حديث أبي الدرداء

١٠- الجامع الصغير (١) عبد الله دراز في تعليقه على الموافقات ١٦٢/١

١٢- رواه مسلم ١١٠/١٥ رواه البخاري وأبو داود

١٣- رواه مسلم ١٠١/٨ رواه البخاري

رأيتنا في هذه المسألة :

الذى نيل اليه صحت القول بمرتبة الحق، وان احكام الشريعة طائفة محدودة من الاحكام • سواء اكانت مستفادة بالنص او الاجتهاد البياني او القياس او غير ذلك • وما لم يدل عليه دليل صحيح ، يكون خارجا عن جطسة الاحكام اصلا • والله اعلم واحكم •

وهنا على ذلك لا يمتنع ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم يفعل الشيء • بعبارة على انه لا حكم فيه من قبل الله تعالى • بل هو سكوت عنه • وعلى هذا يحتمل ما كان صلى الله عليه وسلم يفعله مما حرمه الله بعد ذلك كالتبني ، وليس الذم سب ، وما اتهم غيره عليه من ذلك كشرب الخمر •

تنبيه :

انه وان كان القول بجواز كون احكامه صلى الله عليه وسلم عن اجتهاد تياسي او مسلحي عقلا ، وان افعاله كاقواله قد تكون صادرة عن ذلك النوع من الاجتهاد ، الا انه يجب التنبيه الى ان ارجاع فعله صلى الله عليه وسلم وقوله الى القرآن وصدورهما عن فهمه صلى الله عليه وسلم للقرآن ، هو اولى من اعتبارهما اجتهادا مستقلا ، وحيث دار الفعل بين ان يكون دالا على تشريع مستأنف ، وبين ان يكون تأولا للقرآن ، فاعتباره تأولا للقرآن أولى •

والمسألة خلافية ، فقد قال الزركشي (١٤) " ان السرخسي نقل عن الحنفية ان قول النبي صلى الله عليه وسلم او فعله متى ورد موافقا لما في القرآن يجعل صادرا عن القرآن وبياننا لما فيه • قال : والشافعية يجعلونه بيان حكم مبتدأ حتى يتيسر الدليل على خلافه • • • لما في ذلك من زيادة الفائدة "

الا ان قول الحنفية يتبرح ، يكون النبي صلى الله عليه وسلم مبسوفا في الاصل لبيان القرآن والحمل عليه •

المبحث الثاني

احكام الأفعال النبوية

البحث في هذه المسألة يتفرع فرعين :

الاول : احكام الافعال التي يكلف بها النبي صلى الله عليه وسلم ، اى قبل صدورها عنه •

الثاني : احكام الافعال التي صدرت منه ، اعني ما يحكم به على الفعل بعد صدوره عنه صلى الله عليه وسلم •

فنحن نكمل فرع منها بمطلب •

المطلب الاول

ما يكلف به النبي صلى الله عليه وسلم من الافعال

النبي صلى الله عليه وسلم بشر ضمن خلق الله ، وعبد من عباد الله ، مكلف كغيره من الكلفين • فهو مطالب بافعال يفعلها على وجه الحتم والالزام ، وتلك هي الواجبات • وافعال مطلوبة منه لا على وجه الالزام ، وتلك هي المستحبات • ومطالبه بأن يترك حتما امورا مينة وتلك هي المحرمات ، وان يترك لا على وجه الحتم امورا ، وتلك هي المكروهات • وجعل له الخيار في امور اخرى ان يفعلها او لا يفعلها ، وهي ما ابيح شرعا • ثم قد يوجه التكليف الى الناس عامة ، او المؤمنين خاصة فدخل فيه صلى الله عليه وسلم ، وذلك كقوله تعالى ^(١) (يا ايها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم والذى من من قبلكم لعلكم تتقون) وقوله ^(٢) (يا ايها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما احسب الله لكم ولا تعتدوا) •

وقد يوجه التكليف اليه صلى الله عليه وسلم بالتعيين كقوله تعالى ^(٣) (يا ايها النبي اتق الله ولا تطع الكافرين والمنافقين ان الله كان عليما حكيما • واتسمع

ما يوحى اليك من ربك ان الله كان بما تعظون خبيراً ١

الفرض والواجب والحرام والمكروه عند الحنفية ،
ومدى انطباقه على التكليف النبوية :

من المعلوم ان الحنفية يفرقون بين الفرض والواجب :

فالفرض عند هم ما كان دليله التكليف به قطعياً • والواجب ما كان في دليله اضطراب •

ولكن النبي صلى الله عليه وسلم لما كان يأتيه الوحي من الله بطريق لا يشك فيه ، لانه كما قال تعالى (٤) وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحياً او من وراء حجاب ، او يرسل رسلاً فيوحى بآذنه ما يشاء • فيأتيه الوحي مباشرة كالتكليم وحياً ، او من وراء حجاب ، وما بسند هو رواية جبريل الأمين عن رسوله عز وجل • فليس في الطريق شبهة ، ومن اجل ذلك قال بعض الحنفية ان افعالهم صلى الله عليه وسلم التي هو مكلف بها حتماً ، كلها من قبيل الفرض ، وليس فيها من المسمى (واجباً) في اصطلاحهم شيء •

ولكن البزدوى والسرخسي يثبتان الواجب مع الفرض • يقول البزدوى (٥) : " بابا فعال النبي صلى الله عليه وسلم • وهي اربعة اقسام : مباح ، ومستحب ، واجب ، وفرض " وقال شارحه البخاري " الشيخ (يعني البزدوى) وشمس الاثمة (يعني السرخسي) قسموا افعالهم صلى الله عليه وسلم اربعة اقسام • والثاني الامام (٦) • وسائر الاصوليين قسموها ثلاثة : واجب ومستحب ومباح • وارادوا بالواجب الفرض • وهذا اقرب الى الصواب لان الواجب الاصطلاحي ما ثبت دليل فيه اضطراب • ولا يتصور ذلك في حقهم صلى الله عليه وسلم لان الدلائل الموجبة في حقه كلها قطعياً ، "

هذا ما قال • ولكن بتدقيق النظر يتبين ان كلاماً ما بين البزدوى والسرخسي صواب وذلك انهم يثبتون ان النبي صلى الله عليه وسلم كان متعبداً بالاجتهاد ، وان اجتهاده قد بداخله الخطأ (٧) كما تقدم • وهم وان قالوا انه لا يقصر عليه ، الا انه صلى الله عليه وسلم عندما يقدم على الفعل باجتهاد ، يقدم عليه بدليل ظني هو القياس • وشبهة

٤- سورة الشورى / ٥١ ٥- اصول البزدوى مع شرحه كشف الاسرار للبخاري

٦- لعله يعني ابا زيد الدبوسي

٧- انظر تيسير التحرير ١٨٤/٤

الخطأ في القياس قائمة بدليل ان الخطأ وقع فعلا ، كما قد اثبتوا ذلك •

فهذا يبين ان ما ذهب اليه الجزدوى والسرخسي صحيح ثابت ، وان ما رجحناه

البغاري مرفوح •

أقول : وينبغي ان يقال مثل هذا القول على مذهب الحنفية ، في المحرم والمكروه •
فما كلف صلى الله عليه وسلم بتوكه حتما نصا فهو محرم وما رأى اجتهادا منه انسه
مكلف بتوكه ، فهو مكروه كراهية تحريم • فاذا اقرر عليه تبين انه محرم • والله اعلم •

انحصار افعاله صلى الله عليه وسلم في الواجب والمحرم ، من جهة منصب البيان :

ذكر انشأطبي (٨) ان القائم في مقام البيان عن الشريعة له في افعاله وقواله

اعتباران :

احدهما : من حيث انه واحد من المكلفين ، فيقسم حكم فعله الى الاحكام الخمسة •
وهذا ما قدمنا ذكره في المسائل السابقة من هذا البحث •

والثاني : من حيث ان افعاله واحواله صارت بيانا وتقييدا لما شرع الله عز وجل اذا انتصب
في هذا المقام • فالافعال في حقه ، اما واجب ، واما محرم ، ولا ثالث لهما ، لانه ممن
هذه الجبهة واجب ، والبيان واجب لا غير • فيجب ان يفعل ما بيانه بالفعل • ويجب
ان يتوك ما بيانه بالترك ، ولو كان ما يفعله او يتوكه غير واجب على الرجل العادي ، الا انه
على المبين يجسب •

ولكن هذا انما يتعين حيث تظهر الحاجة الى البيان ، وذلك في حالين :

الاولى : عند جهل المشاهد للفعل بحكم الفعل (مع لزوم الفعل له)

والثانية : عند اعتقاد خلاف الحكم ، او مظنه اعتقاد خلافه •

ومثاله ان يجهل قوم الحديث الوارد في النهي الى التطوع قبل صلاة المغرب
بعد الاذان ، ويستنكروا ذلك • فعلى المبين ان يفعل ذلك ، ليحصل البيان ، لان البيان
في حقه واجب •

اذ
ولعل من هذا ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم/ طلب ان يطعم من صيد غير المحرم ،
وطلب ان يطعم من الجمل الذي اخذوه على الرقية • قيا ما هو واجب البيان • والله اعلم •

المطلب الثاني

احكام الأفعال

الصادرة عن النبي

صلى الله عليه وسلم

إذا صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ، احتل بحسب الأصل أن يكون فعله على سبيل الوجوب ، أو على سبيل الندب ، أو على سبيل الإباحة ، ولا اشكال في شئ من هذه الثلاثة .

ويبقى القول في مقامين :

الأول : هل يمكن أن يكون بعض الأفعال الصادرة عنه صلى الله عليه وسلم محرمة ، وقد فعلها صلى الله عليه وسلم عمداً ، أو خطأ ، أو سهواً ، أو على نحو ذلك من الطرق ؟ وهي المسألة التي تعنون عادة بمسألة المصمة .

الثاني : هل يفعل النبي صلى الله عليه وسلم ما حكمه الكراهية ؟

المقام الأول

عصمة الأنبياء من المحرمات

أصل البحث يقتضي أن يكون عنوان هذه المسألة (عصمة محمد صلى الله عليه وسلم) ، غير أننا أثرنا بحثها / عنوان (عصمة الأنبياء) لأن الأنبياء صلى الله عليهم جميعاً في هذه المسألة سواء .

وتبحث هذه المسألة أصلاً في كتب العقائد ، لأنها في ما يجب للبي صلى الله عليه وسلم ، ويؤزل له ، ويحرم عليه ، بدقتضى النبوة .

ويذكرها الأصوليون في أوائل مباحث السنة فعمل ذلك ابن الهمام وقال أن ذلك من عادة الأصوليين من غير الحنفية . (١)

ومنهم من ذكرها في بحث أفعال النبوة من السنة كما فعل البيضاوي فسمى منهاجه (٢) ، إذ جعلها أولى مسائل بحث أفعال النبوة . وقال الاستاذ شارحه " وهي مقدمة لما بعدها ، لأن الاستدلال بأفعالهم متوقف على عصمتهم " . وفعل ذلك الزوكشي في البحر المحيط (٣) وقال : القسم الثاني من المسئلة - أفعال ، وعادتهم . يقدّمون عليها الكلام على العصمة ، لاجل أنه ينتهي إليها وجوب التأسيس بأفعاله . اهـ وفعله الخزالي في المنقول والمستقصى .

ونحن نورد مسألة العصمة ينبغي أن تذكر في الكتاب الأصولية الشاملة في أول مباحث السنة ، إذ أن تعلقها إنما هو بالسنة بصفتها الشاملة للقول والفعل ، لا بالفصل على وجه الخصوص . وإنما ذكرها نحن في قسم الأفعال لأنه أحد نوعي السنة ، لا اختصاصها به .

العصمة في اللغة والأصطلاح :

العصمة في اللغة اسم مصدر عصم . وهي بمعنى المنع ، كذا في (لسان العرب) وفي (القاموس) : عصم منع ووقى . ولعلها بمعنى المنع الغض من معنى الوقاية ، طس ما تدل عليه استعمالاتها المختلفة . فليس كل منع عصمة . وإنما العصمة أن تمنع الشيء أن يلحقه الضرر . قال الله تعالى (٤) (قال سأوي إلى جبل يعصمني من الماء) ، قال لا طعم اليوم من أمر الله إلا من رحم) وقال (٥) (ومن يعصم بالله فقد صدق)

مدي الى صراط مستقيم) اى يتصك بحبله وهذا خشية الانحراف كما قال الله تعالى (٦) (واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا) وتقول العرب : اعتصم بالفرس ، اذا امسك بعنقه حين يخشى السقوط . وقال الزجاج : امسك الحزمة الحبل وكل ما امسك شيئا فقد عصبه . وتقول العرب : عصام القرينة ، وعصام الاناء . فالعصام الحبل او الحلقة التي يعلق بها الشيء فلا يسقط .

اما في الاصطلاح ، فالعصمة منع الله عبده من السقوط في القبيح من الذنوب والاطغى . وبحر ذلك ، وهو المعنى المراد في هذا البحث .

هذا ، وتستعمل العصمة في حلق النبي صلى الله عليه وسلم بمعنى آخر وهو انه تعالى عصمه من ان يصل اليه اذى الناس ، لاجل ان يتمكن من ابلاغ دعوته . ففي الحديث (٧) ان عائشة قالت " كان النبي صلى الله عليه وسلم يحرس ، حتى نزلت هذه الآية (٨) (والله يحميكم من الناس) فاخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه من القبة ، فقال لهم " يا ايها الناس انصرفوا فقد عصمني الله " .

وسياتي لهذا المعنى مزيد بسط في اواخر مسألة العصمة .

والعصمة بهذا المعنى ، خارجة عن المعنى الاصطلاحي للعصمة ، الذي قد منا ذكره ، كما لا يخفى .

حقيقة العصمة : اختلف علماء الأصول في حقيقة العصمة ، على اقوال (٩) :

(١) قيل : المصنوع من لا يمكنه الاتيان بالمعصية .

واصحاب هذا القول على طريقتين :

أدق قيل : حقيقة العصمة ان يختص المصنوع في نفسه او بدنه بخاصية تقتضي

امتناع اقدامه على المعصية .

وهذا القول في حقيقة العصمة مردود ، اذ لو كان الذنب من المصنوع متمنا

لما استحق المدح بترك الذنب ، ولزال تكليفه ، اذ لا تكليف بممنوع

٦- سورة آل عمران / ١٠٣

٧- رواه الترمذى ٤١١ / ٨ وقال في الشرح : قال الحافظ (ابن حجر) اسناد حسن واخرجه ابن ابي حاتم وابن جرير والحاكم في مستدركه .

٨- انظر ارشاد الفحول ص ٢٤

٩- سورة الطائفة / ٦٧

لا يطاق ولا ثواب عليه (١٠).

ب - وقيل : ليس العصمة ان يكون في نفس المعصوم او بدنه خاصية ليست

في غير المعصوم ، ولكن العصمة القدرة على الطاعة ، وعدم القدرة على

المعصية . وهذا قول الاشعري (١١) . ومعناه اما ان الله يسلب

من المعصوم القدرة على المعصية ، ففهوم العصمة على هذا عدمي . او

يخلق ما لا يمنع العبد من المعصية ، وفهومها على هذا وجودي (١٢)

٢ - وقيل المعصوم يمكنه الاتيان بالمعصية ، ولكن الله يمنعه منها باللفظ ، بصرف دواعي

المعصوم عن المعصية ، بما يلهمه اياه من رغبة ومهبة ، وكطال معرفة ، كالتحقق

بقوله تعالى (١٣) قل اي اخاف ان عصيت ربي عذاب يوم عظيم . وهذا قول

المعتزلة .

واللفظ عند المعتزلة هو " كل ما يختار المرء عنده ان واجب ، ويجتنب

القيح " او " ما يكون العبد عنده اقرب الى اختيار الواجب ، او ترك القبيح ،

مع تمكنه من العمل في الحالين " (١٤)

واللفظ عند هم يسمى توفيقا او عصمة فاذا وافق اللفظ فعل الطاعة

يقال له توفيق . واذا وافق اجتناب القبيح يسمى عصمة . (١٥)

العصمة هل هي جائزة او واجبة :

واضح من تعريف العصمة ان كل من وثي الوقوع في الذنب فقد عصم منه . وفي حديث

البحاري (١٦) عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم

انه قال " ما استخلف خليفة الا كان له بطانان ، بطانة تامره بالخير وتحضه عليه ،

وبطانة تامره بالشر وتحضه عليه ، والمعصوم من عصم الله " فالعصمة اصلا في حلق

البشر بطريق الجواز . والخلاف الواقع بين الامة في عصقلا نبيا . انما هو في وجوبها

او عدم وجوبها .

١ - عند الدين الايجي : المواقف ، وشرحه للشريف الجرجاني ٢٨١ / ٨

١١ - البحر المحيط للزركشي ٢٤٦ / ٢ ب ١٢ - تيسير التحرير ٣٠ / ٣ ١٢ - الانعام ١٥ / ١٥

١٤ - د . عبد الكريم عثمان : نظرية التكليف ، ص ٢٨٨ ، نقلا عن المشني لعبد الجبار ١٢ / ١٢

١٥ - نفس المصدر ص ٢٨٧ نقلا عن المشني لعبد الجبار ٢٢٠ / ٢٢٠

١٦ - ٥٠١ / ١١

لمحة عن تاريخ القول بحصمة الانبياء :

لستنا نجسد في القرآن العظيم بياناً لحصمة الانبياء بطريق النص ، وقد ذكره الرازي في كتابه (حصمة الانبياء) اثنتي عشرة آية ، رأى انها دالة على عصمتهم ودلائلهم عنده هي بطريق اللزوم ، لا بطريق النص ، كما هو واضح من استقراءها في كتابه المذكور ، وكما سيأتي ايضاحه ان شاء الله .

والسنة كذلك فيها اشارات ليست بصوحا . ومن اصرح ما ورد في ذلك ما نسي الحديث (١٧) ان النبي صلى الله عليه وسلم قال " ما منكم من احد الا وقد وكل بسنة قريبه من الجن وقريبه من الملائكة " قالوا : واياك ؟ قال " ولياي ، الا ان الله اعلمني عليه فاسلم فلا يأمرني الا بخير " ومن اقوال الصحابة ، ما في مسند احمد ، من حديث ابي بكر الصديق رضي الله عنه ، انه قال في اول خطبة له بعد توليه الخلافة (١٨) " لئن اخذتموني بسنة نبيكم صلى الله عليه وسلم ما اطيعكم ما ان كان لمصوما من الشيطان ، وان كان لينزل عليه الوحي من السماء " .

وذكر ان اول من السف في الحصمة (الشريف) المرتضى ، وكان من كبار دعاة الامامية فقد الف كتابه (تنزيه الانبياء) قال فيه بحصمة الانبياء ، و اضاف الى ذلك ان واجب الحصمة لائمة الشيعة . بل يرى بعض الكاتمين انه اتخذ القول بحصمة الانبياء سلباً للقول بحصمة (الاوصياء) .

ثم ألف الرازي وهو محمد بن عمر بن الحسين ، المتكلم الاصول الشهير ، (٥٤٢ هـ - ٦٠٦ هـ) كتابه الاتساف الذكر (حصمة الانبياء) (١٩) الذي اصبح عدة الاكثرين بعده في تقرير المسألة والاستدلال لها . وقد صنف باحث المسألة . وذكر اقول العلماء فيها ، وانتار حصمة الانبياء في زطان نبوتهم ، لا قبلها . عن عدد الكبار والصغار واجاز صدورهما عنهم سلباً . وذكر الادلة ، ثم تتبع قصص الانبياء ، وتناول مسأله ظاهره صدور الذنب عنهم ما ذكره الله تعالى في قصصهم .

١٧- رواه احمد وصلى (الفتح الكبير)

١٨- قال احمد محمد شاعر : اسناده حسن

١٩- كتاب (حصمة الانبياء) ، طبعت به ادارة الطباعة المنيرية

بالقاهرة عام ١٢٥٥ هـ وقد ملىه وطبع غيظه محمد منسي الدمشقي .

مذاهب العلماء في القضية اجمالا :

١- الشيعة الامامية غالت في ثبات عصمة الانبياء ، حتى منصوصا صدر المخالفين
عن النبي صلى الله عليه وسلم قبل النبوة وبعدها ، كبرية كانت المخالفة او صغيرة
عمدا كانت او سهوا (٢٠) ونقل البعض ان ابن ابي الحديد ، من الشيعة الامامية
شارح نهج البلاغة ، مال الى الاحدال فجاز صدور الذنب سهوا او نسيانا
ولا يقر عليه (٢١) . ويظهر ان الشيعة الزيدية لم يوافقوا الامامية على ما ذهبوا
اليه (٢٢) .

٢- واكثر المعتزلة يوافق الشيعة في مذهبهم الا في الصفات غير الصالحة قبل البعث
وبعدها ، والكذب صغيره وكبيره ، والسهو في ما يؤدونه . ولخص ابو الحسنين
البصري ما يمتنع عليهم بقوله " لا يجوز عليهم ما يؤثرون في الاداء ، ولا ما يؤثرون
في التحليم ، ولا في القبول " وفصل ما ذكرنا . (٢٣) .

٣- المتكلمون ومنهم الامدي والرازي والباقلاني (٢٤) وبعض المعتزلة وغيرهم ، قالوا

٢٠- الامام عدي ٢٤٢/١

٢١- وهبه الزحيلي " عصمة الانبياء " مقاله في مجلة الوعي الاسلامي الكويتية ، سنة
١٣٩٥ هـ ص ٢٥

٢٢- ابو الحسن البصري : المعتز ٣٧٠/١

٢٤- قال ابن حزم في (الفصل ٢/٤) " واما هذا الباقلاني ، فانا قد رأينا في كتاب
صاحبه ابي جعفر السمعاني قاضي الموصل انه كان يقول : كل ذنب ، دق او جليل ،
فانه جائز على الرسول حاشى الذناب في التليخ فقط " قال : " وجائز
عليهم ان يكفروا " . قال : " واذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم
عن شيء ، ثم فعله ، فليس ذلك دليلا على ان ذلك النهي قد نسخ
لانهم قد فعلوه . طيبا لله عز وجل " قال : " وليس لامحابهم
ان ينكروا عليه ذلك " اهـ

فان كانت هذه النقول عن الباقلاني نفسه ، فهي رواية اخرى
تدلل على ما يتناولونه الاصوليون من مذهبهم .

انهم لا يمتنع عليهم قبل النبوة الكبائر ولا الصفات ، قال الآمدي : بسمل
ولا يمتنع هؤلاء ارسل من اسلمهم وأمن بعد كفره .

اما بعد النبوة ، فقد قالوا ان الانبياء معصومون عن جميع كل ما
يغسل بصدقهم ، فيما دلت المجيزة القاطعة على صدقهم
من دعوى الرسالة والتليغ عن الله تعالى . اما بطريق الخطأ والنسيان
فقد اختلفوا فيه . وجوزه الباقلاني وطال اليه الآمدي .

واما الكفر فقد منعه عمدا او سهوا .

واما المعاصي الكبائر وصفات الخمسة فقد منوها عمدا وجوزوها
سهوا . كما جوزوا الصفات على سبيل الغدرة (٢٥) ولو عمدا . ومنهم
من منع ذلك كله ، ومن اولئك السبكي وابنه ، والافرائهي ، والشهرستاني .
والقاضي عياض (٢٦) بل ان القاضي عياض وافسق الشيعة الامة في دعوى
المصانة قبل النبوة ، والحصة بعد النبوة من الصفات ولو سهوا (٢٧) .

٤- والخارج نقل الآمدي عن الازرقية منهم انهم اجازوا بحسبة نبي يحتمل الله
انه يكفر بعد نبوته . والفيلسفة منهم اجازوا صدور الذنوب عن الانبياء ،
وكل ذنب سبب فهو عندهم كفر . وبذلك يكونون قد اجازوا صدور الكفر
عنهم .

٥- واما اهل الحديث ، فينقل الكاتبون في الاصول عنهم وعن الكرامية ، انهم اجازوا
صدور الكبائر عن الانبياء عمدا . وابن تيمية ينقل " ان عصمتهم في ما يلغونه عن الله
تعالى ثابتة باتفاق الامة (٢٨) وقال في موضع آخر " النبي معصوم في ما يلغونه
عن الله تعالى فلا يستقر خدأ في الجلسف " واما فيما يتعلق بالذنوب فلم يسموا
عنده معصومين عن صدورها منهم ، ولكن هم معصومون من الاقرار على الذنب ، بسمل
ينبغي ان يتبين (٢٩) وظاهر قوله انه يتميز صدور الذنوب عنهم كبيرا كان او صغيرا
عمدا وسهوا فلا عصمة للنبي عن صدور الذنوب والمخالفة عنه ، وانما العصمة

٢٥- انظر الآمدي ٢٤٣/١ ، ٢٤٤

٢٦- ابن السبكي والمحلي : جمع البوامع وشرحه ٩٥/٢ والقاضي عياض : الشفاء بتعريف
حقوق المصطفى ط القاهرة ، محمد علي صبيح ١١٥/٢

٢٧- الشفاء ١٤٠/٢

٢٨- مجموعة فتاوى ابن تيمية ، القاهرة ، مطبعة كردستان العلمية ٢٨٣/٢ وايضا : منهاج
السنة ١٣٠/١

٢٩- الفتاوى الكبرى لابن تيمية . ط الرياض ٢٩٠/١

عن استمواره على الذنب دون توبة ، وعن استقرار ما يوهمه من الشريعة
على الخلفاء .

٢- وما الظاهرية ، فان ابن حزم ترك ظاهريته هنا ، وقال بحصمة الانبياء بعد النبوة
عن كل ذنب صغير او كبير ، مما اولم يمنع ان يصدر عنه صلى الله عليه
وسلم ذلك سهوا عن غير قصد ، والتم انهم لا يقررون على ذلك ، بل ينسبهم
الله تعالى عليه ولا يمد ، اثر وقوعه منهم ، ويظهر ذلك لحصماده
ويبين لهم . (٣٠)

الأدلة:

نستعرض بالتفصيل أدلة القائلين بالحصمة ، وأدلة مخالفهم ، وسنكتفي
بحرض الأدلة اجمالا ، ونشرب لهم بعض امثلة تتبين بها طريقة كسل
دلائلهم في الاستدلال لما نقول . ونختار ما نراه ارجح سائلين الله تعالى التوفيق
والحصمة .

أولا - أدلة القائلين بالحصمة عن صدور الذنوب :

(١- آيات قرآنية ، من مثل قوله تعالى (الا لعنة الله على الظالمين)
والعاصي ظالم ، فلو عصى النبي صلى الله عليه وسلم لتوجه اليه حكم الآية ،
واعتقاد ذلك في حق النبي صلى الله عليه وسلم كفر . وقوله (الا ان حزب
الشيطان هم الغاسقون) فلو صدرت عنهم الذنوب لكانوا من حزب الشيطان
ولكان من قال الله فيهم (الا ان حزب الله هم المفلحون) من الجهاد والصلح ،
غيرا من الانبياء ، وذلك باطل .

ويناقش ابن تيمية مثل هذا الاستدلال ، بان الظالم هو من اصر على
الذنب ولم يتوب منه ، اما من وقع منه فبادر الى التوبة والالتوبة الى
الله ، فذلكم يكون خيرا ممن لم يقنع منه الذنب اصلا (٣١) قال : " وفي الاثر
كان داود بعد التوبة ، خيرا منه قبل الخطيئة " (٣٢) ثم يذكر الله
تعالى عن نبي ذنبا الا متروا بتوبة واستغفار (٣٣) .

٣٠- ابن حزم : الفصل في المثل والنحل ٢/٤

٣١- الفتاوى الكبرى ط الرياض ١٠/٢٩٣-٢٩٥

٣٢- منهاج المصيبة

٣٣- الفتاوى الكبرى ط الرياض ١٠/٢٩٦

٢- أنا مأمرون بالتأسسي بالنبي صلى الله عليه وسلم • بقوله تعالى (قد ان كنتم تحبون الله فاتبعوه) ونحو ذلك من الآيات • فلو صدر تضاد المخالفة او الغلط والنسيان عنه لكنا مأمورين بالاقتداء به فيه ، وهذا لا يجوز . ثبت استحالة صدور المصيبة عنه . (٢٤)

ونوقش هذا الدليل بأنه لا ينتج الا منع استقرار الشرع على غير الوجه الصحيح • قال ابن تيمية " حجة التأسسي بالانبياء صلوات الله عليهم لا تنتج منيح الذنب ، ولكن منع الاقرار طيسته " وقال " المخطر ان العصمة ثابتة عن الاقرار على الذنوب مطلقا • والحجج الحقلية والنقلية تنتج هذا لا غير " (٢٥) وقال ايضا : " ان هؤلاء من اعظام حججهم ما اعتمد القاضى عياض وغيره حيث قالوا : نحن مأمورون بالتأسسي بهم في الافعال ، وتجويز ذلك يقتضيه في التأسسي ، فاجيبوا بان التأسسي هو فيما اقرؤا طيسته • كما ان النسخ جائز في ما يبلغونه من الامور والنهي ، وليس ذلك مانعا من وجوب الطاعة ، لان الطاعة تقتضي في ما لم ينسخ • فعدم النسخ يقرر الحكم ، وعدم الانكار يقرر الفعل ، والا فصل عدم كل منهما " اهـ (٢٦)

وقال الشيخ محمد خليل هراس " الواجب ان نستحي من الله ان نقول ما يخالف كلام الله عز وجل • وما وقع من الرسل من مخالقات قليلة جدا في اعمارهم الطويلة ادى اليها احيانا غلبة طبع او نسيان بمقتضى انهم بشر ، لا يمكن ان يرضخ من اقدارهم ، ولا ان يخرجهم عن منصب القدوة التي جعلها الله لهم " (٢٧)

ونوقش هذا الدليل ايضا مع من اجاز صدور المصيبة الكبيرة نسيانا او سهوا او الصغيرة عداؤا وسهوا ، باننا مأمورون بالاقتداء به صلى الله عليه وسلم في صغير اعماله وكبيرها • فلما لم يقتض دليل الاقتداء منع النسيان والسهو والصغيرة ، فكذلك لا يقتضي منع صدور الكبيرة عدا • وانما يقتضي الدليل منع الاقرار على الكسب كما تقدم •

٢٤- الرازي : عصمة الانبياء ص ٥ ، وعياض : الشفا

٢٥- ابن تيمية : الفتاوى الكبرى الجزء ١ ص ٢٩٣/١

٢٦- ابن تيمية : الفتاوى الكبرى ١٥/١٤٩

٢٧- تعليقه على النصاب الكبرى للسيوطي ٣/٣٣٦

وقد أجاب أبو هاشم الجبائي عن هذا الاستدلال بقوله " إن التأسسي بالخاصي قد يكون طاعة " كالذهاب إلى الكنيسة للكفر ، يتأسى به من يقضي معه لمطالبة غريم واسترجاع وديعة .

وهذا الجواب غير مرضي ، وقد رده أبو عبد الله البصري بأن " التأسسي بغريمه لا يكون متأسيا في جنس الفعل ، وإنما يكون كذلك بأن يفعله على الوجه الذي فعل " يعني بأن وجهه غرضه من الفعل .

وقد ربح الثاني عبد الجبار طريقة شيخه أبي عبد الله البصري (٣٨) . وهو الصواب .

أقول : والمجيب من الرازي أنه جعل الحاجة إلى التأسسي به صلى الله عليه وسلم دليل عصيته ، ولكنه في باب الأفعال النهيية من كتابه المشهور (المحصل) توقف في مسألة التأسسي بها ، ورأى أنه غير لازم (٣٩) ، لا حتميتها الخصوصية ، فالمسلم يبين لنا بالتقول أن الفعل المصين مقصود به التأسسي . وهذا تناقض من الرازي ، فها الله على علمه .

٣- دليل التنفير :

وهو دليل عقلي .

وهو صفة المستزلة : قالوا : كل ما ينفر عن القبول من النبي صلى الله عليه وسلم من الكذب فيما يومئ به وفي غير ما يومئ به ، والكبائر ، وصغائر الخساسة ونحو ذلك ، فيجب أن يكون معصوما منه ، لا يصدر عنه . ويكون ، لذلك ، معصوما من الغلاظة والغلظة ، وحتى عن كثير من المباحات القادرة في التعظيم . ويدخل فيه قول الشعر والكتابة ، إذا كان معجزة محمد صلى الله عليه وسلم الفصاحة ، والأخبار عن الغيوب . (٤٠)

وقد ناقش الفزالي الاستدلال بالتنفير على العصمة ، بقوله " لا يجب عندنا عصمتهم من جميع ما ينفر ، فقد كانت الحرب سجلا بينهم وبين الكفار ، وكان ذلك ينفر قلوب قوم عن الأيمان ، ولم يحصم منه وإن ارتاب المظالمون . "

٣٨- عبد الجبار : المحض ٢٨٦/١٥ ٣٩- المحصول للرازي ق ١٤٨

٤٠- أبو الحسنين البصري : المعتمد ٣٧١/١

انه حفظ عن الخذل والكتابة لئلا يرتاب بالهدالون • وقد ارتاب جماعة بسبب التفسير
وجماعة بسبب الآيات المتشابهات " (٤١) اهـ
وناقشه ايضا صاحب (التحرير) (٤٢) في ما قبل البعثة بقوله " بعد صفات
السيرة ، وحسن السيرة ، ينعكس حالهم في القلوب (اي الى التخليل والاجلال) ويؤكد
دلالة المعجزة ، والشاهدة واقعة به في أحساد انقاد الخلق الى اجلالهم ، بعد
الملم بنا كانوا عليه • فلا معنى لا نكاره " اهـ
فالحق ان دليل التفسير غير قائم ، ولا يصح الاعتقاد عليه في هذه المسألة •

٤- دليل اجماع :

قالوا : اجمعت الامة على عصمة الانبياء •

ولكن الاسويين وغيرهم اختلفوا في ما ادعوا الاجماع عليه من ذلك ، فالقاضي عياض
ذكر الاجماع على عصمتهم اذ في الحقيقة ، واذ في الاقوال البلاغية من العصمة
والسهو والنسيان والخلط وغير ذلك • و ٢- من الخلف في الاقوال الدينية عصدا
وسهوا • و ٤- من الذنوب الكبائر •

والرازي انكر الاجماع فيما كان سبيله السهو والخلط ، دون العصمة • وادعس
الاجماع على العصمة من تعدد الصفات والكبائر • كما حكى عن ساطع (الحشمة)
ولعله يقصد انكار الحديث ، اجازتهم صدر الكبائر سهوا وعدا • وحكي
عن الفيلسوف جواز صدر الكفر عنهم • وايضا حكى الزركشي في البحر المحيط عن
مالك وعن ابن السمعاني صحة وقوع الصفات منهم وتدارك بالتوبة (٤٣) •

وابن تيمية حكى الاجماع ، ولكن جعله اجماعا على امتناع اقرار الانبياء على الذنوب
وعلى امتناع استقرار الخلف في التبليغ ، دون ما سوى ذلك •

وهكذا نرى ان ما يتحقق فيه الاجماع هو العصمة من الاقرار على الذنوب
الكبائر المتعددة ، ومن استقرار الخلف في التبليغ •

٥- دليل اقتضاء المعجزة للعصمة :

وهو دليل عقلي • وبه اخذ ابن قورك والغزالي ، فيما خلف مقتضى المعجزة •
قال الغزالي (٤٤) : كل ما يناقض مدلول المعجزة فهو محال عليهم بطريق
المنطق • ويناقض مدلول المعجزة جواز الكفر ، والجهل بالله تعالى ، وكتلن رسالة

الله ، والكذب والخطأ والغلط فيما يبلغ ، والتقصير في التبليغ ، والجهل بتفاصيل
المشرع الذي امر بالدعوة اليه .

قال : اما ما يرجع الى مقارفة الذنب فيما يخصه ، ولا يتعلق بالرسالة ،
فلا يدل على عصمتهم منه دليل الحقل ، بل دليل التوقيف والاجماع . ام
اذن فدلالة المعجزة على العصمة دلالة صحيحة ، ولكنها دلالة محدودة
بدعوى الرسالة وما وقع عليه التحدى ، وما يستقر في الشريعة مما يبلغه صلى الله
عليه وسلم بقوله او فعله ، دون سائر الاقوال والافعال .

٦- دليل عقلي آخر :

ان الذنوب تنافي الكمال ، وان الانبياء لو كرامتهم على الله لا يصدر
عنهم ذنب . (٤٥)

ونوقش هذا بان التوبة النصوح التي يقبلها الله يرفع بها صاحبها
الى اعاليه ما كان عليه . (٤٦)

ثانيا : أدلة القائلين بإمكان صدور المخالفة عن النبي صلى الله عليه وسلم :

١- استدلووا لذلك بما ورد في كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم
وسلم من نسبة (العصيان) و (الذنوب) و (الظلم) الى بعض الانبياء .
ومن ذلك قوله تعالى (٤٧) (وعص آدم ربه فغوى . ثم اجتبه ربه فتابعه عليه
وهدى) ، وقوله تعالى (٤٨) (ليخفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر)
وقال عن آدم وزوجه (٤٩) (قال ربنا ظلمنا انفسنا) وعن يونس انه قال (٥٠)
(سبحانك اني كنت من الظالمين) ونحو ذلك من الآيات .

٢- وقالوا : حذر الله انبياءه من الوقوع في الشرك والمصاحبي بنحو قوله عز
وجل (٥١) (ولقد اوعى اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عتقك

٤٥- جمع الجوامع ٩٥/٢

٤٦- ابن تيمية : مجموع الفتاوى ، طبعة كردستان العلمية ٢٨٣/٢ ونقله الشيخ عبد الجليل
عيسى في : اجتهاد الرسول صلى الله عليه وسلم ص ٤٣ وما بعدها

٤٧- سورة طه / ١٢١ ٤٨- سورة الفتح / ٢ ٤٩- سورة الاعراف / ٢٣

٥٠- سورة الانبياء / ٨٧ ٥١- سورة الزمر / ٦٥

ولتكون من الخاسرين) وقال (٥٢) ولولا ان ذنبك لقد كدت تترك اليهم شيئا قليلا . اذن لا ذنبك ضعف الحياة وضعف الممات) .

قالوا فلو كان لا يتصور ان يقع منهم الذنب ، لما كان لهذا التحذير معنى .

٣- قالوا :

وذكر الله في قصص انبيائه في كتابه ، في مواضع كثيرة جدا ، وقوع الذنوب منهم . ولكن الله عز وجل لا يذكر عن نبي ذنبا الا اتعبه بذكر توبة النبي منه ، او تذكيره ، وتنبيهه الى ذلك .

وطالب نوح نجاة ابنه ، وفي مفاضة يونس وقتل موسى للقبطي ، وقصة داود مع النخصم الذين تسبوا المحراب ، وقوله تعالى في قصة ابن ام مكتوم (ومن وتولى ان جاءه الا اعى الايات) في ابطال ذلك . مما كان فيه التعليم للنبي صلى الله عليه وسلم الذى وقعت منه المصيبة ، وضرب المثل لغيره من البشر ، حتى يكون تدوة في المسارعة الى الخيرات ، والتباعد عن المحاصي ، بعد تعليم الله له ، والمصارعة الى التوبة من المغالطات ، والتحصن من اسبابها الموهمة اليها .

يقول محمد تطبفي مجال حديثه عن التربية بالقصة " يستعرض (القرآن) في حق الانبياء ، بعض مظاهر الضعف البشري ، ولكن ليس الاحتفال فيها بنقطة الضعف ، ولكن بالانابة منها الى الله . يعرضها القرآن دون مداواة على اصحابها . . . ولكنه لا يمنع منها بطولية ، لانها في الحقيقة ليست كذلك . . . وقصة آدم من ذلك . . . انها لحظسة ضعف ، اصابته ، غنسي نفسه ، وعهده مع ربه ، وجنح الى شهوة من شهوات نفسه ، فاسترله الشيطان منها ، وقاده من مقوده . " (٥٣)

٤- قالوا :

وفي السنة مواضع تدل على ذلك ، منها قول النبي صلى الله عليه وسلم (٥٤) " يا ايم سليم اما تعلمين اني اشد توددت على ربي فقلت : انما انا بشر ارضى كما يرضى البشر ، واغضب كما يغضب البشر ، فايطا احد دعوت عليه من امتي بدعوة لينس لها باهل ، ان تجعلها له طهورا ، وزكا توفيرة تقربه بها ملك يوم القيامة " .

ومنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قبيل وفاته قام في اصحابه على المنبر وقال (٥٥) " اما بعد ايها الناس انه قد دنا مني خفوق من بين اظهركم ، الا فمن كنت جلده لسه ظهرا فهذا ظهري فليستد منه ، ومن كنت اخذت لسه مالا فهذا مالي فليأخذ منه ، ومن كنت شتمت لسه عروفا فهذا عروفي فليستد . ولا يقولن قائل : اخاف الشحنا من قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم فانها ليست من شأني "

ومعلوم ان ذلك كله لو كان بحسب ، فلا قود ، ولا وفا فيه . ولا يجوز ان يظن ان ذلك القول منه صلى الله عليه وسلم تحييل ، لمجرد التملسم ، لان التخييل يورى الى اعتقاد خلاف الحسب .

وقد نوشت هذه الادلة وامثالها مناقشات طويلة حفلت بهجتها كتب كتب التفسير ، وكتب شروح الحديث ، والشمايل ، والخصائص ، وكتب العقائد ، وكتب الاصول . وقد اخذت هذه المناقشات من غدا طوائف الطبقة جهودا كبيرة . وقد اعنى بها الرازي في كتابه عن العصمة وعياض فسي الشفاء (٥٦) ، والمفيد في المواقف (٥٧) ، وغيرهم ، واستعرضوا الآيات والحديث الدالة على امكان وقوع الذنوب من الانبياء ، والآيات والحديث الدالة على انها وقعت فعلا . ثم شرعوا في تأويلها وبيان احتمالات يمكن صرف الكلام اليها . ووقفوا في بعض ذلك ، ولكن كان كثير من تأويلهم متكلفا بعيدا ، يغلب عند القارى كتاب الله انه لم يرد اصلا ، وانه لو اريد لما كان الكتاب والسنة بيانا ، بل كانا يكونان تعميمة عن الحسب ، وايها ما لخلافه .

ومن امثلة ذلك ما قال الرازي في قوله تعالى (وعص آدم ربه فزوى) عصى بكونه تاركا للمدوب .

وفي اخراج آدم من الجنة بسبب مصيئته ، قال : ليس في الآية الا انه اخرج من الجنة عند اقامه على هذا الفعل ، او لاجل اقامه على هذا الفعل ، وذلك لا يدل على ان ذلك الاخراج كان على سبيل التنكيل .

وتال في قصة قتل موسى للقيطي ، وقوله (هذا من عمل الشيطان) ، قسالي :

٥٥- الخريجه ابن سعد وابويطي والطيبراني والبيهقي وابو نعيم من حديث الفضل ابن المباس (الخصائص الكبرى ٣/ ٣٧٨)

يحتل ان المراد : عمل المقتول من عمل الشيطان . وفي قول موسى (رب اني ظلمت نفسي فاغفر لي فغفر له) اغفر لي : أي اقبل مني هذه الطائفة .

وقال في قول هرون لاخيه (لا تاخذ بلحيتي ولا برأسي) اخذ برأس اخيه ليدنيه فيتحص كيف الواقعة ، فغاف هارون ان يسبق الى قلوبهم ما لا اصل له ، فقال اشفاقا على موسى عليه السلام : (لا تاخذ بلحيتي) لئلا يظن القوم بك ما لا يليق .

وقال في قوله تعالى (ووجدك ضالا فهدى) : يحتل ان المراد : ضالا من الميضية وطريق الكسب . او : وجدك ضالا في زمان الضلأ في بعض المفاوز . او مضلولا عنه في قوم كشار .

وقال في قوله تعالى (ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر) أي ذنب امتك ، او ليغفر لا متك ما اذنبوا في حقك . وقال البناي قال ابن السبكي في قوله تعالى (ما كان لبي ان يكون له اسرى) أي لنبي غيرك . وفي قوله تعالى (تريدون عرض الدنيا) المخاطبة الصحابة دون النبي صلى الله عليه وسلم (٥٩) .

قال ابن تيمية (٦٠) : وفي الكتاب والسنة الصحيحة والكتب التي انزلت قبل القرآن ما يوافق هذا القول ما يتعذر احصاؤه .

وقال ايضا ثم ان الحقيقة المملومة بدليل الشرع والاجماع ، وهي الحقيقة في التبليغ لم ينتفعوا بها ، اذ كانوا لا يقرون بموجب ما بلغته الانبياء ، وانما يقرون بلفظ يحرفون معناه . والحقيقة التي كانوا ادعوا لو كانت ثابتة لم ينتفعوا بها ، ولا حاجة بهم اليها عند هم ، فانها متعلقة بغيرهم لا بما امروا بالايان به . فيتكلم احد هم فيها على الانبياء بغير سلطان من الله ، ويدع ما يجب عليه من تصديق الانبياء وطاعتهم . وهو الذي تحصل به السعادة ، **ومضد** حصل الشقاوة . اهـ

وقال في موضع ثالث " والذين لا يقولون بصدور مخالف عن الانبياء وتاولوا كل ذلك بمثل تأولات الجهمية ، والقدرية ، لنصوص الصفات والمعاد ، وهي من جنس تأويلات الباطنية والقراطة ، التي يعلم بالضرورة انها باطلة ، وانها من باب تحريف الكلم عن مواضعه (٦١) " .

٥٩ - حاشية البناي على جمع الجوامع ٢٨٧/٢

٦٠ - الفتاوى الكبرى ، ط الرياض ١٠/٢٩٥

٦١ - مجموع الفتاوى الكبرى ، مطبعة ، كردستان الحلي ، ٢٨٣/٢

قد منا بيانا لهذا هب الحلق في عصمة الانبياء ، وما يحتج به لكل قول • وتحسن
بين ما نختاره ، ونرتب ذلك بحسب ما يقال بالعصمة منه •

أولا : دعوى الرسالة ومجموع القرآن والشرعية :

فما وقعت المعجزة مصدقة له من صحة دعوى الرسالة ، وان القرآن والشرعية
من عند الله تعالى وما ابلغ الله صلى الله عليه وسلم واثبتته بالمعجزة لكل
ذلك مقطوع بالعصمة من اي غلب فيه ، بدليل المعجزة المتقدم ذكره •

ثانيا : تلخيص الآيات وبيان الاحكام بالشول والفعل :

تقدم ان هذا امر مجمع على العصمة من الاقرار طيه ، فما استقر في الشريعة مما
ابلفه صلى الله عليه وسلم امتنه لا بد ان يكون من عند الله تعالى • بدلالة
الاجماع كما تقدم ، وبدلالة قوله تعالى (٦٢) (ولو تقول علينا بعض الاقاويل لاخذنا
منه باليمين ثم نقطعنا منه الوتين) وقوله (٦٣) فينسخ الله ما يلقي الشيطان ثم
يحكم الله آياته) وقوله (٦٤) (وان كادوا ليفتنوك من الذي اوحينا اليك لتفتري
علينا غيره واذا لا تغذوك خليلا ولولا ان ثبتناك لقد كدت تركن اليهم شيئا قليلا • اذا
لاذتناك ضعف الحياة وضعف الموت ثم لا تجد لك علينا نصيرا)

لكن هل يتصور ان يصدر ما فيه خلف فيصح ، او لا يتصور صدوره اصلا ، هذا
موضع الاشتباه ، وعند ه اختلقت الا نظار • وظاهر الايات السابقة مشعر بانفسان
ذلك ، ومنهم من نقل الاجماع على امتناعه كما تقدم ، والله اعلم •

ثالثا : الكائيات :

القول فيها كالقول في النوع الثاني المتقدم اعلاه سـ

رابعا : الصفات :

اما صفات الخمسة فهي الكائيات ولا تسرق •
واما ما عداها كالنظرة ، والكلمة اليسيرة من المسبب ونحوه عند الضميمة
والنوبة بغير حق ، فقدم قال الخزالي " واما الصفات فهي تردد بين الحلق ، والخالب
على الذان وقوعه ، واليه يشتمل بعض الايات والحكايات " (٦٥)
واجازه كثير من المعتزلة والاشاعرة (٦٦) وهو المصنف ، خلافا للامامية والحنفية (٦٧)

ومعنى متأخرى المتكلمين (٦٨). ويتدارك بالتوبة أو الالتماس من جهة الله تعالى .

خامساً : الخطأ في العمل بالشريعة ، والافتاء :

أى في استنباط الأحكام وفي تطبيق الأحكام على الوقائع ، في حق نفسه صلى الله عليه وسلم . وحق غيره من غير تعدد للمخالفة ، لأن تعدد المخالفة داخل في الصفات أو في الكبائر ، وحكمها قد يتقدم .

والخطأ مبني على جواز الاجتهاد وعدمه ، فمن قال بجواز اجتهاده صلى الله عليه وسلم قال بإمكان صدور الخطأ تأولاً وبینه عليه . هذا على مذهب من يقول المصيب واحد . لا على مذهب من يقول كل مجتهد مصيب . (٦٩)

ومصاحب جمع الجوامع صوب أنه صلى الله عليه وسلم يجتهد ، ولكن لا يخطئ . (٧٠) مع قوله أن المصيب في الاجتهاد واحد . وهذا القول في الجمع بين الأمرين مستبعد . (٧١) والقول بإمكان وقوع الخطأ بالتأول ، مع التنبيه عليه ، أصوب وهو مذهب الحنفية وقد اختاره الأمدى ونقله عن الحنابلة وأصحاب الحديث وجماعة من المعتزلة ، وأكثر المتكلمين (٧٢) .

ومن أدللة وقوعه قوله تعالى (عفا الله عنك لما اذنت لهم) وقصة استغفاره صلى الله عليه وسلم للمشركين وقيامه على قبر المنافقين .

ولما ورد في قصة أسرى بدر ، من أمره صلى الله عليه وسلم باستئسار الأسرى ثم مفادتهم بإشارة أبي بكر رضي الله عنه حتى نزل قول الله تعالى (٧٣) (ما كان للنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة والله أعلم بما كنتم تكتمون) . لولا كتاب من الله سبق لمسكم في ما أخذتم عذاب عظيم) .

وبحق نوى الخطأ الذي وقع على القول بإمكان صدره ، أن الله تعالى أمر في سورة القتال في حق العدو وقبل الاثخان بأمر واحد محدد (٧٤) . (فإذا لقيتم الذين

٦٨ - انظر أيضاً : ارشاد الفحول ص ٣٤ ٦٩ - المستصفى ٤٩ / ٢

٧٠ - جمع الجوامع للسبكي وشرحه للمصنف ٣٨٧ / ٢ ، ٣٨٩

٧١ - كشف الاسرار على الجردى ٩٢٩ / ٣ وتيسير التحرير - كتاب الاجتهاد

٧٢ - الأحكام ٢٩١ / ٤ ٧٣ - سورة الانفال ٦٨ / ٢

٧٤ - سورة محمد (القتال) ٤ / ٤

كفروا فنزب الرقاب حتى اذا اثخنتموه فشدوا الوثاق (وحالة القتال في بدر كانت داخلة في هذا الحكم ، اذ كان المسلمون فقرا * مستضعفين ، محقرين ، لا يرميهم احد من العرب وخاصة اهل مكة * وكان ذلك يؤلب العرب عليهم ويجعلهم مطعما لكل احد * فكان تاسيس الهبة والرمية التي تكف العدوان عنهم لا بد فيه من ضرب الرقاب وامتناع الاسر حتى يحصل الاثخان * وكان شدد الوثاق ، وتجميع الاسرى ، مخالفا للنص فكان الاسر ومفاداة الاسرى اجتهادا ، وكان الحامل عليه ما قال ابو بكر رضي الله عنه : يا رسول الله هم اهلك وعشيرتك ولعل الله ان يهديهم * وما اشار اليه القرآن (تريدون عرض الدنيا) اي الفدية * وهذا عطف بالقياس او المصلحة في مقابلة النص ومن اجسمل ذلك وقع الخطب فيه ، واستحق العاطلون به العقاب * قال الله تعالى (لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم) ولو كان الامر مجرد خطأ في الاجتهاد المأذون فيه لما استحق المجتهد العقوبة ، لان الادلة الشرعية قد قررت ان المجتهد معذور ، بل هو مثاب على اجتهاده .

ولا يعني قوله تعالى (تكلوا مما غنمتم حلالا طيبا) نسخ آية ، تحريم الاسر قبل الاثخان بل هي باقية ثابتة ، تؤيد ما العلوم العسكرية ، واستقراء الوقائع التاريخية المعروفة ، عند نشأة الدول الجديدة ، ولكن ما وقع هو تسويخ التعاقد الدولي مع امسمل مكة ، لان العقد على المفاداة كان قد وقع وكان في الغائه ضرر كبير يلحق سمعة الدولة الاسلامية ، وينفر عنها المقبلين عليها ، ويظن للدعاية المحادية من التأثير على اهلها . (٧٥)

وقد احتج مانع صدور الخطأ عنه صلى الله عليه وسلم بامور :

الأول : ان اجتهاد اهل الاجماع معصوم من الخطأ ، فاجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم اولى بالمصحة من الخطأ .

واجيب عن هذا بان اجتهاده صلى الله عليه وسلم اولى بالصواب ، من اجتهاد كل واحد من اهل الاجماع على انفراد . ذكره الرازي الجصاص (٧٦) .

واجيب ايضا ، بانه لا مانع ان تغتنم الامة برهة بسبب اتباعها لنبيها صلى

الله عليه وسلم ، ولم صلى الله عليه وسلم من الفائل من النوبة وغيرها ، واصسمل

٧٥- هذا المصطفى الذي اوضحناه في هذه الواقعة ، وجدنا الشيخ عبدالرحمن الجزيري

قد اخذ به في مقال له بمجلة الزهور مجلد سنة ١٣٥٦ ص ٦٨٠

٧٦- اصول الجصاص ٢٢٠ ب

المصمة ، ما يرجح به على الأمة • ونظروا لذلك بالامام الاكبر ، لا يلزم ان يكون
لنفسه رتبة القضاء ، وان كانت رتبة القضاء مستفادة منه ، ولا يعود ذلك
عليه بنقص وانحطاط رتبة •

وانما جاز وقوع الخطأ منه ، لاجل مصلحة تشريع الاجتهاد ، والتشاور ، واسـ
استنباط الاحكام ، ورواه ذلك الوحي يصحح ما وقّع من الخطأ ، بغلاف الاجماع
بعده صلى الله عليه وسلم (٧٧) • فليس هناك وحي يصحح منه •

الثاني : يلزم على اجازة الخطأ ، ان الصحابة كانوا ما موهين باصاح جائز الخطأ • وذلك
بأدلة •

واجيب بان بطلان ذلك ممنوع ، بدليل الامر بطاعة الائمة وأولي الامر في اجتهاد
اجتهاداتهم مع عدم عصمتهم من الخطأ •

الثالث : انه يلزم ، على اجازة الخطأ ، الشك فيما يقوله صلى الله عليه وسلم عمن
اجتهاد ، وذلك يخل بمقصود البعثة •

واجيب عن ذلك بان الشك في ما يصدر عن اجتهاد لا يخل بمقصود البعثة
انما الذي يخل بمقصودها الشك في نفس الرسالة (٧٨) • وقد عهد من الصحابة
مراجعة النبي صلى الله عليه وسلم فيما ظنوا انه صدر عن اجتهاد ، كما فصل
الحباب بن المنذر اذ قال (٧٩) : يا رسول الله امذا منزل انزلك الله ، ليس
لنا ان نتقدم عنه او نتأخر • ام هو الرأي والحرب والمكيدة ؟ قال : بل هو
الرأي والحرب والمكيدة • قال : ليس هذا لك بمنزل • • • الخ الحديث • وكاعتراض
عمر لصلاته صلى الله عليه وسلم على كبار المنافقين عند الله بن ابي • وقد
تقدمت •

فلا يصح اذن جواز وقوع الخطأ • كما اشرنا الى ذلك ، مع عدم الاقرار عليه •

سادسا : السهو والنسيان : (٨٠)

اما فيما لا يتعلق بالبلاغ والتكليف اصلا كان ينسما سمعه من القصص والاشعار

٧٧- بتصريف عن تيسير التحرير ١٩١/٤ ٧٨- تيسير التحرير ١٩٠/٤

٧٩- سيرة ابن هشام في قصة بدر •

٨٠- حاول القاضي عياض وغيره التفريق بين حقيقة السهو وحقيقة النسيان فلم يأتوا بطائل
انظر الشفاء ١٤٤/٢ وتيسير التحرير ٢٦٣/٢ وانظر ايضا ابن دقيق العيد

وكلام الناس ، فلا اشكال في جواز ذلك .

وفي القرآن اشارات الى ان الله تعالى قد ينسى نبيه صلى الله عليه وسلم شيئا مما اوحاه اليه من القرآن مما يريد تعالى ان يمسحه كقوله تعالى (٨١) (سنقرئك فلا تنسى الا ما شاء الله) وقوله (٨٢) (ما ننسخ من آية او ننسها تأت بخير منها او مثلها)

واما سائر ما يروى اليه صلى الله عليه وسلم من القرآن ، والاقوال التي يأمره بتخليتها ، فهو معصوم من النسيان فيها بالاجماع . فان قوله تعالى (سنقرئك فلا تنسى) تدل على ان الله تعالى يحصمه من نسيانه ، وكذلك قوله تعالى (٨٣) (لا تحرك به لسانك لتعجل به ان غينا جمعه وقوانيه) وجمعه ، كما قال المفسرون ، جمعه في صدره صلى الله عليه وسلم حتى لا يفقد منه شيء .

ولكن ورد في بعض الاحاديث انه صلى الله عليه وسلم نسي بعض الايات . ففي سنن ابي داود عن ابن عمر : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة ، فقرأ فيها ، فلبس عليه . فلما انصرف قال لابي بن كعب " اصليت معنا ؟ " قال نعم . قال " فما منعك " قال الخدابي : اسناده جيد .

وروى ابو داود ايضا عن مسور بن يزيد المالكى قال : شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم يترا في الصلاة فترك آية من القرآن ، فقيل : يا رسول الله : آية كذا وكذا تركتها . قال " فهلا ذكرتنيها " .

فان صح الحديث بذلك فالذى ينهي ان يقال : انه اذا ابلغ النبي صلى الله عليه وسلم اصحابه ما اوحى اليه به ، وخاصة اذا كتب في الصحف ، فقد حصل البلاغ وتادت الامانة فلا يمتنع ان ينسى صلى الله عليه وسلم شيئا منه . ذكر ذلك ابن علية (٨٥) .

واما ما كلف به صلى الله عليه وسلم من الافعال فهل ينسى فيفعل ما نهى

• وقد نسب صاحب تيسير التحرير الى الحكماء ان السهو زوال الشيء من الذاكرة مسمع بقائه في الحافظة ، والنسيان ذهابه من الذاكرة والحافظة كليهما . فالنسيان عندهم أصح اقرا .

٨١- سورة الاطى ٦ / ٨٢- سورة البقرة ١٠٦ / ٨٣- سورة القيامة ١٦ /

٨٥- الزركشي : البحر المحيط ٢ / ٢٤٦ ب

عنه او يترك ما امر به سهوا عنه .
تقدم ان الامامية من الشيعة ، والرازي في بعض كنهه (٨٦) وبعض من تابعهم وغلا
في النبي صلى الله عليه وسلم منعت صدور النسيان عن الانبياء عليهم الصلاة والسلام .
وقد احتجوا برفعة مقام الانبياء ، وان النسيان ينقص من اقدارهم .
وجاب عن ذلك بان النبي صلى الله عليه وسلم لا يخرج عن طبيعته البشرية
المقتضية لوقوع ذلك منه . قال النبي صلى الله عليه وسلم " انما انا بشر مثلكم - في
رواية : اذ كر كما تذكرون وسداسي كما تنسون " (٨٧) .

وقد امتثنى بعض الذاهبين الى امتناع النسيان عليه صلى الله عليه وسلم ،
فاجازوا ان يسهو في احوال خاصة ، ليعلم امتنع كيف يصنعون اذا نسوا ، كما
سها في الصلاة . فعلمهم مسجد السهو (٨٨) . واحتجوا بحديث رواه مالك
في موطئه (٨٩) بالاسماء واشدد به ، ونصه " اني لانسى او انسى لأسن " وثبت
قال بعض الذاهبين الى ذلك : انه كان صلى الله عليه وسلم يتجمد ان ينسى في الصلاة
ليمن (٩٠) وذلك خطأ ، فان تعدد السلام من اثنتين في الظهور مثلا يبطل الصلاة .
والبيان بالتأويل كاف ، فلا ضرورة تلجى الى ذلك . هذا بالاشافة الى عدم محولية تصمد
النسيان .

والقول الثاني : وهو الصواب ان شاء الله : جواز نسيان التكليف والسهو فيه . وبهذا
قال الرازي في كتابه (عصم لا نبيا) ، والآمدى والخزالي والباقلاني وغيرهم ، وهو
قول جمهور الحنابلة ، بل ادعى بعضهم الاجماع عليه . (٩١)

والدليل لذلك انه لا امتناع فيه عسلا ، وقد ورد في الكتاب العظيم نسبه السمي
الانبياء ، كقوله تعالى (ولقد عهدنا الى آدم من قبل فنسي ولم نجد له عزما) ووقع فعسلا

٨٦- الزركشي : البحر المحيط ٢/٢٤٦ ب

٨٧- رواه احمد وابن ماجه (الفتح الكبير) رواه مسلم ٦٦/٥ والبخاري صلاة / ٣١

٨٨- البناي : حاشيته على شرح جمع الجوامع

٨٩- ص ١٠٠

٩٠- البحر المحيط ٢/٢٤٧ أ ، الشفا ٢/٤٤٤ ونسب هذا القول الى ابي المظفر

الاسفرائيني

٩١- الشوكاني : ارشاد الفحول ص ٣٥

كما قد ذكر في السنة * فقد حفظ من سهوه صلى الله عليه وسلم في الصلاة مواضع وقوله " اريست ليلة القدر ثم استيتها " .

الاقوار على النسيان :

الذين قالوا بجواز النسيان عليه صلى الله عليه وسلم في الافعال التكليفية ، قال بعضهم لا يقرون عليه ، بل ينهون عن قرب ، وهو قول الجمهور كما حكاه الزركشي ، وقيل : قد يتراخى التصحيح ، واليه مال الجمهوري ، ولكن لا ينقض زمانهم وهم مستمرين على النسيان * وهذا فيما يترتب عليه تشريع من الافعال .

اما الافعال التي لا يترتب عليها تشريع ، فقد قال ابن القشيري : لا يحد ان ينسى ثملا يتذكر حتى ينقض زمانه ، وهو مستمر على النسيان مثل ان ينسى صلاة ثم لا يتذكرها (٩٤) .

طحق : الحوارض البدنية والنفسية :

لم يقل احد بوجوب عصمة الانبياء عن ان تطبقهم الحوارض التي تطحق فيهم ، من المرض والجوع والجداش ، والنحو لا غما (٩٥) وانتصب * والضعف والكبر والجراح والموت * وسواء لحقهم ذلك بدون تسبب من البشر او بتسبب منهم ، فقد قتل بعض الانبياء قتلا .

وفي بعض الاحوال كان الله عز وجل يحصمهم من اعدائهم ، كما عصم ابراهيم من الاحتراق بالنار ، وعصم موسى من اذى فرعون ، وعصم عيسى من القتل والصلب ، صلى الله عليه وسلم اجمعين .

واما نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فقد اصابه ما اصابه في الله ، وناله اذى المشركين ، فشج يوم احد وكسرت ربايعته (٩٦) وسقط عن بحيره ، وجحش شقه ، وسحر ومن جهمة اخرى عصم في بعض المواقف * فعصم من اذى ابي جهل ، واجى ليلة الهجرة

٩٤ - البحر المحيط ٢٤٧ أ

٩٥ - الافطاء الذي يطول الشهر والشهرين واكثر ، قال اندركي : هو غير جائز لانهم كالجنون * بغلاف الساعة والساعتين فهو جائز لانه شبيه بالمرض (البحر المحيط للزركشي ٢٤٧/٢ ب)

٩٦ - روى البخاري قصة شجته صلى الله عليه وسلم وكسر ربايعته (فتح الباري ط الحلبي ٣٧٥/٨) وفي سيرة ابن هشام انه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر يوم احسب قاعدا ، من الجراح التي اصابته (السيرة النبوية * تحقيق مصطفى السقا وزملائه ٨٧/٢)

من المشركين ، ومنع عنه سراقته بن مالك ووقى سيف غوث بن الحارث ، واغتيال عثمان ابن طلحة الصديري ، وأريد بن قيس وعامر بن الطفيل ، وأطمه الله بان بني النضير يريدون اغتياله ، وأخبرته الذراع التي سمت لسه ، والى غير ذلك من الوقائع التي ذكرت في السيرة ، وعصمة الله فيها . (٩٧)

وهذا شكل مع قول الله تعالى (والله يحصمك من الناس) فانه هذه الایمة تقتضي عصمته في جميع الاحوال .

والذي اراه ان الوقائع التي ناله صلى الله عليه وسلم فيها الاذى من الناس انما كانت قبل نزول آية العصمة . فانها من سورة المائدة . وسورة المائدة من اواخر ما نزل . قال القرطبي (٩٨) " روى انها نزلت منصرف النبي صلى الله عليه وسلم من الحديبية " ونقل ان آية العصمة المذكورة ، نزلت في قصة غوث بن الحارث التي وقعت بالحديبية (٩٩) . فان صح الخبر بذلك . دل على ان العصمة من اذى الناس امر ضمنه الله تعالى للنبي في السنة السابعة للهجرة لا قبل ذلك . وحينئذ فلا اشكال الا في قضية اكله صلى الله عليه وسلم لذرعا الشاة المسمومة . وانه قال عند وفاته صلى الله عليه وسلم " ما ازال اجد الم الطعسان الذي اكلت بخير ، فهذا اوان وجدت انقطاع ابهرى من ذلك الم " رواه البخاري (١٠٠) وانفرد به .

خلاصة التل في العصمة :

قد تبين مما نقلناه من الغلاف والاحتجاج في المسألة ، ان الاتفاق حاصل على انه لا يستقر فيها بلغ الله النبي صلى الله عليه وسلم من الشريعة خطأ ولا عمد مخالف لما اراد الله تشريعه لهذه الامة . وهذا كاف من وجهة نظر الاصولي لان ينهي عليه عجيبة البلاغ .

اما الافعال النبوية فلا ينبغي على الخلاف في العصمة فيها كبير امر . فاما من قال

٩٧- القاضي عياض : الشفا ١٧٣/٢ . ٩٨- الجامع لاحكام القرآن ٣٠/٦

٩٩- الجامع لاحكام القرآن ٢٤٣/٦

١٠٠- مفتاح الباري ط مصطفى الطلي ١٩٥/٩

بجواز صدره الذ نسب ولم يلتزم الحصة من الاقرار عليه ، فقد قيل بانه ينبغي على ذلك عدم حجبة الفعل النبوي . وقد نسب الى الباقلاني في ظاهره ما نقله ابن حزم في (الفصل) (١٠١) ، قال الامدى في الفعل الصادر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، هل يستفاد منه الحكم في حقنا اولا : قال : " وبعض من جواز المعاصي على الانبياء قال هي على على الحظر " ورد ذلك عليه ابو شامة بقوله " ليس ما غلبت قولهم انها على الحظر تجهيزهم المعاصي على الانبياء ، بل ما خذه ان الاشياء باقية على اصلها في التحريم الى ان يقوم دليل الاباحة ، وصورة الفعل لا دليل فيها بالنسبة الى الاممة " (١٠٢)

ونحن سنذكر اثبات العلماء حجبة الفعل النبوي حتى على افتراض قيام هذا الاحتمال في بعض الافعال .

واما من اجاز صدره الذنب والخطا والسب منهم ، والتزم وجوب الحصة من الاقرار عليه ، فالامر في حقهم واضح . الا انه قد بنى عليه ابن عقيل الحنبلي قيدا في الاستدلال بالفعل النبوي . وهو ان الافعال الواقعة على غير جهة القرية ، لا تدل على الاباحة الا مشروطة بان لا تتحقق معتبة من الله ، واستغفار منه صلى الله عليه وسلم واستدراك . حيث انه لا يتشر على الخطا . قال " وهذا ملحوظ في هذا الفصل على من اغلظه ، مستدرك على من اعطاه ، بل اطلق القول بالاطلاق " وضرب مشبيلا بقيامه صلى الله عليه وسلم على قبح المناققين واستغفاره لبعض المشركين (١٠٣)

ومن اجل ذلك فتعقيق القول في الحصة ، ليس موضعه المباحث الاصولية وانما موضعه كتب الحقائق ، وقد احسن الامدى باخراج تحقيق هذه المسألة عن مباحث الاصول ، والاغالة بها على كتبه الكلام .

هل يجوز ان يرتكب النبي صلى الله عليه وسلم ،

المحرم للمصلحة الراجحة :

ذكر الشاطبي ان ذلك قد يشع (١٠٤) . ومثل لذلك بتقريره صلى الله عليه وسلم للنزاع بصريح القول . يعني الشاطبي قول النبي صلى الله عليه وسلم للمقر " لعلك ...

١٠١ - الفصل في الطل والنحل ٢/٤

١٠٢ - المحقق من طم الاصول ، مخطوط : الورقة ١١٠ أ

٢٣ - الواضح في اصول الفقه ق ١١٢٦ ١٠٤ - الموافقات ٣/٣٣١

لملك * * " حتى قال له " اكتبها ؟ " لا يكتفي (١٠٥) . مع ان ذكر هذا اللفظ في الاصل محرم .

ولكن لا نه يترتب على ذكره ، الا من ان يكون المقصود توهم ما ليس بزنا زنا ، فيفضي الى رجمه بلا حسيق . ولذلك اكده صلى الله عليه وسلم بقوله " كما يغيب الميل في المكحلة ، والرشا في البئر " قال نعم " قال : ادري ما الزنا ؟ " الى آخر الحديث .

وليس معنى ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم يكون قد فعل ما فيه الاثم ، بل ان المصلحة الراجحة ألغت التحريم ، فعان الفعل مباحا ، بل واجبا ، في تلك الحالة الخاصة .

المقام الثاني

هل يفعل النبي صلى الله عليه وسلم فعلا حكمه الكراهة؟

اما انه صلى الله عليه وسلم يفعل المكروه سهوا او غلطا او طولا ، فلا اشكال في امكان ذلك ، وخصوصا على قول من يجيز صدور المخاثر على ذلك الوجه ، لان صفائر الذنوب من جملته المحرطه وهي اشيد من المكروهات • والمكروه لا اثم في فعله وان كان تركه أولى •

واما انه يفعل عدا ، ففيه تفصيل : وذلك ان فعل المكروه على وجهين :

الاول : ان يفعله لا بقصد بيان الجواز • وقد منع هذا النوع كثير من الاصوليين ومن اجاز صدور المخاثر عنه صلى الله عليه وسلم فيلزمه اجازة المكروهات عن باب أولى •

والذين منعوه ادخلوه في ما يحصم منه النبي صلى الله عليه وسلم بدليلين •

الاول : ان المكروه منهي عنه ، وقبيح ، فكيف يخالف النبي صلى الله عليه وسلم فيترك ما نهى الله عنه من القبيح (١) .

الثاني : ان الناسي به مطلوب فلا يتقعر منه مكروه ، اذ لو وقع لكان الناسي فيسه مطلوباً فلا يكون مكروهاً (٢)

وبعضهم لم يستند في منعه الى العصمة ، وانما لم يدخل فعله صلى الله عليه وسلم على الكراهة لان الظاهر وقوفه صلى الله عليه وسلم عند النهي لا يتجاوزه • قال القرافي " ان فعل النبي صلى الله عليه وسلم لا يقع فيه محرم لعصمته ، ولا مكروه لظاهر حاله " ومعنى هذا وجود احتمال ضئيل بكون فعله صلى الله عليه وسلم مكروها ،

(١) ابن السبكي : انظر النقل عنه عند البناني في حاشيته على شرح جمع الجوامع ١٦٧/٢ ونقله الزركشي في البحر عن (بعضهم) ٢٤٦/٢ ب وانظر الشاطبي : الموافقات

(٢) ابن ابي شريف : حاشيته على جميع الجوامع • نسخة خطية بمكتبة الاوقاف بالكويت ص ١٢٥

ولكن لا اثر لذلك الاحتفال في منع استفادة الاحكام من الافعال * ولحل هذا مراد ابن السبكي في قوله في جمع البوامع ^(٣) (وفعله صلى الله عليه وسلم غير محرم للصحة وغير مكروه للندرة)

الوجه الثاني :

ان يفعل المكروه عدل ليمين الجواز * وذلك ان المكروه جائز ، لعدم الاثم واللوم في فعله ، وان كان تركه أولى لان في تركه اجرا * فاذا اريد بيان ذلك ، اى بيان ان الفاعل غير محرم ، فقد يبينه صلى الله عليه وسلم بان يفعله ، فاذا فعله علم انه غير محرم * والفعل حينئذ في حق النبي صلى الله عليه وسلم واجب من جهة البيان كما تقدم * فسلما يقال انه وقع في الكراهية * بل هذا في حقه من باب تعارض المصلحة والمفسدة كما تقدم فان في فعله مصلحة البيان ، ومفسدة مخالفة النهي ، ومصلحة البيان ارجح * وقد تكون المصلحة غير البيان ، فيفعل المكروه لاجلها ، كالتهاجر ثلاثا ، فانسه في الامس لمكروه ، ويجوز لمصلحة التاديب *

وقد نقل ابن تيمية ^(٤) عن القاضي (ابي يعلى الحنبلي) المنع من فعله صلى الله عليه وسلم المكروه لبيان الجواز ، محتجا بان فعله صلى الله عليه وسلم يفهم منه انتفاء الكراهية ، فيختل البيسان * وربما استدل لهذا القول بقول النبي صلى الله عليه وسلم " ما بال قوم يتنزهون عن الشيء اصنعه فوالله اني لا خشاكم الله واعظمكم بمما اتقى " ^(٥) والمكروه انما يترك تنزهها وقد انكر النبي صلى الله عليه وسلم التنزه عما مثل فعله ، فدل على انه لا يكون مكروها *

والصواب جواز هذا النوع ، لانه يحصل به البيان المطلوب ، ويمكن التنبيه على كراهيته اذا لم تعلم بالقرائن *

وقد جعل منه ابن حجر استئانة النبي صلى الله عليه وسلم بالمعيزة فسي صب الماء عليه لاجل الوضوء * وصب عليه ايضا اسامة بن زيد ^(٦) وجعل بعضهم منه الاقتصار في الوضوء على مرة مرة ، او مرتين مرتين * وهو من المكروه الذي بمعنى خلاف الاولى * كدل ذلك لبيان جوازه واجزائه * وجعل منه الحنفية وضوءه صلى الله عليه وسلم بسوء السهوة *

٣- جمع البوامع مع شرح المحلى ١٦/٢ ٤- المسودة في اصول الفقه ص ٢٤

٥- البناى ومسلم واحد (الفتح الكبير)

٦- صحيح البخارى * انظر فتح البارى ٢٨٥/١

والشاذبي جعل في جواز فعل المكروه للبيان قييدا : هو ان لا يكثر الفعل المكروه ، ولا يواظب عليه ، لان ذلك يفضي الى ايهام اباحتها واستحبابه او وجوبه .
فينقلب حكمه محذرا من لا يعلم . قال " ولا سيما المكروهات التي هي عرضة لان تتخذ سمنا ، وذلك المكروهات المفصلة في المساجد ، وفي مواطن الاجتماعات الاسلامية والمحاضر الجمهورية (٧) " وهو تنبيه حسن .

وتفيد ايضا بان اسمه على الله عليه وسلم يقتصر على القدر الذي يحصل بنسبته البيان ، فلا يتمداه . قال " اذا ترجح بيان المكروه بالفعل ، تصين الفعل على اقل ما يمكن واقرب منه " (٨)

وموضع بيان المكروه بفعله هو ان يكون فظيمة لا عتقاد تحريمه . ولذلك يكون بيانه بفعله ابلغ من بيانه بالقول . وقد تقدمت الاشارة الى هذا المعنى .

المبحث الثالث

كيف يعين حكم الفعل الصادر عنه

صلى الله عليه وسلم

بالنسبة اليه خاصة

قد منا في البحث السابق ان الافعال التي تصدر عنه صلى الله عليه وسلم
اما ان تكون واجبة عليه ، او مندوبة ، او مباحة . وقد يفعل المكروه لبيان الجواز .
وانه على قول بعض الاصطليين قد يفعل ما نهاه الله تعالى عنه خطأ . او نسياناً .
او تعمداً للصفائر ، ولكنه عند جميعهم لا يقرب على ما توجب عليه
من ذلك شيء من التشريع ، بل يصح له لكي تتم عصمة الشريعة .

فانحصرت افعاله التشريعية التي اقرب عليها في الواجب ، والمندوب ، والمباح ،
والمكروه الذي فعله لبيان الجواز ، ولكنه في حقه جائز بل ربما كان واجباً .

وغيرنا في هذا البحث الذي نحن فيه ان نتعرف الطرق التي بها يتعين لدينا
حكم فعله صلى الله عليه وسلم ، اذ ان ذلك التعيين اساس لاستفادة الحكم من
الفعل في حق الامّة ، كما يأتي في الفصول التالية ان شاء الله .

وفي هذا البحث مطالب : :

المطلب الأول

تعيين الواجب من افعاله صلى الله عليه وسلم

يتعين الواجب من افعاله صلى الله عليه وسلم بأمر :

الاول : بالقول ، بان ينص النبي صلى الله عليه وسلم بالقول على ان ما فعله واجب عليه .

الثاني : ان يكون الفعل قد ورد مورد البيان لقول دال على الوجوب .

ومثاله فعله صلى الله عليه وسلم لاعداد الركعات في الصلوات المكتوبة
بيان لقوله تعالى (واقموا الصلاة) (١) . وسئل صلى الله عليه وسلم عن اوقاسات

(١) الجصاص : ا. ب. طه . مخطوط . ق . ٢١٠ . وابن حزم : الاحكام ١٢٨

الصلوات المفروضة ، فقال للسائل " صل معنا هذين اليومين " فبين بفعلهم
اول الوقت وأخيره .

وشبيه بذلك ان يقع الفعل امتثالا لاية دالة على الوجوب فيعلم انه واجب .
ومثاله صوم شهر رمضان ، فانه واجب ، لانه امتثال لقوله تعالى (فمن شهد منكم
الشهر فليصمه)

الثالث : ان يكون موافقا لفعل نذره ، كما لو قال صلى الله عليه وسلم : ان هزم الله العدو
غدا فله على ان اصوم يوم كذا ، فصامه على اثر هزيمة العدو ، فيعلم ان ذلك
وتسبح وفاء للنذر (١) . وقد قال الزركشي " ان يقع (الفعل) جزاء شرط ، كفعل
ما وجب بالنذر ان قلنا ان النذر غير مكروه " (٢)

الرابع : التسوية بين الفعل وفعل آخر في حكمها (٤) ، بان يفعل النبي صلى الله
عليه وسلم فعلا ثم يقول هذا الفعل مثل الفعل الفلاني ، وقد علم حكم هذا
الفعل الاخر .

ولو غير صلى الله عليه وسلم بين فعلين احدهما قد علم انه واجب ، فالآخر
مكروه ، لان التخيير يقتضي التسوية (٥) اذ لا يمكن التخيير بين الواجب
وما ليس به واجب .

الخامس : ان يكون وقوعه مع اطار : فقد تقرر في الشريعة انها امانة للوجوب ، كالصلاة
باذان واقامة (٦) ، فلم يصح في الشريعة الاذان والاقامة لصلاة غير واجبة .

السادس : قال بعض الاصوليين : ان يكون الفعل لو لم يكن واجبا لكان مطلقا (٧) ، كالركوع
الثاني في صلاة الكسوف (٨) فانه لو زيد في الصلاة ركوع قصدا ، ولم يكن مفسدا
اركانها ، كصلاة الظهر ، فانها تهطل ، فلما زيد في صلاة الكسوف ركوع قصدا ، كان
ذلك الركوع واجبا . لا يجوز الاخلال به .

٢- الاسنوى : نهاية السؤل ٦٣/٢ وابوشامة : المحقق ٣٥ أ

٣- البحر المحيط ٢٥١/٢ ب ابن السبكي : جمع الجوامع ٩٨/٢

٥- البيضاوي : مباح الاصول ، وشرحه نهاية السؤل للاسنوى ٦١/٢ ، ابوشامة : المحقق
ق ٣٥

٦- ابوشامة : المحقق ق ٣٥ . ابن السبكي : جمع الجوامع ٩٨/٢

٧- ذكر ذلك السيوطي في الاشباه والنظائر (ص ١٤٨) ، وجعله قاعدة فقهية بعنوان
(الواجب) (يترك لسلطة) و (جوازا لو لم يشرع له) (دليل على وجوبه)

٨- ابوشامة : المحقق ق ٣٥ أ ، ابن السبكي : جمع الجوامع ٩٨/٢ ابو الحسين البصري :
المصنف ص ٣٨٦

ومثاله أيضا : سجود المسبوء فإنه لو لم يكن واجبا لما جاز •
قال الاستوى (٩) بعد ذكره هذه القاعدة " هكذا ذكر (الرازي) في
المحصل ، وتبعه على ذلك من بعده " أقول : بل قد سبق إلى تقرير هذه القاعدة
القاضي عبد الجبار ، كما في المخني (١٠) ، وخص ذلك بالعبادات ، قال " لو أنه
صلى الله عليه وسلم تمتد فعلا لو لم نجعله شرعا لكان مهيأ عنه في العبادة ،
فيجب أن يعلم أنه من شرائط تلك العبادة ، نحو ما روى أنه صلى الله عليه وسلم ركع
وركعين في صلاة الكسوف "

وتقرير الدليل : أن الفعل ، كالختان مثلا ، هو ممنوع منه بحسب الأصل ،
لأنه نوع من الجراح ، وقد ورد النبي عن دم الخمر بقول النبي صلى الله عليه وسلم
" أن دماكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام " فلا يجوز ارتكاب هذا التحريم
إلا بامر ملزم • وهو الوجوب •

تدار هذا الفعل بين الوجوب والتحريم لا غير • وحين فعله النبي صلى
الله عليه وسلم علمنا أنه ليس محرما ، لأنه صلى الله عليه وسلم لا يفعل المحرم ،
فلم يبق إلا أنه واجب ، وهو المطلوب •

ومن جهة أخرى : يلزم لأجرا عطية الختان كشف المحورة ، وذلك محرم ،
والمحرم لا يجوز ارتكابه إلا لواجب • (١١)

وعندى في هذا الاستدلال نظر ، فإن الفعل إذا كان مستحبا أو مباحا ،
فقد نزع أيضا عن المنع ، ولو كان في الأصل مهيأ عنه • فإن تقيض الحرمة
رفع الحرج ، وذلك صادق على كل من الوجوب والتدب والاباحة ، بل والكراهية
كما تقدم • فكل منها يخرج الفعل عن الحظر •

وبخاصة أننا نمنع وجود فعل داثري بين الوجوب والحرمة • ومن
قال به طالبناه بأن يبين حده للنقاش فيه •

وأيضا ، فإن كثيرا من الصور في الشريعة خارجة عن هذه القاعدة • فمن المستحب
ختان النساء بل وختان الرجال على قول ، وسجود التلاوة أثناء الصلاة ، وأشعار
البيدي ، ورفع اليدين على التوالي في تكبيرات الحيد ، بل والقيام الثاني والركوع
الثاني في صلاة الكسوف عند بعضهم على ما ذكره النووي في المجموع ، ونقله

عن الكثيرين انه مستحب (١٢) ، وسجود السهود ايضا عند الشافعية ، بعض الرخص كالقصر والفطر للمضافر ، والفطر للعريض .

ومن الصاحات اكل المضطر الميتة ، او مال الخير ، وحلق الشعر للمحرم المريض ، والجمع بين الصلاتين عند الحذر ، وذبح البهائم ، والصيد بالجوارح وذكر السديوطي ايضا النظر الى المخطوطة ، والمكاتبة ، وقتل الحية في الصلاة وغير ذلك مما لا يكاد يحصى .

وقد اشار الزركشي في البحر المحيط (١٣) الى ان هذه الصائفة اخذت عن ابن سريج في ايجاب الختان . و اشار الى عدم استقامتها ، ثم قال " وتنقض هذه القاعدة بصور كثيرة ، منها سجود السهو وسجود التلاوة في الصلاة ، فانه ممنوع منه ، ولما جاز لم يجنب " .

وقال الاسنوي ايضا " وهو منقض بصور كثيرة " (١٤)

واراد المحلي ان يصحها ، ويجعل ما خرج عنها موقوفا على الدليل ، وذلك حيث يتول (١٥) " وقد يتخلف الوجوب عن هذه الامارة لدليل كما في سجود السهو وسجود التلاوة " .

وعندي في قوله هذا نظر ، اذ الشأن في صحة القاعدة اولا ، وذلك ما يحتاج الى اثبات .

وايضا فاعتبار المصروف الخارجة عن القاعدة نقضا لها كما قال الزركشي هو المصواب .

وثالثا : لو كانت هذه القاعدة صوابا ، فانها تقتضي وجوب سجود التلاوة ،

وتكبيرات العيد ، وختان النساء ، واشجار الهدى ، ولجود دليل يمنع الوجوب ، فلم لا يقرطون بسنه . وان ادعوا وجود دليل طاع ، فما هو ؟

السابع : ان يكون الفعل قضا لواجب ، فيعلم انه واجب (١٥) ، لانه قد عهد فسي الشريعة ان قضا الواجب حيث شرع ، فهو واجب . ومثاله قضا النبي صلى الله عليه وسلم لصلاة الصبح بعد ما خرجوا من الوادي الذي ناموا فيه من الصلاة (١٦) .

الثامن : وقال به بعض الطائفة : ان يقضى المباداة اذا خرج وقتها دون اداها ، او فعلت في الوقت على قساد . فيعلم بذلك ان المباداة المقضية واجبة ، اذ ان غير الواجب لا يقضى (١٧) .

ومثاله : ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا غلبه نوم او وجع عن قيام الليل صلى في النهار ثنتي عشرة ركعة ، فيعلم انه كان يصلي قيام الليل على جهمة سنة الرجوب ، ومثال آخر : قضاؤه صلى الله عليه وسلم لحمة الحديدية ، التي احصر عنها . فقد طرد في السنة التالية واعمر ، وسميت عمرة القضاء . فيدل على ان عمرة الحديدية كانت واجبة . والمواد انها وجبت بالدخول فيها .

والصواب ان هذا النوع ليس دليلا على وجوب المقضي ، لان دعواهم ان غير الواجب لا يقضى ، دعوى مردودة ، لما ثبت في الصحيحين عن ام سلمة رضي الله عنها انه صلى الله عليه وسلم قضى الركعتين اللتين بعد الظهر ، قدامهما بعد العصر (١٨) .

وعند الجماعة الا البخاري عنه صلى الله عليه وسلم " من نام عن حزبه من الليل ، او عن شيء منه ، فقرأه ما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر ، كتب له كما لو قرأه من الليل " وهذا حث على قضاء ما رتبه المسلم لنفسه ممن الاذكار ، فالصلاة والصوم ونحوهما أولى . والذي عند الشافعية استحباب قضاء السنن الرواتب .

ولو قيل في هذه الاطارة : ما وجب قضاؤه فهو واجب ، فذلك صواب ، ومنه وجوب قضاء حج التطوع ، يدل على انه وجب بالشرع . وقد اشار الى ذلك السرخسي (١٩) .

التاسع : ذكره الزركشي في البحر المحیط (٢٠) : ان يداوم صلى الله عليه وسلم

١٧- القرافي : شرح تنقيح الفصول ص ١٢٨ . وفي الاصل الذي نقلنا منه قوله : و (يستدل) بالقضاء على عدم الوجوب . هذا على مذهب مالك ان النوافل لا تقضى (وواضح ان كلمة (عدم) في هذا النص قد دخلت خطأ من الناسخ او سبق قلتم من القرافي) كما لا يخفى .

١٨- نيل الاوطار ٢/٣٠٠ وفيه ان عند احمد في رواية انه صلى الله عليه وسلم سئل : انقضيت اذا فاتت ، قال " لا " . قال الشوكاني : قال البيهقي : وهي رواية ضعيفة .

على الفعل مع عدم ما يدل على عدم الوجوب . قال " لانه لو كان غير واجب لا غسل به " وذكره ايضاً صاحب مسلم الثبوت وصاحب تفسير التحرير (٢١).

وقد وضح ذلك ابن تيمية حين قال (٢٢) في الاستدلال على وجوب الطمأنينة في الصلاة " ان مداومته صلى الله عليه وسلم على ذلك في كل صلاة كل يوم ، مع كثرة الصلوات . من اقوى الادلة على وجوب ذلك ، اذ لو كان غير واجب لتركه ولم يداوم مرة واحدة ليبين الجواز ، اولين جواز تركه بقوله ، فلما لم يبين - لا بقوله ولا بفعله - جواز ترك ذلك ، كان ذلك دليلاً على وجوبه "

وعندى في هذا نذر . فقد كان صلى الله عليه وسلم يحافظ على الرواتب فلا يخل بها بل " كان عطاه ديمة " (٢٣) وكان يقول (٢٤) " احب الاعمال الى الله ادومها وان قل " وكان يقضى ما فاتته من النوافل المبررة ، كالركعتين اللتين بعد الظهر قدامها بعد العصر لما شغل عنها .

وما ذكره ابن تيمية منتقض بقراءة سورة بعد الفاتحة ، لم يبين صلى الله عليه وسلم عدم وجوبها قولاً ، ولا نقل انه تركها ولو مرة واحدة فيها تعلم . وامام حديث (٢٥) " لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب " فيدل على الركنية ، ولا يدل على جواز ترك ما عدا الفاتحة . وضح ذلك فان قراءة سورة بعد الفاتحة ليس بواجب بلا خلاف (٢٦) . ومثل السورة كثير غيرها من افعال الصلاة المستحبة . كالجهر في الجهرية ، ومحض هيئات الركوع والسجود ورفع اليدين وغير ذلك ، ولم يرفس في الانصاري شارح مسلم الثبوت القول بان المواظبة مع عدم الترك دليل الوجوب عند الحنفية ، ونقض ذلك بما هو معلوم عند هم من سنية صلاة الجماعة ، والاذان ، والاقامة ، وصلاة الكسوف والخاوية الثانية في الجمعة ، والترتيب والمواظبة في الوضوء والمحافظة ، والاستنشاق ، وغير ذلك مما ثبتت فيه المواظبة من غير ترك . مع عدم تبين سنتها ، بل ثبت عدم الترك . فتعلم ان المواظبة ليست دليل الوجوب عند هم (٢٧) . واما قول ابن تيمية : انه لو كان غير واجب لتركه ولو مرة ، او بين عدم وجوبه بالقول ، فان هذا يلزم لو كان هناك ما يجعل هذا النوع من الفعل دالاً على الوجوب ، وفيه الخلاف . كيف وقد قال الكثيرون ومنهم الناصرية والحنفية (ان الوجوب لا يؤخذ

٢١- ١٢٧/٢ ٢٢- البقراء النورانية الفقهية ص ٥٢ ٢٤- البقراء ٢٥/٤ أو مسلم

٢٥- رواه الشيخان (الفتح الكبير) ٢٦- ابن قدامة : المغني ١/ ٤٩١

٢٧- فواتح الرسومات شرح مسلم الثبوت ٢/ ١٨٠

من الفعل) ، فيكفي ذلك للدلالة على عدم الوجوب . فلا يلزم البيان بعد ذلك بالقول ولا بالفعل . والله اعلى واعلم .

وهذا يتبين ان الفعل النهى لا يخرج بالعداوة عليه عن ان يكون فصلا مجزئاً .

المأشور : وثقه الزركشي (٢٦) عن الصيرفي : ان يفعل صلى الله عليه وسلم بين المتداعيين فعلاً على سبيل الجبر ، فيعلم انه واجب ، قال : وكذلك مسماً اخذه من مال رجل واعطاه لاخسر . فيعلم ان ذلك الاخذ واجب .

وقال الجصاص (٢٧) " ما فعله صلى الله عليه وسلم من استخراج حق من رجل لخيره ، ومن عتق رجل على فعل كان منه ، فهذا على الوجوب ، لان ذلك لا يجوز على جهة سنة الاباحة والغلب . قال صلى الله عليه وسلم (٢٨) " ان دماهم واموالكم عليكم حرام " وقال (الله تعالى) (٢٩) { لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل } ولهذا النوع شبه بالنوع السادس المتقدم ، الا ان هذا في القضاء والا مرسوم التنفيذ . فاعلم .

والزركشي قد ذكر النوعين كليهما .

والذى نقوله في هذا النوع انه لا يدل على وجوب الفعل على النبي صلى الله عليه وسلم ، وانما يدل على ان من اوقعت به العقوبة ، او اخذ منه المال ، مستحق لذلك ، وانه قد وجب عليه . فلا يدل ذلك على وجوب القضاء او التنفيذ .

وقد قال الله تعالى (٣٠) { فان جاؤوك فاحكم بينهم او اعرض عنهم وان تعرض عنهم فلن يضروك شيئاً } فلو جاءه اهل الخصام لم يملكهم بينهم ، وقد جاؤوه فعلاً فحكم بينهم . وهم الزانيين ، فلا يدل ذلك على ان الحكم بينهم والتنفيذ كان واجباً عليه . ينص الايسة المذكورة .

ونظير ذلك ولي الدم في جنابة المص ، لانه ان يقتص ، فاذا اقتص لم يصح القول انه كان واجباً عليه الاقتصار ، بل يقال : ان القضاء كان حاكماً له واجباً .

٢٦- البصر المبيط ٢/ ٢٥١ ب

٢٧- اصول الجصاص . ق ٢١٠ أ

٢٨- مسلم وابوداود (الفتح الكبير)

٢٩- سورة البقرة ٢ / والنساء ٢٩ /

٣٠- سورة المائدة ٤٢

على الجاني ان يستسلم له •

والخامس انه صلى الله عليه وسلم اذا اخذ المال او عاتق عبدا ، وكان ذلك
جائزا له او مندوبا ، صريح ، وخرج بذلك عن البرقة ، فلا يلزم ان يكون واجبا
عليه صلى الله عليه وسلم •

فذكر هذا النوع في هذا الموضع (وهو صحت • حكم فعل النبي صلى الله عليه وسلم
الله عليه وسلم بالنعبة اليه) ليس صوابا • وانما ينبغي ان يذكر في ما حسمت
الحكم المستفاد من الفعل في عز الامة • ونحن سنذكره هناك ان شاء الله
في ما حسمت الفعل المتعدي •

الفصل الثاني

تعيين المندوب من افعاليه

على الله عليه وسلم

يتعين المندوب من افعاليه على الله عليه وسلم بامر:

الاول: بالتوليد * ومثاله انه سئل (٣١) على الله عليه وسلم عن صيامه ليومي الاثنين والخميس فقال " تعرض الاعمال يوم الاثنين والخميس ، فاحب ان يحضر عطي وانا صائم "

فحين على الله عليه وسلم انه استحبه صيام اليومين المذكورين * ولو كان

صومهما واجبا لعاذركم هذا ، بل كان يمين وجوبه *

الثاني: ان يكون العمل بيانا لقول دال على الدب ، او امثالا لسمه *

الثالث: ان يستوي بين الفعل وفعل اخر مندوب ، والتخيير تسوية ، لانه لا يفسد بين ما هو مندوب وما ليمين مندوب (٣٢) *

الرابع: ان يكون وقوعه مع قرينة قد تفرد في الشريعة انها امارة للدب ، على وزن ما قاله في الرجوب * ومثاله عدنا ، انه على الله عليه وسلم " كان يوتر على البحر (٣٣) "

فذلك يقتضي ان الوتر في سببه على الله عليه وسلم مندوب ، وليس واجبا ، كما قاله من ادعى انه كان واجبا عليه على الله عليه وسلم خاصة ، وكذا يرد به عليه ابي حنيفة في قوله (٣٤) انه واجب عليه على الله عليه وسلم وعينه *

الخامس: ان يقع الفعل قنبا لمندوب (٣٥) ، كالركعتين بعد العصر صلوات النبي على الله عليه وسلم بدلا عن الركعتين اللتين بعد الظهر *

ويشكل على ذلك قنبا الحج والحجرة المتطوع بهما اذا فسد ، فان ذلك

القنبا واجب *

(٣١) الترمذي ، وقال " غريب " (نيل الاوتار ٤ / ٢٦٢)

(٣٢) ابو شامة : المحقق ق ٣٤ ب ٣٣ مشرق عليه (الفتح الكبير)

(٣٣) نيل الاوتار ٣ / ٢٢٢

(٣٤) ابو شامة : المحقق ق ٣٤ ب ٣٠ الا منوى : نهاية السؤل ٢ / ٦٨

وعل هذا الاشكال ان الحج والحجرة يلزمان بالندخول فيها وان كانا في الاصل
تطوتا ، فاذا فسد احد الدخول فيها كان فسادهما بعد الوجوب ، فلا تنقضي
القاعدة •

السادس : الوظيفة على الفعل في العبادة ، مع الاشتغال (٢٦) ، ~~بغير~~ احيانا لغير عذر ، ولا
نسخ ، او كونه بالاستقراء مما لا يكون واجبا ، يدل على استحبابه بغيره ، ومثاله
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الصبح يوم الجمعة (آلم تنزيل) و (عل
اى على الانسان) (٠٠٠) يدل ذلك على استحباب قراءتها في تلك الجماعة
ومثلها القراءة في الجمعة (بسم) (الخاشية) وفي العيد ب (ق) و (اقترعت)
فقد اخل ببعض ذلك اذ كان يقرأ احيانا في الجمعة بسورة (الجمعة) وسورة (المنافقون)
وفي العيد (بسم) (الخاشية) •

هذا بالاشارة الى انه لم يصح في الشريعة وجوب تخصيص صلاة معينة
بقراءة معينة •

بخلاف ما لو لم تنقل مواظبته على الفعل ، بل نقل مرة واحدة ، فلا يدل ذلك
على استحباب التخصيص • ومثاله ما ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ قصص
المضرب بالرسائل ، وورد انه قرأ فيها بالطور •

السابع : ان يكون الفعل قربة من القرب ، ويحرف انه غير واجب ، لا تنافي دليل الوجوب •
فيثبت الندب (٢٧) ، لان قربة القربة يدل على طلب الفعل الدائم بين الوجوب
والندب ، والوجوب منتف لا يلج البراءة الاصلية •

والحق ان هذا النوع من جنس الفعل المجرد ، وفيه خلاف ، وسيأتي
ذكره في الفصل الخاص بالفعل المجرد ان شاء الله •

٢٦- ابو شامة : المحقق ٣٤ ب ، والتركشي : البحر المحيط ٢/٢٥٢ أ ولا ينوي طمس
البيهاوى : نهاية السؤل شرح مفهاج الامول ٢/٦٣ نقلا عن المحصول للرازي •
٢٧- القاضي عدالبار : المصنف ١٧/٢٧١ ، ٢٧٢ والقوافسي : شرح تقييح
الفصول ص ١٢٨

المطلب الثالث

تصيين الجاح من افعاله صلى الله عليه وسلم

ويدل ان المحل جاح بامر :

الاول : الدرس على ان ما فعله جاح له . ثم قد يكون النص في الكتاب العظيم ، كقوله تعالى (٣٨) ما فعلتم من لينة او تركتموها قائمة على اصولها فاذن الله) .

وقد يكون في السنة : كقوله صلى الله عليه وسلم (٣٦) " استاذنت ربي فيسمي ان استشفروا لي فلم ياذن لي ، واستاذنته في ان ازر قبرها فاذن لي " .

الثاني : ان يكون بيانا او امثالا لايسة دالة على الاباحة (٤٠) . كالكه صلى الله عليه وسلم من الخنيفة . امثالا لقوله تعالى (فقلوا ما غنمتم حلالا طيبا) واكته ممن لهم الهدى امثالا لقوله تعالى (فاذا وجهت جنوبها فكلوا منها) .

وهذا الوجه ذكره بعض الاصوليين ، وعندي في ذكر الامثال في الجاح نظر ، اذ الجاح غير مطلوب حتى يقال لقاطه انه ممثل .

الثالث : التسوية بينه وبين فصل معروفة لواجبته .

الرابع : انتفاء دليل يدل على الوجوب او الندب ، وذلك لا يحصر افعاله صلى الله عليه عليه وسلم في الانواع الثلاثة ، فاذا لم يثبت الوجوب ولا الندب حمل على الاباحة لانها الاصل (٤١) .

وهذا النوع اينما هو من الفعل المجرد ، وفيه الخلاف ، وسياتي القيسول في فصل الفصل المبسود .

٢٨ - صورة الحشر / ٥

٢٩ - رواه مسلم ٤٥/٧ وأبو داود ٤٠ - أبو شامة : المحقق ق ٣٤ ب

٤١ - أبو شامة : المحقق ق ٣٤ ب . الزركشي : البحر المحي ٢/٢٥٢

الاسنوي : نهاية السؤل ٦٢/٢ ونقله عن النصبول للرازي

الفصل الثالث

حجية الاصل النهي على الاحكام

من حيث الجملة

افعال النبي صلى الله عليه وسلم ، من حيث الجملة ، حجة على العباد ، اذ هي دليل شرعي يدل على احكام الله تعالى في افعال المكلفين .

لقد نقل بعض الاصوليين الاجماع على ذلك ، منهم القاضي عبد الجبار (١) وابو الحسين البصري (٢) . حيث ذكرا انه " لا خلاف بين اهل العلم انه يرجع الى افعاله صلى الله عليه وسلم في ثبوت الاحكام للافعال الشرعية ، كما يرجع الى اقواله وذلك كله عندهم واحد في هذا الباب " (٣)

ونقل الامدي (٤) في ذلك خلافا . حيث قال " معظام الائمة من الفقهاء والمتكلمين ، متفقون على اننا متصدون بالناسي به صلى الله عليه وسلم في فعله ، واجبا كان او مندوبا او مباحا ، ومنهم من منع من ذلك مطلقا " .

ومما يؤيد وجود الخلاف ، ما ينقله بعض الاصوليين من القول بان الفعل النبوي على الحذر في حقنا ، حتى يقوم الدليل على خلاف ذلك . كما يأتي ان شاء الله .

وقد نسب الخلاف في ذلك الى ابي بكر الدقاق من الشافعية ، وابي الحسن الكرخي من الحنفية ، والى الاشعرية . (٥) قالوا : ليست افعاله صلى الله عليه وسلم حجة في حقنا ما لم يتم دليل الاشتراك بيننا وبينه صلى الله عليه وسلم في حكم ذلك الفعل . والا فهو خاص به .

ونقسم الكلام في هذا الفصل الى بحثين ، اولهما في الادلة ، وثانيهما في الشبه التي يوردها بعض الاصوليين .

١- المخني ٢٥٧/١٧ ٢- المحتمد ٢٧٧/١ ٣- المخني ٢٥٧/١٧

٤- الاحكام ٢٦٥/١

٥- انظر تفسير التحرير ١٢٠/٣ وهو وان خفي خلافهم بما دعا الديلمي والبياني ، فان الديلمي امره واضح لا يحتاج الى استدلال ، والبياني يستفاد حكمه من الدين . فالدليل في الحقيقة هو المبين . فوجه خلافهم الى ان الافعال النبوية لا يحتج بها لذاتها .

المبحث الأول

الأدلة

أما - النظار الحقلي فلا يقتضى كون فعله حجة ، (١) بخلاف أقواله صلى الله عليه وسلم • لوجهين :

الأول : أن الأقوال معلومة المدلول ، فهي موقوفة لعمان معينة تفيد بها بالوضع ، وأما الخبر ، وأما الطلب • وتصديق الله صلى الله عليه وسلم فيما أخبر ، وطاعتها له فيما طلبه هي مقتضى اللفظ بالضرورة ، إذ لو لم يفدنا القول ذلك ، لخلاف من أى فائدة ، وكان عثا محضا بخلاف النحل ، كالحالة المعينة ، فانه صلى الله عليه وسلم قد يفعله لما في الفصل من المصلحة الخاصة به كما يفعل كل منا إذ يقضى مصالحه الخاصة ، وقد يفعله لقتدى به ، أو للمقصدين جميعا • فلو تصورنا خلف فعله من فائدة الاعتداء به ، بقي الفائدة الأخرى ، وهي أن يكون فعله للمصلحة الخاصة به ، فلم يخل فعله من فائدة •

فافترق الفعل عن القول في ذلك •

ويكون الفعل الذي لم يدل دليل على كونه حجة ، بمنزلة اللفظ غير المونسوع ، وأما الذي بمنزلة اللفظ المونسوع ، فهو الفعل إذا دل الشرع على أنه حجة (٢) •

ثانيا : أنه يتصور في الفعل أن يكون مصلحة للنبي صلى الله عليه وسلم دون امتنعه ، فيكون مطلوبا منه دونهم • فقد يكون واجبا عليه أو مندوبا له أو جائزا •

وهو بخلاف ذلك في حق الأمة • فقد ثبت للنبي صلى الله عليه وسلم في الشريعة أحكام خاصة به ، هي ما يسمى (الخصائص النبوية) • منها أن الله أحل له أن يتزوج أكثر من أربع وحرم ذلك على امتنعه • وأوجب عليه قيام الليل وليس ذلك عليهم واجبا • فيدل ذلك على إمكان افتراقه صلى الله عليه وسلم عنهم في سائر الأحكام •

(١) انظر في هذه المسألة القاضي عبد الجبار : المضي ٢٥١/١٧ ، ٢٥٢ ، ٢٥٧ • ابن عسك
الحسين البصري : المحتد ٣٧٦/١

٢- القاضي عبد الجبار : المضي ٢٥١/١٧ ، ٢٥٢

وقد يقع في قلوب بعض الناس شبه غليظة ، يظنونها قاضية بكون فعله صلى الله عليه وسلم حجة ، **مهمنا** :

أولاً : انه صلى الله عليه وسلم من حيث هو رسول ، ينبغي متابعتة في فعله ، ولو لم تطلب منا تلك المتابعة قولاً •

والجواب ان ذلك غير لازم ، اذ يحقل ان يرسل الله تعالى رسولا ، يقول : اطيعوني في ما آمركم به ، ولا تتعدوا بأفعالي ، لانها ليست كلها صالحة لكم •

واينما : لما كان الفعل غير دال ان كان من غير رسول ، فكذلك لا يدل ان كان من رسول ، ما لم يدل على ذلك دليل •

ثانياً : اننا لو لم نتبعه في افعاله لكان ذلك مخالفة له ، ولا يجوز مخالفة الرسول • والجواب : ان مخالفة الرسول تكون بترك ما اراد منا فعله ، او فعل مهمنا اراد منا تركه • ونحن لا نعلم انه يريد منا ان نوافق في افعاله ، الا بان يقول لنا ذلك •

الأدلة السمعية

هل حجة السنة كافية في اثبات حجة الافعال النبوية :

قد سبق الى بعض الافهام الاستدلال لحجة الافعال النبوية بقياس منطقي من الشكل الاول ، هكذا :

الافعال النبوية من السنة

والسنة حجة (**في الشمس**)

فينتج ان الافعال النبوية حجة •

والخلاف في هذا القياس في مقدمته الصغرى •

فان اعتبار افعال النبي صلى الله عليه وسلم من السنن ، انما يصح اذا ثبت انها حجة ، فان لم يثبت انها حجة فليست سننا بل تكون كافعال غيره من الناس •

ويمكن ان ينظر اينما في الخدمة الكبرى ، اذ السنة الثابتة حجيتها بدلالة انكتاب هي السنن القولية ، لقوله تعالى (٣) (من يطع الرسول فقد اطاع الله) وقوله (٤) (ومما

ينطق عن الهمسوى) ، ولد لأمسة المعجزة . على صدقه صلى الله عليه وسلم في القول
ووجوب طاعته فيه ، فاما المتابعة في الفعل فلا تقتضيها المعجزة .

واما قوله تعالى (٥) قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني) وبحودها من الآيات
وقوله (لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة) فان الاتباع والتأسي صادقان
ملاعبة القول قطعاً . وشمول الاتباع والتأسي للاتداء بالفعل امر فيه خفاء ،
ولذلك فهو بحاجة الى اثبات . وهو ما يقدمه الأصوليون في باب الافعال .

وبتدقيق النظر في ما ورد في القرآن العظيم ، والسنة القولية ، والاجماع يتبين
انها تدل على حجية الفعل النهوي . ونحن نذكر ذلك بالترتيب ، فنقول :

اولا : الأدلة القرآنية

استدل من كتاب الله تعالى على كون افعاله صلى الله عليه وسلم حجة على عباده الله
بآيات ثلاث :

الآية الاولى : قوله تعالى (لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو
الله واليوم الآخر وذكر الله كثيرا) .

نزلت هذه الآية في شأن غزوة الخندق ، في سياق تعداد نعم الله تعالى على
المؤمنين ، بان ارسل الله على الكافرين (ربحا وجنودا لم تروها) وبعد ان ذكر
الله المؤمنين بان الكفار جاءهم من فوقهم ومن اسفل منهم وزاغت الايصار ، ولخت القلوب
الحناجر ، حتى ظنوا بالله الظنون وزلزل المؤمنون زلزالا شديدا . وارجف المنافقون
والذين في قلوبهم مرض ، وبدأوا يتسربون من مواقعهم باعذار كاذبة يريدون الفرار ، وانهارت
مقاومتهم ، لما كانوا عليه من الجبن الغالغ ، لشعف ايديهم او انعدامه ، قال تعالى
(ينسبون الاحزاب لم يذنبوا وان يأت الاحزاب يودوا لو انهم بادون في الاراب يسألون
عن اباؤكم) اي لو عاد الاحزاب الى حصار المدينة ، لودوا لو انهم بادون في الاراب يسألون
القلوب ، لو انهم في البادية يحيدون عن موطن القتال ، لا يصلهم منه الا الاخبار .

ثم تأتي الآية التي معنا (لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو
الله واليوم الآخر) يحتفل ان الخداب فيها للمناققين ، تهكيت لهم على مواقعهم
الذيئة التي وثقوها ، وتذكيرا لهم بما كان ينبغي لهم ان يفعلوه . ويحتفل ان الخطاساب
فيها للمؤمنين (٦) تايدا لموقفهم وثقا عليه وتثبيتا لهم .

والأولى ان يقال هو خطاب للمجموعة كلها موقفا ومناقشا وتحلي الأيضة ان الله
وفي من عبادة المؤمنين الصبر في مواطن البلاء ، وأسسيا بالنبي صلى الله عليه وسلم
وكره من الصائغين عدم تأييدهم صلى الله عليه وسلم في ذلك .

الا ان لفظ (الاسوة) ما ينظر فيه .

فمادة (أسو) تكون بمعنى مداواة البراح . تقول الحرب : أسوت الجرح ، وفي
كلامهم : الأسى وهو الحبيب ، والاسمية الخاتمة ، والاساء الداء .

وتكون بمعنى المداواة ، وفي كتاب عمر الي ابي موسى : بأس بين الناس أى ساء بينهم .

اما (الاسوة) فقد وردت في اللغة لمعنيين :

الاول : ما يتسلى به الحزين عن مصابه ، والمهموم عن همه .

والثاني : المطاوعة ، تقول : جعلته في مالي اسوة ، أى قسمت مالي بيني وبينه
نصفين ، حتى صار مثلي فيه . ومنه جاءت الاسوة بمعنى القدوة .

ويحتل ان اول المعنيين ما غوذ من ثانيهما ، فان المحزون يتسلى بان يقول لنفسه :

قد اصاب فلان ما اصابني فعلي ان اصبر كما صبر .

ويحتل ايضاً من الداء والمعالجة ، اذ ان المصيبة كالجرح . والسلسلو

دواءها .

و (الاسوة) في الايضة ، لا اول وهلة ، بيد وانها محتلة للمعنيين جميعاً .

يقول القرطبي " قوله تعالى (اسوة) الاسوة القدوة . والاسوة ما يتأسى به ، أى يتعزى
به ، فيتتدى به في جميع افعاله ، ويتعزى به في جميع احواله ، فقد شج وجهه
صلى الله عليه وسلم وكسرت ربا عنته ، وقتل معه حمزة ، وجاع بطنته ، ولم يلف الا صابرا
محتسبا وشاكرا راضيا " .

ولكن ان نحن جعلنا الاسوة في الايضة بمعنى ما يتصبر به الحزين ، لم تكن
الايضة حجة في الاقتداء بانفعال النبي صلى الله عليه وسلم لان لنا اسوة بكسل
صابر .

وان جعلنا ها بمعنى القدوة ، فهي حجة على الصلح ، وهو قول جمهور

الصوابين . وهو الصواب ، كما نبينه بعد .

وقد اورد بعضهم على الاحتجاج بهذه الايضة ، انها وردت في امر خاص

الاقتداء به صلى الله عليه وسلم في الصبر في الحرب ، وليس لفظ (اسوة) في الايضة

من الفاظ المحموم حتى يتعدى بعبارة في غير هذا الفصل .

قالوا وحتى لو قلنا انها ليست خاصة بما ذكر في السياق ، فلا يبرز القبول بانها عامة في كل فصل ، بل هي مطلقية . وتحقق الآية فيمن اقتدى به صلى الله عليه وسلم في بعض الامور دون غيرها . (٧)

وقد اجاب الامام (٨) بان تعيين المتاسي فيه معتنع لعدم دلالة اللفظ عليه ، والقول باسم المتاسي فيه معتنع لانه على خلاف الغالب من خطاب الشرع ، فلم يبق الا المحموم .

وهذا الجواب متناهات كما لا يخفى . اذ القول بتعيينه في ما فيه السبب يمكن وقبول كما قال ابن دقيق العيد (٩) " ان السياق طريق لتخصيص المحمومات وبيان المحتملات " فإبهاه محمول ولا عرج فيه ، فكذلك من امور صريحة في الشريعة .

وجواب ابي الحسين البصري (١٠) اصح ، وهو انه لا يطلق في اللغة على الانسان انه اسوة لزيد اذا كان انما ينفي لزيد ان يتفلسف في فعل واحد ، وانما يطلق على ذلك اذا كان ذلك الانسان قدوة لزيد يهتدى به في اموره كلها الا ما خصه به الدليل . وما يؤكد المحموم اينما ما ورد في الحديث ، ما يدل على الصواب من تفصيل الآية . انهم كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فناموا حتى فاتتهم صلاة الفجر . فصلا بهم ، وذلك بعد ارتفاع الشمس ، فتهاص بعضهم الى بعض " ما كفارة صلاتنا صنعنا اليوم " فقال النبي صلى الله عليه وسلم " اما لكم في أسوة " (١١) وذلك انه اكتفى بقضاء الصلاة . وكانت تلك كفارة ما حصل منهم . وهذا حكم شرعي حاصل بالاعتداء بالفعل .

وسياتي في الاستدلال بالاجماع ، ما يدل على ان الصحابة كانوا يحتجون بكونه صلى الله عليه وسلم اسوة ، على احكام شرعية مأخوذة من الافعال . فهذا يفسر معنى الاسوة

لا تنهى هذه الشبهة الرازي في المحصول (ق ١٥٢) ٨- الاحكام ٢٦٨/٢

١- يرى ابن دقيق العيد ان السياق احد مخصصات المحموم ، وبيانات المواد بالمجملات انظر كتابه : احكام الاحكام شرح عدد قلا احكام ١٩/٢ في ٢٣٢ . وقرئ بين ذلك وبين قاعدة (المبرة بمحموم اللفظ لا بخصوص السبب) وبين ان الصوليين لهم يذكرها قاعدة التخصيص بالسياق ، الا بعض المتأخرين من ادركهم اصحابهم .

١١- رواه مسلم ١٨٦/٥

٩- المعتد ٣٨٤/٣

في الآية

وحتى لو قلنا بأن الآية هي القدوة في امور معينة دون غيرها ، فقد ثبتت مطلوبنا هنا وهو ان الافعال النبوية ، من حيث الجملة ، حجة في الشريعة لان قلنا " من حيث الجملة " يعني به " في بعضها دون بعض "

وسياتي في الفصل التالي تمييز ما هو منها حجة ، وما لا يحتج به .

وقال المصنعي (١٢) " اما ما قيل من ان (اسوة) نكرة في الاثبات لا عموم لها ، وانما هي خاصة في ما نزلت فيه ، فغير صحيح ، لان قوله (لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة) هو في المعنى جواب لقوله (لمن كان يرجو الله واليوم الآخر) وهو شرط (١٣) ، والشروط من الفاظ العموم . اهـ

الآية الثانية : قوله تعالى (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله) (يغفر لكم ذنوبكم) وشبهه بها قوله تعالى (الذين يتبعون الرسول النبي الامي ... الى قوله واتبعوه لعلكم تهتدون) (١٤)

فقد امرنا الله عز وجل باتباع نبيه صلى الله عليه وسلم . والاتباع في اللغة ان يسير الانسان خلف آخر . والمراد هنا ان تتخذ صلى الله عليه وسلم رئيسا وتاذا السعي اعمال الخير والبر تهتدي بهديه .

والاتباع يكون في الاسماء والافعال

فمن استحصال الاتباع في طاعة الاقوال ، قوله تعالى (١٥) (اتبع ما اوحى اليك من ربك) وقوله (١٦) (الذين يستمعون القول فينتهون احسنه) .

ومن اتباع الافعال قوله تعالى (١٧) (والذين آمنوا واتبعهم ذريتهم بايمان الحقنا بهم ذريتهم) وقوله (١٨) (وما انت بتابع قبلتهم وما بعضهم بتابع قبلة بعض) .

١٢ - هذا إيضاح الحقول

١٣ - اي في المعنى . اما في اللفظ ف (من) موصول . والمعنى (من كان يرجو الله واليوم الآخر) في رسول الله اسوة حسنة

١٥ - سورة الانعام / ١٠٦

١٤ - سورة الاعراف / ١٥٧ ، ١٥٨

١٧ - سورة الطه / ٢١

١٦ - سورة الزمر / ١٨

١٨ - سورة قالت سورة / ١٢٥

وقد اورد بعضهم على الاحتجاج بالآيات المذكورة ، انها ليست عامة ، بل مطلقة والمطلق يتحقق في ضمن فرد من افراد هـ ، فهنا كان المراد اتباعه في القول خاصة •

واجاب ابو الحسين البصرى ، بان الاطلاق يقتضي صحة الاتباع في كل ما يصدق عليه قال " ان اطلاق قوله (فاتبعوه) وان لم يند العموم ، فانه يفيد ان لنا اتباعه في افعاله لان ذلك اتباع له ، والخطاب مطلق " (١٩)

ويرى القاضي عبد الجبار (٢٠) ان الاتباع اذا اطلق انما هو الى اتباع الافعال كاتباع الامام ، اما طاعة الاقوال فتسمى " امتثالا " ، ولا تسمى " اتباعا " الا قيدها •

الايسة الثالثة : قوله تعالى (٢١) (فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكمها لكيلا يكون على المؤمنين حرج في أزواج ادعيائهم اذا قضوا منهن وطرا) قال المستدلون بها (٢٢) :
لولا ان اتباعه صلى الله عليه وسلم فيما يفعله يفيد الحكم الشرعي في حق الامم لكان لا ايسة معنى ، لان معناها : انه ينتفي عنهم الحرج في نكاح مطلقات ادعيائهم بكونهم صلى الله عليه وسلم تنزع مطلقة دعيهم •

وقد اعترض على الاستدلال بالآيسة بانها واردة في متابعتها صلى الله عليه وسلم في تنزع مطلقات الادعاء ، وليدريها ما يدل على التاسي في غير ذلك من الافعال •

واجيب عن ذلك بانه ليس فيها دلالة على خصوص متابعة المؤمنين للنبي صلى الله عليه وسلم في ذلك ، ولولا ان التاسي بالنبي صلى الله عليه وسلم في ما يصنع قاعدة شرعية عامة لما فهم الصحابة رضي الله عنهم الحكم في ذلك في حقهم •
وذلك قال الاممدي : وهذا من اتوى ما يستدل به ما هننا •

وعندي في الاستدلال بهذه الايسة نظر • فان اباحصة الترويج كانت معلومة منذ نزل تحريم النبي ، وبيان فساد ما سبق وقوعه منه : في قوله تعالى (٢٣) (وما جعل ادعيائهم ابناكم كذلك قولكم بافواكم •• الى قوله : وليس عليكم جناح فيما اخطأتم به) مع قوله تعالى في المبررات (وحلائل ابنائكم الذين من اصلابكم) والفاء نظام النبي الفاء لكل ما ترتب عليه ، ومن ذلك ما كانوا يعتقدونه من تحريم مطلقات الادعاء •

٢٠ - المشي ١٢ / ٢٦٠ ، ٢٦١

١٩ - المعتمد ١ / ٣٨٤

٢١ - انوار الامدي ١ / ٢٦٦ - ٢٦٨ ، ابو الحسين البصرى : المعتمد ١ / ٣٨٤ ، ابن تيمية مجموع الفتاوى الكبرى ١٥ / ٤٤٣

٢٢ - سورة الاحزاب / ٤

٢٢ - سورة الاحزاب / ٣٧

اذن ليس الخرج من تزويجه على الله عليه وسلم بزيغ الا علام بالحكم ، فان الحكم
بسمه باصل من قبيل .

ولكن العادات لها سلطان قوى على النفوس ، ويصعب مخالفتها ، ويجد الانسان
في ذلك حرجا كبيرا . وكم من لباس مباح نافع للناس ، يمنع الانسان من لبسه ، وهو
يعلم انه حلال ، لمجرد انه يجد الحرج في ذلك ، لعدم جريان المادة بلبسه في بيئته
وكذلك في المناطق والحالات الاجتماعية وغيرها . والرواد هم الذين لا يبالسون
بذلك الحرج ، فيعلمون الحسن لحسنه ، وذلك يكونون عادات جديدة نافعة ، ووجدون
قبولا لها في بيئتهم ، وذلك يفتحون المجال امام غيرهم لينتفعوا بتلك العادات الجديدة .
وهذا عين ما تشبهه الائمة الايسة (٢٤) .

فليس الخرج المطلوب ابطاله في الايسة اذن هو الخرج من جهة الائمة
تعالى ، وهو الاثم ، ولكن الخرج هو الضغط الاجتماعي المانع من العمل بما اباحه
الشريعة .

وبذلك لا تكون الايسة دالقة على المطلوب في هذا التوضيح وبالله التوفيق .

٢٤ لم نجد احدا من المتقدمين اشار الى هذا المعنى فوجدت الاستاذ الفاضل
محمد مصطفى شلبي ذكره وأكد لي ما ذهبت اليه ، حيث قال في كتابه " تحليل الاحكام " ص ١٢ ما نصه (امر الله رسوله الكريم بتزويجها ، معللا هذا الحكم بدفع الخرج
والتيستق عن المؤمنين في اقدامهم على ذلك العمل ، وكيف لا يكون خرج وقد كانت
عادة التهنيت في الجاهلية فاشية فيهم متاملة ، حتى حكموا للادعاء بمسا
للإيمان من المحشوق ، فلما انتشر القرآن في ابدال التهنيت على قوله (وما جعل ادعائكم
ابنائكم) لشيئ على بعض النفوس الاقدام على تكا حيلة التهنيت مخافة لوم
الاخرين . لذلك شاء الله ما كان من زواج زيد لزينب ، وحصول الكرامة
بينهما ووقوع الشكاية حتى يتم الفراق ، وامر رسوله صلى الله عليه وسلم بتكاحهما
ليقطع جذور هذه العادة ، فاذا تقدم غيره من المؤمنين على مثل هذا اجسأب
بقوله (لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة) اهـ

ثم وجدت صاحب مسلم الثبوت وشارحه (١٨١/٢) يقولان " القول ينفي
الخرج شرطا لا طبعيا . فان الانسان كثيرا ما يتخرج من فعل المباح لما (يرى) فيه
من العداينة او ينثر الطبع ، ونحل الرسول التبع ينفيها جميعا " اهـ
وهو توجيه مقبول الا اننا نلزمه ان هذا الفصل لا يقتضي بيانا شرعا ،
وهو ما لو كان . فانيست وقد كان البيهقان القول في هذه المسئلة سابقا
للفصل .

ثانيا : الأدلة من السنة

لا يصلح الاحتجاج بالسنة الفعلية في هذا المقام . لأنه يكون من باب اثبات ما لا يحتاج إلى إثبات . وانما يصلح الاحتجاج هنا بالسنة القطعية .
وقد ورد ما يدل على ذلك أمور :

الأول : أن ثوما سألوا عن شهادة النبي صلى الله عليه وسلم فكأنهم عتالوها ، فراد أحدهم أن يقوم الليل فلا ينام ، والاخر أن يصوم فلا يفطر ، والثالث أن لا يخرج النساء .
فلما ظم النبي صلى الله عليه وسلم بأمرهم قال " انعم الذين نعلم كذا وكذا " قالوا نعم . قال " لكني اقوم وانا م ، واسوم وافطر ، واتخرج النساء ، فمن رغب عن سننستي فليس مني " (٢٥)

تقدم انكر عليهم مخالفتهم فيما يفعله ، وذلك دال على المطلوب .

ثم اخبرهم بما يفعله هو ، وغرضه ان يقتضوا به في ذلك ، وفي هذا دلالة اخرى .

ثم وضح قاعدة عامة " من رغب عن سننستي فليس مني " ولفظ (السنة) مطلقا عام ، وقد ورد على سبب معين هو الاقتداء بالافعال ، وقد تقرر في علم الأصول ان ضرورة السبب قطعية الدخول في العام . فثبت المطلوب . ويدل ذلك على ان الافعال النبوية جزء من السنن النبوية يحتج بسنن كما يحتج بالاقوال .

الثاني : ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا عرض الامر الذي هو بحاجة الى بيان حكمه ، يذكر للقوم احيانا ، انه يفعله (٢٦) ، ويرى ذلك كافيًا في البيان . ولا يكون كافيًا ما لم يكن مقترنا ان فعله دليل وحجة . ومن ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر :

١- حديث جابر بن مطعم عن النبي صلى الله عليه وسلم في صفة الغسل ، انه قال

" اما انا فافيض على راسي ثلاثا " وأشار بيديه كالتيميم (٢٧)

وروى مثله من حديث جابر (٢٨) .

٢- وحديث انس " اني لا توبى الى الله تعالى في اليوم سبعين مرة " (٢٩)

٣- وحديث ابي رافع " اني لا أخير بين الصهد ولا احبس بريد " (٣٠)

٤- وحديث عائشة ان رجلا قال : يا رسول الله ، تدركني الصلاة وانا جنب ، فاصوم ؟

٢٥- رواه مسلم ١٧٦/٩ وانبخار اول كتاب الفكاك .

٢٦- ابن تيمية / الفتاوى الكبرى ١/١٨

٢٧- البخاري (فتح الباري ٣/٦٧) وصانم واصحاب السنن (الفتح الكبير)

٢٨- احمد ومسلم (الفتح الكبير) ٢٩- النسائي وابن حبان (الفتح الكبير)

٣٠- احمد وابن حبان وابوداود والنسائي (الفتح الكبير)

قال " وانا تدركني الساعة وانا جنب فاصوم " (٣١)

وروي ماله عن ام سلمة • فقد سأل عمر بن ابي سلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم أيقبل النائم ؟ قال : " سئل هذه " لا م سلمة • فاجبرته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغفل ذلك (٣٢)

وعديث عائشة • ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم : عن الرجل يجامع أهله ثم يكسل • وعائشة جالسة • فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " اني لا فعل هذا انا وهذه ثم يغتسل " (٣٣)

ثالثا : دليل الاجماع

نجد الصحابة رضي الله عنهم فمن بعدهم من التابعين والائمة قد ورد عنهم ما لا يكاد يحصى كثرة الاحتجاج بالسنة المحمديّة ، والذي عن الصحابة من ذلك صنفان :
النوع الاول ، القول الصريح الناطق بان افعال النبي صلى الله عليه وسلم حجة •
والثاني : الاحتجاج عليها بالفعل النبوي •

فمن النوع الاول :

١- ان ابا بكر رضي الله عنه جاءته فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم تسأله ميراثها من رسول الله صلى الله عليه وسلم • فقال ابو بكر : اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول " لا ثروت ، ما تركنا صدقة " انما ياكل آل محمد في هذا المال ، واني والله لا ادع امرا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع فيه الا صنعته • (٣٤) وفي رواية قال ابو بكر : لست تاركا شيئا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل به الا فعلته ، واني اخش ان تركت شيئا من امره ان ازيح • (٣٥)

٢- حديث عمر ، قال له يعلى بن امية : الا تستظم هذين ؟ يعني الركنين من الكعبة اللذين من جهة الحجر • قال عمر : ألم تطاف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : بلى • قال اليس لك في رسول الله اسوة حسنة • قال : بلى قال فانفسك منك • (٣٦)

٣١- احمد وصالح (نيل الاوطار ٤/٢٢٥) ٣٢- مسلم (نيل الاوطار ٤/٢٢٣)

٣٣- احمد في المسند ٤/١ ٣٤- مسلم (نيل الاوطار ١/٢٤٢)

٣٥- احمد في المسند ٦/١ ٣٦- احمد ٤/٤٢٢

فقلوه رضي الله عنه (اليسلك في رسول الله اسوة حسنة) اثبات انه يرى ان الفعل النهي حجة * ويشيد ايضا انه يرى لا يسهة دالة على ذلك ، وان هذا هو تفسيرها ، كما تقدم ، وهكذا يقال في الاحاديث التالية .

٣- عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (٣٧) " اني لا علم لي بك حجة ، ولو لم أر حبيبي صلى الله عليه وسلم قبلك او استلمت يدك ولا قبلتك ، لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة "

٤- حديث علي (٣٨) في منازعته للخوارج ، اذ تقموا عليه التحكيم ، كان فسيحي ما قال لهم : تقموا علي اني لما كاتبت معاوية ، كتبت : علي بن ابي طالب (يعني : لم يكتبوا المؤمنين) وقد جاء سهيل بن عمرو ، فكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم : (بسم الله الرحمن الرحيم) قال : لا تكتب بسم الله الرحمن الرحيم . قال : وكيف تكتب ؟ قال سهيل : اكتب : باسمك اللهم . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فكتب محمد رسول الله . فقال : لمواظم انك رسول الله لم اغال نفسك . فكتب : هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله قريشيا . قال علي : ويقول الله تعالى (لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر)

٥- حديث عائشة ، عندما سئلت عن القبلة للصائم . قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعلها ، ولكم في رسول الله اسوة حسنة . (٣٩)

٦- ان ابن عمر سئل عن رجل طاف بالبيت في عرة ، ولم يحلف بين الصفا والمروة ، أيأتي امرأته ؟ فقال : قدم النبي صلى الله عليه وسلم فطاف بالبيت سبعاً ، وعلى خلف المقام ركعتين ، وطاف بين الصفا والمروة سبعاً ، وقد كان لكم فسيحي رسول الله اسوة حسنة . (٤٠)

٧- حديث ابن عمر ايضاً (٤١) : ان احداً اصحابه نزل عن راحلته فاوتر ثم ادركه

٣٧- احمد في المسند ٢١/١ قال احمد شاكراً " صحيح . ولم طرق كثيرة " قلت هو فسيحي الصحيح والسنن من طرق ، لكن ذكر الاسوة الحسنة ليس الا في هذه الرواية لاهم . وهي صحيحة حسنة .

٣٨- مجمع الزوائد ٢٣٥/٦ وقال : رواه ابو يعلى ورجاله ثقات . والحاكم في المستدرک ١٥٢/٢

٣٩- احمد ١٩٢/٦ . حديث ابن عمر في الصلوة : رواه البخاري (فتح الباري ٣/٦١٥)

٤١- حديث ابن عمر في الوتر على الراحلة : رواه مسلم ٤٨٧/١ وهو في الموطأ ايضاً فسيحي باب صلاة الليل .

فقال له ابن عمر : أين كنت ؟ قال : خشيت النجر ، فزلت فارتوت . فقال ابن عمر : اليس لك في رسول الله أسوة حسنة ؟ قال : بلى والله . قال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر على البصير .

٨- عن أنس بن مالك على حماره لغير القبلة ، فلما انكروا عليه قال " لولا اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ما فعلت " (٤٢)

فهذه آثار مخطئة ، يحتاج فيها الصحابة ، بان لنا (في رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة حسنة) على ان الحكم الشرعي يؤخذ من فعله صلى الله عليه وسلم .

والنوع الثاني :

ما ورد مما لا يكاد يحصى كثرة ، من بيان الصحابة للاحكام بنقلهم ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل في طهاراته وصلاته وصيامه وحجه ، وفي بيعه وشراؤه ومماشرته لزوجاته ومماطته لاهل الحرب وغيرهم . ويرون ذلك دينا ، وانسبه تفرم به الحجة على الناس اذا ظموا بسبه . ونحن في فني عن التمثيل لهذا النسوع لكونه لا يختص على احد ممن له صلة بقتة السنة النبوية .

هذا وقد رد الرازي (٤٣) والخزالي (٤٤) الاستدلال بالسنة والاجماع في هذه المسألة . قال الزان " هذه اخبار آحاد لا تفيد العلم . وايضا : اكثر هذه الاخبار واردة في الصلاة والحج ، فلعنه صلى الله عليه وسلم كان تد بين لهم ان شروعه شرعهم سوا في هذه الصور . قال صلى الله عليه وسلم " صلوا كما تروني كذا اصرى " وقال " خذوا عني مناسككم " اهـ

والشبهة الاولى التي ذكرها ، مردودة بان . الاخبار الواردة في ذلك وان كان كل منها بذاته خير احسان ، الا انها متواترة معنويا لا تنافيا على ذلك المعنى .

والشبهة الثانية مردودة ايضا ، اذ هي دعوى مخالفة للمواقع ، وخيال لا حقيقة له . فان اهل العلم والفتوى منذ عصر الصحابة ، ما زالوا يحتضرون الاقتداء بسنة صلى الله عليه وسلم في افعاله . ولا يغفلون كتاب من كتب الفقه المدلل بسنة من الاحتجاج بانعاله صلى الله عليه وسلم في غير الصلاة والحج . كالطهارة ، والبيوع والفتاح والحروب ، وغير ذلك ، ونقل ذلك من الصحابة فمن بعدهم . وانكار ذلك مكابرة . وقد اعسن الامدي بالاعراض عن هاتين الشبهتين واقتال ذكرهما .

المبحث الثاني

الشبه المسمي تورد

على حجية الفعل النسيوي

ثبت بما ذكرناه من الكتاب والسنة القولية والاجماع ، ان الأصل في أفعاله صلى الله عليه وسلم انها حجة تستفاد منها الأحكام في حق الأمة ، بالاعتدال به فيها صلى الله عليه وسلم ، ومنشأ حجية الأفعال النبوية يمكن إيضاحه كما يلي :

١- لله تعالى في أفعاله نبيه صلى الله عليه وسلم أحكام شرعية معينة

٢- وهو صلى الله عليه وسلم عالم بطوك الأحكام

٣- ويريد بفعله مطابقاً لها

٤- ويعلم ان الفعل مطابق للحكم

فينتج ان فعله مطابق لحكم الله في نفسه

٥- وحكم أفعالنا المماثلة لأفعاله كحكم أفعاله

فيها هنا خمس مقدمات ، وط يورد من الشبه على حجية الفعل النبوي ، يورد على

واحدة أو أكثر من هذه المقدمات

فنذكر المقدمات بالترتيب ، ونذكر ما يدارأ على كل منها : فيكون الكلام على ذلك

في خمسة مطالب :

المطلب الأول

ان لفعله صلى الله عليه وسلم عند الله تعالى حكماً شرعياً

وذلك انه صلى الله عليه وسلم بشعر مكلف كسائر المكلفين ، اذ هو عبد مربي

وقد نزل عليه الوحي آمراً ونهيماً

والذي قد يورد على هذه المقدمة ، ان يقال : ليس كل فعل في نفسه حكماً

شرعياً ، واذا لم يكن في كل فعل حكم شرعي ، احتفل ان يكون ما فعله صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم صادراً عن الخط على مرتبة الأباضة المتلزمة ، اي بناء على ان لا حكم

في المسئلة ، فاذا استغنى عن فعله حكم الفعل في نفسه ، نسب ذلك السبب

الشرع • فقلت الاستقادة غلطاً •

وقولنا في هذه الشبهة : انها لا يمكن ايرادها على احكام الافعال المستتي
يقترب بها من واجب ومندوب ، وانما على الافعال التي يفعلها صلى الله عليه وسلم
على درجة الابعادة ، فذلك يحتمل فيهما هذا القول • فمن قال بوجود مرتبة
المفسوف في الشريعة ، لزمه ان يقول ان تلك الاعمال لا تدل على الابعادة الشرعية
بل على الابعادة العقلية ، اعني ان الفعل الذي فعله صلى الله عليه وسلم يكسبون
خالصاً عن حكم شرعي •

ومن نفس مرتبة المفسوف اصل لم يلزمه ذلك •
وقد تقدم الكلام في مرتبة المفسوف •

المطلب الثاني

انه صلى الله عليه وسلم ظلم بالحكم الشرعي في حق نفسه
فقد ضمن الله تعالى انه لا ينسئ شيئاً من الكتاب الموحى اليه به ، ونص
الله تعالى ان عليه بيانه لرسوله صلى الله عليه وسلم • فالاحكام الموحى بها عنده صلى
الله عليه وسلم ظاهرة لا تخفى • وهذا المنصر الهام احد ادواعي التي تحدث بعلمها
الطبة الى تتبع افعاله صلى الله عليه وسلم لاجل الاقتداء بها ، وقد اشار اليه جابر بن
عبد الله الانصاري رضي الله عنه في سياق وصفه لحجة الوداع عندما قال " اذن رسول
الله صلى الله عليه وسلم في الناس (بالحج) في العنة العاشرة : ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم حاج • قدّم المدينة بشرك كثير ، كلهم يلتصقون ان يأتي رسول الله
صلى الله عليه وسلم ويحضر مثل عمله • • • ورسول الله بين اظهري ، وعليه ينزل القرآن ،
وهو يعرف تأويله ، وما عمل به من شيء • عطا به • الحديث " (١)

والذي قد يورد على هذه المقدمة انه صلى الله عليه وسلم قد يفعل باجتهاد
ويخطئ • في ذلك الاجتهاد كما تقدم •

الا ان الجواب عن هذا اليراد هو ان الله تعالى لا يقتسر رسوله على غلطاً
في الاجتهاد •

المطلب الثالث

انه صلى الله عليه وسلم يريد بفعله مواقتة الحكم الشرعي في نفسه صلى الله عليه وسلم

الله عليه وسلم .

والذي قد يورد على هذه المقدمة امر :

الاول : ان يقال : قد اجاز بعض الاصوليين صدور المصيبة عنه صلى الله عليه وسلم
هذا اذا كانت صغيرة (٢) ، مع احتمال ان لا ينزل تصحيح لذلك كما تقدم . فلمواستفادنا
الحكم من فعله لزم الاقتداء به في ما هو محرم .

والجواب من وجهين :

ا- ان يقال : ان من اجاز ذلك اجاز به على سبيل الندرة ، والنادر لا يلحق القانون
المعام الذي ثبت بالادلة المتقدمة ، بل الاصل في افعاله صلى الله عليه وسلم
انه يريد بها الموافقة . وهذا جواب المازي ، واقره ابو شامة وقرره الآمدي (٣)
ب- ان يقال : من اجاز صدور الصغيرة عنه صلى الله عليه وسلم انما اجازها فيما
لا ينهي عليه تشريع ، فاذا انبنى عليها تشريع امتنعت عند قوم (٤) ولمزم
التنبيه عند اخرين ، كما تقدم ، لئلا يستقر في الشريعة ما هو مخالف لحكم
الله ، اذ الشريعة مصونة بالاجماع .

هذا وقد تنقوى هذه الشبهة بتدخل عنصر معين ، وهو ان الله تعالى أمّر
رسوله صلى الله عليه وسلم جزاء صبره على تكاليف الدعوة انى ان فتح عليه ، أمّوه بمفطرة
سابقة لما قصد يقع منه من المخالفات . قال تعالى في اول سورة الفتح (انا فتحنا
لك فتحا مبينا . ليخفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر) فقد يذّكر ان ذلك ما يدعوه
صلى الله عليه وسلم الى الاسترسال وعدم التحرج ، اعتمادا على المشفرة السابقة .

وقد عرضت هذه الشبهة في الافعال النبوية لبعض الصحابة .

ففي صحيح مسلم (٥) عن عائشة رضي الله عنها ، " ان رجلا جاء الى النبي
صلى الله عليه وسلم يستفتيه ، وهي تسمع من وراء الباب ، فقال : يا رسول الله ، تدركني

٢- اورد هذا ابو المعالي الجويني على قول من يجوز تعدد الصغيرة على الانبياء . انظر
المحقق لابي شامة ق ١٥٠ أ و اورد التمهيد الحنبلي وجعله مؤيدا لقول
الوقت في الفعل المجرد . انظر التمهيد لابي الخطاب ٩٠ ب

٣- الاحكام ٢٥٠/١

٤- منهم ابو عبد الله البصري ، والقاضي عبد الجبار المصنعي ، انظر كتابه : المغني ٢٨٨/١٥
حيث يقول : " لم يثبت ان لا فعل الا ويوجب التامس فيه ، وانما يجوز ذلك طمس
وجه التأويل ، وما هذا حاله لا يجوز فيه المصيبة . وانما يجوز ذلك على وجه التأويل
فيما لا يتعلق بالشرائح " ونقل مثل ذلك عن ابي عبد الله (البصري) ٢٨٧/١٥

٥- صحيح مسلم ، ط عبد الباقي ٧٨١/٢

الصلاة وأنا جنب أنى صوم ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا تدركني الصلاة وأنا جنب أنا صوم . فقال : لست مثلنا يا رسول الله ، قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر . فقال : والله اني لا رجو ان اكون اخشاكم لله ، واعظمكم بما أتى^{عليه} " وفي رواية أبي داود " واعظمكم بما اتبع " وفي مسند أحمد " واعظمكم بحدوده " وفي رواية " واحفظكم لحدوده "

والحديث في الموطأ ايضاً .

فصل في الذي غار بهال الصحابي السائل ان بقائه النبي صلى الله عليه وسلم على الجنابة اثبات الصوم يحتل ان يكون مصيبة ، وقد اقدم عليها اعتياداً على المخفة السابقة :
وهو ما كان ما خطر بهاله انه صلى الله عليه وسلم يهتم بتصرف الحكم في المسألة اعتياداً على المخفة المشار اليها :

وكان جوابه صلى الله عليه وسلم صطلا لكلا الاحتمالين :

فقله " اني لا خشاكم لله " رد للاحتيال الاول ، وهو اشارة الى ان المخفة لستم تمنع كمال الخصمية لحلمه صلى الله عليه وسلم بجلال ربه وعظمته .

وقوله " واعظمكم بما أتى " رد للاحتيال الثاني ، اذ هو صلى الله عليه وسلم اعظم الامية بمرادات ربه في الوحي المنزل اليه . وقد اشرنا الى رد هذا الاحتمال في السبب الثاني المتقدم .

الثاني : انه صلى الله عليه وسلم قد يفعل المكروه لبيان الجواز . كما تقدم . فلو يومئذ ان يكون الفعل الذي نواه مفيداً للإباحة ، هو في الاصل مكروه وشعله صلى الله عليه وسلم لبيان الجواز ، فتكون استنادنا للحكم غلطاً .

وهجاب عن هذا بانه لا بد ان تتبين كراهته اما بنهي عن في موضع آخر ، او

بالقرائن .

الثالث : انه صلى الله عليه وسلم كان يماطل الناس بما يتألفهم ولا ينفروهم ، وقد قال الله تعالى له (آ) فيما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظاً غليظاً التلب لا نفسوا من حولك (

فما يومئذ ان يكون الفعل الذي نريد ان نقدر به فيه مكروهاً او محرماً عليه في الاصل . ولكن ابيح له فعله للمصلحة الراجحة من تأليف القلوب ، وحسن السياسة ، والتوصل الى ما هو اهم واعظم .

والقاعدة المقررة عند الفقهاء " جواز ارتكاب ادبي المفسدين لدرء اعلامهم " والقاعدة الاخرى " احتمال الفساد المرجوحة لتحصيل المصلحة الراجحة " ولم تقل ما تان

القاعدتان ، دستور السياسة النبوية في كل الحضور ، وقد اتفقت على مسخها الامم .

وقد قال الله تعالى (٧) لا يتخذ المؤمنون الكافرين اولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء الا ان تتقوا منهم تقاة .

واناج الله تعالى النفاق بكلمة الكفر للتخلص من الاذى .

وقال ابن حجر (٨) : روي في مسند الروياني وغيره باسناد صحيح عن ابي ذر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له " كيف ترى جعيل ؟ " قال : كشكله من الناس ، يحيي المهاجرين . قال " كيف ترى فلانا ؟ " قال : سيد من سادات الناس . قال " فجعيل خير من فلان ؟ " قال : قلت : فلان هكذا وانت تصنع به ما تصنع ؟ قال " ان الله رأس قومهم فانا انما لهم بهم به . "

فتقدم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكرم ذلك الرجل تألفاً لقومه دون ان يكون املاً للكرامة لذاته .

وقد اجاب الثاني عدال ببار بمنع جواز التثيقل لرسول ، في ما امر بادائه . يقول " ولو كانت مجوزة لم تعظم رتبة النبي ، لانها انما تعظم لانه يتكفل باداء الرسالة والسبر على كل طارئ دونه " (٩)

والمعتمد في الجواب ان يقال : ان المهمة الاولى لرسول الله صلى الله عليه وسلم كانت البيان عن الله تعالى . فحيث كانت السياسة لا تتعارض مع البيان ، فلاشكل ، كان يقدم بعض المجاح ويؤخر بعضه . ومنه عندي حديث جعيل ، المتقدم .

وحيث تعارضتا ، فان كان هناك قرائن تبين انه صلى الله عليه وسلم فعل ما فعل ، على سبيل السياسة ، فالامر واضح ، والا امتنع ان يكون ما فعله ففروها او محرمات ، لانه يؤدى الى ان يستقر في الشريعة ما ليس منها . والله اعلم .

الرابع : انه صلى الله عليه وسلم قد يكون له عذر فيما فعل ، اى ان يكون فعل الفعل على سبيل الرخصة ، كان يكون افطر في رمضان ، ويكون افطاره لاجل مرض غني .

ومثاله ايضاً : ان يكون قد صلى في ملابس دون ، لقلّة الملابس اللائقة بجلال الصلاة عنده ، فاذا اقتضى به الواجب ، في ترك الملابس الناجسة . في الصلاة ، كان ذلك خلصاً .

ومثاله ايضاً ما ورد في السنن ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يكثر الا نفاق حتى لا يبقى شيئاً • ويتشبه في معيشته • يحتفل أن يكون ذلك للحاجات والضرورات الواقعة في المجتمع الاسلامي ما لا بد من الوفاء به • فان اقتدي به في ذلك فسمي السبعة كان خطياً •

وتذاير ذلك في الاقوال ما ورد عن ابي بن كعب انه قال : الصلاة في الثوب الواحد سنة ، كنساً لقطعه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يحاب ظنفساً ، فقال ابن مسعود : انما كان ذلك اذا كان في الثياب قلعة ، فاما اذا وسع الله فالصلاة في الثوبين اركس (١٠) •

ومن هنا وقع الخلاف في المني ، ففي حديث عائشة (١١) انها كانت تفركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فركاً فيصلي فيه • قال الشافعية والحنابلة : ذاك دليل على طهارته •

وقال الحنفية : هو نجس ، ويجزئ فرك يابس •

ومثاله ايضاً : تعامل النبي صلى الله عليه وسلم بالدينار الرومية ، والدرهم الكسروية ، واققراره التعامل بهما ، مع ما عليها من مهر القياصرة ، ومعايد النيران • يحتفل ان يكون فعل ذلك من باب الضرورة لعدم امكن سك نقد جديدة خالصة من ذلك على عهد صلى الله عليه وسلم (١٢) •

ومثاله ايضاً تركه ان يذلي الحديد بالمسند ، بل خرج الى المصلى ، يحتفل انه فعل ذلك ليقب المسجد عن ان يتسرع لجميع القاديين للصلاة الحديد ويحتفل ان ذلك هو السنة •

والجواب : ان افعاله هذه مراعاة للحكم الشرعي في حقته صلى الله عليه وسلم ، وهو الرخصة وليست مخالفة لها • والواجب الفحص عنها على اوجهه وقمت ، وما الحذر الذي لاجله حصل • وهذا هو ما يصنع المجتهدون حيال

١٠ - احمد في المسند ١٤١/٥ ١١ - رواه مسلم ١٩٦/٣

١٢ - الشيخ عبد المجيد واخي جعل هذا النوع دليلاً على اباحة استعمال المسود وانكر على النووي قوله بالتحريم • انظر مقالته في كتاب (عصر نقاشة عصرية جديدة) ط مؤسسة الدراسات العربية ، بيروت

مثل هذه الاجاديسث * فاذا علموا السبب اناطوا الحكم به * واذا جهل
السبب فيكون الظاهر ان الحكم فطري ، ويصل بذلك الظاهر * والله اعلم *

المطلب الرابع

ان الله صلى الله عليه وسلم عالم بمطابقته للحكم الشرعي *

والذي قد يورد على هذا ، ان النبي صلى الله عليه وسلم لكونه بشرا ، قد ينسى
كما تقدم * وربما فعل اثنا ذلك النسيان ، او ترك ، ما هو معذور به ، فتبني عليه
احكاما شرعية * وذلك خطأ *

والجواب ما تقدم في بحث المحسنة من انه صلى الله عليه وسلم اذا فسد
سيان ما هو مخالف ، للحكم الشرعي ، فانه ينسبه لذلك ، لئلا يقتدى بنسبه
فيه *

اما على قول من منع النسيان في ما ينسب عليه حكم شرعي ، فالجواب واضح *
وقد يورد عليه ايضا على اصول الحنفية ، انهم اثبتوا في افعاله صلى الله عليه
عليه وسلم الزلّة ، وفرفوها بانها (اسم لفعل غير مقصود في عينه ، لكنه اتصّل
بسمه الفاعل عن فعل صاح قصده ، فزل بشغفه) بسمه (عنه الى ما قصده
حرام لمقصده اصلا) (١٣)

والجواب عن هذا اليراد انهم التزموا ان الزلّة لا بد من اثباتها
ببيان انها زلّة *

المطلب الخامس

ان حكم افعاله صلى الله عليه وسلم المطابقة لافعالنا ، كحكم افعالنا ولا فسرق
فما كان واجبا عليه فهو واجب علينا ، وما كان مندوبا له فهو مندوب لنا ، وما حرم
حلال لسه فهو لنا حلال *

ومقتضى هذا اننا اذا علمنا انه صلى الله عليه وسلم فعل فعلا على وجه الوجوب
وجب علينا ان نفعله ، واذا فعل فعلا على وجه الندب ، وجب علينا اعتقاده مندوبا لنا
وصح منا التعفّل به * والله اعلم * وجب اعتقاده باحاطة لنا ، وجاز
لنا ان نفعله *

والذي قد يورد على هذا الأصل ، انه قد ثبت للنبي صلى الله عليه وسلم
وسلم افعال خاصة به اجمعت الاممة عليها ، فما يؤمننا ان الفعل الذي نريد
الاستدلال به هو احد الخصائص ، فيكون الاستدلال به خطأ ؟

والجواب : ان ما علم بدليل ، انهم من خصائصه صلى الله عليه وسلم
وسلم خرج عن هذه القاعدة ، اذ كونه خاصا به يقتضي ان لا يشاركه في حكمه •
وما علمنا بدليل خاص انه مشترك بيننا وبينه صلى الله عليه وسلم فحكمنا في حكمه
حكمه بالاتفاق • لاجل ذلك الدليل الخاص الدال على التامس •

واما ما لم يعلم انه خاص به ، ولم يعلم انه مشترك بيننا وبينه صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم وهو اكثر افعال النبي صلى الله عليه وسلم ، فهذا محل الاشتباه ، وعندنا اختلفت
انفسار الصولييين •

فمنهم من حمله على الخصوصية ، ولم يجعله مفيدا للحكم في حقنا •

ومنهم من توقف لاجل تعارض الاحتمالين فيه •

ومنهم من حمله على الاشتراك في العبادات ، وعلى الخصوصية في غيرها •

ومنهم من حمله على الاشتراك في العبادات وغيرها • ووجب التماسي به صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم في نفسه ، وهم الجمهور •

وسياتي ايضا في الخلاف في ذلك واستيفاء القول فيه في الفصل التالي

والذي يعتمد به ان شمس الشمس •

الفصل الرابع

اقسام الافعال النبوية

ودلالاتها على الحكم

قد منا في الفصل السابق ان افعال الرسول صلى الله عليه وسلم من حيث الجملة
حكمة على الامة . وان ذلك هو الاصل فيها . واثبتنا ذلك بالادلة ، وردنا
الشبه التي قد تورد على حجتهم .

وفي هذا الفصل نستعرض الافعال النبوية بانواعها ، ونبين ما يصرف
بسمه كل نوع ، وهل يدل على حكم اولاً يدل عليه . والاحكام التي تدل عليها
تلك الاسماء .

اقسام الافعال النبوية :

فهلسم صلى الله عليه وسلم اما متعلق بخيره ، او قاصر عليه .
وفعله القاصر عليه اما ان يصدر عنه لداعي الجلبة ، او اتباعا للعادة ،
او لتقديره فيه منفعة او دفع مضرة ، او هو تابع للشرع .

وفعله التابع للشرع اما معجز او غير معجز .
وفعله غير المعجز اما ان يفعله لانه مطلوب منه خاصة ، او هو مشترك
بينهما وبينهما .

والمشترك اما ان يعلم انه متعلق بوحي معين ، او لا يعلم تعلقه به .
والمتعلق بالوحي المعين اما ان يفعله بخوض تعيين مجمل او مشكل وارد فيه ،
او لمجرد امتثال الاموال الهي .

والذي لا يعلم تعلقه به اما ان يفعله مؤقتا لا انتظار الوحي ، واما
ان يفعله على غير ذلك الوجه ، وهو الفعل المبتدأ المجرد .

فانحصرت افعالهم صلى الله عليه وسلم في عشرة اقسام (١) ، هي كما يلي :

١- الفعل الجعلي . ٢- الفعل العادي ٣- الفعل النبوي ٤- الفعل
المعجز ٥- الفعل الخاص ٦- الفعل البياني ٧- الفعل الامثالي ٨- الفعل
الموقعت لا تتأثر الوحي ٩- الفعل المتعدي ١٠- الفعل المبتدأ المجرد .

وسوف نعتد لكل قسم منها صفا خاصا من هذا الفصل ، ونضمن الفصل
المبتدأ بفصل مستقل ، نظرا لان البحث فيه هو لسبب باب الافعال
واهم ما فيه ، وما عداه انما يذكره الاصوليون مع موضوعه ، بقصد تحديد
المراد بالفعل المبتدأ .

وقبل التفصيل نشير اشارة مجملة لما يدل عليه كل قسم منها ، فنقول :
ان الفعل الجعلي والعادي والنبوي لا قدوة فيها ، ولا تدل على اكثر من الابعاد
والفعل المعجز والخاص كذلك لا قدوة فيه ، لما فيها من معنى الاختصاص
صلى الله عليه وسلم ، والفعل البياني والامثالي يقتدى بهما ، والموقعت لا تتأثر
الوحي لا قدوة فيه اذا جاء الوحي بخلافه ، والمجرد فيه تفصيل ، يعلم
في موضعه .

ونقدم قبل ذلك بيان الطرق الحاصلة التي يسلكها طائفة الامعة ، طسسي
اختلاف نزواتهم ، في استفادة الحكم من الفعل النسوي .

طرق العلماء في حجية انواع الافعال النبوية
ودلالة كل منها على الاحكام :

للعلماء في ذلك ثلاث طرق رئيسية :

الطريقة الاولى : ان الفعل النبوي بمجرد دال على الحكم في حقا ، يعني سواء طمنا
حكمه بالنسبة الى النبي صلى الله عليه وسلم ، او لم نعلم .

(ذكر ابو الحسين البصري (المعتد ٣٨٥/١) اقسام الافعال ولم يخصص
عدد منها ، وخصها ابو شامة في ستة اقسام (المحقق ٣ ب) ونحو
امتوينا حصرها استيفاء لم نطلع على مثله . والله التوفيق .

وأصعب هذه الطريقة على ثلاثة مسائل :

فمنهم من قال : هي دالة على الوجوب في حقها •

ومنهم من قال : هي دالة على الندب في حقها •

ومنهم من قال : هي دالة على الإباحة •

الطريقة الثانية : أنها لا تدل على شيء في حقنا إلا باعتبار حكمها بالنسبة
إليه صلى الله عليه وسلم •

فما فعله على وجه الوجوب فهو طينا واجيب •

وما فعله على وجه الندب فهو لنا مدوب •

وما فعله على وجه الإباحة فهو لنا مسباح •

وما لم نعلم حكمه بالنسبة إليه صلى الله عليه وسلم حطناه على أدنى

الاحتمالات •

ورأى أبو طي بن خالد المجتلي أن التساوى بيننا وبينه صلى الله

عليه وسلم حاصل في الأحكام ^{في} العبادات خاصة ، وأما فيما عداها

فملا •

الطريقة الثالثة : أنها ليست أدلة بمجردها • وليست أدلة باعتبار حكمها
بالنسبة إليه صلى الله عليه وسلم ، لا احتمال أن يكون الفعل الذي فعله من خصائصه
صلى الله عليه وسلم • (٢)

تحرير محصل النزاع :

ليس الخلاف السابق ذكره هو في جميع الأفعال ، بل ما كان من أفعاله صلى الله
عليه وسلم جبلياً أو شبيهه ، أو كان من خصائصه أو اقترن به دلالة خاصة على أن المراد
بسمه التأسيسي ، أو توسيعاً لنا لشيء من آي الكتاب • فالأمر فيه واضح • وإنما
الخلاف فيها هو ذلك وهو الفعل المجرى المجتهد • والأقوال المذكورة إنما هي
في هذا النوع • (٣)

١- انظر : أبا الحسين البصري : المعتد ٣٧٧/١ ، الأمدى : الأحكام ٤٧/١ ، وما بعدها
المعنى : شرح جمع الجوامع ٩٧/٢ ، أبا شامة : المحقق ق ٢ ، ٣
٢- سيأتي أن أبا شامة رأى أن الفعل الجبلي ينسب لنا الموافقة لبيده •

المبحث الاول

الفصل الجبلاني

ان النبي محمدا صلى الله عليه وسلم كغيره من انبياء الله ، بشير كسائر البشر ، لم يتميز عن سائر البشر الا بان الله اوحى اليه برسالته ، واختاره ليؤدي مهمته البلاغ ، وما يتبعها مما يقتضيه ذكره . قال الله تعالى (١) قل انا بشير مثلكم يوحى الي انما اليكم الله وحده (٢) وقال (٣) قل سبحان ربي هل كنت اسمن الا بشيرا رسولا .

وان اختيار الله تعالى له لحمل الرسالة لم يستتبع الاخلاص صلى الله عليه وسلم من رتبة النبوة ، بل يتنبي واحدا من البشر ، له مثل ما لهم من الحاجات البدنية والنفسية ، وذلك مقتضى انسانيته وشريته . من اجل ذلك كان قضاؤه لتلك الحاجات امرا دعت اليه ببلته البشرية ، وليس بمقتضى الرسالة ، امسما انذى بمقتضى الرسالة فهو الافعال التشريعية التي يفعلها لتكون مطابقة لشريعة الله تعالى .

تنبيه : ان كان الفصل مما لا تقتضيه الجبلية كالركوع والسجود ، ورفع اليدين في الدعاء ، وتحويل الرداء في الاستسقاء ونحو ذلك ، فهو خارج عن هذا البحث ، بخلاف القيام والجلوس ، والابتطجاع والاكل والشرب .

فاذا وجد المخالف لمقتضى الجبلية في الفعل العبادي ، فهو مشروع فيها قطعا ، اما مستحب او واجب ، ما لم يظن ان النبي صلى الله عليه وسلم فعله في انبياء العباداة لغرض بدني او نحوه فيكون من الصاح .

ونضرب لذلك مثلا بفرعيتين :

الاول : تحويل الرداء في الاستسقاء ، الجمهور انه فعل تشريعي . وعن ابن عباس حذيفة رضي الله عنه : لا يستحب من ذلك شي (٤) .

الفرع الثاني : وضع اليدين على الصدر في الصلاة ، لا تقتضيه الجبلة ، وقد ثبتت
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه فعله . قال الجمهور باستحبابه . وهو الذي ذكره
مالك في الموطأ . وروى ابن القاسم عن مالك الا رسال ، وصار اليه اكثر استحبابه ،
ومنهم من كره الا صاك . (٤)

والأفعال الجبليسة على ضربين :

الضرب الاول :

فعل يقح منه صلى الله عليه وسلم اضطرارا دون قصد منه لا يقاعسه مدالقا ،
وذلك كما نقل انه كان اذا سمر استنار وجهه كأنه قطعة قمر (٥) واذا كره شيئا روى في
وجهه (٦) وكألمسه من جرح يصيبه ، او حصول طعم الحلو والحامض في فمه
من طعام ياكله . وما يدور في نفسه من حسد وكراهية لا شاخص او شيئا ، مما لا سيطرة
لنه على منعنه او ايحاده ، ككراهيته اكل لحوم الضب .

ومثل هذا ايضا ما يفعله في حالات اللأوعي ، كما يقح منه من الحركات وانتقال
الأعضاء في منامه ، او غفلته ، او نحو ذلك .

فهذا النوع لا حكم له شمرعا ، لوقوعه دون قصد منه صلى الله عليه وسلم ،
وهو لذلك خارج عن نطاق التكليف . ومن اجل ذلك لا يستفاد منه حكم ولا يتعلق به امر
باعتدال ولا نهسي عن مخالفة .

ومما يستأنس به لصفة هذه المسألة ما ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان يتقسم بين نسائه فيعدل ، ويقول (٧) " اللهم هذا قسمي في ما املك ، فملا
طمني في ما تطك ولا املك " والذي لا يطكسه صلى الله عليه وسلم هننا هو ميل
القلب الى احدا من اكثر من الاخرى ، فهذا لا تدوة فيسه ، والمطلوب العدل قدر
الامكان .

وقد يقع من الأفعال ما يشتبه فيه انه اضطراري او غير اضطراري فيتنسج الاشتباه
في حكمه ، على اساس ذلك . ومن ذلك ما ورد عن مطرف بن عبد الله عن ابيه قال (٨) :
رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يحلي وفي صدره ازيز كازيز النوى من من البكاء صلى
الله عليه وسلم " يحتفل ايه صلى الله عليه وسلم كان يستدعي البكاء لمناسبة لمقصود

٤- ابن حجر : فتح الباري ٢/٢٢٤ ٥- متفق عليه (الفتح الكبير)

٦- الطبراني في الاوسط (الفتح الكبير) ٧- احمد والاربعة والحاكم (الفتح الكبير)

٨- ابوداود ٢/١٧٢ وهذا لفظة والترمذي والنسائي

العبادة ، فيدل على جواز استئذائه • ويحتل انه صلى الله عليه وسلم كسما
يغلبه البكاء • وهو لا يريد به فلا يدل على جواز استئذائه البكاء •
ولا بد لنا أن نفرق في امر المحبة والكراهية ونحوها أيضا بين نوعين منها ، لكل
نوع حكمه :

فالمحبة والكراهية الناشئة عن تعويد النفس على موافقة الشرع ، بمحبة
المطلوبات الشرعية ، وكراهية المنوعات ، هما فصلان دالان على الاحكام ، وينبغي الاقتداء
بهما • وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ^(٩) " لا يؤمن احدكم حتى
يكون هواه تبعاً لما جئت به " ففي هذا الحديث ان صح حدث على مخالفة النفس
لتستجيب للدواعي الشرعية ، وتتح ما جاء به الشرع •

والنوع الثاني : المحبة والكراهية الطبيعية ، من محبة المستذات وكراهية
الموالمات • فهذا النوع هو المقصود هنا وهو الذي لا قدوة فيه لخروجه عن سلطان
الارادة • ومن اجل ذلك قيدنا ما لا قدوة فيه من المحبة والكراهية بـ (ما لا سيطرة
له على منعه او ايجاده)

فمن النوع الاول من المحبة والكراهية ، وهي التي تدل على الحكم ، ويقتدى به
صلى الله عليه وسلم فيهما ، ما ورد عن عائشة رضي الله عنها انه صلى الله عليه
وسلم ^(١٠) " كان يحب التيامن ما استطاع في طهوره وتنعله وترجله وفي شأنه كله "
وكان يحسب من اصحابه ابا بكر وعمر ، وقال لعاذ ^(١١) : اني احبك •
وكان يكره النفاق والمنافقين ، ويكره الكذب والكاذبين ، وكان يكره ان يمسأ
احد عتبه ^(١٢) •

وفي كل ذلك من أمره قدوة •

ومن النوع الثاني ، وهو المحبة والكراهية الطبيعية ، ما ورد عن عائشة
انه صلى الله عليه وسلم كان يحسب الحلواء والحسمل ^(١٣) ، ويحب الدباء ^(١٤) وكسما

٩- من حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب (تفسير القرطبي ١٦/١٦٧) ولم يسنده السي
شي من كتب الحديث وفي (فتح المجيد) لعبد الرحمن بن حسن ، ص ٣٩٦ " قال
النووي هذا حديث صحيح روينا في كتاب الحجج باسناد صحيح " وكتاب (الحجة)
هو لابي الفتح نصر بن ابراهيم المقدسي الشافعي • رواه الطبراني •

١- مفتق عليه (الفتح الكبير) ١- احمد وابوداود وابن حبان (الفتح الكبير ٢/٤٠١)

٢- الحاكم في المستدرک (الفتح الكبير) ٢- البغاري ومسلم والاربعة (الفتح الكبير)

٤- احمد والنسائي وابن ماجه عن انس (الفتح الكبير)

احب الشراب اليه الطلوا البارد (١٥) وكان احب الطعام اليه الثريد من الخبز والثريد من الحيس (١٦) وكان يكره ريح الحناء (١٧) فلا قدوة في شمسى من ذلك .

ومنه انه صلى الله عليه وسلم ترك اكل الخسب كراهة له . قال " اجد شمسى اعافسه " فلم يقتد به الصعابة في ذلك ، بل اكله خالد بن الوليد على مائدة معه صلى الله عليه وسلم .

الضرب الثاني : الافعال الجبلية الاختيارية : وهي ما يفعله صلى الله عليه وسلم عن قصد وارادة ، ولكنها افعال تدعو اليها ضرورة من حيث هو بشر ، وموقفه انسان قصدا عند شمره بتلك الضرورة ، الا ان ايقاعها تابع لارادته وقصده ، بحيث يستطيع الامتناع عن ذلك في وقت دون وقت .

ومثال هذا الضرب : تناول الطعام والشراب ، وقضاء الحاجة ، واتخاذ المنزل ، والملابس ، والفراش ، والمشي والجلوس والنوم والتداوى من المرض ، والنسكاح .

ثان اعل هذه الاشياء ضرورية للانسان من حيث هو انسان ، بحيث يصيبه الضرر لو امتنع منها كلياً . فهو يفعلها تحت ضغط الضرورة ، وذلك يكون فعله لها خارجاً عن التكليف ، ولا قدوة بما لا تكليف فيه وتكون من الضرب الاول الذى تشدد ذكره . فمن فعل شيئاً من ذلك وزعم انه يقتدى بالنبي صلى الله عليه وسلم فقصد اخطأ ، لانه سيفعله شاء ام أبى .

الا انه لا بد من التصدى لاورارحة تنهج ذلك تدخل في المراد بهذا الضرب الثاني .

اولا : الهيئات التي يمكن ان تقع عليها الافعال المشار اليها في هذا الضرب اذ الفعل يمكن ان يقع على هيئات مخطئة ، فيفعل النبي صلى الله عليه وسلم الفصل على احدى تلك الهيئات دون غيرها ، كما ورد انه كان ينام على جنبه الايمن ، واكل بيمينه ، ويشرب ثلاثاً . ويأتي اهله بطريق او طرق معينة . فليس ذلك دليلاً على استحباب تلك الطريقة او وجهها . لا مكان علمه على الهيئة او الهيئات الاخرى . ما لم يدل دليل على انه صلى الله عليه وسلم قصد . بذلك موافقة الامر الشرعي .

ووجهه ان هذه الهيئات هي ايضا افعال جبلية اختيارية . وتدل على الاباحة .

١٥ - متفق عليه (الفتح الكبير) ١٦ - ابوداود والحاكم (الفتح الكبير)

١٧ - احمد وابوداود والنسائي (الفتح الكبير)

ثانيا : انواع الاشياء المستعملة من الضرورات المشار اليها ، اذ قد يأكل طعاما معيناً ، كما قد اكل التمر والحسبل وخبر الشعير ونحو ذلك ، وليس شي من ذلك ضرورياً ، اذ قد يتوكل ما اكله ويأكل بدله شيئاً آخر .

وكذلك اتخذ صلى الله عليه وسلم بيوتا مبنية من طين وصقوفة بالجريد وكان له فراش من آدم حشموه ليسف .

وتزوج نساء على اوصاف معينة ، ومن قبائل معينة . وهذا النوع يدل على الاباحية ايضا .

ثالثا : الامكنة والازمعة التي يوقع فيها الفعل الجبلي ، اذ قسمها يأكل في وقت دون وقت او ينام في مكان دون آخر .

رابعا : ويلتحق بذلك ان يفعل ما تقتضيه الجبله ما ليس له ضرورياً وانصا هو حاجي ، كاصل اتخاذ المراكب ، او مراكب من انواع خاصة كالغيل والحمر والبغال . وكذلك ما يفعله صلى الله عليه وسلم لما فيه من المنفعة وان لم تكن حاجية ، كاتخاذ الحسبل والكرسي .

والفعل الجبلي الاختياري مهما كان نوعه يدل على الاباحية ، ولا يدل على استحباب او وجوب ، ما لم يقتضه بقول او قرينة . تدل على ذلك ، او يكون لسمه صلة بالمباداة ، كما سيأتي في بقية هذا الفصل .

أقسام الفعل الجبلي الاختياري :

الفعل الجبلي الاختياري على قسمين ، لانه إما ان يكون لسمه صلة بالمباداة ، او لا يكون لسمه بهما صلة .

القسم الاول

الفعل الجبلي الصرف

والمراد به ما ليس له صلة بالمباداة ، كاكل طعام معين كالتمر واللحم والحسبل ، وسير في طريق معين ، وليس ثياب ذات شكل معين كالقباء والنساء والقميص ، او من مادة معينة كالقطيع والصوف .

وهذا النوع من الافعال يقع من النبي صلى الله عليه وسلم على سبيل الاباحية . والمشهور عند الأصوليين انه لا اسدوة فيه ، بل من شاء ان يفعل مطلقا

فعل ، ومن شمساً ان يترك ترك دون ان يكون للفعل ميزة على الترك من ثواب او غيره *
ودون ان يكون في الترك ذم شرعي * وبعضهم ادعى الاجماع على ذلك *
الا ان ابن حزم اشترط في جواز الترك ان لا يكون رغبة عما فعله النبي صلى الله عليه وسلم
الله عليه وسلم ، فان كان كذلك كان التارك آثمًا * واحتج بالحديث " لكني انا اصوم
واغتسل ، واتوم وانا ، واتزوج النساء ، واكمل اللحم ، فمن رغب عن سنتي فليس
مني " فذكر اكل اللحم ، وهو فعل جبلي صريح * .

ورايانا ان الحديث المشار اليه وارد فيمن ترك المباح وتقربا الى الله به ، فهذا
مخالق الشرع اذ لا يعبد الله بعبادة لم تشع ولا ن ذلك ترك للمباح مع اعتقاد تعريضه
او كرامته ، وذلك تغيير لشرع الله * .

ولا يصح ان يفهم من الحديث ان من اكل بالطهقة وترك الاكل بالاصابع فقد رغب
عن السنة واستحق الوعيد ، ولا ان من توبأ من المفصلة او الالبريق وترك الوضوء من انسا
صغير يخرق منه باليسد فقد رغب عن السنة ، ولو اعتقد الاكل بالطهقة والمفصلة
من المفصلة ان ذلك انطاف واحسن فليس ذلك ايضا رغبة عن السنة ، لانه ترك
للمباح مع اعتقاد اباحته ، وليس في ذلك حرج * واما دعوى الاجماع فالصحيح ان المسألة
ليست مجمعا عليها * .

نقد نقل ابا قلاني في التتريب عن قوم لم يسمهم ، ان التأسسي به صلى الله عليه وسلم
وسلم في افعاله المباحة مندوب وكذا حكاة الخزالي عن بعض المحدثين وبه شرح السبكي
في قواعد (١٨) وانيه يميل ابو شامة (١٩) ونقل المازري عن قوم لم يسمهم القول بوجوب
التأسسي في جميع الانسال على الاطلاق ، وذلك يقتضي دخول هذا النوع * .

والقول بالمندوب هنا بعيد جدا * .

اما القول بانه يدل على الندب فله حظ من النظر * والندب هنا على طريق التيسير
للقائلين به : .

الاولى : ان يقال : ان الظاهر من فعله صلى الله عليه وسلم انه تشريع فيحصل
على الظاهر ، والوجوب لم يتحقق ، فيبقى حظه على الندب منه صلى الله عليه وسلم ، ولما
كان حكمنا حكمه ، يحل على لئلا نبغي حجتنا ايضا * فالحكم فيه مستو بيننا وبينه * .
والثانية : ان يقال : الاصل عدم التشريع ، فهو منه صلى الله عليه وسلم محمول على
الاباحية ، ولكن يندب لنا ايقاعه على مثل السمرة التي اوقعتها طيها هو صلى الله عليه وسلم

والمشهور عند المحدثين ، وهو المتداول في كتبهم وشروحهم للحديث ، ان ذلك الفعل يدل على الندب ، ويطلب التناسل به صلى الله عليه وسلم في نفسه .

والارجح عندى القول الثاني وهو انه دال على الاباحة لا اكثر . ولا تنهيه عن المواظبة والتكرار دليلا على كون الفعل مقصودا بـه التشريع ، اذ كثيرا ما يقسم من الانسان ان يفعل الافعال التي من نوع واحد بطريقة واحدة ، بل ان ذلك هو الاغلب على الناس ، لان في ذلك اقتصادا في المجهود الفكري ، فالشيء اذا فعله الانسان طمى الطريقة التي جرى عليها في مثله ، امكنه فعله دون اعمال للتفكير فيه ، ويمكن الاستفادة من الفكر في اثناء ذلك الفعل في اشياء اخرى . فلما كان هذا من طبيعة البشر ، فان ما واظب عليه يلحقه لم يواظب عليه ، ولا يستفاد من كمال ذلك حكم الطمى من الاباحة .

الدرجة الثالثة : ان يقع منه الفعل الجبلي لا على سبيل المواظبة والتكرار . ومثاله ان يكون صلى الله عليه وسلم قد سار في ايمن الطريق او ايسرها ، او جلس تحت شجرة معينة او نحو ذلك . فهذا اضعف درجات الفعل الجبلي الاختياري . ودلائل تنبيهه على الاباحة والخصبة اما الندب فالقول بـه هنا اضعف منه فيما واظب عليه صلى الله عليه وسلم .

وقد نقل عن ابن عمر رضي الله عنهما ما يدل على انهم كانا يتبعان آثار النبي صلى الله عليه وسلم والمواضع التي سار فيها او جلس فيها ، ذكر منها ابن سعد كاتب الواقدي في الطبقات طرفا (٢٦) . وما يرويه المحدثون من ذلك انه رضي الله عنه جرح غلام ناقتة حتى ابركها في الموضع الذي بركت فيه ناقة النبي صلى الله عليه وسلم ، وسار براجلته في جانب من الطريق سارت فيه ناقة النبي صلى الله عليه وسلم وقال " لعل غفلا يقع على خسف " (٢٧) ونزل تحت شجرة كان نزل تحتها النبي صلى الله عليه وسلم ، وصحب في اصلها الماء . وقال في موضع بال فيه النبي صلى الله عليه وسلم وقالت عائشة (٢٨) : ما كان احد يتبع آثار النبي صلى الله عليه وسلم في منازلهم ، كما كان يتبعهم ابن عمر .

٢٦ طبقات ابن سعد ، بيروت ، دار صادر ودار بيروت ١٣٧٧ هـ ١٤٢ / ٤ م ١٨٨
٢٧ تنبيه على الخطأ والى حلية الاولياء ١ / ٣١٠ ذكره في كتابه (سيرة عمر ابن الخطاب واخبار عبد الله بن عمر) ط بيروت ، دار الفكر ، ١٣٨٠ م ص ٤٨٠
٢٨ طبقات ابن سعد ١٢٥ / ٤

وشبيه بذلك ما نقل عنه انه كان يلين انحال السبئية اقتداءً بالنبي صلى الله عليه وسلم .

وكان ابن عمر يستجمر بالألُسوة غير مطراة ، وكافور يطرأه مع الألوة ، ثم قال : هكذا كان يستجمر رسول الله صلى الله عليه وسلم . (٢٩)

وهذان النقصان اشبهه بالنوع الذي قبل هذا ، وهو ما حصل على سبيل التكرار والمواظبة .

وابن تيمية يفرق بين نوعين من المطابقة في هذا : المطابقة في صورة الفعل ، والمطابقة في مكان الفعل ، فيفسر بالخلاف في الاولى . واما الثانية فهي عنده ممنوعة اتفاقاً يقول " لو فعل النبي صلى الله عليه وسلم فعلاً بحكم الاتفاق ، مثل نزوله في السفر بمكان او ان يفعل في ادائه ما فيصيه في اهل شجرة ، او ان تمشي راحته في احد جانبي الطريق ، ونحو ذلك ، فهذا يستحب قصد مطابقتها في ذلك ؟ كان ابن عمر يحب ان يفعل مثل ذلك ، واما الخلفاء الراشدون وجمهور الصحابة فلم يستحبوا ذلك ، لان هذا ليس بمطابقة لها ، اذ المطابقة لا بد فيها من القصد ، فاذا لم يقصد هو ذلك الفعل ، بل حصل له بحكم الاتفاق ، كان غير مطابق له في قصده .

" وابن عمر يقول : وان لم يقصد ، لكن نفس فعله حسن على اي وجه كان ، فاحسب ان افضل مثله ، اما لان ذلك زيادة في محبته ، واما لبركة مشابهته لسه . . . " وهكذا للناس قولان في ما فعله من الباحات على غير وجه القصد ، هل مطابقته فيسه مباحة تقسط ، او مستحبة ، على قولين في مذهب احمد وغيره .

يقول " ولم يكن ابن عمر ولا غيره ، يقصدون الا ما كن الشيء كان ينزل فيها ، ويبسبب فيها ، مثل بيوت ازواجه ، ومثل مواضع نزوله في منازلهم ، وانما كان الكلام في مشابهته في صورة الفعل فقط . وان كان هو لم يقصد التحديد به . فاما الا مكنة نفسها فالصحابه متفقون على انه لا يحظام منها الا ما عظمه الشارع " اذ كلامه . (٣٠)

وقد يظن لأول وهلة ان هذا وهم من ابن تيمية ، فقصد صح عن ابن عمر انه تحمى الا مكنة التي حصل الفعل النبوي . فيهما بحكم الاتفاق . والتاسي في ايقسماع الفعل فيهما . ومن ذلك الحديث الطويل الذي رواه البخاري (٣١) في البسباب

الذي عهده بعنوان (باب المساجد التي على طرق المدينة ، والمواقع التي صلى فيها النبي صلى الله عليه وسلم) ذكر فيه المواقع التي كان ابن عمر يتحرى الصلاة فيها ، ويخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى فيها في أسفاره إلى مكة •

وايضاً : كان ابن عمر يتحرى ان يصلي من الكعبة ، في المكان الذي قيل له ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى فيه • (٣٢) ويتحرى ان يقف من عرفة في المكان الذي وقَّسَّ فيه النبي صلى الله عليه وسلم (٣٣)

ولكن قد بين ابن تيمية مراده في موضع آخر ، (٣٤) حيث بين ان ما فعله ابن عمر لم يزد على انه كان يختار احدى الصورتين الممكنتين في الفعل الواحد ، وهي الموافقة لما فعله النبي صلى الله عليه وسلم دون الاخرى • بان تحضره الصلاة مثلاً فسي بقعة معينة قد صلى النبي صلى الله عليه وسلم في ناحية منها فيختار الصلاة فسي تلك الناحية ويترك سائر نواحيها • والمستكر عند ابن تيمية ويدعى الاتفاق على انكاره ان تعظم بقعة لم يقصد النبي صلى الله عليه وسلم تعظيمها ، ويظهر ذلك بان ينسب إلى المسلم لها سفرًا طويلاً أو قصيراً •

فهذا تشييد جيد في المسألة وتحرير صحيح لمحل النزاع •

هذا وقد عرض ما كان يفعله ابن عمر من هذا النوع ، بما فعله والده رضي الله عنهما • قال ابن حجر : ثبت عن مرانه رأى الناس في سفر يتبادرون إلى مكسب فسأل عن ذلك • فقالوا : قد صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال " من عرضت له الصلاة فليصل ، والا فليمض ، فانما هلك أهل الكتاب لا هم تنهوا آثاراً بآبائهم فاتخذوها كنائس وبيعوها " •

وقد أول ابن حجر فعل عمر هذا بحمله على من لا يحرف حقيقة الأمر ، فيظن الصلاة هناك واجبة • وهو تأويل فيه نظر ، فسياق النصيحة بإياه •

واحتج ابن حجر ايضاً بحديث عثمان بن مالك ، الوارد في صحيح البخاري ، اسمه طلب من النبي صلى الله عليه وسلم ان يأتيه في بيته ليصلي له في مكان مسخه يتخذة مجلساً ، فيها • وفعل ذلك •

٣٢- البخاري ٥٧٩/١

٣٣- ذكره ابن حجر في الاصابة ٣٤٩/٢ (سيرة عمر لحلي الطنطاوي)

٣٤- ابن تيمية : اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم ص ٤٢٣

وهذا خارج عن الموضوع ، لأن صلاته صلى الله عليه وسلم هناك مقصودة وله هدف معلوم هو ان يتخذ مجلساً ، وليس ذلك وارداً على موضوع النزاع ، لأن النزاع في ما حصل من الاتفاق بحكم الاتفاق .

وذكر ابن حجر أيضاً ان عمر بن عبد العزيز لم يصاد على مواعظ بالمدنية .
ثبتت ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى فيها (٣٥) .

ورأينا في مثل ذلك ان الفعل الجبلي الصرف لا يدل على الاستحباب مطلقاً . بل يدل على الإباحة . وسواء كان ما واطب عليه صلى الله عليه وسلم كما تقدم الترجيح فيه ، او ما لم يواظب عليه .

ورأينا في ما تشمل عن ابن عمر انه فعل ذلك لا على سبيل التبعيد للمعصية بذلك ، أعني لا على سبيل انه مستحب شرعاً ، وإنما فعله بداعي عظام المعصية للنبي صلى الله عليه وسلم فهو يسبلي نفسه ، أو يستثير شقوته ، بأن يعطى صورة ما حصل النبي صلى الله عليه وسلم أو بالكون في المكان الذي كان فيه صلى الله عليه وسلم . " نحل خفياً يتخفى خفية " كما قال رضي الله عنه . فهي مسألة شخصية صوفية ، كما يصنع المحب المقيم بأشجار حبيبه اذ يحتشظ بصورته أو بقدرته من ثيابه ، أو يذهب إلى المكان الذي قابله فيه . أو نحو ذلك . وتسمى بعمل بسبب فعله ذلك ، وعرضه عليه ، أن تقلست الينا معلومات تاريخية قيمة في بيان امكنة عمله فيها من النبي صلى الله عليه وسلم افعال معينة كصلاته داخل الكعبة مثلاً ، اذ حدد لنا موقع صلاته صلى الله عليه وسلم منها بالضبط . وفي مقابل ذلك حصل من افعاله تلك ما يقابل هذه المصلحة ، وهو ما حصل من الوهم عند كثير من الناس الاقتداء في ذلك مستحب .

وأما الذي يقتدى به في هذا فهو عمر رضي الله عنه ، ثاني الراشدين ، الذين أمرنا ان نقتدى بسنتهم ، وهذا من سنتهم .

تنبيه : بعض ما نقلناه عن ابن عمر داخل في القسم التالي وهو ما ليسه طائفة بالعبادة ، ولكن ذكرناه في هذا القسم استيفاء لما نقل عنه وجماعه في مكان واحد .

القسمة الثانية

الفصل الذي ليه علاقة بالعبادة

وهو ما وقع في أثناء العبادة ، أو في وسيلتها (٣٦) ، أو قبلها قريبا منها ، أو بعد ما كذلك .

فما وقع في أثناء العبادة نزوله صلى الله عليه وسلم بالمحصب ليلة النحر ، وقبض الاصابيح الثلاث في التشهد ، ووضعها على الأرض مضمومة في السجود ، وجلاسة الاستراحة (٣٧) بعد الركعة الأولى وبعد الثالثة ، والتأجيل للجلوس للاحلال من الأحرار ، وتكافؤه صلى الله عليه وسلم أثناء الخطبة على قوس أو عصا ، وليس التعليل في الصلاة ، يحتفل انه فعله لكونه من سنن الصلاة ، ويحتفل انه فعله على سبيل الجواز فقام كما يلي في الصلاة قطبا أو صوفا أو غير ذلك . (٣٨)

وما وقع في وسيلة العبادة دخوله مكة من طريق كدى وخرجه من طريق سق كذا ، ونزوله المسجد الحرام من باب بني شيبة ، وطوافه صلى الله عليه وسلم بالبیت وركبته على بحر ، وكذلك في السعي بين الصفا والمروة ، ووقوفه في الموقفين برفات ، وعودته صلى الله عليه وسلم من صلاة العيد من طريق غير طريق سق الذمام ، وذهابه وذمابه ورجوعه الى العيد ومعه ما شيا (٣٩) ، ووقوفه صلاته في المسجد في مواضع معينة .

٣٦ - ابن أبي شيبة : حاشية على شرح جمع الجوامع ٩٧/٢

٣٧ - قال ابن السكيت : ما دار بين الجبلي والشرعي : جلاسة الاستراحة عند ما حط اللحم ثقيل ذلك جبلي فلا يستحب ، وثقل شرعي وهو الصحيح . وثقل يستحب للجلوس وفي معناه الحاجز النعني ، دون غيرهما (قواعد ابن السكيت ق ١١٥ أ) .
وقال ابن دقيق العيد : جلولة الاستراحة قال بها الشافعي في قول ، وأصعب الحديث وأبدا مالك وأبو حنيفة وغيرهما ، وعذرهم عن الحديث (يعني حديث مالك بن الحويرث انه كان يجلس اذا رفع رأسه من السجود قبل ان ينهض) انه يحط على سبيل انها بسبب النعني للكبر ، فان تأييد هذا التأويل ، بقريئة ، مثل ان يتسبب ان انزاله صلى الله عليه وسلم السابقة على حالة النهر ليجن فيها هذه الجلولة فلا بأس بهذا التأويل . فان قوى ذلك باستمرار عمل السلسلة ، على تسرك الجلوس كان زيادة في الرجحان . اه بتصرف قليل (احكام الاحكام ٢٢٥/١)

٣٨ - وانظر فتح الباري ٤٩٤/١

٣٩ - حديث : كان يخرج الى العيد ما شيا . . : رواه ابن ماجه (العشي لابن قدامة ٣٧٤/٢)

وما وقع قبل العبادة قريباً منها : انطباعه صلى الله عليه وسلم قبل صلاته
 الفجر وبعد ان يصلي في الثالثة قالت عائشة رضي الله عنها " فان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى ركعتي الفجر فان كنت مستيقظة عدتني ، والا
 انطبع حتى يؤذن بالصلوة " رواه البخاري ومسلم * وفي رواية للبخاري : انطبع
 على شقته الايمن * ارجبته ابن حزم (٢٦٩م) .

وقال الشافعية باستحباب الاغتسال على هذا الحديث * ويوجب عليه البخاري
 " بابالجمعة على الشافعية الايمن بعد ركعتي الفجر " مما يدل على ان
 يرى استحبابه * واستنكره ابن مسعود وابن عمر وابراهيم النخعي والحسن البصري
 من فعله ، وقال ابن عمر هو بدعة (٤٠) .

وما وقع بعد انتهاء العبادة انصرافه صلى الله عليه وسلم من الصلاة عن يمينه
 او عن يساره .

فهذا القسم الثاني وهو طهنة بالعبادة ، بانواعه الاربعة اولى من القسم
 اندي قبله ، والقول بالندب فيه اظهر من القسم الاول وهو طهنة
 له بالعبادة . فاذا انضم الى طهنة بالعبادة عنصر التكرار والمواناة
 عليه تولى القول بالندب فيه .

واستقراء الفرق الفقهاء يبين ان هذا النوع على درجات : (٤١)

الدرجة الاولى : ان الفعل الجلي يلحظ فيه احيانا انه مقصور في العبادة ليكن
 جزء منها ، وقد قيل بالوجوب في ذلك احيانا ولو لم يرد فيه قول أصم * ومن ذلك
 الجلوس بين الصلوتين ، قال الشافعي بوجوبه ، وقال غيره من الاقصية بانه
 مستحب * ونش عن بعض الصحابة انهم غطوا ظهرهم بغطاء حتى الفراخ (٤٢) .

وكذلك القيام في الصلوتين ، والوقوف عليه النبي صلى الله عليه وسلم ، وقيل بوجوبه
 وهو احد النواهي في هذا الشأن ، والقول الاخير انه لا يجب ، وهو مذموم باسمي
 حاشية (٤٣) .

٢٦٩م - الاحكام ص ٤٣٢

٤٠م - حديث : انطباعه صلى الله عليه وسلم بعد ركعتي الفجر : البخاري ٤٣/٣ ومسلم *
 وذكر الشق الايمن عند البخاري خاصة * والفتوى عن السلف هي عن كلام ابن حجر
 في فتح الباري ٤٣/٣

٤١م - وانظر الزكشي : البحر المحيط ٢/٢٤٨ ب ٤٢ - ابن قدامة : المغني ٢/٣٠٦

٤٣م - ابن قدامة : المغني ٢/٣٠٢ ، ٣٠٣

وعندى ان الوجوب هنا ليس مطلق من مجرد الفعل ، بل من كونه فعلا بيانيا
في اعتقاد القائل بالوجوب اى اعتقاد ان الفعل مقصود به بيان صفة خالصة
الجمعة المأمور بها في سورة الجمعة مثلا ، فهذا القصد هو سبب القول
بالوجوب . اذ الفعل البياني يمكن ان يدل به على الوجوب كما يأتي .

الدرجة الثانية : ما سبيله الاستحباب من ذلك ، وهو ما وضع فيه امر التمسك ، وذلك
ان طم او غلب على الظن بأمانة ان المقصود التمسك به ، كالقيام في الخطبتين
والجلوس بينهما كما تقدم ، وصلاته صلى الله عليه وسلم داخل الجمعة ، وافتحاره
على رطببات وترا ، وبحوذ لسك .

ومن هذا النوع عند الجمهور تحويل النبي صلى الله عليه وسلم رداً في دعاء
الاستسقاء ، لم يقل ابو حنيفة بمشروعه ، وقال من احتج له : انما قلب على الله غيبه
وسلم رداً ، ليكون اثبت على عائشه عند رفع اليدين في الداء ، فهو هذه جيلسي .
واجيب بان تثبيت الرداء لا يدعول قلبه ، فالظاهر انه قلبه قصداً تصديداً (٤٤) .

الدرجة الثالثة : ما حصل التردد فيه بين ان يكون مقصوداً به التمسك اولا
فهذا الذى فيه الخلاف .

والخلاف فيه ناشي عن تعارض الاصل والظاهر كما تقدم . اذ الظاهر ان المقصود
بسمه التشريع بصلته بالعبادة ، والاصل عدم هذا القصد . والذى ترجحه
انه لا يدل على الاستحباب ، وانما قصاره ان يدل على الجواز في العبادة ، كرفضه
صلى الله عليه وسلم التشييف من الغسل بالمديل ، وجعل ينفخ الماء بيده . واستصحابه
آنيمة من انواع معينة في الوضوء ، وكالجمعة بعد ركعتي الفجر ، واكله من كبد اضحيته
يوم عيد الاضحي ، وذبابه الى عرفة من طريق شمس ، ورجوعه من طريق الطأمين ،
وركوبه اثناء الطواف والسعي والوقوف ، وكون الركوب في تلك المواضع على بعير ، فكل ذلك
دال على الاباحية فقط ولا قدوة فيهم .

وهذا يشهد لنا قلعة غاية الصحابة رضي الله عنهم بنقل اشعائهم التي مسن
هذا النوع ، حيث انها ^{على} الاباحة وهي الاصل . والله اعلم .

وقد قال ابن عمار رضي الله عنهما في التمسك بالمحصب بعد النفر : المحصب
ليمنه النسك ، انما هو منزل نزله رسول الله صلى الله عليه وسلم ليكون اسماً لخروجهم

الا ان احتمالا يرد هنا ، وهو ان يقال : ان احتمال عدم قصد التعبد به هذا النوع يقتضي عدم اعتباره جزءا من العبادة • ولكن الاستحباب فيه وارد من جهة واحدة اخرى هي موافقة صورة ما علمه النبي صلى الله عليه وسلم ، فثبت الاستحباب • وقد اشار الى هذا ابن السبكي ، قال في مسألة التحميم " قال اصحابنا : يستحب الغزل بسمه ، ولو تركه لم يوفى في نسكه لانه ليس من مناسك الحج " (٤٥)

وقد تقدم القول في هذا عند ذكر مطابحات ابن عمر في القسم الاول ، وبيننا ما نعتمد في ذلك • والله ولي التوفيق •

الدرجة الرابعة : ما وضع فيه انه ليس مقصودا بسمه التعبد ، ولكن لخرض جيلسي أو نحو ذلك ، فلا اشكال في ان ذلك يدل على الاباحة مطلقا ، او اذا وجد سببه ، ولا يظن ان احدا يقول بالاستحباب فيه • وذلك كالتخاتة صلى الله عليه وسلم فسي الصلاة وقت الخطبة ، وسجده فيها حتى فتح الباب لحائشة ، وشاربيده لبيد السلام ، واعتماده على عمود في صلاة الليل عند اسن وكبر ، وقعوده فسي موضع القيام كذلك ، واختياره ما اكلمه وشربه اثناء حجه ، ونزولهم في خيمة حينذاك ، ونحو ذلك •

المبحث الثاني

الفصل السادس

كثيرا ما يقصد بالامور (العادية) في كلام الاصوليين والفقهاء ما سوى الامور
العبادية * فيدخل فيه المعاملات والاداب والامور الجبلية وغيرها *

ونحن نقصد بالفعل (العادي) في هذا المبحث امرا اخص من ذلك ، فمقصودنا
بسمه ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم جريما على عادة قومه ومالوفهم ، مصدا
لم يدل دليل على ارتباطه بالشرع ، كبعض الامور التي تتصل بالعناية بالبدن
او العوائد الجارية بين الاقوام في المناسبات الحيوية كالزواج والولادة والوفاة *

ومن امثلتها انه صلى الله عليه وسلم لبس الموطأ الموحل ، والمخطط ، والجبسة ،
والحمامة ، والقباء * واطال شعره حتى كان كهيفة الوفرة (اي الى ما تحت الازنين)
واستعمل القسرب الجلد في خزن الماء ، وكان يكتحل ، ويستعمل الطيب والمطهر *

واينما كانت العروس تزف اليه في بيته لا في بيت ابيهما ، كما هي عادة بعض
البلاد الاسلامية الان ، ودفن الموتى في قبور محفورة في التراب دون الصنية بالحجارة
او غيرها * *

وحكم هذه الامور العادية وامثالها ، كظواهرها من الافعال الجبلية * والاصول
فيها جميعا انها تدل على الاباحة لا غير ، الا في حاليين :

١- ان يرد قول يامر بهما او يرغب فيهما ، فيظهر انها حينئذ تكون شرعية *

٢- ان يظهر ارتباطها بالشرع بقريضة غير قولية * كتوجيه الميت في قبره الى القبلة ،
فان ارتباط ذلك بالشرع لا خفاء بسمه *

ومن هنا يتبين ان قول بعض المتأخرين كالشيخ محمد ابي زهرة (١) رحمه الله :
 بان اعداء النبي صلى الله عليه وسلم لحيتهم ، وتقصر شاربيهم كان امرا عاديا وليس
 شرعيا ، يخرج عما يقتضيه الحمل بالادلة والقرائن ، وذلك لمرود القول الا مفسر ،
 ولا نسبه صلى الله عليه وسلم طبقه بامر شرعي هو مخالفة اعداء الدين .
 اعني قوله صلى الله عليه وسلم (٢) " خالفوا المشركين ، وفروا اللحس واحفوا الشارب " .
 وفي رواية : خالفوا المجوس .

١- قال الشيخ محمد ابو زهرة في كتابه (اصول الفقه ص ١٠٩) : " كثيرون على انه
 يعني اعداء الخبيثة من السنة المتبعية ، وزكوا ذلك بان النبي صلى الله
 عليه وسلم قال : قصصوا الشارب ، واغفوا اللحس . فقالوا : ان هذا
 دليل على ان اعداء الخبيثة لم يكن عادة ، بل كان من قبيل الحكم الشرعي .
 والذين قالوا انه من قبيل العادة قروا ان النهي الذي (كذا بالاصل) لا يفيد
 النجوم بالاجماع ، وهو مغلل بطع التشبيه باليهود والا عجم ، الذين
 كانوا يطيلسون شواربهم ويحلقون لحاهم . وهذا يزكي انه من قبيل
 العادة ، وذلك ما نختاره " اهـ

ونحن نقول ان تعليله صلى الله عليه وسلم بمخالفة اليهود والا عجم هو
 الذي يدل على كونه شرعيا ، لان مخالفتهم مقصد شرعي معتبر كما
 في القبلية ، وانظر (اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم) لابن تيمية
 فيه البيان الشافعي .

المبحث الثالث

النمل في الامور الدينية

نعني بالامور الدينية ما فعله صلى الله عليه وسلم بقصد تحصيل شفع في البسطن او المال ، لسه اولضيره ، اودفع ضركذلك ، اودبسر تدبيرا في شأنه خاصة او شومون المسلمين عامة ، لغرض التوصيل المس جلب نفس اودفع ضرك .

ويشمل هذا النوع من الافعال الا ضرب التالية :

الضرب الاول : الافعال الطيبة ، وهي ما يجريه على نفسه خاصة ، او ابدان غيره من الناس بقصد دفع مرض حاضر او متوقع .

فقد تناول النبي صلى الله عليه وسلم ، او اعطى غيره اطعمة واشربة متنوعة على سبيل حفظ الصحة ، او لدرا امراض معينة ، كالبا ان الابل وابوالها (١) .

وكذلك تماطي وعاطي انواع مختلفة من الحلاج ، فقصد احتجم واستعط (٢) ، وكانت حجامته في وسط رأسه (٣) . وكانت حجامته من شقيقة كانت به (٤) .

ولما اشتد به وجعه اهرى عليه من سمح قرب لم تحلل او كيتهم (٥) .

ولما جرح باحد ، المصق على جرحه رما د حصر محرق ليرقا الدم (٦) . وداوى بريقه

مع تراب ، وقال " ترسة ارضنا ، بريقه بعضنا ، يشفى سقيمنا ، باذن ربنا " (٧) .

ورفض ادوية معينة كاللذود (٨) .

الضرب الثاني : الافعال في الزراعة ، بان يزرع انواع معينة من النبات ، او يزرع بطريق معينة ما ، او يسقي المزروعات كذلك ، او يفعل بالنهسات شيئا بقصد تكثير انتاجه او تحسينه او نحو ذلك .

١- البخاري ١٠ / ١٢٨ ٢- البخاري ١٠ / ١٤٧ ٣- البخاري ١٠ / ١٥٢

٤- البخاري ١٠ / ١٥٣ ٥- البخاري ١٠ / ١٨٧ ٦- البخاري ١٠ / ١٧٤

٧- البخاري ١٠ / ٢٠٨

٨- حديث اللذود : البخاري ١٠ / ١٦٦ واللذود ماسقي من الدوا بالصعوط في الفم (اللسان)

وشبه بها ما يفعل بالحيوان بقصد تكثير الناجس وتحصينه ،
كاطعامه اطلاقا معينة ، او المزاجية بين سلالات مبنية مختلفة بقصد
الحصول على نسل اجود .

النزب الثالث : الصناعة ، بان يصنع مادة شيئا ما بقصد تحويلها الى شكل
ذو اوصاف مخالفة لشكلها الاول ، لتكون اشنع ، او يحلل مادة ما الى حالات ابسطه
او يركب مادة من مادة بقصد الحصول منها على مادة جديدة ، هي انفسه
من الاصل .

النزب الرابع : التجارة ، بان يحض في البيع والشراء ، في اشياء معينة
في ظروف معينة ، بقصد تحصيل مكسب عن ثروا الاسعار .

النزب الخامس : انواع اخرى من المكاسب كرمي الخمر ، او العمل للغير بأجر .

النزب السادس : التدابير التي اتخذها صلى الله عليه وسلم في الحرب من استحصال
المجانيق والسيوف والرماح والسهام ، وتربية الخيل للقتال ، وغفر الخنادق وتزويج
الجيش وتدريبها .

النزب السابع : التدابير التي اتخذها صلى الله عليه وسلم في الادارة المدنية ،
من اتخاذ الولاة والكتاب والحراس والحجاب والسفراء ، وكذلك الاعلام والشعارات ، والمواقف
من الطسرق والحصون وغيرها . (١)

فهذه الاشرب وامثالها قد وقع من النبي صلى الله عليه وسلم الكثير من افراد همة
وتفصيل اليها اشياء من ذلك .

والنظر في الاحكام التي يمكن ان تدل عليها مثل تلك الافعال من وجهين :

الوجه الاول : اصل الحرب والزراعة ، والصناعة والتجارة والقصد الى تحصيل المكاسب
والسعي لتحقيق التدابير المدنية والعسكرية المناسبة وبحوزة ذلك يستفاد من فعله
صلى الله عليه وسلم في ذلك اباحت ، وانه لا يخالف الحقيقة ولا الشريعة . وقصد يترقى
الى درجة الاستحباب او الوجوب بعسب الاحوال الداعية اليه .

وفي الحديث القولي اشارة الى ذلك حيث قال صلى الله عليه وسلم (١) " ما اكمل

١- انظر الكتاب القيم في تفاصيل ذلك : التراتيب الادارية لمؤلفه عبد الحى الكتاني * نشرته
بيروت ، دار احياء التراث العربي ، سنة ١٩٧٤ / ٣٠٣

احمد طعنا قسط غيرا من ان ياكسل من عمل يسده ، وان نبي الله داود كان يأكل من عمل يسده ."

ومن قال في الامور الجبلية التي فعلها صلى الله عليه وسلم انه يستحب للمسا التأسسي بهما ، فكذلك يقول هنا ، ومن ادعى الوجوب فكذلك . الا ان القول بان الاصل فيها الا باسنة اصوب كما تقدم في افعال الجبلية الاختيارية .

الوجه الثاني : الامر الذي فعله بخصوصه ، هو ما ح له وقد يكون مستحبا له او واجبا عليه لا اعتقاده صلى الله عليه وسلم انه هو الموجود الى فرض مستحب او واجب . ولكن هل يكون حكم مثله بالنسبة اليها كذلك ، كما لو شرب دواء مفيدا لصالح مرض معين ، فهل يستحب لنا شرب ذلك الدواء لذلك المرض . او يجب ، بمثل مما يلزم بنا على ذلك ام لا ؟

هذا ينبغي على اصل ، وعوان اعتقاداته او ظنونه صلى الله عليه وسلم فسيكون الامر الدنيوية هل يلزم ان تكون مطابقة للواقع ، بمقتضى نبوته ، او ان هذا الامر لا صلة له بالنبوة ؟ اختلف المصنف في ذلك على مذهبين :

المذهب الاول : انه صلى الله عليه وسلم معصوم من خطأ الاعتقاد في امور الدين بل كل ما يعتقده في ذلك فهو مطابق للواقع .

ولم نجد احدا من تلامذة الاصوليين ، صرح بمثل هذا المذهب .

ولكنه لا زلنا لمن جعل جميع افعاله صلى الله عليه وسلم حجة حتى في الطبيعيات والزراعة ونحوها . وهو لا زلنا لمن صحح منهم ان تقريره صلى الله عليه وسلم لمخبر عن امر دنيوي يدل على صحة ذلك الخبر ، كما فعل السبكي وايداه المصنف والبناني (١١) .

والذين عند حذرهم اقسام افعال النبوة ، لم يذكروا الفعل النبوي في الامور الدنيوية ، كتقسيم من افعاله لا دلالة فيه ، يظهر انهم يقولون بهذا القول ، اذ يلزمهم ان يكون فعله صلى الله عليه وسلم في الطب مثبلا دليلا شرعيا . وهو لا مثبلا ابوشامة ، والسبكي وابن الهيثم ، وغيرهم . وابن القيم في كتابه (الطب النبوي) (١٢) يذهب الى حجية افعاله صلى الله عليه وسلم

(١١) انظر جمع الجوامع شرحه وحاشيته ١٢٧/٢ ، ١٢٨ ، وايضا ٩٥/٢ .

(١٢) هو بعض كتابه المشهور (زاد المعاد في مدى غير المعاد) وقد طبع ايضا مفردا .

وسلم في الطب فيلزمه القبول بهذا الجذم.

وينظر ان هذه طريقة المحدثين ، فاننا نجد عند البخاري مثلاً هذه الابواب ، ولم يذكر فيها من الاثبات الا احاديث فعلية (باب السموم) (باب اي سساعة يحتجم) (باب الحجامه في السمن) (باب الحجامه على الرأس) (باب الحجامه من الشقيقة والصداع) (١٣) وعند غيره من المحدثين ، كاصحاب السنن تهويلات مشابهة . ووافقهم الشرح غالباً على ذلك ، فيذكرون استحباب ادوية معينة لأمراض معينة ، بناء على ما ورد في ذلك من الافعال النبوية .

الذم الثاني : انه لا يلزم ان يكون اعتقاده في امور الدنيا مطابقاً للواقع ، بل قد يتسع الذم في ذلك ، لا اعتقاد قليلاً او كثيراً . بل قد يصيب غيره حينئذ يخطئ هو صلى الله عليه وسلم .

قالوا : وليس في ذلك حظ من مصلحته العظيم الذي اكرمه الله به ، لان مصلحته النبوة منصبة على العلم بالامور الدينية ، من الاعتقاد في الله ملائحته وكتابه ورسوله واليوم الآخر ، والامور الشرعية . اما اذا اعتقد ان فلانا مظلوم فاذا هو ظالم او ان دواء معيناً يشفي من مرض معين فاذا هو لا يشفي منه ، او ان تدبيراً زاعماً او تجارياً او صناعياً يؤدي الى هدف معين ، فاذا هو لا يؤدي اليه ، او يودي الى عكسه ، او ان تدبيراً عسكرياً او ادارياً سينتج مصلحة معينة ، او يدفع ضرراً معيناً ، فاذا هو لا يفعل ، فان ذلك الاعتقاد لا دخل له بالنبوة ، بل هو يعتقد من حيث هو انسان ، وله تجاربه الشخصية ، وتأثيراته بما سبق من الحوادث وما سمع او رأى من غيره مما ادى الى نتائج معينة ، فكل ذلك يودي الى ان يعتقد كما يعتقد غيره من البشر ، ثم قد يتكشف الخطأ فاذا الامر على خلاف ما ظن او اعتقد .

وقد صرح باصل هذا الذم دون تفاصيله القاضي عياض (١٤) والقاضي عبد الجبار المهداني الممتزلي (١٥) والشيخ محمد ابو زهرة (١٦) و" هو الحديث ان الله صلى الله عليه وسلم كثر من الناس في ذلك ، بل فيه التصريح بان اصحاب الخبرة فسي

٣- صحيح البخاري ٤٥/١ (١٥٢)

٤- الشفاء ١٧٨/٢

٥- المغني ٢٥٦/١٢ حيث جعل من شرط الاعتقاد بالفضل " ان يكون ما له مدخل في الشرع ولا يكون ما يفعل للمنافع والمضار "

٦- كتابه : تاريخ المذاهب القبلية ص ١٠

في منافعهم وتجاراتهم وزراعتهم قد يكونون اطم منه بدقائقها • الا ان القاضي عياض جعل الخبأ في ذلك نادرا ، لا كثيرا يؤخذ بالبلية والخطئة (١٧) .

ويحتج لهذا المذهب بأدلة منهيها :

اولا : حديث تايير النخسل ، ففي صحيح مسلم عن رافع بن خديج انه قال " قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة فاذا هم يأبسون النخل • فقال " ما تصنعون ؟ " قالوا كنا نصنعهم • قال " لعلكم لو لم تفعلوا كان خيرا " فتركوه ، ثم نفثت ، فذكروا ذلك له : فقال " انا انا بشسر ، اذا امرتكم بشي من دينكم فخذوا به ، واذا امرتكم بشي من رأيي فانما انا بشسر " .

وفي رواية طححة قال صلى الله عليه وسلم " ما اظن ذلك يغني شيئا " فاخبروا بذلك فتركوه • فاخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فقال " ان كان ينفعهم من ذلك فليصنعوه ، فاني انا ظننت ظننا فلا تؤاخذوني بالذات ، ولكن اذا حدثتكم عن الله شيئا فخذوا به • فاني لن اكذب على الله " وفي رواية انس " ايسم اطم بد نياكم " (١٨) .

وشبيه به حديث ابن عباس في قصة الخرص (١٩) وفيه : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انا انا بشسر نما حدثتكم عن الله فهو حق ، وما قلست فيمنه من قبل نفسي فانما انا بشسر " .

وقد رد الاستدلال بهذا الحديث ، بان المراد : انتم اطم بد نياكم من امر دينكم (٢٠) ويكون توبيخنا لهم •

وسياتر الاحاديث على اختلاف رواياتها يأبسى غذا التأويل ويهد الله •

ثانيا : حديث ام سلمة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال " (٢١) انصبا انا بشسر ، وانكم تختصمون الي ، ولعل بعضكم ان يكون الحن بحبته من بعض من فاقضي له على نحو ما اسمع • فمن قضيت له بحق اخيه شيئا فلا يأخذه فانما اقطع له قطعة من النار " .

١٧ - الشفا • ٢ / ١٨٠

١٨ - راجع لروايات غذا الحديث : صحيح مسلم ١٨٢٥ / ٤ ومسند احمد ١٥٢ / ٣

١٩ - ذكره القاضي عياض : الشفا ١٧٨ / ٢ ولم يمهز

٢٠ - البستاني : حاشيته شرح جمع الجوامع ١٢٨ / ٢ وايضا : على القاري : شرح الشفا

٢١ - البستاني ١٥٧ / ١٢ واصله عند مسلم وابي داود

وفي رواية الزهري للتخديث المذكور (٢٢) " اما انا بشر ، وانه يأتي الخضم
فلعل بضعكم ان يكون ابلغ من بعض ، فاحسب انه صادق ، فاقضي له بذلك "

اذا ثبت الاصل الذي ذكرناه آنفا ، فانه ينبغي طيه ان ما فعله صلى
الله عليه وسلم في امور الدنيا ما وجهه الى تجارسته الخاصة ، وخبرته الشخصية ،
وتفكيره وتقديره في الامور الدينية التي ليس لها علاقة بالدين ، لا يدل على مشروعية
ذلك الفصل بالنسبة الى الامنة .

ومن صرح بهذه القاعدة بصفتها العامة من الاصوليين القدامى القاضي
عبد الباق (٢٣) .

وسرح به حديثا ولي الله الدهلوي (٢٤) ومحمد ابو زهرة (٢٥) ، وعبد الوهاب
خلاف (٢٦) ، وعبد الباق عيسى (٢٧) وفتحي عثمان (٢٨) .

اما من حيث التفصيل فقد وجهه ابن خلدون في الخدمة ، في شأن ما ورد عنه
صلى الله عليه وسلم في شأن الطب . حيث قال :

" الطب المنقول في الشريعات من هذا القبيل يدعي طب البادية البني عيسى
تجارب قاصرة . وليس من الوحي في شيء ، وانا عواما كان عادي . للحرب ، ووقوع
في ذكراحوال النبي صلى الله عليه وسلم ، من نوع ذكراحواله التي هي عادة وجبلة ،
لا من جهة ان ذلك مشروع على ذلك النحو من العمل ، فانه صلى الله عليه وسلم انما
بعث ليخلص الشرائع ، ولم يبعث لتحريف الطب ولا غيره من العادات ، وقسم
وقع له في شأن تلقيح النخل ما وقع ، فقال : انتم اعظم بامور نياكم " قال " فملا
ينبغي ان يحمل شمس من الطب الذي وقع في الاحاديث المنقولة على انه مشروع .
فليس هناك ما يدل عليه . اللهم الا اذا استعمل على جهة التبرك وصدق الحقد
الايطاني فيكون له اثر عظيم النفع ، وليس ذلك في الطب المزاجي " اهـ (٢٩)

٢٣ - المصنف ٢٦٩/١٧

٢٢ - البخاري ١٧٢/١٣

٢٥ - كتاب : تاريخ المذاهب الفقهية ، ص ١

٢٤ - حجة الله البالغة ١/٢٧٢

٢٧ - اجتهاد الرسول

٢٦ - كتابه : اصول الفقه ص ٤٣

٢٨ - الفكر القانوني الاسلامي بين اصول الشريعة وتراث الفقه ، القاهرة ، مكتبة
وهبة (د . ت) ص ٦٨

٢٩ - المقدمة ص ٤٩٣

رأيي في ذلك :

نختار المذهب القائل بأن أعماله النبوية ليست تشريها ، وذلك لاجل

الادلة الاثنية :

(١) قوله تعالى (قل انا بشر مثلكم يوحى الي) وقوله (قل سبحان ربي هل كنت الا بشرا رسولا) وقد تكرر التأكيد في الكتاب على بشرية الرسول صلى الله عليه وسلم وأنه ليس آله ولا ملا ولا يعلم الغيب . ومن المعلوم ان الله صلى الله عليه وسلم لما نبأه الله عز وجل ، لم يخصصه من تصرفاته البشرية كما يتصرف غيره من الناس على غالسب الظنون والتفادير التي تخطئ وتخطيئ . ولا تعهد له بان يخصصه من الخطأ في ذلك ، فالاصل استمرار حاله في ذلك كما كان قبل النبوة ، لما لم يدل على انتقاله عن ذلك دليل .

وقد اكدت السنة النبوية ما بيته القرآن من ذلك ، كما يأتي .

(٢) قوله صلى الله عليه وسلم انا انا بشر فاذا امرتكم بامر دينكم فاقبلوه . واذا امرتكم بشي من دنياكم فامتنوا بشي . وفي رواية : انتم اعلم بدنياكم . وقد تقدم هذا الحديث .

وهذا الحديث ، برواياته المختلفة ، يؤيد قول النبي صلى الله عليه وسلم اصل اعظيما في الشريعة وبيته لنا ، ويشعرنا بان بعض افراد الامة قد يكونون احيانا اعلم منه صلى الله عليه وسلم بما ينتهونه من امور الدنيا ، والمقصود اهل الخبرة في كل فن وصناعة ، وأنه لا داعي شرعا لالتفاتهم الى ما يصدر عنه صلى الله عليه وسلم من ذلك الا كما يلتفتون الى قول غيره ممن الناس .

(٣) ما ذكر ابن اسحاق في سيرته (٣٠) ، في سياق غزوة بدر ، قال : حدثت عن رجس من بني سلمة ، انهم ذكروا ان العباب بن المنذر ، قال : يا رسول الله : ارايت هذا المنزل ، امثلا انزلك الله ، ليس لنا ان نتقدمه ، ولا نتأخر عنه ، ام هو الرأي والحرب والمكيدة ؟ قال : بل هو الرأي والحرب والمكيدة . فقال : يا رسول الله . فان هذا ليس بمنزل ، فانهض حتى ناتي ادنى ماء من القوم ، فننزلهم . ثم نغور ما وراءه من القلب . ثم نهني عليه حونا فنتطوعه ماء ، ثم نقاتل القوم ، فنشرب ولا يشربون . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لقد اشرت بالرأي .

٤- ما ورد في الحديث ان نفرا دخلوا على زيد بن ثابت ، فقالوا له : حدثنا احاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : كنت جاره ، فكان اذا نزل عليه الوحى بحث الي نكثته له ، فكان اذا ذكرنا الدنيا ذكرها معنا ، واذا ذكرنا الاخرة ذكرها معنا ، واذا ذكرنا الطعام ذكره معنا ، فكل هذا احدكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (٣١) .

٥- ما ورد عن هشام بن عروة ، ان عروة بن الزبير كان يقول لعائشة (٣٢) " يا امه ، لا اعجب من فهمك ، اقول : زوجة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبنات ابي بكر . ولا اعجب من طمك بالشعر وايام الناس : اقول : ابنة ابي بكر ، وكان اطم الناس من اطمهم الناس . ولكن اعجب من طمك بالطلب ، كيف هو ومن اين هو ؟ " قال : فضربت على مكبسه ، وقالت " اى عريضة ! ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسقم عند آخر عمره ، او في آخر عمره . فكانت تقدم طيبه وفود الحرب ممن كل وجسه ، فينصتون لسه الانعام ، وكنت اطلجها لسه " .

مسائل متممة لبحث الافعال النبوية النبوية :

المسألة الاولى :

اذا انضم الى الفعل النبوى قول امر ، فذلك يخرج الامر من بابالافعال ويصير النظر الى الدليل القولى ، وذلك خارج عن موضوع بحثنا .
وليت بعض الباحثين يتولمى بحث الاقوال النبوية المتقدمة بالامر النبوية ليحصل في شأنهما الى قول فصل ، ثم يجمعها من كتب الحديث وينص على ما يصح استفادته منهما من الاحكام وما لا يصح .

المسألة الثانية :

اذا نص القرآن على امر دينوى فهو حق لا مريضة فيه ، لانه من الله تعالى الذى لا تخفى عليه خافية في السموات ولا في الارض .
فان كان الفعل النبوى في الشؤون الدينية استجابة لارشادات القرآن التي تتعلق بذلك الامر ، فيكون الفعل بياناً او امتثالاً للقرآن ، ويحمل

٣١ ذكره الدهلوى في حجة الله البالغة ١/ ٢٧٢ ولم يميزه

٣٢ رواه احمد في مسنده (٦٧٤٦)

على الشمرعي • ولعميل خمر شمال على ذلك شربته صلى الله عليه عليه
وسلم المسلم للتداوى (٣٤)، فان ذلك تطبيع لقوله تعالى (يخرج من بطونها
شراب مختلف ألوانه فيه شفاء للناس) •

وشبهه بذلك ما أخبر به صلى الله عليه وسلم انه فعله عن وحدي
من اللبنة تعالى •

المسألة الثالثة :

اذا تردد الفعل بين ان يكون دليويا او دينيا حمل على الدينى ، لانه الاكثر من
أفعاله صلى الله عليه وسلم ، والله أعلم •

٣٤- الخطيب البغدادي عن انس : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اشتكى
اقتحم كفا من شونيز وشرب طيبه ماء وعسلا (الفتح الكبير)

البحث الرابع

الأفعال الخارقة للعادة

(المعجزات والكرامات)

اجرى الله تعالى هذا الكون على سنن ثابتة وعوائد مطردة • وبسط الاشياء باسبابها، وحصلت بلا قسوة سببية هذاه • وسببها الى توليد اشياء جديدة • ذات صفات موافقة او مخالفة لاصولها • وهما تتطور الكائنات وتتغير الموجودات • وتتجدد الحوادث •

ومعنى اطراد السنن الكونية • انه اذا اثر شمس في شمس • تحت ظروف معينة • فانج شمس اخرى • فانه لو اعيد تسليط الموتر • او قيل لشمس • على الموتر • فيشم او على مقياس له • مع وجود ظروف مماثلة تماما • فلا بد ان تحصل نتيجة مماثلة تماما لما نتج في الحالة الاولى •

ومثالهم اننا لو اخذنا قضيبا من الحديد • في درجة حرارة معينة • وقسمنا طولهم • ثم سخناهم مدة درجة مئوية • فانه سيتمدد بالحرارة • فلو قسمنا الزيادة في الطول واشتقاقا • ثم اخذنا قضيبا آخر • ايضا من الحديد • مساويا في الطول لاول • وفي نفس درجة الحرارة • ورفعا حرارته مئة درجة مئوية • فلا بد ان يتمدد وان تكون زيادته مساوية تماما للزيادة في حالة القضيب الاول • فان اختلف مقدار الزيادة بين الحالتين • فلا بد ان ظملا آخر مخالف لما كان في الحالة الاولى • هو سبب الاختلاف • بان كان الحديد مختلف النوعية مثلا •

وهذا الاطراد في سنن الكائنات • سبب من اسباب التقدم البشري • وسيطرة البشر على الارض • وذلك لان الحق الذي اكرم الله به الانسان يستطيع ادراك الصلات السببية بين الاشياء بادراكه خواصها • فيستدليح الانسان بذلك ان يهيئ الظروف المختلفة التي توعدى الى نتيجة معينة • فاذا كملت تلك الظروف • تولدت عنها النتيجة ولا بد • وذلك حسب قاعدة اطراد السنين •

واطراد السنن كما هو في المناصر البسيطة للكون وفي مركباتهم • وفي صفاتهم

الحاصصة من الجاذبية والحرارة والرطوبة واللون * والصلابة والصلابة والخشونة
ذلك ، هو أيضا في الاحياء من النبات والحيوان ، وفي النفوس الانسانية ، وفي المجتمعات
البشرية ، كذلك ، وقد قال الله تعالى (فهل ينظرون الا الساعة الا ولين فتن تجد لسنة
الله تهديلا ولن تجد لسنة الله تحويلا) (١) وقد ذكر الله تعالى اسمه
لا تهديلا لسنة خلقه في ثلاثة مواضع اخرى ، غير هذه الآية (٢) .

الا ان توانين السببية في الالهية اكثر تعقيدا ، وابعد تصورا ، واصعب مثلا
وليست العلوم الكونية ، الكيمائية ، والطبيعية ، والحيوية ، والنفسية ، الا نتائج
النسبي لا استكشافات القوانين المتعارفين اليهم ، والا تطبيقا لطك التوانين ، واستفادة
منهم فيما ينفع الناس او يضرهم .

وقد جاءت الديانات السماوية حرا على دعاوى السببية الكاذبة * فمن ذلك
الديانات التلميز ، واباطال الزجر والعرافية ، والمخرقة ، واباطال دعاوى عبادة
الاعنام بانها تنفع او تضر ، ودعاوى المنجمين بان حركات النجوم اسباب لحلم الخبيث
او انهم توفيق على الحوادث الارضية ، او نحو ذلك ، مما لا يغش على المدعي
على حقائق ما جاء عن الانبياء .

واتسم ما ورد من ذلك وانه حسم ما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم .

الا ان الاسلام جاء بامر من عظيمين يتعلقان بقانون السببية ،

الوطي : البيان الواضح لكون الاسباب هي من وضع الله تعالى ، فهى مسببة ، وهو
الذى جعل فيها تأثيراتها المحيطة * وهذا لانه تعالى خالق كل الاشياء ، والجاعل
فيها صفاتها وخصائصها * والقرآن ملي بهذا النوع من البيان * ومن امثلة قوله تعالى
تعالى (٣) (انا كل شئى خلقناه بقدر) بقوله (٤) (والله جعل لكم ما خلق ظلالا وجعل
لكم من الجبال اكنانا وجعل لكم سوابيل تتيكم الاعر وسوابيل تقيكم باسكم)

وثانيها : انه لما كان الله تعالى هو مسبب الاسباب ، فانها لا شك تحت تصرفه
وارادته وقهره ، فلو شاء ان يبدلها لا بد لها بان يتقد ما نتائجها المحتومة
او يبدل الاشياء من غير اسبابها المسنونة ، كما قال للنار (٥) (كونى بردا وسلاما
على ابراهيم) فانقد ما خاصية الاحراق ، وكما اوحيى عيسى من ام بسلام .

الا ان هذا النوع من التصرف الالهي نادر ، واما الاكثر الذى هو الامل ، فهى
ادراد السنن كما تقدم .

اهداف خرق السنن الكونية بالمعجزة :

المعجزات التي يؤيد الله بها انبياءه خرق للسنن الكونية ، لتكون حجة على
الذين على المبدأ انهم رسل الله ، اذ ان السنن الكونية لا يخرقها الا الذي
يرسله الله تعالى . فاذا جاء ذلك على يد من يدعي على الله تعالى
ان الله ارسله ، كان بيضة على صدقه ، حين اجري الله ذلك على يده . ولا يجريه
على يد من يدعي الرسل كذبا عليه تعالى . ومن هنا فقد جاء اختصار رسل
الله تعالى بمعجزات ، اجريت على ايديهم ، وشاهد ما اقراهم ، كره الله تعالى
ذكرهم في كتابه ، لتعمل الطائفة بصدقهم ويتم الاثبات لهم .

وقد يأتي خرق المادة اعدادا للبيضة لتعمل تكاليف الدعوة او تظهروا من
الله الكرامة نبيه عليه جزاء قيامه بتكاليف الدعوة ، وبذل نفسه في سبيلها
سبيلها ، كالاسد راء بمحمد صلى الله عليه وسلم .

وقد يكون خرق المادة صورة من الله لنبيه على اداء تكاليف الدعوة ، لضعفه
عليها ، كما في انزال الملائكة للقتال يوم بدر ، وفي حفلة نبيه صلى الله
عليه وسلم بمستمتر شخصه من اراد اتياله .

ومثلها انباء انبيائهم من كيد اعدائهم بخير الاله باب المعجزة ، كرفيع
عيسى وفضل البشير لموسى .

حد المعجزة :

المعجزة ، عند عبد الجبار المحتزلي : امر واقع من الله تعالى ، تنتقض بسببه
بسم المادة ، ويتمذر على العباد فعله ، فحين يدعي النبوة ، على وجه التصدييق
لله (٦) .

والمعجزة عند الباقلاني الاخرى : امر واقع من الله تعالى ، تنتقض به المادة ،
و يتمذر على العباد فعله ، يقع على يد مدعي النبوة ، مقتربا بالتحدى ، على وجه
التصديق لله .

فاستدل الباقلاني اقترانه المعجزة بالتحدى لاثبات النبوة ، لان النار عند

٦- الثاني عبد الجبار : المحلي ١٠٩/١٥ وفي بعض كلامه يوافق الباقلاني
انظر المحلي ٢٣٤/١٥

قد يقع للولي كرامة ، ولكن لا يفسح للولي اذا تحدى به لاثبات النبوة بل يمنع منه حينئذ (٧) . وعد الجبار لم يشترط ذلك لانه ينكر الخوارق لغير الانبياء اصلا .

حمد الكرامة :

عرف صاحب المواقف الكرامة بانها " ظهور الخارق على يد العارف بالله تعالى وصفاته ، مقرونا بعمل الدلائل ، غير مقرون بدعوى النبوة " (٨)

وهي عند التشيخي " فعل ناقض للعبادة في ايام التكليف ، ظاهر على موصوف بالولاية ، في معنى تصديقه في حاله " (٩)

خرق السنن الكونية على ايدي الاولياء :

اختلفت الآراء في الامعة الاسلامية حول هذه النقطة ،

فالمعتزلة وابواسحاق الاسفراييني والحلي ، يرون ان النوايس الكونية لا تنخرق الا لنسبي ، لتكون معجزة له ، واما ما عد ذلك فالسنن مطردة اطرادا مضبوطا لا يتغلف مطلقا . فانكروا بذلك كرامات الاولياء الخارقة للعادة .

وسواء كانت صغيرة ام كبيرة (١٠) واجازوا ان ييسر للاولياء بحواجا بامنة دعاء ، وموافاة ما في ارض فلاة مطينحط عن رتبة خرق العادات (١١) .

ونسب الرازي في الأربعين الى ابي الحسين البصري المعتزلي ، موافقة اصل السنة في اثباتهم كرامات الاولياء الخارقة . (١٢)

واهل السنة وجمهور الامعة : ومنهم الصوفية ، على اثبات كرامات الاولياء ، الا انهم في ذلك على قولين :

٧- الباقلاني : البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات ص ١٧

٨- المواقف ٢٨٨/٨ ٩- الرسالة القشيرية ص ٦٦٠

١٠- انتا في عد الجبار : المشي ٢٠٥/١٥ ، ٢٢٥ ، ٢٤١ ، ٢٤٢

١١- المحلي : شرح جمع الجوامع ٤٢٠/٢ ، طيش : هداية المريد ص ١٧٧

١٢- المنجد : المواقف ، وشرح للمرجاني ٢٨٨/٨

الأول : ان كل ما جاز ان يكون معجزة للنبي جاز ان يكون كرامة لولي . ولا فرق بينهما
الا ان النبي يتحدى بخرق الحادة ليثبت نبوته ، والولي لا يتحدى (١٣) . ونسب هذا
القول الى جمهور العلماء . ومن صرح بسببه النووي في شرح صحيح مسلم والبيهقي فسي
الارشاد .

الثاني : ان كرامات الاولياء بخرق الحادات ثابتة ، الا انها لا ترقى الى مثل ومساود
ولد دون والد ، وتلقب جماد بهيمة . ومن قال بهذا القول القشيري (١٤) ، وابن السبكي ،
وابن حجر العسقلاني (١٥) ، ويظهر ان الباقلاني يقول به في كتابه في التفرقة بين
المعجزات والكرامات (١٦) . حيث يرى ان السحرة يقدرون على كل ما يقدر عليه الانبياء ،
ما عدا ما اجمع على انهم لا يقدرون عليه ، كإخراج ناقة من صخرة ، وطق البحر ،
وأحداث موسى التمسح . وانما يقدرون على نحو الطيران في الهواء ، وموت السمسم حور
وحبسه او بخضه . فيظهر ان قوله في خوارق الاولياء مثل ذلك .

الدليمة :

١- قول المعتزلة :

الدليل الأول : احتج عبد الجبار ، ونقله عن ابي ماشم البجلي ، . . لا تكسر
خرق الحادة على سبيل الكرامة ، بان اثبات ذلك ابدال لدلالة المعجزات على صدق
الانبياء ، ومن اجل ذلك انكر ان يكون للسحر حقيقة وتأثير في قلب الايمان . (١٧)
وقد نوقش هذا الدليل بان الاولياء لا يتحدون بها لاثبات دعوى النبوة ، (١٨) ولو
تحدوا بهما لمنح الله تعالى تأثيرا ، ومثل ذلك بقوله في حق السحرة من اثبت
ان للسحر حقيقة . (١٩)

الدليل الثاني : ان اثبات الكرامة مفسدة ، لانه ينفر عن النظر في دلالة
معجزات الانبياء ، وقد نقل هذا الدليل عن ابي اسحاق المعتزلي ، وهو مستمد ابي عبد الله
البصري (٢٠) .

والجواب ما تقدم نقله عن الخزالي في رد الاستدلال بالتفسير .

١٣- هداية المرید ص ١٧٧ ١٤- الرسالة القشيرية ص ٦٦٤

١٥- ابن السبكي ، والمحلي ، والبناني : جمع الجوامع وشرحه وحاشيته ٢٠/٢٢٠

١٦- ص ٤٨

١٧- المصنف ١٥/٢٠٣ ، ٢٢٦ وفي بعض كلام عبد الجبار ما يوافق فيه تحول الباقلاني وقال
انه المصنف انظر المصنف ١٥/٢٣٤ ١٨- الحناء : المواقف ٨/٢٨٨

١٩- الباقلاني : البيان ص ٩٥-٩٧ ٢٠- المصنف ١٥/٢٢٣

ادلة المبتدئين :

أولاً : انها فعل ممكن في نفسه ، لقدرة الله عليه ، وكل ممكن وقوعه فهو جائز ومن زعم ان الله ممنوع فعلياً ببيان الدافع . (٢١)
وقد قدم الرد على ما ادعاه النفاة مانعاً .

ثانياً : احتجوا بالوقوع لما في كتب الحديث من اضافة السوط لمباد بن بشر واسيد بن حنبل ، وزيادة الطحاوي لضيوف ابي بكر ، ونحو ذلك . وكلامه ماثور عن التابعين ولا ولياً كبشر وغيره مما يبلغ حسد التواتر (٢٢) .

وقد اجاب عد الجبار بان التواتر في ذلك ممنوع اذ التواتر مفيد للحكم ، وقال " ونحن نعزل ، خلافاً لذلك من انفسنا ، وانتم تعلمون منا ان لا تعتقد ذلك ، وانا نتدين بخلافه " اي ظلو كان يقيس الحكم لا فادنا ، فبقي الله اخبار آحاد ، ولا يثبت بذلك اعتقاد (٢٣) .

وناقشه ايضاً بانه لو كان حقاً لكان ظهوره في الصحابة اولى من ظهوره على شيان الراعي ، وبشر الحائي ، ومعروف الكرخي ، وسهل التستري ، واضرابهم . اما والمنقول عن الصحابة اقل مما نقل عن هؤلاء كـ شيرا ، بل انه لم يظهر على علي بن ابي طالب سب مثلاً مع حاجته الشديدة اليه ، وامكان ان تحقق دماء المسلمين بظهور ذلك على يديه في قتاله مع معاوية . ولو كان حقاً لظهر حينئذ . ولا ستخلصوا ايضاً عن التحكيم (٢٤) .

وانذى نختاره ، ان ذلك ممكن وانه واسع .

أولاً : بدليل ما نقله القرآن العظيم من ذلك ، فلو ادعى مدع عدم صحة النقل فيما سواه ، لممكن من مؤمن الا ان يؤمن بنقل الله ، والله تعالى ذكره ان اصحاب الكهف (٢٥) لبثوا في كهفهم ثلاثمئة سنين وازدادوا تسعاً (نائمين لم يتناولوا طعاماً ولا شرباً) وذكر عن صاحب سليمان انه اتاه بعرش بلقيس

٢١- طيش عذاية المريد ص ١٧٦

٢٢- انذار نصوصاً مجمعة منها ، في (الفرقان بين اولياء الرحمن واولياء الشيطان) لابن تيمية ص ١٢٥

٢٤- الحفني ٢٤١ / ١٥

٢٣- الحفني ٢٢٥ / ١٥

٢٥- سريرة الكهف ص ٢٥

قبل ان يرتد اليه طرفه • وان كان في هذا الثاني احتفال (٢٦).

وايضا ذكر عن مريم انها كانت (كلما دخل طيها زكيا المجرب يوجد عدها رزقا
قال يا مريم اني لك هذا قالت هو من عند الله ان الله يرزق من يشاء
بشير حساب) (٢٧)

وثانيا : بنا نقل من ذلك في كتب السنة ، وفي الصحيحين من ذلك جملة • وانظر
ابواب فضائل الصابة في الصحيحين وغيرهما من كتب السنة ، تجسد من ذلك
اخبارا ان لم تتواتر آحادها ، فانها متواترة معنويا ، لانها متفقة في الدلالة
على انهم كانوا يصدقون بذلك وامثاله •

الا اننا مع ذلك نرى ان اكثر ما ينقل عن كثير ممن يدعون الولاية او تدعى لهم
من خرقهم للحادات والسنن الكونية كذب ومفترى لا اصل له ، وله اصل من الحق وقد
عظمه الاتباع المفلوون على عقولهم وافهامهم ، او عمو من الباطل من الا لا عيب
والمخرقات ، او من تصرفات الجن والشياطين ، بمعانوتهم اولياهم وايحاءهم انهم (٢٨)
ما قد ينخدع به كثير من النوام واشباههم من المتسبين الى الملم من لا فرق
لهم (٢٩) ، حتى عظموا بسبب ذلك كثيرا من الكفرة ، ممن كفره اعظم من كفر فرعون
وتارون وهامان ، واعتقدوا ان اولياهم هؤلاء يتصرفون في الكون مع الله تعالى عسا
يقولون علوا كبيرا (٣٠) .

وزاد بعض الصوفية المسألة عسفا ، بدعواهم ان الخارق يتفصح بقوة ذاتية فمسي
نفس الولي ، وادعوا انها قوة الهيمنة • (٣١)

وكان من نتيجة ذلك ان انبثت الحقائق على كثير من المسلمين ، وفقس
قانون السببية عندهم فاطيته الحشارية ، حتى اصبحوا في مؤسرة الركب العالمي •

٢٥ سورة الكهف / ٢٥

٢٦ في تفسير الاية ان الذي اتى به هو سليمان نفسه ، انظر ، مثلا ، تفسير البهوي
عند تفسير قوله تعالى (قال الذي عنده علم من الكتاب انا آتيك به قبل ان يرتد
اليك طرفك) من سورة سبأ

٢٧ انظر الارشاد للجوهري ص ٣٢٠ - سورة الانعام / ١٢١

٢٨ ابن تيمية : الفرقان بين اوليا الرحمن واوليا الشيطان ص ٤٥ ، ١٥٠

٣٠ محمد رشيد رضا : الوحي المحدث ص ١٨٨

٣١ ابراهيم ابراهيم هلال : ولاية الله والطريق اليها ص ١٨٢

وكان من اعظم الحوامل التي ادت الى ذلك هذا النوع من (الايمان) الكافر .
ولما كان الغارق مخالفا للحادات والسنن الكونية ، كانت الحادات والسنن الكونية
شاهدا مكدبا لما يروى منه . ولذلك ينبغي ان لا يصدق ما ينقل من ذلك او يروى من
الحوادث ، ما لم يكن له شهود اكثر قوة ، بان يكون النقل على درجة عالية
من الثبوت ، تحصل بها الطائفة ، ويتم عندها الاذعان والتسليم ، ويكون الرواية
لذلك من اهل البصيرة الذين لا يخدعون باللعب والمفرقة .

وما نحن في زماننا نستمتع الى شمس . كثير ما ينقل من مثل ذلك من حوادث
معاصرة فاذا حقق الامر عيين زيف الدعوى . ولم يحصل عندنا اليقين
ولو بحادثة واحدة مخالفة للسنن . وهذا يؤكده ما قلنا .

وهو قد اينا ما عرف من طباع النقلة لهذا النوع من الاخبار ، فانهم يترددون
فيها وبها لثمن ، فيظهرون بعض ما فيه غرابة ، ما عوادي ، بشكل الغارق للحادة
كل ذلك ليجلبوا استحسان السامعين واستغرابهم ، وحتى يكون لكلامهم طلاقة
ويجود المستمعون اليه مرة بعد مرة .

فاذا كان الرواية على درجة عالية من الثبوت والبصيرة والثقة والتشدد ،
وتحددت طرق الرواية ، جبر ذلك القصص ، وصح الوثوق بهذا النوع
من الاخبار .

الاقتداء بالافعال النبوية الخارقة للمادة :

لهذا الاقتداء موقعان :

لان الله اما ان يقتدى بما يسبق الفعل من اسبابه .

او يقتدى بما يلحقه من فوائده .

اما الخارق نفسه فهو من فعل الله تعالى ، ولا يستلزم الى الرسول صلى
الله عليه وسلم الا مجازا .

اولا : هل للمؤمن ان يعمل على حصول الكرامات الخارقة :

اذا وقع الخارق على يد نبي مثلا فوقوعه بالنسبة اليه اضطراري ، اذ هو
من فعل الله تعالى ، لا يقدر عليه الا الله ، ولكن الذي بيد النبي صلى الله عليه وسلم
اسبابه التي جعلها الله لاسبابها ، كرميحه صلى الله عليه وسلم التراب في

وجسوه الكفار ، فأوصله الله الى أعينهم ، وقال (٣٢) وط رمت اذ ربيت ولكن
الله رمى) وعند ط عطف الجيش طلب النبي صلى الله عليه وسلم بقية طه فسي
قدح فوضع يده فيه ، ودعا الله ، فبسط الماء من بين أصابعه حتى صلا
الجيش كما ط عند هم من الآيسة .

فهذا الرمي منه صلى الله عليه وسلم ، وهذا الطلب للماء ووضع يده فيه
ودعا الله هو سبب لحصول المعجزة (٣٣) . فهل للمؤمن اقتداء بذلك ان يحاول
بالرياضة التوصل الى التمكن من ذلك ، وان يفصل الاسباب الموصلة الى الخوارق ؟
من العلماء من ذهب الى ان كرامات الولي لا تقسم بقصد منه ، ولكنها
تقسم له دون قصد (٣٤) .

ومنهم من اجاز وقوعها بالقصد . ومن هؤلاء القشيري (٣٥) ، والشاطبي .
فقد اجاز للمؤمن ان يحصل لايها (٣٦) . ولكن ذلك عنده في موضع الرخص ، والعزيمة
عنده الدخول في الاسباب المضادة . واذا طلب وقوع الخارق فليطلبه للمحسنى
شرعي ، لا لحظ نفسه . وانحج عند الشاطبي لذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
يظهر المعجزات طلبا لايان الكافرين ، وثقوية ليقين المتقين ، (٣٧) وافعاله صلى
الله عليه وسلم يقتدى بها .

ونحن نرى ان الكرامات لا تقع على سبيل القصد ، وط يقع منها يقع ولا يجزم
المؤمن به الا بعد وقوعه .
ودليلنا على ذلك ان المعجزات خصائص للانبياء ، والا صل في الخصوصية عند
الاقتداء .

وايضا فان دليل امكان خرق الحادات على سبيل الكرامات هو وقوعها ، وباستقراء

٣٢- سورة الانفال ١٧ / ٣٣- الشاطبي : الموافقات ٢٧٧ / ٢

٣٤- نقله البهيمي في الارشاد ص ٢١٦ ونقله محمد طيش : هداية المرید ، وشرحه
للسنوسي ص ١٧٧

٣٥- الرسالة القشيرية ص ٦٦٢

٣٦- الشاطبي : الموافقات ٢٧٨ / ٢ ومقصده بالحمل لحصول الخارق ان يظلمه بالذم
ولا يجوز عنده ان يؤذى العبادة بنواسة حصول الخارق .

٣٧- الشاطبي : الموافقات ٣٥٥ / ١

ما وقع منها لغير الانبياء ما صح نقله يتبين انه وقع لهم دون قصد .
كنوم اهل الكهف ، وانزال الطعام على مريم ، وإضافة السوط لمباد بن بشر
واسيد بن حضير ، وتنزل السكينة لابي بن كعب .

ومن الطعام من اجاز للولي ان يتحدى بالخارق لا ثبات ولا يتسه ، كما يتحدى
النبي بالمعجزة لا ثبات نبوته (٣٨) ، بان يقول " انا ولي لله سبحانه ، وآية ولا يستي
طيراني في الهواء ، او تعلقي به ، او اشقاق القوس " ولا تفرق الكرامة عن
المعجزة على هذا الا بدعى الرسالة في المعجزة (٣٩) .

وحجسة من اجاز ذلك ، التأسي بافعال النبي صلى الله عليه وسلم .
وسلم .

وقد تقدم جوابه .

ثانيا : تصرف النبي صلى الله عليه وسلم بمقتضى الخارق هل يقتدى به فيه :

يرى الشاطبي ان الحزايا والمناقب التي اعطياها النبي صلى الله عليه وسلم
عامسة كصوم التكليف ، بل قد زعم ابن العربي ان سنة الله جرت انه اذا اعطى
الله نبيا شيئا اعطى امته منه ، واشركهم معه فيه " (٤٠)

ومنى الشاطبي على هذا الاصل ان للمؤمن ، اذا حصل له شيء من
ذلك ، ان يبي عليه ويتصرف على اساسه ، قال :

" وما ينبغي على هذا الاصل انه لما ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم حذر
وبشر وانذر ، وتدب وتصرف بمقتضى الخوارق من الفراسة الصادقة ، والالهام
الصحيح ، والكشف الواضح ، والروية الصالحة ، كان من فعل مثل ذلك ممن
اختص بشيء من هذه الامور على طريق الصواب ، وعاملا بما ليس بخارج عن
المشروع " (٤١)

واحتج لذلك اينما بان الاصل عدم الخصوصية . فلما كان النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم يفعل اشياء من ذلك ، كقولته في خيبر عن علي (٤٢) " لا اهلين الراية

٢٨- الموافقات ٢/٢٥٢

٢٩- طبري : هداية المرید ص ٢٨ ، الذبيحي : الارشاد ص ٢١٦

٤٠- الموافقات ٢/٢٦٣

٤٠- الموافقات ٢/٢٤٩

٤٢- مسلم ١٧٨/١٥ برواه البخاري

غدا رجلا يفتح الله طيبي يديهم " واخبره انه (٤٢) " ستكون لكم انماط." فرتب على الاطلاع الخبيي وصاياه النافعة • وظله ما اخبره من وصاياه عند الفتن لتحذيفة وغيره ، فلما ان فعل مثل ذلك ، لا لانه لم يقل ان ذلك خاص بـ صلى الله عليه وسلم ، فيثبت بذلك (عمومه) (٤٤)

واحتج لذلك ثالثا بفعل الصحابة ، من نحو قول عمر (٤٥) " يا سارية الجليل " وقص على عمر رجلا انه رأى الشمس والقمر يقتتلان ، فقال له : مع ايهما كنت ؟ قال : مع التمسر • قال " كنت مع الايمنة المحصورة ، لا تلي بي صلا ابدا "

واشترط الشاطبي لجواز التصرف على اساس الخارق ، ان لا يخرم ذلك التصرف حكما شرعيا ولا قاعدة دينية • فلو حصل للمؤمن مكاشفة ان هذا الماء مضموب او نجس ، فلا يجوز له الانتقال الى التيمم ، لان القاعدة الشرعية ان لا ينتقل عن الوضوء الى التيمم اذا وجد ماء محكوما بطهارته • ولو حصلت له مكاشفة ان هذا الماء لنفسه ، وقد تحصل بالحجبة لعمرو ، لم يجز له ان يشهد به لزيد (٤٦).

والجائز عنده من ذلك نحو ان يترك احد الجائزين ويفعل الاخر • فهمو على طي وشق الاحكام الشرعية • فوضع الحمل بها يتبين ، على سبيل التشبيس ، في ثلاثة اوجه :

احدها : ان يكون في مباح ، كان يرى ان فلانا يقصده في وقت كذا بخير او شر ، فيستعد لذلك •

والثاني : ان يكون لحاجة ، فكما ان النبي صلى الله عليه وسلم ما كان يخبر بكل ما يحلسم من المضييات ، بل بحسب الحاجة ، فكذلك المكاشف بذلك •

والثالث : ان يكون فيه تحذير أو تهشير ليستعد لكل عدته ، كالاخبار عن امر ينزل ان فعل كذا ، او لا يكون ان فعل كذا •

ونحن نوافق الشاطبي فيها نقلناه عنه هنا ، لا من حيث ان الحمل بذلك مذكور في الفعل النهي ، بل لا لانه كما ذكر ، تصرف في حدود المباح ، والتصرف في حدود المباح لا حرج فيه • فان رأى روميا مثلا ، وغلب على ظنه صدقها ، فلا حرج عليه في ان يحمل بمقتضاها فيما لا يخالف الشرع •

٤٣- البخاري (مع فتح الباري ط مصطفى الحلبي ٧ / ٤٤١) ٤٤- الموافقات ٢ / ٢٦٥

٤٥- ابن كثير : البداية والنهاية ٧ / ١٣١ من رواية سيف بن عمر والواقدي

٤٦- الموافقات ٢ / ٢٦٣-٢٦٦ وايضا ٤ / ٨٢-٨٦

المبحث الخامس

الأفعال الخاصة به صلى الله عليه وسلم

الخصائص النبوية

بعض الأفعال التي كان يفعلها النبي صلى الله عليه وسلم ، هي ما ابيح لغيره خاصة ، من دون سائر المؤمنين ، أو وجب عليه من دونهم • وبعض ما حرم عليه ، حرم عليه خاصة من دونهم • وهذا النوع من الأفعال داخل فيما يسمى بالخصائص النبوية •

ونحن نقدم بين يدي القول في الاستدلال بهذا النوع من الأفعال توضحاً للخصائص •

الخصائص:

تقول العرب: خصه بالشئ يخصه خصاً وخصوصية، وخصوصية، وخصيصاً، وخصمه واخصمه: افرد به دون غيره، واخص فلان بالامر، وتخصص اذا افرد به (١).

فما افرد الله تعالى به انسانا من الناس، من صفة في خلقه او خلقه، او من حكم شرعي، او غير ذلك، فكل ذلك خصائص •

فمن الأحكام الخاصة بخير النبي صلى الله عليه وسلم انه اجاز لابي بردة هاني بن نيار التضيحية بعنق، وقال له (٢) "تجزئ منك ولا تجزئ عن احد بعدك" ومنها انه جعل شهادة خزيمة بن ثابت بشهادة رجلين، وحكم بهما لنفسه صلى الله عليه وسلم • ومن اجل ذلك سمي خزيمة "ذا الشهادتين"

الخصائص النبوية:

ما اخص به النبي صلى الله عليه وسلم امور كثيرة افرد بها

(١) لسان العرب

أدرواه الشيخان واصحاب السنن (جامع الاصول ٤/٤٢٧)

العلماء بالتأليف (٣) وذكرها المؤلفون في السيرة النبوية، وفي الشرائع النبوية.

تصنيف الخصائص النبوية :

تقسم الخصائص النبوية بحسب ما يلي :

- ١- بحسب من عنه الاختصاص.
- ٢- بحسب زمن الاختصاص.
- ٣- بحسب ما فيه الاختصاص.

أولاً : تنقسم الخصائص بحسب من عنه الاختصاص، ثلاثة أقسام :

- ١- منها ما تشاركه فيه أمته، ويتفرد به هو وأمه صلى الله عليه وسلم عن سائر الأنبياء وأممهم. وذلك مثل ما ورد في الحديث (٤) "أعطيت خصاً لم يحطهن أحد

٢- ذكر حاجي خليفة في كشف الظنون (مادة : الخصائص) الأسماء التالية :

- (١) يوسف بن موسى الجذامي الأندلسي المعروف بابن السدي (٦٦٣هـ)
- (٢) جمال الدين محمد سالم بن نصر الله بن واصل الحموي (٦٩٧هـ) ذكره صاحب ذيل كشف الظنون.
- (٣) القطب الخيضرى
- (٤) سراج الدين، عمر بن علي ابن الملقن الشافعي (٨٠٤هـ)
- (٥) جلال الدين عبد الرحمن بن عمر البلقيي (٨٢٤هـ)
- (٦) كمال الدين، محمد بن محمد الشامي، إمام الكافية (٨٧٤هـ)
- (٧) والف السيوطي كتابه المشهور بعنوان (الخصائص الكبرى)، واسمه (كفاية الطالب اللبيب في خصائص النبوة) ذكر فيه أنه تتبع هذه الخصائص عشرين سنة إلى زادت على ألف، وذكر أنه قصد به الاستيعاب، يعني أنه يذكر كل ما قيل فيه أنه من الخصائص. ولم يقتصد إلى تحقيق صحة ما يذكره. وقد نشر كتاب السيوطي حديثاً.
- وقد اختصر السيوطي كتابه وسمى المختصر (انموذج اللبيب في خصائص) واختصره أيضاً الشيخ عبد الوهاب الشعراني (٩٧٢هـ)
- (٨) أقول : وقد خص ابن حبان (٣٥٤هـ) الخصائص المروية في السنن بفصل من كتابه المشهور بصحيح ابن حبان، كما ذكر ذلك في المقدمة.

قلبي : نصرت بالرعب مسيرة شهر ، وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا ، فإني ما
رجل من امتي أدركته الصلاة فليصل ، وأجنت لسي الخنائم ولم تحل لأحد
قلبي وأعطيت الشفاعة * وكان النبي يبحث إلى قومه خاصة وبحث إلى الناس
طامة " ومثل تجويز الدية في قتل الصد ، ولم تكن لمن قبلنا جائزة •

٢ ومنها ما ينفرد به صلى الله عليه وسلم عن ليسمريني ، ولكن يشاركه فيه كسمل
الانبياء ، وبعضهم •

وامثلة ذلك ، تأييدهم بالمعجزات ، والمهضة من المحاصي على ما تقدم ، وتكليم
الله لهم ونزول الوحي عليهم ، وكونهم لا يورثون ، ويدفنون حيث يحوتون •

٣ ومنها ما ينفرد به محمد صلى الله عليه وسلم عن جميع البشر من الانبياء وغيرهم ،
ككونه خاتم النبيين ، وامام المرسلين ، وانه صرح إلى جميع العالمين
انهم وجميعهم ، وشفاعته العظيم يوم الحساب •

ثانيا : وتنقسم بحسب زمان الاختصاص قسمين :

١- فتنها في الدنيا ، كالامراء به ، وكاباحنة نكاح اكثر من أربع نسوة •

٢ وفي الآخرة ، ككونه " اول من يبعث " (٥) و " اول شافع واول مشفع " و " اول من يقرع
باب الجنة " و " اكثر الانبياء تابعا يوم القيامة " ويده لواء الحمد يوم القيامة
واعطى الكوثر ، والحوض •

وتنقسم ايضا من هذا الوجه قسمين ، لانها اما دائمة كما تقسم
واما مؤقتة بوقت محدود ، كما انزلت له مكة " ساعة من نهار " (٦)

ثالثا : وتنقسم بحسب ما فيه الاختصاص إلى :

١- ما ليس بحكم شرعي ، وامثله ما كان في خلقه صلى الله عليه وسلم كخاتم النبوة بسمين
كتفيمه ، وكأبيهم بالمعجزات ، والوحي ، والنصر بالرعب مسيرة شهر •

٢ وما هو حكم شرعي •

وهذا القسم نوان :

١- لا نسبه اما : حكم شرعي لفعل غيره بسببه كرامة له ، كتحریم نساءه على غيره ،
وما نسخ من وجوب الصدقة على المؤمنين عند مناجاته ، وجوب احتجاب نسائه

٥- وانظر لجل هذا النوع من الخصائص : الفتح الكبير ٢/ ٢٧٠ وما بعد ما

٦- رواه البخاري (فتح الباري ط العلي ١/ ٢١٦) وابوداود والنسائي

وتحريم اخذ الزكاة على آل بيته ، وانه لا يورث ، وان الكذب عليه كبيرة ، وتحريم رفع الصوت فوق صوتهم .

واما حكم شرعي لفظه هو صلى الله عليه وسلم كوجوب قيام الليل ، وتحريم الصدقة عليه ، واباحية نكاح ما زاد على اربع نسوة ، وتحريم نكاح من لم تهجر ماله .

الحكم في تخصيصه صلى الله عليه وسلم بما خصه الله تعالى به :

لم نجد احدا من اهلنا على تأليفهم خشي هذا الموضوع بالبحث ، والذي يظهر عند التامل في المناسبات ، انه صلى الله عليه وسلم لما كان يشارك امته في البشيرة ونالهم في الرسالة ، فان منشأ الاختصاص بما خصه الله تعالى به من الخصائص ، راجع الى الرسالة دون غيرها من الاوصاف المشتركة بينه وبين سائر الناس .

اما ما يختص به صلى الله عليه وسلم عن سائر النبيين ، فمشوؤه كون رسالته اتم ، لانها اعم بالانذار الى المدعويين ، اذ كان كل بي يبعث الى قومته خاصة ، ومحمد صلى الله عليه وسلم بعث الى الثقليين الانس والجن . وبالانذار الى الزمان ، اذ رسالته صلى الله عليه وسلم هي الخاتمة ، فوقيتها مستقر الى قيام الساعة .

فالخصائص اذن ناشئة من طبيعة الرسالة ، ودائرة حولها ، لتتم حكمية الله باداء الرسالة على افضل حال .

والوجوه التي عليها تغد الخصائص الرسالة يظهر لنا انها كما يلي :

الاول : الاعداد للرسالة ، قبل صحت النبي صلى الله عليه وسلم ، وذلك كاخذ الله تعالى الميثاق على الانبياء بالايان به ^(٧) وذلك لياخذوا لهم الميثاق على اقوامهم ويكون ذلك داعيا للامم الى قبول رسالته صلى الله عليه وسلم .

ومن هذا ايضا ما حصل قبل صحت صلى الله عليه وسلم من الارهاصات بهوتهم ، والجشاع التي وقعت عند بعثتهم .

الثاني : توثيق رسالته ، ومن ذلك ما خصه الله تعالى به من المعجزات ، والمصصة من المعاصي ، وغاتم النبوة بين كتفيه صلى الله عليه وسلم ، ومطهره من الكتابة وقول الشعر .

ومن ذلك ما أخبر به من المشيئات التي تقع بعد وفاته ، لتبقى دوافع التصديق والثقة مستمرة بعده ، بتعدد تحقق ما أخبر به صلى الله عليه وسلم .
ومن ذلك أيضا في احكام افعاله : تحريم الصدقة عليه لئلا يظن به انه اتى بمسا اتى بسنه لتعميل مال . وتم ذلك بالحكم بانه لا يورث ، حتى تقطع الامانة باسمه لم يحصل برسالته منهم لآله مالا . (ان هو الا ذكرى للمحالمين) (٨)
ومن ذلك ايضا ما اشار اليه في الحديث (٩) " ان كذبا عيسى ليس ككذب عيسى احمد فمن كذب عيسى متصدا فليج النار "

الثالث : تهيئته لاداء الرسالة واعادته لتحمل اعائتها ، ومن ذلك ما اوجب الله الله عليه من قيام الليل ، ليتم له تدبر الوحي الالهسي .
وتعلمه وتفهيمه في اسب الاوقات لذلك ، قال الله تعالى (١٠) (قم الليل الا قليلا نصفه او انقص منه قليلا . او زد عليه ورتل القرآن ترتيلا . انا سلقمسي عليك قولا ثقيلا) هذه الايات له ولغيره من امتيه ، ثم نسخ الوجوب فسي حق غيره وبقى في حقه هو ، كما بين ذلك في حديث عائشة .
ومن ذلك الاسراء به ، قال تعالى (١١) (سبحانه الذي اسرى بحيده ليبيلا من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى الذي باركنا حوله لغيره من آياتنا)
الرابع : ما اختصه الله به كونه له على اداء الرسالة . من ذلك عصمته من الناس ، واظهار الايات على يديه ، كتكثير الطعام ونحوه .

ومن ذلك اباحة نكاح ما زاد على اربع نسوة ، ليقمن بمعاونته على الاداء بالاعين على ما خفي من شؤونه وابلاغها للامة ، وليكون إصهاره الى قبائل العرب تاليفا لهم وتسهيلا لدخولهم في الاسلام ، كما حصل في زواجه صلى الله عليه وسلم من جويرية بنت الحارث ، من بني المصطلق ، فقد كان ذلك سببا لسلام قومهم .
ومن ذلك اباحة القتال له بمكة ، وندره بالربيع سنة ١٢ شهر .
ومن ذلك ايضا تحريم نكاح من لم تهاجر معه ، فان ذلك يحصل به عطيا تاكيدا قوى لفنيل الهجرة ، ويكون حثا غير مباشر ، ولكنه ذو مفعول قوى ، على استجابة المسلمين الذين لم يهاجروا .

٨ سورة الانعام / ٩٠ ٩ - متفق عليه من حديث المشيرة (الفتح الكبير)

(١١) اول سورة الاسراء

١٠ سورة النمل / ٥٠

الخاص : ادامة الرسالة من بعده صلى الله عليه وسلم كحفظ الكتاب الذي جاء به من التهديس ، وانه لا تزال طائفة من امته على الحق .

السادس : ما اعطاه الله من التوسعة ، ومن رفع مكانته في الدنيا والاخرة جزاء على ما تحمله من التكليف في تليغ الرسالة . قال الله تعالى (١٢) ما ودع ربك وما قلس ولا غشوة غير لك من الاولى ولمصوف يحطيك ربك فترضى .

فما اعطاه اباحة تكاح اكثر من اربح ، وهذا وجه آخر في ذلك غير ما تقدم ذكره . ومنه ما رفع الله عنه من كثير من الحرج في مسائل التكاح قال الله تعالى (١٢) ما كان على النبي من حرج في ما فرض الله له سبعة الله في الذين خلوا من قبل وكان امر الله قدرا مقدورا (الذين يبلغون رسالات الله ويخشونه ولا يخشون احدا الا الله) .

ومنه قرن اسمه باسمه في الشهادات ، وما اوجب الله تعالى على المؤمنين من الصلاة طيمه في الصلاة ، والصلاة عليه كلما ذكر .

ومن ذلك ، بمسند موثقه ، تحريم نساءه على غيره .

وما في الاغرة من اعطائه المقام المحمود ، والحوض المورود ، وسائر درجاته الخاصة .

الفصل الدائر بين الخصوصية وغيره

يدور بين الخصوصية وغيره ما نوتان من الافعال :

الاول : ما تلمح فيه الخصوصية ، كونه صلى الله عليه وسلم جريدة على قبرين بقصص التخفيف من عذاب صاحبهما . وسائر ما تدعى فيه الخصوصية بقول محتطة .

والثاني : ما لا تلمح فيه ، ولكن يجوز عقلا ان يكون خاصا وان يكون مشتركا .

وهذا النوع الثاني هو سائر الافعال المجردة ، ويأتي بيان الحكم فيها في الفصل

الخاص ان شاء الله .

اما النوع الاول ، فقد اديت الخصوصية في افعال ممدودة ، لما حصل

التعارض بين الفعل وغيره من الادلة ، فتخلص بعض العلماء بدعوى الخصوصية في التمسك .

والمستند ان الاصل في الفعل عدم الخصوصية ، وانه لا تجوز دعوى الخصوصية بشي
دليل ، كما سيأتي ايضاحه ان شاء الله . وكذلك لو كانت الدلالة ضعيفة وامكن
التخلص منها .

وسبب ذلك ان الخصوصية خلاف الاصل ، لانه صلى الله عليه وسلم محوث قدوة
وداعيا بنعله وقوله كما تقدم . فانعاله هي للاقتداء ، والخصوصية تمنع الاقتداء .
وفي المثال الذي اشرنا اليه قال ابن حجر (١٤) : استكر الخطابي ومن تبعه وضع
الناس الجريسة على القبر مما لا بهذا الحديث . قال القوطوشي : لان ذلك خاص ببركة
يده صلى الله عليه وسلم ، وقال عياض : لانه غل غرهما على القبر بما مضى ، وهو قوله
انهما ليحذبان . يقول ابن حجر : لا يلزم من كوننا لا نعلم اي عذاب ام لا ، ان لا نتسبب
لله في امر يخفف عنه العذاب لو كان يعذب . وقد تأسس بريدة بن الحصيب
الاسلمي الصحابي بذلك ، فواضع ان يوضع عند قبره جريدتان . ذكر ذلك البخاري
في باب الجنائز تطبيقا . قال ابن حجر : وهو اول من فيه ان يتبع صلى الله عليه
عليه وسلم . اهـ .

وكلام ابن حجر راجع الى القاعدة التي ذكرناها .

أدلة الخصوصية :

يعلم ان حكم الفعل من خصائصه صلى الله عليه وسلم بامور :
الاول : ان يرد في القرآن النص على الخصوص والمنع من الاشتراك بقوله تعالى (١٥) :
(وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان اراد النبي ان يستكحمها ، خالصة
لنك من دون المؤمنين . قد طمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم وما ملكت ايما نهم)
وقد يقع في النص الدال على الخصوصية ، غفاء فيقع فيه الخلاف . ومن ذلك قوله تعالى
في صلاة النوف (١٦) (واذا كنت فيهم فاقم لهم الصلاة ٠٠٠ الآيات) يقول
القوطبي (١٧) " هذه الآية خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ، وهو يتناول الامراء
بعده الى يوم القيامة . هذا قول كافة الملطاء ، وشذ أبو يوسف ، واسماعيل بن عيسى
فتالا : لا تصلى صلاة النوف بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، فان الخطاب كان خاصا
لله بقوله " واذا كنت فيهم " واذا لم يكن فيهم لم يكن له بذلك ، لان النبي صلى الله عليه وسلم

١٥ - سورة الاحزاب / ٥٠

١٤ - فتح الباري ٣١٩ / ١

١٧ - الجامع لاحكام القرآن ٣٦٤ / ٥

١٦ - سورة النساء / ١٠٢

الله عليه وسلم ليس كثيره في ذلك ، وليس أحد بعده يقوم مقامه فلذلك يصلى الامام بفريق ، ويأمن من يصلى بالفريق الاخر ، واما ان يصلوا بامام واحد فلا "

ثم ذكر ان الجمهور يرون اتباعه صلى الله عليه وسلم مطلقا حتى يدل دليل واضح على الخصوص ولثلا تكون الشريعة قاصرة على من غوطب بها . وقد فصل الصحابة بصلاة الخوف بعده صلى الله عليه وسلم .

ثم ان خاطب الله تعالى نبيه بالحكم بضمير المفرد ، او بقوله يا ايها النبي ، لم يدل ذلك على الاختصاص ، لانه صلى الله عليه وسلم قائم مقامه في طريقته الى الله ، والامر للقائد امر لا تعارضه . ومن رفض المشاركة في الحكم ~~منها~~ بمقتضى اللفظ لا يمنع القياس . ومثاله قوله تعالى (١٨) (لا تعدن عهودا الى مناس متعصبا به ازواجها منهم) وقوله (١٩) (وشارهم في الامر) .

وسياتي لهذا البحث زيادة ببيان في محث قول المساواة من فصل الفعل المجرى .

الثاني : ان يقول صلى الله عليه وسلم ذلك . كنييه لهم عن الوصال لما ياصل ، وقال : " اني لست كهيتكم ، اني ابيت يطعمني ربي ويسقيني " وقال في دخول مكة مقابلا : " ان احد ترخص بقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقولوا ان الله اذن لرسوله ولم يأذن لكم " .

فلو ورد الاخبار من النبي صلى الله عليه وسلم انه يفعل كذا او لا يفعل كذا ، فلا يدل على الاختصاص ، كقوله صلى الله عليه وسلم " لا آكل متكئا " .

الثالث : ان يعلم ذلك بالضرورة ، كما اذا فعل الفعل ثم نهاهم عنه في وقت قريب (٢٠) وكما اذا امرهم بامر ، ثم ترك في الحال ما نهاهم عنه ، او نهاهم عن شيء ، وفعله في الحال ، فيعلم ان حكم تركه او فعله خاص به صلى الله عليه وسلم . (٢١)

وكل هذا على طريقة المعتزلة ، لا نهم لا يميزون النسخ قبل التمكن من الامتناع . اما عند غيرهم فيجوز النسخ قبل التمكن ، فلا يكون هذا النوع دليل الخصوصية .

اما ان نهاهم عن الشيء وهو مطبوع به ، فينبغي ان يكون ذلك دليل الاختصاص عند المعتزلة وغيرهم ، كما لو نهاهم عن الوصال وهو موصل ، او نهاهم عن نكاح الكهنة من اربع وعشرين وهو مقسم على ذلك .

١٨ - سورة النجم / ٨٨١

١٩ - سورة آل عمران / ١٥٩

٢٠ - ابوالحسن البصري ، المختار / ٣٩٠ / ١ ٢١ - نفس المصدر / ٣٨٧ / ١

وعلى قول المعتزلة، ان تأنر الترك او الفعل ظراً احتمال بان الحكم الاول قد نسخ، فلا تتحقق الضرورة •

ومثاله ان النبي صلى الله عليه وسلم نباهم ان يملسوا قياماً والا ما م جالس، وعلى بهنهم في مرض موته جالساً وهم قائمون •

ف قيل : ذلك من خصائصه (٢٢)

وهو مردود، لما تقدم •

ثم تقدم قيل : انه فعنه ليعين الجواز، فحين بخله ان النهي السابق اما هو للكرامة • وهو مذموم بالحنابلة •

وقيل ان النهي مسموح • (٢٣)

الرابع : الاجتماع على الخصوصية، كاجتماعهم على تحريم الزيادة على اربع سمسوة في جميع المسلمين • واختصاصه صلى الله عليه وسلم باباحصة ذلك •

الخامس : القياس الجلي، كتحريم نكاح امرأة تتركه صحبتة، لانه اذا وجب عليه طلاق من تركه صحبتة من قد تزوجهن، فان لا يبتدىء نكاح الكارمة الى •

ودليل وجوب الطلاق عليه في تلك الحال قوله تعالى (٢٤) يا ايها النبي قل لا زواجك ان كنتم تردن الغيصة الدنيا وزينتها فتعالين اتمعن واسرحن سراخسا جميعاً •

الخصائص التي تدخل في موضوع بحثنا :

لا يدخل في بحثنا الاكسي، ما شاركته امتهم صلى الله عليه وسلم فيه وانفردوا به عن سائر الانبياء واممهم، لان الغرض بيان ما تقتدي به الامة فيه من افعاله صلى الله عليه وسلم والذي تشاركه فيه الامة امره واضح لا خفاء به •

واينما لا يدخل في بحثنا ما كان من الخصائص في افعاله صلى الله عليه وسلم في الاغرة، لغير وجهها عن نطق التكليف •

ولا يدخل ما كان صفة من صفاته البدنية، كخاتم النبوة، وسائر ما ليس

من أفعاله صلى الله عليه وسلم *

فأبجرت الخصائص النبوية التي تبحثها في رسالتنا هذه ، في ما كان حكما
شرعيا لفصل من أفعاله صلى الله عليه وسلم ، في هذه الدنيا ، ما يفرد به
عن أمته ، سواء شاركه فيه غيره من الأنبياء ، أو لم يشاركه فيسه منهم أحد *

وما ما كان من الخصائص حكا في فعل غيره بسببه ، فستذكرنا استدلال بسمه
بمعد ذكر الاستدلال بالخاص من أحكام أفعاله هو صلى الله عليه وسلم *

درجات خصائصه صلى الله عليه وسلم في سلم الأحكام :

يتسم الفقهاء خصائصه صلى الله عليه وسلم في أفعاله إلى ثلاثة أنواع :

١- أفعال واجبة عليه ، خاصة ، كتخيير سائه * وفائدة تخصيصه بالوجوب ، عند
الفقهاء ، زيادة الأجر والثواب ، لأن ثواب الفرض أكثر من ثواب التخييل *

٢- وأفعال محرمة عليه ، خاصة ، كتبدل أزواجه ، وتكاح من لم تهاجر معه * وفائدة
تخصيصه بالتحريم ، عدم كمال التطهير والتزينة ، ولأن أجر ترك المحرم
أكثر من أجر ترك المكروه *

وليس ما ذكر من فائدة تخصيصه بالوجوب والتحريم مألودا في كل الخصائص ، كما
هو واضح * وقد ذكرنا الأوجه المنة لخصائصه في ما تقدم *

٣- وأفعال مباحة له ، خاصة ، كالزيادة على أربع زوجات *

ولم يذكر في خصائصه المندوب ولا المكروه *

أما المندوب ، فالظاهر أنه ثابت في خصائصه صلى الله عليه وسلم ، وعندى أن من
ذلك الوصال * والفقهاء يذكرون الوصال في قسم المباح وسبه السيوطي إلى الجمهور ،
ولكن ذكره في المندوب ، والصواب كما لا يخفى به قال الجمهوري (٢٥) وأبو شامة (٢٦)
ويشتم من كلام الشاطبي أنه لا يرى الوصال من الخصائص (٢٧) *

ومثل الوصال في ذلك القسم بين الزوجات فهو مندوب له لا شك في ذلك *

وأما المكروه له ، خاصة فلم نطقر له بمثال *

ومن أجل وقوع المندوب له في خصائصه صلى الله عليه وسلم فالذى نواه أن تقسم

خصائصه اربعة اقسام لا ثلاثة ، او ان يصير بدل المباح بالجائز ، ليشمل مذكراته في قسم المندوب ، والله اعلم .

ونلاحظ في النوع الثالث وهو المباح له خاصة انه ينقسم لثلاثة اقسام (٢٨) :

الاول : ان يكون مباحا له ، وحكمه على الامنة الوجوب ، ومثال ذلك الحدل في القسم بين الزوجات هو في حقه جائز وفي حقها واجب .

والثاني : ان يكون مباحا له وحكمه في حق الامنة التحريم ، وذلك مثل الزيادة طيس ارمح نسوة ، اذ هو طيسا معرم .

والثالث : ان يكون مباحا له وحكمه على الامنة الكراهية ، وهذا قليل ، ومنه القناء والفتوى حال الغضب .

واما ان يكون مباحا له وحكمه في حقنا الندب ، فلم نطفر له بشئ .

ما يقتسم الاختصاص في فيه :

١- لاحظ الحافظ الملائي ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يختص في باب القربات والتعظيم بالتخص في شئ (٢٩) ، يعني بذلك ان ما كان واجبا على غيره من الامنة من العبادات ، وتعظيم الله ، وتعظيم شاعر الله ، فلا يكون له صلى الله عليه وسلم خصوصية بان يكون ذلك في حقه مباحا او مندوبا . وذلك واضح ، فانه صلى الله عليه وسلم يخص بايجاب ما ندب اليه غيره من العبادات كالتهجد ، زيادة في الزلفى والتوسعة ، فكيف يرخص له في ترك ما وجب على غيره منها وهو صلى الله عليه وسلم اولى الناس بالترام القرب والطاعات والتعظيم ، لقوة طمحه بالله تعالى . وكذلك ما حرم على الناس تعظيما لحرمات الله ، لا يرخص له صلى الله عليه وسلم في فعله .

ورد الملائي بهذه القاعدة قول من زعم ان استدبار النبي صلى الله عليه وسلم التلمسة عند قضاء الحاجة كان خصوصية له ، لان ما ورد من النهي عن استدبارها انما هو لتعظيم شاعر الله ، وتكريمها .

وتولسه في ذلك وميمسه .

٢٨- قسمه الطبردي قسمين كما عند الزوكشي في البحر ٢/٢٤٩ ، ونحن اضفنا الثالث

٢٩- انظر رسالته : تفصيل الاجمال ، في اثناء كلامه في الفصل الثاني ق ١٨

آ ولا هذا الشرعي ملاحظة أخرى • وهي ان ما كان واجبا على غيره صلى الله عليه وسلم من افعال مدينة في مواقع مدينة ، فلا يجوز ان يختص صلى الله عليه وسلم به • • • • • وقد كان صلى الله عليه وسلم افصح الناس ، وما كان يلحقه حرج في استعمال اللفظ (الواجب) (٣٠)

ورد بهذا الاصل قول الشافعي ان اعتقاد النكاح بلفظ الهبة خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم •

ولكن نتوسع في هذه القاعدة ، فنقول : كل ما لم يكن فيه حرج على النبي صلى الله عليه وسلم في اختياره من قول او فعل ، فلا يكون خاصا به ، بل هو مشترك • ويمكن الاستفادة من ذلك ايضا في رد قول من زعم ان استدباره صلى الله عليه وسلم للكعبة في قنصا الحاجية خاص به ، اذ التوجه الى الجهات المختلفة سواء من حيث الخفصة والثقل • والله اعلم •

عدد الخصائص

ذكر صاحب كشف الظنون ان السيوطي ذكر في (الخصائص الكبرى) انه تتبع الخصائص عشرين سنة حتى زادت عنده على الالف • وهو قد قصد ان يكون كتابه " مستوعبا لما تناقلته ائمة الحديث باسانيد ما المعتمدة ، • • • • • اورد في كل ما ورد " (٣١)

غير انه لم يلتزم الصحة ، انما التزم ان لا يذكر شيئا في ذلك موضوعا ، ويفهم من ذلك انه لم يلتزم ترك النسخ من الاخبار • فورد في كتابه اخبار ضعيفة كثيرة • بل ادعى محقق الكتاب (٣٢) ان السيوطي لم يلتزم بشرطه في تنزيه كتابه عن الاخبار الموضوعة (٣٣)

وما صح الخبر فيه ، مما اعزده ، كثيرا ما لا يكون دالا على الاختصاص ، كاجابة الدعاء (٣٤) ، قاله تعالى يستجيب لمن داه من نبي وغيره •

٣١ - الخصائص الكبرى ٨/١

٣٠ - اصول السرخسي ١٨٠/١

٣٢ - الشيخ محمد خليل دواس ، رحمه الله

٣٣ - انظر الخصائص الكبرى ٦٥٢/٣ التعليق رقم (٢)

٣٤ - الخصائص الكبرى ٣٦٦/١ - ٣٧١

محمداً ذكره من الاختصاص دعوى لا سند لهما . (٣٥)

فلوان ما جملة من الخصائص عرض على ميزان النقد لما ثبت منه في تقديري أكثر من ثلث ألف أو ربعه .

وهذا في الخصائص بصفتهما العامة .

أما ما اختصه صلى الله عليه وسلم في أحكام أفعاله ، فإن بعض فقهاء الشافعية والمالكية ذكروها في مؤلفاتهم في أوائل كتاب النكاح (٣٦) ، لما كانت كثير من خصائصه صلى الله عليه وسلم في باب النكاح .

وأول من استورد إليها المزي صاحب الشافعي رضي الله عنهما .

وقد ذكرها القوطي ، المالكي بالتفصيل ، وحصرها في (٣٧) خاصة ، قال : إن منها المتفق عليه ، والمختلف فيه (٣٧) وذكرها السيوطي فجعلها (٦٥) خاصة وذكرها الرطبي الشافعي في شرح المنهاج فجعلها (٤٧) خاصة .

ولعل ما يصح دليله من كل ما ذكر قريب من خمس عشرة خاصة لا أكثر .

منها في الواجبات : التهجيد بالليل ، وتغيير نسائه .

ومنها في المحرمات : تحريم الزكاة عليه وعلى آله ، وتحريم أكل الأطعمة الكريمة الرائحة ، وتحريم التبدل بازواجه .

ومنها في الجائزات : خمس خمس الخبيثة ، وخمس الفبي والوصال ، والزينة على أربع نسوة ، وسقوط القسم بين زوجاته ، والقتال بمكة .

الاستدلال بأفعاله صلى الله عليه وسلم الخاصة به في الأحكام المطابقة :

إذا ثبتت الخصوصية في فعل من أفعال النبي صلى الله عليه وسلم فإنها تقتضي أن حكم غيره ليس حكمه وذلك إجماع (٣٨) ، إذ لو كان حكمه حكم غيره لما كان للاختصاص معنى .

٣٥- مثلاً : إسناده في ٢٦٤/٣ ، ٢٨٧

٣٦- انظر مثلاً من كتب الشافعية : روضة الطالبين للنووي . ومفاتيح المحتاج ، للوطبي على المنهاج ، ط المطبعي ١٣٥٧ هـ / ١٧٥٠ م ومن كتب المالكية : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير - كتاب النكاح

٣٧- تفسير الرطبي ١٤/٢١٢

٣٨- انظر القدير والتحبير ٢/٣٠٢ ، الأمدى : الأحكام ١/٢٤٧

ومن أجل ذلك كانت فائدة معرفة الخصائص معرفة ان حكم غيره صلى الله عليه وسلم ليس حكمه فيها ، ولذا لا يقتدى بها جاء أصل إذا سمع الحديث مثلاً أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل كذا . هذا ما يذكره الفقهاء من فائدة معرفتها (٣٦) .

إلا أن من المهم ثبوت الخصوصية بدليل صريح ، أعني بصحته صحة الثبوت . بالإضافة إلى صحة الدلالة على الخصوصية . وليس كل ما ذكره المؤلفون من الخصائص صحيحاً ، كما تقدم . وقد تنبه ابن حجر في (تلخيص الحبير) (٤٠) ما ذكره الرافعي في شرح الوجيز من الخصائص ، وهي التي يتناولها الفقهاء ، فزيف الأدلة بعضها كجواب ركعتي النجر ، وبين عدم صحة دعوى الخصوص في بعض آخر ، وأثبت أن الاشتراك أصح .

ثم أنه وإن امتنعت مشاركتنا للنبي صلى الله عليه وسلم في خصوصياته ، فإن للاقتداء به فيها وجباً واضحاً ، فأنه إذا امتنع من أكل الثوم والبصل لكونهما محرماً عليه خاصة ، فيتجه أن يقال أن من اقتدى به في الامتناع من ذلك يؤجر ويكون في عقبه مكروفاً ، وإذا وجب عليه تخيير سائده إذا بدا منهن الضيق استحب ذلك لخبره .

وفي هذه المسألة للحلما قولان :

القول الأول : ما قال الشوكاني (٤١) "توقف إمام الحرمين في أنه هل يمتنع التأسيسي بسمه صلى الله عليه وسلم في ذلك أم لا ، وقال ليس عندنا نقل لفظي أو معنوي في أن الصلاة كانوا يقتدون بسمه في هذا النوع ، ولم يتحقق عندنا ما يقتضيه ذلك . فهذا محتمل التوقف "

وقال أبو شامة : تابع الشيسري والطازي إمام الحرمين على ذلك .

وقال الخزالي : ما عرف أنه خاصيته فلا يكون دليلاً في حق غيره (٤٢) .

أقول : وابن السبكي في جمع الجوامع ، وشارحه وفقاً للجويني على ما ذهب إليه ، فقد ذكر ابن السبكي أن حكم الفعل المخصص (واضح) وفسره المحلبي بأننا (لينا متعدين بسمه) وذكر البناي عن (شيخ الاسلام) (٤٣) أن مرادهم

٣٩- الرطبي : مثني المحتاج ١٧٤/٦ ٤٠- تلخيص الحبير ١١٧/٣ وما بعده

٤١- إرشاد الخليل ص ٢٥ ٤٢- المستصفى ٤٩/٢

٤٣- يعني الشيخ زكريا الانصاري

ان الفعل الخاص لا يكون ليسلا في حقنا ، ولا يمتنع ان يكون الدليل في حقنا شيئا
آخر كالقول مثلا (٤٤).

هذا وان اكثر ما نقل من خصائصه صلى الله عليه وسلم بين الحكم فيه في حقنا
بادلة مستقلة ، كاستحباب النهي والافحى والوتر والتجهد في حقنا للدلالة
القولية الواردة في ذلك ، وتغيير المرأة الكارضة نوعا من الاحسان ، والا حسان
مطلوب شرطا .

وكراهية اخذ الزكاة والصدقة في حقنا ، وكراهية اكل مالنا ربح
كراهية كالبصل والثوم .

ولحل الجوهري ومن وافقه ذهبوا الى ما ذهبوا اليه لهذا المعنى ، فان
مصرفنا يكون هذه الامور واشباهها مستحبة لنا او مكروهة انما منشؤها الدلالة
الخاصة الواردة بذلك ، وانما الدليل الذي يدل على صحة القاعدة قول الشارع ،
او الاقرار ، او عرض الحساب ولم يتحقق شيء من ذلك عند الجوهري ومن تبعه .

والقول الثاني : ما قاله ابو شامة (٤٥) . فانه يروى ان الاقتداء به صلى الله عليه
وسلم مصنوع في ما اباح له صلى الله عليه وسلم خاصية ، لدلالة الخصوصية على
امتناع ذلك في غير غيره .

وان الاقتداء به صلى الله عليه وسلم على سبيل الاستحباب ثابت فيما فعله صلى
الله عليه وسلم على سبيل الوجوب ، وفي ترك ما تركه على سبيل الحرمة .

فيذهب لنا على هذا القول : فعل ما فعله صلى الله عليه وسلم ما انتن به من
الواجبات ، ويندب لنا التنزه عما تركه مما استثنى به من المحرمات .

فخصوصيته صلى الله عليه وسلم على هذا القول انما هي في تحتم الفعل او الترك ،
بالنسبة اليه ، والمشاركة بيننا وبينه في اصل مطلوبية الفعل او الترك التقييدية
للاستحباب او الكراهية ، وتمتنع المشاركة في ما زاد على ذلك وهو تحتم الفعل او الترك ،
لدلالة الخصوصية على هذا الامتناع .

وقال ابو شامة ان ما ذكره " لا نزاع فيه لمن فهم القسمة وقواعده ، ومارس ادلة
الشرع ومبادئه " .

وقد نقل الشوكاني بعض كلام أبي شامة ، ووافقه على ما ذهب إليه . (٤٦) ونقله
قبله الزركشي في البحر وقوله :

الا ان الشوكاني يثبت هذه المسألة بأنه اذا علم بدليل قولي الحكم في حق ما فهو
المستند ، فان طرأ القول ما يستفاد من هذه القاعدة يقتدم الدليل القولي .

وفهم من كلام أبي شامة انه يدل لقوله بوجهين :

الاول : البناء على التواعد الشرعية . ولم يبين القاعدة التي يشير اليها . ولعل
يعني ان ما امر به على الله عليه وسلم لا بعد ان يكون مصلحة ، وذلك يصح في
انفسه في حقنا كذلك مصلحة ، فيكون مستحباً . وان ما نهى عنه لا يصح
ان يكون مفيداً ، فيكون في حقنا مكروهاً . واقتنع التحتم الذي هو الايجاب
والتحريم بدليل الخصوصية .

فان كان هذا مقصوده فلا يصح لمسه ، اذ قد يكون الشك في مصلحة لشخص
ولا يكون مصلحة لا شعور ، كالصوم ، هو مصلحة للطاهر ، وليس مصلحة للحائض .
وكالتقصير ، هو مصلحة للمساكين ، وليس مصلحة للقيم . وهكذا يقال في جانب المفيدة .
الثاني : انه قد ورد عن انساب الاقصاد رحمه الله عليه وسلم في النحل الخاص .
ومن ذلك ان ابن عباس ائتم بالنبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الليل . وقد اقتنع
النبي صلى الله عليه وسلم من اكل طعام في منزل أبي ايوب الانصاري ، كان فيه شمسوم ،
فقال ابو ايوب " اني اكره ما تكره " ولم ينكر ذلك عليه ، صلى الله عليه وسلم (٤٧) .

وهذا ايضاً في مسلم ، اما اقتحام ابن عباس بالنبي صلى الله عليه وسلم في صلاة
الليل ، فان استحباب صلاة الليل معلوم بدلالة نسخة الكتاب والنسخة الأولية كصحة
لا ينفك عن ، فلا يكون دليلاً في المسألة .

واما قول أبي ايوب " نائي اكره ما تكره " فهو محمول على انه للكراهية الابدعية
لا للكراهية الشرعية .

وبذلك لا يثبت دليل القاعدة ، الذي اراد ابو شامة رحمه الله اثباتها به .

الا اننا نرى ان استقرار الخصائص الواجبة وانصافاً (وهدى ما بين غصن

٤٦ - ارشاد النحول ص ٣٥ ، ٣٦ وفي كلام الشوكاني هنا غلط ، والله اعلم بما ذكرنا

٤٧ - رواه مسلم (جامع الاستاذون ٢٨٣/٨) .

وثلاثين عند السيوطي التي تسمى شرة كما دعا الرطبي والقزويني (يظهر ان هذه القاعدة صادقة على جميع هذه الجزئيات • ما دعا تحريم الكتابة والشعر (٤٨) عليه صلى الله عليه وسلم عند من دعا من الخصائص، والمقصود بتعريضها عليه تعريض تعاطس اسبابها الموصلة اليها • فان الكتابة والشعر لا يكرهان في حلق الامة اذا استتملا في مساج •

فان لم تثبت قاعدة ابي شامة، بما استدل به لهب فان الاستشهاد يشكك على الظن صحتها • والله اعلم •

هذا وان اغلب ما اختاره النبي صلى الله عليه وسلم في باب التوجب والتحريم، يعلم حكمه في حلقنا بادلة غير الافعال، ومن اجل ذلك كانت قاعدة هذه القاعدة شليلة في استفادة الاحكام الشرعية من الافعال الخاصة، اذ انبها تحصيل حاصل •

ويجوز استعمالها للتوكيد والاستئناس •

ونحن نرى لها فائدة اخرى • وذلك ان كثيرا من العلماء في شروحيهم للاحاديث، والجمع بين الاحاديث القولية والفعلية، كثيرا ما يعطون الحديث الفعلي على انه من خصائصه صلى الله عليه وسلم • فان كانت الخصوصية بالايضااب امكن معرفة صحة ذلك من عدمها، باستخدام هذه القاعدة • فان وجد ان الحكم في حلقنا ليس الاستحباب، بل الاباحية او الكراهة او التحريم، يتبين ان الحاصل على الخصوصية فاسد •

ونظير ذلك يقال في الخصوصية بالتحريم •

وكمثال تطبيقي لذلك نذكر مسألة عند تحريم الكتابة والشعر من الخصائص النبوية • فالمشهور انه صلى الله عليه وسلم لم يكن يقدر عليها، ولو اراد تعلمها لما امكنه ذلك، فخرجنا على هذا القول في حقها صلى الله عليه وسلم عن نطساق التكييف، وهو الراجح •

اما القول بتعريضها عليه، وان ذلك من خصائصه، فذلك مردود، بنسب على هذه القاعدة، اذ لو كان في حقها حراما لكان في حلقا موكووهين، وذلك مطلق، فتنتفي الخصوصية، والله اعلم •

ما يختص به صلى الله عليه وسلم في افعال غيره :

وذلك ما شمره الله تعالى من الاحكام في فعل غيره بسببه صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم ، تعظيما لمقامه ورفعاً لشأنه . ومنه انه لا يرثه احد من اقاربه
ولا زوجاته ، ومنها ان ما تركه من ماله يكون صدقة ، وانه لا يحمل لاحد
نكاح زوجاته بعده ، وانهن امهات المؤمنين ، ومن فعل منهن منية يضاعف
لهن العذاب ضعفين ، ومن يقتل منهن لله ورسوله قلها الا جرمتين ، وتحريم
رفع الصوت فوق صوتهن ، والكذب عليه عدا كبيرة . ويجوز القتل على من
سب به او عجزاه .

هل يصح تعدية هذه الخصائص الى غيره :

ينقل عن بعض الصوفية انه ادعى لنفسه في اتباعه اشياء من مشيئة
مخالف النوع من الخصائص .

فنقل عن بعضهم ان الولي في اتباعه ومريديه كالنبي صلى الله عليه وسلم
بين اصحابه ، ولهذا يجعلون لشيوخهم من الخصائص مثل ما هو ثابت لرسول الله
صلى الله عليه وسلم ، فلا يجوز عندهم نكاح امرأة الشيخ بعد موته ، ولا يجوز رفع
الصوت عنده . (٤٩)

ان ما تقدم ذكره من الاجماع على عدم جواز الاشتراك فيما ثبت من خصائصه
ينبغي دوى مشاركة (الا ولياً) في خصائصه صلى الله عليه وسلم .

ولما كانت خصائصه صلى الله عليه وسلم لا تدل في حقنا على المطابقة ، فذلك
يكون من حرم على الناس لنفسه مثل ما حرم عليهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم ، قد حرم ما ليس حراماً ، وذلك لا يجوز . وكذا من اوجب عليهم لغيره
ما وجب عليهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقد اوجب ما ليس بواجب عليه
وذلك لا يجوز .

وقد ورد عن ابي برزة الاسلمي ، قال : اقبل رجل لابي بكر الصديق . قال ،
تقال ابو برزة : ألا اُضرب عنقه ؟ قال : غانتهره ابو بكر وقال : ما هي الاحكام
بمسد رسول الله صلى الله عليه وسلم (٥٠) .

٤٩ - محمد خليل هراس ، نقل عن (العهد الوثيق) للشيخ محمود خطاب السبكي وغيره
(الخصائص الكبرى) للسيوطي ٣/٢٠٦ حاشية (٢)

٥٠ - رواه احمد وصححه احمد محمد شاكر (المسند ، بتحقيقه ١/٥٥)

فلو كان للولي ان يكون له مشاركة في هذا النوع من الخصائص • لكان اولى الناس بذلك صديق الاممة ، افضلها بعد نبيها ، واكرم اوليائها • على الله تعالى •

خاصة التبرك بأشعاره صلى الله عليه وسلم :

من خصائصه صلى الله عليه وسلم التبرك بأثاره والاستشفاء بهيها ، فقد نقل انه صلى الله عليه وسلم دعا بقدر فيه ماء فغسل يديه ووجهه ، وج فبسه ، ثم قال لا يسي موسى وبلال : اشربا منه ، وافرغسا على وجوهكما ، ونحوركما •

وتوضأ وصحب على جابر وامر بشعره ان يقسم بين المسلمين •

وكان اذا توضأ يقتطرون على وضوئهم •

وبعض ثيابه كانت تغسل بعده وتعطى ماؤها للمرضى •

وجمعتم ام سليم عرقه لتطيب به •

وشرب بعضهم دم حباته صلى الله عليه وسلم •

وحك بعض صبيانهم بالتمر •

والدليل على ان هذا من خصائصه صلى الله عليه وسلم ان الصحابة رضي الله عنهم لم يتركوا بافاضلهم • وليس في الاممة بعد نبيها افضل من ابي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي • فلم ينقل عن احد منهم ولو حادثة واحدة انهم تبركوا بهؤلاء الاولياء الاربعة او غيرهم (٥١) • فهذا اجماع على التبرك •

والترك هنا ليس له وجه الا اعتقادهم ان ذلك خاص به صلى الله عليه وسلم اذ لو كان للتشريع لمطوا به لبيدوه للاممة •

وقد ذكر الشاطبي احتلالا انهم تركوه من باب سد الذرائع • لئلا يصطلح الجهال منه الى عادة عند الله •

ومن اجل ذلك كانت المسألة عند الشاطبي مشبهة (٥٢) •

الا ان هذا الاحتال لا ينهي ان يلغى دلالة الاجماع ، اذ ان اكثر الدلالة الشرعية ظنية • وتارقا بعض الاحتمالات الضعيفة ، ولكن ذلك لا يبطل الصل بهيها • والله اعلم •

المبحث السادس

الفصل البياني

تقدم في الفصل الأول ان البيان بالفعل جائز وواقع • وهما ههنا ان نذكر ما يستفاد من الاحكام من النصيل الواقع بيانا •

وقد قدمنا ان مرادنا بالفعل البياني ، ما وقع بيانا للمشكل من مجمل وغيره مما ورد في القرآن وتكلمت السنة ببيانه ، وهو الذي نقصده ههنا ايضا ، اما الفعل الواقع بيانا ابتدائيا فهو من الفعل المجرد وسيأتي ذكره في الفصل التالي ان شاء الله •

جهات الفصل البياني :

للفعل البياني ثلاث جهات ، يستفاد من كل منها نوع من الاحكام :

الجهة الاولى : جهة انه امثال للاموال النهي في العبادة ، فاذا بين صلى الله عليه وسلم آية الحج بان حج وقال لهم (خذوا مناسككم لعلي لا اقاكم بحمد عامي هذا) فان حجسه في حد ذاته امثال لما اوجب الله عليه من الحج ، ويحزى عنه ، فيستقل عنه الفرض بذلك •

ويحترض هنا سؤال ، وهو انه هل يمكن ان يتجرد الفعل البياني عن جهة امثال هذه ، فيتخلص بيانا ؟

وبصورة ذلك ان ياتي صلى الله عليه وسلم بفعل هيئته هيئمة العبادة ، وهو لا يقصد العبادة ، وانما يقصد مجرد التعليم ، كما يفعل المعلمون احيانا من اداء صورة الصلاة مثلا ، على سبيل التمثيل لالتهم دون ان يقصدوا الصلاة •

يفهم من كلام البناي^(١) انه يرى ان البيان والا امثال " يعمل بكل مطبعا الاخر "

فظاهر هذا انه لا يتصور انفصال الفعل البياني عن الامثال .

وقد ورد في حديث عند ابن ماجه والبيهقي ، ان النبي صلى الله عليه وسلم توناً مرة مرة ثم قال " هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به " ثم توناً مرتين وتوناً وقال " من توناً مرتين آتاه الله اجره مرتين " ثم توناً ثلاثاً ثلاثاً وقال " هذا وضوء النبي ووضوء الانبياء قبلي " قال القاضي حسين من الشافعية : من اصحابنا من قال : فصل رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الوضوءات في مجالس ، لانه لو كان فسي جلس مجلس واحد لصار فصل كل عضو ست مرات ، وذلك مكروه .

ومهم من قال : كان ذلك في مجلس واحد ، ويجوز مثل ذلك للتعليم .

قال النووي : ظاهر رواية ابن ماجه انه كان في مجلس واحد . وهذا كالمتممين ، لان التعليم لا يكاد يحصل الا في مجلس واحد (٢) . اهـ

فالوضوء الاخير من الثلاثة كان تمثيلاً لمجرد البيان . فان صح الحديث كان دليلاً انه صلى الله عليه وسلم كان يفعل احياناً لمجرد البيان .

ومثال آخر : انه صلى الله عليه وسلم قال لعمار بن ياسر حين اراد ان يحلمه التيمم . " اما يكفيك ان تقول بيدك هكذا . . الحديث " فلا يبعد انه صلى الله عليه وسلم كان متوضئاً ، وان ما فعله من التيمم صوري . وحتى لو لم يكن متوضئاً فالظاهر انه كان بالدينمة ، والتيمم للحائض لا يجزئ .

ومن جهة اخرى ، قد تلفد جهمة الامثال ، فيكون العمل امثالاً مجرداً من دون ان يكون بيانياً لشئ . ومثلثة ذلك :

ما كان صلى الله عليه وسلم يفعله في غلواته ما لا يطلع عليه احد من الامم . لان ما اراد به البيان يلزم اظهره " (٣) .

وما كان الممثل بيانياً بنفسه كفصل اليدين في الوضوء .

اوسبق بيانه بقول او فعل ، كما بين المواقيم بصلاته يومين متواليين ، فصلاة اليوم الثالث ليست بيانياً للوقت .

الجهمة الثانية : جهمة انه امثال لما امر به من البيان . وهو من هذه الجهمة واجب او مستحب كما تقدم ، وقد يخطف حكم الفعل الواحد من مائتين المجهتين ، فيكون

ممدوداً من حيث أنه أمثال للامربعادة ممدودة ، واجبا من حيث أنه امتثال
للأمر بالبيان ، كما لو بين بقطه صلاة ممدودة .

والقدوة حاصلة بأفعاله صلى الله عليه وسلم من هذه الناحية . والمقتدي به
فيها هم أهل العلم والدعوة ، والقائمون مقامه في بيان الأحكام للأمة ، وليس الحوام
ومن لا علم عنده .

ولم يزل القائمون على الدعوة والتربية يتأسسون باسمه صلى الله عليه وسلم فسمي
كيفية بيانه للأحكام من انتهاز الفرض لهما ، والتغول بالموعظة ، والبداية بالاهم
والتدرج في البيان ، الى غير ذلك من النواحي التي يذكرها الكاتبون في ما حسمت
التربية الإسلامية ، وما حسمت الدعوة .

وينظر حكم الاقتداء باسمه صلى الله عليه وسلم في كيفية بيان فسمي
صحبت (الفعل الامتثالي) .

الجهة الثالثة : جهة ما يحصل بالفعل من البيان . نعلم به تناصيـل
الفعل الذي امرنا به ، ونعلم انه واجب في حقنا او ممدوب او مباح ، وذلك بتعلقه
بما هو بيان له ، فان تعلق بأية دالة على الوجوب ، دل على الوجوب ، وان تعلق
بأية دالة على الندب دل على الندب ، وان تعلق بما دل على الاباحية
دل على الاباحية ، كما سيأتي ان شاء الله .

وهذه الجهة هي المادة غالباً في كلام الأصوليين عند ذكرهم الفعل
البيانـي .

الفرق بين الفعل البياني والفعل الامتثالي :

البيان يكون لجهة بمعنى (الاظهار) ويكون بمعنى (الظهور) والبيان
في مصطلح الأصوليين اختلفوا فيه على ثلاثة اوجه : انه بمعنى (تهيين الحكم)
او بمعنى (دليل الحكم) او بمعنى (العلم بالحكم) الحاصل عن الدليل (٤) واختلفوا
الجزءي انه بمعنى (التهيين) ، وهو الذي نعتده في هذا البحث **البيان**

١- قال الجزء : " المراد بالبيان في هذا الباب عندنا الاظهار دون الظهور " .
وقال البخاري " وعند بعض اصحابنا واكثر اصحاب الشافعي معناه ظهور المراد
للمعادل " .

وانظر ايضاً : المستصفى ١٥٢/١ والبحر المحيط ١٨١/٢ وبيان الخصوص
التشريعية من ٢٣-٢٥

هو القول أو الفعل الصادر عن الصيغتين بقصد اظهار المراد بالمجمل ونحوه •
 وعلى هذا فالفعل البياني هو الفعل الذي قصد به النبي صلى الله عليه وسلم بيان مشكل في الاحكام الشرعية •
 اما ما فعله صلى الله عليه وسلم لا بقصد التبيين ، وانما لمجرد ان الله عليه
 امره ان يفعل ففعل ، على حد ما يفعل غيره من المكلفين ، فذلك هو الفعل الالهي •
 وليس المراد القصد العام لبيان الشريعة ككل • فان هذا القصد كان ملازما
 للنبي صلى الله عليه وسلم طيلة حياته بعد البعثة •
 وانما المراد القصد الخاص ، بان يريد ان هذا الفعل الصيغتين هو بيان
 لهذا المشكل الصيغتين •

ما يحرف بسمه الفعل البياني :

انكر المروزي الشافعي ، والكرخي الحنفي ، جواز البيان بالفعل أصلاً ،
 والجمهور على جوازه • وقد تقدم ذكر ذلك •
 واختلف الجمهور القائلون بجوازه ، في ان الفعل هل يكون بياناً بنفسه ؟
 فلا يكتفون على ان الفعل لا يكون بياناً ، الا بقريضة تدل على انه بيان (٥) •
 والقريضة التي تبين ان الفعل الواقع هو بيان ، اشترط صاحب (الكبرى الاحمر)
 ان تكون قولاً ، روى ان غير القول لا يقوم مقامه في ذلك ما لم يتكرر الفعل (٦) على صفة واحدة •
 وقد حصر صاحب المحصول القرائن في ثلاثة : ان يعلم ذلك بالضرورة من قصده •
 او بالقول ، او بالدليل الحقلي بان يذكر المجمل وقت الحاجة الى العمل به ثم يفصل
 فعلاً يصلح ان يكون بياناً • وقال : لا يحصل البيان الا باحد هذه الامور الثلاثة (٧)
 وغيره جعل كل فعل فيسه دلالة بياناً ، وجعل اي قريضة على ذلك
 دالة على كونه بياناً • فذكر الخزالي في المستصفى سبع طرق ، وذكر ابو شامسة
 ثمانية (٨) • ونحن نورد منها ما يتصلق بهذا الموضع ونترك باقية الى مواضع
 هي بها اليق ،

٥- الزركشي : البحر المحيط ١/٢ ونقله عن المازري ٦- الزركشي : البحر ١٨١/٢

٧- وابو الحسين البصري لم يذكر غير الثلاثة • المحقق ١/٢٣٨ ، ٢٨٦

٨- المحقق ق ٢٥ ب

وعندي أن معنى اختلافهم في هذا هو اختلافهم في ما يحبرون عنه بـ (البيان) فمن رأى أن البيان هو (الدليل) أو العلم الحاصل عنه جعل كل ما يستدل به به من الأفعال بيانا • ومن جعل (البيان) هو (التبيين) أي فعل المبين، ففسد عصر طريق معرفة الفعل البياني في ما يدل على قصد الاظهار (٩).

وهذا هو الذي نعقده في هذا البحث، لا ما قد خصصناه بـ (الفعل البياني) وجعلنا للفعل الامتالي صحتا خاصا، وبيننا أنه يستدل به أيضا •

أما من جعل كل فعل يستدل به في الأحكام بيانا فلا يستقيم له أن يذكر فسي أقسام الفعل البياني والامتالي كليهما معًا •

وبناءً على ما اعتدناه، فإن الأفعال الواقعة من النبي صلى الله عليه وسلم يستدل على أنها بيان بطريق مختلفة :

الطريق الأولى : القول الصريح، بأن يقول صلى الله عليه وسلم : ما فعلته، أو : ما سأفعله هو بيان لهذا • وهذه على الطرق • ومثاله قول النبي صلى الله عليه وسلم لعمار بن ياسر لما أراد أن يخلعه التيمم (١٠) "أما كان يكفيك أن تقول هكذا" ثم ضرب بيده إلى الأرض ضربة واحدة ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه " فصح الكثرين يبين به الأشكال في المراد باليد في آيسة التيمم •

والبيان هنا هو الفعل، وليس القول هو البيان •

والذين قالوا : لا يكون البيان بالفعل، قالوا : القول هنا هو البيان •

وقال في تفسير التحرير : الأولى أن يقال : القول لزيادة البيان • (١١)

والصواب ما قاله أبو الحسين البصري من أن القول معلق للبيان على الفعل (١٢)

وهذا ما اعتدناه، إذ جعلنا القول هنا طريقة يستدل بها على كون الفعل

بيانا • وبالله التوفيق •

١- انظر الخلاف في ذلك في أصول المزدوي ٨٢٤/٣-٨٢٦ والمستصفى ١٥٣/١ والبحر المحيى ١٨١/٢ وبيان النصوص الشرعية ص ٢٢-٢٥ وغيرها

٢- رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي (جامع الأصول ١٤٨/٨)

٣- تفسير التحرير ١٧٥/٣، ١٧٦

٤- أبو الحسين البصري : المختصر ٣٢٨/١

وهذه الطريق موعظتان :

المرحلة الاولى : ان يقول ان الفعل بيان ، ولا يحين ما هو بيان له ، ويخصين بالقرائن .
كما تقدم من قوله صلى الله عليه وسلم في التيمم .

المرحلة الثانية : ان يحين بقوله ما هو بيان له ، كأن يقول : هذا الفعل بيان لآية
كذا وكسذا . ولم يفسر لهذه المرحلة بمثال .

والحكمة في تعيين المصين على ما يأتي من الطرق سوى القول .

الطريق الثانية : اجماع العلماء على ان الفعل المصين بيان لآية معينة . كاجتماعهم
على ان من ذلك اعداد الركعات في الصلوات ، وما فيها من الاركان التي اتفقوا عليها
ان ذلك بيان للصلاة المأمور بها في الكتاب . وان مقادير الزكاة التي اخذها صلى الله
عليه وسلم هي بيان للزكاة المأمور بها .

الطريق الثالثة : ان يرد خطاب مجمل ، ولم يبينه صلى الله عليه وسلم بالتقول ،
واتى وقت التنفيذ ، فتعل صلى الله عليه وسلم اما بهم فعلا صالحا للبيان ، فيعلمهم
الحائرون انه بيان لذلك المجهل . هذا بالنسبة الى من شاهد الفعل الواقف
بعد المجهل . اما بالنسبة الى من لم يشاهده ، كغير الصحابي فاننا اذا بلغنا
الفعل النهوي يحتل عندنا انه صلى الله عليه وسلم كان قد بينه بالتقول ولم يبلغنا .
فيكون الظاهر عندنا ان الفعل بيان مقالة الغزالي (١٣) .

ومثاله (١٤) انه تعالى امر بالوقوف بحرفة ، ولم يذكر وقت الوقوف ، فوقف النبي صلى
الله عليه وسلم تاسع ذى الحجة ، فصين بذلك وقته للواقفين معه .

ومثاله في جانب المحرمات : ان الله حرم الميتة ، فاحتل دخول البراد فسمي
ذلك ، فلما اكلمه صلى الله عليه وسلم اما بهم اواقر اكله وهو يراهم يفعلون ،
لم عدم دخوله في الميتة المحرمة .

الطريقة الرابعة : ان يسأل صلى الله عليه وسلم/ بيان مشكل ، فيفعل فعلا معلوما
عن

١٣- المستصفى ٥٢/٢

١٤- يمثل كثير من الاصوليين هنا بقطع النبي صلى الله عليه وسلم سارقا من الكوع ، ويحملون
ذلك بيانا لليد في آية الا م يقطع السارق ، وعندى ان المثال غير ملائم ،
لانه ليس هناك احد محتاجا الى البيان هنا ، بل القاطع وهو النبي صلى الله عليه وسلم
يمثل آية القطع . فهو مثال للفعل الامتالي لا للبياني . والغزالي لاحظ
ذلك فلم يجعله بيانيا بل تنفيذا (المستصفى ٤٩/٢) وفي موضع آخر (٥٢/٢)
جعلته بيانا .

بقرائن الأحوال انه يريد جواب السائل (١٥) ، كالذى سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن موافقت الصلاة ، فقال " صل معنا " فصلى في اليوم الاول في اول الوقت ، وصلى في اليوم الثاني في آخره • فلم بذلك ، اول الوقت وآخره • ولمّا قال صلى الله عليه وسلم : " اين السائل ، الوقت ما بين هذين " (١٦) زاد ما علم من القرائن توكيدا ، وانتقل بذلك الى الطريقة الاولى •

الطريقة الخامسة : وقد قررها ابو نصر القشيري ، وغلاصتها ان يختبر الفعل بيانا للمجمل ، ان كان المجمل قد ورد ، وفعل النبي صلى الله عليه وسلم ما يصلح ان يكسبون بيانا لذلك المجمل ، ولم تقتصر بالفعل قريضة تدل على انه هو البيان ، ولم يرد بيان آخر قولي ولا فعلي ، وتوفي النبي صلى الله عليه وسلم قبل ان يرد بيان غير ذلك الفعل الصالح للبيان •

قال ، القشيري " لا يخترم صلى الله عليه وسلم مع بقا الالتباس في اللفظ المجمل ، فيعمل فعله على البيان في مثل هذه الصورة اجطا من الامة " (١٧) ومثاله الجزية ، اذ قد وردت مجتمعة ، واخذها النبي صلى الله عليه وسلم بتقدير معينة •

ما يدل عليه الفعل البياني من الاحكام :

حكم الفعل البياني عند الاصوليين بحسب ما هو بيان له ، فيرجع الى المصنّف في معرفة حكمه •

فان كان الفعل بيانا لآية دالّة على الوجوب ، دل على الوجوب • كتوله تعالى (واقموا الصلاة) بين صلى الله عليه وسلم بفعله ، ميقات صلاة الظهر خمسلا ، فيجب ايتاها في ذلك الوقت ، وبين انها اربع ركعات ، فلا يجزى غير ذلك وبين ما فيها من التيام والركوع والسجود ، فوجب الاتيان بها في الصلاة • وكذلك الجمعة ، بين صلى الله عليه وسلم بفعله انها ركعتان ، ودليل كون الفعل بيانا في اكثر هذه الفروع الاجماع •

١٥- ابوشامة : المحقق ق ٣٦ ب

١٦- رواه مسلم والترمذي وابوداود (جامع الاصول ١٤٥/٦)

١٧- ابوشامة : المحقق ق ٣٧ ب

وان كان المبين تدبيرا كان الفعل البياني تدبيرا ، كاقامة فالت ايسام
التشريع بمبنى الى ما قبل الخروب • وكافصال العمرة •

وان كان ابا حسة كان الفعل ماحسا (١٨) .

ويقول الخوافي (١٩) : البيان يحد كائنه منطوق به في ذلك الصين (٢٠) ،
فبيانته صلى الله عليه وسلم الحج انوار في كتاب الله يصعد منطوقا به في ايساسة
الحج • كان الله تعالى قال (ولله على الناس حج البيت على هذه الصفة) وكذلك
بيانته لايسة الجمعة ، فملها صلى الله عليه وسلم بخطيئة وجماعة وجامع وغير ذلك ،
فسار معنى الايسة (يا ايها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من التي هذا شأنها
من يوم الجمعة فاسموا الى ذكر الله) واذا كان البيان يحد منطوقا به في المبين
كان حكمه حكم ذلك المبين ان واجبا فواجب ، او مديا فمديوب ، او ماحسا
فصاح • اهـ

الفعل البياني هل هو دليل الحكم ؟

قد منا ان الفعل البياني يفصل المراد بالمجمل ، وحكم التفاصيل حكم
المجمل ، فاربح ركعات في الظهر حكمها الوجوب ، لان المبين بالفعل دال على
الوجوب ، وهو (اقيموا الصلاة) •

فما غلب الوجوب على هذا ، المجمل نفسه ، وليس في الفعل دلالة على الحكم •
وهذا صرح به الجبار (٢١) ، واللهو الحسين البصري ، وابو يعلى الحنبلي (٢٢) قال
ابو الحسين (٢٣) " غير صحيح ان البيان يدل على الوجوب كما يدل الصين ، لان البيان
انما يتضمن صفة الصين ، وليس يتضمن لفظا يفيد الوجوب " وقال في موضع
آخر " اذا كان الفعل بيانا لمجمل ، وكان المجمل دالا على الوجوب • عاد الفصل
للوجوب ، لكن لا يجاب بالمجمل ، لا بالفعل ، فالفعل لا يدل على الوجوب اساسا " (٢٤)
ويرى البنا ان الحكم يكون له ، برود الفعل البياني ، دليلان : المجممل ،
والفعل نفسه • فيكون الفعل دليلا مؤكدا ، بالاضافة الى انه يفيد فائدة اخرى

١٨ - الشوكاني : ارشاد الفحول ص ٣٦ ابن عقيل : الواضح ١١٢٦

١٩ - شرح تنقيح الفصول ص ١٢٦

٢٠ - من ناحية البيان والدلالة فقط ، لا من كل الجهات ليصح نسخ الكتاب به مثلا
فذلك ممتنع • وانظر ابن دقيق العيد : احكام الاحكام ١/ ١٨٦

٢١ - المغني ٢٥٦/ ١٧ ٢٢ - السدة ق ١٠٤ ٢٣ - المختار ٣٤١/ ١

٢٤ - زيادات المختار ١٠٠٤/ ٢

تأسيسية ، هي وجوب الصفة التي لم تعلم الا بالفعل .
وكمثال على ذلك ، الطواف الذي فلهه النبي صلى الله عليه وسلم بيانا لقوله
تمالى (وليطوفوا بالبيت الحقيق) يستفاد منه ، بالانفاضة الى توكيد الوجوب
المستفاد من الآية ، وجوب صفة التي وقع عليها . كقولهم سبعا
والابتداء بالحجر ، وجعل البيت عن يساره (٢٥) .

وعندى ان من قال ان الوجوب يستفاد من المجهل لا من الفعل نظر الى اصل
التأثير ، فان الفعل ساكت عن الدلالة فلا يؤثر ايجابا ، والمؤثر للايجاب
هو الغلط اب الامر .

ومن قال ان الوجوب يستفاد ايضا من الفعل فتد نظر الى ان الوجوب يمكن
ان يحذف بالنظر في الفعل . فالفعل علامة على الوجوب ، وليس هو المؤثر
للوجب .

الاجزاء غير الواردة من الفصل البياني :

المشكلة الكبرى في الافعال البانية ، وخاصة في العبادات فان النبي صلى
الله عليه وسلم كان يفعل الفصل بجميع اجزائه ، الواجبة والمندوبة ، وفصل
في اثنا عشر بعض الافعال الواجبة ايضا ، ولا يفصل في بادي الرأي واجبه
من مندوبه من صاحبه . وقد قال ابن الهمام : ان الاستقراء يدل على ان كثيرا من
الافعال البانية تحتل على افعال غير مارة من المجهل (٢٦) .

ويمثل كثير من الصلوات للفعل الباني بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم
ويجعلونها بيانا لآيات الامور بتمام الصلاة ، ويحججه صلى الله عليه وسلم ويجعلونها
بيانا لآية (والله على الناصح البين) ويقولون : ان دليل كون صلاته صلى الله
عليه وسلم ، وحججه ، بيانا للاكتين هو الطريق القولي ، وهو قوله صلى الله
عليه وسلم " صلوا كما رايتوني اصلي " وقوله " خذوا عني مناسككم " .

ففي الصلاة كان صلى الله عليه وسلم يقوم ، ويرفع يديه ، حذو منكبيه ، ويكسبه
شبه سبع يديه على صدره ، ثم يقرأ الفاتحة وسورة ، ثم سركا في بعض الصلوات ، ويجهر
في بعضها . . . الى آخر ما يذكر في صفة صلاته صلى الله عليه وسلم .

ومن المعلوم ان ذلك كله ليس بواجب ، بسبل قد قال ابن قدامة : ان اكثر اتصال النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة مستوتة غير واجبة . (٢٧)

وكذلك صفة اداء المناسك ، من طواف القدوم ، والنوم ، والاضطباع ، وركعتي الطواف والصلاة داخل الصلاة ، والشعر بمن ما ززم ، والمسح مع الهولولة ، الى غير ذلك .
ثما يقوله جمهور الاصوليين ، من ان الفعل الواقع بيانا لواجب فهو واجب . مشكلا
لانهم يقتضون ان جميع ما فعله صلى الله عليه وسلم في الصلاة التي صلاها بيانا هو واجب ، وكذلك جميع افعاله في اخذ الزكاة ، وفي الحج ، وغير ذلك مما فعله بيانا . وهذا ما لا يقول به من الفقهاء احمد .

قال ابن دقيق العيد في ما ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الصلاة سورة بعد الفاتحة : " قد ادعي في كثير من الافعال التي قصد اثبات وجوبها انها بيان لمجمل . وهذا الموضع ما يحتاج الى اخراجه من كونه بيانا ، او الى ان يفرق بينه وبين ما ادعي فيه كونه بيانا من الافعال ، فانه ليس معه في تلك المواضع الا مجرد الفعل ، وهو موجود هنا " (٢٨)

وقد تعدى لهذه المسألة ابو يعلى الحنبلي . وكان رأيهم ، ان الجزء الذي اجمعوا على انه بيان ، يكون بيانا ، والا فلا ، قال " ليس كل فعله صلى الله عليه وسلم في الصلاة والدقيقة بيانا للمطوعة التي في الكتاب ، لانه لو سلم لنفسه لم يدل على انه بيان لقوله تعالى (اقيموا الصلاة) ولو صدق بصدق قصة لم يدل على انها مرادة بقوله تعالى (وآتوا الزكاة) . وانما وجه البيان ما يجمع الناس على انه مسنون المكتوبات ، لان ما يفعله في نفسه لم يثبت انه فعله فرضا ، فلا يكون فيه دلالة على انه فعله بيانا " (٢٩)

وعندي ان هذا لا يكفي لحمل الاشكال اذ لا يمكن توقف فهم الاحكام على الاجماع بل ما اجمعوا على انه بيان كحدود ركعات الصلاة فهو بيان بلا شك ، وما اجمعوا على انه ليس بيانا كالتطيت في غسل اليدين ، فليمن هو بيان بلا شك . واما ما لم يجمعوا فيه بنفي ولا اثبات فقول ابي يعلى يقتضي منع كونه بيانا . مع انه قد اتفق على انفسه يمكن تعليق البيان بالفعل بقول من النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم في الطريق مسوق الاولى ، والنص على الحكم كالا جماع عليه ، بل هو اولس .

فلا يزال الاشكال قائما • والقاعدة التي ذكرها الاصوليون مع قوله صلى الله عليه وسلم (صلوا • كما • وغذوا غني •) تقتضي انه بيان ، فيكون واجبا ويكون الاصل في ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة والحج ، هو للوجوب وهذه النتيجة مخالفة للنواقص • بل ان اكثر ما فعله صلى الله عليه وسلم في هاتين العبادتين هو مستحب وليس بواجب •

وسلك ابن دقيق العيد طريقا اخر لحصل ذلك الاشكال ، فقال (٣٠) " صلوا • طهت استمرار فعل النبي صلى الله عليه وسلم عليه دائما ، دخل تحت الامر (اي قوله صلى الله عليه وسلم لمالك بن الحويرث وصحبه صلوا كما رايتموني اصلي) وكان واجبا • وبعض ذلك مقطوع به • اي مقطوع باستمرار فعله لصلته وما لم يقم دليل على وجوده في تلك الصلوات التي تطلق الامر باتباع الصلاة على صفتها ، لا يجزم بتدبيره الا مبررا له "

وفي هذا المسلك ما فيه ، اتراه صلى الله عليه وسلم في الصلوات التي صلاه اثنا عشر ونحو جماعة مالك بن الحويرث ، ترك ما كان يواظب عليه من المستحبات في الاقوال والاعمال والهيئات ، كالجهود والاسرار ، وتعدد التسميع والاذكار ، والتورك في التشهد وقراءة سورة بعد الفاتحة ؟ يغلب على الظن انه صلى الله عليه وسلم لم يتورك شيئا من ذلك ، ولا يتم لابن دقيق العيد مسلكه •

وبحق وقد اخذنا على عاتقنا بحث مسائل الافعال النبوية لا يسعنا الا ان نعطي هذه المسألة مزيدا من الاهتمام ، وخاصة في مسائل الصلاة والحج ، كنموذج لغيرهما •

فنتقول : ان الدليل مكون من مقدّمات اربع :

الاولى : ان لفظ (الصلاة) و (الحج) المأمور بهما في قوله تعالى (اقيموا الصلاة) وقوله (ولله على الناس حج البيت) هما من المجهول •

الثانية : والامر للوجوب •

الثالثة : وقوله صلى الله عليه وسلم " صلوا كما رايتموني اصلي " و " خذوا عني مناسككم " دليل على ان افعاله في الصلاة والحج بيان للمجهول •

الرابعة : والبيان حكمه حكم المبين •

فتكون التخييمية : ان افعاله صلى الله عليه وسلم في الصلاة والحج واجبة الا ما خرج بالدليل .

ونجيب عن هذه التخييمية بجوابين : مجمل ومفصل .

اما المجمل ، ثلوانهما كانت صحيحة لاقتضت وجوب جميع افعال صلاته وحججه صلى الله عليه وسلم وهو مردود يقيناً . وقد تقدم المثل عن ابن دقيق العيد في الصلاة بخصوصيهما .

واما الحج فقد قال السبكي في قواعد في شأن ركعتي الطواف " فاما قوله صلى الله عليه وسلم " خذوا عني مناسيكم " فلا دلالة له على وجوب شيء خاص منهما لان المناسك (عامة في) (٣١) الواجب والمندوب ، واذا احتج به في وجوب فعل شيء خاص لزم طرده في الجميع كالرمل ، والا ضطباع ، وسائر الصنونات " (٣٢)

واما المفصل ، فان الخلل لا شك ، عوفى واحدة من هذه المقدمات الا ربع ، او اثنى من واحدة .

فالمقدمة الاولى : صحيحة ولا نظير فيها .

واما المقدمة الثانية : فانه وان اختلف المولون في دلالة الامر على الوجوب ، فلا شك في ان الصلاة والحج واجبان ، ولكنهما يشتملان على افعال مندوبة كثيرة ، ولا يمكن ايقاعها على الواجب مفصولا من المستحبات ، الا بتكليف كثير .

واما الثالثة : ففيها نظير .

فاما الحديث الاول : وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم صلوا كما رايتوني اصلي فهو في قصة وثود مالك بن الحويرث ورفاقه ، على النبي صلى الله عليه وسلم ان اخبرهم بالحديث . وقد اورد قصة وثود اكثر اصحاب كتب الحديث المشهورة دون قوله صلى الله عليه وسلم لهم " صلوا كما رايتوني اصلي " وهذه الزيادة ذكرها البخاري واحد والدارمي دون غيرهم .

وفي اكثر روايات البخاري واحد ذكرت القصة بدون هذه الزيادة ، وهي دائرة على ابي قابلية ، والزيادة من الثقة مقبولة .

٣١ في الاصل المخطوط كلمة غير مقروءة ، والسياق يدل على ما ذكرنا

٣٢ السبكي : القواعد ج ١١٦ ب

ونصه في إحدى روايات البخاري كما ينسب :

قال البخاري : حدثنا محمد بن حاتم ، حدثنا أسباط بن محمد ، حدثنا أيوب بن أبي قلابة عن
أبي سليمان مالك بن الحويرث قال " أتينا النبي صلى الله عليه وسلم ونحن شعبة مقاربون
ثاقمنا عنده عشرين ليلة • فظن أنا اشتقنا أهلنا ، وسألنا عن تركنا في أهلنا فأخبرنا
وكان رقيقنا رحيما ، فقال : ارجعوا إلى أهلكم فعلموهم ومروهم • صلوا كما رايتموني
أصلي ، وإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم ، ثم ليؤمكم أكبركم " (٢٢٢)

فإن صحت هذه الزيادة ، فالكلام عنهما في باب الأفعال متردد بين طريقين :

الأول : أن الأمر في قوله " صلوا كما رايتموني أصلي " للوجوب • فيدل على أن الأصل
في أفعاله صلى الله عليه وسلم في الصلاة الوجوب وهذا الطريق موجه •

الثاني : وهو الذي نعتمده ، أن الأمر للارشاد ، وهو ارشاد لقوم مخصوصين ، فهم
شباب من البادية ، حديث عهد بهم بالاسلام ، لم يتيقنوا عبد النبي صلى الله عليه وسلم
الله عليه وسلم مدة تكفي أن يتعلموا جميع الأحكام بل عشرين يوما فقط وحظهم
الشوق إلى أهلهم ، لضيق أسنانهم ، وهفوان شبابهم ، على أن يستمعوا
المسير • فأوصاهم النبي صلى الله عليه وسلم تلك الوصية •

فهل تصلح تلك الوصية أن تكون قاعدة عامة ؟ ويكون الحكم في حق سائر
الصحابة وسائر الأمة كذلك •

كلا ، بل كما أنه يجوز أن يقال لمن يسير في طريق يجهلها " سر وراء فلان ،
وأصح مثل ما يصحح " لأن هذه هي العلامة الوحيدة الميسرة ، مع أن فلانها المتنوع
قد يميل عن الطريق يمدية أو يسيرة يستلزم لغرض خاص ، فيضطر التابع
له أن يسير خلفه • وقد يصحح المتنوع أشياء ليست ضرورية في فعلها التابع
فذلك الأمر في قصة مالك بن الحويرث رضي الله عنه •

ولم تحفظ هذه اللفظة " صلوا كما رايتموني أصلي " عن غير مالك بن الحويرث
فيحتمل أن تكون قاعدة عامة للمسلمين ، ولا يثبتها النبي صلى الله عليه وسلم
في أصحابه ، إذ لو ثبتها لبعد أن لا يثبتها كبار النخلة من الصحابة •
وفي حديث مالك بن الحويرث أنه كان يجلس بعد الركعة الأولى وبعد الثالثة ،

وهي الجلسة السابعة جلسة الاستراحة ، والتي يمتصها أكثر القضاة كالمسك
وأي حنيقة والشافعي في قول (٢٤) واحد في رواية (٢٥) ، وكان مالك بن الحويرث يحنمها
الناس . ولم ينقل فعلها من أحد من الصحابة غيره . (٢٦)

وغاية ما يصحح ان يقال في قوله صلى الله عليه وسلم " صلوا كما رايتوني اصلي "
انها ارشاد من النبي صلى الله عليه وسلم لمالك ، ومن كان في مثل حاله رضي الله عنه
من لم يسمع منه الوقت للتعلم ، والتفريق بين واجبات الصلاة وسننها ، وما ليس
من واجباتها ، ولا من سننها ، فيقال له : اصنع مثل فصل فلان من الناس وفلان
من يحسن الصلاة . فيشابهه في الصورة دون القصد .

اما ان يكون كل ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة بياناً ، ويكون بذلك
واجباً ، فذلك امر يتجاوز ما يدل عليه هذا الحديث بملاساته الواردة فمسي
تنب السنية . بل هذه واقعة حال . ووقائع الاحوال مشهور الكلام فيها . فمسلا
تحمّل على العموم ، لان الخطاب فيها موجه الى مالك وصحابه ، فلا يشاركهم
في الدلول الا من كان في مثل حالهم .

اما من سواهم من احسن العلم ، من المجتهدين والمتفرقين ، فعليه ان يحتدوا
في التفريق بين واجبات الصلاة وسننها على الدلائل الكثيرة الموثقة في الكتاب
والسنة . فان لم يكن ثم شيء يميز بينها فانها تكون من الافعال المجردة ، وسياتي
حكمها ان شاء الله .

جواب آخر : وقد اجاب به ابو شامة : سلمنا ان الحديث يدل على ان صلاته
صلى الله عليه وسلم بيان ، لكنها بيان للصلاة المطلوبة من المسلمين ، بواجباتها وسننها
وما يجوز فيها ، فلماذا يحل فعله صلى الله عليه وسلم على انه بيان للواجب خاصة ؟

بل الذي ينتج من كون صلاته بياناً ان يكون كل فعل فعله صلى الله عليه وسلم
وسلم في الصلاة دليلاً بين هذه الالوان الثلاثة ، والحد في تمييز بعضها عن بعض اما
القول ، واما الاجتماع ، واما القرائن الاخرى ، ولا يصلح الفعل وحده دليلاً . ولذلك قال
الجماع " امرنا بالاعتقاد به صلى الله عليه وسلم على وصف هو ان صلى كما رايناه يصلي
فندخل ان تعلم كيف صلى من تدب او فرض فتفعل مثله (٢٧) " .

فان لم يوجد دليل مميز ، فنحن قاطعون بان الفعل ليس بيانا للحكم ، بل يدخل في ما يأتي من الفعل المبسود ، في الفصل التالي ان شاء الله .

واما الحديث الثامن : وهو " خذوا عني مناسككم " فهو خطاب عام للامة ، ولا يمكن فيه دعوى الخصوصية ، لان الله صلى الله عليه وسلم قاله لجمهور الحجاج ، وهو على بحيره يرمي جمرة العقبة (٣٨) ، وفي رواية (٣٩) قاله قبل يوم التروية وغروجهم للحج . فلا يرد هنا ما قلناه في الحديث الاول من امتناع دلالة على البيان العام .

واما الرواية الاخر الذي قلناه في الحديث السابق فياتي هنا ، فان النبي صلى الله عليه وسلم فعل في حجته اعمال الحج كلها من واجب ، ومندوب ، ولا يتميز بالفعل واجبه من مندوبه ، فلا يصلح الفعل بيانا في ذلك ، ما لم يقتزن بكل فصل جزئي قرينة تدل على ان الله عليه وسلم .

ويضاف هنا وجه ثالث ، وهو ان قوله صلى الله عليه وسلم " خذوا عني مناسككم " لا يتعين ان يكون العواد بنه ملاحظة افعاله بخصوصها ، بل يصدق على الاخذ عنه صلى الله عليه وسلم من اقواله بسوالة عما يشكل عليه ، والاستماع الى ما يامر به ويمنه .

فاقتضى ما يدل عليه الحديث ، ان يدل على مشروعية افعاله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم في الحج . اما التفريق بين واجبه ومندوبها فلا بد من المصير الى وجبه اخبر في الدلالة على ذلك ، وحكم افعاله صلى الله عليه وسلم من هذه الناحية حكم سائر الافعال المجردة .

والخلاصة : ان هذين الحديثين لا يصلحان دليلا على ان افعاله صلى الله عليه وسلم في الصلاة والحج واجبة ، بناء على انها بيان للواجب . بل افعاله صلى الله عليه وسلم في هاتين العبادتين مختلطة واجبه بمندوبها غير متميزة ، والعمدة في تمييز ذلك على القرائن الاخرى . فينظر في كل فصل بخصوصه ما يختلف به من القرائن .

لقد كثر في كلام الفقهاء ايجاب كثير من افعاله صلى الله عليه وسلم في الصلاة والحج اعتمادا على ان هذين الحديثين دليل على ان افعال النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة والحج بيان للمطل الواجب ، ولا يوجبون افعالا منها كثيرة اخرى ، حتى ليحجب النادر من تفريقهم في ذلك .

والنحو باب ما ذكرناه من ان افعاله صلى الله عليه وسلم فيها ليست مميزة
للايجاب من العدوب الا فعلا خاصا عليه دلالة خاصة * انه بيان لذلك * والله
اعلم *

الاختلاف في ان ما ورد عليه الفعل مجمل او غير مجمل :

ان الفعل اذا ورد وله علامة بنص قرآني ، فلا بد من اعتبار كون النص مجملا
حتى يكون الفعل بيانا له ، فمن لم يثبت انه مجمل ، لم يكن الفعل عنده بيانا ويصحين
ذلك بمثالين فرعيين :

الاول : قوله تعالى في آية الوضوء (وايدكم الى المرافق) ، مع فعله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم في وضوئه ، اذ انه " ادار الماء على مرقبيه " .

من العلماء من قال ان (الى) مجمل ، لانه يكون بمعنى انتهاء الخاية ، ويكون
بمعنى (مع) ، فهو مشترك ، والمشارك مجمل ، فجاء الفعل مبينا ان (الى) بمعنى (مع)
دون معنى انتهاء الآية واقتضى ذلك وجوب غسل المرقبين (٤٠) .

وممن من قال ان (الى) واضح ، لانه للخاية ، وذلك بين ، فلا يكون فعله صلى الله عليه وسلم
الله عليه وسلم بيانا (٤١) ، ويكون فعله صلى الله عليه وسلم لمرقبيه مندوبا *

وقد قال بالوجوب عطاء ومالك والشافعي واصحاب الراي * وقال بعض اصحاب مالك
وداود لا يجب ، وحكى ذلك عن زفر *

الفرع الثاني : المضمضة في الوضوء ، هي واجبة عند احمد وابن ابي ليلى * مستنوبة
عند الحنفية والمالكية والشافعية * فمن قال بوجوبها فوجهه عند ان الله قال في
شأن الوضوء (فاغسلوا وجوهكم) والفم يحتل انه داخل في معنى (الوجه) ويحتصل
انه ليس من بداخل لانه غير مواجه * فكان ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم من المضمضة
بيانا ، فيدل على ان الفم من الوجه ، فيجب غسله *

ومن قال بانها مستحبة فهو يقول : الفم غير داخل قطعا في معنى الوجه ، ومما
فعله النبي صلى الله عليه وسلم من المضمضة زيادة فعلية صرفة ، فتكون مستحبة *

٤٠ - ابن قدامة : المخني ١٢٢/١ وانظر تفسير التحرير ١٢٠/٣ ، ١٢١

٤١ - التقرير والتحبير ٣٠٢/٢ ابن دقيق العيد : الاحكام ٣٦/١

المبحث السابع

الفصل الاثني عشر

(التفصيل)

ما يفعله طائفة المسلمين الطائفة ، من الافعال التي طلبها الله تعالى منهم في كتابه او على لسان رسوله ، يفعلونه تنفيذا وامثالا للاوامر والتوجيهات الالهية .

وهم اذا فعلوا ذلك لا يتقصرون تبين امر غيبي او دعوة معينة .
والنبي صلى الله عليه وسلم لما كان واحدا من الائمة ، وقد وجهت اليه التكليف وهو اول المسلمين ، فهو يمدى تلك التكليف ، طائفة لا فرقة ، وتلبية لدعوته .
فاما الله التي يستجيبونها للتكليف الالهية ، هي افعال امثالية .

لكننا نبين مرادنا بالفعل الاثني عشر هنا بما يلي :

نما فعله صلى الله عليه وسلم امثالا لطلب غيبي ، كقيام الليل ، شهر من الخصائص ، وقد تقدم بحثهما .

وما فعله امثالا ، وقصد به مع الامثال بيان مجمل او مشكل ، فهو من الفصل البياني الذي تقدم ذكره ، وهو في افادة الاحكام على درجته من الفصل المراد بمسألة مجرد الامثال . ومن اجل ذلك فليس مرادا ههنا .

وما احتل ان يكون امثالا لطلب الغيبي ، الا اننا لم نعلم ذلك الطلب ما هو ، فليس مرادا هنا ، بل يدخل في الفعل المبرد الذي ياتي ذكره بعد هذا الفصل .

فالمراد هنا خاصة ، الفعل الذي قصد به مجرد الامثال لطلب معلوم لمسم يثبت انه خاصة من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم .

ومثاله الاتيان بالشهادة ، واداء الصلاة ، والصوم والحج ، وما كان يفعل صلى الله عليه وسلم من القربات الى الله تعالى ، وما كان يفعله من المعاملات والحقود مطروحا فيها ما شرع الله تعالى ، وكافيا عما نهى عنه .

وكل فعل من أفعاله صلى الله عليه وسلم صادر عن الأوامر الإلهية العامة للمكلفين ، إذا لم يكن فيهم أجمال ولا خفاء ، أو كان فيها أجمال أو خفاء ، ولكن لم يقلبه صلى الله عليه وسلم للتبيين ، فهو أمثالي .

وقد قال أبو شامة " وهذا القسم لا حاجة إلى النظر فيه " (١)

إلا أننا نرى أنه بحاجة إلى النظر من جهات ، تعرضها في مطالب :

المطلب الأول

حكم الفعل الأمثالي :

يتبين حكمه من الالب الممثل ، فإن كان إيجاباً فالفعل واجب . وإن كان استيجاباً فالفعل مستحب . وكذلك في جانب الترك أن ترك صلى الله عليه وسلم أمثالا لطلب تحريمي فالترك واجب ، أو لطلب كراهية فالترك مستحب ، وإن كان الخطاب تحليلياً وباحصة فالفعل مباح . (٢)

المطلب الثاني

عرفتنا للنص الممثل بالفعل المصين فائدتها ربط الفعل الأمثالي بالنص الممثل ليتضح أبعاد الحكم .

المطلب الثالث

الطرق التي يمكن بها معرفة النص الممثل

هي كما يلي :

الطريقة الأولى : القول من النبي صلى الله عليه وسلم ، كقوله لما صلى على ابن أبي سفيان كبير المنافقين " إن الله غيري فاخترت ، ولا زيد بن علي السعديين " يشير إلى قوله تعالى (استغفر لهم أولا تستغفر لهم ... الآية)

ومن هذا أن يغفر الله تعالى ذنوبه بفعله كقوله صلى الله عليه وسلم (٤) " أموت إن أسجد على سبعة أعظام " أو في ترك تركه ، كقوله صلى الله عليه وسلم

المحقق : ق ٢ ب

٢- في تسمية الفعل المباح أمثالا نظرا ، ويذكر هنا لتتميم الأقسام

٣- متفق عليه (الفتح الكبير)

ومسلم في ترك قتل المغنثين (٤) " نهيت عن قتل المصلين "

الطريقة الثانية : ان يفعل الفعل بعد نزول الامر مباشرة ، بحيث لا يخفى ان فعله امثال لذلك الامر النازل ، وخاصة ان كان سبب النزول متعلقا بذلك كآيسة (ان الله يامركم ان تؤمنوا بالامانات التي اهلها) (٥) نزلت في اخذ النبي صلى الله عليه وسلم مفتاح الكعبة من بني شسيبة ، فلما نزلت اطاعه اليهم وقال " اليوم يوم وفا " (٦) .

ومثاله ايضا آيسة الامر للنبي صلى الله عليه وسلم بتخير نسائه فخيرهن (٧) .

وشبيه بهذا ان يبين الصحابي الراوى ذلك ، كما قالت عائشة (٨) " ما صلى النبي صلى الله عليه وسلم صلاة بعد ان نزلت عليه (اذا جاء نصر الله والفتح) الا يقول في : " سبعا لك اللهم ربنا ، وحمدك ، اللهم اغفر لي " وفي بعض الروايات قالت عائشة " يتأول القرآن " وقد بين ابن دقيق العيد (٩) ان هذا فيما كان من فعله بعد الفتح ، اذ به يتم الامر ، اما ما قبل الفتح فما فعله يكون فعلا ابتدائيا .

الطريقة الثالثة : ان توجد مناسبة وملازمة بين الفعل ونص معين . قال ابو الحسين البصري " اما ما يحلم به ان فعله او تركه امثال لدلالة تصرفها فهو ان يكون مطابقا لبعض الادلة التي تصرفها " (١٠) .

ثم قد تكون المناسبة بينة مقبولة وقد تكون غفية فيكون في قبولها نظر ، وذلك على ثلاث درجات :

الدرجة الاولى : ان يكون ذلك بينا وواضحا تمام التوضيح ، بحيث لا يخفى ولا يحتاج الى تطلب الدليل عليه . ومثاله : سجوده صلى الله عليه وسلم وركوعه في الصلاة هو امثال لايمسا الامر بالركوع والسجود ، ومثل طوافه صلى الله عليه وسلم بالبيت في حجة الوداع يوم النحر ، هو امثال لايمسا (وليطوفوا بالبيت الحقيق) .
ثم قد تكون المناسبة غفية يقل التفات العالم اليها ، فاذا نهى الى ذلك اقرب منه ، ولم يشك فيه ، فيكون من هذه الدرجة ، ومثاله : ما ورد (١١) ان النبي صلى الله عليه وسلم

٤- رواه ابوداود ٢٧٦/١٣ وانفرد به وفي سننه مجهول * وحسنه في (صحيح الجامع الصغير) من رواية الطبراني بلفظ " نهيت عن المصلين "

٥- سورة النساء ٥٨/

٦- سيرة ابن هشام بتحقيق مصطفى السقا وزميليه ط. ثانية ٤١٢/٢ وتفسير القرطبي ٣٥٦/٥

٧- سورة الفاتحة ٢٨/ احكام البخاري (احكام الاحكام لابن دقيق ٢٩٦/١)

٨- احكام الاحكام شرح عدة الاحكام ٢٦٩/١ - المصنف ٣٨٦/١

٩- رواه مسلم وابوداود والنسائي من حديث جابر الطويل في صلاة حجة الوداع (جامع الاصول ٢٤٠/٤)

لما ذبح في حبيسة الوداع مائسة ناقصة اخذ من كل ناقصة بمائسة ، فجعلت في قدر واطبخت فشرب من مرقها ، فهو تنفيذ لآيسة (فكلوا منها)
الدرجة الثانية : ان يكون الفعل مترددا بين ان يكون امثالا لآيسة معينة او يكون فعلا مبتدأ .

والتردد فيه ناشئ من صلاحيته ليكون امثالا لتلك الآيسة نظار لوجود التناسب مع امكان ان لا يكون امثالا لها بل يكون فعلا ابتدائيا مجردا .

وقد نقل ابو خنسي عن الحنفية ان فعل النبي صلى الله عليه وسلم او قوله اذا ورد موافقا لما في القرآن يحمل صادرا عن القرآن . قال : والشافعية يجعلونه مبتدأ حتى يقرم الدليل على خلافه . قال : وعلى هذا فيا نسبته صلى الله عليه وسلم التيمم في حق الجنب صادر عما في القرآن . وبه يتبين ان المراد بقوله تعالى (اولا مستم النساء) الجماع دون المص باليد ، وهم يعني الشافعية يجعلون ذلك بيان حكم مبتدأ ، ويحطون قوله (اولا مستم) على المص باليد ، لانه يحتل ان يكون صادرا عما في القرآن ويحتمل ان يكون شريع حكم مبتدأ ، وهو في الظاهر غير متصل بالآيسة ، فيحط على انسه بيان حكم مبتدأ باعتبار الظاهر لما فيه من زيادة الفائدة " (١٢)

وقال ابو شامة : اذا فعل (صلى الله عليه وسلم) فعلا يوافق ما ورد به القرآن العزيز كالوضوء والاغتسال وانصيام فان ذلك يكون تنفيذا لما امر به . وقال القاضي ابوبكر (١٣) " يجوز مع ذلك ان يكون فرضا ابتداء به ، وما يلزمنا خاصة او يلزمنا وايه فعل آخر . فلابد من اشعارنا بانه فعله اتباعا لحكم الآيسة ، ولا يجوز ما قلناه قائم . قال ابو شامة وفي هذا الكلام نظر " (١٤)
 وهذا المثال من افراد الفعل البنياني ، ولكن القول في الامثالي من نفس الباب ، لا فرق في ذلك .

واما ابو يولي الحنبلي فانه يرى ان الظاهر في الفعل الموافق للآيسة انسه امثال لها . قال " لانه صلى الله عليه وسلم لا يترك فعلا او جيبه المسمى عليه او تدبسه اليه " وهو بذلك يوافق ما نقله السرخسي عن الحنفية .

١٢ - البحر المحي للزركشي ٢/ ٢٥٢ ب ١٣ - هو الباقلاني ١٣ - المقصود هو التيمم
 ١٤ - ابو شامة : المحقق ٥ ب ، ٣٧ أ

والذي نراه ان قول الحنفية ومن وافقهم في ذلك اولى بالصحة من قول من خالفهم نظرا لانه صلى الله عليه وسلم بصحوة بالقرآن ليحط به ويذموا اليه ، قال الله تعالى (قل انما اتبع ما يوحى الي من ربي هذا بصائر من ربكم) (١٥) وقد تقدمت الاشارة الى ذلك .

الدرجة الثالثة : ان تكون المناسبة خفيفة جدا . بحيث يكون اعتبار الفعل تطابقا لآلية المعينة نوعا من التحكم فلا ينفي المصنوع اليه .

المطلب الرابع

دلالة الفصل الامتثالي :

يقال هنا مثل ما تقدم قوله في الفعل البياني ، من ان دلالة موعدة لدلالة الدن المحتمل . والنحل . حينئذ علام على الحكم ، وليس موعدا له .
فيدل على الوجوب ان كان امثالا لواجب ، وعلى الندب ان كان امثالا للندب ، ولا فعلى الاباحة ، وقال ابو الحسين البصري " ان امثالا صلى الله عليه وسلم فيها (يحسن انما له) طريقة مرفوعة لنا فان ذلك لا يمنع من كون فعله دلالة لنا ايضا . على اننا متعبدون بمثله . . . على حد لو افرد احدهما لفعلنا الفعل لا جلسه " (١٦) وقد يفيد فوائد اخرى :

١- فيجوز التخصيص بالفعل الامتثالي في مخالفة المحرم ، ومثاله ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالمسجد الحرام ، والناس يمرون بين يديه ، غصبه نهيه من الصلاة الا بسيرة .

٢- ويجوز التقييد به . فالامر القراني الوارد بغسل الاغضاء في الوضوء مطلق من جهة العدد ، قيده صلى الله عليه وسلم بفعله ، فغسل مرة ومرتين وثلاثا ولم يزد . وقد ابي مالك اعتبار العدد . قال ابن قدامة " الوضوء مرة مرة ، والثلاث افضل ، هذا قول اكثر اهل العلم ، الا ان مالكا لم يوقت مرة ولا ثلاثا ، قال : انما قال الله (فغسلوا وجوهكم) (١٧)

ومثلها التراخي عند الظاهرية ، الا نربها مطلق من جهة العدد ، وفي الحديث عن عائشة رضي الله عنها انها قالت (١٨) " لكان النبي صلى الله عليه وسلم يزد في رمضان ولا في غيره على احدى عشرة ركعة " اكثر الاثنية على عدم الوقوف عند هذا العدد ، فاختار احمد والشافعي وابو حنيفة ثلاثا وعشرين لفعل عمر ، واختار مالك تسعا وثلاثين كعمل اهل المدينة ، ولم يقل احد من مقصدي طاعة الاثنية بالوقوف عند ما فعله صلى الله عليه وسلم فيطأ تعلم ما عدا بعض الظاهرية (١٩) قال النووي (٢٠) " قال القاضي : ولا خلاف انه ليس في ذلك حرج لا يزد عليه ولا ينقص منه ، وان صلاة الليل من الطاعات التي تلت زاد فيها زاد الاجر ، وانما الخلاف في فعل النبي صلى الله عليه وسلم وما اختاره لنفسه "

وجه ما رآه الاثنية الاثنية ان الامر الوارد من الله تعالى مطلق ، يتأدى بالتجهد بأي عدد كان ، وما فعله صلى الله عليه وسلم لا يزد على ان يكون اختصار عددا يناسبه ، ثم حافظ عليه ، لانه " كان طه ديمية " فلا يدل ذلك على وجوب ما اختاره من العدد ، ولا على استحبابه . قال الشافعي (٢١) " رایت الناس يقومون بالمدينة بتسع وثلاثين ، وحكمة بثلاث وعشرين ، وليس في شيء من ذلك ضيق "

الفرق بين دلالة الفعل البياني ودلالة الفعل الامتثالي :

الفعل البياني مقصود به البيان واظهار المراد بالمجمل ، وذلك نوع من التلخيص فلا صل ان يقتضي بسمه مزيد عناية ، فان كان بيان واجب ، فلا يحل فيه بالرخس من والتيسيرات التي يمكن ان تشتمل على غير وجهها ، ولا يضاف اليه ما هو مستحب وليس بواجب .

فان انضم اليه شيء من ذلك وجسميانه لثلا ينضم الى الواجب ما ليس منه . وليحتر في ذلك ببيان النبي صلى الله عليه وسلم موافقت اتصاله ، فقد صلى في اليوم الاول في اول الوقت ، وصلى في اليوم الثاني في اخر الوقت ، وقال : الوقت ما بين هذين .

واينما قال صلى الله عليه وسلم في عرفات : وقفت هنا وعرفة كلها موقف . وقال فيسي

١٨- مسلم ١٨/٦ والبخاري

١٩- يلحق من كلام ابن حزم انه يرى التقيد بالصورة الواردة في صلاة الليل . انظر المحلى ٤٢/٣ .

٢٠- شرح صحيح مسلم ١٩/٦

٢١- ابن حجر : فتح الباري ٢٥٣/٤

مؤلفة : وقفت هنا وجمع كلها مؤلف • وقال في نحره بمنى : نحرته ههنا
وجمع كلها محسر • لئلا يتوهم الاختصاص بالموضع الذي وقف فيه او محسر •

اما الفعل الامتالي فلا يلاحظ فيه ما يلاحظ في الفعل البياني • بل هو امثال
مجرد في داخل الواجب ما ليس بواجب ليفعل على وجهه اكمل • فهو انصف
دلالة من الفعل البياني •

٣- وقد يتبين بالفعل الامتالي مجمل او نحوه •

فمقتوبته صلى الله عليه وسلم للسارق بقطع يده من المفضل ، يستفاد منها امران :

الاول : تأكيد اصل وجوب القطع المستفاد من الآية • والثاني : وجوب ان يكون القطع
من المفضل • فلا يكفي قطع الاصابع مثلاً ، ولا يجوز التجاوز بقطع الساعد •
فقد تبين منه موضع التلخيص •

ووجه استفادة هذا الحكم الثاني ان (اليد) في الآية لفظ (مجمل) على قول ،
لاعتمال ان يكون المراد الذراع كلها ، او الكف • وعلى القول الاخر الذراع مسمى
لفظ (اليد) الذراع (٢٢) • وعلى كل تقدير تبين بهذا الفعل الامتالي ان المراد به
في الآية الكف •

ووجه تبين ذلك من الفعل ، ان الواجب لو كان اقل ، لكان النبي صلى الله عليه
عليه وسلم قد زاد على الواجب ، وهذا مقتنع لتعريم دم المسلم بخير حقيق •
ولو كان الواجب اكثر لكان صلى الله عليه وسلم قد نقص ، ولم ينفذ كل ما امر
الله به ، وذلك مقتنع •

المبحث الثامن

الفصل المتعدي

المراد بالفعل المتعدي ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ما له علاقة بالغير، من الحقوق والمعاملات والقضايا بين الناس ونحو ذلك.

وقد افرد به بعض الأصوليين نوعاً خاصاً من الأفعال، منهم أبو الحسين البصري (١) والخزشي (٢)، والشوكاني (٣)، وغيرهم.

وهو بالنسبة إلى صدره عن النبي صلى الله عليه وسلم وبالنسبة إليه خاصية لا يعدو أن يكون واحداً من الأنواع الأخرى، لأنه إما جبلي، أو خاص أو بيان أو امتثال، أو ليس كذلك فيكون من الفعل الصبر. فحكم الاقتداء به صلى الله عليه وسلم فسمي ذلك يعلم في موقعه من الصابحات المشار إليها.

أما بالنظر إلى الغير أعني الشخص الذي تعلق به الفعل فلفصل صورته الأولى: ما يوقعه النبي صلى الله عليه وسلم بشخص من الحقوق حداً أو تعزيراً أو غرامة يدل على أن ما نسب إلى ذلك الشخص وكان سبباً لغيره هو محبة لهم منه حكم الفعل الذي فعله المحاسب.

وفهم منه استحقاق من فعل مثل ذلك الفعل لمثل تلك المحبة.

وقال القاضي الباقلاني: لا يكون إلا كذلك إلا بتنبه منه صلى الله عليه وسلم على أن من فعل مثل ذلك الفعل استحق مثل تلك المحبة. وقال: لأنه، وإن عُدَّ ذلك الفعل، فإنه لا يتمين لكونه مرجعاً إلى المال وإيقاع العقوبة، فإنه لا يمتنع وجود فعل آخر هو مقتضى للمال والعقوبة (٤) له.

١- البحر المحيط ٢/٢٤٩

٢- أبو شامة: المحقق ١٣٨

٣- المعتد ١/٣٨٧

٤- الإرشاد ص ٣٦

أقول : وحصول التنبؤ به يحين السببية وما يفسد لوقائع ثرائن الحسب
على ذلك كانت كافيصة • والله اعلم •

الصورة الثانية : قد يكون الفعل المتعدي (أمرًا) أو (نهيًا) بمنزلة الخطاب ، يدل
كدلالة الأمر والنهي • وثاله ان ابن عباس ائتم وحده بالنهي صلى الله عليه وسلم
في صلاة الليل ، فقام عن يساره ، فاخذ النبي صلى الله عليه وسلم بيده فاقامه
عن يمينه (٥) . قال ابن حزم " هو على الوجوب • لانه وان كان فعلا فهو امر لا ين
عباس بالوقوف عن يمينه ونهيه له عن الوقوف عن يساره " (٦)

وقال أبو شامة " ذلك على التدب " (٧) ولعله بمن ذلك على قاعدته فمنسي

ان الوجوب والتحريم لا يمكن استنادته من مجرد الفعل •

والجواب عندي جعله بمنزلة الأمر ، اذ ان هذا ليس فعلا مجردا ، بل
تدل طبيعته التعديدية الأمر على المراد به • ويرد عليه الخلاف في مواده كما
يرد على الأمر • وقد قال بالوجوب في هذا الفرع الحنابلة والظاهرية ، وقال مالك والشافعي
والحنفية بصحة صلاة المنفرد عن يساره الا ما • وهاذ هم القرينة الدالة على ان الأمر
ليس للوجوب ، وهي ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يطل تحريمه • فدل على
الجموع (٨) .

ومثال آخر : ان عبد الله بن مسعود كان يصلي وقد وضع يسه يسراه على يمينه
فراه النبي صلى الله عليه وسلم فوضع يمينه على يسراه (٩) . فذلك يدل على استحباب
وضع اليمنى على اليسرى وكراهية العكس •

الصورة الثالثة : قضاؤه صلى الله عليه وسلم بين اثنين (١٠) له ثلاث جهات :

الاولى : الاثبات بالبينات والشهود والثرائن ، وهو من هذه الناحية فعل كسائر الافعال
يقتدى به فيها بسط تقسيم •

الثانية : تقديره لثبوت الواقعة ، هو مبني على الظاهر ، وليس يدل على ان المحكوم عليه هو
في النجاة ظالم ، ولا ان المحكوم له محق • ويجب على المحكوم عليه التسليم والرضا

٥- مسلم ٥٠/٦ ٦- الاحكام ٤٢٩/١ ٧- المحقق ص ٢٢

٨- ابن قدامة : المغني ٢١٣/٢

٩- رواه ابو داود والنسائي وابن ماجه • وقال ابن حجر : اسناد حسن (نيل الاوطار ٢/١٤٤)

١٠- انظر في هذا البحث : الزركشي / البحر الصحيح ٢/٢٤٩ • الشوكاني / الارشاد
ص ٢٦ عبد الوهاب خلاف : طه اصول الفقه ص ٤٤ • أبو شامة : المحقق ق ٢٨

بحكمه صلى الله عليه وسلم .

الثالثة : ما حكم به على تقدير ثبوت الواقعة ، فهو شرع فان ثبت لدى القضاء مشيئة

ما ثبتت لديه صلى الله عليه وسلم ، تمين الحكم بما حكم به .

الصورة الرابعة : لو باع او اشترى من شخص لم يدل ذلك على ان المال كان ملكه في الباطن

اذ ان هذا تعاطى على اساس الظاهر .

المبحث التاسع

ما تعلّمه صلى الله عليه وسلم لا تتألّو الوحي

هذا النوع جملة التزكّشي والشوكاني تسميه مستقلا من اقسام الافعال النبوية • ذكر التزكّشي (١) ان النبي صلى الله عليه وسلم ابهم احرامه في الحج يملّي انه احرم دون ان يمين انه يقرن او يتنح او يفرد الحج عن العمرة • ونقل عن الشافعية انه يستحب التأسّي به صلى الله عليه وسلم فيكون ابهام الاحرام افضلا • تأسيسا •

والاقتداء بهذا النوع ، على سبيل الاستحباب ، غير مقبول • فانه ما ان ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم ابهم الاحرام ، منتظرا لوحشي خاص فلا مسأخ للاقتداء به في ذلك بحمد مجي الوحي ، وتبيّن الامر •

ولكن يدل على جواز الابهام لا غير • اذ لو كان فاسدا لم يقطعه صلى الله عليه وسلم ، وانتأل الوحي لا يبيح ما لا يجموز • ويتأكّد ذلك بان طيّا احرم عند مجيئه من اليمين بشمل ما احرم به النبي صلى الله عليه وسلم وهو لا يعلم ما احرم به النبي صلى الله عليه وسلم ، وعند ما التقى بالنبي صلى الله عليه وسلم انه عليه وسلم امره ان يتنح كما صنع هو • فهذا اقرار يدل على الجسبواز • والتسميه اطمس •

الفصل الخامس

الفصل الأول المجرد

- ١- الفعل المجرد المعلوم المفعلة
- ٢- الفعل المجرد المجهول المفعلة
- ٣- ما ينسب إلى الأئمة من القول في الفعل المجرد بنوعيه
- ٤- الأدلة والمناقشات

أ- مناقشة دعوى امتناع التأسيسي في الفعل المجرد

ب- قول الوثائق

ج- قول التحريم

د- قول الإباحة

هـ- قول الحسد

و- قول الوجوب

ز- قول المساواة

ح- قول المساواة في العبادات خاصة

الفصل الخامس

الفصل المجرد

تعريف وتحديد :

مرادنا بالفعل المجرد ، ما كان من افعاله صلى الله عليه وسلم خلافا لما تقدم من الانواع السابقة ذكرها .

ومعنى كونه مجردا ، ان الاعمال السابقة اقترنت بكل منها قرينة يميز بها حكمه بالنسبة اليها ، فالجلى يدل على الاحسان ، وليس مقتضين بفعل مثله ، والذي علم انه بيان حكمه ماخوذ من الخطاب المبين ، والذي علم انه امتثال كذلك حكمه ماخوذ من الخطاب المختل ، وهكذا .

والفعل المجرد بالنظر الى حقيقته على نوعين :

الاول : ما قصد يكون في الحقيقة والباطن واحدا من الانواع السابقة ، لكن لم يظهر لدينا دليل على تحققه به . فقد يكون في الحقيقة خاصا ولكن لم نطلع على دليل خصوصيته ، او يكون في حقيقته امتثالا لامر الهى معين ، سواء كان فى القرآن العذاسيم ولم نجد ما يحكم به ان الفعل امتثال لذلك الامر ، او كان الفعل امتثالا لوصي خاص لم نجرب به ، بسبل ظهر لنا الفعل مجردا .

الثاني : ان يكون فعلا فعله النبي صلى الله عليه وسلم ابتداء من ذات نفسه مطابقا لما فوضه الله تعالى له . من انشأ بعض الاحكام ، او من تصرفه في حدود مرتبة الحفسو ، كما تقدم .

ما يستفاد من الاعمال النبوية المجردة

من الاحكام في حقيق الاممية :

اذا علمنا ان النبي صلى الله عليه وسلم فعل فعلا مجردا ، فما حكم مثل ذلك الفعل في حقيقنا ؟

ان الاجابة على هذا السؤال هي اتم مسألة في باب الافعال النهيية •
 وطبعا يدور اشهر كلام الاصوليين في هذا الباب ، نظرا لان هذه الاجابة
 تتحكم في صحت النقيض • عند استنباطهم للاحكام الفقهيية ما يؤثرو عنه
 صلى الله عليه وسلم من الاعاديست الفعلية المجردة ، ولان ما تقدم ذكره من
 اقسام الافعال النهيية ، عدا المجرد ، امه واضمح لا يكاد يخفى •

ولكي نستطيع تعيين دلالة الفعل المجرد بجسلا ، نقسمه الى قسمين :
القسم الاول : المعلوم النقيض (١) بالنسبة اليه صلى الله عليه وسلم • وهو ما علمنا
 بدليل انه فعله واجبا ، او فعله ندبا ، او طيانه ضاح •

وتعلم صفتيه بالادلة التي تقدم ذكرها •

القسم الثاني : المجهول النقيض •

فنقسم لكل من النوعين بحثا خاصا •

ونسمح بمبحث لذكر ما نسب الى الائمة المتبوعين ، والاصوليين المشهورين ،
 من القول في ذلك •

وبمبحث آخر نستوفي فيه الادلة ، ونختار ما نراه اولي بالحقق •

والله به ولي التوفيق •

١ - المقصود بـ (النقيض) حكم الفعل من وجوب او غيره • وقد يعبر الاصوليون عنه
 اينسا بـ (الوجبه)

المبحث الاول

الفصل المجرد المعلوم الصفة

اذا علمنا بمصدر فصل عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وانمكن ما تقدم مسن
اقسام الافعال النبوية ، وتعين عندنا بدليل ان الله صلى الله عليه وسلم فعله
على سبيل الوجوب او الندب او الابعاضة ، فلهذا في دلالته على الاحكام
في افعالنا المماثلة لفعله اقوال صحيحة هي :

١- المساواة مطلقا ٢- المساواة في العبادات دون غيرها ٣- الوجوب
٤- الندب ٥- الابعاضة ٦- التحريم ٧- الوقف *

اما المساواة ١- وبها يقول الجمهور (٢) فمعناها اننا نساوي النبي صلى الله عليه وسلم
الله عليه وسلم في احكام افعاله المجردة ، فما فعله واجبا فهو علينا واجبا ،
وما فعله ندبا فهو علينا مندوبا ، وما فعله مستحبا له فهو علينا مستحبا .
واما قول الوجوب فمعناه ان ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ، وجب علينا
ان نفعله على كل حال * سواء علمنا انه صلى الله عليه وسلم فعله واجبا او مباحا
او مندوبا * ولو جهلنا ذلك فالحكم الوجوب كذلك كما يأتي *

واما قول الندب فمعناه انه يندب لنا فعل مثل ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم
صلى الله عليه وسلم مطلقا * اعني سواء علمنا فعله مستحبا او جهلنا ما ، وحسب
لو علمنا انه صلى الله عليه وسلم فعله وجوبا ، فانه لا يجب علينا بل يندب *
واما الابعاضة فانه يباح لنا مثل فعله صلى الله عليه وسلم ، ولا يجب ، ولا يندب *

واما التحريم ، فمعناه انه لا يجوز لنا فعل مثل شيء من افعاله المبردة *

واما الوقف ، فمعناه اننا لا نحكم على فعلنا المماثل لفعله صلى الله عليه وسلم
وسلم بحكم ما ، سواء جهلنا حكم فعله أم علمناه *

مشأ الاختلاف :

هذه الأقوال الأربعة الذكر تتجسمه أتباعين رئيسيين ، ثم يتشعبان •

الاتجاه الأول : ان التأسسي به صلى الله عليه وسلم في أعماله المجردة مطلوب شرعا بدلالة ما تقدم ذكره في فصل حجية الأفعال النهيية ، من الآيات والأحاديث والجماع ، الدالة على مشروعية الاتباع والتأسي •

والاتجاه الثاني : ان التأسسي به صلى الله عليه وسلم فيها غير مطلوب شرعا • ووجهه انه وان ثبتت حجية الأفعال النهيية ، إلا ان مانع يمنع من التأسسي بالفصل المجرد ، وذلك المانع هو احتمال الخصوصية ، فكيف يتأسس به صلى الله عليه وسلم في امر قد يكون من خواصه ، فنكون قد اوجبنا ما لا يجب علينا او ابحنا ما لا يسمح لنا •

وأورد بعضهم ، أيضا ، احتمال ان يكون فعله صلى الله عليه وسلم محدية ، على قول من يميز صدور المخالف عن الأنبياء • • كما تقدم في الفصل الثالث •

تألبوا : وذلك مانع من الاقتداء •

ثم تشعب أصحاب الاتجاه الأول شعبتين ، بحسب تفسيرهم للتأسسي المطلوب شرعا :

الشعبة الأولى : قالوا : التأسسي واجب ، ومعنى التأسسي عدم هو صاواة الفعل للفعل ، في الصورة والحكم ، وهو • أصحاب التوليين الأول والثاني ، (المسماوة المطلقة والقييدة)

والشعبة الثانية : قالوا : التأسسي هو الصاواة في الصورة دون الحكم • ثم تفرع هؤلاء فرعين :

الفرع الأول : قالوا : التأسسي مطلوب منا على سبيل الوجوب ، فيجب علينا ان نفعل صورة ما فعل صلى الله عليه وسلم ، سواء كان موقفا فعله على سبيل الوجوب او غيره • وهو • هم أصحاب القول الثالث (الوجوب)

والفرع الثاني : قالوا : التأسسي مطلوب منا على سبيل الندب ، وهم أصحاب القول الرابع (الندب)

وأما أصحاب الاتجاه الثاني ، وهم الذين قالوا : التأسسي بالأفعال المجردة غير مطلوب شمسرا ، فقد منعوا بذلك دلالة فعله المجرد على الأحكام في حقنسا ،

فكان وجود الفعل النبوي المجرد عندهم كعدمه بالنسبة الى هذا الامر • وفي حكم فعلنا كما كان قبل ورود مثيله من الافعال النبوية المجردة •

فمن قال الاصل في الافعال اللاحقة ، قال بها هنا وهو القول الخاص •

ومن قال الاصل التحريم قال به هنا وهو القول السادس •

ومن نأصر الى ان الفعل المجرد متردد بين ان يكون خاصا او مشتركا ، فقد توقف وهو القول السابع •

المبحث الثاني

الفصل المجهول الصفة

يجرى في فعل المجرد المجهول الصفة ، ما يجرى في المعلوم الصفة من اختلاف ، وترد فيه الاقوال المتقدمة على السواء ، ما عدا قول المساواة ، ففيه هنا داعي في مجهول الصفة بتفصيل :

اما في ما عدا قول المساواة فلأن العلم بصفة صدره عنه صلى الله عليه وسلم لا يؤثر في الحكم المستفاد ، بل الحكم المستفاد في حقه على القول الثالث هو الوجوب مطلقا ، اعني سواء كان حكم الفعل بالنسبة اليه صلى الله عليه وسلم هو الوجوب او غيره ، وعلى القول الثالث الخدب ، مطلقا ، وهكذا في سائر الاقوال ، ولذلك تجرى الاقوال الخمسة في مجهول الصفة .

اما قول المساواة ، فان المساواة بين حكم فعلنا وحكم فعله صلى الله عليه وسلم لا يمكن تحقيقها ما لم يتعين لفعله واحد من الاحكام الثلاثة .

ومن اجل تحقيق قول المساواة في الفعل المجرد المجهول الصفة ، كان لا بد من حمل فعله على واحد من الاحكام الثلاثة في حقه صلى الله عليه وسلم ، بل هو ترجيح ذلك على ، مع الاعتراض ، بانه قد يكون في الحقيقة والباطن ، على حكم آخر . وبعض العلماء ، ابي حنيفة على شئ من الثلاثة .

من اجل ذلك كان في المسألة اقوال اربعة :

القول الاول : انه يحل على الوجوب في حقه صلى الله عليه وسلم ، لانه لا يحل بالصفة التي (١) ، ولا ن فعله اعظم اجرا ، فيكون المستحقه صلى الله عليه وسلم .

والقول بالوجوب ، في ما ظهر فيه قصد القرينة من الفعل المجرد ، اقوى منه فسي ما لم يظهر فيه ذلك التمسيد .

ونقل القول بالرجوع فيما يظهر فيه قصد التربة عن مالك (١) وعن ابن سريج ، وأبي سعيد الاطخري ، وابن أبي شيرة ، وابن خيران من الشافعية ، وعن الحنابلة (٢) ونصره القاضي ابو يعلى الحنبلي في كتابه (المدة) (٣) ، وسرح به من متأخري الشافعية الشيخ زكريا الانصاري (٤) ، والتم اسمه للرجوع في حقسه صلى الله عليه وسلم وحققا حسنتي في ما لم يظهر فيه قصد التربة .

القول الثاني : انه يحفل على النذب في حقه صلى الله عليه وسلم ، وهو اصح الاقوال في ما يظهر فيه قصد التربة ، اذ ان التربة دائمة بين الرجوع والنذب ، فالجاح لا تربة فيه .

ولما دارت التربة بين الرجوع والنذب ، وكان حظه على الرجوع لا بد لاسمه من دليل ، اذ هو امر زائد على مجرد التربة ، كان الاولى حطه على النذب لاسمه المتين ، والرجوع مشكوك فيه .

وقال ابو شامة " هو متروك بين ان يكون مندوبا له ، او واجبا عليه ورجوعا لخصوصية . اذ لو كان واجبا مشتركا لوجب عليه ان يبلغه المكلفين . فلما لم يفصل دل على انه غير واجب عليه . ثم اذا وقع التردد بين كونه مندوبا اليه ، او واجبا عليه ، فليسب على الناس كونه مندوبا ، لخلية المندوب في افعاله صلى الله عليه وسلم وتلخيصه ما اختص به من الواجبات " (٥) وفي هذا التقسيم نظر يعلم ما ياتي في قول النذب .

واما القول بالنذب في ما لم يظهر فيه قصد التربة ، فقد وجسه بان الغالب من افعاله صلى الله عليه وسلم المندوبات . وهو توجيه ضعيف .

وقد قال الشوكاني (٦) بالنذب ، ووجهه بان فعل النبي صلى الله عليه وسلم وان لم يظهر فيه قصد التربة ، فهو لا بد ان يكون لتربة . واقل ما يثرب به المندوب ، ولا دليل يدل على زيادة على النذب ، فوجب القول به .

وهذا ايضا توجيه آخر ضعيف ، لان قوله (لا بد ان يكون لتربة) مردود ، فالنبي صلى الله عليه وسلم واحد من البشر ، يفصل كثيره من الناس ، ما اباح الله

١- الا مدى : الاحكام ٢٤٨/١

٢- تفسير التحرير ١٢٢/٣

٣- غاية الوصول شرح لب الاصول ص ٩٢

٤- المدة ق ١٠٥ أ

٥- ارشاد الفحول ص ٣٨

٦- المحقق ق ١١١

لسمه * وليس فعل المباح عشنا فليزوم تنزيهه عنه ، بل قد يفعل لجلب
نفسه او دفعه من نفسه .

القول الثالث : انه للباحسة ، وغو ضيف بالنسبة الى ما ظهر فيه قصد
القربة * ولكن هو اصح الاقوال فيما لم يظهر فيه ذلك القصد ، وادعى بعض
الحنفية الاجماع عليه . (٨) ووجهه ان الفعل المجرد لا يفهم منه اكثر من رفع
الحج ، ترك ذلك في ما ظهر فيه قصد القربة ، وبقي ما لا قرينة عليه .
من دليل يدل على اكثر من الباحسة فيحط عليها .

فاذا دار الفعل بين ان يكون مقصودا به القربة ، او لا يكون ، فمن قلب فيه قصد
القربة استدلالا بالفعل على الاستحباب ، ومن غلب فيه عدم قصد القربة استدلالا به
على البواز .

ومثاله ليس النبي صلى الله عليه وسلم تطيمه في الصلاة : قال ابن دقيق
العميد (٩) : انه يدل على البواز ، ولا ينبغي ان يؤخذ منه الاستحباب لان ذلك
لا يدخل في المعنى المقصود من الصلاة . . . الا ان يدل على الحاقه
بط يتجمل بسمه للصلاة فيرجع اليه .

اقول : قد صح فيه الحديث (١٠) " خالفوا اليهود فانهم لا يصلون في نعالهم
ولا في خفافهم " فكان قصد القربة فيه من وجهه آخر غير التجهيل
واللحمه اطس واطس .

القول الرابع : التوقف ومعناه الامتناع عن حمل الفعل المجهول النية على
معنيين * فيمتنع الصاواة فيهم ، بناء على ذلك .

ووجه التوقف فيما ظهر فيه قصد القربة ، احتمال انه صلى الله عليه وسلم
وسلم فعله وجوباً ، او فعله ندباً . وعدم الدليل على كونه فعل وجوباً ، لا يدل
على عدم كونه كذلك ، فلا يتعين الندب .

واما ما لم يظهر فيه قصد القربة ، فلاحتال انه صلى الله عليه وسلم فعله
وجوباً او ندباً او باحسة . وعدم الدليل على كونه فعل وجوباً او ندباً لا يدل
على عدم كونه كذلك ، فلا تتعين الباحسة .

ومن قال بهذا : الفخر الرازي ، والخزالي .

فالتوقف في ما يظهر فيه قصد القرينة بين الوجوب والندب .

والتوقف في ما لم يظهر فيه ذلك القصد ، بين الاحكام الثلاثة .

وتيسر : التوقف بين الثلاثة ، على كل حال . (١١)

القول المختار في محط الفعل المجهول الصفة :

الذي يختاره ان ما ظهر فيه قصد القرينة يحط على الندب في حقه صلى الله عليه

عليه وسلم ، وما لم يظهر فيه ذلك يحط على الاباحية .

اما ما احتجوا به نقول الوجوب : من اسمه احوط ، فنترك الرد عليه انتهى

موتيمه الا ليسق به في المحقق الرابع من هذا الفصل .

واما الاحتجاج بان فعل الواجب اعظم اجرا وان ذلك اليق بحاله دلل على

الله عليه وسلم ، فهو مردود . بط هو معلوم ارتفع من ان افعاله المندوبة في العبادات

اكثر من افعاله الواجبة ومثال ذلك الصيام ، فكان صلى الله عليه وسلم يصوم الاثني

والخميس ، وثلاثا من كل شهر ، ويصوم من رجب وشعبان والحرم وغير ذلك ، وكان

لا يلتزم بذلك ، وهذا يدل على عدم وجوبه . وان اكثر افعاله فيما دعا العبادات

على الاباحية .

واما ما احتج به الواقفون ، فهو حق ، لان انتفاء دليل الوجوب في ما

ظاهر في قصد القرينة ، لا يمنع انه صلى الله عليه وسلم فعلها في الواقع

وحقيقة الامر على بين الوجوب ، ولذا انك لا يتعين الندب .

ولكن نقول : انما نحط القرينة المجهولة الصفة على الندب ، لا لنا لما ثبت

لدينا وجوب التماسي به صلى الله عليه وسلم (كما سيأتي) ، وطنا به قصد فعل

هذه القرينة ، فكان لا بد لنا من حطها على احد الحكمين ، لتتمكن من التماسي .

ولما كان حط القرينة على الوجوب في حقه يقتضي الوجوب في حقنا ، ولا حيل براءة

دعنا من ذلك ، حطناه على الندب لانه المتحقق بعد ثبوت الطلب (١٢) .

وكذلك القول فيما شمله صلى الله عليه وسلم ، ما لم يظهر فيه قصد القرينة ، يحصل

على الاباحية لانها المتوقعة .

تبيينه : يتضح مما تقدم عرضه في هذا المحرك والذي قبله ، انه حيث قال احد من العلماء في فعل من الافعال النبوية المجردة انه يدل على الوجوب فسمي حقنسا ، فذلك القول له احد ماغذين :

المأخذ الاول : ان يكون قائله من يرى ان الفعل المجرد يدل على الوجوب في حقتنا (القول الثالث) بقطع الغش عن حكمه بالنسبة اليه صلى الله عليه وسلم .

المأخذ الثاني : ان يكون قائله من اصحاب القول الاول وهو قول المساواة ، صرح كونه يعتقد في الفعل انه صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم واجبنا ، ان كان معلوم الصفة او يلحقه بالواجب ان كان مجهول الصفة . ولا يتمين احد غذين المأخذين بمجرد نسبة القول بالوجوب الى قائل مسين ، ما لم تنضم قرينة تبين مقصوده .

وكذلك القول بالنسبة بين مأخذين موازين لمأخذي قول الوجوب .
ومثله ايضا القول بالا باحسة .

واما قول الوقف فله في الفصل المعلوم الصفة مأخذ واحد ، هو احتفال الخصوصية ، وفي المجهول الصفة مأخذان : الاول احتفال الخصوصية والمعية ونحوهما . والاخر : هم تعيين الحكم في نفسه صلى الله عليه وسلم على قول المساواة .

المبحث الثالث

ما ينسب إلى الأئمة من القول

في الفعل المجرد بنوعيه

اضطربت كتب الأصول في ما تنسب إليه إلى بعض الأئمة من القول فسنسب
دلالة الفعل المجرد على الاختتام ، حتى أننا نجد من ينسبون إلى الإمام الواحد اقوالاً
متعارضة ينقض بعضها بعضاً •

فالإمام مالك مثلاً نسب إليه القول بالوجوب ، والقول بالندب ، والقول بالاباحة
والثلاثة منسوبة إلى الإمام الشافعي أيضاً •
وكذلك نسبت الأقوال الثلاثة إلى الإمام أحمد بن حنبل •
ولعل هذا الاضطراب راجع :

أولاً : إلى أن ما استند إليهم من المذاهب ليس مخصوصاً لهم وإنما هو تخريج على
بعض أقوالهم في الفروع • قال الطائفة "أشار ابن غويث منقاد إلى أن قول الوجوب
مذهب مالك ، وقال : وجدته في موطأه يستدل بانحال النبي صلى الله عليه
عليه وسلم كما يستدل بأقواله "

ومعنيين أشياء من هذه قريباً إن شاء الله •

ثانياً : إلى اختلافهم في مقبولهم بالوجوب أو الندب : أولاً باجته • أمم راجع إلى حكم
الفعل في حثه على الله عليه وسلم ، أم في حقنا • وفي مقبولهم (بالتأسي)
الذي يوجبونه أو يندبون إليه ، أم المساواة في مبرد الصورة أم في الصورة مع
الحكم ، وفي مقبولهم من قال بالوجوب ، أم وجوب التأسي بمعنى المساواة ، أم وجوب
الفعل أصلاً •

وكثير من ذلك سيقى مبهماً دون حل ، نظراً لتعذر الحصول على نصوص لهم
أو نسبة أقوال من قبيل لغة محررة •

اما متأخرو الأصوليين : فكثير من أقوالهم مضطربة معبرة نسبياً .

وانا انسحب الاقوال الى اصحابها مرتبطة بحسب المذاهب ، وقد كان بالا مكان ترتيبها بحسب سبب الاقوال انفسها كما هو المصطاد في مثل هذا . الا ان غرضي ان ادل على كثرة الاضطراب في هذه المسألة المهمة ، حتى عند اصحاب المذهب الراشدين .

١- الامام ابو حنيفة واصحابه :

لم يسمد نقلاً عن ابي حنيفة رضي الله عنه في كتب ائمه عنه ، وقال الخزازي في المنقول : عزى اليه انه يتلقى من الفصل الوجوب مطلقاً . (١)

والجما من الحنفية يرى ، ان الاصل في اتصاله على الله عليه وسلم الاشتراك في معلوم الصفة ، فيجب المتابعة فيها حتى يقرم دليل الخصوم ، وفي مجهول الصفة تثبت الاباحة حتى يقوم دليل الحكم في حق الله . (٢)

وابو الحسن الكرخي الحنفي اختلف النقل عنه ، فبعض الحنفية نقل عنه انه يثبت الاباحة في حق الله صلى الله عليه وسلم لانه لا يقدم على مصيبة ، ويحصل الافعال المجردة كلف على الخصوم صعبة فيخرج الاقتداء بها ما لم يتم دليله على الاشتراك .

ونقل عنه آخرون انه يثبت المتابعة في معلوم الصفة ، ويمتنعها في مجهول الصفة (٣) وقد اشار الجصاص الى اختلاف النقل عن الكرخي ، ثم قال : وان الذي يطلب على النبي من مذهبه ان طينا ائمه فيه على الوجه الذي اوتاه عليه . (٤)

ونقل عنه ابن الباتلاني انها تدل على الوجوب . (٥)

ونقل عنه في مسلم الثبوت (٦) القول بالوقفة .

والذي استقر عند متأخري الحنفية المساواة في معلوم الصفة ، والاباحة في مجهولها . وخصه ابن الهمام بما لم يظهر فيه قصد القرينة . (٧)

١- ص ٢٢٥ - آداب البشارة : شرح البيهقي ١/ ٢٢١ واصل الجصاص ق ٥٠٥ ب .

٢- اصول البيهقي و شرحه ١/ ٢٢١ ، ٢٢٢ - ٤ - اصول الجصاص ق ٥٠٥ ب .

٣- المحقق لا يبي شامة ق ٦ ب - ص ٦ من الثبوت وطيه فواتح الرحموت ٢/ ١٨٠ ، ١٨١ .

٤- تيسير التحرير ٣/ ١٢٣ .

٢- الطائفة الثانية:

نقل ابن خويز مناد الطائفة عن الإمام مالك أن فعله صلى الله عليه وسلم عليه السلام في
 الترويب " وقال " وجدته في موطنه يستدل بانفاله صلى الله عليه وسلم يقول :
 أن لم يكن عنده دليل يثبت بفساده مذنب مالك ما عدا هذا ، فإنه لا يثبت
 مذنبه في الصلاة ، لا عتقان أن مالكاً يحتاج في موطنه صلى الله عليه وسلم بالافعال البيانية
 أو بطلان وجوده في نفسه صلى الله عليه وسلم على نفسه على قول الصاروة .
 وقال صاحب تفسير التحرير (٨) ما مقاده أن قول مالك هذا هو في ما كان قرينة
 من مجهول الشبهة ، يحل في الدافئ بين الوجوب والتدب في فعله صلى الله عليه وسلم في
 نفسه صلى الله عليه وسلم وحققا .
 ونقل الرازي (٦) والآمدني (١٠) عنه القول بالأباحة في ما ظهر فيه التمسك
 القرينة .

٣- الشافعية:

أما الإمام الشافعي نفسه فقد نسب إليه القول بالوجوب (١٠) ، والقول بالتدبر (١١)
 والقول بالأباحة .

وأبو إسحاق الشيرازي (١٢) قال بالصاروة في ما ظهر حكمه ، والأباحة في ما لم
 يظهر فيه شدة القرينة من مجهول الشبهة ، والتوقف في ما لم يظهر فيه ذلك من
 التمسك ، بين الوجوب والتدب .

واعتزل عن جمهور الشافعية أن فعله صلى الله عليه وسلم عليه السلام في نفسه في
 ما لم يدل على غير ذلك دليل (١٣) ، وقد تبنى هذا القول أبو شامة في كتابه
 (المحقق من علم الأصول) فيط يتناول بافعال الرسول () واعتبر له بل وعلى كتابه
 عليه .

وفريق من الشافعية ، وهم ابن سريج ومن معه (١٤) ، تأمروا بأن فعله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم في القرينات ، إذا كان مجهول الشبهة ، يحل على الوجوب في نفسه .

١٢٢/٣ ١٤٨ المصنفون ، ق ٤٨ ١ . ٢٤٨/١ ٢٤٨/١

١٠ (مجهول) ٢٢٦ ١١ (الأمدني) ٢٤٨/١ ١٢ (الذم) ٤٠

١٣ (ابن خزم) : الأحكام ٤٢٢ ٤ (تقدم ذكرهم في الصفحة السابقة)

وبالتالي يكون مثله منا واجباً •

ومن الشافعية من قال بالمساواة • منهم الصيرفي وابن فورك • ونقل عنهم
التركشي وابوشامة قول الوقف (١٥) •

وكثير من المتكلمين صاروا إلى الوقف • منهم الخزالي في (المستشفى) • وأما فيسي
(المنقول) (١٦) فقد أخذ بقول المساواة • مع حمل القرينة مجعولة الصفحة
على الندب • وحمل ما عدا القرينة من ذلك على الإباحة •

والرازي قال بالوقف في كتابه (المحصول) • وقال بالوجوب في كتابه (المسائل)
ومن الواقفين في ذلك أينما الدقاق والباقلاني (١٧) •

والبيهقي يتولى (البرهان) بالندب (١٨)

وأما الأمدى فقد قال بالمساواة في ما ظهر حكمه • وأما ما جهل حكمه وظهر فيه
قصد القرينة فإنه يدل على ترجيح الفعل على الترك • ولعله يعني الندب • (١٩)
وما لم يظهر فيه قصد القرينة • يدل عنده على الإباحة في حقنا
كما صرح به (٢٠) •

٤- الخطاب :

نسب أبو الخطاب إلى الإمام أحمد ثلاث روايات في دلالة الفعل المجرود :
الوجوب • والندب • والوقف • وقال (٢١) أنه استنبط القول بالوقف من قول أحمد
" ألا من النبي صلى الله عليه وسلم سوى الفعل • لأنه صلى الله عليه وسلم
يفعل الشيء • على جهة الفعل • وقد يفعل الشيء وهو خاص له • وإذا أمر
بالشيء فهو للمسلمين " هذا بينما ادعى أبو يعلى أن هذا القول من أحمد نص
منه على الندب •

٥- البحر المحيد ٢/٢٥٠ ب المحقق ق ١٨ ٦- المنقول من ٢٢٦

٧- ابوشامة : المحقق ق ٥ ب ٨- ابوشامة : المحقق ق ١٨

٩- أكد ابن أبي شريف في حاشيته على جمع البوامع أن مواد الأمدى بترجيح الفعل على
الترك في ما ظهر فيه قصد القرينة هو الندب • وقال : كما فهمه عنه ابن الحاجب
وفسیره • ٢٠- الأحكام ١/٢٦٤

٢٢- التمهيد لأبي الخطاب ق ٨٦ ب ونقله أبو يعلى أينما في المدة ق ١٠٤ أ

وقال ابو الحسن التميمي الحنبلي: (٢٣) الذي انتهى الي من قول أبي عبد الله
سبحني إلا ما أحمد... أن فعل النبي صلى الله عليه وسلم موقوف على ما يناسبه
من الدليل •

وقد نشد ابن تيمية تخريج القول بالوقف، وبين أن التخرج باطل (٢٤).

وقد نسب الأمدى إلى الحنابلة القول بالوجوب في مجهول الصفة من القرب
في حقه صلى الله عليه وسلم وعقلاً (٢٥). ومن منحه بسمه منهم القاضي
أبو حامد وقال: هذا قياس المذهب (٢٦). يعني في القرب خاصة إذا لم
يتمين حكمها بدليل فإن تعين فالعكس المساواة (٢٧).

٥- المصترلة:

ينسب إلى طوائف من المصترلة القول بالوجوب (٢٨).

والذي عند القاضي عبد الجبار في المصترلة، المساواة في معلوم الصفة • وما مجهولها
فما كان قريبة فهو دائر بين الوجوب والتعبد، ويحط على التخلي (٢٩) وما
لم يكن قريبة يحض على الإباحة (٣٠).

ورأى أبي الحسنين أن يدعى المساواة في معلوم الصفة • ولم يتضح لنا قولهم
في مجهولها •

أما ابن خلد المصترلي فقد نقل عنه التفريق في الناسي بين الحبادات وغيرها •
فأوجب الاقتداء في الفعل الحبادي المجرد • وضح الاقتداء في غير ذلك • والنقل
عنه في كتب الأصوليين مضطرب وغير محدد •

٦- الظاهرية:

يقول الظاهرية أن الأفعال الصبرية تدل في حقنا على التنب خاصة، فإذا نقل
إينا فعله صلى الله عليه وسلم فلا وجوب •

٢٣- المدة ق ٤ • أ • ويقول أبو يعلى أنه وجد كلام التميمي في مسألة له مفردة

٢٥- الأحكام ٢٤٨/١

٢٤- ابن تيمية: المسودة من ٧٢

٢٦- المدة ق ٥ • أ • ونقله ابن تيمية في المسودة من ٧٦ ٢٧- المدة ق ٣٩

٢٨- البحر المحيط للزركشي ٤٩/٢ ب • أبو يعلى الحنبلي: القدة ق ٥ • أ

٢٩- المصدر نفسه ١٧/٢٧١

٢٥٦/١٢ المصلي

قال ابن حزم ونقله (عن جميع أصحاب الظاهر) : " ليس شيء من أفعاله ملبس
الله عليه وسلم واجسباً ، وإنما نذبنا إلى أن نتأسس به فيها فقطر . . .
إلا ما كان بياناً أو تنفيذاً " (٣١)

المبحث الرابع

الدلالة والمناقشات

نتعرض في هذا المبحث لدلالة اقوال السبعة المقدمة ، فنورد منها ما
 وبين اوجه الاستدلال بهما ، ونذكر ما يورد طيها .
 وقد قدمنا ان الاقوال الثلاثة الاخيرة ، وهي قول الاباحية ، وقول التحريم ،
 وقول الوقف ، منها ما على عدم جواز التاسي بالفعل النهي المجرد بدوى انفسه
 محتفل للخصوصية ، والفعل الخاص يمتنع الاقتداء به .
 ونحن نناقش هذه الدوى المشتركة بين الثلاثة في مطلب ، ثم نستعرض الاقوال
 الثلاثة ، واحدا واحدا ، ونحقق لكل منها مطلبها .

المطلب الاول

في مناقشة دوى الانتاع التاسي

لا احتفال الخصوصية وبحومها

لا شك ان للنبي صلى الله عليه وسلم خصائص لا يشاركه فيها احد من
 امته ، وقد تقدم ذكر ذلك .

وهناك افعال ثبتت المشاركة في احكامها بين النبي صلى الله عليه وسلم والا ممة
 كالاسلام والصلاة والصوم والحج وملة الرحم ونحو ذلك . وكما اثر الافعال البيانية ،
 والافعال التي هي امثال وتنفيذ لايمتات مطومة ماسة للنبي صلى الله عليه وسلم
 والا ممة . ومثلها ايضا الافعال التي امرنا بالتاسي فيها بايمانها .

واما الوسطة ، وهي الفعل المجرد الذي لم يعلم انه خاص ، ولم يعلم انه مشترك
 الحكم ، فهمل يقتدى به ، هذا موضع الاختلاف .

فاما الذين منسوا التاسي به اصلا ، وهم اصحاب الاقوال الثلاثة

المذكورة ، فقد قالوا : انه لما كان احتمال الخصوصية قائما في كل فعل مجرد ، فليس
لا حسد أن يدعي جواز اخذ الحكم منه ، لأن من فعل مثله ، فلم له ان يكون
ما يجوز له صلى الله عليه وسلم ويحرم على غيره فيكون من اقتدى به قد فعل حراما .
إذا نظرنا - منصفين - نجد ان خصائصه التي ثبتت بادلته صحيحة قليلة
جسدا ، وقد قدرنا ما فيط منسب بخص عشرة خاصة ، وجزء كبير منها انما خصوصيات
يكونها محرومة عليه ، والمعبر لا يفعله صلى الله عليه وسلم . فلا يفتى من الافعال التي
فعلها والتي ثبت اختصاصه باحكامها اكثر من غير خصائص .

هذا بيننا اكثر الاحكام الشرعية ثبت الاشتراك فيها ، كأنواع العبادات واركانها
وشروطها ، وما يستحب فيها من الاعمال والهيئات ، وكذلك الآداب والمعاملات التي ثبتت
الاشتراك فيها ، تزيد اضافا مضاعفة عما ثبت الاختصاص فيها .

ومن هنا فان الفعل المبرر ينهي الا تمتع دلالاته في حقنا لاجل الاحتمال
الذي لكونه خاصة من خصائصه صلى الله عليه وسلم .

يقول الآمدي (١) : " واما بالنسبة الى امته ، فلا نه وان كان ، عليه السلام ،
قد اختلفت عليهم بخصائص لا يشاركونه فيها ، غير انها نادرة ، بل اندر من النادر
بالنسبة الى الاحكام المشتركة فيها . وعند ذلك ، فقام واحد من أحاديث الافصال
الا واحتمال مشاركة الاممة للنبي صلى الله عليه وسلم فيه الغلب من احتمال عدم المشاركة
ادراجا للنادر تحت الاعمال الغلب ، فكانت المشاركة اظهر " اهـ
ومثله اجاب ابن الهيثم ايضا . (٢)

لقد حاول الخزالي ان يرد هذا الاستدلال بقوله (٣) :

" فان قيل التعميم اكثر تنزيل عليه .
" قلنا ، ولم يجزب التنزيل على الاكثر ، واذا اشتهت اخته بمشرا اجنبيات فالأكثر
حلال ولا يجوز الاغذبه " اهـ

وهذا التنظير غير مستقيم ، لان المخالفة يدعي ندرة الخصوصيات ، لا مجرد
قلتها . والتنظير الصحيح ينهي ان يكون بما يقوله الفقهاء من انه لو اشتهت
اغذبه بنساء أهل مدينة او قرية غير محصورات ، لم يحرم عليه الزواج منها (٣) .

ولا شك ان القاعدة (الحكم للأغلب ولا عبرة بالنادر) قاعدة صحيحة في سبب
الادلة الشرعية * ولو نحن ابطالنا كل دليل في الكتاب والسنة لاحتمال ضيقه
لا بطلنا بذلك جميعة القسم الاكبر من الشريعة * من اخبار الاحكام والقياس
بل والايديت والا حاديث المتواترة التي قد يتطرق احتمال الى دلائلها *

ويقول الطائري (٤) " وبالجملة فالظاهر في هذا اننا ما مبرر بالا تهاج على الجملة
فان الصحابة كانت تدين بهذا * واذا طرقنا الى مثل هذا الاستدلال ما
اشعار اليه الواقعية من التجويز ، فتحنا على انفسنا ملاح من طعن علينا ففسسي
استدلالنا بأثارهم في اثبات القياس والعمل بخبر الواحد * وهذا واضح * وانما
يبقى النظر في ملكهم اتباعه صلى الله عليه وسلم (كذا) هل كانوا يعتقدون
الوجوب او الندب "

ويقول ابو شامة (٥) " مذهب الواقعية مستلزم للتوقيف في احوال الشارع وانعائه ، ولزم
من ذلك التوقف في اكثر الاحكام الشرعية ، وهو خلاف ما طبع السلف وائمة المهدي
من قبحها الا مزار "

هذا وقد احسن ابو الخطاب دياقسة الرد على من منح التأسسي لاحتمال
الخصوصية ، اذ يقول : (٦) " احتجاجوا بان ما يفعله يجوز ان يكون مصلحة له دوننا *
" والى جواب انه يجوز ان يكون مصلحة لنا ايضا ، وقد امرنا باتباعه ، فوجب
ذلك ، لان الظاهر ان المصلحة في الفعل تضمنه وايانا ، الا ان يرد دليل بتخصيصه
واما احتمال المصحية ونحوها فقد اجبت عنه في الفصل الثالث *

المطلب الثاني

قبول الوقف

مضى هذا القول طرأ ان الفعل المجرد لا دلالة له ، لان حكمه دائر بين
الاختصاص والاشتراك ، ولا احتمال المعصية ونحوها عند من يقول به .

وقد وجهوه في الفعل المجهول المصنوعة ايضا بان الناسي به غير ممكن ، اذ
الناسي يستدعي المساواة في صورة الفعل وحكمه ، فلما كان حكمه مجهولا امتنع
الاقتداء به ووجب التوقف .

فاما الاستدلال باحتمال الخصوصية والمعصية فقد ابدلناه في ما تقدم .
واما توجيههم الوقف في الفعل المجهول المصنوعة فقد تقدم مناقشته ايضا فسي
محبت الفعل المجهول المصنوعة .

الا انه يتعين من الدثار في مقصودهم بالتوقف ، والتصرف الذي يرون انفسهم
ينبغي انما الفعل المجرد .

فاما قولهم في الفعل المجهول المصنوعة انه يتوقف فيه ، فيحتل انهم ارادوا التوقف
في حكمه بالنسبة اليه على الله طيه وسلم . وهذا امر قريب .

ولكنهم قالوا بالتوقف ايضا فيما ظهر حكمه ، وحينئذ فاما ان يمتصوا الاقتداء بحكمه
فيقول الى قول الحنابلة اني ذكره . ولكنهم اعنى الواقفية : الخزالي ، والرازي ، ومن
معها ممن رد قول الحنابلة .

واما ان يميزوا الاقتداء به مع الجهل بوجهه ، وهذا ايضا ما صرعوا ببطلانه .
فلا يبقى الا انهم يعتبرون وجود الفعل المجرد كمدحه بالنسبة اليه ،
وحينئذ يوجب ان لا يمتص في الاعمال قبل ورد الشرع ، وهو ارتفاع الحرج عن الفعل . وليس
ذلك عند هم هو الا باحة لان الا باحة عند هم حكم شرعي ، وهذا ليس حكما (٧) ، وانما هو
غلو الفعل عن الحكم . ويكون الحكم في حقه عند هم بمعنى الا باحة على قول من يقول :
الا باحة حكم عقلي . (٨)

٧- المستقصى ٤٠/٢

٨- انظر كشف الاسرار على اصول البزوي ٩٢٢/٣ والبحر المحيط للزركشي ٢٥١/٢

المذهب الثالث

قول التحريم

لم يستحب هذا القول الى قائل معين^(٥)، وانما نسب الى بعض من قسما
بان الاصل في الاشياء قبل ورود السمع التحريم • فاذا انتفت دلائل الفعل النبوي
على الامكان بقي الفعل على ذلك الاصل : قال الخزالي^(٦) " هذا خيال من رأى الاشياء
قبل الشرع على الحاضر "

والامدى ذكر ان بناء على قول من يجوز على الانبياء المعاصي^(٧) •

وقد ابى ابو شامة طريقة الامدى في بناء هذا القول ، ولعذر وجه رده ، ولا داعي
لرده اذ هو محتط • وجهه انه مكيف يقتدى به فيطاحتمل انه معصية •
ويرد هذا القول من اصله ، بان الاصل في المنافع الاباحة ، كما يحلم في موضع
من كلام الصولييين •

وبان النبي صلى الله عليه وسلم معصوم من المعصية ، او من الاقرار طيها •

وان من اجاز وقوعها فانما يقع ذلك على سبيل الظنة والامور النادرة •

وقد اجاب الخزالي بجواب آخر ، قال^(٨) " يلزم من هذا القول تناقض يتقديس
ان يفعل النبي صلى الله عليه وسلم فعلين متضادين في وقتين ، فيومدى الى ان يحرم
الشيء ، ويومده ، وهو تكليف محال "

ومن اجل ذلك قال ابو شامة^(٩) " هذا قول سخيف ردى على اى الصليين بني "

٥- وجدنا ابن حزم في الفصل ٤ / ٢ ينسبه الى الباقلاني او ما شبهه ابي جعفر السمانسي
بناء على احتطال كون الفعل النبوي معصية •

٦- المستصفى ٤٩ / ٢

٧- الاحكام ٢٥٠ / ١

٨- المستصفى ٤٩ / ٢

٩- المحتق ق ١١٠

المطلب الرابع

قبول الاباحية

- انه هو راجع عند بعض القائلين به الى امتناع التماسي في معلوم المنة ومجهولتها .
- وان الواجب المودة الى الاصل في الافعال ، وهو الاباحية .
- ويرد على اصحاب هذا الاتجاه بما تقدم في ابطال دعوى امتناع التماسي .
- انه ويرجع عند آخرين الى اننا لم يطلب منا التماسي به صلى الله عليه وسلم في اشغالهم المبردة ، بل ابيح لنا ذلك .
- وجوابه بما تقدم في فصل حقيقة الفعل النبوي من الادلة القاضية بان التماسي مطلوب شرعا .
- آ- وبناه عند ثلاثية ثالثة اننا حطنا فعله صلى الله عليه وسلم المجهول المفسدة في حقه صلى الله عليه وسلم على الاباحية ، وذلك يقتضي الاباحية في حقنا ، على قول المساواة الاتمسي .
- وهذا البناء صواب في الفعل المجهول النصية اذا لم يظهر فيه قصود القرينة ، اما اذا ظهر قصد القرينة فذلك يرقى بالفعل الى الندب . ولا تصح دعوى الاباحية فيه ، اذا انها على خلاف مقتضى الظاهر .

- انتهى من استعراض الاقوال التي تمنع التماسي بالفعل المبرد بحجة احتمال التسمية او غيرهما . وانتهينا الى بطلانها جميعا .
- وبقي ان نستعرض الاقوال التي تقول بمشروعية التماسي به صلى الله عليه وسلم وهي اربعة : القول بالندب ، والقول بالرجوب ، والقول بالتساوي في العبادات خاصة ، والقول بالتساوي في جميع الانحال المجردة .
- ويقتضي لكل منهما مطلبان .

المطلب الثامن

قول النسيب

المواد بهذا القول عند من قالوا به أحد محيين :

الاول : من قصص القول بالنسيب في المجهول الصفة على ما ظهر فيه قصد القرينة فهو من القائلين بالتساوي لكن يعمل الفعل على انه صدر منه صلى الله عليه وسلم • ولذا فاننا سنذكر القول بالنسيب بهذا المعنى مع قول انتساوي •

الثاني : اننا اذا علمنا ان النبي صلى الله عليه وسلم فعل فعلا فانه يندب لنا ان فعله عليه وسلم • فسلمنا انه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك على سبيل الوجوب ، او الندب ، او الاحتمال ، او لم نعلم ذلك ، وسواء اكان الفعل قرينة ام لم يكن ، كما صرح بذلك بهذا التفصيل ابو شامة (١) .

ونقص القول في هذا المطلب على المعنى الثاني •

وقف وشرح ابو شامة قول النسيب ، وما يجرى فيه ، بقوله (٢) :

" كل فعل ظهر فيه قصد القرينة ، وكان معلوم الصفة من وجوب او نسيب

او لم يكن ، فلا صحة مندوبون الى ايقاع مثل ذلك الفصل مطلقا •

وما لم يظهر فيه قصد القرينة ، وكان محتملا للقرينة ، وان خفيت علينا

فذلك • مثالسه رفع اليدين عند التحرم بالصلاة ، وعند الركوع

وان شفع عنه ، وعند القيام من الركعتين ، وكثره صلى الله عليه وسلم

في حجته بذي طوى وميته بمنى ليلة يوم عرفة • فهذا ونحوه افعال

صدرت منه صلى الله عليه وسلم تحتل القرينة وان لم تظهر لنعما ،

فاستعجب طاء المذهب متابعتة والتاسي به فيها • وهي في هذا السبب

بخطابة الاوصاف الشبهية في باب القياس ، الا انها محدودة الدرجة

عما ظهر فيمنه قصد القرينة • فيكون الاستعجاب فيها أكد ما للمسلم

يظهر فيمنه قصد القرينة ، ويكون الاستعجاب فيها واجب عليه صلى

الله عليه وسلم أكد ، لان مصلحته اتحدليل تحتمه عليه •

فهذه ثلاث درجات : اعلاها متابعتة صلى الله عليه وسلم في ما وجب عليه . ومعدنها متابعتة في ما ندب اليه ، او فيما لم تعلم صفته ، لكن دأبه فيه قصد القربة . والدرجة الثالثة ما احتل القربة وان لم تظهر . ومعدن هذه الدرجات درجة رابعة ، وهي متابعتة صلى الله عليه وسلم في الافعال التي يكاد يقطع فيها بخلوها من القربة ، كهيئة وضع اصابع اليد اليمنى في التشهد ، فتستحب المحافظة عليها والاخذ بها ما امكن تدريباً للنفس الجموح ، وتمييزاً لها على اخلاق صاحب الشرع لاعتقاد ذلك ، فلا تغفل بعده بشي . ما فيه قرينة . فهذا ونحوه هو الذي يظن به لي ان عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما كان يلاحظه ، فاخذ نفسه بالمحافظة على جميع آثاره صلى الله عليه وسلم فالتصديق بالايمان من علامات صحة ايمانه ومحبة لرسول الله صلى الله عليه وسلم التبرك بأثاره والاتباع له فيها . فهي - وان لم تصدر من رسول الله صلى الله عليه وسلم قرينة - قرينة . فنحن نوجبها التبرك الى الله تعالى ، لما انطوى عليه فعلنا لها من محبة صلى الله عليه وسلم التي حطتنا عليها ، ولما يحدث ذلك من رتبة الطلب بتذكره صلى الله عليه وسلم " اهـ

ثم نقل ابو شامة عن ابن عدان قوله " افعال النبي صلى الله عليه وسلم المستمرة له على وجه القرب ، يستحب التماسي به فيها رجا بركته ، وشيئاً من اكله وشربه واخذة وعطائه ومعاشرته لنسائه ، وجميع افعاله المتعلقة بامر الدنيا . يستحب التماسي به في جميع ذلك " اهـ

ادلة القائلين بالنسب :

القائلون بالنسب في الفعل المجرد بالواحدة ، استدلوها بما ورد في الشريعة من طلب التماسي بالنبي صلى الله عليه وسلم والاتباع له ومن فعل الصحابة (٢) ، وقالوا ان الشرع طلب التماسي لا على سبيل الوجوب ، فلا يقي الا انه دال على التدب . واستدلوها على انتفاء الوجوب بانتفاء دليل يحتم التماسي . وحاولوا رد ادلة القائلين بالوجوب بما تذكره في الحطلب التالي .

واستدلوا على انتفاء الوجوب ايضا بامور : (٤)

الاول : ان الفعل اضعف دلالة من القول ، والقول يدل على الوجوب ، فينبغي ان لا يكون الفعل دالا عليه ، بل على العكس : (٥)

ويجاب عن ذلك بانه لا يلزم من كونه اضعف دلالة غروجه من دائرة الدلالة على الوجوب .

الثاني : حديث ابي هريرة (٦) ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " كل امتي يدخلون الجنة الا من ابس " قالوا : ومن ابس يا رسول الله ؟ قال " من اطلعني دخل الجنة ومن عماني فقد ابس " قالوا : والطاعة والعصيان اما هي بالنسبة الى القول دون الفعل ، فدل على ان الوجوب مستفاد من القول دون الفعل . (٧)

ويجاب بانه اذا امر بالقول باطاع فعله ، فلم يتبع ، كان عصيانا .

سلمنا ان الطاعة اقتضى القول ، والعصيان مخالفته ، لكن ليس فسمي الحديث تصرف للفعل اصلا . فلو دل هذا الحديث على عدم الوجوب بالضمم لزم مثل ذلك في الدلالة الاخرى ، التي لم تذكر في هذا الحديث ، كالاتباع والقياس .

الثالث : حديث (٨) " ما تركت شيئا ما امركم الله به الا وقد امرتكم به ، ولا تركت شيئا ما نهاكم الله عنه الا وقد نهيتكم عنه " قالوا (٩) : وهذا ظاهر في القول دون الفعل .

ويجاب بانه اذا دلهم بالقول على اتباع فعله فقد بين بالقول .

وايضا : هذا منقضى بكل ما يدل على الوجوب من غير امره ، كالقياس والمفهوم والاتباع .

ويجاب ببعض الحنفية (١٠) اينما بان الاستصحاب كذلك يستدعي التخليص ، فان لم يكن الفعل تليفا للوجوب فلا يكون تليفا للندب .

٤- لم نرا احدا تنجح هذه الاحاديث بالرد على استدلال ابن حزم وابي شامة بهما
الا قليلا . وقد ردونا عليها بما يسمره الله .

٦- البخاري ١٢/٢٤٩

٥- ابو شامة : المحقق ق ١٥ ب

٨- لم نجد في كتب الحديث التي بين ايدينا

٧- ابو شامة : المحقق ق ١٥ ب

٩- ابو شامة : المحقق ق ١٥ ب

١٠- تيسير التحرير ٣/١٢٦ واينما : فواتح الرحموت ٢/١٨٢

الرابع: حديث (١١) "دعوى ما تركتكم ، فانما اهلك من كان قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم على انبيائهم ، فاذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه واذا امرتكم بشيء فاتوا منه مما استطاعتم" قالوا (١٢) : فلم يوجب على احد الا ما استطاع مما امر به ، واجتناب ما نهى عنه فقط ، واسقط ما عداه . وامرهم بتركه ما تركهم .

وجاب عن ذلك بمثل ما تقدم في الحديث السابق .

الخامس: قالوا : انا قد علمنا بنزيرة الحسن والمجاهدة انه صلى الله عليه وسلم وكسبل حي في الارض لا يغلو طرفه عين من فعل ، او جلوس ، او مشي ، او وقوف او اضطجاع او نوم ، او اتكا ، او غير ذلك من الاعمال . وفعله لم يكن يظهر دائما ، بل هو في حال خلوته لا يترك الاعمال . قالوا : وهذا يدل على عدم وجوب شيء من افعاله ، اذ لم يكن واجباً لوجب ان يحضره احد منهم دائماً ، لينقل اليهم ما فعله صلى الله عليه وسلم من الواجبات .

وهذا من اتوى ما يحتجون به (١٣) .

وجوابه وبالله التوفيق ، من وجوه :

١- ان ما فعله صلى الله عليه وسلم في غيبته ما كان واجباً ، لا يحتج ان يفعله مرة او مرات اخرى بحضورهم فيحصل المقصود .

٢- انه صلى الله عليه وسلم قد حرص على تكثير سائده ، والحكمة ان يرين احواله فمسي خلوته وينقلن بها الى الناس ، وهذا يدل على خلاف ما ذكروا .

٣- ان دليلهم ينتقض بقولهم هم . اذ انهم يقولون : فعله يدل على الاستحباب والاستحباب شرع يجب بيانه ، فكان يلزم اظهاره كالواجب .

٤- ان ما مثلوا به افعال جليسة ، لا ترقى الى مرتبة الوجوب ، بل ولا الاستحباب والواجبات من افعاله صلى الله عليه وسلم قليل ، فيمكن اظهارها .

السادس: واحتج بكاتبين حزم (١٤) ان الافعال لو كانت على الوجوب لكان ذلك تكليفاً لما لا يطساق ، من وجهين :

١٢- ابن حزم : الاحكام ٤٢٩/١

١١- رواه مسلم ١٠٩/١٥

١٤- الاحكام ٤٣٥/١

١٤- انظر اصول البصائر (ق ١٢٠٩)

١- انه كان يلزمنا ان نخرج ايدينا حيث وضع صلى الله عليه وسلم يده ، وان نشسسي حيث شسسي ، وننذار الى ما نذار اليه . وهذا كله خروج عن المصنف .

ويجاب عن هذا الوجه ، بان هذه صاحبات جليسة لا دخل لهما في الاحكام فلا تود على قول القائلين بالوجوب والقائلين بالمساواة .

وايضا لو صح هذا لكان واردا على قول التدب الذي يقول به ابن حزم ، فما كان جوابه فهو جواب القائلين بالوجوب .

٢- ان اكثر هذه الاشياء - يعني الاشياء الطادية التي تصرف فيها النبي صلى الله عليه وسلم بايمانها - قد فقيمت ، فكنا من ذلك مكلفين ما لا يطيق .

والجواب ان القائلين بالوجوب ، انما يقولون بوجوب ايجاد فعل مماثل لفعله صلى الله عليه وسلم ، والمماثلة تتحقق دون ما ذكره .

وايضا هذا لو صح لكان واردا على قول الاستحباب .

السابع : واستدلوا اينما بحديث الا عرابي (١٥) الذي حلف ان لا يزيد شيئا على مما اخبره النبي صلى الله عليه وسلم من اركان الاسلام الخمسة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم انلح ان صدق . قالوا : لهلزمه النبي صلى الله عليه وسلم افعاله (١٦) .

وجوابه ما ثبت من اي باب امور اخرى كالجهاد وصلة الرحم والا م بالمصنف . والنهي من المنكر ، فاحتمل ان يكون هذا الحديث مقيدا ويكون كل ما ثبت وجهه غير الخمسة المذكورة متاخرا . ويكون دليل الناسي متأخر الورد عن حديث الا عرابي .

الثامن : واستدلوا اينما بحديث عبد الله بن مسعود (١٧) : قال : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فزاد (او قال : فنقص) فلما سلم قيل له : يا رسول الله ، احدث في الصلاة شيئا ؟ قال : وما ذاك ؟ قالوا : صليت كذا وكذا . قال : ففني رجله واستقبل القبلة ، فسجد بهم سجدتين ثم سلم . فلما انفتل اقبل علينا بوجهه ، فقال : " لو حدث في الصلاة شيئا ، انها لكم به ، ولكن انما انا بشعر ، انسى كما تنسون فاذا نسيت فذكروني . واذا شك احدكم في صلاته فليتحصر الصواب فليبين عليه ، ثم يسجد سجدتين " قالوا (١٨) : معنى قوله صلى الله عليه وسلم " لو حدث في الصلاة شيئا " .

١٥- رواه البخاري ١٠٦/١ ومسلم ١٦٦/١ ١٦- ابوشامة : المحقق ١٧ ب

١٧- رواه البخاري ومسلم وابوشامة : المحقق ٣٥٤/٦ (جامع الاصول ٢٥٤/٦)

١٨- ابوشامة : المحقق ٢٣ أ

انها تكم به " ما كنت اقتصر على بيان ذلك بفطسي ، بل كنت انبأكم به قولا •
والجواب ان مثل هذه الحادثة خالف فيها الفعل القول المتقدم المستشعر
المعلوم ، فلا يكفي الفعل لنسخه لو كان الفراد النسخ ، فلو لم ينسخ به لتقدم القول •
وحينئذ فاننا اريد نسخه لا بد من ان يكون ذلك بقول • وخاصة على قول من يقول : الفعل
لا ينسخ القول مطلقا ، او لا ينسخه ما لم يتكرر •
واينما ما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم من انه ينسى كما ينسون يجعل
تركه لما ترك ، مجالا ، لا نه يدور بين النسيان وبين ، التشريع ، ومن اجل ذلك لا يصلح
الفعل بياننا في مثل هذا المقام ، ويتمين القول •

* * * * *

هذه ادلتهم التي اوردوها ، وقد زيفناها وبيننا انها لا تدل على المطلوب •
ولقد صرح ابو شامة بان " الاقتداء بالراجب من فعله صلى الله عليه وسلم
لا يكون واجبا ، وانه لا يعلم شيئا من الاحكام الواجبة مستند وجوبه الفعل " •
وهذه مجازفة غير مقبولة ، كان ينبغي له ان يحتز من اطلاقها ، ولعل الذي خطبه
على ذلك اقتناء خدوات ابن حزم رحمة الله عليهما • والا فاني دليل تولي يدل على
وجوب خاتبة الجمعة ، وكنيسة ركعتين في صلاة العيد ، ووجوب السعي بين
الصفا والمروة في الحج والحرة ، والبد بالصفاء ، ووجوب ركوعات صلاة الكسوف
وسجود السجود ، وغير ذلك •

دليل بطلان قول النذوب : التأسسي المطلوب شرعا يقتضي المساواة في صورة
الفعل ، وفي حكم الفعل • وبدون ذلك لا يكون الفعل الذي نفعله تاسيا • فمن لم يفصل
ما يماثل الفعل النبوي في الصورة • فليس تاسيا ، بل يكون مخالفا (١٩) • وكذلك ممن
فعل ندبا ما نفعله النبي صلى الله عليه وسلم واجبا ، وذلك ليس تاسيا بل هو نوع ممن
المخالفة ، او هو اقرب الى الابتداع •

وهذا دليل صحيح • وهو عدة القائلين بالمساواة في الحكم • وهو الذي ناخذ به
وهو يمكن الرد اينما على قول القائلين بالوجوب •
وقد اعترض على هذا الدليل بشبه اربع :

الشبهة الأولى : وقد اعترض بها أبو شامة (٢٠). وحاصلها أن تفسير الاسموة بالصاواة في البصرة والحكم تفسير غير مقبول ، إذ لا يحرفه ائمة اللغة ، بل الوارد في مبنياتهم تفسير الاسموة بالاعتداء وهو لا يقتضي الصاواة في الحكم . يقول أبو شامة " لم أر أحدا ممن وثقت على مصنفه في اللغة ذكرني معنى الاعتساء والاتباع ما ذكروا ، ولا يشترط ما شرطوا ، بل يفسرون الاعتساء بالاعتداء ، هكذا مطلقا . نحو قول الراغب : الأسوة والأسوة كالقُدوة والقِدوة ، وهي الحالة التي يكون الإنسان عليها في اتباع غيره ، أن حسنا وأن قبيحا ، وأن سارا وأن ضارا ، ولهذا قال تعالى (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) فوصفها بالحسنة "

ثم نقل عن غير الراغب مثل ذلك ، ثم قال " فالتاسي على هذا عبارة عن فعل يوافق فعل الخير ، مفعول لأجل فعله ، متصف بصفاته الظاهرة دون الموافقة له في النية "

ثم قال " أن دعواهم مقابلة بدوى أكثر منهم من أهل الأصول ، وهم القائلون بالتعيين من وجوب أو ندب ، فإنهم لا يفسرون التاسي والاتباع بما ذكروا ، فليرجع إلى تفسير أهل اللغة فإنه الأسند "

وقد طقف هذا التفسير للاسموة المحدث الصنعاني (٢١) ، وأكد بالاستشهاد بقول الخنيساء في مرساة أخيها صخر :

وما يكون مثل أخي ولكن أسلي النفس عنه بالتاسي

بعد قولها :

ولو لا كثرة الباكين حولي على أخوانهم لقلت نفسي

واحتجوا على القائلين بالصاواة ، بأنهم أجازوا التاسي فيما لا يعلم وجهه ، بأن يفعل على طريق النسيب ، أو على طريق الإباحة ، وهذا عند محمد على أن التاسي لا يشترط فيه معرفة حكم الفعل .

كشف امر مبدء الشبهة :

ونحن نقول ، وبالله التوفيق : أن كلا من القائلين بالندب والقائلين بالوجوب ، قصد شططه والذي يقتضيه ما أوردوه أن الاعتساء والاتباع الموافقة في الأفعال ، كما فسره

امل اللغة • والموافقة المساواة من جميع الوجوه •

فاذا طمناه صلى الله عليه وسلم على عملا على وجه الوجوب لا تكون قد واقفنا
بعضنا اياه على وجه الندب • اذ ان هذه مخالفة حقيقية ، فلا تتحقق الاستسوة •
وكذلك عكسه ، فان طمناه قد فعل الفعل ندبا فمن المخالفة له ان يفعله
على وجه الوجوب وتتخذة علينا واجبا ، وكذلك لو طمناه فعل ما فعل على وجه الاباحية
يكون من الخطأ اعتبار ذلك قرينة والتقرب الى الله تعالى به وجوبا ، او ندبا • اذ ان
ذلك نوع من الابطسداد •

اما اذا لم نطمه فعله ندبا او وجوبا او اباحية فان صفة الفعل لا تكون عندنا
امرا ظاهرا ، ولهم لنا حينئذ الا الحظر بالظن ، وهو حظر القربات على الندب والتاسسي
به فيها • وحظر ما عداها على الاباحية •

والحاصل : ان الاولى ان يقال : التساوي في الحكم في الفعل المعلوم الصفة
واجب ، لان ذلك ظاهر في الفعل ، وتركه مخالفة • واما في مجهولها فيحصل
بقول الندب في القرينة • والاباحية فيما عداها ، وهذا هو عين قول التساوي كصفا
يأتي ان شاء الله •

واما ما نقلوه من قول الخمسة ، فان التسلي عن اخيهما لا يدخل فسي
اغراضه الوجوب او الندب ، حتى يحتج به في هذه المسألة ، اما بالنسبة الى افعسال
النبي صلى الله عليه وسلم فان التقرب على سبيل الوجوب ، او الندب ، او فعلها طمس
سبيل الاباحية من اهم الاغراض فيهم ، فلا بد من اعتباره •

شبهة ثانية : وقد اعترض بها الفخر الرازي في (المعالم) وهو يقول فيه بالوجوب
قال (٢٢) : فان قالوا : بتقدير ان يحتشد الرسول ان تلك الافعال غير واجبة على الاممة
كان اعتقاد الامم موقوفها عليهم مخالفة ، وتركها للمتابعة • قلنا : الاعتقاد امر خفي
متعارض ، فثبت اننا ان اعتبرنا الاعتقاد جاء التعارض ، فوجب اطراحه ولا يقتصر
على الافعال الظاهرة •

ومثله اجاب ابو الحايب الطبري (٢٣) •

ومنه شبهة ما رُسِبة • لان من أمر بالتاسي ، فيما لا يعلم وجهه ، وقد استطاع ان يستدل طينته بالأمارات ، فلم لا يفصل ؟ ثم ان فعل فاعداً فلا يصح نسبته إلى المبالغة وترك الاتساع • بل هو مجتهد ما جزم • ولا يقتضي ذلك جواز المخالفة في معلوم الحكم •

شبهة ثالثة : وقد اثارها ابو شامة • فقد بين ان من فعل فعلاً من العبادات لا يدري اواجب هو ام مندوب ، ان عبادته صحيحة • ثم ان كان الشرع يقتضي وجوبها ، وقع فعله واجباً واجزأ عنه ، والا فيتسح ندبا ، وله الاجر على كل حال • وكذلك لو نوى العبادة المقيمة للالتصا ، اعني دون ان ينوي ان يفرغ او نقل ، فعبادته صحيحة •

ثم استدلل لذلك •

ثم احتج بهذا على ان التاسي لا يشترط فيه معرفة حكم القرينة التي ظم ان النبي صلى الله عليه وسلم تقرب بها ، بل يكفي عنده معرفة انها قوية ، وتميزها مما ليس بقرينة ، وأو ان ذلك يقتضي انه لا يشترط في التاسي المساواة في حكم الفصل • (٢٤) وفي سبيل الرد على ذلك بحبان نهين ، ان قول المساواة ، وهو الذي نختصاره بوافق قول النسب فيما ظم ان النبي صلى الله عليه وسلم فعله ندبا ، وفيما جهل حكمه مما ذكره فيه قصد القرينة •

ويقتضي الخلاف في نوعين : الاول ما ظم انه صلى الله عليه وسلم فعله على سبيل التوجوب ، والثاني : ما ظم انه فعله على سبيل الاباحة ، والمحمول عليه • ثام في الثاني فهدلان دعوى ابي شامة واضح ، لان ما جاز على سبيل العادة والاباحة لا يجوز فعله على سبيل العبادة ، فالحق تعالى لا يحيد الا بما شمرع • والمباحات لا يتعبد بها ، وذلك اصل مقرر في الشريعة ، ما لم يقتض الشرع ذلك •

واما في الاول ، وهو معلوم صفاً للوجوب ، فان من التحدى والباينة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان يفعل الشيء واجبا ، ونحن نعلم ذلك ، ثم لا نتابعه فيه ، فهذا خلاف التأسسي • نعم : من جهل حكم القرينة فاطلق النيسة فلا بأس بذلك فسمي بعض صور المبادات ، وكذا من ظمها فاطلق النية (٢٥) ، اما ان يعلم صفة النية من

رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يتحد ان ينوي خلافتها ، فانه شاق ومعاكس بل ومعتد متباعد • والله المأدى الى اقوم طريق •

شبهة رابعة - : قالوا : التساوى في حكم الفعل قد ثبت عدم اعتباره في صور من التامسي والاقتداء محترف بهما ، فيدل ذلك على ان التامسي لا يشترط لحصوله ما ذكرتم من المساواة في الحكم •

فمن الصور المشار اليها اقتداء المصلي المتنفل بالمفترض ، والاتفاق حاصل على صحة مقتضاه ، واقتداء المفترض بالمتنفل ، وهو جائز عند الشافعي وغيره (٢٦) • وكمن خرج لجهاد فتحصه آخر يريد التجارة يسمى متبع له في سفره وان غالفه فليس قصده (٢٧) •

ونحن نقول : حقيقة التامسي والمطابقة المساواة من جميع الوجوه ، فاذا دل الدليل على سقوط شمس ، بقي ما عداه على الاصل (٢٨) • ومن هنا تطلب القياس الادلة على جواز اقتداء المفترض بالمتنفل وعكسه • وليس حكم الفعل ما قام الدليل على سقوطه • فيجب التزام المساواة فيهما •

وقال ابو الغضناب الحنفي (٢٩) : ان المتنفل خلف المفترض ان قلنا يكون تابعا ، فلان الصلاة تجمع قرينة واسقاط فرض والمتنفل مقرب فهو تابع في القرينة دون اسقاط الفرض •

وعندى ان هذا الرد لا يكفي بل هو تصحيح لجواب صاحب النذب • •

وابواب شارح مسلم الثبوت ، على طريقة الحنفية بان المتنفل اذا اعزم بالصلاة اصبحت عليه واجبة ، فيستوى الاطام والاطاموم في نية الوجوب • وهذا الجواب لا يجرى على غير طريق الحنفية •

واما استشهادهم بان من خرج لجهاد فتحصه من يريد الحج يسمى متبع ، فالجواب انه متبع له في ادخل السفر ، وليس هو متبع له في جهاده • وكذلك اتباعنا للشمسي صلى الله عليه وسلم يعين ان يكون اتباطا في مقاصده الشريفة من التقرب الى الله تعالى بما كان يتقرب به ، من الواجبات والنوافل •

٢٦- ابن قدامة : المشلي ٢/ ٢٢٥ ، ٢٢٦ ٢٧- ابو يعلى : الحدة ق ١٠٤

٢٨- الانباري : فواتح الرحموت ٢/ ١٨١ ٢٩- التمهيد : ق ٩٠ ب

* * * * *

واذا قد عرفنا من ذكر ما استدلل به القائلون بالندب، والرد عليهم بما فتح الله
 عليه، نذكر هنا أن قول الندب أن استصافه أحد في ما وجب على النبي صلى الله عليه
 عليه وسلم، فلا ينبغي أن يستصاغ في ما فعله صلى الله عليه وسلم على وجه الإباحة
 والدق أن الواجب قد فعل على وجه القرية، فللندب في مثله ما وجه • أما ما فعله
 صلى الله عليه وسلم على وجه الإباحة، فإن في فعله على وجه التعبد نوط من الابتداح
 في الدين، والتعبد إلى الله تعالى بما لم يشرعه •

وقد تقدم القول في ذلك في معنى النحل الجبلسي •

المطلب السادس من

قسم قول الوجوب

مراد الناطقين بالوجوب ان ما ثبت لدينا من الافعال النبوية المجردة يجب علينا ان نفعل مظهره في الممارسة ، سواء علمنا ان النبي صلى الله عليه وسلم فعله وجها او ندبا او باحصة .
 او جعلنا حكمه بالنسبة اليه صلى الله عليه وسلم وبعض الناطقين به غيبه بالمجهول الصفة من الانفسال (١) .

وهذا القول يوافق قول السندب في اعتبار الحواشي في سورة الفل دون حكمه .
 ويخالفه في الحكم المستفاد في حتمها .

وقد استدل لهذا القول بادلة عقلية وقرآنية ونسبية واجتماعية .

الدليل الاول : ان الفعل النبوي يحتفل ان يكون حكم مظهره في حتمها الزجر او الندب او الاحصة . والاحتياط اعلى المراتب ، فوجوب الاحتياط به احتياطيا لثلاث ترك ما وجب علينا ، كصيام الثلاثين من رمضان اذا لم ير الهلال ، يحتتمل ان يكون من شوال ، ومع ذلك نصومه احتياطيا لثلاث يكون من رمضان .

واجيب عن ذلك (٢) بان الاحتياط يمكن ان يقال به اذا خلا عن احتطال الذر .
 وما نحن فيه يحتفل ان يكون الفعل حراما على الامانة فيكون شرعا .

قال الامدي : وهذا الجواب غير صحيح ، فانه لو غم الهلال ليلة الثلاثين من رمضان ، يجب صومه احتياطيا للواجب وان احتفل ان يكون غراما بكون يوم العيد (٣) .
 وقال مثل ذلك مناجيب تيسير التحرير (٤) .

والجواب الصحيح ان يقال : ان الاحتياط الواجب هو في وجوب اداء ما ثبت وجوبه وشك في ادائه كمن نسى صلاة من الغم ، ولم يعلم عنها ، يجب عليه ان يصلي الخمس احتياطيا . وفي ما كان ثبوته هو الاصل ، كصوم الثلاثين من رمضان .

١- ابو الحسين البصري : المختار ٣٨٢/١

٢- نقل الشوكاني هذا الجواب واقره (ارشاد الفحول ص ٣٦) .

٣- ١٢٦/٢

٤- الامدي : الاحكام ٢٦٣/١

رمضان ، اذ الأصل انه من رمضان وان احتل ان يكون من شوال .

اما ما لم يثبت وجوبه والأصل عدم وجوبه ، فلا يصح ايجابه احتياطاً كصوم الثلاثين من شعبان (٥) .

الدليل الثاني : قالوا : النبي صلى الله عليه وسلم لا يفعل الا حقا وصوابا ، فاتهاعه حق وصواب . وترك الحق والصواب باطل وخطأ .

والجواب ان ما فعله علم انفسه الى واجب ومندوب ومباح . فما فعله على سبيل النذب فالحق ايقاعه على سبيل النذب ، وذلك هو الحق والصواب . وكذلك يقال في الصباح .

الدليل الثالث : قالوا : ان الفعل أكد في البيان من القول ، فاذا افاد الامر الوجوب ، فالفعل أولى .

وجاب عن ذلك بانه يجوز ان يكون الفعل في بعض الاحوال اقوى بيانا ، ولكن موانع ذلك هيئات التفاضيل ، فاما قوة الطلب وتحتمه فليس الفصل موضوعا لذلك ، بخلاف القول ، فان القول الاصر موضوع للايجاب ، فبطل كونه الفصل اولسى (٦) .

الدليل الرابع : وهو شبهه بما تقدم ، قالوا : ان النبي صلى الله عليه وسلم امر الصحابة بام الحديدية بالفسخ فلم يفسخوا ، حتى غضب وقال لا سلمة : اما شحرت اسمي اموتهم بامرناذا هم يترددون . فاشارت عليه بان يخرج فينحر ويخلق ولا يكلمهم . فخرج فنحر وخلق . فلما رآوه فعل ذلك نحرروا وخلقوا حتى كاد بعضهم يقتل بعضا من الغم .

قالوا : قلوا ان الصحابة علموا ان فعله اشد استجابة لمثله منهم ، لمسا ترددوا في طاعة الامر ، ثم انصاعوا لدلالة الفعل .

والذي نقوله في الجواب : انهم استجابوا لاجتماع الفعل مع القول ، اذ مجموعهما اقوى من القول وحده كما لا يخفى .

وجواب آخر اجاب به الامدي (٧) : ان تردد هم كان رجا ، ان ينزل امر ينسخ

٥- ابن الحاجب والعنفد : مقتضى السؤل وشرحه (٢٤ / ٢)

٦- ابو الحسين البصري : المعتد ٣٧٨ / ١ ابو الخطاب : التمهيد ١١

٧- الاحكام ٢٦١ / ١

الامر بالا حلال ، فلما خلق هو صلى الله عليه وسلم يثبسون من ذلك فخلقوا •
 واجاب بجواب آخر : ان فعله . وقع بينا لقوله صلى الله عليه وسلم " خذوا عني
 مناسككم " فوجب من حيث هو بيمان •

وهذا الجواب غير عرضي ، لانه اذا اجتمع القول والفعل في انبيان وتقدم القول
 فهو البيان اتفاقا ، كما تقدم • فالبيان هنا هو القول اتفاقا ، والفعل مؤيد للبيان •
 وهذا يصح ما اجبتنا به •

هذا ان سلمنا ان هنا ما يحتاج الى البيان ، ولكن السواب عبد التسليم بذلك ،
 لعدم وجوده أصلا ، لان آيسة الاحصار بينية ، وهي قوله تعالى (فان احصرتكم
 فما استيسر من الهدى) • وقوله صلى الله عليه وسلم " خذوا عني مناسككم " كان
 في حجة الوداع بعد الحديبية باعوام •

الدليل الخامس : قوله تعالى (فاتبعوه) فالتابع له صلى الله عليه وسلم واجتنب
 بدلالة هذه الآية ، والتابع الامثال للقول ، والاتباع بمثل الفعل •

وقد اجاب ابن حزم بان الاتباع هو طاعة الامر • وهو جواب غير عرضي • فان بين
 الطاعة والاتباع فرقا لا يغفى •

والجواب الصحيح ان يقال : مماثلة الفعل تقتضي المطابقة من جميع الوجوه ، فهي
 الواجبة • وليس من المطابقة والاتباع ان تفعل واجب ما فعله ندبا او اباحة •
 وبهذا اجاب عبد الجبار والآمدى (٨) .

ولم يرتض ابن الهمام هذا الجواب بالنسبة الى الفعل المجهول المنة ، رأى ان
 الصواب في الاجابة ان يقال : الامر بالاتباع غير محمول على عموم ، اذ لا يجب تيسام
 وقعود وسائر الافعال الجبلية ، وليس ثم مخصص معين ، فتعين حكمه على اخص الخصوص من
 معلوم مشقة الوجوب ، ففيه غاشية يجب الاتباع (٩) .

وعندى ان قوله (وليس ثم مخصص معين) مردود ، لما تقدم في فصل الافعال
 الجبلية • ولذا فاجاب الآمدى اولى •

الدليل السادس : قوله تعالى (لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن

كان يرجو الله واليوم الآخر (قالوا : في هذه الآية تحذير من مخالفة ، لان
معناها : من كان يرجو الله واليوم الآخر فله في رسول الله أسوة حسنة
ومشيمها : ان من لم يتأس به صلى الله عليه وسلم فليس ممن يرجو الله واليوم الآخر
وهذا دال على الجواب ، فلا بد لنا من فعل مثل ما فعل ، ولا يهبط على أي وجه
فعل .

والجواب بتسليم دلالة الآية على وجوب التأسى ، ومنع ان يكون معنى
التأسى الموافقة في الصورة دون الحكم ، بل التأسى هو الموافقة في
الصورة مع الاتفاق أيضا في الحكم .

الدليل السابع : قوله تعالى (١٠) (فليحذر الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم
فتنة او يصببهم عذاب اليم) قالوا : والفعل من الامر ، بدلالة قوله تعالى (وصلى
امر فرعون برشيد) أي احواله وشأنه وافعاله . وقوله (اليه يرجع الامر كله) (واذا
كانوا معه على امر جامع) قالوا : فلما كان فعله من امره لم تجز مخالفته .

واجيب عنه بان الامر في الآية المستدل بها هو الامر بالتول ، بدليل
قوله تعالى في اول الآية (لا تجعلوا دعا الرسل بينكم كدعا بعضكم بعضا) فاما
عبر عنه اولا بالدعا ، عبر عنه اخرا بالامر .

و (الامر) في اللغة يأتي لمخنيين ، الاول : القول الطالب ، والثاني : الحال
والشأن ، ومنه الافعال . والحرب قد فرقوا بينهما ، فقالوا في جمع الكلمة بالمضى الاول
(اوامر) وفي جمعها بالمضى الثاني (امور) . فالامر غير الامر . والامر
واحد الامر ، غير الامر واحد الامر . و (الامر) مشترك (١١) . والقرينة تبين ان المراد
بسه في الآية القول دون الفعل .

واجاب القاضي عبد الجبار بانه على تقدير ان الفعل داخل في معنى الامر ،
او ان الامر في الآية بمعنى الفعل ، فالنهي عن مخالفته يقتضي الموافقة
ولا يكون احدا موافقا الا اذا فعل على الوجه الذي عليه فعله صلى الله عليه وسلم (١٢)
وهو جواب سديد .

١٠ - سورة النور / ٦٣

(١) نقل صاحب البحر المحيط (١ / ٦٦ ب) في (الامر) خمسة مذاهب : (١) انه حقيقة
في القول والفعل (٢) حقيقة في القول مجاز في الفعل (٣) الحنفية (٤) مشترك بينهما
- الشريف المرتضى (٤) حقيقتي القول والشأن والطريق دون اعادة الافعال
(٥) لا يتضمن الفعل اما - الشيرازي .

١٢ - المعنى ١٢ / ٢٦٢ ، ٢٦٣

الدليل الثامن : قوله تعالى (وما آتاكم الرسول فخذوه) وفعله هو ما آتاكم الله ، فكان الاخذ به واجبا .

والجواب عندنا ان هذه الآية من سورة الحشر ، نزلت في شأن مال الفيء ، امرهم الله تعالى ان يقبلوا ما اعلاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٣) . وان يكفوا عما نهاهم عن اخذه . فلا يأتوا بمعنى الاعطاء ، والا مر باخذ المال امر باحسنة وليس امر ايجاب قطعا . فلا صلة للايسة بتقضية الناسي بالافعال النهيية .

والتفسير الاخر للايسة هو ما قاله ابن جريح من ان معناها : ما آتاكم الرسول من طاعتي فاقبلوه ، وما نهاكم عنه من معصيتي فاجتنبوه .

فعلى هذا التفسير يجاب عن استدلالهم بأن الايتاء هنا بمعنى الامر (١٤) ، بدليل مقابلته بما بعده (١٥) (وما نهاكم عنه فانتهوا) وبدليل ان القول يتصدى اليه ، فيكون بمعنى الحالية (١٦) ومثله قوله تعالى (خذوا ما آتيناكم بقوة) او افعلوا ما امرتم به .

ولو سلمنا ان المومنين يصدق على الافعال ، فذلك لا يدل على وجوب جميع انعماله صلى الله عليه وسلم بل على اتباعها على ما في طيه من الاحكام .

الدليل التاسع : الاجماع ، فقد روى عن الصحابة " انهم لما اختلفوا في التمسك من الوفاء دون انزال ، ارسل عمر الى عائشة رضي الله عنها فسألها عن ذلك ، فقالت فعلته انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم واغتسلنا . فاخذ عمر بذلك . وقال : لا اسمع احدا قال بعد هذا : الطاء من الطاء . الا جعلته نكالا " (١٧) واجمعت الامة على ذلك بعده .

فكان اكتفاؤهم في ايجاب ذلك بمجرد الفعل ، دليلا على انهم مجمعون على ان التمسك دليل على الوجوب .

١٣- هذا تفسير الحسن والسدي للايسة كما في تفسير القرطبي ١٧/١٨

١٤- الشوكاني : ارشاد النحول ص ٣٦ ١٥- ابوالحسن البدرى : المصنف ٣٨١/١

١٦- القاني عبد الجبار : المصنف ٢٦٤/١٧

١٧- الدجاري في شكل الآثار بسند فيه ابن لهيعة (وهو ضعيف) واصل الحديث عند مسلم (انزكشي : الاجابة ص ٧٨) قلت : هو عند الشافعي واحمد بسياق اخر (انظر كنز العمال ٣٢٥/٩)

وقد اجيب عن ذلك باجوبة :

١- ان ذلك فعل بياني (١٨) ، والفعل اذا كان بيانا لواجب فهو يدل على الوجوب * ووجه كونه بيانا ان الله تعالى قال (وان كنتم جنبا فاطهروا) والجنابة * وان كانت معلومة المعنى لخدمة الا ان معرفة المقدار الموجب للغسل من العلاقة الجنسية امر صهم ، فبيّن بالفعل * .

وفي هذا الجواب نظير ، لانه اذا كان قد سبق قوله صلى الله عليه وسلم " انما الماء من الماء " فقد حسم البيان بسببه ، والفعل الزائد مستحب او خاص بحسب ما تقتضيه القواعد الاصولية * فلهذا صلى الله عليه وسلم يمكن ان يكون قد اغتسل استحبابا او زيادة في التنظيف * .

واجيب ايضا : بانهم اوجبوه لكونه شرطا في صحة الصلاة ، فيكون ما مورا بسببه لدخوله تحت الامر في قوله صلى الله عليه وسلم " صلوا كما رأيتموني اصلي " (١٩) .
وليس هذا الجواب بمرفي ايضا * وقد تقدم القول في دلالة حديث " صلوا كما رأيتموني اصلي " .

٢- واجيب ايضا ان طائفة لما قالت ذلك في معرض الاحتجاج على ما يوجب الغسل ، وشبهه ما لا يوجب ، قصدت بالاختبار به الاخبار عن ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يراه واجبا ، فوجب تبعا لذلك * فليس ذلك فعلا بيانيا ، وانما هو فعل مجرد قام دليل وجوبه في حقه صلى الله عليه وسلم ، فيجب في حقنا ، على قول المساواة الاتسي * .

٣- وايضا : لحملها اخبرتهم بما كانت ترويه من قوله صلى الله عليه وسلم (٢٠) " اذا جلس بين شعبها الا ينكح " ومن الغتان الغتان ، فقد وجب الغسل " فان ابسا موسى الا شعري ، لهما اختلف المهاجرون والانصار في ذلك ، سألها ففرت لسمه قول النبي صلى الله عليه وسلم " اذا جلس بين شعبها الا ينكح " ثم جهد ما فقد وجب الغسل " هذه رواية مسلم * وفي الموطأ (٢١) ، قالت " اذا جاوز الغتان الغتان فقد وجب الغسل " .

فهذا ما ينبغي ان يعتد في الجواب عن هذه الشبهة * .

١٨- الحنفية على مختار ابن الحاجب ٢/٢٤٠ * الصنعاني : هداية المحقق ١/٤٦٧

١٩- الحنفية على ابن الحاجب ٢/٢٤٠ * ٢- رواه مسلم ومالك والترمذي

٢١- جامع الاصول ٨/١٦٠

ابطال قول الوجوب :

قول الوجوب في الفعل المجرد سواء كان مجهول المفعول أو معلوما قول مودود ، لا يثبت له اساس • ويغلب على ظني انه لو امكن التثقيب لتبين ان من نسب اليهم القول بـه من الاثمة ، براء منه • وغاية في ما لم يظهروا فيه قصد القرينة • وقد قال البهمني (٢٢) " نسبه سيعني القول بالوجوب الى ابن سريج ، وهو زائل في العقل عنه • وهو اجل قدرا من ذلك " •

ويكفي في بطلانه عدم الدليل على صحته •

ويمكن ابطاله ايضا بالادلة التالية :

الاول : انه يلزمنا على هذا القول تناقض ، لان من المعلوم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل الشيء من المندوب والمباح في وقت ، ثم لا يفعله او يفعل ضده في وقت آخر • فمقتضى قول الوجوب انه يجب علينا فعل الشيء بعده ، او فعله وتركه • وذلك اما ان يكون في وقت واحد ، او في وقتين مختلفين ، فان كان في وقتين مختلفين فذلك نفي للوجوب ، لان الواجب لا يجوز تركه • وان كان في وقت واحد لزم التناقض ، وهو محال (٢٣) •

الثاني : انه يقتضي ان العمل يجب علينا ان فعله النبي صلى الله عليه وسلم ما حرمنا او مندوبا • وهذا ضد التماسي والاحكام المأمور به في القرآن (٢٤) •

وقد حاول المنتصرون لهذا القول ان يردوا هذا الدليل بمثل ما رده بـه اهل مذهب السند ، ولكن لا يتم لهم ذلك • وقد تقدم بيانه •

الثالث : حديث طائفة رضي الله عنها : قالت " ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليدع العمل وهو يحب ان يعمل به ، خشية ان يعمل به الناس فيفرض عليهم " •

ففي هذا الحديث دليل على ان الفرض لم يكن بنفس فعله ، بل بفرض من الله

٢٢ - الزركشي : البحر المحيط ٢ / ١٥٠

٢٣ - اشار الى هذا الاستدلال ابو الحسين البصري في المحقق (٣٨١ / ١) والحمد لله
ني شرحه لمفتي ابن الحاجب (٨٤ / ٢)

٢٤ - ابو الوفاء البجلي : التمهيد ق ١٩٠

تعالسى اذا اتعدوا بسبه فيه . (٢٥)

ولا يرد هذا الدليل على قول المساواة لانه لا يجب علينا مثل فعله على قول المساواة الا في حالة واحدة ، وهي ان يعلم انه صلى الله عليه وسلم فعل الفعل على وجه الوجوب خاصة ، وليس العمل الذي كان يتركه صلى الله عليه وسلم مفروضاً عليه ، لان الواجب لا يترك ، فالحديث ، وارد في المندوبات قطعاً .

وشبيه بذلك ما قال الجصاص في رد دعوى الوضوء فقد استج بان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم ليلتين في رمضان ثم لم يخرج اليهم ، فلما اصبح قال " خشيت ان تكتب عليكم " يقول الجصاص (٢٦) : قد صلى النبي بهم ليلتين ، واخرج مع ذلك انها السجدة يجب بفعله ، ظو كان فعله صلى الله عليه وسلم يقتضى الوجوب لكان قد وجب باول ليلة .

الرابع : الزم ابن حزم القائلين بالوجوب (٢٧) ان يقولوا بوجوب سبوع الايام التي كان صلى الله عليه وسلم يصومها ، ووجوب صلاة ما كان يصلي . ووجوب المشي حين مشى مشى صلى الله عليه وسلم . ومثل هذا لا يقول به من الفقهاء احد .

المطلب السابع

قول المساواة

ومعناه ان ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم واجبا فانه يدل على وجوب مثل عمله
طينا ، وما فعله ندبا فانه مندوب منا ، وما فعله على سبيل الاباحة فهو لنا مباح .
وسواء كان فعله عبادة او غير عبادة .

وقد يصبر بعض الاصوليين ، كما ذكر الاسنوى (١) ، عن هذا القول بعنوان (وجوب
التاسي) ولكنه عنوان يجعل هذا القول يلتبس بقول الوجوب الذي سبق ذكره . وامما
عنوان (المساواة) الذي اخترناه فهو عنوان محير لا يحصل به التباس .

ثم ان كان حكم الفعل بالنسبة اليه صلى الله عليه وسلم معلوما فالمساواة في عمله
واضحمة ، وان لم يكن معلوما فان المساواة فيه هي بحسب ما يترجح لدى المجتهد
ومن رجح الوجوب في حقه صلى الله عليه وسلم ، فيقتضي قول المساواة يكون الحكم في
حقنا الوجوب ، ومن رجح الندب فالندب ، ومن رجح الاباحية فالاباحية .

ونحن قد رجحنا قول من عمل فعله المجهول المنشئة على الندب في حقنا
صلى الله عليه وسلم ان ظهر قصد التبرئة ، وعلى الاباحة ان لم يظهر . فعلى قول
المساواة يكون الحكم في حقنا كذلك .

ويستدل لهذا القول بالادلة التي سقنا في الفصل الذي دللنا فيه على
عجبة الافعال النبوية من حيث الجملة ، حيث سقنا الايات والآحاديات الدالة
على ذلك . وذكرنا ان الاجماع يدل عليه ايضا ، فهذا يقتضي اصل التاسي .

ونضيف هنا امرين لا بد منهما لاثبات قول المساواة :

الاول : ان الاتباع والتاسي في الافعال واجب (٢) .

والثاني : ان الاتباع والتاسي يقتضي المساواة في صورة الفعل وفي حكمه .

فاذا ثبتا لمران ثبت انه يجب ان تكون احكام افعالنا مساوية لاحكام افعالهم

صلى الله عليه وسلم .

١- نهاية السؤل ٥٥/٢

٢- قد يشكك القول بوجوب التاسي في الفعل المندوب او المباح ، فكيف يكون التاسي واجبا
ولا يكون التاسي فيه واجبا . وقد ونح الاسنوى شارح مسلم الشبوت مقصود
القائلين بذلك حيث يقول " التاسي واجب يعني ان مراعاة السفة واجبة . وهذا =

اما الاول : ناثباته بأدلة ، منها :

استقره تعالى : (واتصوه) امر والا مرفيع الجواب .

والقائلون بالدب ادعوا ان هذا الامر (اتصوه) لا يفيد الا الدب ، كما زعمهم ذلك ابو شامة ^(٣) ، قال : الجواب حظه على الدب لا على الجواب لانا لو حطناه على الجواب لخصصناه باشياء كثيرة لديماسة لا تجب علينا وقد فعلها ولو حطنناها على الدب لم يلزمنا مثل ذلك .

والجواب على طريقته : انا لو حطناه على الدب لخصصناه ايضا باشياء كثيرة واجبة تستفاد من فعله صلى الله عليه وسلم .

فالصواب حمل هذا الامر (اتصوه) على ظاهره من وجوب المطابقة ، الذي يقتضى المساواة في الاحكام ، فلا يخصص بشيء ، لان ما فعله صلى الله عليه وسلم وجوبا ونعتقد وجوبه ، وما فعله ندبا نعتده ندبا في حقنا ، وما فعله اباية نعتده شي حقا كذلك .

ثانيتها آية الناسي ، وقد تقدم ايضاح وجه دلالتها على الوجوب .

والقائلون بالدب نفوا دلالتها على الوجوب ، لقوله تعالى (لقد كان لكم) ولم يسم يقل (عليكم) ^(٤) . والجواب ان قوله تعالى (لمن كان يرئو الله واليوم الآخر) يدل من (لكم) فيقول المعنى الى ان : من كان مؤمنا فله برسول الله اسرة حسنة وثي مفرومة تهديد ووعد لمن ترك ذلك ، والتهديد يدل على الوجوب .

وابواب السماني ^(٥) ان الذي لنا هو الاجسر ، فلا اسرة لنا من هذا الوجوب لا من غيره . وهو جواب سميد ، وهو ينده ما في حديث الاسراء " فاعطاني خمس صلوات " فهي فرائض ، وهي عطاء ، اي ما في فعلها من الاجسر . واتباع ابو الحسين البصري ^(٦) بان قولك " لنا ان نفعل " معناه : لا غطس طينا في فعله ، والواجب ليس بمحظور فعله .

= كما يقال : العمل على طبق خبر الواحد واجب مع ان بعض الاخبار يفيد الدب او الاباحة ، يعني ان مراعاة حكم الخبر واجب ، فكذا الناسي بمراعاة الصفه واجب " (فرائح الرغوت ١٨٠/٢)

٤- ابو شامة : المحقق ق ١٢٧

٣- المحقق ق ٢٥ ب

٦- المعتد ٣٨٠/١

٥- التواطع ق ١٦ ب

واجاب القائي ابو يعلى : بان (لهم) بمعنى (عليهم) . كقوله تعالى (لهم
الجنة) ، وليس هذا الجواب مرضيا ، اذ هو خلاف الظاهر .

٣- ومنها ما تقدم من قوله صلى الله عليه وسلم " من رغب عن سنتي فليس مني " في سياق
مساواته صلى الله عليه وسلم في احكام افعاله .

وما الثاني : وهو اقتضاء التاسي ولا تناف الصاواة في احكام الافعال : فان مفهوم
المطابقة والتاسي الموافقة والمساواة ، وذلك كما هو معتبر في صورة الفعل ،
يمتثل ايضا في حكمه .

وقد انكر القائلون بالنسب ، والقائلون بالوجوب ، اقتضاء التاسي والمطابقة المساواة
في الحكم . وسبق جوابه . فيثبت المطلوب .

من اجل ذلك نقول المساواة هو الذي نختاره . وبه قال الشوكاني (٧) ، وقبله
قال به ابو الحسن البصري ، والامدي ، والسبكي في جمع الجوامع . وغيرهم .

ويتايد هذا الذي اخترناه بان الامر اذا وجه الى النبي صلى الله عليه وسلم من ربه
عز وجل ، فان الامعة تدخل تحضا فيما كان صالحا لهم ، ما لم ينص على اختصاصه
به . وكذلك النهي . بل ربما نزلت الايعة في سبب صاحبي معين ولكن يوجه
الخطاب فيها الى النبي صلى الله عليه وسلم ، كقوله تعالى (اقم الصلاة لوقتها)
النهار وزلفا من الليل ان الحسنات يذهبن السيئات ذلك ذكرى للذاكرين) نزلت في
ابي اليسر بن عمرو الانصاري روى الترمذي ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم
فقال : اني طلعت امرأة في اتقى المدينة ، واني اصبت منها ما دون ان اسمها ، وانما
هذا ، فاقضني ما شئت . فذكر نزول الايعة . فالخطاب فيها بحسب الظاهر
موجه الى النبي صلى الله عليه وسلم ، وهي نازلة في شأن غيره . وما ذاك الا له هذا
الاصل . وهو الاشتراك في الاحكام .

وليست هذه القاعدة متفقا عليها .

بل المراقبة يغالبون فيها اينما ، ويقولون : ان الخطاب الموجه الى النبي صلى
الله عليه وسلم بنحيز المفرد ، لا يدخل فيه غيره ، لان لفظ الامر وقع عاما فليس . . .

يتناول غيره ، فلا يجوز اثباته • يقول الخزازي " قوله تعالى لبيه (يا ايها النبي اتق الله) وقوله (لئن اشركت ليحيطن عني) مختص به بحكم اللفظ ، وانما يشاركه فيه غيره بدليل لا بموجب هذا اللفظ ، كتولته (يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك) وقوله (فاصدع بما تؤمر) قال " وقال قوم : ما ثبت في حقهم فهو ثابت في حق غيره ، الا ما دل الدليل على انه خاص به " وهذا فاسد ، لان الاصل اتباع موجب الخطاب ، وما ثبت للنبي صلى الله عليه وسلم كتولته تعالى (يا ايها النبي) فيختص به الا ما دل الدليل على الاتحاق • وكذا قول النبي صلى الله عليه وسلم لابن عمر : واجمعا ، انما يشمل غيره بدليل آخر ، مثل قوله (١١) " حكمي على الواحد حكمي على الجماعة او ما جرى مجراه " اهـ اقول : وما جرى مجراه قوله صلى الله عليه وسلم (١٢) " انما تولي لمائة امرأة كتولي لا امرأة واحدة "

وهذا الكلام حق ، ونحن نقول بمقتضاه ، ونقول ان الادلة قد قامت على التساوي في الاحكام ، وبصفتها العامة ، وايضا في حق احكام الافعال خاصة ، وهي ما تقدم في حجية الاحكام النبوية •

وايضا استحتمل اجل اللغة يساعد على ذلك ، فان الرئيس الا على اذا قال لقائد الجيش : انزل في محل كذا ، وسر في وقت كذا ، واستمطر من السلاح كذا وكذا ، ونحو ذلك ، فليس ذلك خاصا به ، بل له ولمن معه • ولو اراد ان يامره في خاصية نفسه بشي • فانه ينص على الاختصاص • (١٣)

فالنبي صلى الله عليه وسلم صاحب شرع ، وصلى يومئذ الشرع ، اذا امره الله بالامر من الشريعة فهو له وللمامة التي هي تتبع له •

وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم " ما امرني الله بشي • الا وقد امرتكم به ، ولا نهاني عن شي • الا وقد نهيتكم عنه "

وفي الحديث ايضا (١٤) " قد كنت نهيتكم عن زيارة القبور ، فقد اذن لمحمد فسي

(١) حديث " حكمي على الواحد حكمي على الجماعة " يكثر الاصوليون من ذكره والا احتجاج به • قال السخاوي " ليس له اصل • قاله العراقي • وسئل عنه المزني والذهبي فانكراه " (المقاصد الحسنة ص ١٩٢)

١٢- رواه الترمذي والنسائي وهو من الاحاديث التي الزم الدارقطني الشيخين باخراجها لثبوتها على شرطهما (المقاصد الحسنة ص ١٩٢)

١٣- نقل الامدي هذا الاستدلال عن قوم ، ووجهه • ثمرد عليه • وانظر كتابه : الاحكام الاحكام ٢/ ٣٨٠ - ٣٨٢ (١٤) رواه الترمذي (الفتح الكبير)

زيارة قبر امه ، فزورها ، فاني تذكركم الاغسرة " فانه صلى الله عليه وسلم لما جاءه الاذن بزيارة قبر امه ، بنى على ذلك جواز زيارة سائر المسلمين للقبر .

وما يدل على المسماة ايضا قول الله تعالى (١٥) (يا ايها النبي ان احللت لك ازواجك اللاتي اتيتن اجورهن وما ملكت يمينك مما افاء الله عليك ... الى قوله) وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان اراد النبي ان يستنكحها خالصة لنفسك من دون المؤمنين)

قال ابن تيمية (١٦) " انها تدل على هذا الاصل من وجهين :

احدهما : انه قال (خالصة لك) ليبين اختصاصه بذلك . فعلم انه حيث سكت عن الاختصاص كان الاشتراك ثابتا ، والا فلا معنى لتخصيص هذا الموضوع ببيان الاختصاص .

والثاني : ان ما احله له من الازواج والمطويات اطلق ، وفي الواهبية قيد بالخصوص له ، فعلم انه حيث سكت عن التقييد فذلك دليل الاشتراك . "

ويتايد ايضا بما بينه الشاطبي (١٧) من ان الادلة الجزئية في الشريعة يمكن اخذها كلية الا ما خصه الدليل .

واستدل على ذلك بادلة

منها : ان الاصل عموم التشريع ، كقوله تعالى (١٨) (قل يا ايها الناس انسي رسول الله اليكم جميعا) وقوله (١٩) (وما ارسلناك الا كافة للناس) وقول النبي صلى الله عليه وسلم (٢٠) " بعثت ابي كل احمر وامسود " .

ومنها : اصل شرعية القياس ، اذا لا معنى له الا جعل الخاص الصيغة عام في المعنى قال وهو معنى متفق عليه .

ومنها : قالوا : ان النبي صلى الله عليه وسلم قال " حكمي على الواحد حكمي على

٦ (الفتاوى الكبرى ١٤ / ٤٤٤)

١٥ - سورة الاحزاب / ٥٠

٨ (سورة الاعراف / ١٥٨)

٧ (الموافقات ٣ / ٥١ - ٥٢)

٢٠ - رواه مسلم ١ / ٥

٩ (سورة سبأ / ٢٨)

الجماعة " وقال (٢١) " اني لا نسيى او انسى لاسن " ومنها : ما بينه في موضع اخر من (٢٢) ان الشريعة موضوعة في الاصل لمصالح العباد ، فاحكامها على العموم لا على الخصوص ، الا ما ثبت فيه الخصوص بالدليل . وان دليل الاختصاص يذكر في الحكم المختص الاما بان الشريعة غالبة عن قانون الاختصاص .

المطلب الثامن

قول المساواة في العبادات خاصة

قول ابن خلد المنسوب اليه في كتب الاصوليين ان التأسسي في العبادات واجب وفي العادات لا يجب بل يستحب هو قول غير محدد . ولم نطلع على ما قاله بحروفه ^{لن} طبعه .

قال القرافي : ووجه تخصيص الربوب بالعبادات قوله صلى الله عليه وسلم " خذوا عني مناسككم " و " صلوا كما رايتوني اصلي " وظاهر المنطوق الوجوب لانه امر ، ومفهومه ان غير المذكور لا يجب . (٢٣)

وبما ان قوله صلى الله عليه وسلم " صلوا كما رايتوني اصلي " ونحوه لا تخصيص فيه حتى يكون له مفهوم . وادلة التأسسي عامة ، فيجب العمل بهما في العبادات وغيره . والله اعلم .

فائدة مهمة تلحقها بقول المساواة :

قال ابن تيمية (٢٤) :

" مسائل الافعال لها ثلاثة اصول :

احدها : ان حكم الله صلى الله عليه وسلم حكمه في الوجوب والتحريم وتوابعهما ، الا ان ياتي دليل يخالف ذلك . . .

٢١- رواه مالك (١٠٠/١) بلاغا ، وانفرد به . انظر الكلام عليه في مقدمة تنوير الحوالك للسيوطي ، وتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي للموطأ (١٠٠/١)

٢٢- الموافقات ٣/ ٥١ - ٥٢ ٢٣- شرح تنقيح الفصول ص ١٢٧

٢٤- المسودة في اصول الفقه ص ٢٤ ، ص ١٩٢ (مكرر)

الاصل الثاني : ان تصرفه يدل على حكمه صلى الله عليه وسلم
اما حكم معين ، او حكم مطلق ، وادنى الدرجات الاباحة فمقتضى
ثبت ان الفعل يدل على حكم كذا ، وثبت ان صاويين له في الحكم ، ثبتت
الحكم في حقهما .

الاصل الثالث : ان الفعل هل يقتضى حكما في حقنا من الوجوب مثلا وان
لم يكن واجبا عليه صلى الله عليه وسلم ، كما يجنبى المأموم متابعة الامام
في ما لا يجب على الامام ، وعلى الجيش متابعة الامام في ما لا يجب على الامام
وعلى الحجيج مواظبة الامام في النظام بالمعروف الى افانعة الامام ؟ هذا ممكن
ايضا . بل من الممكن ايضا ان يكون سبب الوجوب في حقهم معدوم
في حقنا ، ويجب علينا لاجل المتابعة ونحوها ، كما يجب علينا الرمي بمثل
والاضطباع مع عدم اسسبب الموجب له في حق الاولين ، او سبب الاستحباب
مقتضيا في حقنا . وقد نهى القرآن على هذا بقوله (ما كان لاهل المدينة
ومن حولهم من الاعراب ان يتخلفوا عن رسول الله ولا يرغبوا بانفسهم
عن نفسه) فصار واجبا عليهم لموافقة ، ولو لم يكن قد تعين الضرو
في ذلك الوقت الى ذلك الوجه " اهـ كلامه .

فان تيمية يرى انه يخرج عن هذا الاصل - وهو الاشتراك في الحكم - ثلاثا

امور :

الاول : ما دل عليه دليل ، وهو الخبائث . وقد تقدم القول فيها .

الثاني : ما يجب علينا ، وهو عليه صلى الله عليه وسلم غير واجب ، وانما وجب علينا لاجل
المتابعة . كالخروج معه في الضرو .

ونحن نرى ان هذا النوع لا ينبغي ان يستثنى ، لان المتابعة له صلى الله عليه وسلم
وسلم انما وقع من جهة كونه اماما ، لا من جهة الرسالة ، بدليل انها تجب مع كل امام
في الضرو ، ومع كل امام في الصلاة .

اما ان يجب ذلك في شئ من اشغاله صلى الله عليه وسلم من حيث هو
رسول ، فلا نجد له مثالا ، وهو ساعى ابن تيمية - لم يمثل له

الثالث : وقد ذكره في بقية كلامه : ما يستحب لنا ، ولم يكن بالنسبة الى النبي صلى الله عليه
عليه وسلم مستحبا . وقد مثل لها بان احمد بن حنبل " تسرى لاجل المتابعة ، واختفى
ثلاثا لاجل المتابعة ، وقال : ما بلغني حديثا لا عطي بسمه ، حتى اعطى الجمام دينارا "

فإن أصل هذه الأفعال من النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة ، وقد فعلها أحمد على سبيل الاستحباب .

ونحن قد سبقنا بينا الرأي في مثل هذه الأفعال في قوله النسخ به فليرجع إليه . أما ما ذكره من أن الحكم في حق النبي صلى الله عليه وسلم قد يكون مطلقا بسبب وهو منطوق ، فنسذكره في بحث السبب من الفصل الثامن .

الفصل السادس

الاحكام المستفادة من الافعال

ما تقدم في الفصول السابقة من هذا الباب ، وعلى اساس التناول المختار ، وهو قول المساواة في الفعل المجرد ، تلخص الاحكام التي تستفاد من افعال النبي صلى الله عليه وسلم وما فيها من بحث ، في مطالب : :

المطلب الاول

الوجوب

يستفاد الوجوب من الفعل النهي من مواضع :

أ - ان يكون فعله صلى الله عليه وسلم قد صدر عنه بيانا لايسة دال على الوجوب فسمي **حقه** وحقنسيا •

ب - ان يكون امثالا لايسة دالة على الوجوب كذلك •

ج - ان يكون مجردا ، وقد علمنا بدلالة انه صلى الله عليه وسلم فعله واجبا •

ويلاحظ ان الواجب اما ان يكون فعلا متكاملا ، يجب ايجاده من اصله كصلاة الظاهر مثالا •

واما ان يكون خارجا عن العبادة فتوقف صحتها عليه ، وهو مقدور للمكلف ، وهو الشرط فيجب من حيث ان الواجب لا يتم الا به ، كالوضوء للصلاة • وذكر امثلته فسمي **بحسب الشرط** ، وسيأتي •

واما ان يكون جزءا من العبادة ، وهو قسطن :

أ - الركن ، وهو جزء العامة الذي لا تتحقق الا بوجوده ، ولا يسقط عمدا ^{لا} وسهوا • ولا يجبر ، ومثاله الركوع هو ركن في الصلاة ، والطواف بالبيت : ركن في الحج •

٢- الواجب الذي ليس بركن ، وهو ما يجوز سقوطه سهوا ، ويجبر ، كالشهادتين الاول عند الحنابلة فيجب في الصلاة بسجود السهو . وفي الحج بدم ، كما في ترك الاحرام من الميقات .

ثم قد يكون الجزء واجبا في العبادة المستوتة ، فيكون واجبا فيها بمعنى توقف صحتها عليه ، كالركوع في صلاة النافلة ، لا من حيث انه يحاقب على تركه ، اذ يجوز ترك النافلة اسلا ، فهو بمعنى الشرط الا انه جزء من العبادة .

فما يحتج بالفعل لوجوبه صلاة العيدين .

قال الحنابلة وبعض الشافعية : هي فرض على الكفاية .

وقال ابو حنيفة : واجبة على الاعيان .

وقال مالك واكثر اصحاب الشافعي : سنة مؤكدة غير واجبة .

نقل ذلك ابن قدامة (١) ثم قال : لنا على وجوبها في النجدة امر الله تعالى بها بتخله (فصل لربك وانحر) والا مريقضي الوجوب . ومداومة النبي صلى الله عليه وسلم على فعلها وهذا دليل الوجوب . واحتج الحنفية لوجوبها بالمواظبة عليها (٢) . وكاملتة على استفادة الوجوب من الفعل النهي نذكر مسائل ،

منها : مسألة السعي في الحج :

ففي السعي ثلاثة اوجه ، وهي ثلاث روايات عن احمد (٣)

الاول : انه ركن لا يتم الحج الا به . وهو قول عائشة وعروة ومالك والشافعي ، وظبط النووي من نسب الى الشافعي انقول بانه واجب غير ركن . قالت عائشة : " طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم وطاف المسلمون - تعني بين الصفا والمروة - فكانت سعة ، ولمصرى ما اتم الله حج من لم يطوف بين الصفا والمروة " ولحديث حبيبة بنت ابي تجرة مرفوع (٤) " اسموا فان الله كتب عليكم السعي "

٢- فواتح الرحموت ١٨٠/٢

١- المظني ٣٦٨/٢

٢- انظر ابن قدامة : المظني ٣٨٨/٣ ، ٣٨٩ النووي : المجموع ٨٦/٨ ، ٨٧

٤- قال النووي في المجموع (٧٣/٨) . حديث حبيبة ليس بقرى ، في اسناده ضعف ، ونقل ان ابن عبد البر قال . فيه اضطراب ، وقال : قد رواه الشافعي واحدا والدارقطني والبيهقي ثم قال النووي (٨٧/٨) رواه الدارقطني والبيهقي باسناد حسن من حديث صفية بنت شيبة مرفوعا .

الثاني : انه واجب * وهو قول ابي حنيفة ، والثوري ، والقاضي ابي يعلى الحنبلي .
نقل عن ابي حنيفة انه يجبر بدم * ونقل النووي انه الاصح ~~هـ~~ حسن احمد *

الثالث : انه سنة لا يجب بتركه دم * روى عن ابن عباس وابن مسعود وابي به كعب
وانس وابن الزبير *

فاما القول بانه ركن فلا يصح استفادته من الفعل ، وقد نقل النووي عن ابي
المذخر تعليق القول بركنيته على ثبوت حديث حبيبة ، والا فيكون تطوع *

ورجح ابن قدامة انه واجب * وقيل : لان دليل من اوجبه دل على مطالبة
الوجوب ، لا على كونه لا يتم الحج الا به *

ومنها : مسألة ركعتي الطواف :

في ركعتي الطواف خلاف هل مما واجب او تطوع * وقيل بان الطواف لا يصح الا بهما
فهو على هذا في معنى الركن (٥) . ومن اسباب الخلاف فيه في دلالة الفعل *
وقال السبكي في قواعد (٦) " في ركعتي الطواف قولان مشهوران اصحهما انها سنة والثاني
انها واجبة ، ومما راجح ان دلالة الفعل المجرد * فاما قوله صلى الله عليه
وسلم خذوا علي مناسككم فلا دلالة له على وجوب شيء خاص منها " اهـ

ومما استدل على وجوبه بالافعال ما ذكره السبكي في القواعد : الموالاة في
الوضوء ، وفي الغسل والتيمم ، والموالاة بين اشواط الطواف ، والموالاة بين الطواف والسعي ،
والموالاة بين الخطبة وصلاة الجمعة ، والموالاة بين صلاتي الجمعة في وقت الاولى اوقست
الثانية ، والقيام في خطبة الجمعة مع القدرة ، والفصل بين الخطبتين بجمعة ، وقراءة شيء *
من القرآن في الخطبة ، والترتيب بين اركانها ، والجمع بين الوقوف بالنهار والليل
بحرفة ، والنجس في المزدلفة *

واكثر هذه المسائل يستدل فيها بالفعل المجرد خاصة ، وفي اكثرها قولان بالوجوب

والاستحباب ، والاستحباب ارجح الا فيما ورد فيه دليل غير الفعل يدل على الوجوب *
والله اعلم *

المطلب الثاني

النسب

يستفاد من مواضع :

- أ - ان يكون الفعل صادر عن الله عليه وسلم على سبيل الوجوب ، ولم ان الوجوب خاص به .
- ب - ان يكون صلى الله عليه وسلم قد فعله على سبيل البيان لدال على النسب .
- ج - ان يكون قد فعله على سبيل الامثال لدال على النسب .
- د - ان يكون قد فعل فعلا مجردا دل الدليل على انه فعله ندبا .
- هـ - ان يكون قد فعل فعلا مجردا ، ولم يعلم حكمه بالنسبة اليه ، ولكن يظهر فيه قصد التبرئة ، بان يكون ما فعله في العبادة موكان على خلاف مقتضى الجليسة او يظهر فيه ذلك بقريسة اخرى .

مسألة تابعة للنسب دلالة الفعل على الافضية :

اذا كانت العبادة او غيرها من الافعال الجائزة او المندوبة او الواجبة يمكن عملها على صور مختلفة ، وعملها النبي صلى الله عليه وسلم مرة واحدة او مرات كثيرة ، فهل يحمل فعله على انه صادر على افضل الوجوه لبيان النكاح فيها ، او يحتمل على الاقل لبيان المجزى ؟

قال ابن تيمية : في دلالة العمل النبوي على الافضية (٧) : هي مسألة كثيرة المنفعة ، وذلك في صفات العبادات وفي مقاديرها وفي الحادات ، وفي الاخلاق والاحوال .

فمثال ما لم يكثر فعله : احرامه من الميقات ، مع انه يجوز ان يحرم من المدينة . ولا خلاف في جواز الاحرام قبل الميقات (٨) ، فهل يقال : احرام الحاج والمعتزم من منزله افضل ، لكثرة العمل ، او من الميقات لان النبي صلى الله عليه وسلم احرم منه ؟

قال الحنابلة بافضلية الاحرام من الميقات استنادا الى فعل النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم .

وقال ابو حنيفة وطالك الاحرام من البلد افضل . وفعله بعض الصحابة .

ومن الشافعي قولان كالمذهبين *

ومطهره الا حيسة : فقد ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين
اقرنين ابلحين ذبحهما بيده * استفاد منه بعض الفقهاء افضلية الذكور في الاضاحي ،
وان تكون باللون المذكور في الحديث ، وعن مالك : الا فضل ان تكون من الضم بخلاف الهدى
فلا فضل عنده الا بسل *

والحنابلة فعلوا الا بسل اخذا ببعض الاحاديث الثولية . (٩)

وقد ادعت الافضلية بناء على فعله صلى الله عليه وسلم في الركوب في الحج ، وفي
الوقوف بعرفة ، والاقتصار في الضحى على ثمان ، وغير ذلك *

ومما واظب عليه صلى الله عليه وسلم قصر الصلاة ^{في السفر} وجعله بعض الفقهاء واجباً
وذلك يخرج عن مسألتنا * اما القائلون بان القصير جائز ويجوز الاتمام ، فمنهم من
قال القصير افضل اخذا بالدليل القلبي ، وهو قول احمد ومالك ، واحد قولي الشافعي *
وقوله الاخير : الاتمام افضل لكونه اكثر عملاً وعدداً وهو الا بسل (١٠) .

والاستدلال بالفعل / الافضلية ، في الحالة الثانية ، وهي المواظبة ، اقوى واتم *

ويرى النووي التفريق بين النوعين ، فما وقع مرة واحدة فانه يقع على اكمل
الوجه واتمماً ، واما ما يتكرر فانه يفعل احياناً على القدر المجزئ لبيان الجواز ، والاكثر
على الاكمل ، كما صنع صلى الله عليه وسلم في الوضوء مرة مرة ، وثلاثاً ثلاثاً ، اكثر عطسه
الثلاث *

ونحن نصل الى القول بالاتباء الناظر الى طبيعة العمل ، فما كان اكثر عملاً
فهو افضل (١١) ، فعلى هذا : الاغرام من الابد افضل ، والتسحية باليقرا افضل من
الضم ، والابل افضل ، وكلما كان اكثر فهو غير ما لم يخرج الى حيز التشديد والارهاق ،
وكذلك نرى ان اتمام الصلاة في السفر افضل على القول بانه جائز * وانما يكسبون
هذا في حق من لا يقتدى به ، اما من يتتدى به فينبغي ان يعود الى التيسير
والتسهيل لئلا يشق على المقتدين ، ويكون في حقه من هذه الناحية افضل ، ويحصل
فعله صلى الله عليه وسلم بالاجترار من بعض الاعمال بالتقليل ، على هذا المحمل ، او غير
من المحامل * والله اعلم واحكم *

تأثير المديريات في الدرجة:

ودلالة الافعال على ذلك : من المعلوم ان المديريات تتأثر في القوة ، فبعضها أكد من بعض ، وقد يتبين التأكيد بالقول ، وهو كثير . وقد يتبين بالفعل ، وذلك على انواع . فمنها :

اولا : ان يحافظ صلى الله عليه وسلم على المدد وب حتى صقيام الا عذار ، وذلك كركعتي الفجر والوتر . فقد قضى ركعتي الفجر في الشفر لما نام عليها ، و " لم يكن طمس شي " من النوافل اشدد تعامدا منه على ركعتي الفجر " (١٢) وكذلك حافظ على الوتر ، حتى انه اوتر على بحيره (١٣) ، فان ذلك يدل من جهة تركه صلى الله عليه وسلم لما عداها من الرواتب وافرادها بالمحافظة عليها ، طمس انها أكدت من غيرها ، وقد قيل بوجوبها عليه صلى الله عليه وسلم خاصة ، ولا يثبت ذلك .

ثانيا : ان يظهر صلى الله عليه وسلم الاعتناء بالمدد وب والاحتفال به ، كما في صلاة العيد عند من يقول بندبيتها ، وصلاة الكسوف ، وصلاة الاستسقاء " فان فعلها في جماعة ، ودعوة الناس لها ، مظهران لتأكدها ، حتى لقد قال الحنابلة بوجوب صلاة العيد على الكفاية ، وقال الحنفية بوجوبها على الايمان (١٤) .

المطلب الثالث

الاباحية

وتستند من مواضع :

- ١- ما فعله صلى الله عليه وسلم من الامور الجبلية الاختيارية .
- ٢- ما فعله من الامور العادية والدنيوية .
- ٣- ما فعله بيانا لايسة دالة على الاباحية .
- ٤- ما فعله امتثالا لايسة دالة على الاباحية .
- ٥- ما فعله وعظماءه قد فعله على سبيل الاباحية ، لقريئة تدل على ذلك .
- ٦- ما فعله وجهلنا حكمه ولكنه ليسر ما ظهر فيه قصد القربة .

١٢- متفق عليه (نيل الاوطار ٢ / ٦١) - ٣- رواه الجماعة (نيل الاوطار ٣ / ٣٢)

٤- المشني لابن قدامة ٢ / ٢٦٧ والقول بانها سنة مؤهدة هو قول الشافعية والمالكية

نظرة في استئادة الاباحة من الافعال النبوية:

ان الاباحة تؤخذ من الفعل النبوي من جهة الفعل خاصة دون الترك ، فبالفصل النبوي يتبين ان لا حرج في فعل ذلك الامر ، واما ارتفاع الحرج عن الترك فيستفاد من عدم وجود دليل طالب ، او من جهة وقوع الترك ايضا .

ومعنى الدلالة الاولى ان النبي صلى الله عليه وسلم يحل ما يفعل لغيره من جهة وهو معصوم من المعصية ، وعلى القول بعدم عصمته في حال او عن نوع منها ، فانهم يحاقب على ذلك ولا يقر عليه فيما ابهى عليه تشريع . وقد تقدم ذلك في مواضع .

غير انه لا بد من معرفة وجه تلك الاباحة هل هي اباحة عقلية او اباحة شرعية . وللتفريق بينهما نقول : ان المعتزلة يرون ان الاشياء قبل ورود الشرع تحت حكم العقل ، ثم يقضى العقل بان الفعل واجب اذا كان في تركه فساد ، وحرام اذا كان في فعله فساد ، وان كان في تركه مصلحة فمكروه ، او كان في فعله مصلحة فمندوب . اولم يشتغل على مصلحة او فساد ففاح (١٥) .

واما عند غير المعتزلة فلا حكم قبل مجيئ الشريعة ، اصلا .

واما بعد مجيئ الشريعة ، فالاباحة العقلية عند المعتزلة ، وهي رفع الحرج عن الفعل والترك مستمرة . فليست الاباحة عندهم حكما شرعيا بل عقلي .

واما عند غيرهم ، فالاباحة شرعية ، وهي الخطاب الشرعي الدال على التخيير بين فعل الشئ وتركه .

واقرا الاقدمي بان الاباحة بعد مجيئ الشريعة قسمان : اباحة شرعية ، واباحة عقلية ، وهي بقاء الشئ دون حكم يقتضي المنع منه او ايجابه (١٦) . ويخرج بذلك الخزالي ايضا (١٧) ولقولهما وجبه بئس ، وهو معنى ما قد مناه في مرتبة الحفص . والاصل في الاشياء بعد مجيئ الشرع الاباحة في ما ينفع ، والمنع في ما يضر . وهذا ما قرره الرازي واتبعه فيه كثير من الأصوليين .

ويقتر ابن تيمية املا اخر ، وهو ان الاصل في العبادة بعد مجيئ الشرع المنع حتى يرد دليل شرعيتها . وجواز الشئ على سبيل المادة لا يحل انفسه يجوز على سبيل العبادة ، واما العاديات من الحقوق وغيرها فلا اصل فيها عدم المنع

ما لم يرد دليل المنع • فقد ذلك في مواضع من كتبه ونسبه الى فقهاء الحديث احمد وغيره (١٨).

الاباحة المستفادة من الفعل النهي :

ان الاباحة التي يدل عليها الفعل النهي ، ان كان بيانا او امثالا لدال عليها ، فهي اباحة شرعية • واما ما فعله من الباحات الجبلية والعادية ، وما حكما باباحته من الافعال المجردة ، فان باباحته علقية ، او كما قرر الخزالي - لا حكم فيه من جهة الشرع - وذلك ان غاية ما في الفعل الدلالة على ان ليس في الشرع ما يدل على المنع منه •

فائدة استفادة الاباحة من الافعال النهيية المجردة :

قد يقال : ان الاباحة هي الاصل في المعاملات والامور الجبلية والدنيوية والعادية ونحوها • فما فائدة الفعل النهي في ذلك المجال ؟

فالجواب ان فائدته من جهات :

الاولى : ان الاباحة المستفادة من الفعل اقوى من المستفادة من المحرمات الواسعة ، فآله صلى الله عليه وسلم من لحم الخنزير الميت اذ دل على اباحته من عموم الاية (خلق لكم ما في الارض جميعا) بل ومن عموم الاية (احل لكم صيد البحر وطعامه) وهي ، من باب اولى ، اقوى في الدلالة على اباحة الفعل المصين من الاباحية الحقيقية ، التي يقول بها المستزلة •

الثانية : نفي احتمال ان تكون الدلالة مقبولة بنص مانع وقياس مانع ، كما في قصة اكله صلى الله عليه وسلم من لحم الخنزير الميت • وقصة اكله صلى الله عليه وسلم من لحم شاة تصدق بسمه على بريرة فاعدت اليه منه •

ومثل تشبيكه صلى الله عليه وسلم بين اصابه في المسجد بعد الصلاة ، كما في حديث ذي اليمين • يدل على اباحته وعدم القياس على ما ورد من نهيه صلى الله عليه وسلم التادم الى المسجد عن التشبيك (١٩).

٨ - ابن تيمية : القواعد النورانية الفقهية ص ١١٢ وانظر ايضاً : مجموع الفتاوى الكبرى

ط القاهرة ٢٢٦/٢ ابن القيم : اعلام الموقعين ٢٢٦/٢

٩ - وانظر فتح الباري ٥٦٦/١

ومثل غروجه من المسجد دون تيمم ، عند ما تذكر انه جنب ، وقد اوجب بعض الفقهاء التيمم في مثل تلك الحال (٢٠) . ومثل اخراجه صلى الله عليه وسلم رأسه الى عائشة لترجله وهي حائض وهو معتكف في المسجد . فقد تبين به انواع من الصاحات ومن هنا كثر نقل الصحابة للأفعال التي من هذا النوع لبيان الاباحة حيث يظن المنع كما في احاديث مسح الخفين ، كثر نقلهما لما في الاية من الاصر بالفعل بل كثيرا ما كان ضمن التحريم لا من الاثر من بعض الناس . حافظا للصحابة على رواية الافعال لاثبات الاباحة . وبهذا السبب ظهر جزء كبير من السنن .

الثالثة : اثبات الجواز في ما الاصل فيه المنع . وهي قاعدة مهمة جدا في سبب العبادات ، فان الاصل فيها المنع كما تقدم ، فلا يعبد الله الا بما شرع ، وحيث فعل صلى الله عليه وسلم العبادة الخاصة علم انها جائزة من اصلها ، ولو فعل العبادة في حال معينة افاد جواز فعلها في تلك الحال ، كالصلاة على الميت الخائب . وفعل صلاة الفرض على الراحلة عند المظر اذا كانت الارض مطلوبة . وفعل النافذة على الراحلة ، وانه يتجه حيثما توجهت ركابته .

المطلب الرابع

رابعا : التواضع :

الفعل لا يدل على الكراهة ، وقد يدل الترك عليها كما يأتي ان شاء الله .

المطلب الخامس

التحريم

لا يدل الفصل (٢١) على التحريم بطريق التماسي * ولكن يدل على ذلك لفصل المتحدى ، اعيانا ، كما تقدم ، كالعقوبة بالحد او التزير ، تدل على تحريم ما كان سببا له .

وقد يدل نزعه صلى الله عليه وسلم للشيء * وكذلك كسره وتحطيمه وبحو ذلك على تحريم لبسها واتخاذها * كما في حديث عتبة بن عامر (٢٢) " اهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم فروج حريسر ، فلبسه * ثم صلى فيه ، ثم اندسرف ، ثم نزعه نزعا شديدا كالكاره لسه ثم قال : لا ينبغي هذا للمؤمنين "

و " كان لا يترك في بيته شيئا فيه تصاليب الا نقضه (٢٣) " ومثله ما ورد (٢٤) ان النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتما من ذهب ثم نزعه رمى به " وراى رجلا يطوف بالكعبة بخزامه في نفسه فقطعه (٢٥) وفي رواية " راي في المطاف رجلين يزمام بينهما فقطعه (٢٦) "

وانما يدل على ذلك اذا عرف انه صنع ما صنع بقصد بيان الشرع او الامثال له .

ثان نزع الثوب نزوا متادا فلا دلالة فيه ، وكذا لو كسر شيئا تالفا لا يحتاج اليه .

وان لم يعلم انه قصد البيان او الامثال فلا يدل ايضا على التحريم .

ومثاله ما ورد في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم فرق ما جاءه من مال البحرين حتى لم يبق منه شيء . فقال ابن حجر (٢٧) " في هذا الحديث بيان ان الامام ينبغي له ان يفرق مال الصالح في مستحقه ولا يؤخره "

وبحق لا توى دلالة الحديث على تحريم التاخير ولا كرامته ، لا احتمال انه لم يقصد

٢١ - اما الترك فقد يدل على التحريم * وسيأتي بحث ذلك في فصل الترك من الباب الثاني

٢٢ - البخاري ومسلم (جامع الاصول ١١ / ٢٨١) ٢٣ - البخاري ١ / ٣٨٥

٢٤ - انظر صحيح مسلم ٤ / ٦٦ والبخاري ١ / ٢١٥ ٢٥ - البخاري ١١ / ٥٨٦

٢٦ - البخاري ٣ / ٤٨٢ ٢٧ - فتح الباري ١ / ٥١٧

امثال حكم غير بذلك ، بل لكثرة المحتاجين او لوجود طائفة غيره مخزون لديه ، ينفد ق
منه عند الحاجة ، فلا ماذن ان يقدم او يؤخر بحسب المصلحة • وتسد
كان النبي صلى الله عليه وسلم يحتسب بعض الاموال لنوائمه •

المطلب السادس

دلالة الفعل النبوي على الاحكام الوضعية

ما تقدم قبله ، عذا ، كله راجع الى دلالة الافعال النبوية على الاحكام
التكليفية • اما دلالتها على الاحكام الوضعية فهي دلالة خفية ، ولما
يمكن بيانها بالفصل دون قول يوضح ارتباط الحكم بسببه ونحوه • فاما مسح
القول فهو في الشريعة كثير •

فمن ذلك

أ) السببية:

ومثال بيان السببية بالفعل دون قول اسمه صلى الله عليه وسلم
قاء فتوضأ ، وقاء فافطر ، وسببها فمسجد •

ب) الشرطية:

ومن بيان الشرطية بالفعل وحده ، في شرط الوجوب ، بان يترك الفعل في حال
ويفعل في حال آخر ، فيعلم ان ذلك الحال شرط • ومثاله ما روى عن الزهري
عن ابي سلمة قال " قلت لابي هريرة : على كم تجيب الجمعة من رجل ؟ قال : لما
بلغ اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسين جمعهم رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم " استدل بذلك ان شرط وجوب الجمعة وجود خمسين رجلا • (٢٨) ومن
ابطلته ايضا ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقيم الجمعة في المدينة ، ولا يقيمها
في اسفاره ، فعلم بذلك ان شرط وجوبها الاقامة •

وتدلتين بالفعل على الشرطية ، وهو كثير في الشريعة • وذلك ان يفعل الشيء •

٢٨ اجتماع الخمسين شرط وجوب الجمعة على رواية في مذاهب احمد (المضلي ٢/ ٣٢٨)

٢٩ في حديثك سلمة : كنا نطلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمعة ، ثم
نصرف وليس للحيطان في • رواه ابو داود

ويجوز به مع عدم ما يظن شرطاً • كفعله صلى الله عليه وسلم صلاة الجمعة قبل الزوال ، فيعلم بذلك ان الزوال ليس شرطاً (٢٩) . وكأجرائه عقد البيع دون اشهاد فيعلم ان الاشهاد ليس شرطاً لصحبة التيسر .

وقد استفاد بعض العلماء الشرطية من الفعل الذي لا قول معه ، كما في تقدم الطواف لصحة السعي قال النووي (٣٠) " قال اصحابنا : يشترط كون السعي بعد طواف صحيح سواء كان بعد طواف التذوم او طواف الزيارة • • • واستدل الطاردي بان النبي صلى الله عليه وسلم سعى بعد الطواف • مع انه قد قال صلى الله عليه وسلم " لتأخذوا عني مناسككم " واجماع المسلمين • قال : وشذ الجوهري فقال في كتابه (الاساليب) : قال بعض ائمتنا : لو قدم السعي على الطواف اعتمد بالسعي • قال النووي : وهذا النقل غلط ظاهر ، مردود بالا حديث الصحيحة والاجماع الذي قد منه عن نقل الطاردي والله اعلم "

اقول : وقد نقل عدم الشرطية في ذلك عن علماء (٣١) ، ونقل عن احمد بن حنبل : يجوز ان سعى قبل الطواف ناسياً • واختار صاحب المغني (٣١) انه شرط ، واحتج بالفعل النبوي مع قوله صلى الله عليه وسلم " لتأخذوا عني مناسككم " فان ثبت الاجماع لمروحة والا فان الحديث لا يدل على الوجوب كما تقدم ، لانه فعل • والشرط مناسياً من الواجب • ولهذا فان القول بالاشتراط في هذه المسألة خارج عن القاعدة الاصولية والله اعلم •

ومثله قول من قال باشتراط جعل البيت عن يسار في الطواف :

يقول النووي (٣٢) الترتيب عندنا شرط لصحة الطواف بان يجعل البيت عن يساره ويحيط به عن يمينه تلقاء وجهه • فان عكسه لم يصح ، وبه قال مالك واحمد وجمهور العلماء • وقال ابو حنيفة يعيده ان كان بكنة فان رجع الى وطنه ولم يعد له لزمه دم واجزأه طوافه • والحجة لو عكسه حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم لما قبل الحجر الاسود طاف على يمينه • مع قوله صلى الله عليه وسلم " خذوا عني مناسككم " بهذا احتج الشيرازي (٣٣) .

٣١- ابن قدامة : المغني ٣ / ٣٩٠

٣٢- المجموع ٨ / ٣٤

٣٠- المجموع ٨ / ٨١

٣٢- المجموع ٨ / ٦٧

واما ابن حزم فلم يستدل بالفعل في هذه المسألة ، وانما رأى (٣٤) ان النبي صلى الله عليه وسلم لما امرهم بالخشب فلا بد انه امرهم ان يبتدون وكيف يصنعون فالجواب عنده بالقول المنقول بطريق اللزوم .

والا ولي القول بالوجوب وما غذه عندي ان فعله صلى الله عليه وسلم بيان لا ينافي الامر بالطواف . فمن هنا وجبت الكيفية ، والمعدد ايضا .

٣- المانع :

واما بيان المانعة بالفعل مع القول : فهو كثير ، ومنه ان النبي صلى الله عليه وسلم رد مديعة الصيد لما كان محرما . وقال للمهدي (٣٥) "انا لم نرده عليك الا انما حرم"

واما بالفعل دون قول ، فان كان الفصل ناهيا ، فكثير ، كما في حديث ابن عباس في تحصيل النبي صلى الله عليه وسلم له من موقوفه عن يسار الامام الى يمينه .

واما بالتفصيل الذي لا نهى فيه ، فيرد قليلا . وذلك كصلاته صلى الله عليه وسلم في مرضه جالسا يدل على ان المرض يفسخ وجوب القيام .

وقد يدل التفصيل على عدم المانعة ، وذلك بان يفصل المباداة والمقصد مع التماس بايظمن مانعا من الصحة ، فيعلم بذلك انه ليس مانعا . وهو كثير ، ومنه طمان العمل اليسير في الصلاة لا يطلبها كما تمنع صلى الله عليه وسلم اذ فتحت الباب لحائشة وممنوع في الصلاة (٣٦) وحصل امامة ابنة بنته زينب . فكان اذا قام رفعها ، واذا ركع وضعها وهو في الصلاة .

٣٤- المحلى ٩٧/٧

٣٥- رواه البخاري ومسلم ومالك (جامع الاصول ٤١٩/٣)

٣٦- روى القصة ابو داود والترمذي والنسائي (جامع الاصول ٣٢٩/٦)

ومنه علم ايضا ان الكلام اليسير في شأن الصلاة سبها لا يبطلها
صحيح على الله عليه وسلم ذلك اذ تكلم سبها ، بعد ان سبها
من نفس ، كما في حديث ذي الديدس .

ومنه علم ايضا ان السفر لا يقطع صحة الصوم ، فقد كان صلى
الله عليه وسلم يصوم احيانا في السفر (٣٧)

وكذلك في الطمع من الوجوب . فقد اصاب النبي صلى الله عليه
عليه وسلم يهوديما من امرأة قتلها باجبار (٣٨) ، فعلم ان الله
لا يمنع وجوب القصاص كون القاتل يهوديما ، ولا كونه قاتلا رجلا
والمقتول امرأة ، ولا كونه القاتل ثقلا غير محدد .

٥- الرخصة والحزيمة :

اما الرخص فبيانها بالفعل الذي منه تول ، كثير ، كنيته صلى
الله عليه وسلم صوم النفل بالنهار ، والمصح على الخفمين . قال صلى الله عليه
عليه وسلم للمغيرة حينما اراد ان ينزع غفيمه " دعهم فانمي ادخلتها
طاهوتهمين " فصيح طيها .

وكذلك بيانها بالفعل الذي لا قول منه كثير ، ووجه كثرها
منها انها على خلاف الاصل ، فكان ذلك كافيها في بيان انها
رخس ، ومثاله جمعه صلى الله عليه وسلم بين الصلاتين في السفر ،
وصلاته في مرضه جالسا ، وتطوعه على الدابة ، وتوجهه طيها
الى غير القبلة ، والاستجمار ، واستدبار القبلة عند قضائها الحاجة
في البنية .

٣٧- رواه البخاري ومسلم (ابن دقيق العيد : شرح المدة ١٨/٢)

٣٨- رواه الجماعة (نيل الاوطار ١٨/٢)

٤- الصحة والفساد :

إذا فصل النبي صلى الله عليه وسلم عبادة على وجه ما فأنه يدل على صحة عطاها على مثل ذلك الوجوه . ولكن لا يدل على فسادها إذا عطا على وجهه أخيراً ما لم يكن دليل على أن ذلك الوجه الذي عطاها عليه صلى الله عليه وسلم بعينه واجب . وكذلك في العقود ونحوها ، فما فعله من مباحات دل على صحته وأنه موافق للشرع ومستكمل لجميع أركانها وشروطها ، ومتفهمة عنه الموانع .

ومن هذا الباب مسألة القرعة ، فقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا سافر سفراً اقترح بين نسائه فإيتهن خرج سهمها سافرها معه (٣٩) . وأيضاً اقترح بين أسفد ستة أعشهم رجل عن دبر لم يكن له مال غيرهم فطأت . فاقترح بينهم النبي صلى الله عليه وسلم ، فاعتق بالقرعة اثنين ، وأرق أربعة (٤٠) . يدل هذا الفصل على صحة ما فعله صلى الله عليه وسلم على أن القرعة طريق صحيح لتعيين الحقوق إذا تساوت ولم يكن للترجيح طريق آخر . وللقهية تفصيل في تمييز ما تجرى فيه القرعة مما لا تجرى فيه (٤١) .

ومن هذا الباب أيضاً اكتشافه صلى الله عليه وسلم عن القول في قبول الهبة بالتبض وفي تصرفه بالأذن الصرفي عن الأذن القولي ، كما في ما يهبة نفسه عن عثمان ، وأذخاله أهل الخندق إلى طعمه أم أبي طلحة ، وأيضاً إلى طعمه أم جابر . ونحو ذلك كل ذلك يدل على الصحة في مثل هذه من التصرف (٤٢) .

ومن هذه الجهة وهي جهة دلالة الفعل على الصحة يمكن استنباط أن شيئاً معيذاً لم يركبها ، وإلا أنه ليس شرطاً ، كما تقدم .

٣٩- مسلم ١٠٣/١٧ رواه البخاري

٤٠- رواه مسلم ١٤٠/١١ رواه أبو داود والترمذي والنسائي

٤١- انظر : الفروق للقرافي ١١٣/٤

٤٢- يراجع : ابن تيمية : القواعد النورانية ص ١١٤ وطبعها

الفصل السابع

صفحة الدلالة الفعلية

بحسب تمهيدى

الدلالة وأنواعها

الدلالة كون الشيء بحالته يلزم من العلم به العلم بشي آخر .
والاول هو الدال ، والثاني هو المدلول .

والبحث في الدلالة من جهتين : جهة الارتباط والتلازم بين الدال والمدلول ،
والثانية جهة الدال .

اولا جهة الارتباط بين الدال والمدلول :

الرابط بين الدال والمدلول على انواع ، لانها تكون عقلية ، وطبيعية ، ومادية ،
ووضعية .

أ- فالعقلية ، كدلالة وجود الشيء على عدم نقيضه ، ودلالة الاثر على سببه
ان لسه مؤثرا .

ب- والطبيعية ان يكون الترابط بينهما بسبب الطبع والخلق ، ومثاله دلالة الدخان
على النار ، ودلالة الصوت على الصبغة الخاصة بالناشي من الثور ، طيس
ان المصروب نحاس ، او حديد ، ودلالة الاعراض على الامراض عند اطباء ،
ودلالة الارتجاف او قول (اح) على اصابته بحدبة البرد .

ج- واما المادية ، فكان تكون جرت العادة ، ان يقع امران معينان متعديين في الوقت
او مع سبق احد هما لاخر ، فان علم وقوع احد ، بما دل على وقوع الاخر ،
ومثاله الاستدلال بوجود احد الزوجين في بلد على وجود الاخر فيه ، وبالولادة
على السرور بها ، وبالموت على الدفن ، وبكسبه ، وعلى التخرية .

د : واما الوضعية : فبان يجعل احمد او طائفة من الناس شيئا ليدل على شيء
كلاشعارات النضوية التي توضع لتنبيه سائقي السيارات او السفن او الطائرات
وكدلالة الخط ، والحد ، والاشارة ، على ما ازيد ان تدل عيتمه
وكاللفاظ المستعملة في اللغة وضعت لتدل على معاني تعرف من كتب اللغة .

ثانيا : جهة الدال :

الدال اما ان يكون لفظا ، او فعلا ، او صفة ، او شيئا ماديا
وفرعا يتعلق بالدليل اذا كان فعلا . ولكن نقدم تقسيم المطابقين
للدلالة اللفظية ، ليتبين حكم الدلالة اللفظية اذا قورنت بهما .

* * * * *

الدلالة اللفظية : الالفاظ الصادرة تغطف دلالاتها ، فقد تكون غليظة
كدلالة الكلام على متكلم ، وطبيعية ، كقول (آه) على شدة الالم ، وطادية كدلالة
قولهم (كل عام وانتم بخير) على ان اليوم عيد .
وضعية : ودوا كبر .

ثم الدلالة الوضعية في الالفاظ تنقسم ثلاثة اقسام ، لانها :

اما : دلالة مطابقة ، وهي دلالة اللفظ على كل معناه الموضوع له ، كدلالة
(البيت) على البيت .

واما : دلالة تضمن ، وهي دلالة اللفظ على بعض معناه ، كدلالة (البيت) على السقف
او البواب .

واما : دلالة التزام ، وهي دلالة اللفظ على خارج عن معناه لازم له ، كدلالة
(السقف) على العائط (١)

ومن الدلالة التزامية :

(الافتراء) : وهو دلالة المذكور على مقصود للمتكلم مضمون ، يتوقف عليه صدق الكلام
كقوله تعالى (واسأل القرية) اي اعطها ، او تتوقف عليه صحة الكلام ، كحديث "
" رفع عن امتي الغش والنسيان " اي المواخذه بهما .

اسواندارلاستكمال هذا البحث القطب على الشمسية ، وحاشية البرجاني ص ٢٢ وايضا :
السبكي والمطلي : جمع الجوامع وشرحه ٢٣٩/١

٢- والايماء : وهو دلالة اللفظ على لازم مقصود للمتكلم لا يتوقف عليه صدق الكلام ولا صحته ، كقوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما) اى لاجل السرقة

٣- والاشارة : وهي دلالة اللفظ على ما ليس مقصودا للمتكلم لكنه يعلم من كلامه

٤- المفهوم : وهو ان يدل اللفظ على حكم في غير محل النطق .

وهو نوعان : مفهوم مخالف ، ومفهوم موافقة .

١- مفهوم المخالفة : ان يكون المسكوت عنه مخالفا في الحكم للمنطوق كدلالة

قوله صلى الله عليه وسلم " في سائمة الختم الزكاة " على ان ما عدا السائمة مسمن

الختم لا زكاة فيها .

٢- مفهوم الموافقة نوطان :

الاول : يسمى (فحوى الخطاب) وقد ساء بعض الحنابلة (التنبية) ، وهو ان

يكون المسكوت عنه اولى بالحكم من المنطوق ، كدلالة قوله تعالى (ولا تثل لهما

أف) على تحريم ضربهما .

والثاني : يسمى (لحن الخطاب) وهو ان يكون المسكوت عنه مساويا في الحكم

للمنطوق ، كدلالة تحريم كل مال اليتيم على تحريم احراقه او اغراقه .

المبحث الاول

طبيعة الدلالة الفعلية

قد يكون للفعل دلالات مختلفة ، وغرضنا يتعلق بذكر دلالة افعال النبي صلى الله عليه وسلم خاصة .

وليسست دلالة افعاله صلى الله عليه وسلم على الاحكام في حقنا عقلياً
وقد تقدم ايضاح ذلك . في فصل حجج افعال النبي صلى الله عليه وسلم .
وليس كذلك طبيعية ، ولا عادية ، اذ لا دخل للطبيع ولا للحادة فسي
شسي من ذلك .

وانما هي دلالة وضعية ، بمعنى ان الشرع جعلها لنا علامة ، اذا رايناها
علمنا ما الحكيم في حقنا .

ومثالها اننا اذا علمنا انه صلى الله عليه وسلم صلى بعد الجمعة ركعتين ندبنا ،
كان ذلك لنا علامة موضوعة تدلنا على ان حكم ركعتين بعد الجمعة في حقنا
النسب .

ويقول القاضي عبد الجبار " لو كان الفعل بمجرد ديعلي من غير دلالة شرعية
على حجتيه يدل ، لكان القول بذلك اولى ، فاذا صح ان القول لا يدل الا بالمواضعة
على الوجوه التي تقدم ذكرها ، فالواجب مثل ذلك في الفعل " (٢)

والذي يدلنا على هذا الوضع في الافعال النبوية احد امرين :

الاول : امر غير شرعي ، بل هو مواضعة عامة ، وذلك في افعال خاصة من افعاله
صلى الله عليه وسلم ، كالكتابة ، والنخط ، والنقود ، والاشارة ونحو ذلك كدلالة
دفعة صلى الله عليه وسلم من مر امامه على صلته من ذلك ، وكسره التبايد
في الدلالة على المنع منها . فهذه الدلالة ليست شرعية ، اعني ان مثل هذه

الافعال دلالة على مراد الفاعل بفعله ، مطلقا ، سواء اكانت من بي ام من غيره . ولو كسب غير بي انا مضمينا لحظنا انه لا يريد بقاءه .

وذلك كالكلام سوا ، فليس كون الكلام دالا على مراد المتكلم خاصا بنسبي دون غيره ، ومتى صدر من النبي صلى الله عليه وسلم دل على الحكم الشرعي .

وكذلك انما استفيدت الاحكام الشرعية من هذا النوع من الافعال من حيث انها صدرت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، اما المواضعة فهي عامة .

الثاني : امر شرعي ، وهو ما تقدم من الدلالة القاضية بحجية افعال النبوية من غير المطالبة ، مع ما قدمناه من البيان لانواع الاحكام التي تؤخذ من الفصل . فلهذا ونسج شرعي .

انواع الدلالة الوضعية الفعلية :

من الافعال ما يدل مطابقة وتضمنا ، والتزاما . وهو الكتابة ، لانها بمنزلة القول ، فيمكن ان تدل على ما يدل عليه القول سوا سوا . وسأتي ان شاء الله في الباب الثاني الكلام على الكتابة .

واما ما سواها من الافعال ، ففيه تفصيل :

اولا : دلالة المطابقة :

تتصور دلالة الفعل مطابقة على الحكم الشرعي في موضعين :

١- الاشارة ، والمقد ، ونحوه من الافعال (الامرة والنهي) .

٢- الفعل البياني ، على ما قدمنا ذكره من انه دال على الحكم بالقصد . كبيان الله صلى الله عليه وسلم هيئة الطواف بفعله ، وهيئة الحج ، واوقات الصلوات النص .

ثانيا : دلالة التضمن :

لا تتأتى دلالة التضمن على الاحكام في الاشكال . ولو دل الفعل البياني كطوافه صلى الله عليه وسلم ، على جزء من الطواف ، كالبدن من عند الحجر ، فان تلك دلالة مطلقة ، لان حقيقتها دلالة ذلك الجزء من فعله صلى الله عليه وسلم على حكم مشد دل ذلك الجزء في حقنا .

ثالثاً : دلالة الالتزام :

تتأتى دلالة الفعل التزاماً ، على الحكم في حقها ، في صوره :

١- الأفعال البطيئة والحادية ، والأفعال المتألمة • فانه يلزم من ثلثه مطلقاً
انه عليه وسلم لها انما ما يقتضيه الشرع ، ومن معرفة ان حكماً حكمه فيها معرفة
حكمة •

٢- كما تقدم في الفعل المتعدي ، من انه على الله عليه وسلم اذا طأق احداً بعدد
او تعزير ، طما ان ذلك الشخص قد فعله كبيرة ، بطريق الالتزام ، ثم يعلم ان مثل
ذلك الفعل في حقها ايضاً كبيرة ، بمقدمة الاستواء في الاحكام الشرعية •

ويقول القرافي (٣) " ان اتمام الحاكم على يمينه عند كان قد اعتقه من احكام
الدين من بطله يستلزم الحكم ببدلته ذلك المقتضى " ويقول " الفعل الذى هو
اليمين ونحوه لا تتأتى فيه دلالة التضمن التمسك ، فان الحكم لا يفسح
الا لازماً له " •

وقوله هذا هو في الدلالة على الحكم القضائي • والحكم الشرعي ايضاً مطلقاً
سواء •

٣- وما يدل عليه الفعل بالالتزام ايضاً بآثار الطهارة والنجاسة ، فمن ذلك ان
على الله عليه وسلم توباً فادخل يديه في الماء واغترف منه ، فان ذلك
يدل بالالتزام على عدم فقدان الماء الطهري بمثل ذلك • وحديث عائشة
ان على الله عليه وسلم كان يطفى " وفي ثوبه بقع الماء " تعلى المنى بعد ان تحته
يا سبيحاً • استدلل به على طهارة المنى الشاغية والنجاسة ، وقال الحنفية :
• ونجس ويكفي في تطهيره الفرق ، كتطهير الفعل بدلتها بالتراب (٤) •

ومنه ما وافق على الله عليه وسلم بالبيت على بحير ، استدلل به بالالتزام على
" طهارة قبائل الابل اذ كانوا نجساً لم يمرضوا النبي صلى الله عليه وسلم المسجد
المتدين •

١- في رسالته : الاحكام في تمييز التناول عن الاحكام ص ١٢٤

٢- ابن دقيق العيد : الاحكام ١/١ • ١٠٤ •

٣- ابن دقيق العيد : الاحكام ٢/٢ • ٧٦ •

انواع الدلالة الالتزامية الفعلية :

أولاً - دلالة الاقتضاء :

كلا تلتقي دلالة الاقتضاء في الافعال • ولا تكون الا لفعلية •

ثانياً - الامتناع :

هذه الدلالة تلتقي في الفعل ، كأن يفعل النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً
لم يكن من عادته فعله ، بعد امر عاقل ، فيدل ذلك على السببية ، كصلاته ثمسحاً
وركعات بعد فتح مكة ، استدلال به على ان الفتح كان سبباً لذلك • وكسجده
بعد صلاة سهما فيها ، فيعلم ان السجود سبب للسهو •
وكسجوده عند تلاوة آية فيسجد فيها ذكر السجود لله ، يدل على ان
التسلاوة سبب للسجود •

ثالثاً - الإشارة :

الدلالة اشارية كثيرة في الافعال ، فيبانه صلى الله عليه وسلم للتصلاة
على المنبر ، ورجوعه وسجوده بالأرض ، كان التقيد منه ببيان هيئات الصلاة ،
ولم يقصد منه بيان جواز ارتفاع الأقدام عن المأموم ، ولا بيان جواز الحركة خطوات قليلة
أثناء الصلاة ، وقد حصل العلم لنا بذلك بدلالة الإشارة •

رابعاً - مفهوم التفصيل :

أولاً : مفهوم المخالفة (دليل التفصيل) :

قد تلتقي استفادة الاحكام من الافعال النبوية بطريقتي مفهوم المخالفة • وقد
وضح ذلك القاضي ابو يعلى الحنفلي في الهدية (٦) حيث يقول " اشغال النبي صلى الله
عليه وسلم لها دليل (٧) ، وقد قال احمد رحمه الله : لا يصلح على القبر بحمد
شبهه ، على ما فعل النبي صلى الله عليه وسلم اذ صلى على قبر ام سجد بعد شمه •
فجعل صلاته بعد شمه دليلاً على المنع في ما زاد عليه ، لان الفعل كالقول
في اسمه يقتضي الايجاب ويخص بها (كذا) المأموم "

وقال ابن تيمية (٨) " قال ابن عثيم : ذكر (بعض) اصحابنا عن احمد انه جعل

للفعل دليله ، واخذه من مسألة الصلاة على النبي ، واحال هو - يعني ابن عقيل -
ذلك ، وجوز ان يكون المستند استصحابا بحال . وسد القول ، وسلم الدلالة اذا كثر
الفصل . "

وهذا يعني ان ابن عقيل يرفض نظرية القاضي ابي يعلى في نسبة القبول
بذلك الى مذهب احمد ، للاحتمال الذي ذكره ، فيما دعا عالمة واحدة ، وهي ان يكثر
فعله صلى الله عليه وسلم على صفة معينة او في حال او وقت معين ، فيشبههم الطمع
في ما سواها .

ويظهر ان ما سلمه من القول بالمفهوم المخالف اذا كثر الفعل مستقيم في مسو
كثيرة من الفقهاء ، فيجوز على المنع ، لا يظهر مستند الا مفهوم المخالفة .
فمن ذلك من زيادة في التوضيح على مرات ثلاث ، استدلالا بالفصل . وفيه
حديث ، قلبي ، انه صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثا ثلاثا ، ثم قال " هذا التوضوء
فمن زاد على هذا فقد اساء وظلم " (١) ولا يصح هذا الحديث .

ومن ذلك كراهية بعضهم للصلاة اليد في المسجد ، واعتبار ان السنة
فعلها بالمعنى ، اخذا من الفصل .

ثانيا دلائل الفصل :

تأتى دلائل **الفصل** بالفصل كشيء ، ويقول مجد الدين ابن تيمية
(الجمد) : " قد يستفاد التنبيه من الفعل كما يستفاد من القول ، وظله ابن عقيل
بقوله تعالى (١) (ومن اعل الكتاب من ان تأمنه بقنطار يومه اليك) به بادائهم
التقديرات على اداء ما دونه " اذ

ومعنى ان هذه دلائل قوية ، لان الله تعالى يدلنا بالقول على ذلك لا بالفعل
ولو قال " نهوا بادائهم للتقديرات على ادائهم لما دونه " لكان لقول ابن عقيل وجه .
ويقول الجمد " مثله هو " يعني ابن عقيل " بالبصاق في المسجد ، والى القبلة
على البول " ولمنه يعني ان حك النبي صلى الله عليه وسلم للمخامة من قبله المسجد
يدل على المنع من البول من باب اوله .

ويقول " واحسن من غذا ما اشار اليه احمد (بن حنبل) واستدل بحديثه
من ان الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلاتين بالمدينة من غير خوف ولا سفر ، فانه
يغيب الجمع للخوف والسفر والخطر " (١١)
وهذا استدلال مستقيم .

ثالثا - مفهوم الموافقة المسماة (لعن الفعل)

وهذا كثير في الافعال ، وهو نوعان :
الاول كرضخه صلى الله عليه وسلم من انفسه لمن كان معه في الحرب من النساء (١٢)
فذلك ينبغي ان يرضخ لشيرهم ممن يطأهم في ذلك اذا حضروا الحرب ، كالصبيان ،
ومثل اتخاذ تبيعة سيفه من فضة (١٣) ، يدل على جواز اتخاذ راس الدواة وحلقة
المرأة ونحو ذلك من الفضة .

وضابط هذا النوع ان ينهض من حكم فعله صلى الله عليه وسلم حكم فعل
من نوع آخره مساو له ، بغلاف النوع الاتمى .

الثاني : وهو ان يقال : ما فعله صلى الله عليه وسلم فحكمنا فيه كحكمه صلى الله عليه وسلم
طبعه وسلم ، وهو ما تقدم من قول الصمغاية في الفعل المجرد .

وهذا النوع ، وهو اسباب احكام افعاله صلى الله عليه وسلم على احكام افعال الامة
بדרך المساواة ، هو الدلالة الرئيسية للافعال النهيية المبردة ، واذا اطلقت
الدلالة الفعلية فانطراد بهما هذا النوع خاصة .

ويتعلق بهذه الدلالة خاصة اعني دلالة المساواة في الحكم بيننا وبينه
صلى الله عليه وسلم مسائل مهمة نستعرضها في المبحث التالي .

١١ ابن تيمية : المسودة في اصول الفقه ص ٣٤٨

١٢ انظر الحديث في ذلك عند احمد ٢٨٠ / ٦ وابي داود ٤٠١ / ٧ ، ٤٠٢

١٣ رواه ابو داود والترمذي وقال : حديث حسن (المعلي لابن قدامة ٣٢٢ / ٨)

المبحث الثاني

وجه اسحاب حكم الفعل النبوي

طس افعال الامية

قد منا ان ذلك من دلالة مفهوم الموافقة • وهذا عموما يشمل اليميه •
ولكن قد اختلفت عبارات الاصوليين في ذلك الاسحاب على وجهه ففهمهم
من قال بان ذلك بطريق المحوم ، ومنهم من قال بانه بطريق القياس •

اولا القول بالميموم :

نسب الزكشي في البحر المحيط ، القول ببيان المحوم في الافعال الى اصحاب
مالك (١٤) وبعض اصحاب الشافعي •

وقال الشوكاني : الفعل لا محوم ليه ، فلا يشمل جميع الاوقات المستقبلة • ونسب
ذلك الى " جمهور اهل الاصول على اختلاف طبقاتهم " (١٥)

وقد وجهه الشاذلي ذلك (١٦) بان الفعل لا يقع الا على وجه معين فلا يجوز
ان يحل على كل وجهه يمكن ان يقع عليه •

وقد بين فيه انه كما لا محوم للفعل بالنسبة الى الزمان والمكان والاسباب
فذلك لا محوم له بالانفاضة الى غير فاعله من الفاعلين ، ولا غير مفعوله من المفعولين
ولا غير السببان الذي وقع من اجلسه • ومعلوم ان الفاعل لفعله ذلك الفعل الا مرة
واحدة ، في زمان واحد ، ومكان واحد ، ومفعول واحد ، وعلى هيئة واحدة • وهكذا •
فالفعل اذا وقع انما يقع خاصا بفاطيه ، وعلى الهيئة والجال التي وقع
عليها •

١٤ - البحر المحيط للزكشي ٢/٤ أ

١٥ - المستصفى ٢/٢٢

١٥ - ارشاد الفحول ص ٢٨

هذا بالنظر الى الفعل في ذاته من حيث هو فعل .

ثم ان دل الدليل على انه صلى الله عليه وسلم يبين بذلك الفعل مجزئاً ، طام لنا وله كقوله صلى الله عليه وسلم : طام صلى على النبي (١٧) " انما فعلت هذا لتاتوا بي ولتعلموا صلاتي " وكقوله " خذوا عني ماسككم " فان فعله يكون طام بحسب عموم المبيّن ، لانه يكون حينئذ بمنزلة القول . وقال ابراهيم لهطام : المحموم هنا للمجمل لا لنقل الفعل (١٨) واما فيما سوسوى ذلك ، كالفعل المجرد مصداق الدليل على تاسي الاممة به صلى الله عليه وسلم ، فان القول بالمحموم فيه لا يصح الا على نوع من الصامحة . واما في الحقيقة فان المحموم انما هو في الادلة الدالة على وجوب تاسي الاممة بسمة صلى الله عليه وسلم في الحالات المطابقة .

الثاني : القول بالقياس :

لم نجد احداً صرح بان الحاق غير النبي صلى الله عليه وسلم بالنبي فيسي حكم افعاله هو قياس ، ما عدا الامدى . فانه يرى ان معنى التاسي الذي امرنا بسمة هو القياس عينه . فتجد ذكر في باب حجية القياس حديث ام سلمة انها سئلت عن قبلية الصائم ، فسألته صلى الله عليه وسلم ، فقال لها " هل اخبرته اني اقبس من وانا صائم ؟ " ثم قال الامدى (١٩) " انما ذكر ذلك تنبيهاً لقياس غيره عليه " وذكر اعتراض من يحترض على ذلك ، بان هذا يدل على ان فعل النبي صلى الله عليه وسلم حجة مقبولة ، وليس بقياس . قال الامدى (٢٠) " انه اعتراض غير صحيح ، وذلك لانه لو لم يكن اتباعنا له في فعله بطريق التاسي بسمة ، لما كان حكم فعله ثابتاً في حقنا ، ولا معنى للقياس سوى ذلك " .

وقال الامدى ايضاً (٢١) " ان الحمل بخبر ترك النبي ، والخسب من التثنية الختائين ، وتبلة الصائم ، كل ذلك مستند الى القياس ، لا الى عموم الفعل ، لتعذره " وينهم من كلام الى زالي انه يذهب الى مثل ما ذهب اليه الامدى ، وقال الخوالي في حديث ام سلمة المتقدم ذكره " ان ذلك تنبيه لقياس غيره عليه سلس السمة طيمه وسلم (٢٢) وهذا يدل على انه يرى مساواتنا له صلى الله عليه وسلم في احكام افعاله قياساً .

١٧- رواه البخاري ٣٩٧/٢ رواه مسلم ٣٨/٥ ١٨- انظر تفسير التحرير ٢٤٨/١
 ١٩- الاحكام ٤٤/٤ ٢٠- الاحكام ٥١/٤ ٢١- الاحكام ٣٧٢/٢
 ٢٢- المستثنى ٦٤/٢ وأشار الى مثل ذلك في شفاء الخليل ص ٦٤-٦٥

رأينا في ذلك :

اننا نرى ان الذين عبروا بحموم الفعل انما عبروا به على طريق الصامخة لا على اعتقاد ان الفعل في الحقيقة تام • ونرى انما يقصد من الحموم من حيث انطباق مثل حكم فعله صلى الله عليه وسلم على افعالنا • فليس هناك مبررة لتطبيق على افرادها حتى يقال بالحموم •

اما القائلون بان الحكم ينسحب على افعالنا بطريق القياس ، كما قال الامدي وشارحه الخوالي ، فيكون القياس حينئذ من القياس بنفسه الفارق ، لا من قياس العلة • فما يحتاج به من افعالنا صلى الله عليه وسلم لا يحتاج الى الاستدلال على علة لاجل الاتفاق بهما ، بل يكفي ان نعرف ان لا فارق بينهما وبينه صلى الله عليه وسلم • ثم نعلم ان النبوة ليست فارقا مؤثرا في الاحكام التشريعية ، ودليل ذلك ما تقدم في فصل اثبات حجية افعاله صلى الله عليه وسلم من آيات الناسي والاتفاق ونحوها ، فانها تدل على ان النبوة ليست فارقا ، فيها سوى ما ثبت بالدليل من الخصائص النبوية •

ثم ينبغي ان يقال : ان تلك الدلالة هي من باب مفهوم الموافقة كما قدمناه قبل هذا الفصل • وهو اول من جعلها قياسا • وذلك لان الاصوليين ذكروا في حشد القياس الاستواء في العلة ، لذلك قال ابن البهام (٢٣) : ان الجمع بنفي الفارق ليس من حقيقة القياس • فالأولى اعتبار الدلالة الفعلية من باب مفهوم للموافقة •

ولما اتفق الحكم بينه صلى الله عليه وسلم وبين غيره ، صار ذلك هو عموم الفعل على سبيل الصامخة كما تقدم ذكره •

فاما ما كان الجمع فيه بالعلة ، فانه قياس ، ولا اشكال في ذلك • ويتأتى ذلك في الفعل كثيرا ، كقياس جواز الاطعام في السفر على جواز صوم الفرض فيمنعه ، للاستواء في العلة ، وهي ترك الترخص •

الفصل الثامن

دلالة متعلقات الفعل النبوية

ذكرنا فيما تقدم من هذا الباب ان الدلالة الرئيسية للانفعال هي الدلالة على ان احكام افعالنا صائبة لا عنك اماله صلى الله عليه وسلم * فما وجب عليه وجب علينا ، وما ندب عليه ندبنا وما ابيح له ابيح لنا .
ثم بينا ان ذلك هو من مفهوم الموافقة لفعله صلى الله عليه وسلم ، او من لقياس بنبي الفارق .

والذي يراد ببيانه في هذا الفصل ، ان فعل النبي صلى الله عليه وسلم لا يقبح الا مع التطبيع بامر مختلفة ، فكما انه يقع (١) لسبب معين ، كذلك (٢) يقع (٣) وقد يتعدى الى مفعول (٤) ولا يسد من انسه واقع في زمان معين ، ومكان معين (٥) وعلى هيئة معينة (٦) وقد تستعمل فيه آلة وعناصر مادية معينة (٧) وقد يقاربه امر شنيع منه (٨) وقد يقع الفعل مرة او مرات معلومة ومجهولة .

فلما قلنا ان استفادة الحكم من فعله صلى الله عليه وسلم تقتضي ان نفعل مثل ما فعل ، وجها او ندبها او اباحها ، على التفصيل المتقدم ببيانه ، فهل معنى ذلك اننا الامثلة الصالحة شريطة تقتضي مطابقة فعلنا لفعله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم في هذه الامور ؟

لم يتعرض احد من الأصوليين الذين اطلعنا على كلامهم لهذه المسئلة بالتفصيل ، ونحن نوجو ان نتكهن بحسن الله من ايضاح ذلك ، مسترشدين بتصريحات وشارات مجملة ، وردت في مواضع متفرقة من كلام اقسامهم .

فنقول : اما اصل الفعل فلا يسد من الاتفاق فيه ، والا فلا تتحقق المطابقة اصلا ، وذلك كصلاة وصلاة ، وصوم وصوم ، ولا يتم الاستدلال بفعل صلاة على فعل صوم الا بنسج من القياس عند الاستواء في المسئلة .

واما ما سمي ذلك ، فان القول الجامع ان يقال : ان المطلوب المطابقة فيسسه

ما كان من المتعلقات المذكورة غرضاً مقصوداً على سبيل انه شبرع ، عند ما فصل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك الفصل .

يقول ابو الحسن البصري (١) في شرح قوله سم (على الوجه الذي فعل) " اما الوجه الذي وقع عليه الفعل ، فهو الاغراض والنيات ، فكل ما عرفناه انه غرض في الفعل اعتبرناه . ويدخل في ذلك نية الوجوب والنفل " و يقول ابن امير الحاج (٢) " معنى على وجهه : ان يكون مشاركاً له في الصلوة والغرض والنية "

فان علمنا ان شيئاً منها ليس مقصوداً ، فلا يدخل في التاميم . و يقول ابو الخطاب الحنبلي ، " اذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم الفعل في زمان ومكان ، وطمناً ان في ذلك غرضاً ، مثل صلاة الجمعة ، وصوم رمضان ، والوقوف بحرفة ، (فانتمسك لا تكون متممين بسببه اذا فعلناه في غير الزمان والمكان) وان لم نعلم ان فيه غرضاً مثل ان ينقل انه تصدق بيمينه وقت الظهر بباب مسجده ، فان التاميم يحصل بالصدق ، وان تصدق بشماله في غير باب مسجده ، وفي وقت الظهر (٣) " اهـ

والحاصل ان ما طمناه مقصوداً في الفعل ، من المتعلقات المذكورة فهو معتبر في الاقتضاء .

وما طمناه غير مقصود فهو خارج .

وما لم نعلم انه مقصود ولا انه غير مقصود فهو موضع الاشكال ، وهو موضع البحث في هذا الفصل ، وقبل الشروع في التفاصيل تقدم مسائل تتعلق بهذا الامور

المسألة الاولى : ان المواد بالقصد والغرض فيما تقدم ، قصد المتعلق من حيث الموافقة للشريعة ، لا قصد المتعلق لذاته ، او لمصلحة عارضة ، فاذا صلى صلى الله عليه وسلم في بقعة من المسجد مثلاً ، فقد قصد ان يصلح فيها ، لا شك في ذلك ، لكن قد يكون قصد ما لا يريد موافقة الشرع بتخصيصها ، كالصلاة عند المقام ، فيكون تخصيصها مطلوباً في حقنا شرعاً ، وقد يكون قصد ما مع انها عند غير متميزة بشرط مما سواها بشي ، وانما قصد قصد عادي لغرض موقوف ، كان تكون اقرب اليه مما عداها ، وان فيها ظلاً يستظل به من الشمس مثلاً ، او لغير ذلك . فلا يدل على استحباب تخصيصها او وجوبه .

وبهذا يرد على من زعم استحباب الصلاة عند اساطين معينة من المسجدين النبوي ، او في بقاع معينة من احكام المدينة وغيره ، لمجرد انه قد تضمن

ان النبي صلى الله عليه وسلم قد صلى فيها ، او عمل فيها عملا ما . (٤)

ولم يفرق ابن تيمية بين القصدين ، فقصد ذكر تحرى سلمة ابن الاكوع الصلاة عند سارية المصحف من المسجد النبوي . قال سلمة (٥) " ابي رايت النبي صلى الله عليه وسلم يتحرى الصلاة عند ما " يقول ابن تيمية (٦) " وقد ظن بعض المصنفين ان هذا مما اخطئ فيه ، وليس بجيد ، فانه هنا قد اخبر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتحرى البقعة ، فكيف لا يكون هذا القصد مستحبا " اهـ

ونحن نجيبه بما تقدم من التفريق بين القصدين . واما ما فعله سلمة رضي الله عنه فلم يفعل حجة . ولعله فعله بناءً منه على ان ذلك التحرى من النبي صلى الله عليه وسلم كان لقصد شرعي . فان تلك البقعة المحيطة واقعة بين المنبر والبيت وقد قال صلى الله عليه وسلم " ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة ومنبري على حوضي " .

المسألة الثانية : انه صلى الله عليه وسلم قد يقصد في الفعل الواحد بعض متعلقاته على سبيل الرجوب ، وبعضها على سبيل الندب ، وبعضها على سبيل الاباحة ، فتختلف الاحكام المستفادة بحسب ذلك ، فعند ما صلى صلاة الاستسقاء ركعتين ، كان لا يمسس ملبس بذلته ، لها لا شك لون خاص . فاما كون الصلاة ركعتين فذلك واجب ، واما التبذل في الثياب في صلاة الاستسقاء ، فمستحب ، واما اللون فصاح .

وهذا يقتضي ان لكل متعلق من المتعلقات الثمانية حكمه المنفرد ، ثم قد تنفق تلك الاحكام او تخطئ .

المسألة الثالثة : ان القصد امر قلبي ، ثم قد يعلم اذا دلت عليه الدلالة القولية او الحائصة ، وقد يكون خفيا فيستدل عليه بالاشارات . ويستعان لذلك بالاصول التي تذكرها في ما يأتي .

المسألة الرابعة : ما اشار اليه ابو الخطاب في ما نقلناه عنه آنفا . من ان اصل عدم التماسي في المتعلق ما لم يعلم انه مراد ، ونقول ايضا : لو غلب على الظن ارادته بامارة فانه يعتبر في التماسي . ولا يصح التماسي فيما علم انه غير مراد من جهة الشرع .

٤- اخرج ابن سعد عن مروان بن ابي سعيد بن المولى احصاء للابرار التي كان صلى الله عليه وسلم يشرب منها ، او يستعذب له منها الماء . وذكر انه صلى الله عليه وسلم يحق في بعض منها وهوك . (الوصف ١/ ١٧١) . وذكر في الرصف مواضع نقلت فيها افعال النبي بالمدينة وغيرها (١/ ٦٣ - ١٧٠)

٥- رواه البخاري (فتح الباري ١/ ٥٧٧) ٦- اقتضاء الصراط ص ٣٨٩

واما ما لم تعلم اراد الله ولم يخل سب على الظن ارادته • فيغطف باختلاف نوع المتعلق •
وسنبتين ان الاصل في بعضها الاعتبار ، وفي بعضها عدم الاعتبار •

المسألة الخامسة : ما كان من المتعلقات اتفاقا ، وقد تعلق باسم الفعل مصادقة
دون قصد اصلا ، فهو ابعد ما يكون عرف لا اعتبار في التاسسي • ولا يجوز ادخاله
في التاسسي وقصده في العبادة او غيرها • ويقول ابن تيمية (٧) : متابعة النبي صلى
الله عليه وسلم في فعله بان يفعل مثل ما فعل على الوجه الذي فعله • فاذا قصد
النبي صلى الله عليه وسلم العبادة في مكان كان قصد العبادة فيه متابعة له كقصد
المشاعر والمساجد •

اما اذا نزل في مكان بحكم الاتفاق لكونه صادف وقت النزول او غير ذلك ما يعلم انه
لم يتحر ذلك المكان فانا اذا تحرينا ذلك المكان لم تكن متبعين له ، فانما الاعمال بالنيات
ويقول (٨) : يجب الفرق بين الاستئذان باسمه صلى الله عليه وسلم في ما فعله ، وبين
ابتداء بدعة لم يسلمها ، لاجل تعلقها باسمه •

ونحن نرى ان ما يندرج تحت هذه القاعدة المثالين الايتين :

الاول : ان النبي صلى الله عليه وسلم حج حجة الوداع ، فوافق وقوفه بحرفه
يوم الجمعة • ومن المعلوم انه صلى الله عليه وسلم لم يقصد ذلك ، فقد خرج من المدينة
وهو لا يعلم متى يقف • لانه خرج قبل ان يدخل شهر ذي الحجة • فمن ادعى كاليهودي (٩)
ونقله عن ابن جماعة ان الوقوف به يفسد اذا وافق يوم الجمعة افضل من جهة
ان النبي صلى الله عليه وسلم وافق وقوفه الجمعة • فقله مودود وحسينا في رده انه
يستلزم تنج اعياده صلى الله عليه وسلم اى الايام واقترنت ، وصيره وحركاته متى حصلت ،
لنخصهما بمزيد من الحظ • وذلك غير مستقيم شرطا • وقد احتج السيوطي لذلك بادلة
اخرى لا كلام لنا فيها في هذا المقام •

٧- اقتضا الصراط المستقيم ص ٣٨٧

٨- اقتضا الصراط المستقيم ص ٣٨٩

٩- انظر رسالته : نور اللوح في خصائص الجمعة ، ضمن مجموعة الرسائل المنيرة
٢٢٠/١ قال فيه " وقف الجمعة تفضل غيرها من خمسة اوجسها احد ما :
مواقفة النبي صلى الله عليه وسلم ، فان وقفته كالتيوم الجمعة وانما
يختار الافضل " ثم ذكر باقي الالوجسها •

المثال الثاني : قالت عائشة : تزوجني النبي صلى الله عليه وسلم في شوال ،
ومنى بي في شوال ، فأين نساءه كان احظى منى عنده ؟ وكانت عائشة تستحب ان يبنى
بنسائها في شوال •

وقال النورى في شرح صحيح مسلم (١٠) " فيه استحباب التزويج والدخول في شوال •
وقد نص أصحابنا (١١) على استحبابه ، واستدلوا بهذا الحديث " اهـ

ومن المعلوم انه صلى الله عليه وسلم لم يقصد شوالا بالبناء فيه ، ولو استحسب
ذلك لكان علينا تتبع شهر بنائه بزواجه الباقيات ، واعتبارها مواسم يستحب فيها
الزواج •

فما قاله النورى مردود ، ولا يصح بناء الاستحباب على التعلق الاتفاقى •
ولعل عائشة قالت ذلك ردا على من تطير من شوال فكره الزواج فيه ، وقد ذكر
ذلك النورى نفسه ، فيكون قولها دالا على اثبات الجواز ، ونفى تطير الجاهلين بشوال •

السبب الأول

سبب الفصل

السبب ما يضاف إليه الحكم لتعلق الحكم به من حيث أنه صرف للحكم،
أو موثّق في حصوله، أو باعست على اشتراطه، وهي الأقوال الثلاثة السببي
تذكر في عمدة القيام، وسواء ظهرت المناسبة في ذلك أو لم تظهر، فكل ذلك سبب،
واضافة الحكم إليه أن يقال: وجب الجسد للزنا، ووجبت الزنا بزوال الشمس (١).
فإذا فعل صلى الله عليه وسلم فعلاً ما، لسبب من الأسباب، فإن الذي يقتضيه
بسمه فيه هو من وجد مثل ذلك السبب في نفسه، أما من لم يوجد فليس لسمه
أن يفعل مثله، ذلك الفعل بدوى الاقتداء والتأسي به صلى الله عليه وسلم.
فادلة التأسي والطابحة والاقتداء، مقيدة بحصول سبب الفعل، فإذا وجد
السبب وجب الاقتداء، والاقتداء.

وسواء أكان الفعل المنوط بالسبب واجباً أو مستحباً أو مباحاً.

ويمكن توضيح الاقتداء بسمه صلى الله عليه وسلم عند خروج السبب بالتفصيل
بأنه صلى الله عليه وسلم قد سرق رجل رداً صفوان، فانسحب منها هو السرقة، ولا
يجوز الاقتداء به صلى الله عليه وسلم في تطليق إنسان ما لم يوجد سبب القطع، ومسمى
السرقة، فإذا وجد ذلك السبب وجب الاقتداء بإقامة الحد على السارق.

ومثاله أي أن النبي صلى الله عليه وسلم وثق يصلي بأصحابه فذكر أنه جنب،
فانسحب فافترض ثم جماً، فلم ينصرف أحد منهم ليغتسل، ووجه ذلك أن سبب
الغسل وهو الجنابة، وجد في نفسه هو، ولم يوجد في حقهم، وانسحب
يقتضى بسمه في ذلك من وجد في نفسه السبب المطالب.

ومثال ثالث: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم "قرأ طم الفتح سجدة، فسجد الناس
كلهم منهم الراكب والساجد في الأرض، حتى أن الراكب لم يسجد على يده (٢)".

(١) مجمع الزوائد للسيكي، وشرحه للمصطفى ٩٤/١

(٢) أسراه البغاري (فتح الباري ٥٥٦/٢)

المطلب الثاني

طرق مخرجة سبب الفعل

ذكر الأصوليون في أبواب القياس طرق استخراج غلبة الحكم • وكان ما صرفوا اليه جل همهم استخراج ظل الاحكام المدلول عليها بالادلة القولية • اما الانحال فقد حظيت من اهتمامهم بحظ خمس • وقد كانت جديدة بمزيد من الاهتمام لتفتح امام الفقههاء باب تشييم النقول الفعلية ، ووضعها في مواضعها السليمة •

وانما نتقضي هنا في بيان طرق استخراج اسباب احكام الافعال ، آثارهم في بيانهم لاسباب الاحكام القولية ، مسترشدين بما وضعه • والله الموفق والمعين فنقول : ان سبب الفعل يعرف بطرق : اما ان يعرف بالاجماع ، او بالدراثلقي الصريح او غير الصريح ، او الايماء ، او قول الصحابي ، او الاستنباط ، او المناسبة •

الدراثلقي الاول : اثبات السبب بالاجماع •

فاذا اجمعت الامة على ان فعلا من اعماله صلى الله عليه وسلم كان لسبب كذا ، فانه يتعين •

الطريق الثانية : اثبات الغلبة بالنص الصريح او الظاهر ، او بالايماء بالقول •

والنداء من كتاب الله تعالى •

واما من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كقوله بعد ان صلى على المنبر " انما فعلت هذا لتأمروا بي ولتعلموا صلاتي " •

وكقوله ، اذ شمت احد الناطسين ولم يشمت الاخر (٥) " ان هذا حمد الله فشمته ، وانك لم تحمد الله " •

ومثال الايماء بالقول : انه صلى الله عليه وسلم خلق نعليه في الصلاة فخلعوا نعالهم • فلما سلم قال لهم في ذلك ، فقالوا : رايناك خلعت نعليك فخلعنا نعالنا • فقال " ان جبريل اخبرني ان شيعتكم اذى " •

وكقوله عندما قام لجنزة يهودي (٦) " اليسست نفسا " •

٥- رواه البخاري ومسلم (جامع الاصول ٣٩٦/٧)

٦- رواه البخاري ومسلم (جامع الاصول ٤٣٥/١١)

وقوله عند ما وضع الحجر على قبر عثمان بن مظعون " اعظم به قبر اخي ، وادفن فيه اليه من مات من اهل بيته " .

الطريقة الثالثة : الايمان بالفعل . ومثاله ان يفعل النبي صلى الله عليه وسلم فعلا بحسب الامر طارئا . فيعلم انه سبب الفعل ، ومن ذلك انه صلى الله عليه وسلم تقى من السبل السبل سهوا ، وسلم . لما قيل له ، اتم الصلاة ، وسجد سجدتين وسلم . فان ايقاعه سجدتين في آخر السجدة لا يصهد في الصلاة ، فارتباطهما بالتقوى سهوا امر واضح ، والا لكانا نلزموا لا يلىسق بعنه صلى الله عليه وسلم (٧) .

الطريقة الرابعة : اثبات السببية بقول الصحابي . وذلك ان الصحابي يرى الفعل ، ويشاهد ما يعتف به من القرائن الدالة على سببه ، وهو عدل طرف باللغة . فالظاهر ان ما اخبر بسببته هو السبب حقا . بل لا يبعد ان يكون سمع من النبي صلى الله عليه وسلم قوله يدل على السببية فنقله اليها السبب ولم ينسبه الى قول النبي صلى الله عليه وسلم .

وهذا النوع - وهو اثبات السببية بقول الصحابي - هو في الحقيقة - راجع الى نوع او اكثر من الانواع الاخرى المذكورة في هذا البحث ، لان الصحابي يفهم السببية اولا ثم يحبر عنها . وطريقة فهمها لها راجعة الى طريق من الطرق المذكورة ولا شك . الا ان قوله بالنسبة اليها طريق من حيث البينة .

و يحتل ان الصحابي ظن ما ليس بسبب سببا ، ولكنه احتمال ضئيل لا يصح الذم بسبب اليه ، ما لم يتبين ان الصحابي كان في فهمه ذاك مخطئا (٨) .

وامثلة هذا النوع كثيرة ، كقول (٩) جابر بن عبد الله في ميحاد صلاة الحشا " كان صلى الله عليه وسلم اذا راىهم اجتمعوا عجل ، واذا راىهم ابطأ واخسر " . فصرف بذلك سبب تعجيله صلى الله عليه وسلم الحشا وسبب تاخيرها .

وقول عائشة (١٠) " كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان جنبا واراد ان ياكل او يشرب او ينهض " فبيئت ان الاكل والنوم على جنب سببان لوضوئه .

٧- مثل النقاشي الباقلاني في التقریب بسجود السجود للاستدلال على طاعة الحكم بفعل النبي صلى الله عليه وسلم . فذكر هذا المثال ونحن بينا ان ذلك من قبيل الايمان . وانظر الشوكاني : ارشاد الفحول ص ٢١٢

٨- انظر تيسير التحرير ٤٠/٤ - ٩- متفق عليه (نيل الاوطار ١٣/٢)

١٠- (سرواه احمد ومسلم) (نيل الاوطار ٢٣٥/٢)

وقولها (١١) "كان اذا دخل الحشيرة شد منزه ، واخبرنا ليلسه ، وايقظ

اهله " فبينت ان سبب الاجتهاد في العبادة عشر رمضان الاخيرة .

وقول ابن عباس (١٢) لما ذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة بين الظهر

والعصر ، وجمع بين المضرب والعشاء من غير خوف ولا سفسف . فسل : ما اراد الى

ذلك ؟ فقال " ان لا يخرج احدا من امته " فانه يدل على ان الجمع موطئ بالحج (١٣) .

الطريق الخاصة : ان يحرف السبب بالاستنباط . وذلك اما بالسبب والتقسيم

او بالمناسبة ، او بالذوران .

فمثال الاول ، وهو معرفة السبب بالسبب والتقسيم ، انه صلى الله عليه وسلم

صلى يوم عرفة ركعتين وخطيب . فقبل كانت خطبته للجمعة لانه وافق يوم جمعة .

وقيل انها خطبة لعرفة ، والركعتان ظهر مقصورة .

فلما علمنا انه اسبغ في الركعتين بالقراءة ، علمنا ان الخطبة ليست للجمعة ،

فلا يبقى الا انها للوقوف بعرفة . وعليه فيقتدى به صلى الله عليه وسلم فيثبت للوقوف

بعرفة خطبة . (١٤)

ومثال آخر : روت ام هانئ ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى يوم فتح مكة

ثمان ركعات ، وذلك وقت الضحى . (١٥) فاخطف في سببه هل هو الوقت ، فيدل على

استحباب صلاة الضحى . او الفتح ، وقد ذكر ابن القيم ان الامراء كانوا يدعونها ويسمونها

صلاة الفتح (١٦) .

فلما صلى ، صلى الله عليه وسلم ، الضحى في غير هذا الموطن ، وطم من شأنه

التفخيم في صلاة الضحى ، عرف ارتباطها بهذا السبب . والله اعلم .

ومثال الثاني : وهو المناسبة ، انه صلى الله عليه وسلم حسم يد السارق بعد القطع

والآخر حفظ الخمر من الطمس .

(١١) - رواه مسلم ٢٠/٨ ورواه البخاري ١٢ رواه الجماعة (جامع الاصول ٤٥٩/٦)

(١٢) - انظر فتح الباري ٢٤/٢

(١٤) - انظر مناقرة طريقه بين الثاني ابي يوسف ، وبين الامام مالك ، بمحضر هرون الرشيد ، في هذه المسألة . ذكرها القرافي في الفروق ١٢٥/٢

(١٥) - حديث ام هانئ في صلاته الضحى يوم الفتح متفق عليه (نيل الاوطار ٣/٧٠)

(١٦) - انظر الشوكاني : نيل الاوطار ٣/٦٧

ومثال اثباته بالدوران : حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال " عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة ، فلم يجزني ، وعرضت عليه يوم الخندق ، وأنا ابن خمس عشرة فأجازني "

احتج به لذهب الشافعي وأحمد في أن المدة التي إذا بلغها الإنسان ولم يبلغ يحكم حكم ببلوغه ، هي خمس عشرة سنة . فقصد أجاز ابن عمر في القتل بخمس عشرة سنة ، ولم يجزه فيما دونها . فدل على ذلك . (١٧)

وأما أبو حنيفة ومالك فلم يأخذاً بذلك . وقال أبو حنيفة : بحكم يبلغ الجارية ببلوغ سبع عشرة ، وأما الشافعي فيه روايتان : أحدهما : بسبع عشرة ، كالجارية ، والآخرى بثمان عشرة . وقال مالك : لا حد للبلوغ بالسنتين (١٨) .

وقد اعتذر لمن لم يأخذ بحديث ابن عمر في ذلك : بأن الإجازة في القتل حكمها منوط باطاقته والقدرة عليه . وأن إجازة النبي صلى الله عليه وسلم لابن عمر فسمي الخمس عشرة : لأنه رآه مطيقاً للقتال ولم يكن مطيقاً له قبلها . (١٩)

١٧- ابن دقيق العيد : الأحكام ٢/٣٢٥ ١٨- ابن قدامة : المشلي ٤/٤٦٠

١٩- ابن دقيق : الأحكام ٢/٣٢٥

المطلب الثالث

هل يتوقف الاقتداء بالافعال النبوية

على معرفة اسبابها

ان الافعال بالنسبة الى هذا الامر على اقسام:

لان الفعل اما ان يكون مما يتوقف على سبب، او لا .

والاول : اما ان يحل سببه ، او لا .

والاول : اما ان يكون السبب مستمرا بعده ، او لا .

فهنا اربعة اقسام : ١- ما لا يتوقف على سبب ٢- ما فعله لمسبب

معلوم وهو مستمر بعده ٣- ما فعله لمسبب فزال ٤- ما جهل سببه .

القسم الاول : ما لا يكون مرتبطا بسبب اصلا ، بل هو مدلسق ، كنوافل الصلوة والصلاة

فهذا يفعل اقتداء به صلى الله عليه وسلم ويفعل مطلقا ، كما ان المتأسس

بسمه مدلسق . فلا يجوز ربط نوافل باسباب لم يرتبط بهما النبي صلى الله عليه وسلم

وسلم فعله . فمن اقتدى به صلى الله عليه وسلم في نوافل الصلاة المطلقة

لا يجوز ان يفعلها مرتبطة باسباب من عنده . كما لو تداعى قوم لتخصيص الثلاث

او الاربع على سبيل القرية بصوم او صلاة ، او تخصيص مكان لم يخصصه به

النبي صلى الله عليه وسلم بشي من ذلك . ووجه ذلك ان سببية السبب الشرعي ،

هي حكم شرعي . والحكم الشرعي لا يجوز اثباته الا بدليل .

القسم الثاني : ما علم ارتباطه بالسبب . وهو ما كان الفعل في الاصل ممنوعا

او مكرها ، وقد فعله صلى الله عليه وسلم لسبب .

وهذا القسم لا يجوز فعله بلا سبب ، لانه لو جاز فعله لغير سبب

ماثل لا يتصل من حيز الممنوعات الى حيز المباحات ، فيكون نسخا وابطلا للحكم

الاصلي ، وذلك غير مراد .

وودخل في هذا القسم انواع :

١- الرخص : كجمعة صلى الله عليه وسلم بين الصلاتين . اذ ان فيه تقديم الصلاة

عن وقتها ، او تأخيرها عن وقتها ، وكلاهما محرم . وانما يجوز الجمع عند سببه .

وظال آخر : تشريه الزاني باللفظ الصريح ، والتصريح بمثل ذلك ، لانه من الفحش

وهو محرم ، وانما جاز لسبب هو الا من من اقامة الحسد على برى .

ومثال ثالث : ما روى الترمذى (٢٠) : انهم كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم في مسير ، فالتفتوا الى مضيق ، فعضرت الصلاة ، فمطروا ، السماء مملوءة ثوبهم والبلعة من اسفل منهم . فاذن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على راحلته . واقام ، فتقدم على راحلته فطلى بهم يومى " ايما " ، يجلس السجود اخفض من الركوع .

فالاصل ان صلاة الفريضة لا تجوز على الراحلة ، لما في ذلك من نقص بعض الاركان ، ولكن جاز لما ذكر في الحديث .

٢١- الحقبات : وهي منوبة بافعال طيبة صدرت من المكلفين الذين اوقعت بهم من كطرح يد السارق ، ورجم الزاني الشيب ، وجلد الناذفين لعائشة رضي الله عنها . قال الشوكاني (٢١) : " ما فعله صلى الله عليه وسلم مع غيره منوبة له اغتلبوا غيبه هل يقتدى به ام لا ؟ فقيل يجوز ، وقيل هو بالاجماع موقوف على معرفة السبب ، وهذا هو الحق . فان ورج لنا السبب الذي فعله لا جلسه ، كان لنا ان نفعل مثل فعله عند وجود مشتمل ذلك السبب ، وان لم يظهر السبب لم يجز " وهو كما قال .

٢٢- ما اخذه صلى الله عليه وسلم من مال انسان : فان الاصل تحريمه ، لقوله تعالى (ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل) فاذا اخذ صلى الله عليه وسلم مال انسان فلا يؤمنه من ظلمه ، حتى يعرف هل اخذه على وجه الزكاة ، او الصدقة ، او الهديسة او غير ذلك . وقد قال القاضي عبد الجبار " لو ان صلى الله عليه وسلم اكره غيره على اخذ شئ من ماله لحملناه حقا . فاذا ظننا سببه صح التماسي به " (٢٢)

٢٣- انواع العبادات الخاصة المرتبطة بالاسباب ، فلا تفعل الا عند وجود سببها . كصلاة الكسوف ، لا تفعل الا عند وجود السبب . وكسجود السهو ، وسجود التلاوة ، وكالقنوت في المسح على رأى ابن تيمية ومن وافقه ، فانه يراه منوطا بالخوازل ، بناء على حديث ابن (٢٣) انه صلى الله عليه وسلم " قنت شمسها

٢١- ارشاد الفحول ص ٣٦

٢٠- رواه الترمذى ٤٥٨/٢

٢٣- البخارى ٤٦٠/٢ ، ومسلم ١٧٩/٥

٢٢- المحلى ٢٢٢/١٧

بعد الركوع في صلاة الصبح ، يدعو على رعد وذكوان " • قال ابن تيمية (٢٤) ،
بعد ان ذكر حكم القنوت " هذا النزاع الذي وقع في القنوت ، له نفاذ كثير فسي
الشريعة • فكثيرا ما يفعل النبي ، صلى الله عليه وسلم ، فيجمله بعض الناس
سنة ، ولا يميز بين السنة المأرسة والدائمة "

التقسيم الثالث : ما فعله لسبب فزال •

ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم لمعنى معين ، ثم زال ذلك المعنى نقل فيمنعه
التركشي (٢٥) عن الماوردي حكاية قولين للشافعية :

القول الاول : وقد قاله ابو اسحاق المروزي ، اننا لا نفعله ، لزوال معناه ، الا بدليل
يدل على فعله بعد زوال المعنى • ويمثل هذا القول بقول ابو شامة (٢٦) •

القول الثاني : ونسبه الى ابن ابي هريرة : يقتدى به ، وان زال معناه ، نزلوا المعنى
مما سبق التامسي • لتوله تعالى (واتبعوه) •

ومن السنة ان النبي صلى الله عليه وسلم في عمرة انقيا واصحابه اضطجعوا
بارديتهم ووطوا في الطواف من الحجر الاسود الى الركن اليماني ، ومشوا من
اليماني الى الاسود ، فعلوا ذلك ثلاث مرات • وبين صلى الله عليه وسلم الخرض من
ذلك بقوله " رحم الله امرا اراهم من نفسه اليوم قوة " وكان المشركون قد وقفوا
في المسجد الحرام من جهة الحجر ، وقد قالوا فيما بينهم : انه يقدم عليكم قوم قبيح
وعنتهم حتى يثرب • فامر النبي صلى الله عليه وسلم اصحابه بذلك ليظهروا الجسد
والقوة والنشاط ، ارضا للمشركين ، وكسرا لحدة سخرتهم • ثم بعد ذلك فتحت
مكة ، وقضي على قوة المشرك ، وحج النبي صلى الله عليه وسلم ، حجة الوداع ، ففعل
في طواف القدوم ، هو واصحابه ما فعلوه في عمرة القضيصة ، مع زوال السبب • فلم
يكن هناك مشركون يفتقون من جهة الحجر ، ينظرون الى المسلمين تلك النظرة •
فدل ذلك على ان ما فعله لخرض فزال ، انه يستمر حكمه •

وقد يحترض على ذلك بان يقال : لم تغل مكة عند حجة الوداع ايضا ،
من قوم حاقدين من اهل مكة ، يترصون بالمسلمين الدوائر ، ولو لم يروا من المسلمين

قوة وشوكة تروهم لا نقضوا عليهم • وهذا يتبين ان السبب لم يزل في حجة
الوداع •

فالأصحاب القول الثاني ان يجيبوا عن ذلك بموازين :

الأول : ان ما ذكرتم ، لو سلم ، يقتضي الصانع ثلاثة على الاضطباع والرميل ،
اما المشي من الركن الإيطالي الى الاسود ، فذلك لا يقتضيه ، اذ كان بالامكان
ان يستمر الرمل الاشواط الثلاثة ، او ان تكون الاستراحة بالمشي في غير
الموضع الذي مشوا فيه اولا • فلما حافظوا على المشي في المكان عينه
الذي مشوا فيه اولا ، ورملوا في المكان الذي رملوا فيه اولا ، دل ذلك على
ان الفعل يستمر حكمه وان زال سببه •

الثاني : انه حتى بعد ان قوى الاسلام ، وزالت الحداوات والا حجبين ،
 واجتمعت كلمة اهل مكة على الاسلام ، لم يترك المسلمون الرمل ولم يعللهم
خلاف بين اهل العلم في سنتهم (٢٧) • والا اضطباع سنة كذلك عند الجمهور
وخالف فيه الا ما هالك • وعندما حج عربن الخطاب ، واتى المطاف ، قال " ما لنا
وللرميل ، انما كنا رايند بابسة المشركين " ثم قال " شبي " فعلمه رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، لا نحب ان نتركه " وفي رواية ابي داود (٢٨) : قال عربن الخطاب
" فيم الرملان والكشف عن المناكب وقد أطأ الله الاسلام ، ونفى الكفر واهله ؟
مع ذلك لا ندع شبيثا كنا نعلمه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم " وذلك يدل على
المطلوب •

وقد نقل السبكي في قواعد (٢٩) القولين ومثل للمسألة برنوعه صلى الله عليه وسلم
وسلم في صلاة العيد في طريق اخر • ثم ذكر المعاني المحتطية لذلك ، ثم قال
" ان رجح معنى ما ذكر ، فمن وجد فيه ذلك المعنى كان مستحباً في حقسه ، ومن لم
يوجد فيه فوجهان ، والا صح الاستحباب " •

ومذا من السبكي يقتضي ترجيح القول الثاني ، وهو قول ابن ابي هريرة
ان الفعل النبوي يقتدى به ، ولا يعتبر السبب •

رأينا في هذه المسألة :

الذي نراه تزييح القول الاول ، وهو ان الفعل اذا زال سببه ، فلا يتبع ، لان الفعل الذي فصل لخرش ، انما يكون اتباعه لتحصيل ذلك الخرش . فان طسم انه لا يحصل ، فان فعل مطلق لا يكون اتباعا وتاسيا ، وانما يكون غفلة ومغالفة . وايضا فان السببية حكم شرعي ، فان كان الشئ مالا يفعل الا عند السبب لم يجز فعله بعد زوال السبب .

ونستدل لذلك ايضا بان النبي صلى الله عليه وسلم خلع ثيابه في الصلاة فخلعوا ثيابهم . فلما سلم قال لهم " لم خلعت ثيابكم ؟ " قالوا : رايناك خلعت ثيابك فخلعنا ثيابنا . قال " ان جبريل اتاني فاخبرني ان فيهما اذى . فاذا جاء احدكم من المسجد فليستظرني بخلية ، فان وجد فيهما اذى او قدرا فليمسحه ، وليصل فيهما " فلم يصبر فخلع الثياب في احد صلاة سنة بخلع النبي صلى الله عليه وسلم ثيابه ، الا ان يكون عند وجود الاذى فيهما . اما اذا زال ذلك المعنى فمسلا ، كما يشير اليه الحديث .

فان قيل : فما وجه استعوار الرمل والاضطباع سنة . حتى بعد ان انقضى السبب ؟

فالجواب : ان هذا نوع من الافعال غير ما تقدم ذكره . وذلك ان الشرع دل على انه يراد بهذا الفعل ان يكون صفته من صفات الطواف ، مشروعة فيه .

وايفاج ذلك ، ان افعال الحج مسلا ، كسير منها اتخذت فيه افعال واحوال متقدمة ، من ايام ابراهيم عليه السلام واسرته ، وقعت منهم ، فاتخذت نموذجا وضعت على مثالها افعال الحج .

ولنعتبر ذلك بالسعي بين الصفا والمروة . فاصلحه سعي ام اسطويل بينهما ، لتالسب الماء لابنها الذي تركته يفضسو عند زمزم ، فعلت ذلك سبعا ، وتمسك بمولت في المنخفض الذي هو بطن الوادي . فوضع السعي على مثال ذلك ، وجعل جزءا (٣٠) من اجزاء الحج . يقول ابن عباس مشيرا الى هذه القصة كما روى عنه البخاري قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " فذلك سعي الناس بينهما " .

وكذلك تضحية ابراهيم بالكبش اتخذت اساسا لمشروعة الهدى . وقد امرنا باتخاذ مقامه .

وهذه الافعال اقيمت في العبادات مستمرة دائمة ، كما تبقى الامم بعض الآثار
الحسنية المشاهدة ، لتدل عليها على عظمتها اسلافها السابقين ، ولتكون ذكراهم
ماثلية امام الابناء ، تثيروهم نحو التضحية والفداء ، والاقتداء بسابقيهم من المصلحين
فهذه آثار من العبادة والطين ، وتلك آثار من التفاني في ذلعة الله •
يقول ابن دقيق العيد (٣١) في شأن بقاء الرمل والاضطباع ونحوهما ما بقي من
الاحكام بعد زوال سببه :

في ذلك من الحكمة تذكر الوقائع الماضية للسلف الكرام • وفي طبع
تذكرها مصالح دينية • اذ يقتين في اقتداء كثر من فيها ما كانوا
عليه من امتثال امر الله ، والبادرة اليه ، وبذل الانفس
في ذلك • وهذه الحكمة يظهر لك ان كثيرا من الاعمال التي وقعت
في الحج ومثال انها (تمسك) ليست كما قيل • الا ترى اننا اذا فعلنا ما
وتذكرنا اسبابها ، حصل لنا من ذلك تعظيم الاولين ، وما كانوا عليه
من احتمال المشاق في امتثال امر الله ، فكان هذا التذكير بامثالنا طمأنينة
مماثل ذلك ، وقررا في انفسنا تعظيم الاولين • وذلك معنى معقول " اهـ

ثم ذكر ان السبب بين المشاق والمروة اقتداء بفعل هاجس ، وان رمي
الجمار سببه فعل ابراهيم ، اذ رمى ابليس بالجار في هذا الموضع • اهـ
فالذي نقوله اذن في فعله صلى الله عليه وسلم الرمل والاضطباع ، انه اتخذ
اساسا بوضعت العبادة على مثاله •

فان قيل : هذا يدل على ان افعاله صلى الله عليه وسلم يقتدى بها حسنتي
بعد زوال السبب •

فالجواب : ان ما جعل منه مالا هو الذي يتبع ، كالرمل والاضطباع ، دون ما لم
يحصل مثلا ، كحصول السعيوف مثلا ، او تعقصة السلاح ، او غير ذلك •
والفرق بين النوعين ان الاول وضعته الشريعة اسلما للعبادة ، ولم تضع الثاني • وان
كان هذا الثاني مستحبا عند وجود سببه وهو اخافة المشركين • لكن لم تجعله الشريعة
جزءا من عبادة الحج ، ولو جعلته لمار منها •

وانما قيل ، ان الفعل النبوي اذا فعل لسبب ، ثم زال السبب ، فانه لا يقتدى به الا
بدليل يدل على ذلك • وهو قول ابي اسحاق المروزي المتقدم ذكره • والله اعلم •

القسم الرابع : ما فعله ولم يعلم سببه :

و يدخل في هذا القسم ما جهل سببه بالكلية • ويدخل أيضا ما دار بين
أمر لا يدري أيهما هو السبب ولم يترجح واحد منها •

والاقتداء بأفعال هذا القسم أظن من الاقتداء بأفعال القسم السابق • لأن ما علم
زوال معناه قطعيا لا يوازي ما جهل معناه مع احتمال أن يكون باقيا في حق المقتدى •
أذا أنه قد يفعله حيثئذ احتياطا لعدم أن يصادف السبب •

ومن أجل ذلك كان حكمه أخفى •

وقد قال أبو إسحاق الرموزي في هذا النوع : يقتدى به (٣٢) • وضمه إلى ما علم
معناه وكان باقيا • ولم يضمه إلى ما زال معناه •

وكذلك قال السبكي (٣٣) : يقتدى به بالاطلاق •

وقال النووي (٣٤) أيضا : يستحب التماسي به قطعيا •

وهذا هو الحق • ولا يجوز سواه • لأننا قد افترضنا أنه فعل شرعي • ليس
جلبيا ولا هو من الغوام • فلا شك أنه صلى الله عليه وسلم فعله المصلحة مشروعة •
إما لذاته وأما منوطا بسبب • فإذا جهلنا السبب بقي احتمال حصول المصلحة
بفعله قائما • مرجحا للفعل على الترك • وذلك معنى الاستحباب • ويفارق أفعال
القسم السابق • فأننا قد ظننا أن المصلحة لا تحصل بالفعل منها إلا عند سبب معين •
فلا معنى لإيجاد الفعل مع القطع بأن المصلحة المطلوبة لا تحصل به • بخلاف أفعال
هذا القسم الذي نحن فيه • فإن رجاء حصول المصلحة به لم ينعدم •

وقد مثل له السبكي في قواعد بالذهاب للعيد من طريق والرجوع من طريق
آخر • وجعل تكرار ذلك منه صلى الله عليه وسلم دليل شرعيته • وذكر أن الشائعية
قالوا في معناه أقوالا :

منها : أنه كان يطيل طريق الذهاب لتحصيل الفضيلة • ثم يرجع من طريق أقصر •
قال وهذا هو الراجح عند الأكثرين •
وقيل : ليتصدق فيهما •

وقيل : ليسوى بين اهل الطريقين .

وقيل : لشهد له الطريقان .

وقيل : ليخيل الماتقين باظهار الشعار .

وقيل غير ذلك .

فهو مثال لما تود فيه الفعل بين اسباب .

ومثال ما لم ينتدج فيه سبب اصلا تقبيل النبي صلى الله عليه وسلم للحجر
الاسود ، قال عرب بن الخطاب رضي الله عنه ، لما وقف عند الحجر (٣٥) " واني لا قبلك
واني لا طعم لك حجر ، وانك لا تضر ولا تنفع ولولا اني رايت رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم قبلتك ما قبلتك "

وهذه قاعدة مهمة ينبغي عليها الاقتداء بافعال كثيرة مما فعله النبي صلى الله
عليه وسلم من الامور المشروعة التي لم تعلم اسبابها . فانها ينبغي ان تكون محلا للتقوية
ولا ينبغي ان يقال : لا فعلها الا بعد معرفة السبب . فلو قيل ذلك لسقطت
دلالة افعال كثيرة تتصل بالشرع ولم تعلم اسبابها ، علم من تتبع كتب الحديث .
ولكن الشرط ان يعلم ان الفعل خارج عن الجلي ونحوه ما تقدم ، مما لا يقتدى به
اصلا . والله اعلم .

استدراك :

يلج لنا في هذه المسئلة تقييد :

فان الفعل اذا جهل معناه ، ولكن دار بين احتمالات بعضها باق وبعضها
زائل ، فيأتى القول السابق بصحفة الاقتداء فيه . ومما هو زائل في المثال السابق
الذى ذكره السبكي : قصد التصديق في الطريقين ، فانه زائل بالنسبة الى من لا يريد
ان يتصدق . وكذلك التسمية بين اهل الطريقين ، قصد يكون احد الطريقين لا ساكن
بسمه . واما اذا قلنا : سببه تحصيل الفضيلة باجمد الطريقين ، فذلك يقتضى
انه لو رجح ايا في الطريق الا بجمد لحصل الاقتداء . وان قلنا : المصلى ان
يشهد لاهل الطريقين ، فذلك باق لا يتصور زواله .

ولكن ان دار الفعل بين احتمالات كلها باقيمة فذلك يتناسى بسمه قطعاً

ولا مجال للتردد ، لحصول المطالبة قطعا .

وكذلك ان دار بين احتمالات كلها زائفة بالنسبة الى المقتدى ، فلا يكون الفصل بالنسبة اليه من هذا القسم ، بل من القسم السابق وهو ما زال حكمه . والله اعلم .

استدراك آخر :

ما تقدم اختياره في افعال هذا القسم هو ما كان الاصل في الفصل الاباحة والسبب يقتضى فيه الاستحباب او الوجوب ، لولا ذلك السبب لكان من الصالح . فيصح ان يقال حينئذ : يقتضى بفعله صلى الله عليه وسلم وان جهل السبب .

اما ان كان اصل الفعل انتعير او الكراهة والسبب يقتضى الاباحة او غيرها ، فان جهل السبب فلا يصح الاقتداء . ومثال ذلك الرخصة التي تبيح المحرم . فلو ان الله عليه وسلم افعل في رمضان لسبب لا ندري ما هو ، لم يصح الاقتداء به . وكذلك لو عاقب انسانا لسبب لم ندركه .

وحاصل هذه القاعدة ، ان ما كان الاصل فيه المنع ، فلا ننقل عن هذا الاصل اذا صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم فعل خارج عن ذلك لسبب لم يعلم .

وشبيه بذلك في الاستدلال بالاقتوال ، ان بريرة كانت اممة مطوكة كاتمتها اهلها ، فارادت عائشة ان تشتريها لتعتقها ، واراد اهلها ان يشترطوا ان يكون لهم ولاؤها بعد ههنا . وذكرت عائشة ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال (٣٦) " اشترينها واعتقها واشترطي لهم النول " فان النول لمن اعتق .

فليس لخيره صلى الله عليه وسلم ان يشترط للبائعين شرطا لهم فيه ، بل بالخساسة وهو يعلم انه لا يلزمه شرطا ، ويؤمن انه يفعله بناء على اذنه صلى الله عليه وسلم . في ذلك ، لما في ذلك من المغادرة الممنوعة شرطا .

فان علم السبب جاز . والسبب على ما ذكره الشافعي في الام (٣٧) وما رجحه ابن القيم (٣٨) : استحقاقهم للحقوبة ، جزاء على اقدامهم على مخالفة الشريعة ، وهم يعلمون حكمها القاضي بان " النول لمن اعتق " فمن اقتدى به عند حصول مثل هذا السبب جواز . والله اعلم .

٣٦ - رواه مسلم ١٤٤/١ والبخاري ومالك في الموطأ ٣٧ - فتح الباري ١١١/٥

٣٨ - اعلام الموقنين ٣٣٨/٤

المبحث الثاني

الفاعل وجهاته

- النبي صلى الله عليه وسلم بحث بينا بقوله وفعله ، وطعنا فيما بالمنهج الرباني .
- وكان من تمام البيان الفعلي ان النبي صلى الله عليه وسلم قام في حياته بادوار مختلفة في البيئـة الاجتماعية التي كان واحدا من افرادها . وكان في كل دور من تلك الادوار قدوة لمن ياتي بعده صلى الله عليه وسلم ممن يمثل ذلك الدور .
- فكان الانسان المسلم ، رب اسرة ، وكان رئيس الدولة ، ومتولي السلطات ، والمحتسب وقائد الجيش ، والقاضي ، والمفتي ، وكان امام الصلاة .
- وكان كثير من هذه الادوار مترجما بخصه ببعض في شخصه صلى الله عليه وسلم .
- والتصرف الذي كان يتصرفه كان ينتهي الى واحد او اكثر من هذه الجهات من شخصه الشريف .
- ولاقتداء به صلى الله عليه وسلم في فعل من افعله لا يكون صحيحا ما لم يكن يمكن الاقتدى به مساويا له في الجهة التي صدر عنها ذلك الفعل .
- فالتصرفات الصادرة عنه بوصفه رئيس الدولة ، يقتدى به فيها من
- كان بعده رئيس دولة ، وليس يصح ان يقتدى به فيها رجل من العامة ، او قاض من القضاة .
- وما فعله بوصفه مفتيا ، يقتدى به فيه المفتي ، ولا يقتدى به القاضي .
- وما فعله بوصفه قاضيا ، يقتدى به فيه القاضي ، لا غيره .
- وما فعله بوصفه اماما في الصلاة لا يقتدى به فيه الطاموم . وذلك كقتد من
- امام الصف ، ونيته الامامة ، وجهوه بالقراءة بحسوت مرتفع ، وسبقه لهم بافعال الصلاة ، واتخاذ سيرة ، وتركه التطوع مكان الغريضة .

وانما ينتدون باسمه في ما يفعله بوصفه صليبا مطلقا ، كرفع اليدين ، والتكبير ، وتول آمين والركوع والسجود ونحو ذلك .

التمييز بين جهات الفاطمية :

لكن تمييز ما ينتهي اليه الفعل من هذه الجهات المختلفة قد يكون امرا بينما لا يختلف فيه ، كما تقدم في ما ذكرناه من افعال امام الصلاة ، وقد يكون مشكوكا فيه فيقتضى الاختلاف فيه .

وقد تبينت الحاجة الى التمييز بين اوصافه التي ترجع اليها افعاله صلى الله عليه وسلم بل واقواله ، عندما انفصلت الاعمال في المجتمع الاسلامي ، واختص بكل دور شخص معين او طائفة من الناس . وبعض ذلك حصل في زمنه صلى الله عليه وسلم .

لقد حاول القرافي محاولة جادة ، وضع قاعدة التمييز بين الجهات المختلفة المشار اليها ، لكن في حيز الاحكام القضائية ، وما يمكن ان تشته به . وذلك في رسالته (الاحكام في تمييز التناوي عن الاحكام وتصرفات القاضي والامام) ميز فيها ^(١) بين انواع من التصرفات :

الاول : تصرفه صلى الله عليه وسلم بمقتضى الرسالة ، ومقتضاها التبليغ ، يقول القرافي : اما الرسالة فليس يدخل فيها الا مجرد التبليغ . . . وهذا لا يستلزم انه فسوس اليه امر السياسة العامة . فكم من رسول لله تعالى لم يؤمروا بالنظر فسي المصالح العامة "

الثاني : تصرفه بمقتضى الامامة (السلطة العامة) ، ومقتضاها السياسة العامة ، وتنفيذ الاحكام ، والقيام بالمصالح .

الثالث : تصرفه بمقتضى الافتاء ، وهو تطبيق الاحكام الشرعية على الوقائع دون الزام .

الرابع : تصرفه بمقتضى الحكم ، يحل القضاء . وذلك يقتضي ان له سلطة اشياء الاحكام القضائية .

ونحن قد توسعنا في بيان جهات اخرى غير ما ذكره القرافي .

ونضيف ايضا بيان الحكمة في جمعه صلى الله عليه وسلم لهذه المناصب ، وفائدتها

من جهة التليغ • فبعد يقال انه كان بالامكان ان يقوم صلى الله عليه وسلم بمهمة الرسالة وحدها ، اى بمجرد التليغ ، فيبين بقوله ما على رئيس الدولة ان يفعلوه وما على القاضي ان يفعلوه ، وهكذا المحتسب ، وامام الصلاة ، والمفتي وغيرهم ، وما لهم ان يفعلوه ايضا •

والجواب ما تقدم من ان وظيفة النبي صلى الله عليه وسلم ومهمته التي حددت في القرآن ليست محصورة على التليغ بل منها التعليم والترقية ايضا ، وذلك يتم بان يكون ما بلغه صلى الله عليه وسلم بالقول ، مطابقا لتدليقا حيا مشاهدا ، ليحصل تمام الادراك والتحمل لما يبلغه بالقول •

فحصل بجمعه صلى الله عليه وسلم منصب القضاء الى منصب الرسالة البيان الفعلي لما يراعى في القضاء من الاحكام الشرعية • وجمعه منصبا لافاء الى منصب الرسالة البيان الفعلي لما يراعى في الافتاء • وجمعه امانة الصلاة البيان الفعلي كذلك • وكذلك يقال في امانة الحامة والادارة ، وما سواها من المناصب •

وكان هذا اظهر في الحكمة من ان يكون مقوليا منصب الرسالة وحده ، اذ لا تتبين حينئذ الاحكام الشرعية المتعلقة بسائر المناصب الا قولا فقط ، وذلك يكسرون قصصا في البيان والتعليم • والله اعلم حكيم •

ولكن قد حصل بسبب هذا الجمع بين المناصب اشتباه في بعض الاحكام المستفادة من الفصل : اهي احكام شرعية عامة تنظم الامنة ، ام هي احكام خاصة مؤقتة ؟ تنظم من تعلقت به وحده •

او بعبارة اخرى : هل هي صادرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بوصفه رسولا ، او بخير ذلك من صفات من الجهات التي تقدم ذكرها •

لقد ذكر الاسنوي (٢) من هذه الجهات ثلاثا : منصب النبوة ، ومنصب الامانة الحامة ، ومنصب الافتاء • ثم قال " ان ما ورد بلفظ يحتل رده الى المناصب الثلاث يحط عند الشافعي على التشريع العام ، لانه الخائب من احواله صلى الله عليه وسلم ولا نه المنصب الاشرف ، ولا ان الحط عليه اكثر فائدة ، فوجب المصير اليه ••• وقال ابو حنيفة : يعمل على الثاني لانه المتيقن من "

وقال القرافي (٣) ايضا " ان غالب تصرفاته صلى الله عليه وسلم بالتليغ لان وصف

الرسالة غائب عليه صلى الله عليه وسلم

ونحن نترقب أمثلة يتهين منها ما تقدم ذكره في هذا المطلب :

المثال الأول : عن عبد الله بن مسعود أنه كان يطلي فوضع يده اليسرى على اليمنى ،
قرأه رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضع يده اليمنى على اليسرى (٤) .

بواب عليه النسائي : باب في الإمام إذا رأى الرجل قد وضع شطاله على يمينه .
وهو تهريب حسين . لأن هذا الحكم وإن كان من باب تهليل الشريعة ، وهو لا يفي بمصعب
النبوة ، ويقتدى به كل أحد ، إلا أن ذلك الصيق بمهمة إمام الصلاة الجوتسب
لها ، فكما أنه يقيم للناس صلاتهم بتأديتهم له ، وكذلك ينبغي أن يعلمهم آذان صلاتهم .
وكما قيل في هذا الحديث ، كذلك يقال في حديث المسني : صلاته ، وحديث
صح النبي صلى الله عليه وسلم ملاكهم في الصلاة ليستوا ، وأنه صلى الله عليه وسلم
كان يتغولهم بالموعظة ، وسائر ما فيه وعظاوا انكارا وتعليم من النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم في شأن الصلاة والوضوء وغيرهما من الأحكام الشرعية والآداب والأخلاق الدينية
ما وتوسع منه صلى الله عليه وسلم في مسجده ، ينبغي أن يحمل مثل ذلك من مهمة
الإمام ووظيفته .

ويمكن البحث من هذه الجهة ، في كثير من أفعاله صلى الله عليه وسلم
المتعلقة بالمسجد ، كبناء بيوته صلى الله عليه وسلم طتصقة بالمسجد ، فإن ذلك يمكن
جعله أصلا ، لتقريب بيت الإمام من المسجد ، ومناسبة ذلك ظامرة .

المثال الثاني : قصة حديث ذي اليمين في تسليم النبي صلى الله عليه وسلم من شخص
وما جرى من السؤال والجواب بينه صلى الله عليه وسلم وبين ذي اليمين وأبي بكر وعمر ،
ثم أتم الصلاة وسجد للسجود .

قيل إن ذلك يدل على أن من سلم من شخص ثم تكلم يظن أن صلاته قد تمت لم تفسد
صلاته . وهو مروي عن مالك .

وقيل تفسد صلاة الجميع .

وقيل إن عدم فساد الصلاة بذلك مختص بالإمام . وتفسد صلاة من تكلم غيره .
وهو مذموب الحنفية . واعتذروا عن تكلم أبي بكر وعمر بأن كلامهما كان جوابا للنبي صلى الله عليه وسلم

الله عليه وسلم ، وقد كانت اجابتهما للنبي صلى الله عليه وسلم واجبة عليهما
ولو في الصلاة ، او كان جوابهما بالايضا لا بالقول .

ومن ثلّم ذى اليدين بانه تكلّم سائلا عن نقص في الصلاة في وقت يمكن ذلك
فيهما . قالوا : والنبي صلى الله عليه وسلم كان اماما ، فيدل ما فعله على حكم فصل
الامام ، ويقتضى ما عداه على الاصل (٥)

المثال الثالث : حديث عبدالله بن زيد ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج يستسقي ، فحول
الى الناس ظهره ، واستقبل النخلة ، ثم حول رداءه .

قال جمهور الفقهاء : يستحب لكل من حضر صلاة الاستسقاء ، من امام وما صوم
تحويل اوديئتهم .

وقال الليث ، وابويوسف ، ومحمد : يستحب ذلك للامام دون المأموم . لانه نقل
عن النبي صلى الله عليه وسلم دون اصحابه (٦) .

فالاخلاف هنا راجع الى الاحتال الذي ذكرنا في اول هذا المطلب .

المثال الرابع : عن سلمة بن الاكوع قال : قال صلى الله عليه وسلم " من ضحك منكس
فلا يصح بعد الثالثة وبقي في بيته منه شمس " فلما كان الحام الثقيل قالوا : يا
رسول الله ، نفعل كما فعلنا الحام الماضي ؟ قال " كلوا ، واطعموا ، وادخسوا ،
فان ذلك الحام كان بالناس جهما ، فاردت ان تعينوا فيها " (٧)

فان اخر القصة يدل على ان النبي الاول كان صادرا عنه صلى الله عليه وسلم
وسلم بوصفه صاحب السلطة الادارية ، وكان هذا منه اجراء مؤقتا لعلاج حالته
اجتماعية طارئة بما يحقق المصلحة ويدرك المفسدة .

ولكن باجتماع مندب السلطة مع مندب الرسالة يدل هذا الحديث انه يجوز
لصاحب السلطة الادارية ان يتخذ مثل هذا الاجراء ، بالمنع من بعض المباحات ، ولا يكون
ذلك مخالفا لمقتضى الاسلام ولا شريعته .

ومثل ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم يوم حنين " من قتل قتيلاً ظم سلبه "
هو عند الحنفية من باب تصرفات الائمة . ويمكن البناء عليه ان للامام ان يضع مشيئته
هذا القانون لتحصيل مصلحة معينة عسكرية او مدنية .

٥- انظر : ابن قدامة : المضي ٥٠/٢ ، ابن دقيق العيد : الاحكام ٢٥٦/١
٦- ابن قدامة : المضي ٤٧٤/٢ ، سروراه البخاري ٢٤/١٠

المثال الخامس : حديث غديره صلى الله عليه وسلم حين طم ان طي بن ابي طالب يري محمد ان يتزوج بنت ابي جهل ، على فاطمة بنت محمد صلى الله عليه وسلم ورضي عنهما ، ورفقه صلى الله عليه وسلم الموافقة على ذلك (٨) .

وقد ذكر ابن حجر ان ذلك منه صلى الله عليه وسلم يحل على ثلاثة اوجه :

الاول : انه صلى الله عليه وسلم حرم ذلك على طي خاصة .

الثاني : ان الجميع كان صاحبا لطي ، ولكن معه صلى الله عليه وسلم رخصة لخطبته فاطمة ، وقيل على ذلك امتثالا لامر النبي صلى الله عليه وسلم .

الثالث : انه من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم ان يحرم التزوج ~~طبيعه~~ بناته ، او على فاطمة بالذات ، وهو راجع الى الاول .

ولما كان الاصل عدم الخصوصية كما تقدم فان اصوب ما تحل عليه القصة الوجه الثاني ، ويكون ما وقع من النبي صلى الله عليه وسلم وقع بصفته واحدا من المسلمين وفرض كما يفرض الواحد منهم ، ورفض كما يرفض الواحد منهم ان يكون لابنته ضرة . ويؤيد ذلك ان في احدى روايات هذه القصة ، ان النبي صلى الله عليه وسلم قال (٩) " واني لست احرم حلالا ، ولا احل حراما " . فهو اذن امر شخصي بحت ، لا علاقة له بالتشريع . بل كما لو استوفد ابو بكر او عمر او غيره ما في ان يتزوج صهره على ابنته فانه قد يرفض ، وان لم يكن ذلك مضبوطا ولا مكروها . ثم قد يعطيه صهره ويرضى خاطره ان كان له فضل عليه . وذلك كله في حيز الصباح . ويؤيد هذا ما وقع في بعض روايات البخاري للحديث ، ان فاطمة قالت له صلى الله عليه وسلم " ان الناس يزعمون انك لا تفض لبناتك " اي كما يفرض سائر الناس . فقال ، صلى الله عليه وسلم ما قال . ويؤيده ايضا ان في رواية عند مسلم قال صلى الله عليه وسلم " وان فاطمة بضعة مني يربني ما ربهما ، ويؤذي ما آذاهما " .

المثال السادس : قالت عند بنت حبة : يا رسول الله ، ان ابا سفيان رجل شحيح وليس يعطيني ما يكفيني وولدي الا ما اخذت منه وغولا يحلم . فقال صلى الله عليه وسلم " غدي ما يكفيك وولدك بالمعروف " (١٠) .

٨ - راجع صحيح البخاري وشرحه فتح الباري ٣٢٧/٩ - ٣٢٩ وصحيح مسلم ٣/١٦

٩ - رواه مسلم ٤/١٦

١٠ - حديث عند . رواه البخاري ٥٠٧/٩ ، ١١١/١٣

فقد بين النبي صلى الله عليه وسلم الحكم في حق أبي سفيان وهو غائب * فهل يدل هذا على جواز الحكم على الغائب ؟

قال بعض الشافعية : يجوز ، واحتجوا بهذا الحديث * وترجم عليه البخاري باب القضاء على الغائب *

وقال أبو حنيفة : لا يجوز *

وقال النووي : لا يصح الاستدلال ، بل هو افتراء *

والذي عينه جهة الافتاء ما ثبت من أن أبا سفيان كان حاضرا بمكة (١١) . فلو كان ذلك القول قضاء للزم أن يحضر المجلس *

المثال السابع : حديث تأبير النخل ، وقد تقدم *

وقد صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم بوصفه انسانا ، ألا أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن بشرا رسولا ، فإن ذلك يعني أنه يجوز للإنسان أن يتكلم في شؤون الدنيا بحسب ما يظن على ظنمه ، فإن تبين الأمر بخلاف ما قال ، فلا يكون كاذبا ، ولا يكون قد فعل محرما *

فهذا الحكم وهو جواز الكلام على غالب الظن ، هو حكم شرعي يتبع لما كان صادرا عن وصف الرسالة إذ لو كان ممنوعا لا تمنع منه صلى الله عليه وسلم * أمما ترك تأبير النخل فليس واجب الاتباع لما كان مصدر الأمر به الخبرة الإنسانية *

المثال الثامن : أحاديث الاقطاع ، منها أنه صلى الله عليه وسلم أقطع الزبير حنظلة فرسه ، وأقطع وائل بن حجر مغان القليصة * وغير ذلك *

وهذا بالاتفاق صادر عنه صلى الله عليه وسلم بوصفه اماما العامة * وينبغي على ذلك أن الاقطاع راجع الى الامام *

المثال التاسع : كان النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي يتولى الخطبة للجمعة ، ثم يومهم في الصلاة *

فاستحب الامام أحد واصحابه (١٢) أن يتولى الصلاة من يتولى الخطبة وبعثوا ذلك هو السنة * فان خطب الجمعة رجل صلى آخر ، لحذر ، جاز * والمعدة

في الاستدلال لهذا الحكم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان هو الذي يطهري
بهم ، وهو الذي يخطب •

ومثله أيضا استحباب أن يتولى امامة الصلاة من يتولى
السلطان • ولم يزل هذا عند المسلمين الى زمن متأخر في المم
الحباسي •

المبحث الثالث

جهات المضمول به

انقول هنا شيئا من بعض الوجوه بما تقدم من القول في جهات الناطق ، فسير
ان المجال هنا اضيق .

وما اختلف فيه من الفعل بسبب اختلاف جهات المضمول به ، صلاة
النبي صلى الله عليه وسلم على النجاشي عندما مات وارض الحشمة ، فمن فسمع
الصلاة على الخائب ، اعتذر عن هذا الحديث بان النجاشي لم يصل عليه
بلمدة احد (١) .

ومن ذلك ايضا في باب صلاة الجنائز ايضا ، انه صلى الله عليه وسلم قام عند صدر
الرجل ووسط المرأة . نذهب الى الشافعية الى استحباب ذلك لظاهر
الحديث . وقال ابو حنيفة : يقوم عند صدر الرجل وصدر المرأة لا بينهما سواء (٢) .

ومثله ان النبي صلى الله عليه وسلم اتي بصبي لم ياكل الطعام فاجلسه
في حجره فقال على ثيابه ، ندعا بما ففضح ولم يغسله (٣) . فليل بنسائه
عليه ينضح بول السلام والجارية ، ولا يجب غسلها . وقيل يغسلان جميعا . وقيل
ينضحان جميعا ، وهو الاصح ما لم يأت من فرق بينهما بحجة قائمة . لان الاصل
المساواة .

٢- ابن قدامة: المغني ١٠/٢

١- ابن دقيق : الاحكام ٣٥٢/١

٣- صحيح البخاري . وفتح الباري ٢٢٢/١

المبحث الرابع

مكان الفعل وزمانه

يعلم ما تقدم في الفصول السابقة حكم انحال النبي صلى الله عليه وسلم بالنسبة اليه ، على اساس استواء الحكم بيننا وبينه صلى الله عليه وسلم . ومن المعلوم ان فعله صلى الله عليه وسلم يقع في ظرف زمني وظرف مكاني ، ولا بد . فهل الاقتداء به صلى الله عليه وسلم يقتضي ايضا مساواته في زمان الفعل ومكانه ؟

ولكي نوضح المقصود بهذا السؤال نقول ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى باصحابه الجمعة مثلاً في سجده ، وفي الوقت المعلوم . وشهد الفقهاء ان الصلاة معتبر ، وان الوقت معتبر كذلك ، فتفصل صلاة الجمعة في المسجد في الوقت الذي صلى فيه وذلك مستفاد من قضية التساوي . ومن اجل ذلك يبحثون عن الاوقات التي صلى فيها ، لتكون القدوة على اتبعها بايقاع الصلاة في مثل ذلك الوقت .

ومثل ذلك في اعتبار المكان : الوقوف خاص بحرفة ، والطواف خاص بالببيت ، وركعتا الطواف خاصتان بمقام ابراهيم ، ونحر المهدى خاص بمكة .

ومثل ذلك في الزمان : الصوم خاص بربضان ، وركعتا الفجر بعد طلوعه ، وبعض الصوم خاص بالاثنين والخميس وعاشوراء .

وما لم يعتبر فيه المكان : الصوم ، والذكر ، وصلاة النفل المطلق ، والبيع والشراء . وقد التفتنا وغير ذلك .

الدلالة الدالة على اعتبار الزمان والمكان ، او الخائض :

استدل على اعتبار المكان او الزمان بالقول .

ومثاله في المكان : ما تاله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع ، في عرفة " وثقت عنها وعرفة لها مؤلف " فدل على اعتبار عرفة في الوقت ، والذي خصوصية المكان الذي رآه فيه من عرفة . وقال كذلك بمزدلفة " وثقت عنها حديثي فيه تدبر . فنرجح كلها مؤلف " وقال يعني " ذكرت عنها معنى كلها فحضر " وفي رواية

" وكل فجاج مكسة محسرة "

ومثاله في الزمان : ط في حديث عائشة ، انه صلى الله عليه وسلم صام بمكسوم
طشرا ، وامر بديارمه .

ومثال الخائفة انه صلى الله عليه وسلم كان يطلي بحد الحصر ، وينهى عنه (١) .

٢- ان يفعله صلى الله عليه وسلم بالمكان المصين قاصدا ان يتخذ من بعده لمصلحة
ذلك المصلحة . ومثاله ان عثمان بن مالك طلب منه : صلى الله عليه وسلم
ان يحلي في بيته في مكان يتخذ من حلي (٢) . ففعل .

٣- التكرار : فقد قيل بانه يجب اعتباره اذا كرر الرسول صلى الله عليه وسلم الفصل
في ذلك المكان او الزمان . نقله الباقلاني (٣) عن قوم ، ونقصه .

واذا ترك الفصل في الزمان او المكان فلم يفعله مرة اخرى مع التمكن والمصلحة
فقد يدل ذلك على عدم اعتباره . كتركه صلى الله عليه وسلم تصد غسار
براء وفارث ان ياتيهما للتعبيد فيهما . في ايام الفتح وعبدة الرداء .

وتركه صلى الله عليه وسلم الفصل المصين في مكان آخر ، ثم عوده الى الفصل
في المكان الا في يدل على اعتباره ، كتركه اقامة الجمعة في السمر ، والعودة
اليها في الحضر ، يدل على ان الحضر معتبر ، بخلافه في صلاة الجمعة .

٤- نقل النصابي للفصل مقرونا بذكر الزمان او المكان . ولم اجد احدا ذكر هذا النوع .
وهو واضح من ذكرهم لظواهره في مواضع اخرى . ووجهه ان النصابي قد رأى تواتر
النسب ، وربما سمع من النبي صلى الله عليه وسلم الفاظا تدل على اعتبار التواتر
لم يخطئها اليقينا . وهو عدل ، فيقتضي ان الامر كما قال . وخاصة اذا اعتصم
بمنه ، او امر به .

ومع ذلك فهذه امارة ضعيفة ، ووجه ضعفها احتطال ان مراده بنقل الزمان
او المكان مجرد الاخبار دون الاحتجاج . ولو وضح انه يريد الاحتجاج ، فذلك
رايحه ، وليس قوله بحسنة . وتونه رأى تواتر تدل على ذلك ليس الا مجرد
احتجاج .

(١) حديث : كان يطلي بحد الحصر وينهى عنه : رواه ابو داود من حديث عائشة

٢- رواه البخاري في مواضع وصلى ٢٤٢/١ وطالك ١٧٣/١

٣- ابو شامة : المصنف ق ٣٩ أ

ثم اذا انضمت هذه الامارة الى التكرار قويت الدلالة على ذلك ، ومثاله حديث جابر (٤) " كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر بالهجرة ، والمصبر والشخص ثقية ، والمضرب اذا وجبت والصبح كان يصليهما بخلع من " يدل ذلك على اذنية ايقاع الحسالة في هذه الاوقات .

ومثاله ايضاً حديث ابن عمر " ان الله صلى الله عليه وسلم كان يأتي مسجد قيسية كل سبعت فيصلي فيه ركعتين " (٥) وقد ايد مشروعته قوله تعالى (المسجد اسم على التقوى من اول يوم احب ان تقوم فيه) على القول بان المراد بالمسجد في الآية مسجد قيسية .

ما يعتبر من زمان الفعل النبوي ومكانه :

اما ما دل دليل خاص على اعتباره في التاسيسي من الزمان او المكان ، فانه يعتبر ، اتفاقاً .

وما دل الدليل على الخاص على الخاص التاسيسي فيه ، فهو مطلق اتفاقاً .

وما لم يدل دليل خاص على اعتباره ولا على الخاص فيه فقد اختلف فيه طائفتان من اهل العلم :

المذهب الاول : ان الاصل عدم اعتبار الزمان ولا المكان . وهذا مذهب القاضي عبد الجبار الهمداني المعتزلي (٦) ، وعظيمة ابي الحسين ، وابن الهيثم الحنفي (٧) ، والقاضي الباقلاني ، والفرزاني (٨) ، والامدي (٩) .

استدل عبد الجبار بان اعتباره يومى الى نقض التاسيسي وابطله ، لانه يقتضي ان التاسيسي لا بد ان يفعل الفعل في الوقت نفسه الذى فعل فيه التاسيسي به ، وقسمه فاق ، فيومى الى ان التاسيسي مستحيل .

وكذلك في المكان ، اذ من المستحيل جمع الناس في مكان واحد ، هو المكسب الذى جعل فيه الفعل التاسيسي به ، فيومى ذلك الى نقض التاسيسي وابطله .

٤- حديث جابر : متفق عليه

٥- البخارى ٦٩/٣

٦- المصنف ٢٦٩/١٧

٧- التحرير ، وعليه التثنية والتحرير ٣٠٣/٢

٨- ابو شامة : المحقق ق ٢٩ أ

٩- الاحكام ٢٤٥/١

وقد قال أبو الحسين (١٠) في إبدال: "إذا الاستدلال بهذا إنما يمنع من اعتبار زمان معين، ولا يمنع من اعتبار مثل الزمان، كما في صلاة الجمعة، ولا يمنع من اعتبار ذلك المكان في زمان آخر، ولا يمنع من اعتباره إذا كان المكان متصفاً، كحرفة".

واحتج عبد الجبار أيضاً بأن الواجب الاقتصار في صفات الفعل وممتلكاته على ما أقل قدر، لأننا لو اعتبرنا الأكثر من الصفات لكان في ذلك التضيق الذي لا يقف عند حدوده، حتى يؤدى إلى امتناع التام، كما تقدم.

يقول عبد الجبار "يلزم على ذلك أن يعتبر محل الفعل كما اعتبر المكان والوقت وأن تعتبر الآلية، وأن تعتبر أعيان الأشخاص، حتى إذا أخذ صلى الله عليه وسلم لم انزكاة من الحرمي يعتبر النسب في ذلك وسائر الصفات، وهذا باطل، فلا يبعد إذن من اعتبار الأقل في ما يمكن مصبه التام، وإنما يقال بما زاد عليه لاجتماع الدليل الذي يقتضيه".

المذهب الثاني: أن الأصل اعتبار الزمان والمكان في التام، وإلى هذا ذهب أبو عبد الله البصري كما نقله عنه أبو الحسين في المكان، خامسة وسكت عن الزمان (١٠)، وتلقاه الباقون عن قوم لم يسمهم (١١).

المذهب الثالث: يعتبر المكان، ولا يعتبر الزمان، نقله أبو نعيم القشيري (١٢) عن قوم من الأصوليين "لم يسمهم، ولم يبين التام في تفرقتهم بينها".

ويمكن الاستدلال لا اعتبار المكان بفعل ابن عمر وسالم ابنه، إذا كانوا يتحرمان الصلاة في المواضع التي صلى فيها النبي صلى الله عليه وسلم في أسفاره إلى مكة.

ولكن ذلك معارض بما ثبت عن عرو أن له رأى الناس يهاجرون إلى مكان فمسأل عن ذلك، فقالوا: قد صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم. فقال: "من عرض له الصلاة فليصل، ولا يضمن، فأنط ملك أهل الكتاب لأنهم تهبوا آثار أنبيائهم فأنفذوهما كنائس وبيعا" (١٣).

المذهب الرابع: اعتبار الزمان دون المكان واليه يميل ابن تيمية. فقد ذكر عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا في مسجد الفتح ثلاثاً: يوم الاثنين، ويوم الثلاثاء،

١٠ - المختصر ٣٢٢/١ ١١ - المختصر ٣٢٣/١

١٢ - أبو شامة: المحقق ٣٩ ١٣ - أبو شامة: المحقق ٣٩

٣ - ابن حجر: فتح الباري ٥٦٩/١ وأما ابن تيمية: اقتضاء الصراط المستقيم ص ٣٨٦

يوم الاربعاء ، فاستجيب له يوم الاربعاء بين الصلاتين . فصرف البشر في وجهه .
قال جابر فلم ينزل بي امر مهم فليست الا توخيت تلك الساعة فادعوني فيها فاعرف الاجابة .
يقول ابن تيمية " هذا الحديث يحمل به طائفة من اصحابنا وغيرهم ، فيتحرون الدعاء
في هذا ، كما نقل عن جابر . ولم ينقل عن ابن ابراهيم تحرى الدعاء في المكان ، ولكن
تحرى الزمان " (١٤)

رأبنا في ذلك : الزاي نواه ترجيح القول الاول ، وهو ان الامسار عدم اعتبار الزمان
والمكان في التماسي ، ما لم نعلم انه مقصود وتحري شرعا .

وتوجيه من وجهه :

الاول : ما تقدم عن القاضي عد الجار من ان اعتبارهما تضيق وتحجير في التماسي
فينبغي الخاوما لیتسح الحكم .

الثاني : ان الزمان والمكان طرفان للافعال ، ولا بد لكل فعل منهما كان ، من ان يقع
في زمان ومكان . ولا شك ان الذي يقصد اعتباره من ذلك هو الاقل ، فيجوز سب
بيان . ويبقى الاكثر وهو غير المحتسب .

الثالث : ان يقال ، ان تخصيصنا للمكان او الزمان بناء على ان النبي صلى الله عليه
عليه وسلم فعل فيه ، اما ان يكون لخاصية نشأت من ايقاعه صلى الله عليه وسلم
الحمل فيه ، واما لخاصية موجودة فيه قبل ان يفعل فيه صلى الله عليه وسلم
فعل .

فاما الاحتال الاول فقد تقدم ابطاله في المطالب الخاص بسبب
الفصل .

واما الثاني وهو ان يكون في الشرع خاصية تقتضي تخصيصه بالعبادة ، فملا
يصح بناء الاحكام الشرعية عليه ، لوجهين :

الاول : ان احتمال وجود الخاصية المذكورة معارض باحتال عدم وجود خاصية
اصلا ، وان وقوع الفعل في ذلك الظرف لردى محض كتحريم السقاء وصحومها ،
وغائبة اذا خلا من المناسبة ، كما في عقد النكاح في شوال والدنول فيه .
والثاني : ان البناء على مجرد احتمال الخاصية لا يصلح ، بل لا بد من بيان ذلك بالقول

او غيره ، اما مجرد ايقاع الفعل في الظروف فلا يكفي بيانا ، لما تقدم من ان الظروف
تتروى للفعل من حيث هو فعل .

ولا تنهى الاحكام الشرعية الا على ظم او ظان ، ناشئ عن دليل .
فالقاعدة اذن عدم اعتبار المكان والزمان في التاسسي ، الا بدليل خاص
يدل على ذلك . والله اعلم .

امثلة تطبيقية :

المثال الاول : كان بحر الهدى للمحضر . قال الله تعالى (ولا تحلقوا رؤوسكم حتى
يبلغ الهدى مجلسه فان احضرتكم نواستيسر من الهدى) وجر النبي صلى
الله عليه وسلم واصحابه هديهم حينئذ احضروا .

ذعب ابو حنيفة الى ان هدى المحضر ينحصر بالحرم ، كهدى غير المحضر .
وذعب مالك والشافعي الى انه ينحصر في مكان الاحصار . (١٥)
وعن احمد روايتان كانه مهيمن . (١٦)

استدل لابي حنيفة (١٧) بقوله تعالى (ثم ملأها الى البيت المحيط) وتسميته
هديا ، والهدى ما يهدى الى البيت .

واستدل لمالك والشافعي بفعل النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه (١٨) . قال القرطبي
" ينحصر حيث حل ، اقتداء بفعله عليه الصلاة والسلام بالحديبية " .

والراجع عندنا في هذه المسألة ان هدى المحضر يجب نحره بالحرم ، وما
الفضل الغوري من ذهبه خارج الحرم فهو خارج على سبب ، وهو انه قد حل بينه
وبين ارساله الهدى الى الحرم . ودليل ذلك قوله تعالى (هم الذين كفروا وصدوا عن
عن المسجد الحرام والهدى معكوا ان يبلغ مجلسه) يعني (وصدوا الهدى)

يقول الجصاص (١٩) " هذا من ادل الدليل على ان محله الحرم . . . قلنا اخبر
عن منعه من الهدى عن بلوغ محله ، دل ذلك على ان الحل ليس بمحل له " .

١٥ - تفسير القرطبي ٣٧٩/٢ ١٦ - ابن قدامة : المغني ٣٥٨/٣

١٧ - ابن الهمام : فتح القدير ٢٩٧/٢

١٨ - المجموع ٢٦٧/٨ وانظر ايضا : الشافعي : الام ١٥٩/٢

١٩ - احكام القرآن ٢٧٣/١

وعلى هذا يكون المشتق من الفعل النبوي جواز ذبحه في مكان الاحصار في حالة عدم القدرة على ارساله الى الحرم * والله اعلم *

المثال الثاني : اقامة صلاة الجمعة بالقرى *

قال الحنفية : لا تقام الا بمصر جامع *

وقال الشافعية والحنابلة والمالكية : تقام بالقرى *

احتج الحنفية بحجج منها : كط في بدائع الصنائع ، ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقيم الجمعة بالمدينة ، وما روى الا تامة حولها ، وكذا الصحابة رضي الله عنهم فتحصوا البسلا ، وما نصبوا المنابر الا في الاحصار (٢٠) .

واحتج الآخرون بحجج منها ما روى عن ابن عباس ، انه قال (٢١) " ان اول جمعة جمعت بعد جمعه في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم في مسجد عهد القيس بجواثي من قرى البحرين " .

وقال الحنفية في رد هذا الاستدلال : القربة في عرف المتقدمين المصر *

المثال الثالث : جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم امرأة وهو جالس بين اصحابه فودعت نفسها له ليتزوجها ، فكان لم يرد ذلك ، فقال بعض اصحابه : ان لم يكن لك بهما حاجة فزوجهما ، فزوجهما بها ، وفي رواية : كان ذلك في المسجد (٢٢) .

واضح ان الفعل يدل على الجواز ، فلا حرج في اجراء عقد النكاح في المساجد * ولكن لا يصح انقول بانسه مستحب فيها ، لعدم الدليل على ذلك *

٢٠ بدائع الصنائع (١/ ٢٦١)

٢١ رواه البخاري وهذا لفظه يرواه ابو داود بمعناه (جامع الاصول ٦/ ٤٤٣)

٢٢ فتح الباري ١/ ٢٠٦

المطلب الخامس

هيئة الفسل

قد قال الباقلاني في هيئة الفسل كلمة تناقلها من بعده كالغزالي وأبي شامة والتركشني (٢٣). وهي أن ما يقتدى به من الافعال النبوية تتبع هيئته . يقول الغزالي " أن قيل : انه فسل (النبي صلى الله عليه وسلم) فعلا وكان بيانا ووقع في زمان ومكان وعلى هيئة ، فهل يتبع الزمان والمكان والهيئة ؟ قيل : اما الهيئة والكنية فنصم ، واما الزمان والمكان فلا مدخل له الا ان يكون لا نقا به بدليل "

ولم يبينوا لنا ما الهيئة التي يشمرون اليها . ولا انها تتبع وجوها واستجابا . ويظهر ان المقصود بالهيئة ان يتركب الفعل من اجزاء ذات انواع خاصة مع الانساذ في الاعتبار كيفية ترتب تلك الاجزاء بموقع بعضها من بعض .

فان كان هذا هو المراد ، فواضح ما يمثل به لذلك هيئة الصلاة من كونها ذات قيام بعده ركوع بعده رفع ثم سجودان بينهما جلسة الى اخر ما يذكر في هيئة الصلاة .

ولكن هذا الامر ، وهو اتباع الهيئة ، هو في الصلاة واضح لا اشكال فيه ، وذلك لان لها هيئة اجتماعية طمت من قرائن كثيرة واشارات في الكتاب والسنة هي دليل الترتيب . اما ما لم يكن كذلك من الافعال فهل تتبع هيئته ايها ؟

والذي نقوله ان اتباع الهيئة ، اذا لم يدل عليها الا بالفعل النبوي المجرد ، لا يزيد عن ان يكون مستحبا .

فاما ان كان الفعل بيانا لهيئة ما هو بها فيدل على وجوب تلك الهيئة ، وذلك كما ان الله امر بالسجود ، ففعلنا النبي صلى الله عليه وسلم السجود بهيئته المألوفة التي يتحقق بها كونه سجودا . لكن ما خرج عن تعيين حقيقة السجود من الهيئات كالتمويه ، وضم الاصابع ، وتوجيهها الى القبلة ، فيكون مستحبا لا غير . اغذا مسن قاعدة الفعل المجرد الذي ظهر فيه قصد القرية ، فهي وان كانت اجزاء من الصلاة الا انها في ذاتها اعمال يراد بها القرية ، اذ انها تعين على الاخبات ، واستحضار العزيمة الى الله .

وكذلك هيئمة الطواف • فقد تبين بفعله «على الله عليه وسلم وجوب البدء من عند الحجر الاسود ، وجعل البيت عن يساره وهذا ما يتحقق به كون الفعل طوافاً • واما ما زاد عن ذلك كالرميل بين الركنين والاضطباع ، والاذكار ، فهذه امور خارجة عن حقيقة الطواف ، فتكون من قبيل الافعال المجردة ، ويقتدى بها استحبابا ان وسمح ان المراد بها القرينة •

المبحث السادس

الدلالة الاقتراعية

مرادنا بالاقتران ان يقع الفعل النہوی مقارنا او سابقا او لاحقاً للفعل الآخر مع كون الفعلين ليس جزأين لفعل واحد • فان الافعال التي تكون فعلاً واحداً قسمين تقدمت في المطلب الخامس بالهيئة •

والذي يظهر لنا ان الفعل اذا اقترن بفعل آخر فان علم ارتباطه به حتى يكون كالوصف له ^(١) ، بدليل قولي ، فانه يؤخذ بذلك •

وان لم يكن ذلك من قولسي ، فالأولى النظر الى ذلك حسب قاعدة التماسي بالافعال المجردة دون قاعدة الفعل البياني ، والله اعلم •

ومن اوضح الامثلة لذلك ما روى ابن مسعود " ان المشركين شغلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اربع صلوات يوم الخندق ، حتى ذهب من الليل ما شاء الله ، ثم ربالا فاذن • ثم اقام فصلى الظهر ، ثم اقام فصلى العصر ، ثم اقام فصلى المغرب ، ثم اقام فصلى العشاء " ^(٢) •

فقال المالكية والحنفية والحنابلة : يجب الترتيب بين النوازل ، حتى لو قدم العصر على الظهر مثلاً فانه يعيد العصر •

وقال الشافعية : لا يجب ذلك بل هو مستحب •

استدل الاولون بالفعل النہوی مع قوله صلى الله عليه وسلم " صلوا كما رايتوني صلي اصيلي " فادخلوا في دلالة انفعل الدلالة الاقتراعية ، وحطوها على اصيلي اليه • وقد تقدم ان الصواب ان حديث " صلوا كما رايتوني اصيلي " لا يصلح دليلاً للتمييز بين واجبات الصلاة ومستحباتها ، بل تبقى افعال الصلاة من هذه الناحية

(١) انظر الموافقات للشاطبي ٢٨٥/٣

(٢) حديث ابن مسعود رواه الترمذي والنسائي (جامع الاصول ١٤١/٦)

في حكم الفعل المجرد : وبيننا أن الفعل المجرد إذا لم يتم دلالة على أنه صلى الله عليه وسلم فعله على سبيل الوجوب فلا يكون واجبا • ولم يتم قرينة على أنه صلى الله عليه وسلم رتب بين الفوائت على سبيل الوجوب ، فلا يبقى إلا أنه فعل ذلك استحبابا • فهذه طريق من طرق الاستدلال على كون مذهبا لشافعية في مسألة الترتيب بين الصلوات الحقيقية أرجح • والله اعلم •

مثال أخير : حديث ابن عمر : صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم سجدتين قبل الظهر وسجدتين بعد ما ، وسجدتين بعد الجمعة ، وسجدتين بعد المغرب ، وسجدتين بعد العشاء • فأما المغرب والعشاء ففي بيته • وحدتني عنصمة أنه صلى الله عليه وسلم كان يسلي ركعتين بعد ما يطلع الفجر ^(٣) .
 مروى نحوه عن عائشة ^(٤) .

فقد تنبهن هذا الحديث من متعلقات الفعل ثلاثة أشياء :

١- العدد ، وسيأتي في مطلب خاص أن شيئا الله •

٢- المكان ، وقد تقدم أن الفعل لا يدل على اعتباره في التماسي إلا بقريضة • وقد قال ابن حجر : استدل بهذا الحديث على أن فعل النواقل الليلية في البيوت أفضل منه في المسجد ، بخلاف رواتب النهار • قال : وفي الاستدلال بهذا الحديث لذلك نظر ، والظاهر أن ذلك لم يقع عن عمد •

أقول : ولعل هذا من تنبهن ابن عمر لا مكنة العبادة النبوية ، مما لم يكن غيره من الصحابة يحيرها بالسهو ، ولا يلتفت إليه •

٣- الاقتران بالفريضة ، قبلها أو بعد ما ، وهو المراد هنا • والاتفاق واقع على أن هذا الارتباط بين الرواتب والفرائض معتبر ، وإنما اغطف الفقهاء في العدد والمكان • ولعل الذي دل على أن هذه المقارنة معتبرة في هذا المثال اتفاق ابن عمر وعائشة على ملاحظتهما ، مع الاستمرار من النبي صلى الله عليه وسلم على رعايتهما ، وخاصة في الركعتين الطلعتين قبل صلاة النجوم • قالت عائشة " لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء من النواقل أشد تعاهدا منه على ركعتي

٣- رواه البخاري ٥٠/٣

٤- رواية عائشة عند مسلم (نيل الأوطار ١٦/٣)

الفجسمر

مثال رابع : النفاث القرآنية عند ابن مسعود :

ورد من حديث ابن مسعود انه قال " كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ النفاث
السورتين في الركعة : الرحمن والنجم ، في ركعة • واقتربت والحاقة ، في ركعة • والطور
والذاريات ، في ركعة • وهيل للمطففين وعيس ، في ركعة " قال ابو داود : هذا تاليف
ابن مسعود •

ولا يدل هذا الاقتران على وجوب ولا استحباب ، والخالب انه وقع عرضا ، فليس
هو ما ظهر فيه قصد القرينة • والاسم اعلم •

المحرمات السابعة

الادوات والمناصب الطائفة

ان النبي صلى الله عليه وسلم اذا استعان في ايجاد الفعل بادوات معينة فذلك غالباً للمصلحة التي تحصل بتلك الادوات ، فالتاسي بقوله لا يقتضي الاستعانة اصلاً بادوات مماثلة ، وذلك كالحصاة او القوس في الخطبة ، وكالخمرة التي كان يضعها فيمسجد طيها ، واستلامه الركن بالمحجر ، واستناده الى الجذع عندما كان يخطب ، قبل ان يصنع له المنبر ، فلا يجنب ذلك ولا يستحب ، وانما يدل ذلك على الجواز .

وانما قلنا في ما سبق ، يستحب اتخاذ المنبر ، لما ورد من القول الامر باتخاذ ، ولا نه حصل من شواثر المسجد ، واجمعت الامة عليه .

وكما قلنا في الادوات ، كذلك يقال في جنس المواد المستعملة ، انما تختار بحسب المصلحة ، فاذا بنى صلى الله عليه وسلم مسجد من طين وسحق الدخيل ، وفرشه بالربل او الحصاة ، وكان منبره ثلاث درجات ، ومصنوع من اثل الخابضة ، فلا يدل ذلك على اكثر من الاباحية ، ما لم يعلم ان تخصيص ذلك الجنس لغرض شرعي ، فيكون بخصوصه مستحباً . واما ما سوى ذلك فينظر لشرعي ما يحقق المصلحة على وجه اتم ، فيكون اولى من غيره ، كبناء المسجد الان بالاسمنت المسلح والرخام ونحوها . وتستخدم فيه مكبرات الصوت ، والانتارة الكهربائية ، والسجاجيد ، وغير ذلك . والله اعلم .

المبحث الثامن

المسدد والمقنن

يتضمن البحث في عدد الفعل ومقداره امورا ، نقتصد لكل منها مطلبين :

المطلب الاول

الفعل الواحد ، ان كان يمكن عطفه بقدر دليل او قصير ، سهل يعتبر له طول الفعل وقصره في التامسي ؟

نقل ابو الحسين البصري (١) عن القاضي عبد الجبار انه لا اعتبار بطول انفصل وقصره في التامسي . ومقصوده انه لما ثبت وجوب التامسي في اصل الفعل فان ذلك لا يستلزم وجوب التامسي في طول الفعل وقصره ولم يمنع ان يقتدى بطول الفعل وقصره على وجه الاستحباب .

ثم قال ابو الحسين البصري : لقاتل ان يقول : يجب اعتبار ذلك في طول الفعل وقصره بحسب المكان ، اذا علم دخولها في الافراض . فيسبني اذا علم ان طول الفعل او قصره مقصود .

فلا شك اذا علم ان القدر مقصود ، انه يقتدى به ، ولكن هل يجب لمجرد علمنا انه مقصود ، اولا يجب الا اذا علمنا انه صلى الله عليه وسلم قصد فعله على وجه الوجوب ؟

والفوق بين الامرين ان المقصود الاول مجرد التعبد ، والمقصود الثاني : التعبد على وجه الوجوب .

ولنضرب المثال بسجوده صلى الله عليه وسلم في الصلاة . فانه (١) يتحقق بوضع الرأس على الارض لحظا لا يطمئن فيها (٢) وكان صلى الله عليه وسلم احيانا يخففه

مع الطمأنينة ، (٢) وأحيانا كان يطيلسه جدا .

فاما القدر الاول فهو واجب لا شك في ذلك ، وهو مجمع عليه ، اذ لا يتحقق
الماور به الا بذلك .

واما القدر الثاني ، وهو قدر الطمأنينة (٣) فقد اختلف فيه ، فقال ابو حنيفة
الطمأنينة في الركوع والسجود غير واجبة ، اخذا بالا ممر (يا ايها الذين امنوا اركعوا
واسجدوا)

وقال الحنابلة والشافعية : الطمأنينة واجبة ، بدليلين ،

الاول : الفصل النبوي ، فانه وقع تفسيراً للسجود الواجب ، فيدل على انها مرادة بالا ممر
وقد حافظ صلى الله عليه وسلم على الطمأنينة فلم يتركها مرة واحدة .

والثاني : حديث المسي في صلاته ، وفيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له " اسجد
حتى تظمئن ساجد " (٤)

والقول الثاني ، وهو قول الحنابلة والشافعية ، ارجح ، لان هذه قرائن تدل على
انه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك على سبيل الوجوب ، وقاعدة التماسي تنتج
انه واجب علينا ايضا ، ان اعتبرناه فعلا مجردا . فاما ان اعتبرناه بياناً
للامر فالوجوب اظهر .

واما القدر الثالث : وهو اطالة السجود بما يزيد على القدر الذي تتحقق به الطمأنينة
فهذا لا يدل على وجوبه دليل . بل هو مستحب اخذاً من قاعدة الاستحباب
في الفعل المجرد الذي قصدت به القرينة .

والذي نستنتجه من ذلك انه ينبغي ان ينظر لطول الفعل او قصره
نظرة مستقلة عن اصل الفعل ، على اساس قاعدة الفعل المجرد ، فان علم ان
صلى الله عليه وسلم قصد في الفعل قدرا مفيئا على سبيل الوجوب او الاستحباب او الاباحة
فالحكم في حكمه كذلك ، وان لم يعلم ذلك فلا استحبابان ظهر قصد القرينة ،
والا فلا باحسة .

٢- انظر ابن قدامة : المغني ١/٥٠٠

٣- حديث المسي في صلاته ، رواه البخاري ، ٥٤٩/١١ والترمذي ٢/٢٠٨ وقال هذا
حديث حسن صحيح .

ومن هنا ينشأ القول باستحباب التخفيف في ركعتي الفجر ، وفي صلاة الفرائض
جماعة ، وخاصة عند ظهور حاجة بعض المصلين الى ذلك ، كان يبكي طفل
وامه مع المصلين • واستحباب تقصير الخطبة وإطالة الصلاة يوم الجمعة • واستحباب
الإطالة في صلاة الليل ، مع تخفيف الركعتين الأولىين منها • الى غير ذلك مما ورد ذكره
في السنة من مقاديرها •
وكذلك استحباب القدر الذي وثقه النبي صلى الله عليه وسلم بحرفسة • والله اعلم •

المطلب الثاني

الكثرة والقلّة في مرات وجوب الفصل

ويدخل في هذه المسألة أن يفعل النبي صلى الله عليه وسلم الفعل دائماً، أو مرات كثيرة، أو قليلة •

فقد قال ابن أمير الحاج (٤): لا يدخل بالتأسيسي أن يكون فعل الخير متكرراً أولاً • والصواب أن في المسألة تفصيلاً •

فإن علم للفعل سبب ارتطبه به، فكثير النفل أو قل تمسكاً لكثرة وجود السبب أو قلتمه، فالأمر واضح أن الاقتداء به يكون بفعله عند ورود السبب • كإرساله الجماعة على الزكاة كل عام • وإقامته الجمعة والأعياد ونحوها • وصيام رمضان • ورجوع الزاني • وتلاوة القرآن • وأما ما سـوى ذلك فهو على قسمين:

القسم الأول: أن يفعل به صلى الله عليه وسلم دائماً أو كثيراً (٥)، فيقتضى ذلك غسي حقاً لا كثار من ذلك الفعل، وخاصة أن كان أصل الفعل امتثالاً للأوامر الإلهية كالإكثار من نوافل الصلاة، والصوم والصدقات والإكثار من الجهاد • فهذا النوع محل للاقتداء، يستحب الإكثار من الفعل كما أكثر النبي صلى الله عليه وسلم منه •

القسم الثاني: أن يقع العمل به قليلاً • وهو نوعان:

النوع الأول: ما علم سبب قلتمه • فيعلم حكمه بذلك، وله أمثلة:

المثال الأول: صلاته قيام رمضان بالمسجد، فإنه فعلها، ثم تركها خشية أن تفرض ذلك على مشروعية فعلها بالمسجد لزال السبب، ولا بأس بالإكثار منها فيه، بل السنة المحافظة عليها في المساجد بدليل فعل الصحابة والتابعين •

المثال الثاني: صلاة الضحى • قال عائشة "ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي سبعة الضحى، وأنا لا سبحها، وإن كان ليدع العمل وهو يحب أن يفعل به خشية أن يفعل به الناس فيفرض عليهم" فقد تبين سبب القلة • فلا مانع بالنسبة إلينا من الإكثار منها بل والدوام عليها (٦) • وقد كانت عائشة تداوم

٤- التقرير والتحبير على التحرير ٣٠٣/٢

٥- إشار الشاطبي إلى أشياء من ذلك في سياق بحث • انظر: الموافقات ٥٦/٣ وما بعده

٦- انظر تيسير التحرير ٢٥٥/١ • الموافقات ٦٠/٣

عليهما وتقول : " لو شئنا لربى ما تركتهما " (٧)

النوع الثاني : ان لا يعلم للثقة سبب • فالذى يقتضيه الناسى ولاقتداء • عدم الاكثار منه ، بل تقليده بحسب ذلك • ولهذا النوع اطمئنة •

المثال الاول : قيامه صلى الله عليه وسلم لزبد بن حارثة (٨) ، فلم يكن صلى الله عليه وسلم يقوم لكل قادم ، بل لم ينقل عنه الا هذه المرة ، وامره بالقيام لسعد بن معاذ (٩) فلا يصح اتخاذ القيام بناء على ذلك سنة •

المثال الثاني : تقبيل بعض الناس يده صلى الله عليه وسلم ، قد وقع ذلك مرات محدودة ان صحت الروايات بذلك (١٠) ، ولحق ذلك دأب الصحابة معه صلى الله عليه وسلم ، فلا ينهني ان يتخذ ذلك سنة • بل الاكثر من فعلهم معه صلى الله عليه وسلم هو السنة وهو المصافحة • فان حصل التقبيل على سبيل النادرة وانقلبه تكريما للدين وأهله جاز ان صحت الرواية ، ما لم يدل دليل على خصوصيته بذلك صلى الله عليه وسلم •

المثال الثالث : سجود الشكر ، ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم فعله على قلعة • مع كثرة ما فتح الله عليه من الفتوح • كرمه مالك وابو حنيفة ، واستحبه الشافعي واحمد (١١) •

المثال الرابع : الحمة • فان النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر بعد الهجرة ان سجد عمر ، عمرة الحديبية سنة ست ، والقنبية سنة سبع ، والجمرات سنة ثمان ، وعسيرة مع خمسة الوداع سنة عشر ، فلم يزد عن عمرة واحدة في السفرة ، او عسيرة في سنة •

وقد اخطف الخلفاء في ذلك •

نقال مالك : يكره ان يعتصر في السنة مرتين (١٢) • ومظه قول الشافعي •

وقال احمد والشافعي : لا بأس بذلك • احتجاجا بقصة عائشة فقد اعتمرت

٧- رواه مالك (جامع الاصول ٧٧/٧) ٨- رواه الترمذى ٥٢٣/٧

٩- مسيرة ابن هشام ٢٤٠/٧

١٠- منها أولا : تقبيل بعض اليهود يديه ورجليه (الترمذى ٥٨٠/٨) وقال : حسن صحيح واحمد ٢٣٦/٤ وابن ماجه ١٢٢١/٢

ثانيا : تقبيل ابن عمر يده صلى الله عليه وسلم (احمد ٧٠/٧ وابوداود ٣٠٧/٧ وابن ماجه ١٢٢١/٢)

١١- انظر المضى لابن قدامة ٦٢٨/١ ١٢- المدونة ٣٧٤/١

ففي شهرين *.

وأما المولاة بين الحر والأكثر منها فقد قال ابن قدامة (١٣): أقوال السلف وأحوالهم تدل على أنه لا يستحب ذلك ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه لم ينقل عنه المولاة بينهما * * * ولو كان في هذا فضل ما اتفقوا على تركه .

الحال الخامس : صلاة التطوع جماعة . فعله النبي صلى الله عليه وسلم في قيام رمضان كما تقدم ، فكان سنة ، وأما ما سوى ذلك فقد صلى نفاً جماعة بانس وانه ، وصلى بآبنا مكنوم . وصلى بآبنا عباس . غير أنه يعلم أن الأكثر من فعله أن يصليهم منفرداً . فكانت تلك هي السنة . وقال الشافعي (١٤) : " هو الذي أخذ به مالك أنه يجيز الجماعة في النافلة في الرجلين والثلاثة ، ولا يكون ذلك مظنة اشتها ، وما عدا هذا فانه يكرهه " .

وبين ابن تيمية ما يبينه على ذلك ، فقال (١٥) " من الناس من يجعل هذا في ما يحدث من صلاة الألف ليلة النصف من شعبان ، والغائب ، ونحوها يدومون فيه على الجماعات . ومن الناس من يكره التطوع جماعة . ومعلوم أن الضوابط في جماعات سنة . فلا يكره أن يتطوع في جماعة ، كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ولا يجعل ذلك سنة راسخة ، كما يقيم للمسجد أماً راتاً يصلي بالناس بين المشاء الحشامين ، أو في جوف الليل ، كما يصلي بهم الصلوات الخمس " .

١٣- الحنفى لابن قدامة ٢٢٦/٣

١٤- الموافقات ٦٢/٣ ، وانظر الحنفى لابن قدامة ١٤٢/٢

١٥- الفتاوى الكبرى ١١٣/٢٣ ، ١١٤

المطلب الثالث

دلالة الفعل النبوي على

الحد الأعلى أو الحد الأدنى

في التثديرات الشرعية

من ذلك انه صلى الله عليه وسلم لهم يكن يزيد في الوضوء على ثلاث غسلات، وفي صلاة الليل من إحدى عشرة ركعة، ويحد في النحر نحو أربعين (١٦)، وأقام بمكة تسعة عشر يوماً يقتصر، فهل ذلك حد أعلى لا يجوز الزيادة عليه ؟

وكذلك تطمئع في مجسن ثمنه ثلاثة دراهم، فهل يمتنع القطع في مادونه ؟

قائمة الوضوء فقد قال البخاري : كره أهل العلم الأسراف فيه وأن يجاوزوا

فعل النبي صلى الله عليه وسلم (١٧) وقال الشافعي لا أحب الزيادة على الثلاث، فإن زاد

لم أكرمه، أي لم أكرمه . قال ابن حجر : وهذا هو الأصح عند الشافعية .

وعند بعض الحنفية : أن اعتقد أن الزيادة ستة خطأ ، ولا فاللوم (١٨) . وقال

أحمد (١٩) : لا يزيد على الثلاث إلا رجل صلي .

وهي المالكية أن الوضوء يجب فيه الأسراف، ولا تحديد فيه من حيث

عدد الغسلات في حدود الثلاث، ويكره أن يزيد عليها . (٢٠)

وأما قيام الليل ، فقد كره بعض المحدثين الزيادة على إحدى عشرة ركعة،

ولم يكرهه أحد من أئمة المذاهب الأربعة .

وأما الجسد في النحر ، فقد زاد عمر الحد إلى ثمانين ، بإشارة علي رضي

الله عنه .

قال الشافعي الحد أربعون ، استدلالاً بالفعل النبوي ويجوز عنده الزيادة على

سبيل التعزيز إلى ثمانين . وقال مالك وأبو حنيفة : الحد ثمانون ، لا جوع الصحابة .

١٦- رواه مسلم (فتح الباري ٧٠/١٢) وأبو داود والترمذي

١٧- الفتح ٢٢٤/١ ١٨- فتح الباري ٢٣٤/١

١٩- ابن قدامة : المشي ١٤٠/١

٢٠- ابن دقيق : الأحكام وابن رشد : مقدمات المدونة ٢/١

وعن احمد روايتان كالمذهبيين . (٢١)

واما القصير : فقد قال ابن عباس : اقام النبي صلى الله عليه وسلم تسعة عشر يوما يقصر ، فلحن اذا سافروا تسعة عشر قصرا ، وان زدنا اتصلا . (٢٢)
وقال ابن حجر : روى في هذا الحديث " خمسة عشر "

فراى الحنفية ان الصافر اذا اتى بلدا فمزج على الاقامة فيه خمسة عشر يوما فانه يتم الصلاة ، فان نوى اقل من ذلك قصر .

وقال الحنابلة : من نوى اكثر من اربعة يقصر . واحتجوا باقامته صلى الله عليه وسلم بمكة عام حجة الوداع اربعا ، يقصر فيه . (٢٣) ، ونقل نحوه عن الشافعي (٢٤) .

واما ، القطع في الحسرة فان النبي صلى الله عليه وسلم قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم .

قال ابن دقيق العيد (٢٥) " جمهور الفقهاء على اعتبار النصاب ، وشهد النصارى فلم يحتروه ، ولم يفرقوا بين التليل والكثير . (٢٦) ونقل في ذلك وجهه في مذهب الشافعي " .

ثم النصاب ربع دينار او ثلاثة دراهم . وعند الحنفية عشرة دراهم لا عاديث رويت في ذلك . ونقل ابن حجر في مقدار النصاب ما يقرب من عشرين قولا . (٢٧) .

القاعدة في استفادة الحد في التثديرات من الفعل النهي :

انه متى كان الاصل المنع ، فجاء الفعل دالا على الجواز ، فانه يدل على الجواز في نفس المقدار الوارد ذكره بطريق المطابقة ، وفي ما سواه بالقياس بنفسه النارق ، ويدل على ما سوى ذلك بطريق الفحوى ، اعني في ما هو اولى ، ويقتضى ما سوى ذلك على المنع . واما ان كان الاصل الجواز ، فان الفعل لا يدل على تحديده

٢١- ابن قدامة : المغني ٣٠٧/٨ ابن حجر : فتح الباري

٢٢- حديث ابن عباس رواه البخاري ٥٦١/٢ ٢٢- ابن قدامة : المغني ٢٨٨/٢

٢٤- الشوكاني : نيل الاوطار ٢٢١/٣ ٢٥- الاحكام ٢٦٤/٢

٢٦- فرق ابن عزم بين الذهب وغيره ، فجعل للذهب نصابا هو ربع دينار ، ولا نصاب عنده فيما عداه (فتح الباري ١٠٧/١٢)

٢٧- فتح الباري ١٠٦/١٢

املا

وايضاح هذه القاعدة في الاظلمة المتقدمة كما يلبي :

ففي صلاة الوضوء ، رآوا ان الاسراف مطوع ، وينوا على ذلك الكراهة ، فمسي ما زاد عن ثلاث غسلات • بناء على انه اسراف ، كما ذكره البخاري ، والاسراف مطوع • وفي صلاة قيام الليل : ليس الاصل المنع ، بل كما في الحديث - " الصلاة غير موضوع فمن استلح ان يستكثر فليستكثر " (٢٧م) فلا كراهة في الزيادة على احدى عشرة • ومن كرمه فقله مردود •

وفي صلاة زيادة الصحابة في حد النحر على اربعين الاصل المنع ، فلا صح اعتبار ما زاد تعذرا ، كما قال الشافعي ، ووجهه ان بعض الناس تحاقروا الحقبة •

واما في صلاة القصر : فانه وان كان مشروعية القصر هي الاصل فمسي صلاة المسافر لنص الآية ، الا ان ذلك منوط في الآية بالسفر ، وذلك يقتضي جواز القصر ما دام حكم السفر قائما • لكن من اجمع اقامة ببلد غير بلده ، اياما كثيرة او قليلة اشبه ان يكون في حكم المسافر ، او حكم المقيم • والمغلب في ما زاد على النحل جانب الاقامة لان القصر على خلاف الاصل •

ويقول الشوكاني (٢٨) في تحقيقه امر هذه المسألة : " الحزان الاصل في المقيم الاتمام ، لان القصر لم يشرعه الشارع الا للمسافر ، والمقيم غير مسافر ، ثلولا ما ثبتت عنه صلى الله عليه وسلم من قصره بمكة وتبوك مع الاقامة ، لكان هو المقيم ، فلا ينتقل عن ذلك الاصل الا بدليل • ولا شك ان قصره في تلك المدة ، لا ينفى - يعني من حيث هو دليل فعلي - القصر في ما زاد عليها ، ولكن ملاحظة الاصل المذكور هي القافية بذلك " اهـ

هذا ما قاله الشوكاني ، وهو استدلال بالقاعدة التي ذكرنا ، ولكن فيه تفسير ، لاخراج من اقام في اثنا سفره ، اليوم واليومين ، عن معنى المسافر ، وذلك معاندة للفتة • بل الصواب ما قلنا من ان من اقام بخير بلده فهو من جهة مسافر ، ومن جهة مقيم ، ويغلب جانب السفر في التليل ، وجانب الاقامة في الكثير • ولما كان الكثير لا حسد لصدئه فانهم حذوا التليل ، وحده بالفضل لانه متيقن ، فاخذ ابعين

٢٧ - رواه الطبراني في الاوسط (الفتح الكبير)

٢٨ - نيل الاوطار ٢٢٤/٢

عنه بروايته (تسعة عشر يوما) واخذ الحنفية بروايته (خمسة عشر يوما) واخذ
الشافعية والحنابلة بصلاته صلى الله عليه وسلم بمكة قبل الخروج الى الحج اربعة ايام •
واما القطع في السرقة ، فان الامم القطع في الثقل والكثير ، لايسة ، ولو لم
يرد الا الدليل القطعي لكان قول امم الناهي موالظا امر • قال ابن حقيق (٢٩)
" الاستدلال بهذا الحديث يعني انه صلى الله عليه وسلم قطع في مجن شمس
ثلاثة دراهم على اعتبار النصاب • ضعيف ، فانه حكاية فصل ، ولا يلزم من
القطع في هذا المقدار فعلا عدم القطع في ما دونه " بل الذي دل على اعتبار
النصاب احاديث قولية ، من مثل ما رفعت عائشة " تقطع اليد في ربع دينار
قصا عدا " (٣٠)

وبهذا يظهر الحكم في ما شابه هذه الاثمة • والله اعلم •

الفصل التاسع

فلسفي مباحث متنوعة

المبحث الأول

الطريق المسمى

لاستفادة الحكم من الفصل

تعرض الخزالي لهذه المسألة في المستصفى (١)، وراى ان المجتهد اذا تقلل اليه فعل النبي صلى الله عليه وسلم فيجب عليه البحث عن امر واحد ، هو ان يثبت " هل ورد الفعل بيانا لخطاب عام ، او تنفيذ لحكم لا زم عام ، فيجب عليه ان يتابعه ، وليس كذلك فيكون قاصرا عليه صلى الله عليه وسلم . اما ان لم يتم دليل على كونه كذلك ، فالبحث عن كونه ندبا في حقه صلى الله عليه وسلم او واجبا ، او مباحا ، او محظورا ، لا يجب ، بل هو زيادة درجة وفضل فلسفي العلم يستحب للمالم ان يحرفه "

وهذا القول من الخزالي رحمه الله صلى الله عليه وسلم في الفعل المجرد ، انه لا يدل على شيء في حقنا . اذ ان مذنبه التوقف في الفعل المجرد كما تقدم . وهو لا زم لمن قال بذلك القول كالباتلاني والرازي ، وغيرهم . وهو ايضا لا زم لكل من منع التامس في حقه صلى الله عليه وسلم في افعاله المجردة من اصحاب قول التحريم ، وقول الابعسة على الوجه الذي ذكرناه في موضعنا .

واما ابوشامة فلما كان مذنبه ان الفعل المجرد يدل على الندب ، بقطع النظر عن صفة مدوره عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فانه نقل قول الخزالي المتقدم ثم قال " على ما اخترناه يبحث (المجتهد) بعد ما تحقق ان الفعل ليس ببيان ، عن ان فيه قرينة اولا ، فان كان فيه قرينة ثنية بانه مذوب للامعة ، والا فهو مباح ، يعني طمس التفصيل الذي ذكره في المباح ، من انه يستحب لنا من وجه .

ونحن نفصل القول في ذلك ، فنقول ، والله التوفيق ، وبني على قول المساواة وهو قول الجمهور ، الذي اخترناه في ما سبق : ان المجتهد يسير في استئادة الحكم من الفعل النبوي ، الخطوات التالية :

الخطوة الاولى : ان ينظر : على الفعل من بطة الافعال الجبلية ونحوها • فان كان كذلك ، فلا يستفاد في حقنا منه اكثر من الاباحة • والا :

فالخطوة الثانية : ان يبحث هل هناك ما يمنع تعدية حكم الفعل الى الامة ، كان يوجد ما يدل على كون الفعل خاصا به صلى الله عليه وسلم فان وجد ذلك وقسم عند • والا :

فالخطوة الثالثة : هل ورد ما يدل على كونه الفعل بياناً لخطاب عام ، او تنفيذاً وامثالاً لحكم عام ، فيعلم حكمه بذلك • وهو ما ذكره الخزالي • والا :

فالخطوة الرابعة : ان يعتقد ان الفعل مجرد ، فليبحث هل ورد ما يدل على حكم الفصل في حكمه صلى الله عليه وسلم ، من وجوب او ندب او اباحة ، فيكون الحكم فمسي حقنا مساوياً للحكم في حكمه صلى الله عليه وسلم بناءً على قول المساواة ، وهو قول الجمهور • وسواء اكان الفعل في المبادات او غيرها من الاداب والمعاملات والحقوبات وغير ذلك •

فان لم يكن الفعل معلوم الحكم :

فالخطوة الخامسة : ان يعتقد ان الفعل من المجهول الصفة ، فليبحث هل هو مما يظلمه في قصد القرية • فان كان كذلك عطه على الاستحباب في حكمه صلى الله عليه وسلم ، وبالتالي يدل على الاستحباب في حقنا بناءً على قاعدة المساواة • والخطوة السادسة : ان ليعظم المجهول للمجتهد ان النبي صلى الله عليه وسلم قصد القرية ، فليحطه الفعل على الاباحة في حكمه صلى الله عليه وسلم ، فيدل على مساواة الاباحة في حقنا ايضاً •

والخطوة السابعة : ان تبين الحكم في حق الامة ، فليبحث المجتهد ، هل وقسم على الفعل لسبب معين ، فان وجد ما يدل على ذلك ، وكان السبب سابقاً ، فليعلم ارتباطه بالسبب في حكمه ايضاً • وان كان السبب زائلاً فلا • وان جهل السبب فالتاسي مستحب •

الخطوة الثامنة: لينظر المجتهد بعد ذلك باي وجه اوقع النبي صلى الله عليه وسلم ذلك الفعل ، ام جهة الامة العامة ، ام من جهة ائمة الصلاة ، ام من جهة القضاء • ام غير ذلك من الجهات التي تقدم ذكرها • فهذا يحكم المجتهد من يلزمه حكم الفعل ، من سائر المسلمين • فان لم تتعين جهة ما ، فالاصل الحميموم •

فهذا مترك بين يتعمده المجتهد في استقادة الحكم من الفعل النبوي • وهناك زوايا ومنعطفات اخرى في هذا الطريق ، تعلم ما تقدم بياحه • والله الموفق •

المبحث الثاني

الاعتراضات التي تسرد

على الاحتجاج بالافعال

مقد ابن عقيل الحنبلي (١) في ذلك فصلا ممثلا • فذكر فيه ثمانية اعتراضات تتوجه على الاستدلال بالثعل • ونحن نذكرها بايجاز طخصة مضمن كلامه مع مزيد توضيح :

الاعتراض الاول : ان يبين ان المستدل لا يقول بسمه • ومثاله ان يستدل الحنبلي في قتل المسلم بالكافر بان النبي صلى الله عليه وسلم قتل مسلما بكافرا وقال " انا احسب من وفسى بذمتي " (٢) فيقول الشافعي او الحنبلي : هذا لا تقول به ، فان الذي قطع بسمه كان رسولا • ولا يقتل المسلم بالرسول عند ابي حنيفة •

قال ابن عقيل : وقد تكلف بعض اصحاب ابي حنيفة الجواب عن ذلك ، فقال : لما قتل المسلم بالرسول كان ذلك دالا على قتل المسلم بالذمي من طريق الاولى ، فنسخ قتل المسلم بالرسول ، وبقي الذمي على مقتضى الاول •

الاعتراض الثاني : المنازعة في مقتضى الثعل • ومثاله ان يستدل الشافعي او الحنبلي على وجوب الطمأنينة في الركوع والسجود بفعله صلى الله عليه وسلم • فيقول المخالف : فعله لا يقتضي الوجوب • والجواب عنه من ثلاثة اوجه :

الاول : ان يقول : فعله عند مقتضى الوجوب ، وان لم تسلم دللت عليه •
الثاني : ان يقول : هذا بيان لمجمل واجب في القرآن ، فيدل على كونه واجبا •
الثالث : ان يقول : قد اقترن به ما يدل على وجوبه ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم " صلوا كما رايتموني اصلي "

وفي بعض هذه الالوجه نظر عندنا بالنسبة الى هذا المثال خاصة يعلم ما تقدم م •

الاعتراض الثالث : دعوى الاجمال في الفعل • ومثاله ان يستدل الشافعي على طهارة المني بان عائشة رضي الله عنها قالت " كنت افركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي " فلو كان نجسا لتطحن الصلاة • فيقول المصنف : هذا مجمل لانه في تضييعة عين فيحتمل انه كان كثيرا او قليلا ، فربما كان ما فركته عائشة قليلا ، وتليسهل النجاسات مفعو عنه •

والجواب عنه يكون بان يبين المستدل ان الفعل متعين في الوجه الذي وقع به الاستدلال • ففي المثال المتقدم يبين بالدليل ان المني كان كثيرا ، لان عائشة احتجست بهذا الخبر على طهارته ، فلا يجوز ان تحتج بما يحقق عيبه مع نجاسته • ولانها اخبرت عن دوام الفحص وتكرره ، ويبعد ان يستوى حاله في التلقة مع تكرره •

الاعتراض الرابع : المشاركة في الدليل • ومثاله ان يستدل الحنفي في جواز ترك قسمة الاراضي المضمومة بان النبي صلى الله عليه وسلم ترك قسمة بعض اراضي خيبر • فيقول الشافعي والحنفي : هذا عسمة على قسمته ، لانه قسم بمحضه ، وفلعله هذا امتثال لآيئة ، وذلك يقتضي الوجوب • واما تركه لما تركه فربما كان لنوائبه ومهات الاسلام •

الاعتراض الخامس : اختلاف الرواية • وذلك مثل ان يستدل الحنفي على جواز نكاح المحرم بما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم • فيقول الشافعي او الحنفي : روى انه تزوجها وهما حلالان •

والجواب عنه من وجهين : احدهما ان يجمع بين الروایتين ان امكنه • والثاني : ان يوضح روايته على رواية المخالف •

الاعتراض السادس : دعوى النسخ ، مثل ان يستدل الحنفي على ان سجود النساء بعد السلام • بما روى (٣) ان النبي صلى الله عليه وسلم ، سجد بعد السلام • فيقول الشافعي : هذا منسوخ بما روى الزمعي ، قال (٤) : اخر الامرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، السجود قبل السلام •

وجوابه بالجمع بين الامرين اذا امكن ، فان الجمع مقصد من طمسي النسخ •

الاعتراض السابع : التأويل .، مثل ان يستدل الحنفي بان النبي صلى الله عليه وسلم،
تفرج ميمونة وهو محرم ، فيتأولسبه الشافعي والجنلي بان الواد بالاخرام هنا انه فسي
الحرم او في الشهر الرام لا احرام الحج والحمة ، فان الصيغة قابلة لذلك ، ومنسبه
قولهم : أتهم ، وأنجسد ، وأصبح ، لمن دخل في نهامة ، او نجد ، او الصبح .
وقد قال الشاعر في قتل عثمان رضي الله عنه بالمدينة :

قتلوا ابن عثمان الخليفة مُحرماً ودعاه فلم أر مثله مخذولاً

والجواب ان يتكلم الحنفي على دليل التأويل بما يسمي قطعه ، فيسلم لمسه
الذامس .

الاعتراض الثامن : المعارضة . ومثاله ان يستدل الشافعي في رفع اليدين برواية
ابي حميد انسادي (٥) ان النبي صلى الله عليه وسلم رفع يديه حذو منكبيه ،
فيعارضه الحنفي بما روى وائل بن حجر ان النبي صلى الله عليه وسلم ، رفع يديه
حيثما أذنيه .

وجوابه بان يرجح دليله على دليله المعترض ، بما يعلم في باب الترجيح
من اصول الفقه . او يتكلم على رواية المعترض بوجه من الوجوه السابق
ذكرها في هذا الموضع .

٥- رواها ابوداود والترمذي ، والنسائي (جامع الاصول ٢٠٩/٦)

٦- رواها مسلم وابوداود والنسائي (جامع الاصول ٢٠٩/٦)

المبحث الثالث

نقل الافعال النبوية

المطلب الاول

طريق التفسير

١- الاغلب ان افعال النبي صلى الله عليه وسلم تثبت لدى الامية بنقل صحابته رضي الله عنهم • فينقلون افعاله كما ينقلون اقواله • وسنعود الى هذه الطريق بشيء من التفصيل • وقد تثبت بطرق اخرى •

٢- منها : النقل القرآني • كقوله تبارك اسمه ^(١) (محمد رسول الله والذين معه اشداء على الكفار وعطاء بينهم الائمة) وقوله ^(٢) (عفا الله عنك لم اذنت لهم) وقوله ^(٣) (يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك) وقوله ^(٤) (واذا رأوا تجارة او لهوا انفضوا اليها وتركوك قائما) •

٣- ومنها : اخباره صلى الله عليه وسلم عن فعل نفسه ، كقوله " اني لا اخيس بالجهد ولا احسن البرد " وكاخباره بما وقع منه ليلة الاسراء •

٤- ومنها ما ذكره النزيل ^(٥) ، ان ينصتد الاجماع على ان احدي صورتى الفعل افضل من الاخرى • فنقول : هذه الصورة افضل بالاجماع ، والنبي ، صلى الله عليه وسلم ، لا يواظب على ترك الافضل ، فيلزم انه واظب على الافضل • ومثاله : الوضوء المرتب المنوي ، هو بالاجماع افضل من الوضوء الطوكوس ، او غير المنوي • ورسمه صلى الله عليه وسلم ، لا يواظب على ترك الافضل ، فيلزم انه فعل الوضوء مرتباً منوياً •

أقول : للمخالف ان يقول ان التسميم غير حاسر ، فهناك حال سوى المواظبة على الفعل والمواظبة على الترك ، هي ان يفعل دون مواظبة ويترك دون مواظبة •

١- سورة الفتح / ٢٩ ٢- سورة التوبة / ٤٣ ٣- سورة التحريم / ١

٤- سورة الجمعة / ١١ ٥- البحر المحيط ٢ / ٢٥٢ ب

وهي الأكثر في الأفعال المدونة ، كتطيت الوضوء •

فهذا الدليل لا ينتج أكثر من أن النبي صلى الله عليه وسلم ، كان يخلب في عطسه
الأغنى بالافضل •

وقد استخدم ابن قدامة (٦) هذا الدليل لاثبات أن وقت الحيد بعد ارتشاع
الشمس قيد رمح ، لا عند طلوع الشمس • قال " لان النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده
لحملوا حتى ارتفعت الشمس • بدليل الاجماع على أن الافضل فعلهما في ذلك الوقت
ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يفعل إلا الافضل والأولى "

وبن نوريان قوله (لم يكن يفعل إلا الافضل) ممنوع • إذ قد كان يفعل ما هو
اقبل منه ، أحياناً ، توسعة وتيسيراً على أمته • والله اعلم •

٥- ومنها ما ذكره الزركشي أيضاً ، وهو أن يقال في المثال السابق : لو ترك صلى الله
عليه وسلم ، النيسة والترتيب في الوضوء ، لوجب علينا تركه ، بدليل
الاقتداء • به ، لان المطابقة كما تكون في الأفعال ، كذلك تكون في التروك • ولما
لم يوجب علينا تركه يثبت أنه ما تركه بل فعله •

وهذا الدليل مهني على مقدمة هي وجوب المساواة في التروك • ويأتي بحسبها
في فصل التروك من الباب الثاني أن شاء الله • وليست مطردة في كممل
التروك ، بل في بعضها كما أن الأفعال كذلك • وليس هذا المثال مما يوجب
فيه التروك • لانه قد ينوي ويرتنب أحياناً ويترك ذلك أحياناً أخرى •

المطلب الثاني

ادراك الصحابي للفعل المقبول

اما الاقوال فان الصحابي يدركها بحاسة السمع ، ويسمع الفاذا محددة ، فيتمكن من نقلها كما سمعها ، وقد يرويها بالمعنى .

واما الافعال فان ادراكها يتم في الغلب بحاسة البصر . وقد يتم يرويها كعلمهم باستعماله صلى الله عليه وسلم ، للطيب سب والمطر .

وما يدركه الصحابي من ذلك بحاسة البصر قد يكون ادراكا مباشرا وهو الغلب وقد يكون ادراكا غير مباشر ، ولعل من ذلك ما روى عبد الله بن عمر انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصيح بالصفرة (٧) ، وقال انس : لم يخضب (٨) . قال ابن حجر : " فيحتمل ان يكون الذي ائتموا الخضب شاهدوا الشعر الابيض ، ثم لم يراه الدمشقيون ظنوا انه خضبه " .

وهكذا ، فان النقل للفعل يكون اتم واضح ان كان الصحابي (راه وهو يفتعل) لا ان يكون (راىما يستدل به على انه فعل) وقول ابن عمر " رايت صلى الله عليه وسلم يصيح بالصفرة " لا يعني انه رآه اثناء مباشرة عطية الصبح ، بل يحتمل ان رآه بالصفرة فظنهما صفا ، كما قال ابن حجر .

وبعض الافعال ليس ما يدرك بحاسة اصلا ، وانما تدرك آثاره . فلا بد ان يلاحظ الناقل لها تلك الآثار ، ويلاحظ تكررها ، وعدم صدور مغالفيها في الدلالة ، ليتكسب من اثبات الفعل ، وذلك كقول عائشة رضي الله عنها " كان يحب التيامن ما استطاع في طهوره وتنقله وطهوره وفي شأنه كله " فان المحبة والنراية ونحوهما ليست مما يرى .

كما ان بعض الافعال لا تقع دفعة واحدة ، وانما يقع من الفعل اجزاء مختلفة في ازمان متفاوتة ، فيجمع الصحابي بعض تلك الاجزاء الى بعض ، ليكون منها صورة متكاملة للواقعة او العادة . وقد يكون ذلك التجميع على قدر كبير من المطابقة للواقعة ، ولكن قد يفوت الراوى بعض التفاصيل التي تكمل الصورة ، ويكون

٧- حديث ابن عمر في الخضب بالصفرة : البخارى ٣٠٤/١

٨- حديث انس في نفي الخضب : البخارى ٣٥١/١

لذلك اشتر في الاحكام المستفادة •

فمن ذلك الصحيح قول انس " كان اذا كان يوم عيد خالف الطريق " (١٠) فان هذا ، ان لم يكن اصله من قوله صلى الله عليه وسلم ، يقتضى ان اسما لا حظ طريق ذهابه صلى الله عليه وسلم ، ثم طريق رجوعه ، والمغالفة بينهما ، ولا حظ ذلك في عهد ثان وثالث ، حتى استطاع ان يخبر عن هذه الحادثة من فعله صلى الله عليه وسلم •

ومثله قول انس ايضا " كان اذا كان مقيما اعتكف المشرك الا واغرم من رمضان واذا سافر اعتكف من الحام المقبل عشرين " •

وقول ابن مسعود " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتغولنا بالموعظة في الايام كرامة السامة علينا " •

ومما تهمن فيه خفا بعض التفصيلات على الراوى قول ابي " الصلاة في الشسب الواحد سمعة ، كنا نفعله مع النبي صلى الله عليه وسلم ولا يحاب علينا " فقال ابن مسعود " كان ذاك اذ كان في الثياب قلة ، فاما اذ وسخ الله عليكم فالصلاة فسي الثوبين اركى " •

فتعصّل انه لا بد في مثل هذا الادراك من امور :

الاول : ملاحظة الفعل •

الثاني : ملاحظة تكرره

الثالث : محاولة ربطه بسببه

الرابع : معرفة ان ذلك الارتباط مقصود •

ومن هذا يتبين ان تعصّل هذا الادراك بحاجة الى نوع من الاسلوب

العلمي للمعرفة •

• (البخارى من حديث جابر (الفتح الكبير)

المطلب الثالث

صنوع النقل

إذا أدرك الصحابي فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، وحصلت لديه صورتته ، فإنه ينتقله إلى غيره من لم يشهد ذلك الفصل • ونقله حينئذ إما بفعل وأما بقول •

هذا ومن المعلوم أن الأقوال تنقل بطريقتين :

الأولى : نقل اللفظ باللفظ الصاوي له ، أي النقل الحرفي • وموجائز بالاجتماع هو الأصل •

والثانية : نقل اللفظ بمعناه ، بأن يبدل لفظاً مكان لفظ يساويه في الدلالة ، أو يسقط من الألفاظ ما يراه غير ذي علاقة بالحكم •

ومضى الأصوليين يمنع هذا النوع بالكلية ، ومضاهيهم يحيزه من العارف بما يحيل المعنى على أن لا يبدل الخاص بعام ، ولا المطلق بمتقيد ، ولا عكس ذلك • ومضاهيهم أجاز الرواية بالمعنى في أنواع من الأحاديث وضع في أنواع أخرى (١١) •

فمنزلة رواية الألفاظ حرفياً ، أعلى من روايتها بالمعنى ، اتفاقاً ، وذلك لأن الرواية الحرفية تصل بها الألفاظ النبوية بأعيانها إلى المجتهد ، فلا تتحرف معانيها بها لثروق الألفاظ • وقد دعا النبي صلى الله عليه وسلم ، إلى الرواية الحرفية بقوله (١٢) "نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها ، فادأها كما سمعها ، فمرب حامل فقهه غير فقيمه ، ورب حامل فقهه إلى من هو أفقه منه "

هذا وأما نقل الأفعال ، فمقد يدن لأول وعلمة أنه لا يتصور فيه النقل (الحرفي) ، ولكن يبدل لسان نقل الفصل بالفصل المشابه له في الصورة هو نفس نقل اللفظ باللفظ • وأما نقل الفعل بالقول ، فإنه نظير لنقل اللفظ بمعناه • بل هو من النقل بالمعنى بلا شك ، إذ ليس هناك لفظ حتى ينقل بحروفه • ومن أجل ذلك يرد في نقله باللفظ كثير من مظاهر الرواية بالمعنى • وهو ما سنحاول أن نشير إلى بعضه في ما يأتي من هذا الفصل •

(١١) انظر التفصيل في كتب الأصول في أبواب الألفاظ ، كإرشاد الفحول للشوكاني ص ٥٧

(١٢) رواه أبو داود ٩٤/١ • والترمذي ٤١٧/٧ وأحمد • بالفاظ متغايرة

وليس يلزم ما ذكرنا من التنظير ، ان يكون نقل الفعل بالفعل اطلاق من نقله
بالقول ، فان من طبيعة النقل بالفعل ان يحصل فيه اشتباه يسقطه عن درجة رواية
اللفظ بالنقل ، بل من رواية الفعل باللفظ . وللمعتبر ذلك بانواع في التمثيلات المسرحية
التاريخية ، كية ، يتولد عند مشاهدتها او هام كثيرة في تصور الوقائع ، ولولا مراجعتها
للتصور اللفظي للواقعة في الوثائق التاريخية ، لحصلت لدينا بالتمثيلية صورة
محمدة قليلا او كثيرا عن حقيقة الواقعة .

اولا : نقل الفعل باللفظ :

وذلك كما نقل الينا عبدالله بن زيد وعثمان وطي وايو هيرة وابن عباس وضوء النبي
صلى الله عليه وسلم ، بافعالهم (١٣) . ثم يحتاج التابعي الى اللفظ لكي يصبر
يراه . وقد يكون بعض اجزاء فعل الصحابي ما لم يقصد به الحكاية ، بل يكون قصد
صدر ابتداء . فيتوهم التابعي ان المقصود به الحكاية .

ومثاله حديث ابي هريرة في حكايته لوضوء النبي صلى الله عليه وسلم وفيه انه
غسل يديه حتى اشرع في المضدين ، وغسل رجليه حتى اشرع في الساقين .
وقال في اخر حديثه : هكذا رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ . يحتصل
ان اشرعه في المضدين والساقين ما فعله هو ابتداء ، وتكون اشارته (بهكذا) الى
ما عدا ذلك . فلا يكون حجة على استحباب الاشراع في الاعضاء المذكورة .

ويحتمل انه ما راى النبي صلى الله عليه وسلم يفعله فيكون حجة .

ومثاله ايضا حديث المعتمر بن سليمان انه كان يجهز بـ (بسم الله الرحمن الرحيم)
قال بعد صلاته " ما ألوان اقتدى بصلاة ابي . وقال ابي : ما ألوان اقتدى بصلاة
انس . وقال انس : ما ألوان اقتدى بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٤) . فهذا
في النقل بالفعل . وقد صح عن انس قوله (١٥) : صليت خلف رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم وابي بكر ، وعمر ، وعثمان ، فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين ، لا يذكرون
(بسم الله الرحمن الرحيم) في اول قراءة ولا في اخرها .

وحديث تناقض الرواية الفعلية عن الصحابي ، مع الرواية القولية ، يقدم القبول

٣ - انظر ذلك في كتاب السنة في نيل الاوطار مثلا ٦٣/١ - ١٨٠

٤ - ذكر الحاكم ان رواته عن اخرهم ثقات (ابن دقيق : شرح العمدة ٢٤٩/١)

٥ - رواه مسلم ومثناها رواية البخاري والموطأ والنسائي وابي داود (جامع الاصول ٦/٢٢٢)

لا نسبه نص، والفعل محتمل كما بينا .

ومن قبيل نقل الفعل بالفعل ان يرى الصحابي رجل يفعل فعلا ، فيقول : رايت النبي صلى الله عليه وسلم يفعل مفعلا . ومنه ان عمران بن حصين صلى خلف علي بن ابي طالب ، فكان اذا سجد كسبر ، واذا رفع راسه كبر ، واذا نهض من الركعتين كسبر ، فقال عمران " ذكرني هذا صلاة محمد صلى الله عليه وسلم " (١٦)

ومن نقل النواة افعاله صلى الله عليه وسلم بالفعل واحدا عن الآخر ، ما بينى عليه مالك بعض مذهب من الحط المستمر بالمدينة بعد نبينا ، صلى الله عليه وسلم . ومنه كما قال ابن القيم (١٧) " نقلهم الوقوف ، والمزارعة ، والاذان على المكان المتوقع ، والاذان للمصبح قبل الفجر ، وتثنية الاذان وافراد الاقامة ، والخطبة بالقرآن والسنة دون الخطبة الصناعية بالتسجيع والترجيع . ونقلهم بعض الاعيان التي لسه فيها فعل كالصاع والمد ، وموضع الخبر ، وموضع موقفه للصلاة ، والبتيق والمصلى "

وهذا شبيه بنقل الامة تعيينه صلى الله عليه وسلم لموضع الصفا والحرة وصلى ومواضع الجمرات ومزدلفة وعرفة . وهذه النقول من نوع التواتر المنقول فعليا .

ثانيا : نقل الفعل بالقول :

وهو في الجطة ، ا على درجة من نقله بالفعل كما سبقت الاشارة اليه . وقد تعرض الخزالي في المستصفى ، كغيره من الاصوليين (١٨) ، لافاظ الرواية فرتبها الخزالي درجات ، بحسب قوتها ، وبين وجوه تميز بعضها عن بعض . وكما ان اكثر كلامه منهيبا على رواية الاقوال . ونحن نعين على وزن ذلك لافاظ رواية الصحابي للفعل ، فنقول انها على درجات :

الدرجة الاولى : ان يقول الصحابي ، رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل كذا وكذا . فهذا صريح في الادراك الحسي المباشر ، وهو ينفي احتمال الوساطة .

وقد تتقوى هذه الدرجة بامور :

الاول : ان يكون الراوى كثير الصحة لرسول الله صلى الله عليه وسلم . وذلك حري ان يجعله يفرق بين الافعال المقصودة في التشريع وبين غير المقصودة . ومن هنا

١٧ - اعلام الموقعين ٢/ ٣٧٢

١٦ - حديث علي : متفق عليه

١٨ - انظر : المستصفى ١/ ٨٣ ارشاد الفحول ص ٦٠ ، جامع الاصول لابن الاثير ١/ ٤٨

ابن قدامة : روضة الناظر ط السلفية ١٣٧٨ هـ ص ٦١

لم يأخذ كثير من الفقهاء برواية مالك بن الحبريث لجلسة الاستراحة
وكان تضعيفهم لهم من هذا الوجه .

الثاني : أن يكون رأى النبي صلى الله عليه وسلم ، يفعل مثل ذلك الفعل مرات كثيرة على
صورة واحدة . ومن هنا كثرة الخلاف في أحكام أفعاله صلى الله عليه وسلم ، في
الحج لما أنه صلى الله عليه وسلم ، لم يحج إلا مرة واحدة .

الثالث : أن يكون الراوى فقيها . وللفقه في هذا انقسام مكانته ، نظرا الى أن
نقل الفصل هو من باب الرواية بالمعنى كما سبقت الإشارة اليه . وايضا فان كثيرا
من الأفعال مطوطة بأسبابها ، ويحتاج الى معرفة حصول شروطها وانتفاء
موانعها ، فانه ان لم يكن فقيها ، فربما فاتته الانتباه الى ذلك . ولكن
الفعل لا يخرج بذلك عن أن يكون حجة . وتقول الأمدى (١٩) في قضية فهمهم
السببية : ان كان (الراوى) فقيها كان الظن بقوله اظهر ، واذا لم
يكن فقيها ، وان كان في ادعى الرتبة غير انه مفلسب على الظن .

الدرجة الثانية : ان يقول : فعل النبي صلى الله عليه وسلم كذا وكذا . يحتل ان الصحابي
ارسله عن صحابي آخر .

وهو مع ذلك حجة لان مراسيل الصحابة مقبولة عند جمهور العلماء .
وفي هذه الدرجة احتمال آخر ، وهو ان يكون استنبط الفعل من آثاره ولوازمه
الدرجة الثالثة : ان يقول : فعل كذا وكذا من الأمور الشرعية المشقة الى غير النسبي
صلى الله عليه وسلم ، كقوله بعضهم : كنا نطرد عن النصف بين الصواري .

وفي هذه الدرجة مع الاحتمالات السابقة ، احتمال آخر ، وهو ان يكون الفاعل
لذلك غير النبي صلى الله عليه وسلم . ثم ان كان مع طعمه صلى الله عليه وسلم بذلك ، لم
يخرج عن أن يكون حجة ، كما يظهر ذلك في المثال المتقدم ، لانه يكون من الأقرار .
واما ان لم يظهر ان صلى الله عليه وسلم علم بذلك ، فانه يخرج عن الحجية
واللهم اعلم .

الدرجة الرابعة : ان يقول الصحابي : من السنة كذا . وهذا يمكن ان يكون اصله
فعلا ، او يكون قولاً . وفيه احتمال ان يكون المقصود به سنة أحد الخلفاء الراشدين المهديين
وهو مع ذلك حجة ، لان ذلك اعترافه سنة النبي صلى الله عليه وسلم ، بخلاف ما لو قال ذلك
التابعي .

تكميل الصحابي للفعل النهوي :

تقدم ان الفعل النهوي جزئي واقع في الخارج ، لا عموم له ، وليس له صيغة لفظية ، وان كان لا بد للراوى من صيغة يعبر بها عن ذلك الفعل .
وان الصحابة اذ يعبرون عن تلك الافعال بذلك ، انما (يصفون) تلك الافعال ، بعضهم الفعل انى مجموعة الجزئيات التي ينتمى اليها هذا (المنصر) الجديد ، وهو الفعل الحادث الذي يخبرون عنه . واللفظ الذى يختاره الصحابي للتعبير عن تلك المجموعة لسمه اثره عند الفقهاء في تهلي الحكم الشرعي الذى يستتبع من الفعل .

وكمثال على ذلك تشير الى الخلاف الذى نشأ من قول ابي هريرة " ان رجلا افطر في رمضان ، فامره النبي صلى الله عليه وسلم بالكفارة " فان استعمله هذه الصيغة (افطر) دعيت بعض الفقهاء ، كالمالكية ، الى ان يقولوا : كل فطر في رمضان يوجب كفارة . وغيرهم ، كالشافعية ، ابوا ذلك ، وقالوا : من المعلوم ان ذلك الرجل لم يفطر بكل انواع المفطرات ، وانما يفطر واحد ، هو الجوع ، كما بين فسي بعض الروايات الاخرى . فكون هو السبب الموجب للكفارة لا غيره (٢٠) .

فهذا مثال يدل على المقصود ، وان لم يكن المعبر عنه بـ (افطر) مسن فعل النبي صلى الله عليه وسلم .

وواضح ان الطريقة التي سلكها الشافعية في هذا المثال هي الطريقة الصحيحة ، لان الفعل لا عموم له .

ومثال اخر : قال ابن عباس (٢١) : ان رفع الصوت (بالذكر) حين ينصرف الناس من المكتوبة كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم " وقال " كنت اظنهم اذا انصرفوا بذلك اذا سمعتموه " وهذا يقتضى رفع الصوت بعد الصلاة بكل ذكر . ولكن الرواية الاخرى للحديث تخص رفع الصوت بالتكبير . يقول (٢٢) فيها " كنت اعرف . انقضاء صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بالتكبير " .

هذا وقد استعرض الاصوليون الثاظا استعملها الصحابة في التعبير عن الافعال النهمية ، وحاولوا تحديد دلالتها ، ونحن نذكرها تنميها للبحث ، في مسائل :

٢٠ - انظر : الزركشي : البحر المحييط ٤/٢ أ

٢١ - رواه البخارى ٢/٣٢٥

٢٢ - البخارى ٢/٣٢٥ وابوداود

المسألة الأولى : لفظ (فعمل) والمراد (الفعل الصرقي) المثبت ، المعبر به

عن فعل نهوى (٢٣) ، كقول ابن عباس " صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر

جميعا ، والمغرب والحشاء جميعا ، من غير خوف ولا سفر " (٢٤)

فهذا اللفظ مطلق عن تكرر الزمان .

يحتل أنه جمع بين المديرين في وقت الظهيرة ، أو في وقت العصر ، أو صلى الظهر

في آخر وقتها والعصر في أول وقتها ، وهو ما يسمى الجمع الصوري .

ولا يصح حمله على المصوم ، لأن اللفظ يدل أنه فعله مرة واحدة ، وقد وقعت

بلاشك في أحد المواعيد الثلاثة .

فحمله أبو الشعثاء رآه عن ابن عباس على الجمع الصوري . واليه ذهب القرطبي

المالكى ، والجهني الشافعي والطحاوي من الحنفية . ويؤيدهم أن الجمع الصوري

لا يخرج عن دلالة الآية (أن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا) قال ابن

حجر (٢٥) : يتقوى حمله على الجمع الصوري أن طرق الحديث كلها ليس فيها

تعرض لوقت الجمع ، فاما أن تحمل على مطلقها ، فيلزم إخراج الصلاة عن وقتها المحدود

بغير عذر ، واما أن تحمل على ضمة مخصوصة لا تستلزم الإخراج ، والجمع الصوري أولى

والله اعلم .

ومعنى العلماء من غير هؤلاء قالوا : أن ابن عباس شاهد الفعل ، وعرف أنه وقع

في واحد من المواعيد الثلاثة ، فعبر بما يدل بظاهره على عدم التفريق بينهما ،

وذلك يقتضي أنه صلى الله عليه وسلم جمعهما في وقت الظهيرة ، أو في وقت العصر .

ولا يريد الجمع الصوري ، إذ لو كان كذلك لما أغفل ذكره . ولا به عمل بما يقتضيه

ظاهره عدم التقييد بالجمع الصوري ، وهو أنه حمل : ما أراد صلى الله عليه وسلم أن

ذلك ؟ فقال " أراد أن لا يخرج أمته " فعمل برفع العرج ، ولا يزول الحرج بالجمع

الصوري ، بل بكل صور الجمع . والله اعلم . فلهذه القرينة عمدا الحكم في الصوري

الثلاثة ليشمل كل زمن الصلاتين . فان لم يكن ثم غريضة ، فلا يصح تخصيص

٢٣- أنوار الزكشي : البحر المحيط ٢/١٦٠ ، والشوكاني : إرشاد الفحول ص ١٢٥ ،

أبو الحسين البصري : المختار ١/٢٠٥ ، تهسير التحرير ١/٢٤٧ ، ٢٤٨ ،

الامدني : الأحكام ٢/٣٦٩ .

٢٤- رواه مسلم ٥/٢١٥ وأبو داود والترمذي والنسائي

٢٥- النتج ٢/٢٤

حكم الفعل المثبت المطلق في اقسامه او اوجهه * بل يحتمل على اولى الصور بالحكم ، ويتوقف في الصور الاخرى * وان تساوت توقفا فيه وقد قال الشوكاني : الفعل المثبت اذا كان له جهات فليس بحام في اقسامه * لانه يتسع على صفة واحدة ، فان عرفت تعين والا كان محصلا يتوقف فيه *

فما نحطه على اولى الصور ، ما ورد انه صلى الله عليه وسلم " صلى في الكعبة " فان لمصبرة الصحابي تحتمل انه عليه الصلاة والسلام صلى الفرض او صلى النفل ، واللفظ مدلوله ، فيحتمل على الاوّل بى بذلك ، وهو النفل ، لما كان قد عهد التخفيف فيه فلا يدل على جواز صلاة الرض داغل الكعبة بل يتوقف في ذلك (٢٦) .

ومثله انه صلى الله عليه وسلم " جمع في السفر " فالسفر اما طويل واما قصير * فلا تكون عبارة الصحابي عامة للجمع فيهما * فالطويل داخل في مفهوم اللفظ ، والقصير مشكوك فيه فيتوقف فيه *

هذا ويستثنى من جملة الافعال المثبتة التي ذكرناها في هذه المسألة ان يرد الفعل مقترنا بكان ، فنعتقد لهما المسألة الثانية *

تبينه : الافعال (امر) و (نهى) و (قضى) ونحوها ، النفاذ قد يحبر بهما الصحابي عما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، كقولهم نهى عن بيع الخمر ، وقضى بالشفعة للجار ، واخطف فيهما على قولين ، وسوف تبين مبنى الخلاف فيهما في الباب التالي في الفصل الثالث منه ان شاء الله *

الاول : انها عبارة عن فعل صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم * فعلى هذا لا يصح فيهما دعوى المحوم كما قد مناه في سائر الفعل المثبت *

الثاني : وهو الا صوب ، انها عبارة عن قول صدر منه صلى الله عليه وسلم * فان الراوى سمع لفظا هو : آمركم بكذا ، او : افعلوا كذا ، او : انهاكم عن كذا ، او : لا تفعلوا كذا ، او نحو ذلك * فمبني عنه بما ذكره وقد اخطف فيها القائلون بذلك هل يجوز ان تدل على عموم ام لا * وعلى هذا المذهب يكون هذا النوع خارجا عن باب الافعال النهيية ، فلا نستطرد اليه * فليرجع اليه في مظانه من كتب الاصول (٢٧) .

٢٦- انظر ابن المصاني : القواطع ق ٤٩

٢٧- انظر مثلا : ارشاد الفحول للشوكاني ص ١٢٥ ، الزركشي : البحر المحيط : ٦٠/٢ وقد اطنب في ذلك جريدا ، وتيسير التحرير ٢٤٩/١

المسألة الثانية: (كان يفعل) والمواد به الفعل المضارع اذا دخلت عليه كان اذا عبر بها الصوابي عن شئسي* من اتحال النبي صلى الله عليه وسلم ، فهل هي دالة على مجرد وقوع الفعل ، ام على التكرار والمواظبة ، وهل تدل على المصوم ؟

١- التفسير :

اما دلالتها على التكرار ، فذلك واضح لا غناء به . وتال ابن دقيق العيد (٢٨) يقال : كان يفعل كذا ، بمعنى انه تكرر منه فعله وكان عادة له ، كما يقال : كان فلان يقرئ الخفيف .

وقد اختلف الاصوليون من اين جاءت الدلالة على التكرار : فقيل من (كان) وهو ظاهر كلام الشاطبي (٢٩) ، اذ اورد حديث عائشة (٣٠) " كان صلى الله عليه وسلم يصلي العصر والشمس في حجرتهما " ثم قال : لفظ كان فعل يقتضي الكثرة . وبه تال ابن الحاجب . (٣١)

وقيل من مجموع كان والفعل المضارع . وهو ظاهر كلام المصلي (٣٢) . ونقله صاحب تفسير التحرير .

وقيل من الفعل المضارع وحده . وهذا عندي هو الصحيح من هذه الاقوال ، وطعناه وهم من موطن * الا علام رحمة الله عليهم ، وجعل من لا يستدرك عليه قوله . فان المضارع وحده يدل على التكرار والعادة المستمرة ، كقولهم فلان يقرئ الخفيف ، وينفدق ماله في ابواب النسيج . وقد يدل على المرة الواحدة لكن بشرط استمراره برعية قبل زمن التكلم حتى وقت التكلم . فاذا جاءت (كان) قبل المضارع نقلت معنى التكرار من الحاضر الى الماضي (٣٣) ، ولم تزد على ذلك ، فمن اين جاءت بالتكرار ؟

ثم لو انها دللت على التكرار لدلت على تطبيقه مع الفعل الماضي ، لكنها لم تدل عليه ، كما في قوله تعالى (٣٤) ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل لا يؤمنون الا دبار لا يصلي انهم عاهدوه اكثر من مرة .

٢٩- المواثقات ٥٩/٣

٢٨- احكام الاحكام ٩٠/١

٢٠- البخاري ٦/٢ ومسلم ١٠٨/٥

٢١- تفسير التحرير وقد ذكرت فيه الاقوال الثلاثة جميعا ٢٢- شرح جمع الجوامع ٤٢٥/١

٢٣- سورة الاحزاب ١٥/

٢٤- (كان) الناقصة ، خالية من الدلالة على الحدش ومتحضة للدلالة على الزمان ، وهذا معنى نقصها ، وهي تطلب معنى البعثة الاسمية الى الماضي ، فان قلت (زيد كريم) ثم دخلت عليها (كان) حوت معنى البعثة من الحاضر الى الماضي .

هذا وان قائمة معرفة دلالتها على التكرار في احكام الافعال النهيية امر مهم ، نظرا الى ان الفعل المجرد اذا تكرر على صفة واحدة ، وكان ذا صلة بالمادة ، فانه يُقَرَّبُ الى الفعل مقصود على وجهه الشرع ، فيصلح دليلا على الاستحباب او على تأكيد الاستحباب . وقد تقدمت الاشارة اليه في مواضع من هذا الباب .

وقد ذكر ابن دقيق العيد (٣٥) انه يجوز ان تستعمل (كان يفعل) لافادة مجرود وقوع الفعل ، وذلك صادق بالمرّة الواحدة ، فلا يدل على التكرار . لكنه يقول : الاول - وهو افادة التكرار - اكثر في الاستعمال .

واشار الى ذلك ايضا صاحب تيسير التحرير ، فانه قال : ان افادة (كان يفعل) التكرار اكثرية لا كلبية .

وعندي ان افادة (كان يفعل) للمرّة الواحدة ، حق ، ولكن في بعض المواضع دون بعض . فاننا قد ذكرنا ان المضارع المجرد من (كان) قد يدل على المرّة ان كان الفعل مستمرا الى زمن التكلم ، فاذا دخلت عليه (كان) اذادت ذلك الاستمرار في الزمن الماضي الى لحظة معينة من الماضي ، ومثاله ان تقول (الخطيب يتكلم الان على المنبر) فاذا اردت نقل ذلك الى الماضي مع استمرار الفعل الى وقت معين ، تقول مثلا (دخلت المسجد وكان الخطيب يتكلم)

فهذا استعمال اخر غير الاستعمال الاول ، ولكل منهما موضعه ، ولا يتوارد الاستعمالان على موضع واحد .

وظلمة هذا النوع ان يذكر امر ، كالدخول في المثال السابق ، ويكون الفعل سابقا له مستمرا اليه . فما هذا النوع تكون دلالتها على التكرار كلبية لا اكثرية .

فهذا توضيح لما في كلام ابن دقيق العيد من الاجمال . ومن هذا يتبين ايضا ان بعض المؤلفين (٣٦) في الحديث النهوي يخطئون حين ينقلون الحديث النهوي بحارة (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل كذا) او يقول (كذا) من اصل ليس فيه الا (فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا) ، لما بين الحارتين

٣٥ - احكام الاحكام ٩٠ / ١

٣٦ - انذار مثلا كتاب "صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم" ط ٧ ص ١٢٦ الحديث : كان احيانا يرفع صوته كما فعل يوم فتح مكة ، ص ٧٦ : " وكان يقول : انما الاعمال بالنيات " ، ص ٧٧ " كان اذا رفع ابوبكر صوته بالتكبير حتى يسمع من خلفه " وليس شي من ذلك في الاصول ، انما فيها (رجع) (قال) (رفع) بدون كان .

من الفرق في المعنى ، وقد ظم ان من شرط الرواية بالمعنى التساوي بين
اللفظين في معنيهما .

٢- المواظبة والدوام :

ومعناه عدم تغل النترك . فهو اخص من التكرار . فان التكرار ان يحدث الشيء
مرتين او ثلاثا او اكثر ، وهو واضح في (كان يفعل) . اما الدوام الذي لا يتخلله
ترك ، فقد ادعاه في هذا التركيب (كان يفعل) بعض الحنابلة ، ونسبه ابن تيمية (٣٧) الى
ابي يعلى وابي الغلاب الحنبلين . واستدل به ابو يعلى على الوجوب ، قال في حديث
عبد الله بن زيد في استصحاب مسح الرأس " هذا اخبار عن دوام فعله ، وانما يدوام على
الواجب " ويعلى بالدوام ما لم يتركه ولو مرة .

وقد تقدم ان ابا يعلى يثقل بالوجوب في الفعل المجرد ، وتقدم الرد عليه .

وتقدم ايضا ذكر ان الدوام على الفعل المجرد لا يدل على وجوبه .

ولكن الذي نريد هنا بيانه ان (كان يفعل) لا تدل على الدوام ، وانما تدل على
التكرار وانحادة الماضي . ومن اجل ذلك فلا تصلح هذه الممارسة من الصحابي .
في رواية فعل نهى ، دليل على وجوب الفعل ، حتى عند من يقول ان المواظبة
دليل الوجوب .

ودليلنا على ان (كان يفعل) لا تدل على الدوام ، انها تدل في الماضي
على ما يدل عليه (فعل) في الحاضر ، وقولنا (زيد يقرأ الضيف) لا يدل
على ان قراه للضيف لا يتغلف البتة ، بل يدل على ان مادته واغلب احواله
ان يقرأ الضيف . كذلك (كان يقرأ الضيف) ، تدل على مثل ذلك فسمي
الماضي . والله اعلم .

٢- المصنوع :

وقد ادى الكثيرون ان (كان يفعل) تدل ايضا على العموم في اقسام الفعل ووجهه
وهي مسألة مهمة في فهم كثير من الاحاديث الفطرية المروية بهذه الصيغة . وهي
غير مسألة دلالة هذا التركيب على المواظبة . فان المواظبة تعني تكرار
الفعل دائما عند تكرر المناسبات ، واما العموم فان يفعله بجميع اقسامه ، وعلى جميع

الا وجسه من الهيئات الأولى ماكن او غير ذلك •

وروى القول بالحموم في صيغة (كان يفصل) ابويعلي ، وهو ظاهر كلام الامدى (٢٨) .

وقد روى البخارى الحديث (كان صلى الله عليه وسلم يجمع بين الصلاتين في السفر) فقال البعض بان ذلك يعم الجمع في السفر القصير ، وفي السفر الطويل •

وقول من ادعى العموم مودود بما قال ابن قاسم في شرح الورقات (٣٩) " يمكن ان يجاب بان (كان يفعل ، وان افادت التكرار ، فان) كل مرة من مرات التكرار لا عموم فيها ، لانها انما تقع في احد السفريين • فالمجموع لا عموم فيه ، اذا المركب مما لا عموم فيه لا عموم فيه • واحتمال ان بعض المرات في احد السفريين ، وبعضها في الاخر ، غير مطروم ولا ظاهر • فصان اللفظ مجعلا بالنسبة للسفر القصير كما اشار اليه الشيخ ابواسحاق في اللمع " .

وشبهه بهذه المسألة وان لم يكن منها ، ما قال الشوكاني في حديث عامر بن ربيعة • قال " رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ما احصى يتسوك وهو صائم " قال الشوكاني (٤٠) " الحديث يدل على استحباب السواك للصائم من غير تقييد بوقت دون وقت • وهو يرد على الشافعي قوله براءة السواك للتسوك بعد الزوال للصائم ، مستدلا بحديث " لخلوف فم الصائم اطيب عند الله من ريح النك " .

فما قاله الشوكاني مودود ، فان حديث عامر يدل على تكرار وقوع السواك من النبي صلى الله عليه وسلم اثناء الصوم مرات كثيرة • ولكن لا ينبغي ان يفهم من ذلك العموم بالنسبة للوقت ، اذ يحتمل ان تكون تلك المرات كلها وقعت قبل الزوال ، فكيف يصلح ان يكون هذا الحديث ردا لكلام الشافعي رضي الله عنه ؟

المسألة الثالثة : اختلاف النقل بين الاطلاق والتقييد :

قد ينقل صحابي فعلا غير مفصل ، كمسحه صلى الله عليه وسلم راسه واذ يمسحه في الوضوء ، لم يتعرض الراوى لكونه مسح الاذنين بما جديد ، او بفضل ما مسح به راسه • ثم قد ترد رواية اخرى للصحابي نفسه اولخيره مفصلة ، كما روى انه صلى الله عليه وسلم توفى فمسح اذ يمسحه بما • خلاف ما مسح به راسه (٤١) .

قال الخزالي (٤٢): هذا يزيل الاجمال عن الاول ، لكن يحتفل ان الواجب
 ما واحد • والمستحب ما جديد ، فيكون احد الفعلين على الاقل ، والثاني على الاكل
 وجعل الخزالي هذا نوطا من انواع البيان بالفعل : يصلي بيان اجمال الفعل بالفعل •
 وقد اعترض ابو شامة (٤٣) على ذلك قائلا " اورد الخزالي هذا على انه نسوع
 من انواع البيان بفعل النبي صلى الله عليه وسلم ، وانما هو من عبارة الراوى • والراوى
 الاول اطلق ولجهين اسمه مسح اذ نيسه بفضل ما مسح به راسه ، او بمسح
 جديد • وكلاهما محتفل • فلما نقل الراوى الثاني انه مسحها بما جديد ، تصمين
 حمل ذاك المطلق ، على هذا المقيّد ، فقلنا لا بد من ما جديد للاذنين • اما لو صح
 انه مسح الجميع بما واحد ، فيمكن حمله على الاقل ، ويكون الاكل رواية
 من افراد الراس عن الاذنين بما جديد "

قولنا في ذلك : ان الرايتين اذا اوردت احدهما مطلقة والاخرى مقيدة
 فلما ان يكونا في واقعة واحدة ، او في واقعتين ، او يكون الامر بهما •

اولا : فان كانا في واقعة واحدة ، يجب حمل المطلق حينئذ على المقيّد ، وهو اطلاق
 وتقييد في كلام الرواة • ومثاله وان لم يكن من باب الافعال ، قصة من (افطر) فسي
 رمضان ، فوجب النبي صلى الله عليه وسلم عليه الكفارة ، ورد في رواية اخرى ، انه
 افطاره كان (بالجماع) • فتختص الكفارة به ، ولا تجسب في الافطار بالاكل والشرب
 الا قياسا •

ومن امثله عندى حديث المشيرة بن شعبة في المسح ، ففي بعض رواياته : ان
 النبي صلى الله عليه وسلم مسح راسه ، وفي اخرى انه مسح على العمامة ، وشمسى
 الثالثة انه مسح على ناصيته ومطامته (٤٤) • فان حديث المشيرة هذا هو ما وصف
 به ونوء النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك ذات ليلة لصلاة الصبح •

وقد قال ابن حزم (٤٥) : بهذا تعلق المانعون من المسح على العمامة ، قالوا : ذكره
 المسح على العمامة هو حديث واحد مع الذى فيه ذكر الناصية والعمامة • قال ابن
 حزم " وهذا خطأ لان النوء لم يكن مرة واحدة منه صلى الله عليه وسلم فمن ادعى

٤٢-المحقق ق ٣٨

٤٢-المستصفى ٥٢/٢

٤٤-ذكرت الروايات الثلاث في جامع الاصول ٨/١٣٠ اما ذكر الراس وحده فعند البخارى
 ومسلم : واما ذكر العمامة وحدها فعند الترمذى وحده • واما الجمع بين العمامة
 والناصية فعند مسلم وابي داود والنسائي • ٤٥-الاحكام ١/٣٣٤

ان ذلك كله كان شئسي وضحي . واحد في وقت واحد . فقد دخل تحت الكذب ، والقول بما لا يعلم . وهذا لا يحل لمسلم "

أقول : قوله علم مردود ، وهو من تسرطات المجهدة ، عفا الله عنا وعسى ، فان سياق القصة يدل على ان الحادثة واحدة . وذلك يوضح صحة الاستدلال بهذا الحديث على الاحتراز في الوضوء بصح بعض الراس ، كما فعل ابن قدامة (٤٦) او يوضح الالحاطة وحدها . ولا يبعد لاثبات ذلك من أدلة أخرى غير حديث المغيرة .

ثانيا : وان كانا في واقعيتين لم يجب حمل المطلق على التقييد ، فان الواقعة السبي اطلق فيها ذلك . يحتفل انه صلى الله عليه وسلم فعل فيها كما فعل في الأخرى ، لكن الراوى اطلق ولم يبين .

ويحتفل انه صلى الله عليه وسلم ترك فيها ما فعله في الثانية فيكون ذلك ممن باب التعارض بين الفعل والترك ، ويكون ذلك نكاحا ، او يكون الاقل وجبا والزائد مستحبا . وسياتي في باب التعارض ان شاء الله .

ولا يترجح احد المسلكين الا بتريخية تدل عليه .

وقد يضح ان يقال : الأولى الاحتمال الثاني ليهوز كلا الأمرين ، دون الأول لانه يضح الترك ويدل على الوجوب ، والا صل عدمه . والله اعلم .

ثالثا : وان ابهم الامر فلم يعرف ، انه في واقعة واحدة او واقعيتين ، فلا احتمالان وادان اينما .

وعلى هذا فان ما عمنه ابوشامة ، ما نقلناه عنه أنفسا ، غير متعين . ويكون

كلام الخزالي من ان في صلاة المسح احتالين ، عواصوب . وبالله التوفيق .

والعاصل : ان الاخذ بالمقييد لا اشكال فيه ، واما الاخذ بالمطلق على اطلاقه

فيمتنع ان كانا في واقعة واحدة ، ولا فيحتفل ان يضح ، ويحتفل ان لا يضح . والله اعلم .

المبحث الرابع

نية التماسي

في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم " انما الاعمال بالنيات ، وانما لكل امرئ ما نوى "

وقد اعتبر الفقهاء هذا الحديث احدى القواعد الاساسية للشريعة .

وتدخل النية في العبادات ، والمباحات اذا قصد بها التقوى على طاعة الله والقصد الا هم منها في العبادات تميز العبادة من غير العبادة ، وتتميز رتب العبادات بعضها من بعض (١) .

وتتميز العبادة عن غيرها باستحسان نيات مختلفة كنية التماسي بها لله تعالى ، ونية الاخلاص له فيها ، ونية امتثال احكامه من الوجوب والندب والاباحة . وكذلك نية التماسي فيها بعباد الله الصالحين من فعلها . وخاصة بيننا محمدا صلى الله عليه وسلم .

ثم ان كان دليل مشروعية العبادة فعله صلى الله عليه وسلم لها ، فقد ذكر كثيرون من الاصوليين ان التماسي لا يتحقق الا بنية ، حتى لقد جعلوا ذلك من حقيقته التماسي . يقول ابو الحسين البصري (٢) " التماسي في الفعل ان تفعل صورة ما تفعل ، على الوجه الذي فعل ، لاجل انه فعل " وبعضهم غير عن ذلك باسمه شرط . يقول القاضي عدا البزار (٣) " شرط التماسي اعتبار الفعل ، واعتبار الوجه الذي عليه وقع ، ولا بسد مع ذلك ان يفعله من اجل انه صلى الله عليه وسلم فعله . " ومقصودهم بالفعل صورته ، كصلاة مع صوم . فلا يتحقق الاقتداء بصومه صلى الله عليه وسلم بفعل صلاة .

ومقصودهم بالوجه : الاغراض في الفعل ، من نية حكمه وزمانه ومكانه وسببه وغير ذلك كما تقدم .

ومقصودهم بقولهم " من أجل أنه فعله " أن المقتدي لا يحصل منه الناسي
 ما لم ينو أنه يفعل فعله ذاك من أجل أن النبي صلى الله عليه وسلم فعله •
 وذكر مثل هذا الامدى (٣) وابن تيمية (٤) وغيرهما • ولم يذكره البيضاوى في منهاجه •
 وقد قال عبد الجبار في الاستدلال على ذلك " أنه لو لم يفعل على هذا الوجه ، لكنه
 فعله امثالاً أو لغيره من الوجوه ، لم يوصف بأنه متأس به " وقالوا : ان " الاتفاق
 صدقة ليس تأسياً " .

والذى يظهر ان الناسي يتحقق بفعل مثل ما فعله صلى الله عليه وسلم
 ان كان على الوجه الذى فعله مع نية الامثال ، أما ان ينوى أنه يفعل ذاك الشيء
 لأجل أنه صلى الله عليه وسلم فعله فلا يتمين ، فلولا ينو ذلك ، لكن نوى اخلاص العبادة
 لله ، أو التقرب اليه بها ، أو امثال احكامه ، فان عبادته صحيحة • وكذلك لو نوى
 الناسي بالنبي صلى الله عليه وسلم ، شكل هذه نيات صاحبة يتادى بهن
 المقصود ويصح بها الخط ، وثبت بها الاجر • والله ولي التوفيق •

وأما قول عبد الجبار : ان من قصد الامثال فقط لا يكون متأسياً ، فانه قول فيه
 نظر ، لانه ان نوى الامثال ، وكان الحكم لم يعلم الا من جهة فعله صلى الله عليه وسلم
 وسلم ، فان نية الناسي متضمنة ، والمتضمن في الحاصل حاصل •

وقول من قال : الاتفاق صدقة لا يكون تأسياً ، هو صواب ، ولكن لا يرد
 على ما نحن فيه ، لاننا اذا نمثل حكم الله الذى دل عليه فعل رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فليس اتفاق فاعاننا وفعلنا صدقة • والله اعلم •

الباب الثاني

المصباح الثاني

الأفعال

غير الموصولة

تمهيد

١- التامية

٢- الاستعارة

٣- الوجودية الفعلية للقول

٤- المسترك

٥- التامية

٦- التامية

٧- التامية بالتام

٨- التامية بالأفعال التامية

أ- أفعال الله على الله عليه وسلم قبل التامية

ب- شاطئ الله التامية

ج- فعل الله على الله عليه وسلم في التامية

د- ما فعل به على الله عليه وسلم بعد الموت

تفسير

الفعل المبرح كالقيام والدخول والصلاة والصوم والحب والبغض *
وقد قدمنا ان من الافعال ما يكون في فعليته خفياً ، ويشأ ذلك عن اليمين
الفصل *

والافعال غير المبرحة قسما :

الافعال التي تكون دلالتها على مراد فاعلم ان هذه من دلالة سائبة
الافعال الحادية المبرحة ، فيفارق الافعال المبرحة من هذه الناحية ويخرج
بعضها عن الفعلية لتقرب شبهة بالقول * ومن امثلة هذا النوع
الكتابة ، والاشارة ، والقسمة ونحوها *

فالقول يدل بالوانحة وجريان الحرف ، باستعطائه لمعاني خاصة تشبه
منه *

وكذلك الامر في الكتابة والاشارة والقسمة *

ومن الافعال غير المبرحة يكون خفياً فعليته ناشئا من كونه سلبا ، كالترك
والسكوت والاشارة ، او شبهة بانسحاب كالمهمم بالفعل *

وقد مقدنا هذا الباب لهذه الافعال غير المبرحة ، لتبين فروق دلالتها
عن دلالة الافعال المبرحة *

الفصل الاول

الكتابة

الكتابة تدوين مرئي للشيء • وهي واسطة لنقل الافكار والمشاعر تتميز عن الكلام ولا شارة بانها باقية ، والكلام والاشارة يزولان في الحال •

وقد عرف ابن خزم (١) الكتابة بانها " اشارات تقع باتفاق ، معدتها تخطيط ما استقر في النفس من الهمان ، بملوط مهيمنة ، ذات لون يخالف لون ما يخطط فيه ، متفق عليها بالصوت ، فتبلغ بسمه نفس المخطط ما قد اشتباهته ، فتوصله الى العين التي هي آلة لذلك " . اي حتى يحصل بها الادراك لدى المبلغ • وابن خزم يشير بكلامه هذا الى ان الكتابة تدل بالمواضعة • والتواضع فيها ان تدل الرموز المكتوبة على الاصوات ، وقد تصروف في الاصوات دلالتها عند امسك اللفظة على المعاني •

وتدرك الاصوات بحاسة السمع ، اما الكتابة فتدرك بحاسة البصر •

ويتميز القول عن الكتابة بانه يمكن ان يصاحبه من الجهازة وملاحج الصوت والكيفيات الصوتية ما يقوى بسمه التعبير ، فيؤدي ذلك من المعاني ما لم ينطق بسمه ، حتى يدل على الغضب والرضا والحزن والسرور والقناعة والنجس وغير ذلك • وقد تصحبه ملاحج وقرائن في الشخص المتكلم من الالبساط والحنس والاشارة ، وذلك يجعل القول حيا نابضا ، ويلقى على المعنى انما فات يصحب تصورها كتابة • ولا تزال تشير من الملاحج الصوتية في العربية وغيرها متعلقة على الملاحج ان يتمكنوا من تصويرها بالاشارات الكتابية •

واكن تتميز الكتابة عن القول بامور :

منها ان الفكرة يمكن تصويرها بالكتابة ، على مهل ، تصويرا مضبطا لا ينتشر

ولا ينبغي مسح *

وتتميز أيضا عن القول بثباتها ، فان رسم الكلمات اذا انقش بقى على ما هو عليه ما لم تغيره يد قاصدة او عوادي الزمن . ولذلك يمكن ان يفهمه الحاشش والفائس والموحد عند كتابته ومن يوجسد بعد كتابته بمصص او عصص *

اما القول فانسه يزول حالا بعد النطق به ، ولا بعد اذا اريد الا علام بسمه مرة اخرى من تكرير الهمس في تركيبه ، او ان يستعاد من الذاكرة . ولكنه قسم ينتشر في الحافة لاسد ون قصيد . ولم يمكن اختزان القول كما هو الا في عصرنا الحاضر ، عند اختراع وسائل التسجيل الصوتي *

وتتميز الكتابة ثالثا بانه يمكن ترديد النظر فيها مرة بعد اخرى ، حتى يحصل بهما لدى القاري صورة تكاد تكون مطابقة للصورة الحاصلة في ذهن الكاتب *

ومن اجل ذلك كانت الكتابة واسلة اتصال مهمة بين افكار البشر في دائرة اوسع من دائرة القول من حيث الزمان والمكان ، وكانت ذات فاعلية اساسية في نشر الحضارة ، ونقلها من مكان الى مكان ، ومن جيل الى جيل . وقد امن الله تعالى على البشر بتعليمهم بالقلم ، واتسم بالقلم وما يستطرون من المكتوبات ، فبسمه بذلك الى قدرها واثرها *

المطلب الاول

عمل الكتابة قول او فعل

يختلف الاسويون في التعبير عن الكتابة ، فمنهم من يجعلها فعلا ومنهم من يجعلها قولاً ، ومنهم من يجعلها قولا ، ومنهم من يجعلها قسيما للقول والفعل . فمن عبر عنها بانها فعل ، القوافي حيث يقول (٢) " البيان اما بالقول او بالفعل كالكتابة والاشارة ... " *

ومنهم ابن حبان ، حيث قسم افعال النبي صلى الله عليه وسلم الى انواع ، فجعل كتيبه صلى الله عليه وسلم نوعا من الافعال ، وذكر هناك (٣) ما اثره عنه صلى الله عليه وسلم من ذلك *

وممن جعل الكتابة قولاً من الأقوال ، من القدماء القاضي أبو يعلى الخبلي في كتابه (العدة) •

ومن المحدثين عبد الكريم زيدان في كتابه (اصول الدعوة) ، قال : الكتابة من أنواع القول • (٤)

وممن عبر عن الكتابة كقسيم للقول والفعل القاضي عبد الجبار (٥) ، وأبو الحسين البصري (٦) المختليان •

وقد سبق تعريف ابن حزم للكتابة بأنها تخطيط باليد برسوم متفق عليها تدل على الأصوات • ومن هنا نشأ الاختلاف في التعبير عنها :

فمن نذر إلى أن التخطيط باليد الذي هو حقيقة الكتابة ، هو فعل بجارحة من الجوارح ، قال أن الكتابة فعل •

ومن نظر إلى أن الكتابة إمارة على الكلام ، ويفهم المراد منها بواسطة فهم ما تدل عليه من الكلام ، قال أنها قول •

ومن نظر إلى أن الكتابة تدل بصبارات غير طفوفة أصلاً ، وقد تكتب ثم يطلع عليها فتفهم دون أن يتوسط ذلك لفظ أصلاً ، فقد أخرجها بالنظر إلى ذلك عن أن تكون اقوالاً أو أفعالاً •

والذي نختاره أن الكتابة فعل ، وليتم قولاً •

والوجه ما تقدم من أن حقيقة الكتابة التخطيط •

ولوى أن من عبر عن الكتابة بأنها قول ، فإنه قد تجوز به عنها ، لما كانت دالة عليه • وقد صرح بعض اللغويين بأن إطلاق القول على الكتابة مجاز ، منهم الشيخ خالد الأزهرى في شرح التوضيح • (٧) ومن التجوز به عنها ما نسبته إلى كثير من المصنفين في كتبهم من الأقوال في مختلف الفنون ، فإنهم كتبه كتاباً ولم يلفظوه قولاً •

البيان بالكتابة :

أن ميزات الكتابة السابق ذكرها ، جعلتها أداة من أدوات البيان ذات قيمة

٥-المغني ١٧/٢٥١

٤-اصول الدعوة ص ٤٥٢

٧-التصريح شرح التوضيح ١/٢١

٦-المعتقد ١/٣٢٨

فريسة • وقد كان القول الوسيلة الرئيسية للنبي صلى الله عليه وسلم في البيان • ولكن الكتابة كانت وسيلة أخرى استعملت حيث دعت الحاجة •

فالكتابات تستفاد منها السنن كما تستفاد من الأقوال •

وطى القول بان الكتابة فعل من الأفعال • فان الأفعال قد وقع الخلاف فيها يجوز البيان بها من قبل الشارع أم لا • ولكن ذلك الخلاف لا يترقى حتى يشمل الكتابة • فان الكتابة أدل من سائر الأفعال • ويقول الزركشي (٨) " من يجرى الخلاف الفعلي في الكتابة والاشارة ؟ يحتل ان يقال به • والظاهر المنع • وقد قطع ابن السكيت بالبيان بالكتابة والاشارة • مع حكايته الخلاف في الفعل • وقال صاحب الواضح : لا اعلم خلافاً فسي (ان) الاشارة والكتابة يقع بهما البيان " وصرح بذلك الشوكاني (٩) ايضا وقال انه " لا خلاف في ان ذلك من السنة وما تقوم به الحجة "

وقد استغنى النبي صلى الله عليه وسلم الكتابة في بيان الأحكام وتبليغ الدعوة فسي مناسبات كثيرة جدا • فمما وقع من بيان الأحكام بها كتابته صلى الله عليه وسلم أحكام الزكاة • فقد كتب ذلك قبل وفاته في كتاب • أخرجه أبو بكر وأمر به عطاء الصدقات • وحديثه عند أحمد وأبي داود (١٠) بسندهما • عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه • قال " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كتب الصدقة • ولم يخرجها الى عاتقه حتى توفي • قال : فأخرجها أبو بكر من بطنه • فعمل بها حتى توشى ثم أخرجها عمر من بطنه • فعمل بها " • • • ثم بينها ابن عمر •

وخدا صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة (١١) " فذكر تحريم مكة • وقال " من قتل له قتيلاً فهو بخير النظرين : إما ان يعقل • وإما ان يقاد أهل القتل " فجاء رجل من أهل اليمن فقال " اكتب لي يا رسول الله " فقال " اكتبوا لابي فلان " •

وكان له صلى الله عليه وسلم كتبة يكتبون الوحي • ويكتبون له الى عاتقه والمؤمنين بسره في أطراف الجزيرة الحربية • ورواها الدول المجاورة • ومن كتابته زيد بن ثابت • وأبو بكر • وعمر • وعثمان وطي • ومعاوية • وسواهم كثير • (١٢)

١- إرشاد النحول ص ٤٢

٨- البحر المحيط ١٨٦/٢ ب

١٠- نيل الأوطار : ١٣٦/٤ ١١- رواه البخاري ٢٠٥/١ وأبو داود

١٢- انظر حصر كتابه صلى الله عليه وسلم في زاد المعاد لابن القيم • والبداية والنهاية لابن كثير • وغيرهما •

وقد جمع محمد حميد الله (١٣) ما اثر عن النبي صلى الله عليه وسلم من المكتوبات في شؤون التبليغ والسياسة، فكانت قريبا من ٢٨٠ وثيقة • كثير منها في دعوة الاقوام والروساء الى الله تعالى • ومنها عهود ومواثيق • ومنها اذار وانذار وتبشير وتثبيت وامر بالتصديق بدين الله • ومنها تفصيل لاحكام شرعية يلزم بها كمقادير الزكاة ومقادير الديات •

ومذا يؤكد انه صلى الله عليه وسلم اتخذه الكتابة وسيلة لبيان احكام الشريعة وتبليغها • وان البيان يحصل بها ويتم •
وقد جمع رسائله ايضا علي بن حسين الاحمدي في مجلد ضخم، فيه اكثر من ١٧٠ وثيقة • (١٤)

الطلب الثاني

منزلة الكتابة من القول عند الفقهاء والمحدثين

ان الكتابة عند الفقهاء احدى درجات من القول • فكثير مما يصح بالقول لا يصح بالكتابة •

فمن ذلك الطلاق • قال ابن قدامة: (١٥) في قول للشافعي، لا يقع الطلاق بالكتابة، وسواء نوى بها الطلاق او لم ينو • لانه فعل من قادر على التعليل فلم يقع به الطلاق كلاسارة • ومثل ذلك قال ابن حزم الظاهري (١٦) •

ويقول الجمهور، وهو المنصوص عن الشافعي، يقع الطلاق بالكتابة ان نواه به • لان الكتابة حروف يشتمل بها الطلاق، ولان الكتابة تقوم مقام قول الكاتب • فان لم ينسو لم يقع • اهـ بتصريف •

فعلی القول الاول : واضح انحطاط درجة الكتابة عن درجة القول •

وعلى القول الثاني كذلك • لان التعليل بالقول الصريح يلزم به الطلاق ولو لم ينو • ولا يقع بالكتابة الا بالنية •

١٣ - انظر كتابه " الوثائق السياسية والادارية للحمد النبوي والخلافة الراشدة " بيروت، دار الارشاد، ١٣٨٩ هـ

١٤ - انظر كتابه " مكاتيب الرسول " بيروت، دار المهاجر (د . ت) ٦٥٨ ص

١٦ - المحلى ١٠ / ١٩٧

١٥ - المغني ٧ / ٢٣٩

وقد ذكر السيوطي مسألة الطلاق بالكتابة (١٧) ، ثم قال :

" وان نوى نفاقوا : اظهرها تطلق ، والثاني لا ، والثالث : ان كانت غائبة عن المجلس طلقت والا فلا . قال في اصل الروضة : وهذا الخلاف جار في سائر التصرفات التي لا تحتاج الى قبول ، كالاعتاق ، والابراء ، والحفوس عن القصاص ، وغيرها . قال : وما لا يحتاج الى قبول ، فمخير النكاح ، كالبيع والهبة والاجارة ، فهي انعقادها بالكتابة خلاف مرتب على الطلاق وما في معناه : ان لم يصح (الطلاق) بها فيها هنا اولى ، والا فوجهان ، والا صح انعقاد .

واما النكاح ففيه خلاف مرتب ، والمذهب منه بسبب الشهادة ، فلا اطلاع للشهود على النيسة ، قال : وحيث جوزنا انعقاد البيع وبحوه بالكتابة ، فذلك فسي حال الغيبة .

فاما عند الحنفية فغلاف مرتب ، والا صح الانعقاد " اه كلام السيوطي . ويقول محمد بن سلام مكرر (١٨) " يجوز التعاقد بالكتابة لانها السبيل الثاني الذي يقطع في الدلالة على الارادة ، وسواء اكان التعاقدان يقدرا على التفظيظ ام يحجزان معا ، ام يحجز احدهما دون الاخر . وسواء اكانا في مجلس واحد ، ام كان التعاقد بين حائرين وغائبين ، ما دامت الكتابة (واضحة ، مفهومة ، مستهينة) وقالوا (١٩) ان العقود جميعها في ذلك سواء ولم يستثنوا منها سوى الزواج ، فلم يجيزوه بالكتابة عند التمكن من التفظيظ ، لاشتراط الاشهاد والاشهار ، والرغبة في الاشهار زيادة في الاحتياط لخطرها ما يترتب عليه من آثار قوية تتعلق بالاعراض والا نساب ولتحقيق العلانية " .

ومن هنا يتبين ما قلنا من انحطاط درجة الكتابة عن درجة القول . وما ذاك الا للحوادث المؤثرة ، مما صرحوا به او ألمحوا اليه في تعليقاتهم ، من عدم الاطلاع على النيسة ، وان الكاتب قد لا ينوي ما تدل عليه العبارات التي يكتبها ، بل ينوي تجويد الخط ، او تجربة القلم ، او يعيب بالاشكال الحرفية ، او لغير ذلك من المقاصد . ومن صحح الكتابة للخائب دون الحاضر ، فانه لاحظ الحاجة .

١٧- الاشباه والنظائر ص ٣٠٨

١٨- المدخل للفقه الاسلامي ص ٥٣٦

١٩- سيحني فقهاء الحنفية

وكذلك المحدثون ، نقل ثقتهم بالمكتوبات عن ثقتهم بالمحفوظات ، وكان
الذى يعتمد على كتابه يسمى صحفيا ، وذلك عند فهم وصف ذم • وكان هذا حين كان
فن الكتابة بدائيا ، غالبا من النقسط والشكل ، فمن اخذ من الكتاب وحسده
لم يؤمن طبعه التحريف والتصحيح • هذا بالاطقة الى امكانية حصول العبث بالكتاب
في غفلة عن صاحبه •

المطلب الثالث

التعارض بين الكتابة وغيره

تعرض لهذا البحث الزركشي في البحر المحيط ، فقل عن ابي منصور (السماعني)
انه يقدم القول ، ثم الفعل ، ثم الاشارة ، ثم الكتابة ، ثم التنبيه على الحلة • (٢٠)

فاما تقديم القول على الكتابة ، فهو واضح •

واما تقديم الفعل عليها فهو مسلم ، وذلك ان الفعل يحتمره ما ينفذ دلالة
من الاحتمالات التي تقدم ذكرها في فصل حجية الافعال من الباب الاول ، كالخصوصية
وغيره • فكيف تقدم على الكتابة ، والكتابة بمنزلة القول • ثم قد توجه الى الضابط
في شأن نفسه خاصة • فكيف يقدم المكتوب اليه عليها ما راي النبي صلى الله عليه
وسلم يفعل ، او سمع انه فعل •

وان كان المراد تقديم الفعل عليها في حق غير المكتوب اليه ، فهو غير مسلم
ايضا ، لانها بمنزلة القول ، والقول مقدم على الفعل •

وقد قد منا ان غفلة فليست الكتابة ناشية من كونها اولى دلالة من الفعل ،
وذلك ايضا يقتضي تقديمها عليه •

واما تقديم الاشارة على الكتابة مطلقا فهو غير مسلم ، بل ينبغي التفصيل في
ذلك • فلو كتب اسم شخص ثم عينه بالاشارة ، وتعارضا ، قدمت الاشارة ، لاحتمال
الكتابة الاشتراك والمجاز وغير ذلك ، ولا تحتل الاشارة هناك ، لانها تدل على
المراد يقينا •

ولو كانت الاشارة مهمة لبعض الاشارة بالعين او بالراس ، وحتى باليد ، لتوضيح بعض

الهيئات المركبة أو الأمور المنوطة ، فإن الكتابة في ذلك أدل ، فينبغي تقديمها •
وقد تعرض لذلك المتولي في قضية طلاق الأخرس ، فقال (٢١) بعدم اعتبار الإشارة
في الطلاق من الأخرس إلا إذا عجز عن كتابة فهمته ، فإن كان عليهما قادرا فهي
المعتبرة منه ، ولا يعتبر طلاقه بالإشارة ، لأن الكتابة اضبط • والجمهور أطلقوا
جواز طلاق الأخرس بالإشارة •

كيفية استفادة الأحكام من الكتابة :

للكتابات النبوية دلالات ثلاث :

الأولى : من حيث هي فعل صادر عن النبي صلى الله عليه وسلم • فيستدل بها كما يستدل
بالأفعال الصريحة • فيجوز استعمال الكتابة في الشؤون الخاصة ، وفي الدعوة
إلى الله ، وتخليغ الفائين أحكام الشريعة • استدلالا بأن النبي صلى الله عليه وسلم
استعملها كذلك •

الثانية : من حيث هي تعبير عن مرادات النفس • فيستدل بها كما يستدل بالقول ،
بفهم ما فيها من الأمر والنهي والأخبار والتحذير والإنذار ، على الوجه
الذي تفهم طيسه اللغة • والأحكام الأصولية التي تنطبق على الكتابة من هذه
الجهة هي أحكام الأقوال •

الثالثة : ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يراعه في كتبه من الأمور التي تحلها
بالاستقراء من الاقتصاء على القدر الضروري ، وتشريب المعاني إلى المخاطبين بما هو
من لختهم وما الفوه من المبارات والصور التعبيرية ، دون قصد إلى سجع أو تكلف
والقصد المباشر إلى المواد ، دون مقدمات مضمية ولا ختومات مقسفة ، والتعبير
عن نفسه صلى الله عليه وسلم بصيغة المفرد • والبدء بالبسطة •

فهذه الأنواع ونحوها كل منها نوع مستقل من الأفعال ينبغي تنزيلها على الأقسام
التي تقدم ذكرها من الأفعال الصريحة ، والحكم عليها بما يناسبها •

ولا بد لاثبات كل فصل منها من الاستقراء التام أو القريب من التمام ، لتحصيل
ظنية الظن به •

ثم قد يفسح الخلاف في اشياء من ذلك ، اما من جهة ثبوته ، او غيرها
ومن الاشارة على استفادة الاحكام من هذه الجهة من جهات الكتابة ، ما يلي :

المثال الاول : الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في اول الرسائل ، بان يقول المومل
(بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله) لم يكن يقولها صلى الله عليه وسلم فسمي
رسائله ويكون ذلك من باب التروك .

المثال الثاني : الحذلية او البسطة . في اول الرسائل والثائق . فقد افتتح البخاري
كتابه بالبسطة دون حذلة . وذكر ابن حجر اعتراض من اعترض على ذلك بكونه خلاف
ما في حديث ابي داود مرفوعا " كل امرئ بال لا يهدأ فيه بحمد الله فهو اقسط " .
واجاب عن ذلك باجوبة ، منها : وقوع كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الطموك
وكتبه في القضايا ، مشتتة بالتسمية دون حذلة ، كما في حديث ابي سنيان قسي
قصبة هو قتل ، وفي حديث البراء في قصة سهيل بن عمرو في الحديبية .

المثال الثالث : عبارات مقصود بها ان تكون على رتبة خاص ، ككتابتها صلى الله عليه
عليه وسلم الى هو قتل وغيره (سلام على من اتبع الهدى) ، فهي دليل على ترك التسمية
السلام على الكافر ، واستداله بهذه العبارة .

المثال الرابع : كان صلى الله عليه وسلم يكتب الى بعض ملوك الكفر بآية من القرآن .
فيستدل بذلك على لمن التاخر ما فيه قران من كتب التفسير والنقح (٢٢) والمجالات
الاسلامية والرسائل ونحوها .

المثال الخامس : بدايته صلى الله عليه وسلم باسمه ، فيقول (من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم)
فلان (وقد اختلف في وجه ذلك :

فقيل : السنة لكل كاتب ان يبدأ باسمه .

وقيل : انه بدأ به لانه افضل من غيره ، فيدل على ان الا فضل يقدم اسمه
في رسالته الى المفسول .

قال ابن حجر (٢٢) عند قوله صلى الله عليه وسلم " من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم " .
هو قل عزائم الروم " " فيذ ان السنة ان يبدأ الكتاب بنفسه ، وهو قول الجمهور ، بل حكى
النحاس فيه اجماع الصحابة . والحق اثبات الخلاف " اهـ

الفصل الثاني

الاشارة

الاشارة قد تكون حسية وهي المرادة هنا ، وقد تكون معنوية .

والاشارة حركة بعض من اعضاء البدن ، او متصل به ، يراد بها احيانا ان تبين عما في النفس . قال صاحب لسان العرب " يقال شورت اليه بيدي ، وشارت اليه ، اى لوحنت اليه . وشار باليد : اوماً . وشار بالنار : رقصها " وقال " اشار اليه وشور اوماً ، يكون ذلك بالكف والعين والحاجب . انشد ثعلب
نُسر الهوى الاشارة حاجب هناك ، ولا ان تشير الا صابع
وفي الحديث : كان يشير في الصلاة ، اى يومي باليد والراس ، اى يامر وينهى بالاشارة »
اه .

ثم قد تكون الاشارة بالراس او العين او الحاجب او الاكفاف ، والاكثر بالكف او الاصابع . وقد تكون بخرقة او عصا او غير ذلك مما قد يساعد على لفت النظر .

الاشارة فعل :

الاشارة فعل من الافعال ، لا خفاء في ذلك ، لانها كما قلنا حركة باليد او غيرها وانما جعلناها من جملة الافعال غير الصريحة من اجل انه يستدل بها على الاحكام بطريق غير طريق الافعال الصريحة . فان الفعل الصريح من النبي صلى الله عليه وسلم يقتضي ان نفعل مثل ما فعل . واما الاشارة فان دلالتها بالمواضحة الحامقة شبيهة في ذلك بدلالة القول . فاذا قال عليه الصلاة والسلام " الشهر هكذا وهكذا " ورفع اصابعه الحشرة في مرتين ، وغس الايهام في الثالثة ، فذلك يدل على ما يدل عليه اللفظ ، كانه قال (الشهر تسعة وعشرون) . فهذه دلالة بطريقة دلالة اخرى غير طريقة دلالة الافعال .

وليست الاشارة لفظ اسم الاشارة ، الذى هو هنا (هكذا) ، بل هذا اللفظ مؤنس للمعنى الاشارة ، وينسب للمخاطب ، عن طريق حاسة السمع ، ليلفت ببصره اليها يشير اليه مخاطبه .

المطلب الاول

كيفية الدلالة بالاشارة

الاشارة تدل على مواد المتكلم بطرق مختلفة * وقد ذكر ذلك القاسمي عند الجبار مجملًا فقال (١) : تدل الاشارة كدلالة القول ، اما بان يعرف مادة باضطرار ، او بطريقة في الاستدلال ، نحو ان يحسد عداً جرت العادة بمثلهم ، فذكر حديث الاشارة الى عدد ايام الشهر - ثم قال : وهذا امر معقولة في طريقة الادلة * اهـ
ونحن نفصل ذلك فنقول :

من الطرق التي تدل بهما الاشارة

١- التشبيه ، كما في الحديث المتقدم * فان رفع الاصابع يواد بها ان عدد الايام في الشهر كعدد الاصابع المرفوعة * ولو سئل ماذا يريد ان يصنع ؟ فعمل باليمنى او اليسرى او الفم او غيرها كهيئة من ياكل او يكتب او يمشي او يطرق حديداً او غير ذلك ، لكان المراد به انه يريد ان يفعل مثل ذلك *

٢- التوجيه ، اعني توجيهه بصر المخاطب الى شيء معين * بملاحظة جهة امتداد اصبع النشير او يده او وجهه الى حيث هي متجهة * قال التهانوي : " تعيين الشمسي بالاشارة الحسية بالامتداد الموهوم الاخذ من المشير المتشبه الى المشار اليه " (٢) اهـ

ثم قد يراد ان يتجه بصر المخاطب اما الى (ذات) * ووافقها من اللفاظ (هذا) وفروعه * واما الى جهة ، ووافقها من اللفاظ (هنا) وابقبها من اسماء الاشارة للمكان *

٣- معان متوضعة عليها ، غير محصورة ، كهز الرأس او تحريكه جهة الطوبى معنى الانكار والرفض والنفي ، وخفضه بمعنى الموافقة والرضا والايجاب ، وهز الاكتاف بمعنى الاستخفاف ، وكانواع من الاشارة باليد : فنفضها ، بمعنى التنصل من الامر وانسك منه بواء ، وتحريكها جهة المتكلم بمعنى الاستدعاء او الامر بالادناء ، وتحريكها

١- المعني ٢٧٣/١٧

٢- كشف اصطلاحات الفنون ٢٣٩/١

بعيدا عن المتكلم بمعنى الأمر بالاقتضا ، والطويح بها بمعنى التوديع • الى غير ذلك مما يعرف بتتبع عادات الناس •

هذا وتتميز الاشارة عن النطق من هذه الناحية • فان فهم الاشارة لا يربط بلغة معينة ، بل تنادى الاشارة تكون (لغة عامة عالمية) ولذلك يستعملها الاغرس والطفل الذي لم يتكلم ، ويستعملها الناس اذا لم يعلم احد منهم لغة الاخر ولم يذكر التهانوى من الانواع الثلاثة الا النوع الثاني • ولكن النوعين الاخرين هما ايضا من انواع الاشارة • واللغة تدل على ذلك ، كما تقدم في الشاهد الذي انشده ثعلب ، وما نقلناه من الحديث التالي لسمه •

وما ورد من النوع الاول ، وهو التشبيهي ، ما قال جبير بن مطعم (٣) : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، في سنة الخسل " اما انا ، فافيض على راسي ثلاثا " وأشار بيده كليلها •

ومنه ما ياتي في الحديث ، في ذكر ساعة يوم الجمعة " وأشار بيده يزهدا " ووضع اناملته على بطن الوسطى والخنصر •

وما ورد من النوع الثالث وهو اندال على معان متعارف عليها ، ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " ما لكم تشيرون بايديكم كأنها اذناب غيل شمس " (٤) يعني اشارة بعضهم بالتسليم على بعض • فالاشارة هنا تدل على التحية •

ومنه ايضا : حديث عائشة (٥) في صلاة الكسوف ، وفيه " فاشارت براسها اي بضم " •

ومنها انه صلى الله عليه وسلم مر بنسما ، فألوى بيده بالتسليم •

المطلب الثاني

الاشارة عند الفقهاء

للاشارة عند الفقهاء احوال : (٦)

٤- مسلم (عد الباقي) ١/٣٢٣

٢- البخاري ١/٣٦٧

٥- ابنهاري ١/١٨٢ ومالك في الموطأ ١/١٨٨

٦- اعتدنا في هذا الموضع على ما حرره السيوطي في الاشياء والنظائر ص ٣١٢ وما بعدها وانذار ايضا تفسير القرطبي ٤/٨١

الاولى : حال الاخرس ، فان اشارته معتبرة وقائمة مقام النطق من الناطق . في جميع الحقود ، كالبيسغ والاجارة ، والنهيسة ، والرهين ، والنكاح ، والرجحمة ، والظهار .

وفي جميع الطول كالطلاق ، والمحاق ، والابراء .

وفي غير ذلك كالاقرار ، والدفء ، والقذف (٧) والاسلام . ويستثنى من ذلك الشهاداة واليمين .

وقد قسم المفسر الاشارة من الاخرس قسمين :

نمنا صريح يقع به الطلاق سواء نواه ام لا ، وهو الاشارة المفهومة ، التي يفهم المقصود منها كل من رآها .

ومنها كناية مفتقرة الى التيسر ، وهي الخفية التي لا يفهم العواد منها الا بمزيد من القطنة والذكاء .

وجه اعتبارها من الاخرس انه غير قادر على النطق ، فهو يحبر عن مراده بالاشارة لانها الامر المتيسر له ، وقد جرت العادة انه بهما يقضى ما يسمه ويحبر عن نفسه ، فهي (لختيمه) التي بها يبلغ ما يريد .

الثانية : المعتقل لسانه ، واسطة بين الناطق والاخرس . قال السيوطي : " فلو اوصى في هذه الحالة باشارة مفهومة ، او قرى كتاب في الوصية فاشار بيده : ان نعم ، صحت " اه فاجرى طيسه حكم الاخرس ، وهذا منه ملاحظة للحالة التي ذكرناها آنفا . وذكر ابن حجر في الفتح في المعتقل لسانه ثلاثة اقوال : الاعتبار ، وعدمه ، والثالث عن ابي حنيفة ، ان كان ما يوسم من نطقه وعن بعض الحنابلة ان اتصل بالموت ، ورجحه الطحاوي .

الثالثة : القادر على الابانة بالقول . قال السيوطي " واشارته لخوا لا في صميم معينسة ، ومنها الافتاء ، ومنها الا مان للكافر بالاشارة ، تعتبر اما نا حقنا للدم . ومنها رد السلام بالاشارة من المسلمي " وهذا في الحقيقة راجع الى ما تقدم قبل هذه الحالة لان الصلاة تمنع النطق ، شرعا .

وقال ابن حجر (٨) : " في حقوق الله تكفي الاشارة من القادر على النطق . وما فسي

حقوق الادمين فلا تقوم اشارته مقام نطقه عند الاكثرين " وقال محمد سلام مذكور (٩) " الفقه المالكي يعتبر الاشارة اداة للتعاقد حتى بالنسبة لغير الاخرس ، ما دامت مضمومة بين الناس ومتعارفا بينهم على مدلولها " ويتايد ما ذكره ابن حجر في حقوق الله ، بحديث ابي قتادة عندما صاد حمار وحش ، ولم يكن احرم . فقال النبي صلى الله عليه وسلم لرفقته " منكم احد امره ان يحط عليه ، او اشار اليها ؟ " قالوا : لا ، قال " فكلوا " والصيد محرم على المحرم لحق النسب .

المطلب الثالث

حكم البيان بالاشارة

ان الاشارة لما كان فيها من خفاء الدلالة على المراد ، ما فيها ، منع من اعتبارها في حقوق الادمين ، الا حيث لا وسيلة للتعبير سواها كما في حال الاخرس والمعتقل كما تقدم ، اما القادر على النطق فلا تعتبر منه ، على التفصيل المتقدم . وهذا ان كانت اشارة مجردة .

اما ان انضم اليها نطق ، فهنت الاشارة انما به فلا خلاف في انها يصبح البيان بها حتى من القادر على النطق . فلو قال الرجل لزوجته (انت طالق هكذا) ، و اشار بامابعه الثلاث ، طلقت ثلاثا عند كل من يقول بوقوع الثلاث مجتمعة . ووجهه ان (هكذا) لفظ لا بد من حطه على مدلوله . وقد بين المراد به بالاشارة فتبين .

ما وقع في السنة من البيان بالاشارة :

الذي وقع في السنة من البيان بالاشارة ثلاثة انواع :

النوع الاول : اشارة مجتمعة مع لفظ هو اسم من اسما الاشارة ، تبين الاشارة المراد به . وهذا النوع في السنة كثير . ومثاله ما تقدم في الحديث ، فعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال " الشهر هكذا وهكذا " يعني ثلاثين . ثم قال " وهكذا

وهكذا وهكذا " يعني تسعة وعشرين • وقد عُبِدَ البخاري بابا (١١) بخنوان (الاشارة في الطلاق والامور) اورد فيه وفي ما بعده من هذا النوع حديث ابن عمر المتقدم واحاديث اخر، منها :

١- ان النبي صلى الله عليه وسلم قال " ان الله لا يعذب بدمع العين ، ولكن يعذب بهذا " وأشار الى لسانه •

٢- وقال " فتح من ردم ياجوج ومأجوج مثل هذه " وعقد تسعين •

٣- وقال " النقة من هنا " وأشار الى المشرق •

٤- وأشار النبي صلى الله عليه وسلم بيده نحو اليمن " الايطان هاهنا " مرتين •

٥- وقال " انا وكافل اليتيم في الجنة هكذا " وأشار بالسبابة والوسطى وفرج بينهما •

ومن هذا الباب ايضا حديث عمار في التيمم " انما يكفيك ان تقول بيدك هكذا " ثم ضرب بيده الأرض فريسة واحدة ، ثم مسح الشمال على اليمين ، وظاهر كفيه ووجهه •

النوع الثاني : ان يجعل الاشارة كجزء من القول ، اعني ان لا يذكر في الكلام اسم الاشارة ، وانما يقيم الاشارة مقام للفظ • وهذا النوع اقل ورودا من الاول ، ومثاله ما في الحديث عن ابي هريرة " مرفوعا " في اجمعة ساعة ، لا يوافقها عبد مسلم قائم يصلي ، فسأل الله خيرا الا اعطاه " ووضع انطته على بطن الوسطى والخنصر ، قلنا : يزهد ههنا • اهـ

اقول : فالاشارة ههنا قائمة مقام البعث للكلمة (ساعة) اي : ساعة قليلة •

النوع الثالث : الاشارة المجردة من القول اذا افادت • وهي جائزة في مقام بيان الاحكام وان كانت لا تعتبر في الحثوثيين الاديين من القادر على النطق كما تقدم • وقد تقدم عن السيوطي انه استثنى الاشارة في الافتاء فاجازها من القادر على النطق •

وقد اثر من ذلك في السنة قليل • ومنه حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل يوم النحر عن التقديم والتأخير ، فأومأ بيده ان لا حرج • (١٢) والذي سهل الامر في مثل هذا الحديث ان الاشارة وقعت في جواب سؤال •

فهي في الحقيقة مضمومة الى قول • ومثله حديث أبي هريرة انه صلى الله عليه وسلم قال " يتبعض العلم ، ويظهر الجهل والفتن ، ويكثر الهرج " قيل : يا رسول الله : وما الهرج ؟ فقال بيده هكذا فحرقهما ، كأنه يريد القتل • (١٣) اما بيان الاحكام بالاشارة مجردة عن سوط أو نطق بالكلية ، فلم يظفر لها بمثال ••

وقد نقل الزركشي (١٤) عن ابن السجاني انه قطع بصحة البيان بالاشارة ، ونقل عن صاحب الواضح ، ولعله يعني ابن عيمل الحنبلي ، انه قال " لا اعلم خلافا في الكتابة والاشارة يقع بهما البيان " وقد الزركشي (١٥) وغيره الاشارة قسما من اقسام السنة ، ومقتضى الاطلاق ان البيان يصح حتى بهذا النوع الثالث •

• وهم انما يظنون باطلية من النوع الاول •

واحتج ابو يعلى الحنبلي (١٦) للبيان بالاشارة ، بقوله تعالى عن زكريا (١٧) قال رب اجعل لي آية قال آيتك ان لا تكلم الناس ثلاث ليال سنويا • فخرج على قومه من المحراب فاوحى اليهم ان سبحوا بكرة وعشيا • ومثله قوله تعالى لزكريا (قال آيتك ان لا تكلم الناس ثلاثة ايام الا رمزا) ثم قال : فقد قامت اشارته مقام القول في بلوغ المراد •

وليس هذا بحجة • فان زكريا اتقده الله القدرة على النطق في تلك الايام الثلاثة فراجع كالمعتقل لسدانه ، كما تدل عليه الآية (آيتك لا تكلم الناس) • ومن هذا يتبين ان الاصوليين لم يحرموا هذا الموضع كما يتبني لسه •

المذهب الرابع

التعارض بين الاشارة والقسم

فقد السيوطي (١٨) في ذلك قاعدة " اذا اجتمعت الاشارة والمباراة واختلف موجبها ، قدمت الاشارة " •

١٤- البحر المحيط ٢ / ١٨١ ب

١٦- العدد ١٧

١٨- الاشباه والنظائر ص ٣١٥

١٣- صحيح البخاري ١ / ١٨١

١٥- البحر المحيط ٢ / ١٢٦٠

١٧- سورة مريم ١١ /

ثم ذكر فروعا سبعة تدخل في القاعدة ، وخمسة خارجة عنها •

وهذا يدل على أنها عند الفقهاء قاعدة اظہیة •

ومن المظنة التي ذكرها وتدخل في القاعدة ، ان يقول : فوجتك فلائسة

هذه ، ويسميا بخير اسمها ، فان الحق يد يصح على المشار اليها •

ومما وقع منه في السنة ط ورد في حديث ابن عباس (١٩) ان النبي صلى

الله عليه وسلم قال " اموت ان اسجد على سبعة اعظم : على الجبهة ، وشاربيده

على انفسه ، وفي نسخة الى انفسه ، واليدين ، والركبتين ، واطراف القدمين "

فقد تعارض في هذا الحديث الاشارة الى الانف والحدادة الجبهة •

وفي المسألة (٢٠) ثلاثة مذاهب :

المذهب الاول : ذهب ابو حنيفة ، وطالك في قوله الى ان السجود على الانف وحده

يجزى ، ولعلها ذهبا الى ان الجبهة والانف عضو واحد ، بدليل النطق باحدهما

والاشارة الى الاخر ، فاذا جازا كعضو واحد امكن ان تكون الاشارة

الى احدهما اشارة الى الاخر • فتطابق الاشارة العبارة • ثم متى كانا عضوا

واحدا فيجزى السجود على بعضهما ، اذ ان التسمية الواحد يجوز السجود

على بعضهما كما في الاعضاء الستة الاخرى ويحتل ان ماخذ هذا المذهب

تفليسا للاشارة على العبارة •

المذهب الثاني : ذهب احمد في رواية وطالك في قول ، والشافعي في قول ، الس

انه يجب السجود على الجبهة والانف كليهما • وماخذ هذا شبيه بماخذ

المذهب السابق من انها كعضو واحد ، ولكن لا يكتفي باحد جزأيه عن

الاخر ، لان العبارة تقتضي السجود على الوجه ، والاشارة تقتضي السجود على

الانف • ولا يجوز على هذا القول جعلها عضوين منفصلين ، لان الاعضاء تكون بذلك

ثابتة ، وهو خلاف الحصر الوارد في اول الحديث •

وقد رجح ابن دقيق العيد هذا القول على القول السابق ، قال : لكون الجبهة

والانف داخليين تحت الاصر ، وان امكن ان يحتشد انهما كعضو واحد من

حيث العدد المذكور • يعني انهما في التسمية والحد يجملان عضوا واحدا • ولكن

١٩ - البغاري ٢/٢٩٧

٢٠ - انظر : ابن دامة : المغني ١/٥١٧ ، ابن دقيق العيد : الاحكام ١/٢١٥ ،

ابن حجر : فتح الباري ٢/٢٩٦ ، نيل الاوطار ٢/٢٦٧

الحكم ان يسجد عليهما جميعا ، تطبيقا لدلالة العبارة ودلالة الاشارة .
المذهب الثالث : ذهب احمد في رواية ثانية ، وهو قول لبعض الشافعية ، السبي
 ان السجود على الجبهة دون الانف يجزئ ، ولا يجزئ السجود على الانف
 وسجده .

وكأن ما أخذ هذا القول رويته التعارض بين العبارة والاشارة ، فقد ثبت
 العبارة على الاشارة . وقد وجهه ابن دقيق العيد بان الاشارة لا تحيى المواد يقينا
 لتقارب ما بين الانف والجبهة ، بخلاف التعبير فهو يحدد المواد . فيقدم .
 وهذا عند عواضج جدا . وقد سبق ان اشرت اليه في تعارض الكتابين
 والاشارة . فيظهر على قول الجمهور ان ابن عباس لم يلاحظ الاشارة
 ملاحظة دقيقة . هذا على روايته (الى انفسه) ، وهي رواية مرجوحة ، والثابت
 في اكثر النسخ من البخاري (على انفسه) .

وعندي ان فهم هذه الرواية يحل الاشكال . فان (على انفسه) لا يجوز ان
 تفهم على انفسها تعني (الى انفسه) فلم يصهد في اللغة تعدية (اشار)
 الى المشار اليه بـ (على) وانما تعدى اليه بـ (الى) . ولذا ينفي ان يقال فسي
 (على انفسه) انهما تعني انه وضع اصبعه ، او اصابعه ، على انفسه
 واطرافها متجهة الى الجبهة . ومن المعلوم ان المعتد في الاشارة ما يتجه
 اليه راس الاصبع ، والظاهر ان الاصبع كانت متجهة براسها الى الجبهة ،
 وان كان حرفها مرتكزا على الانف ، ولذلك قال (على انفسه) لكن ليس ذلك
 اشارة الى الانف ، بل الى الجبهة . وهذا يكون القول الثالث
 ارجح الاقوال ، ويكون السجود على الانف مع الجبهة من باب الاحتياط او الكمال ، كما
 قال الشافعي في الأم ، ليس الا ، وانوجب الجبهة لا غير .

وليس معنى هذا اننا نقول بتقديم العبارة على الاشارة دائما . بل الذي نقوله
 هنا ما سبق ان قلناه في تعارض الاشارة مع الكتابة . فحيث كانت الاشارة
 مفهومة معينة للمواد يقينا دون ابهام ، فانها تقدم ، والا نظر فسي
 الترجيح بينهما في كل مقام بحسبه .

ويحرض الالتباس للاشارة احيانا بسبب بعد المشار اليه ، فان من شاهد الحوض
 المشار به ، كالا صبح ، اذا كان المشار اليه بعيدا ، يصعب عليه تقديم
 مستطال الاتجاه . فلو كان امامه رجال ودواب وغيرهما ، وكانت بعيدة ، فاشارة

بأصبعه ، احتطرا ان يكون كل شيء من الاشياء المقابلة مرادا ، وحتى لو ضم
الى الاشارة لفظيا ، كهذا ، وعطف عليه حينئذ بلفظ آخر
(كهذا الرجل) فان الابهام لا يزال . اما لو سمي رجلا منهم بأصبعه
الحلم فانه يتعين ، ما لم يكن الاسم مشتركاً . وكلما كان المشار اليه
اتسرب كانت الاشارة اقوى في التعيين ، ويقل الاحتطال ، فاذا تم قرينه وسقط رأس الاصبع
على المشار اليه فلهذه تعين يقيناً ، الا لحارص كطقي الاشارة الى الجبهة
في حديثه اعني السجود ، الا لصف الذكر .

هذا ويرتبط النحاة (٢١) الفاظ المعارف من حيث قوة التعيين هكذا : ضمير
المتكلم ، ثم المناطبة ، ثم الحلم ، ثم ضمير الغائب السالم عن ابهام ، ثم المشار
بسمه والمنادى ، ثم الموصول والمصرف بال . والمضاف يحسب المضاف اليه .
وهذا ترتيب غير تام الضبط .

وحتى لو قلنا به فانه لا يصح اطلاق القول بان الاشارة مقدمة على العبارة ،
لان النحويين قد مواظبوا عليها بعض انواع العبارة وهي انضباط ولاعلام واغروا عنها
المصرف بال والمنادى .

المطلب الخامس

هل كانت بعض الاشعارات منتجة على النمط

على الله عليه وسلم

روى ابو داود (٢٢) " لما كان يوم فتح مكة اغتصب عبد الله بن سعد بن ابي
المنذر عند عثمان بن عفان ، نجساً حتى اوقفه على النبي صلى الله عليه
وسلم ، فقال : يا رسول الله ، يايع عبد الله . ففردح راسه ، فنظرا اليه
ثلاثاً ، كل ذلك يأبى . فبايعه بعد ثلاث . ثم اتبل على اصحابه فقال " امما
كان فيكم رجس وشديد يتنوم الى هذا حين رأسي كفت يدي عن بيعته فيقطعه " .
فقالوا : ما ندري يا رسول الله ما في نفسك . الا اومأت لنا بحينك . فقال : انسه
لا يهضي لنبي ان تكون له خائنة الاعين "

٢١- التبرج في شرح التوضيح ١٥/١ ونقله عن ابن مالك في التمهيد

٢٢- ١٢/١٢ رواه بمصناه ايضاً ٣٤٥/٢ رواه الحسائي ١٠٦/٤

قال الخطابي : خائنة الاعين ان يصر في قلبه غير ما يظهره للناس . فاذا كنف لسانه ، واوأمأ بعينه الى ذلك ، ففسد خان . وقد كان ظهور تلك الخيانة من قبل عينه ، فسميت خائنة الاعين . اهـ

رواية ابي داود مودة لضعفها ، انفرد بهما اسماعيل بن عبد الرحمن السدي ، اخرج لسمه مسلم وتكلم بهمه غير واحد . كذا في عون المعبود . وقال الحافظ ابن حجر في التقريب : صدوق يهتم ، روي بالتشجيع . قلت : مثل هذا لا يتيسر اذا انفرد ، وخاصة ان كانت روايته توميد ما روي به ، فان روايته الحديث يؤيد بها ما يذهب اليه من البدعة ، لان فيها طعنا في عثمان ، وفي ابن ابي سمرج ، وكلاهما ممن تكره الشيعة .

ولان ما في الحديث مشكل ، فكيف يحكم النبي صلى الله عليه وسلم يقتل رجلا جاسا يبايعه ، ولا بيعة له الا وقد اسلم . فكيف يريد منهم قتل المسلم . ثم ما الذي كان يفتنه من التصريح بالامر بقتله ان كان يريد قطعه .

وما قاله الخطابي مودود ايضا ، فليس من الخيانة ان يضر الانسان في قلبه غير ما يظهره للناس ان كان ما يضره باحا . وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يستعمل التهوية ، وقال : " الحرب خدعة " (٢٣) ولما سئل : ممن انتم ؟ قال " نحن من ماء " (٢٤) علي به غير ما فهمه السامع .

فهذا الحديث ضعيف سنداً ، مكرر متناً .

واما الائمة (يعلم خائنة الاعين) فهي العين التي تعتدي سرا طمس ما حرم عليها وهي تظاهر البراءة ، كما يعلم من كلام المفسرين ، وليس فيها ما ورد فسي الحديث الا نسب الذكر . والله اعلم .

الفصل الثالث

الوجه الفعلية للقول

المبحث الأول

التفريق بين الوجه المسماري

وبين الوجه الفعلي للقول

تعريف القول : القول هو اللفظ المفرد أو المركب الدال على معنى (١)

واضح من تعريفنا للقول بأنه (اللفظ ... الخ) ان ذلك يقتضي ادخال القول في حد الفعل ، فيكون القول فصلاً •

وقد تعرض لهذه القضية الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد في شرحه (٢) الحديث " انما الاعمال بالنية " فقال :

رايت بعض المتأخرين من اهل الخلاف خصص الاعمال بما لا يكون قسماً ولا
واخرج الاقوال من ذلك • وفي هذا عندى عيب •

وينبغي ان يكون لفعل " العمل " يضم جميع افعال الجوارح •

نعم لو خصص بذلك لفظ " الفعل " لكان اقرب ، فانهم استعملوهما
مقابلين ، فقالوا : الاعمال والاقوال • ولا تردد عندى في ان الحديث يتناول
الاقوال ايضاً • اهـ كلامه •

(١) خالد الزمري : التصريح على التوضيح ٣٧/١

تنبيه : استعمال القول بمعنى الفعل :

يعبر العرب احياناً به (قال) عن الفعل فيكون ذلك خارجاً عن موضوع هذا الفصل
وداخله في باب الافعال الصريحة •

فمن ذلك انهم يدللون على غير الكلام فتقول العرب : قال بيده هكذا ، اى
فعل هكذا ، وقال بالما على يده ، اى قلبه •

وقد يستعمل بمعنى التهيو للافعال والاستعداد لها ، يقال : قال فاكلي ، ويقال
فضررب •

وواضح من كلامه انه يرى ان "الحتميل" يشغل القول وان (الفعل) مبين للقول ، وان دليله على ذلك استعمال الفعل والقول متقابلين في كلام الفصحى .
وعندي ان هذا الدليل غير قائم . بل القول هو فاعل من بعض الوجوه وخارج عن الفعل من وجهه اخر .

وتوضيح ذلك ان القول . . قول من حيث دلالة عبارته على ما دلت عليه بالوضع او التجوز وسواء كانت دلالة بالمطابقة ، او التضمن او الالتزام وهو فعل من حيث ايقاعه او لا ايقاعه ، ومن حيث صفة صدره عن القائل ومن حيث تعلقه بما تعلق به .

هذا وان العمل بمدلول العبارة هو فاعل بالقول ، اما ايقاع قول اخر مثل القول فهو اقتداء بالقول من حيث هو فاعل .

فالقول انما يطلق على ما يتلفظ به من حيث مدلول العبارة ، لا من جهة اخرى . ومدلول العبارة هو ان الكلام خبر او امر او نهى او تعجب او استفهام او تمن او غير ذلك من هذه الصانعي القولية .

لكن القول من حيث اخراجه من حيز النعم الى حيز الوجود هو فعل من الافعال وكذلك من حيث تأثيره في ما يؤثر فيه ، وتعلقه بما تعلق به .

واقوال النبي صلى الله عليه وسلم يجرى فيها على هذا الاسلوب . فهي افعال من حيث انه صلى الله عليه وسلم وقع بها ، فاخرجها الى حيز الوجود . ثم قصد يكون قائلها مرتبطة بزمان او مكان ، كاذكار رومية الهلال ، ودخول المسجد الحرام ، والوقوف بعرفة . واذكار الصلاة وغير ذلك . . فتكون من هذه الجهة افعالا ، ويجرى في الاستدلال بها في حقنما على قانون الافعال . فما علم انه صلى الله عليه وسلم قاله بيانا لواجب او امثالا له وجب علينا ان نقول مثله ، وما قاله بيانا لمستحب او امثالا له فهو لنا مستحب . وانه قاله بيانا لمصيح او تطبيقا له فايقتاع مثله . وان لم يكن كذلك فهو فعل مجرد ، نستدل به كما نستدل بسائر الافعال المجردة .

واما ما تشتمه العبارة من اسناد الخبر الى المبتدأ ، او الفعل الى الفاعل ، او الطلب ونحوه . فهي الدلالة القولية . واستفادة الحكم من الجهة القولية انما يستفاد من هذه الناحية لا غير . فالامر يدل على الوجوب والنهي يدل على التحريم وهكذا .

وكمثال على ذلك نذكر حديث صفية زوج النبي صلى الله عليه وسلم : قالت (٣) " كان النبي صلى الله عليه وسلم معتكفا ، فأتته أزوره ليلا ، فحدثته ، ثم قامت لا تلبس ، فقام معي ليلتي ، فمسر رجالان من الانصار ، فلما راي النبي صلى الله عليه وسلم اسمرعا . فقال النبي صلى الله عليه وسلم على رسلكم ، انها صفية بنت حنبل . فقالا سبحان الله يا رسول الله . فقال : ان الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم ، وانسي خشيت ان يقذف في قلوبكم شيئا . " او قال : شرا "

فقلوه " على رسلكم " طلب للتمهل ، ودلالته على ذلك دلالة قولية . وقوله " انها صفية بنت حنبل " اخبار لها عن المرأة التي معه ، وانها زوجته فهذا خبر مفهوم من الجهة القولية ايضا .

ودلالته على جواز زيارة المرأة لزوجها المعتكف دلالة قولية ، من القياس بنفسه الفارق .

اما دلالته على انه يندب للانسان ان يبين في مثل هذا الموقف ، اذاحة للتهمة عن نفسه ، وانتشالا لاخيه من مهواة الاشجسوس الظن ، فهي دلالة فعلية ، تستفاد من القول من حيث هو فعل كسائر الافعال ، يجري فيه على قانونها في الاستدلال .

وقد مثل الشاطبي في باب الافعال (٤) بتقرير النبي صلى الله عليه وسلم للناسي بصريح السؤال ، حيث قال له " افعلت كذا ؟ افعلت كذا ؟ " حتى قال له " كما يدخل الرشاء في البسائر ؟ " الى اخر ما قال صلى الله عليه وسلم .

قال الشاطبي : والقول هنا فعل ، لانه معنى تكليفي لا تحريفي . فالتحريفي هو المعدود في الاقوال ، وهو الذي يوتى به امر او نهيا او اخبارا بحكم شرعي ، والتكليفي هو الذي لا يحرف الحكم بنفسه من حيث هو قول ، كما ان الفعل كذلك .

فهذا تفصيل جيد *

ولكننا لسنا نوتفي هذه التسمية (المعنى التكليفي) لان التكليف متعلق بالسرور ، والمسألة لخواصة صالحة * وهذا الاختلاف بين جهتي القول واقع في كمال قول ، سواء صدر من المنتسبين الى الشرع ام غيرهم .
فما عبرنا به من (الوجه الفعلي للقول) اوضح مما عبر به الشاطبي رحمه الله .

وقد ذكر ابو العسين البصري^(٥) في زيادات المعتد ، في قسم الافعال ، قطعه .
صلى الله عليه وسلم على الخير ، ثم قال :

ولقائل ان يقول : لم ادخلتم القضاء في جملة الافعال ، مع انه قول ؟
وانتم اما تتكلمون في ابواب الافعال في الافعال التي هي افعال الجوارح ؟
قال : والجواب : اما تكلمنا في القضاء ههنا لانه كافعال الجوارح بالخير .
ولم يجز ذكره في ما قبل ، فذكرناه ههنا لمشايعته للافعال المتعلقة بالخير .
قال : واذا اردنا حسم هذا الاعتراض قلنا في القسمة : ان ما يستند الى النبي صلى الله عليه وسلم في ما يتعلق بخيره افعال وتروك * والافعال ضربان : افعال هي اقوال ، وافعال ليست اقوالا .
ثم قال : واما قسمنا الافعال الى اقوال والى غير اقوال لان الفعل اذا اطلق افاد كل ما يفعله الفاعل من قول وغير قول * واذا جعل في مقابلة قول : لم يدخل القول تحت الفصل * اهـ

وهذا بيان واضح يدل على بعض ما ذكرناه والذي نقوله ان القول فعل ، سواء تعلق بالخير او لم يتعلق به .

وقول ابي العسين هذا ، كاف للرد على استدلال ابن دقيق العيد على التباين بين (القول) و (الفعل) باستعمالهما متقابلين في كلام الفصحاء ، ووجه الرد ان التباين عارض يعرض اذا استعمل متقابلين مجتمعين في كلام واحد ، اما اذا استعمل في كلامين فان (انقول) يدخل في (الفصل) من الوجه الذي ذكرناه .

ضابط التفريق بين وجهي القول :

ان الضابط لذلك انه حينئذ كان الاستدلال بالقول يقتضي ان نقول مثل ما

قال صلى الله عليه وسلم ، فيمن استدل بالوجه الفعلي للقول •

وحيث كان الاستدلال بالقول يقتضي ان نفهم ما قال ونمطله ، فهو استدلال بالوجه القولي •

وهذا المعنى الذي اشرنا اليه يتضح لنا من الخلاف في ما يختلف فيمنه من (القضاء) و (البيع) وسائر العقود ، و (الامر) و (النهي) ونحوها •

فقد اختلف فيها هي اقوال ام افعال • فمن قال انها اقوال نظر المفسر الميخنة ، ومن قال انها افعال نظر الى الايقاع والتعلق •

فمن ذلك قضاء القاضي بين الخصمين ، فانه قول • لانه عبارة عن قول القاضي " احكم بكذا " ولكن لانه يتعلق بالخصمين ، ويكون كقوله لا حد من الاخيرين وفصلا بينهما ، فهو من هذه الجهة فعل • وقد جعل الجصاص القضاء بين شخصين فصلا لا على الوجهين ، وقال ابن المصنف " القضاء قول يكون معه عموم وخصوص " وقال ابو الحسين البصري " ان القضاء قول هو فعل " (٦) وهو اوضح من كلام غيره

ومثل القضاء البيع والهبة والتليك وسائر العقود •

ما يدخل تحت هذه القاعدة :

يدخل تحت هذه القاعدة جملة كبير من اقواله صلى الله عليه وسلم ، يستدل بها ، على طريقة الاستدلال بالافعال ، ونحن نذكر من ذلك اصنافا :

الاول : الاذكار والادعية النبوية • سيما اكانت في العبادات الموسومة كالصلاة والزكاة والحج والصوم ، او المتعلقة باسباب زمانية كادعية الصباح والمساء ودخول الشهر ، او مكانية كدخول المنزل والخروج منه ، او بمناسبة اخرى كما كان صلى الله عليه وسلم يقولها اذا استجند ثوبا ، او عاد مريضا ، او قابسل وفدا او غير ذلك •

وقد قال ابن قدامة (٧) في سياق بيان حكم تسليمه صلى الله عليه وسلم من الصلاة " اكثر افعاله في الصلاة سهوة غير واجبة "

الثاني : قضاؤه صلى الله عليه وسلم

فلو شهد عنده شاهد وحلف بالدين ، ثم قضى بذلك ، لكان قضاؤه بالشاهد

٦- انظر اصول الجصاص في ٢٠٨ ب ، تفسير التحرير ٢٤٩/١ ، المعتد ٣٨٧/١

وانظر ايضا : القرافي : الاحكام في تمييز الفتاوى عن الاحكام ص ٧٥ وصحيح ابن

٧- المشني ٥٥٣/١

١٠٧/١

واليمين فصلا من الافعال •

وقد ذكر الجصاص^(٨) في افصاله صلى الله عليه وسلم الدالة على الوجوب قضاءه بين اثنين •

الثالث : اقتاؤه صلى الله عليه وسلم وبيانه للاحكام الشرعية وتعليمه اصحابه •

والوجه الفعلي لذلك يقتضي ان يقتدى به صلى الله عليه وسلم في البيسبان وتستخدم الطرق التي سلكها ، وتراعى الامور التي راعاها في ذلك •

ومثاله الحديث الذي في الصحيحين : عن عبد الله بن عمرو ، قال : تخلف عن النبي صلى الله عليه وسلم في سفرة سافرونا ، فادركنا وقد ارمقنا الصلاة ، فجعلنا نصيح على ارجلنا ، فنادى باعلى صوته " ويل للاعقاب من النار " مرتين او ثلاثا •

فالمبارة تدل على وجوب استيعاب الرجل بالخصم •

والوجه الفعلي يدل على امر :

منها : ما بوب عليه البخاري^(٩) : باب من رفع صوته بالحلم •

ومنها : تكرير القول المبلغ للحكم ليستقر ويتأكد •

ومنها : تفقد الامم للرعية في وضوئهم •

ومن هذا الصنف الثالث ايضا ما يستدل به الاصوليون على اثبات بعض اصول الفقه كاستدلالهم في باب القياس بانه صلى الله عليه وسلم قاس في مثل جوابه لمن سالتهم عن حجهما عن ايها " ارايت لو كان علي ابك دين اكنت تقضيه عنه " ثم قال " افضوا الله فالله احق بالوفا " فهذا النوع انما هو استدلال بالافعال •

الرابع : انواع من كلامه صلى الله عليه وسلم كدفعه بعض الناس وذمه لاخرين ، ومزاحه وتوبيخه ، ونحو ذلك •

الى غير ذلك من الانواع •

بل كل شي من اقواله صلى الله عليه وسلم له وجه فعلي ، ثم قد يحتاج الى ذلك الوجه في الاستدلال ، وقد لا يحتاج اليه لظهوره •

الخصائص الثاني

حصر الواجهة الفعلية للقول :

تتمدد الواجهة الفعلية للقول اذا انظر اليه من جهات مختلفة * ونحن سنحاول حصر تلك الجهات في ما يلي :

الجهة الاولى : ايقاع القول المصين منوطا بزمان او مكان او مناسبة معينة ، كما تستخدم في الاذكار والادعية * وقد يكون القول مطلقا عن السبب ، كسائر الاذكار والادعية المطلقة ، كقوله صلى الله عليه وسلم ^(١) : استغفروا الله اني استغفر الله واتوب اليه في اليوم مائة مرة *

الجهة الثانية : درجة الصوت * ومثاله ما تقدم في حديث "ويل للآعقاب من النار"

ومثاله ايضا ما في حديث جابر ، قال ^(٢) "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا غلبت احمررت عيناه ، وعلا صوته ، واشتد غضبه ، حتى كأنه مفذر جيش يقول : صباحكم ومساءلكم"

الجهة الثالثة : استعطالاته اللغوية *

ومن ذلك انه صلى الله عليه وسلم كان يتكلم بالعربية ، ويخطب بها ، ويتكلم احيانا بلغة خاصة يقوم وقد واظمها ، ويكتب اليهم بها * كما قال لئن كنت سعيد بن الحاص لما رجعت من الحبشة ^(٣) "يا ام خالد هذا سبناه" و (سناه) بلغة الحبشة بمعنى (حسن) ولله صلى الله عليه وسلم انما قال لها ذلك لانها ولدت بارض الحبشة ، ونشأت بها ، ولعلها كانت تفهم بها اكثر مما كانت تفهم بالعربية ، فخطبها بها تفهم *

وقال له ابو موسى الاشعري (والاشعريون من اليمن) : اَمِنْ اَمْرٍ اَمْسُومُ فِي اَمْسَفَرٍ؟

١- البخاري ١٠١/١١ وروى مسلم بعضه ٤٢/١٧

٢- مسلم والنسائي (جامع الاصول ٤٣٤/٤)

٣- البخاري ١٠٠/٢٧٩، ٣٠٢

فقال صلى الله عليه وسلم " ليس من اصبر اصوم في امسفر " (٤) فلما كانت هذه لغتهم خاطبهم بهما .

وكتب الى بعض اقبال اليمن (٥) " الى الاقيال الصالحة ، والا رواع المشاييب
 . . . وفي التيمنة شاة لا مقورة الا لياط ولا ضنك . وأنطوا الشجعة . وفي السيوب
 الخمس " النخ . وهذا غريب على لغة قریش ، ولكنه لغة من كتب التيمم .

ومن هذا الباب بعض الاستعطالات التي ترجع الى الطبيعة النحوية للغة ، كقوله
 صلى الله عليه وسلم : من يطع الله ورسوله فقد رشده ، ومن يعصها فقد غوى (٦) .
 فجمع بينه وبين اسمه عز وجل في تفسير واحد في قوله (ومن يعصها)
 فدل على جواز مثل ذلك .

الجمعة الرابعة : تصرفاته صلى الله عليه وسلم من جهة البديع والمعاني والبيسان
 والصبر التحيرية وما اشبه ذلك . ففسد كان يستعمل الايجاز غالباً دون الاطناب
 والاسهاب مع الوفاء بالمقصود دون اخلال . وهاخذ بجوامع الكلم .

ولا يستعمل السجع والجناس ، الا ان يتسرع ذلك في الكلام دون تكلف او معاناة .
 واستعمله الصالحة ، في مثل قوله (٧) " واما ابوجهم فلا يضح عباه عن طاقه " .
 واستعمله بعض الفاظ الداء التي لا يراد بها ادل موضوعها ، كقوله لا مسلم
 تربت يداك . وقوله عن صفيحة : مقرى حلقى .

واجابته عما لم يسأل عنه ، اذا علم من حال السائل انه يجهل ما هو بحاجة
 اليه ، كما سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن التوضوء بطاء البعر فقال (٨) " البعسر
 هو الطهر ما وه الحل ميتته " .

ومنها اجملاله قبل البيان توطئة له وتبهيها على تيمنة ما سيقال كقوليه

١- قال نبي جامع الاسول ٢ / ٢٦١ : اخرج به رزين . وقال محققه : في مجمع الزوائد : اخرج به
 احمد والطبراني في الكبير رجال احمد رجال الصحيح .

٢- محمد حميد الله : الوثائق السياسية والادارية للمعهد النبوي . الوثيقة رقم ١٣٣ .
 شرح الخريص عن المؤلف المذكور :

القليل : لقب طوك حمير . التيمنة : ادنى ما تجب فيه الزكاة وهو اربعمائة من النخ
 والخمس من الابل . الضنك : الكثيرة اللحم . مقورة الا لياط : مسترخية الجلود .
 ادلوا الشجعة : اعطوا الوسط . السيوب : الركاز

٦- البغاري ١ / ٦١ ٧- مسلم ١ / ٣٦١ وملك في الموطأ

٨- رواه مالك في الموطأ ١ / ٢٢ واصحاب السنن

لابسى (٩) " لا علمك سورة هي اعظم السور في القرآن قبل ان تخرج من المسجد " ثم علمه الفاتحة .

الى غير ذلك مما استقرأه المتكلمون في علم البلاغة وفي البلاغة النبوية خاصة (١٠) .

الجهة الخامسة : الحادات الكلامية كما قالت عائشة " ما كان صلى الله عليه وسلم يسرد كسردكم هذا . كان يتكلم كلاما فصلا لو عدّه الصاد لا خصما . وكان اذا تكلم الكلمة اعاده ثلاثا لتحفظ عنه " .

الجهة السادسة : اغلاظ القول ولينه . فقد كان صلى الله عليه وسلم لا يفتنه كالطبيب المصالح ، يستعمل كل شيء في موضعه الذي يستحقه .

وكان يما يبههم اذا اراد الانكار على معين ويقول " ما بال اقوام يفتنون كذا وكذا ؟ " ولا يسميهم .

الجهة السابعة : بيانه صلى الله عليه وسلم للاحكام مقرونة بالتحليل والبرهنة المقتضية

كما في حديث ابي هريرة (١١) " ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله : ولد لي غلام اسود . فقال : هل لك من ابل ؟ قال نعم . قال ما الوانها ؟ قال : حمر . قال : هل فيها من اوراق ؟ قال نعم . قال : فاني ذلك ؟ قال : لعل نزع عرق . قال : فلعن ابنك هذا نزع عرق " .

فهو صلى الله عليه وسلم يخبر المسائل بالحكم الشرعي مجردا ، وهو لصوق السبب به ، بل جاءه بمثال مقنع ، ومن واقع حال المسائل .

وقالت له عائشة (١٢) : حسبك من صفيصة كذا وكذا ، تعني : قصيرة فقال صلى الله عليه وسلم " لقد قلت كلمة لو مزجت بماء البحر لمزجته " .

ومثله قوله " لا تجمعوا بين المرأة وعفتها ، ولا بين المرأة وخالتها ، انكم اذا فعلتم ذلك قد افسدتم ارحامكم " .

٩- البزار ١٥٦/٨ وأوداود واحد ٢١١/٤

١٠- انظر مثلا : مصطفى صادق الرافعي : اعجاز القرآن والبلاغة النبوية

١١- البزار ٤٤٢/٩ وسلم ١٣٢/١ وأوداود والنسائي

١٢- أوداود ٢٢١/١٣ والترمذي

الفصل الرابع

الترك

تمهيد في حقيقة الترك :

الترك في اللغة ودع الشيء وتخليته * وهكذا في (لسان العرب) *
وفي المواقف وشرحه (١) : الترك في اللغة عدم فعل المقدور ، سواء قصد
التارك أو لم يقصد * كما في النوم ، وسواء تعرض لحده أو لم يتعرض * وأما عدم مالا
يقدر عليه فلا يسمى تركا * ولذا لا يقال : ترك فلان خلق الأجسام *

وقيل إن الترك عدم فعل المقدور قصدا ، فلا يقال : ترك النائم الكتابة *
ولذا لا يتعلق به الدج والذم *

وقيل إن الترك من أفعال القلوب ، لأنه انصراف الطلب عن الفعل ، وكف النفس
عن ارتياد * " وقيل هو فعل الضمد لأنه مقدور ، وعدم الفعل مستمر * فلا يصلح
أثرا للتدرة الحادثة " اهـ

فهنا على أوسع الاصطلاحات مما ذكره نقول : الترك نوان : ترك غير مقصود
وترك مقصود *

فأما الترك غير المقصود فواضح أنه سلب محض * وهو ليس موضعا للتدرة ، ولا
يستدل به على طريقنة الاستدلال بالأفعال ، فلا يدل على جواز كراهية
ولا تحريم * ويقول ابن تيمية (٢) في سياق كلامه عن دخول الحماطات :

" ليس لأحمد أن يحتج على كراهية دخولها ، أو عدم استحبابه ، بكون
النبي صلى الله عليه وسلم لم يدغلها ، ولا أبو بكر وعمر ، فإن هذا إنما يكون
حجة لو امتنعوا من دخول الحماطات ، وقصدوا اجتنابها ، أو أمكنهم

(١) شرح المواقف ١٢٢/٦ ونقله التهانوي ١٦٨/١ وانظر أيضا : شرح جمع البهائم للمحلى
٢١٤/١

٢- الفتاوى الكبرى ٣١٦/٢١

دخولها فلم يدخلوها * وقد علم انه لم يكن في بلادهم حيثئذ حمام ، وليس
إضافة عند الدخول الى وجود مانع الكراهة أو عدم ما يقتضى الاستحباب
بأولى من اضافته الى فوات شرط الدخول وهو القدرة والا مكان *

وهذا كما ان ما خلقه الله في سائر الارض من القوت واللباس والمراكب والمساكن
لم يكن كل نوع منه كان موجود بالحجاز * فلم يأكل النبي صلى الله عليه
وسلم من كل نوع من انواع الطعام القوت والفاكهة ، ولا لجس من كل نوع
من انواع اللباس * ثم ان من كان من المسلمين ، بارض اخرى كالشام ومصر واليمن
وخراسان وغير ذلك ، عندهم اطعمة وثياب مجربة عندهم ، وليس لهم
ان يذبحوا ترك الا تتقاع بذلك اللحام واللباس سنة ، لكون النبي صلى
الله عليه وسلم لم يأكل مثله ولم يلبس مثله ، اذ عدم الفعل انما هو عدم
دليل واحد من الادلة الشرعية وهو اضعف من القول ، باتفاق العلماء *
وسائر الادلة من اقواله كآمره ونهييه واذنيه ، ومن قول الله تعالى
هي اقوى واكبر ولا يلزم من عدم دليل معين عدم سائر الادلة الشرعية *
واما الترك المقصود ، فهو الذي يعبر عنه بالكف ، او الامساك ، او الامتناع *

مل الكف فصل من الافعال :

يرى كثير من الاصوليين ان الكف فعل من الافعال ، وهو عندهم فعل نفسي (٣) *
ونسب الى قوم منهم ابو هاشم الجبائي ، ان الكف انتفاء محض ، وليس بفعل (٤) *
والاول اولى كما هو معلوم بالوجدان *

وايضاً نحن نجسد في الكتاب والسنة اشارات الى ان الكف فعل ، منها
قوله تعالى (٥) (لولا ينهاهم الربانيون والاحبار عن قولهم الاثم واكلمهم السحت ليجسس
ما كانوا يصنعون) فسمى الله تعالى ترك الحباد والعلطاء للنهي عن المنكر صنعاً ، والصنع
فعل * ومنها قول النبي صلى الله عليه وسلم (٦) " عرضت على امتي حسناتها وسيئها

٢- السبكي والمصلى : جمع الجوامع وشرحه ٢١٤/١ ، انشا ابني : المواثقات ١٢/١ او

٥٨/٤ ، شرح مختصر ابن الحاجب ١٣/٢ ، ١٤ ، السرغسي : اصوله ٨٠/١

٤- المصلى : شرح جمع الجوامع ٢١٥/١ ٥- سورة الطائفة / ٦٣

٦- مسام (جامع الاصول ٣٥٢/١)

فوجدت في محاسن اعمالها امانة الاذى عن الطريق ، ووجدت في مساوي اعمالها النخاسة تكون في المسجد لا تدفن " فجعل ترك دفنها ممن يراها عنلا سيئا .
ومن اجعل ما في فطينة الكف من الخفا ، ولا جعل التباسه بالترك الحدي فقد اخرجناه من حيز الافعال الصريحة .

وقد نعتبر فيما ياتي من هذه الرسالة عن الكف والامساك بـ (الترك) وحيثما عهنا به فانما نصفي الكف خاصة دون الترك غير المقصود ، اذ قد تبين ان الترك غير المقصود خارج عن الفطرية اصلا كما بيناه .

تنبيهنا لما حث الترك :

الترك اما حدي ، وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم اغفل الحكم في امر لم تعرض له ولم تحدث في زمانه ، فترك فعلها وترك القول في شأنها ، لعدم مقتضى لذلك القول والشغل . ويذكره الاصوليون في ابواب مختلفة ، كباب القياس ، والمصلحة الموسلة وغير ذلك . ويتعرض له الكاتبون في البدعة .

واما نحن فسنفصل الكلام فيه ، لانه خارج عن نطاق بحثنا . اذ بحثنا خاص بالافعال النهيية ، وهذا النوع ليس فعلا اصلا .

واما وجودي : وهو الكذب ، وهو ان يقع الشيء ، ويوجد المقتضى للفعل او القول ، فيترك الفعل والقول ، ويمتنع عنها .

وهذا القسم نوعان :

الاول : ترك الفعل والاعراض عنه . ونذكره في بقية هذا الفصل .

والثاني : ترك القول ، وهو على متزلتين ، لانه اما سكوت عن الجواب وغيره من انواع القول ما عدا الانكار . ونعقد له الفصل الخامس .

واما سكوت عن الانكار خاصة ، فيسمى التقرير ، ونعقد له الفصل السادس ونسبده جعلنا التقرير في فصل مستقل لاهميته ولان كثيرا من الاصوليين يفردونه عن التروك .

المبحث الأول

البيان بالترك

الترك وسيلة لبيان الاحكام ، كالفصل :

كما ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يبين الاحكام بفعله المجرد من القول او بالفعل الذي يساعده القول ، كذلك كان يبين الاحكام بالترك المجرد من القول ، او بالترك الذي يساعده القول .

ما يحصل بالترك من انواع البيان :

قد قد منا ان الاحكام التي كانت تبين بالفعل هي الواجب والمندوب والمباح . فاما التروك فان الذي يبين بها هو المحرم والمكروه والمباح .
وبعضا قد قد منا ايضا ان المكروه كذلك كان يشرح من النبي صلى الله عليه وسلم بيانه بالفعل اذا ظن تحريمه .

وكذلك هنا : قد يبين النبي صلى الله عليه وسلم المستحب ، بتركه ، اذا ظن وجوبه . ويقول (١) الشاطبي : " المطلوب تركه بيانه بالترك ، او القول الذي يساعده الترك ان كان حراما .

وان كان مكروهاً ، ان كان مجهول الحكم . وان كان مظنة لاعتقاد التحريم وتوجب بيانه بالفعل تبين الفعل على اقل ما يمكن واقربه " ، وان كان مظنة لاعتقاد الدلب ، او مظنة لان يثابر على فعله فبيانه بالترك جطسة ان لم يكن له اصل ، او كان له اصل في الاباحية " .

ويقول :

" ان كان الفعل المندوب مظنة لاعتقاد الوجوب ، فبيانه بالترك ، او بالقول الذي يجتمع اليه الترك " اهـ

وسواء كانت هذه المذاهب المشار إليها ناشئة عن دليل آخر قولي او فطري
يظن عموميه ، او اطلاقه ، او عن غير دليل .

واذا ورد الامر في القرآن والسنة القولية ، او فهم الوجوب من الفصل
النهي ، ثم ترك صلى الله عليه وسلم ذلك ، مطلقا او في حال ما اولسب ما ، علم
نسخ الاول او تخصيصه ، او حمله على الاستحباب دون الوجوب ، على ما سيأتي
تفصيله في باب التعارض ان شاء الله .

واذا فرق النبي صلى الله عليه وسلم بين بعض العبادات وبعض ، ففعل في نوع منها
اشياء وانقلب غيرها ، وترك تلك الاشياء في نوع اخر ، فانه ينتج في ذلك ، ويكتسبون
الترك كالنسخ على انفسه لا يفصل .

ونضرب لذلك مثالين :

الاول : ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يؤذن لسم للصلوات الخمس ، ولكن لا يؤذن
لصلاة العيد ، ولا لصلاة الخسوف ، ولا لصلاة الاستسقاء .

اما صلاة العيد ، ففي حديث ابن عباس (٢) " لم يكن يؤذن يوم الفطر
ولا يوم الاضحية " وعن ابن عباس ايضا (٣) " ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى
العيد بشير اذان ولا اقامة " .

ومثله حديث جابر " لا اذان يوم النطس حين يخرج الامام ، ولا بعد ما يخرج
الامام ، ولا اقامة ، ولا نداء ، ولا شبي " .

فاجمع الفقهاء (٤) على ان صلاة العيد لا يؤذن لها ولا يقام . ويقول ابن تيمية
" ترك رسول الله للاذان في العيدين ، مع وجود ما يحيد مقتضيا ، وزوال التامس ،
سنة ، كما ان فعله سنة " .

قال : ظما امر بالاذان في الجمعة ، وصلى العيدين بلا اذان ولا اقامة ، كان
ترك الاذان فيها سنة ، وليس لاحد ان يزيد في ذلك ، بل الزيادة في ذلك كالزيادة
في اعداد الصلاة ، واعداد الركعات ، او الحج .

٢- رواه ابو داود (الفتح ٤٥٢/٢)

٣- البخاري ٤٥١/٢

٤- ابن دقيق العيد : الاحكام ٣٣٠/١ وقال ابن قدامة في المغني (٣٧٨/٢) انفسه
لا يعلم في ذلك خلافا ممن يعتمد بسنه .

واما البداء لهما (الصلاة جامعة) ، فقد قال الشافعي (٥) " احب ان يامر الامام المؤمن ان يقول " الصلاة جامعة " وقال " قال الزهري : كان النبي صلى الله عليه وسلم يامر في الحيدرين المؤمن ان يقول الصلاة جامعة " وابن قدامة اختار الترك ، وقال " سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم احسن ان تتبع " يصلي ما ذكر في حديث جابر .

واما صلاة الكسوف ، فلم يكن يؤذن لها ، وانما كان ينادي لها (الصلاة جامعة) (٦) فهذه سنتها ، ولا يكون لها اذان ولا اقامة ، استدلالا بالترك . وذلك مجتمعا عليه .

واما صلاة الاستسقاء ، فذلك ليس لهما اذان ولا اقامة ، لما روى ابو هريرة (٧) : قال " خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يستسقي ، فصلى بنا ركعتين بلا اذان ولا اقامة " وقد قيل : ينادي لهما (الصلاة جامعة) قیاما على صلاة الكسوف .

المثال الثاني : انه ترك الجهر في بعض الركعات في المشي والمشي والجهر في الركعتين الا ولين . وجهر في صلاة الليل ، ولم يجهر في صلاة النهار . فهذا دليل اختصاص الجهر بما جهر فيه ، ودليل ترك الجهر في ما لم يجهر فيه .

المثال الثالث : انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي على موتى المسلمين ، ولكنه لم يصلي على شهداء احمد .

فقال مالك والشافعي واحمد (٨) في رواية : الشهيد لا يصلي عليه .

وقال ابو حنيفة واحمد في رواية : يصلي عليه ، الا ان الرواية عن احمد ان الصلاة عليه على وجه الاستحباب .

وحجة الاولين ما روى جابر (٩) " ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بدفن شهداء احمد في دماهم ، ولم يغسلوا ، ولم يصلي عليهم " .

واحتج الحنفية باحدديث وردت (١٠) انه صلى الله عليه وسلم قد صلى عليهم .

٥- الام للشافعي ٢٣٥/١ ٦- رواه البخاري (جامع الاصول ١٠٥/٧)

٧- رواه الاثرم (المضي لابن قدامة ٤٣٢/٢)

٨- ابن قدامة : المضي ٥٢٩/٢ ٩- حديث جابر : متفق عليه

١٠- انظر ابن الهمام : فتح القدير شرح الهداية ٤٧٥/١

منها موسى بن عطاء ، عند أبي داود ، ومنها ما روى الحاكم عن جابر أنه صلى عليهم
وأحمد وأحمد ، ولفظهم " جسي " بحمزة فصل على عليهم . ثم بالشهداء
فيوضون إلى جانب حمزة ، فيصل على عليهم ثم يرقعون ، ويترك حمزة ، حتى
صل على الشهداء كلهم .

المبحث الثاني

اقسام الترك

والاحكام التي يدل عليها

ان ترك النبي صلى الله عليه وسلم يمكن تقسيمها الى اقسام موازنة لا قسام اشماله •
والاقسام التي يظهر انقسام الترك اليها ما يلي :

الاول : الترك لداعي الجلبة البشورية • (١) وهذا لا يدل في حقتنا على تحريم
ولا كراهية • ومثاله ترك النبي صلى الله عليه وسلم اكل لحم الضب • وقال " اسمه
لم يكن بارض قومي فاجدني اعافسه "

وكان يترك الداهم ان لم يكن ما يشتهي • ففي الحديث " ما عاب النبي صلى
الله عليه وسلم طعاما قط ، ان اشتهاه اكله ، وان كرهه تركه " (٢)

ويظهر ان من هذا النوع ما روى انه صلى الله عليه وسلم اغتسل من الجنباسة
فانتبه ميمونة بخرقة " فلم يرد لها وجل ينفض الماء بيده " فتركه التشيف فلا عسر
انه لغرض جبلي ، ولعله يتعلق برغبته في اطالة برهمة ثرطب البدن • او غير ذلك •
وقال ابن دقيق العيد (٣) " رد المنديل واقصصة حال يتطرق اليها الاحتال ، فيجوز ان
يكون لا لكراهية التشيف ، بل لا مبرر يتعلق بالخرقة ، او غير ذلك " ولا حاجة
لهذا التكلف بل الاولى حمله على لرغبة الجبلية والله اعلم • ونقل ابن قدامة (٤)
ان عبد الرحمن بن مهدي وجماعة من اهل العلم كرهوا التشيف لهذا الحديث • ثم قال
" وترك النبي صلى الله عليه وسلم لا يدل على الكراهية ، فان النبي صلى الله عليه وسلم
قد يترك الصالح كما يفعله "

الثاني : الترك الذي قام دليل اختصاصه به صلى الله عليه وسلم • وهو تركه لـ

٢- البخاري ٥٤٧/٩

١- الشاطبي : الموافقات ٦٠/٤

٤- المعني ١٤٢/١

٣- احكام الامام ٩٦/١

حرم عليه غاشية • تركه اكل الصدقة • قال صلى الله عليه وسلم " انما
مشر آل محمد لا تحمل لنا الصدقة "

ومثله ترك ما يشتهه ابنه من الصدقة • ومنه انه صلى الله عليه وسلم وجسد
تمرة طقاة ، فقال : " لولا اني اخشى ان تكون من تمر الصدقة لا كنتها "

ولا يجوز ان يحمل شيء من تركه صلى الله عليه وسلم على الخصوصية
لمجرد الاحتمال • بل لا بد من دليل ، كما تقدم نذكره في الافعال •

وقد قال ابو شامة في الافعال انه يقتدى بالخصائص النبوية الواجبة ، على سبيل
الاستحباب •

فذلك هنا ينهي ان يستفاد لحقنا كراهية ما خص النبي صلى الله عليه
عليه وسلم بتعريمه • فيكون اكل الصدقة مثلاً مكروهاً •

الثالث : الترك بيانا او امثالا لمجمل معلوم الحكم ، عام لنا وله • فيستفاد حكم الترك
من الدليل النفي والممثل • ومثاله تركه صلى الله عليه وسلم الاحلال من الصرة صريح
صحابته ، وقال " اني لبدت راسي وقلدت هديي ، فلا احل حتى انحسر " ^(٥)
وقال " لا يحل مني عرام حتى يبلغ الهدى مجلسه " فقد امثل النهي الذي
فسي الايسة ، وترك التمتع ، لما كان قد سباق الهدى • وتبين بذلك حكم من سباق
الهدى • وتبين ايضا ان المحل الزطاي مراعى •

وانحكم هنا - اعني حكم الحلق - التحريم ، لظاهر النهي في الايسة •
ومن الترك الامثالي تركه صلى الله عليه وسلم الصلاة على المنافقين ^(٥) لما
نزل قوله تعالى (ولا تصل على احد منهم مات ابدا)

الرابع : الترك المجرد ، وهو الذي ليس من الاقسام السابقة • وهو نوعان :
الاول : ما ظم حكمه في حديثه بقوله صلى الله عليه وسلم ، او باستنباط •
والثاني : ما لم يعلم حكمه •

فاما ما ظمنا حكمه في حديثه بدليل ، فينبغي ان يكون حكمنا فيه كحكمه • اخذا
من قاعدة المساواة في الاحكام ، وقد تشددم اثباتها •

وأما ما لم نعلم حكمه في حقه صلى الله عليه وسلم فما ظهر فيمنه أنه تركه تعبداً وتقرباً نحوه على الكرامة في حقه ، ثم يكون الحكم في حقه كذلك ، اخذاً من قاعدة المساواة • تركه رد السلام على غير طهارة ، حتى تيمم (٦) .

وما لم يظهر فيمنه ذلك ، نحوه على أنه من ترك الجراح ، وتركه السير في ناحية من الطريق ، أو الجلوس في جهة من المسجد •

فعلى ما تقدم ذكره لا فرق بين الفعل والترك في التماسي فيهما ، وقد صرح الشوكاني بذلك فقال (٧) : تركه صلى الله عليه وسلم للشيء كفعله له في التماسي به فيه •

ويقول الجصاص (٨) ، وفيه تخيير أحكام الترك " نقول في الترك كقولنا في الفعل • فمتى رأينا النبي صلى الله عليه وسلم قد ترك فعل شيء ولم ندر على أي وجه تركه ، قلنا تركه على جهة الإباحة • وليس بواجب علينا إلا أن يثبت عندنا أنه تركه على جهة التأثم بفعله ، فيجب علينا حينئذ تركه على ذلك الوجه حتى يتيسر الدليل على أنه مخصص به دوننا " .

وقال ابن السمعاني (٩) " إذا ترك صلى الله عليه وسلم شيئاً وجب علينا متابعتهم فيه " ومقصوده بالمتابعة المساواة في حكم الترك كما تقر عندنا أن ذلك مراد به هذه العبارة ، في بحث الافعال • وليس مقصوده أنه يجب علينا أن نترك ما ترك •

فلا عر كلامهم التسوية بين الفعل والترك في مراتب التماسي •

تفريق القاضي عد الجبار في التماسي

بين الترك والفعل

ومناقشتنا له في ذلك :

فرق القاضي عد الجبار بين الترك وبين الفعل ، في التماسي بهما • فقصده أن الفعل إذا وقع منه صلى الله عليه وسلم ، يتماسى به فيه على كل حال ، لأنه لا يخلو أن يكون من أحد الأقسام المعلوم حكمها أو من المجرى ، فإن كان مجرداً فاصلاً أن يظهر فيه قصد القربة ، فيتماسى به على وجه الندب ، أو لا يظهر

٧- إرشاد الفحول ص ٤٢

٦- رواه البخاري ٤٤١/١

٨- أصول الجصاص ق ٢١٠ ب ٩- الزركشي : البحر المحيط ٢٦٠/٢ أ

فيه ذلك ، فيتأسى به فيه على وجه الاباحية . اما الترك فان كان معلوم الحكم يتأسى به على اساس ذلك الحكم ، لكن ان كان مجهول الحكم فالتأسى به عند عبد الجبار غير ممكن . يقول (١٠) " اما الفعل فقد ينقل الوجه الذى عليه وقع ، فيصح معه التاسى " ثم قال " فاما تركه فانما يدل بمقدمة زائدة ، نحتاج ان نعلمه تاركا لما جعل علامة لوجوب الفعل فنعلم انه ليس بواجب ، او خروجه عن كونه واجبا اذا تعبد به وقصد اليه . ويقول في موضع آخر (١١)

" التاسى به صلى الله عليه وسلم في الفعل اولى من الترك ، لان الترك لا يقع الا على الحد الاول الذى لا تقتضيه طريقة التاسى ، فهو بمنزلة الاكل والشرب وغير ذلك ، الا بان يكون الترك واقعا على وجه يعلم انه من باب الشرع " ام

وهو بهذا يشير الى ان الترك يجوز ان يدل على التخصيص او النسخ . فان لم يكن كذلك وعلم حكمه من دليل خارجي صح التاسى به . فان لم يعلم حكمه فهو عيئذ ممن قيل الترك الجبلي ، ويكون بدراسة الفعل الجبلي الذى لا اسوة فيه ، لان حالسمة الترك هي الاصل بالنسبة الى الافعال الوجودية . ولا يجوز عند عبد الجبار الحساق الترك بما ظهر فيه قصد القرينة من الاعمال ، حتى يدل على الكراهية .

وتوجيه قوله ان الفعل يظهر فيه قصد القرينة من كونه مخالفا للمعتاد ، كهيئة المصلي ، او الساجد ، او الطمبي ، او الطائف ، او الساعي ، مع ما يظهر من الخشوع والتضرع ، ونحو ذلك . اما الترك فهو امر مجرد لا يظهر للتقريب بسببه وجوبه .

والذى نرى انه يحل الاشكال ان يقال : ان الترك ان كان عدما صرفا ، فهو الذى بمنزلة الفعل الجبلي غير الاختيارى ، لانه صلى الله عليه وسلم لغفته عن الشي* الذى ليس بحضرتهم ، ولا داعي يدعو لفعله فهو خارج عن نطاق التكليف ولذلك فلا اسوة فيه . وهو الذى نعتقد ان القاضي عبد الجبار يريد به بالترك السدى لا اسوة فيه .

واما الكسف عن الشئ* والاصابك عنه ، فهو امر تكليفي مقصود ، قد يظهر فيه قصد القرينة ، فيدل على كراهية الشئ* ، دون تحريمه . وقد لا يظهر فيه قصد القرينة ، فيحط على انه من ترك الحاج . ويدل على الاباحية .

ولذلك كان الصواب بالتسوية بين الفعل والتترك في جميع المراتب . فكما ان من الافعال اجبالا جبليية اضطرارية لا اسنوة فيها ، فكذلك التترك الحدميية جبليية اضطرارية ، ولا اسنوة فيها . وكما ان من الافعال ما هو معلوم الحكم فيتاسى بسنه ، فكذلك في التترك . وكما ان مجهول الحكم من الافعال يحط على الندب او الاباحية ويتاسى بسنه على ذلك الاساس ، فكذلك الكف والا صاك . والله اعلم .

تكرار التترك :

انه كما تقدم في الفعل ان تكراره والمواظبة عليه يقرب انه صلى الله عليه وسلم فعله على جهة التعدد والقربة ، فكذلك التترك ، ترقى بها المواظبة حتى تقربها من باب ما ترك تصبدا .

ونضرب مثالا على ذلك ما ورد في الصحيحين عن ابن عمر " ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسبح على ظهر راحلته ، حيث كان وجهه ، يومئذ براسه " وفي رواية البخارى " الا الفرائض " ومسلم " غير انه لا يصلح عليهما المكتوبة " فان تركه لصلاة الفريضة على الراحلة ، لو كان ترك مرة او عرتين ، لا يدل على المنع منها . يقول ابن دقيق العيد (١٢) " قد يتمسك بما في الحديث في ان صلاة الفرض لا تؤدى على الراحلة وليس ذلك بقوى في الاستدلال . لانه ليس فيه الا تترك الفعل المخصوص . وليس التترك بدليل على الامتناع " .

ثم قال " وقد يقال ان دخول وقت الفريضة ما يكثر على المسافرين . فترك الصلاة لهما دائما ، مع فعل النوافل على الراحلة ، يشعر بالفرقان بينهما في الجواز وعدمه " .

وهذا الذى قاله اخيرا هو الذى يريد . وهو المختص عند الفقهاء في هذا الشرح .

البحث الثالث

الترك المطلق والسبب والترك لسبب

إذا ترك النبي صلى الله عليه وسلم أمراً ما ، وعلمنا حكمه على الطريقة المذكورة انفا
فاما ان يكون الترك مطلقاً ، واما ان يكون منوطاً بسبب •

ومقتضى الترك المطلق ان يكون حكماً كحكمه صلى الله عليه وسلم مطلقاً ،
اعني دون تقييد بسبب • ومثاله تركه صلى الله عليه وسلم لا كل معكساً ، فلا امر فيه
انه على وجه التقرب ، فيحط تركه الا تكاً اثناً الا كل على ترك المكروه ، وفي حقنا
كذلك ، مطلقاً • ومثله "انه لم ينتقم لنفسه" (١) و "كان لا يصفح للنساء"
في البيعة" (٢)

ومقتضى تركه صلى الله عليه وسلم لسبب ان يكون حكماً كحكمه صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم حال وجود السبب ، فاذا زال السبب زال الحكم ، ورجع الاصل •
وايضاح ذلك بما يأتي :

اسباب الترك :

ان ما تركه صلى الله عليه وسلم ما كان مظنة ان يفعله ، كثيراً ما كان يتركه
لسبب قائم لولاه لفعليه • وترجع تلك الاسباب الى انواع ، منها :

النوع الاول : ترك الفعل المستحب خشية ان يفرض على الاممة • وفي حديث عائشة
قالت "ان كان صلى الله عليه وسلم ليدع الحمل وهو يحب ان يحمل به خشية ان يحط به
الناس فيعرض عليه" وفيه انه صلى الله عليه وسلم ترك قيام رمضان جماعة ، بعد ان قام
بهم ليلتين او ثلاثاً • ثم قال لهم : انه لم يخف على مكانكم ولكن خشيت ان تفرض
عليكم •

(١) رواه البخاري ٥٦٦/٦ ومسلم ٨٢/١٥ من حديث عائشة •

(٢) رواه احمد ٢١٢/٢ من حديث عبد الله بن عمر • وقال احمد شاكر : اسناده صحيح

ولذلك لما زالت هذه الخشعية بوفائهم صلى الله عليه وسلم وانقطعت
الوحشي ، اعاد الصحابة رضي الله عنهم فعلها في المسجد في زمن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه .

النوع الثاني : ترك العمل المستحب خشعية ان يظن البعض انه واجب . وترك
الحاج لكلا يظنوا انه مستحب او واجب .

وهذا نوع مشابه لما تقدم وليس منه .

ومنه انه صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ لكل صلاة ، استحبابا . وقد ترك ذلك
يوم فتح مكة فصلبى الصلوات كلها بوضوء واحد . فقال عمر : يا رسول الله فعلت اليوم
شيئا لم تكن تفعله . فقال " عمدا فعلته يا عمر " قال الطحاوي : يحتفل ان ذلك
كان واجبا عليه ثم نسخ يوم الفتح . ويحتفل انه كان يفعل استحبابا ثم خشي
ان يظن وجهه فتركه لبيان الجواز . قال ابن حجر (٣) : وهذا اقرب .

ويسمى الاقتداء به صلى الله عليه وسلم في هذا النوع من الترك من يتقدي به
اذا ظن توهيم بعض الحاضرين شنيعا من ذلك .

وقد وضح الشاطبي قاعدة ترك المندوبات اعيانا ، من يتقدي به ، فقال (٤) : لا
ينبغي لمن التزم عبادة من العبادات البدنية الندية ان يواظب عليها مواظبة
يفهم الجاهل منها الوجوب ، اذا كان منظرا اليه موقفا ، او مظنة
لذلك ، بل الذي ينبغي له ان يدعها في بعض الاوقات ، حتى يعلم انها غير
واجبة " اهـ

النوع الثالث : الترك لاجل المشقة التي طحق الامة في الاقتداء بالفعل ولو استحبابا :

ومنه تركه الرمل في الاشواط الاربعية الاخيرة من الطواف . ففي حديث
ابن عباس (٥) قال " ولم يمتعه ان يرمل الاشواط كلها الا لابقاء عليهم " .
وينبغي ان يلاحظ في هذا المثال خاصة انه لا يستحب الرمل في الاشواط الاربعية
الاخيرة ، وان كان السبب زائلا . لان الشروع اثبت الطواف على هذه الصفة . كما
تقدم ايضا عليه .

٤- المواثقات ٣/٣٢٢

٣- فتح الباري ١/٢١٦

٥- البخاري وابوداود والنسائي (جامع الاصول ٤/٦)

ومن هذا النوع عند بعض الفقهاء، ترك النبي صلى الله عليه وسلم أن يحرم للحج من بيته بالمدينة، حتى أحرم من الميقات • فلا يدل على أن الأحرام من الميقات أفضل، فهو أقل عملاً • وقد روى عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وغيرهما من الصحابة رضي الله عنهم (٦) "أقام الحج أن تحرم به من ديرة أهلك"

والراجع أنه ألتك الأحرام من المنزل خشية المشقة •
والسألة خلافة (٧)

ومن هذا النوع عندى أيضا : تركه صلى الله عليه وسلم أن يخطى ركبته عند ما جلس وادلى رجله في الماء (٨) وذلك لما يلحق الأمة من التضييق إذا الرضوا بتفطية الفخذين حتى في حال ملاصقة خوض المياه • ومن قال أن "ذلك يدل على أن الفخذ ليست عمرة" فليس إطلاقه هكذا موضحا • بل هو في حال مفيدة اقتضت ذلك • بل الأولى أن يكون هذا الترك تخصيصا • لعدم الأدلة القاضية بأن "الفخذ عمرة" (٩)

النوع الرابع : ترك المطلوب خشية من حدوث مفسدة أعظم من بقائه • وهذا من السياسة الشرعية المقررة • ومثاله ما قاله صلى الله عليه وسلم لحائشة "لولا قومك حديث عهد بمكفر • لنقضت الكعبة • فجعلت لها بابين باب يدخل منه الناس وباب يخرجون" (١٠)

وفي رواية عند مسلم "لولا أن قومك حديث عهد بمكفر • لآذخست فيها الحجر" في سبيل الله • ولجعلت بابها إلى الأرض • ولا دخلت فيها الحجر"

وهو بطله البخارى "باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقتصر فهم بعضهم الناس فيقيموا في أشد منه" ولما زال ذلك السبب • واستقر الإسلام • نفذ ابن الزبير في خلافته ما تركه النبي صلى الله عليه وسلم من البناء • ولما جاء الحجاج أعاد ما إلى ما كانت عليه •

ومثال آخر : تركه صلى الله عليه وسلم قتل المنافقين مع عظم فسادهم • وتولهم كلمة

٦- تفسير القرطبي (٢/٣٦٥)

٧- راجع (سبل السلام) للصنعاني في الموافقة • وتفسير القرطبي ٢/٣٦٦ وغيره

٨- رواه البخارى ٥٢/٧

٩- حديث "الفخذ عمرة" طه البخارى من ثلاثة من الصحابة رواه مالك وغيره (فتح البارى ط الحلبي ٢/٢٤٤) • (١- البخارى ١/٢٢٤)

الكفر ، وارجائهم ، " خشية ان يقول الناس : ان محمدا يقتل اصحابه " اذ هم في الذأمر مؤمنون ، فيكون قطعهم صاداً للناس عن الدخول في الاسلام .

النوع الخامس : الترك على سبيل الحقوة ، كتركه الصلاة على المدين (١١) . وقسده

نسخ هذا بقوله صلى الله عليه وسلم : من ترك ديناً او ضياعاً فالي .

و " لم يصل على معز بن مالك ولم ينه عن الصلاة عليه " (١٢)

وفي حديث ابي هريرة (١٣) " ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يومئذ بالرجل

المتوفى ، عليه الدين ، فان حدث انه ترك وفاة صلى الله عليه ، والا قال للمسلمين : صلوا

على صاحبكم . فلما فتح الله على رسوله كان يصلى ولا يسأل عن الدين "

النوع السادس : الترك لما نزع شرعي : ومثاله قصة نومه صلى الله عليه وسلم

ومن معه عن صلاة الفجر . فما استيقظوا الا بعد طلوع الشمس ، وقال صلى الله عليه وسلم

(١٤) " من نسي صلاة او نام عنها فكفارتها ان يصليها اذا ذكرها " ومع

هذا لم يبادر الى الصلاة ، بل اقتادوا رواحلهم حتى خرجوا من الوادي ، وصلوا .

فيحتل ان الترك كان لكون الشمس في اول طلوعها وذلك مانع من فعل الصلاة .

ويحتل ان يكون لان الوادي بسمه شيطان .

فعلى هذين الاحتمالين تجب العودة الى الصلاة ان لم يكن مانع .

اما ان قدرنا ان التأخير لم يكن لشئ من ذلك ، فالحديث يدل على جواز

التأخير مطلقاً (١٥) ، في حدود عدم المبالغة في التأخير .

١١- رواه البخاري . الفتح ٤/٤٧٤

١٢- رواه ابو داود (جامع الاصول ١٥٩/٧) والنسائي

١٣- متفق عليه (جامع الاصول ١٥٩/٧)

١٤- متفق عليه (الفتح الكبير)

١٥- ابن دقيق العيد : شرح الحمدة ١/٢٧٥

المبحث الرابع

نقض الميثاق

الذي يحرف به ان النبي صلى الله عليه وسلم ترك الفعل امانة

الاول : ذكر الصحابي ذلك وهو الاكثري ، بقوله : ترك صلى الله عليه وسلم كذا ، او : لم يفعله كذا ، ومن امثلة ما تقدم في شمسها احد (لم يخسبوا ولم يصنعوا عليه) وقول ابن عباس في صلاة العيد (١) ليعكن يوم الفطر ولا يمسوم الاضحية) وقول جابر " صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم العيد بلا اذان ولا اقامة " وقول (٢) انس " قتلت شمسها يدعو على احياء من احياء الحرب فقتل تركمه " وقول عرو بن الغطاب في شأن تعيين الخليفة من بعده (٣) " ان اترككم فقد ترككم من غير مستقى " يعني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستخلف عليه من احد . وقول انس بن مالك (٤) " طليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان ، فلم اسمع احدا منهم يقسم " بسم الله الرحمن الرحيم

وفي هذه المسألة بحث ، وهو ان الفعل امر وجودي ، والناقل له يخبر عما شاهده فقلما يقع فيه الخطأ من هذه الجهة . اما نقض التوكيد فهو نفي للفعل ونفي الفعل صيغة نعم ، فيحتاج الى ان يكون الناقل قد اطلع على احواله صلى الله عليه وسلم كلها حتى يصح له النفي جزميا ، وقد ينفي بناء على ما اطلع عليه من غالب احوال النبي صلى الله عليه وسلم فيكون النفي على سبيل غلبة الظن ، وهذا هو الغالب في نقض التوكيد .

فاما النوع الاول وهو النفي القاطع فمثل ما تالت عائشة " ما اعتمر في رجب قط " فهذا على سبيل الجزم ، فان اعترض النبي صلى الله عليه وسلم امر لا يخفى

٢- مسلم واحد والنسائي (نيل الاوطار ٢/٢٥٩)

١- متفق عليه (جامع الاصول ٧/٨٧)

٤- متفق عليه (جامع الاصول ٦/٢٢٠)

٢- مسلم ١٢/٢٠٥ والبخاري

وعمره التي فعلها محصورة •

وأما النوع الثاني ، فنقل ما قالت عائشة ايما (٥) : ما بال رسول الله صلى الله عليه وسلم قائما منذ انزل عليه القرآن وقالت (٦) : من حدثكم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بال قائما فلا تصدقوه ، ما كان يبول الا قاعدا " فانها لم تشاهده فسي كل احواله •

ومن هنا اذا تنازعنا نقل التوك مع نقل الفعل ، فان كان نقل التوك من النوع الاول ، لم يتخرج احدنا على الاغراض من هذه الوجوه ، وينبغي الترجيح بوجه آخر ، ونسب يدقّم نقل التوك • وقد قدموا نقل عائشة للتوك على نقل ابن عمر للفعل ، في تهيئة صوة رجس •

وأما النوع الثاني من نقل التوك ، وهو المقتول على غلبة الظن • فانه اذا تنازعنا مع تسلسل الفعل يقدم نقل الفعل • لان ناقص الفعل جازم ونقل التوك يتكلم على غلبة الظن (٧) • ومن هنا قدموا رواية حذيفة (٨) ان النبي صلى الله عليه وسلم " اتى سباحة يوم هال قائما " على رواية عائشة التي تنفي ذلك ، كما تقدم • الثاني : قال ابن القيم (٩) " عدم نقلهم لما لو فعله لتوفرت معهم ودواعيهم على نقله ، (هو نقل لتركه) ، فثبت لم ينقله واحد منهم البتة ولا حدث به ، علم انه لم يكن " اهـ وجعل ابن القيم منه : ترك التوك بالغيبة عند دخوله في الصلاة • وترك راح يديه كل يوم في صلاة الصبح بعد رفع راسه من ركوع الركعة الثانية ، وقوله كل يوم : اللهم اهدني في من هديت • • • يقول المؤمن خلفه بصوت مرتفع آمين " •

قال " ومن الممتنع ان يفعل ذلك ولا ينقله عنه احد " •

وقد قال بهذه الفقرة ايضا : ابن دقيق العيد • فقد ذكر حديث ابي هريرة

٥- ابو حنيفة في صحيحه (فتح الباري ١/٣٢٨)

٦- رواه الخمسة الا ابا داود (نيل الاوتار ١/١٠١)

٧- قاعدة (تقديم المثبت على النافي) قال بها جمهور الفقهاء على ما نقله امام الحرمين (انظر : ارشاد الفحول ص ٢٢٩) والخزالي يقول في المستصفى (٢/١٢٦) مما سموا • والا اول اصح ، بالقياس الذي ذكرناه •

٨- البخاري (الفتح ١/٣٢٨) • ٩- اعلام المتقين ٢/٢٧٠

في مسجد السجود، وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم "سجد للقبضتين وسلم" فان ابن دقيق العيد (١) لم يذكر التشبه بعد سجود السجود، وفيه اختلاف عند أصحابنا في السجود الذي بعد الجهر، وقد يستدل بتركه في السجود على عدمه في الحكم كما فعلوا في مثلها كثيرا، من حيث أنه لو كان لذكره فلا خلاف.

وذهب إلى ذلك ابن رشد أيضا . فقد نقل انكار مالك لشرعية سجود الشجر ،
 يانه لم يسمح ان النبي صلى الله عليه وسلم فعله . ثم قال ابن رشد (١) :

"استدلاله على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك ولا المسلمون بعده
بأن ذلك لو كان لقتل واستدلال صحيح ، إذ لا يصح أن تتوفر في المسلمين
على ترك تقبل شريعة من شرائع الدين ، وقد أمروا بالتمنيخ "

قال " وهذا أصل من الأصول ، وفيه يأتي استقاط الزكاة من الخضر والحبس قول
مع وجوب الزكاة فيهما ، ليعلم قول النبي صلى الله عليه وسلم " شئ
ما سئلت السماء والديون ، والنحل ، والعشعر ، وشئ ما سئى بالخض تصمسف
العشعر " لا ما نزل ترك نقل انذ النبي صلى الله عليه وسلم الزكاة منها كالسنة
القائمة ، في ان لا زكاة فيهما ، وكذلك ينزل ترك نقل السجود عن النبي صلى الله
الله عليه وسلم في الشكر كانسنة القائمة في ان لا سجود فيه " اهـ

والحاصل ان من نقلنا عنهم - ابن التيم ، وابن دقيق العيد ، وابن رشد - وغيرهم
كالمشايخ ، يشقون هذه القاعدة وهي ان (ترك النقل . يوجب الترك) بدليل انهم
صلى الله عليهم وسلم لو فعل النقل الشرعي لتوفرت معهم ودوايعهم طى نقله ، لا نهم امروا
بالتعليم من غير .

لقد ذكر ابن القيم ^(١٦) اعتراض من اعترض على هذا التلازم بقوله :

"ان قيل : من اين لكم انه لم يفعله ، ومحمد النقل لا يستلزم تلك النسخة ؟"

قال " فهذا سؤال بعيد جدا عن معرفة هديه وسنته وما كان عليه ، ولو صدح
هذا السؤال وتبل ، لا مستحب لنا مستحب الأذان للتراويح ، وقال : من أين لكم
انه لم ينقل ؟ واستحب لنا مستحب آخر الغسل لكل صلاة ، وقال : ممن

اين لكم انيسه لم يقتل وافتح باب البدعة . وقال كل من دعا
الى بدعة : من اين لكم ان هذا لم يقتل . ومن هذا تركه اخذ الزكاة
من الثروات والباطل . وهم يزعمونها بجواره بالدينونة كل سنة فلا يدالهم
بالزكاة ، ولا هم يوم ونهار اليه "

ونحن نرى ان هذه مسألة مهمة ، فان اثبات هذه القاعدة على اطلاقها ، يقتضي
ان كل ما لم يقتل فعله النبي صلى الله عليه وسلم ، لمسه ، فقتل تركه ، ويكون ذلك
حينئذ بمنزلة النسخ على حكمه ، وذلك يقتضي منسوخ اجراء المصوم على وجهه ليشتمل
ما لم يرد ان النبي صلى الله عليه وسلم فعله ، وكذلك يقتضي منع القياس في ذلك ايضاً .

ونحن سنناقش هذه القاعدة الأصولية من خلال تتبعنا لخلاف العلماء في هذا
الفرع الفقهي ، وهو اصناف الخارج من الارض التي تؤخذ منها الزكاة . وانما اخترنا
هذا الفرع ، لان كل الذين اثبتوا هذه القاعدة ، ممن تقدم ذكرهم ، مثلوا به .

وقد استقرنا الاحاديث الفعلية في قضية المحشرات من الخارج من الارض ، فوجدنا
ان اصناف الخارج من الارض التي نقل اليها ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ الزكاة منها
اربع اصناف لا غير ، وهي التمر ، والزبيب ، والشعير ، والقمح . ولم ينقل عنه انيسه
اخذ الزكاة مما سوى هذه الاصناف . ولا يصح على شي غير ما في حديثي قولي .

واستقرأنا مذاهب الفقهاء (١٣) فوجدنا ما كما يلي :

١- منهم من يقتصر على هذه الاصناف ما عدا الزبيب . ومن هؤلاء احمد في رواية
وجميع الظاهرية ما عدا ابن حزم .

٢- ومنهم من يجعل الزكاة في كل ما خرج من الارض ، دون استثناء ، وهم سائر الظاهرية .

٣- وابو حنيفة يرى وجوب الزكاة في كل خارج من الارض قصد به النماء ، فتجد الحنفي كمل
المحسوب والثمار والنوار حتى الورد والسوسن والرجس ، ما عدا ثلاثة اشياء : الحطب
والقصيب ، والحشيش . وصاحبه استثنى ايضا الخبث والفاكهة .

٤- وقول الشافعي : كل ما حل منه غبار وعصيدة ففيه الزكاة ، وما لم يوهل الا تفكهها
فلا زكاة فيه .

٥- وقول مالك : ان الزكاة تجب في القمح والشعير وانسلت وسائر ما يقتات من الحبوب

١٣ ابن حزم : المحلى ٥/٢١٠ وما بعدها . ابن قدامة : المغني ٢/٦٩٠ وما بعدها

ولا تؤخذ من الثمار الا من الثمر والزييت .
 ٦- وعن احمد : انها تجب في كل خارج من الارض يابس ، ويخش ، ويكال . ولا زكاة عنده
 في سائر الفواكه ولا في الخضار .

وقد رجح الباحث الفاضل الشيخ يوسف القرضاوى في كتابه القيم (فتحة الزكاة) (١٤)
 قول ابي حنيفة واخذ بالمحمومات القرآنية وعمومات الاحاديث الثولية .

فلو كان ترك النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم نقلاً للترك لصح قول **الظاهرية** وكان
 الواجب الاخذ به ، وانتفت الزكاة في ما عدا الاصناف الاربعة ، لكونها لم ينقل ان
 النبي صلى الله عليه وسلم اخذ الزكاة منها .

لكن ان جمهور اخذوا بالمحموم .

فابو حنيفة اخذ بمحموم : الايات ، ومحموم " في ما سقطت السماء الحشيش " .

والثلاثة عمما الحكم بالقياس على المنصوص .

قال ابن قدامة : تجب الزكاة في ما جمع (الكيل ، والبقا ، والبيس) من الحبوب
 والثمار ما ينبت الادميون ، سواء اكان قوتا او من القطنيات . ولا تجب في سائر الفواكه
 ولا في الخضار ، لانه لا نص فيها ولا اجماع ، ولا هي في معنى المنصوص عليه ، فتبقى على الاصل
 فقد جعل الطابع من ايجاب الزكاة في الثمار والفواكه بقاءها على الاصل . وهو
 شئ اخر غير ادعاء ان ترك النقل نقل للترك .

فترى ان جمهرة الفقهاء لم ياخذوا بهذه القاعدة في هذه المسألة . وان المصنف
 ما البقاء على الاصل ، وما الخرج عنه بدلالة .

واما ما قاله ابن القيم من انه يلزم من عدم القول بهذه القاعدة جواز البدع وفتح
 بابها ، فهو مردود ، لاننا اذا ثبتنا على الاصل حتى ينقلنا عنه ناقل صحيح لم
 يلزم ما تسال . فان ما مثل به لم يرد فيه عموم قولسي .

والذي يؤكده ان النص التشريعي اذا كان ما فينبغي حظه على عموم من
 ما لم يخص بمخصص صحيح ، ولا يكفي في التخصيص ان ينقل انه صلى الله عليه وسلم فعل
 بغير افراد ذلك المحموم . بدعي ان ترك النقل نقل للترك في ما سوى ذلك الذي نقل

البنسبا من فعلسبه .

اما لو نقل انفسه ترك بعض افراد الصوم فذلك صالح للتخصيص بلا شك .

ولو كان ترك النقل نقلا للترك لكان الناقضون بايجاب الزكاة في سائر ما يقتضيات ويدخسبر ، ما طسسين على خلاف (المفقول) عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وذلك قول مردود على مدعيه . وقد وجدنا ابن العربي المالكي ذهب الى هذا الذي قلناه ، فقد قال في كتابه احكام القرآن (١٥) عند قوله تعالى (واتوا بحقسه يوم حصاده) ما يلي :

" فان قيل : فلم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اخذ الزكاة

من خدسبر المدينة ولا غير ؟

قلنا كذلك قال طماونا ، وتحقيقه انه عدم دليل ، لا وجود دليل .

فان قيل : لو اخذ ما لنقل .

قلنا : واي حاجة الى نقله والقران يكفي فيه " ام

فقوله : (والقران يكفي فيه) هو ما قلنا من اعمال عموم القرآن . ولا يتوقف

على ما نقل الاخذ منه فصلا .

واما ما قاله ابن رشد من حمله كلام مالك على مقتضى هذه القاعدة . فغير مسلم

فان مالكا قال (١٦) " قد فتح الله على رسوله صلى الله عليه وسلم وعلى المسلمين بعده ،

افسمعت ان احدا منهم فعل ذلك يعني سجود الشكر اذا جاءك مثل هذا ما قصد

كان للناس وجرى على ايديهم لا يسمع عنهم نيسه شي ، فطليك بذلك ، لانه لو كان

لذكسر ، لانه من امر الناس الذي قد كان فيهم ، فهل سمعت ان احدا منهم سجد ؟

فقوله (لو كان لذكر) فعلسبه انما يعني : لذكر قول او فعلا ، اذ لو لم يذكسر

اعمالا لكان شيئا من الذين قد ذهبوا وسماع . فالمراد فيه من قولي ولا فعلسي ،

ولا قياس من فلا يجوز اثباته بمجرد الهوى ، لان العبادات توقيفية . فليس قول مالك

منصبا على ما ورد فيه عموما قولية ، او ما يمكن اخذ حكمه بطريق القياس او غيره .

وشبهه بقول مالك في هذا ، ما قاله الشافعي (١٧) في الغارح من السبيلين " انه ليس من

الاحداث لان الاحداث مستقصاة في الكتاب والسنة ، فلو كان من قبيل الاحداث لذكسر

١٥ احكام القرآن ، ط عيسى الحلبي ٢٠٥٢/٢

١٦ المواثقات ٢٠٥٢/٢ وليس المراد هنا بيان حكم سجود الشكر ، وانما المراد القاعدة

الاصولية ، اما سجود الشكر فهو ثابت بادلة فعلية . راجع لذلك (اعلام الموقعين)
٢ (بنقله السمعاني) (البحر المحيط ٢٠٥٢/٢)
لا بن القيم ، وغيره .

في الكتاب أو السنة " والله تعالى اعلى واعظم .

والذي نواه في قضيحة تور النقيض ، انقسامها الى اقسام :

الاول : ان يدل على المتروك نقله نص يأمر بالنقل من الكتاب والسنة ، او يدل على حكمه الاجماع او القياس . فلا يكون ترك النقل نقلا للترك . وان قلنا هو نقسسل للترك ، فينبغي جعله مبروحا ، ونقدم فيه الادلة الاربعة المعارضة لسمه .

الثاني : ان يكون المتروك نقله باقيا على حكم الاصل ، والاصل عدم المشروعية في العبادة ، وترك النقل يومئذ الاصل ويثبت سمة .

الثالث : ان يروى الصنابي تفاصيل حادثة وقعت ، مما يتعلق به شرع ، ويذكر ذلك على سبيل الاستقصاء ، فيظهر انه لم يخادر من تفاصيلها الرئيسية شيئا .

ومثل له السمعاني بنقل قصة رجم ماعز ، فتد نقلها الراوى من اولها الى اخرها ، ولم ينقل انه جلد ه . والجلد له وزنه في الخبر لوانه وتسمع . ترك ذكره دليل على ترك فعله ، اذ لو كان لذكره .

قال : وقد يرد المصترض بان الجلد مع الرجم لا يتشوف الى نقله مع نقل الرجم فانه غير محتفل بسمة يعني لحقارة شأنه بالاضافة الى الرجم .

وهذا الرد اعتراف بصحة القاعدة ، وليس ابطلا لها ، وانما الخلاف في المثال ، ومن هذا النوع عندى ما استدل به ابن تيمية من عدم زيارته صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع لموضع تحشمه في الجاهلية في غار حراء ، ولا لخيار شبر ، لا نسمه لو فعله لكان ظاهرا وراققسوه اليه ونقلوا اليها ذلك . وكذلك ما استدل بسمة النقل من تركه صلى الله عليه وسلم لتكرار الصر قسسل خروجهم الى عرفات ، ويحد ايام التشريق ، وفي مرة القضاء .

الرابع : ان ينقل الراوى الواقعة ، ويسكت عن تفصيل يجعل الصورة نادرة ، فسكوتهم يكون حجة على عدم ذلك التفصيل (١٨) . ومثاله ما روى انه صلى الله عليه وسلم اتاد مسلما بكافر ، وقال " انا احق من وفى ذمته (١٨) " قال الطائون لقتل المسلم بالكافر : لعل قاتلا قتل كافرا ثم اسلم القاتل ، فهذا نادر ، وتشوف

الطباع لتقليسه ، فسكوت الراوي عنه يدل على انه لم يكن •

وهذا يتبين ان ترك النقل لتفصيل مجتاد غير نادر ، اوضحية ، الامة ، او موافق
للتصوص المعلومة ، لا يدل على نفي وقوعه • ولا انحرلترك تقليسه في الاحكام
واللغة اعلم •

الفصل الخامس

المسكوت

مرادنا بالمسكوت في هذا الفصل الكف عن القول .

فان لم يكن هناك ما يستدعي القول ، فان المسكوت لا دلالة له ، لان ترك القول هو الغالب على حال التبشير .

اما ان كان هناك ما يستدعيه ، ثم سكوت ، فانه قد يدل على حكم .

ثم ان كان الذي يستدعي القول فعلا حدث امام النبي صلى الله عليه وسلم ، او قولاً قيل امامه ، فسكت عن انكار طبعه ، فذلك هو التقرير . وسياتي ذكره فمحي الفصل الذي بعد هذا ان شاء الله .

وان كان الذي يستدعيه حادثة وقعت تستدعي بيان حكم ، او سؤالا يتطلب جواباً منه صلى الله عليه وسلم ، فسكت عن الجواب ، فمسكوته دلالة . وهذا النوع من المسكوت هو المراد في هذا الفصل .

ويقول عبد الجبار الهمداني (١) " ان مسكوته صلى الله عليه وسلم لا يدل على ان لا حكم الا عند الصلاة والطلوع ، لانه على حكم الابتداء " .

انواع المسكوت :

المسكوت من النبي صلى الله عليه وسلم على قسمين :

الاول : ان يسكت لعدم وجود حكم شرعي في المسألة .

والثاني : ان يسكت مع وجود الحكم في المسألة ، ولكن ينفعه من الاجابة مانع .

فنحن نذكر اكل من القسمين مذهباً :

المطلب الاول

المسكوت لعدم وجود حكمهم في المسألة

كان صلى الله عليه وسلم اذا سئل عن حادثة ليس فيها حكم ، يسكت معتظيها للموعى . ١٠ اما ان كان فيها حكم ، ولم يمنع من الجواب مانع ، ففقد كان صلى الله عليه وسلم مأمورا بالجواب . لقوله تعالى (٢) وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم) فلو سسكت لم يكن صبيحا .

ومن هنا فاذا سسكته مع عدم وجود مانع ، علم انه ليس في المسألة حكم (٣) ثم اذا لم يأت بيان بعد ذلك بقي امر تلك الحادثة على حكم الاصول .

وقد مثل لذلك الثاني عبد الجبار (٤) بانه صلى الله عليه وسلم ارسل عن رسول انماثل : انت البتة ، وجهلك على غارك ، الى غير ذلك من الكنايات ، والحادثة واقعة ، فسكت ، من غير تبيين ، لوجوب ان يدل ذلك على ان الكنايات لا تؤثر كاشير الطلاق الصريح .

ثما ورد في السنة من هذا النوع من المسكوت ، ما روى جابر (٥) " ان امرأة سعد ابن الربيع قالت : يا رسول الله ان سعدا هلك ، وترك بنتين واغاه ، ففقد اخوه فقبض ما ترك سعد ، وانما تنكح النساء على اموالهن . فلم يجبهما في مجلسها ذلك . ثم جاءه فقالت : يا رسول الله ، ابنتا سعد ؟ فقال ادع (هكذا) لي اغاه ، فجاء فقال له : ادفع الى ابنتيه الثلثين . والى امواته الثمن . ولك ما بقي يوفي رواية في انتمذي . ونزلت آية الموارست

ومنه ايضا ما روى عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده (٦) " ان مرتد بن ابي مرتد كان يحط الاسارى بركة ، وكانت بركة بغي يقال لها عناق ، وكانت ظديقتهم . فمال فجئت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت : يا رسول الله انك عناق ؟ قال : فسكت علي ، فنزلت (والزانية لا ينكحها الا زان او مشرك) فداني فقرأ ما طمسي وقال : لا تنكحها "

٢- سورة النحل ٤٤/

٣- القرائي : شرح تنقيح الفصول ص ١٢٢ . الزركشي : البحر المحيط ١٨١/٢ ب

٤- المشني ٢٧٤/٢

٥- رواه ابوداود وهذا لفظه والترمذي وابن ماجه (تفسير القرطبي ٥٧/٥)

٦- رواه ابوداود وهذا لفظه والترمذي (تفسير القرطبي ١٠/٦٨)

السكوت عن بعض الأحكام مع بيان بعض أخير:

قد يسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن حكم واقعة ، أو تحدث الواقعة امامه ، فيبين لها حكمها أو أحكامها ، ثم لا يذكر حكماً آخر ، فهل يدل سكوته عليه على انتفاءه ؟

إن الأمر في هذا ينقسم قسمين :

القسم الأول : أن يكون السكوت عنه قد تبين حكمه بدليل صحيح . وفي تلك الحال لا يكون سكوته عما سكت عنه حجة على انتفائه ، بل يكون إحالة منه صلى الله عليه وسلم على الدليل . قال السخاوي (٧) " يشترط أن يكون السكوت عنه لم تشطبه أدلة الشريعة ، ولو كان ذكر فيها ، كما لو أتى بزان فأمر بالجلد ولم يذكر المهر والعدة ونحوه ، فذاك ما لا يحتاج به . لأن ذلك يحال به على البيان في غير (أ ل) موضع " .

القسم الثاني : أن يكون ما ينوعم ثبوته ، أو يتروى فيه لتعارض الأدلة . فينبغي أن يكون السكوت عنه دليل انتفائه .

ولنضرب لهذه المسألة مثالين :

المثال الأول : ما في حديث يحيى بن أمية (٨) " أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم وهو بالجرانة : كيف ترى في رجل أحرم بحمرة ، في جبة ، بعد ما تفضخ بطيب ؟ فنظر إليه النبي صلى الله عليه وسلم ساعة . ثم سكت . فجاءه الوحي . . . فقال : أين السائل عن الحمرة ؟ أما الطيب الذي بك فافسله ، وأما الجبة فارتعها ، وما كنت مانعاً في حرمك فاصعه في عورتك " فقد أمره بزع الطيب واللباس ، لكنه صلى الله عليه وسلم سكت عن أمره بالنديسة لما مضى قبل السؤال من استعمله بعض محظورات الأحكام وهو الطيب واللباس ، وكان المظنون أن يأمره بذلك ، قياساً على خلق الشعر الذي تجب فيه الندية بالنص القرآني . ولو كان طاماً لوجب عليه الندية . فقد يدل ذلك على سقوط الندية عن لبس أو تطيب جاهلاً بالتحريم .

المثال الثاني : ما في حديث أبي هريرة في قصة الأنباري الذي صلى في نهار رمضان فأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالتكفير ، وسكت عن بيان حكم المرأة . فاستدل بذلك بعض

الفتية على ان المرأة لا يجب عليها ذلك كفنساء.

وقد قال السمعاني (٩) " مجرد السكوت لا يدل على سقوط ما عدا المذكور
كما يدل على عدمه من يذهب الى ان الاصل في الاشياء الاباحة * وانما هو بحسب الحال ،
وتقيام الدليل عليه .

ثم قال : ومما استدل به بالسكوت مدعيي عدمه من استدلال به ، فاقوى
ما تكون دلالة السكوت على سقوط ما عدا المذكور ، اذا كان صاحب الحادثة مدعيي
المستثني مما جازى به الحكم في الشيء * ، ولم يكن من اهل الاستدلال " اهـ .

وجعل السمعاني من ذلك المثال الاول * فان ذاك الاعراب الذي يجعل ان امرئ
الجمعة واستعمال الطيب على المحرم حرام ، لحرى ان يكون جازيا بحكم القديسة
لو كان عليه قديسة ، فان من جعل تعريم اللبس فهو بالقديسة اجعل * فلما لم يذكره
لعله على الله عليه وسلم ، دل على انه لا قديسة عليه اصلا .

وقد عهد من النبي صلى الله عليه وسلم انه ان عرف من حال السائل انه يجهل
بعض الاحكام التي يحتاج اليها انه يذكرها له وان لم يسأل عنها * فمن ذلك ان قوصيا
سأله " اتوضأ بما البحر ؟ " فقال " انهر عوا الطهور طوره ، الحل ميتته " فانادهم
حكما لم يسألوا عنه وهو حكم الميتة فلما ان جهلهم جواز الطهارة بماه يدل بالاولى
على جهلهم اباحة ميتته ، وهم يحتاجون الى معرفة ذلك .

فان كان السائل اهل ممن له حظ من العلم ، وكان له بصيرة بالدلالة والا حكام
فيمكن ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم سكت عما سكت عنه ، لا لا تنافسه ، وانما
تواضعه ثقة بفهم السائل ، فهو يجيبه عما يخفى عليه ، ويترك اجابته
عما يشق بفهمه له * وعلى هذا يحل سكوته عن ذكر الكفارة في شأن امرأة الانصاري
الذي وطئ في نهار رمضان * فان كونه من الانصار يقتضي حرمه على المسلمين
الديين ، ولا يخفى عليه ان احكام الرجال والنساء سواء في ما يتعلق بالمفطرات .

وقد ذهب الاكثرون الى ان الكفارة تجب في هذه المسألة على المرأة كما تجب على
الرجل ، فهو قول مالك وابي حنيفة ورواية عن احمد * والرواية الاخرى عنه انه

٩- القواطع ٨٦ ، وقد فرق الكيا الطبري اينما بين الحالتين اللتين نقلناهما
عن السمعاني ، ونقله عن الطبري ابو شامة (المحقق ق ٤٣) واقره .
ونقله الزركشي في البصير (٢٥٩/٢) واقره كذلك .

لا كفارة على المرأة • قال ابن قدامة (١٠) " ووجبه ذلك انه صلى الله عليه وسلم لم يامر المرأة بذلك مع علمه بتوقعه منها "
 اما في مسألة من ليس ما يحرم عليه في احرامه جاسلا فتبد ذهب علما والثوري
 واسحاق وابن المنذر الى انه لا فدية عليه • وهو المشهور في مذاهب احمد •
 ومذهب مالك والليث والثوري وابو حنيفة الى ان عليه الفدية بكل حال (١١) .

المطلب الثاني

المسكوت لما نسخ

قدمنا في المطلب السابق ان النبي صلى الله عليه وسلم قد يسكت عن الاجابة
 عن الحكم الشرعي في المسئلة لعدم وجود ذلك الحكم • فاما ان كان الحكم ثابتا فلا يصل
 ان يجيب عن السؤال ، لان ذلك من البيان الذي ارسل به •
 وقد يمنع من الاجابة ما نسخ •

والموانع مخطئة (١٢) .

(١- منها : ان يقف ، عن الجواب لمصلحة النظر • فقد كان له حق الاجتهاد فيلبي
 القضايا والنوازل ، كما تقدم اختياره واثباته ، في موضع • والمجتهد يحتاج احيانا الى
 وقت للنظر والتدبر •

٢- ومنها : ان يكون السائل قد سأل عما لم يتسرع • فيترك جوابه لعدم الحاجة
 الى البيان حينئذ • ولا شغل السائل بتكلفه وتمقظه ، وفي ذلك من الكراهة ما فيه •

٣- ومنها : ان يخاف غائلة الفتوى ، من ترتب شر اعظم من الا مساك عنها ، فيترك الجواب
 ترجيحاً لدفع اذى المفسدين باحتلال ادناهما • ويمكن ان يحتج لهذا النوع بتركه
 صلى الله عليه وسلم الا ما يقتض الكمية لحدائثة عهد قومه بالكفر "
 ٤- ومنها : ان يكون عقل السائل او عقل بعض السامعين لا يحتل الجواب ، فيسكت

١١- المشلي ٥٠١/٢

١٢- المشلي ١٣٣/٢

١٢- ذكر ابن القيم (اعلام الموقنين ١٥٧/٤) جملة منها وذكر من ذلك الشاطبي
 في الموانع ٤٧/١ و ٣١٣/٤ ، ٣١٩ اشياء

عن جوابه لئلا يكون الجواب فتنة له • قال البخاري (١٣) باب من ترك بعض
الاختيار مخافة ان يقتصر فهم بعض الناس فيقطعوا في اشد منه • ثم روى حديث
عائشة في تركه صلى الله عليه وسلم نقض الكعبة •

ولعل من هذا ما ورد عن ابن عباس (١٤) "ان رجلا اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم فقال يا رسول الله اني ارى الليلة في المنام ظلمة تنظف السمن والحمل فاري
الناس يتكفون منها بايديهم ، فالمستأثر والمستقل • وارى سببا واصلا من السط • السمن
الارض ، فارك اخذت به فحلوت ، ثم اخذ بسنه رجل اخر بعدك فعلا ، ثم اخذ بسنه
رجل آخر فعلا ، ثم اخذ به رجل اخر فانداح به ، ثم وصل له فعلا • قال ابو بكر : يا
رسول الله بابي انت والله لتدعي فلاجرنها • قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اجرها
نحبرها ابو بكر ثم قال " اخبرني يا رسول الله ، بابي انت ، اصبحت ام اخطأت ؟ قال : رسول
الله صلى الله عليه وسلم : اصبحت بعضا واخطأت بعضا • قال : فوالله يا رسول الله
لتحدثني ما الذي اخطأت ؟ قال : لا تقسم "

وجه كونه من هذا الباب انه لو حدث العائرين بما يكون من شأن عثمان رضي الله
عنه ، وهو الرجل الثالث في الرواية ، لربما كان لبعض السامعين فتنة • وحصل من
ذلك مفسدة • قال ابن حجر في الفتح ٤٣٦/١٢ " قال النووي : لعل المفسدة
في ذلك ما علمه من سبب انقضاء السبب بعثمان ، وهو قتلهم وتلك العيوب والفتن
المترتبة عليه ، فكره ذكرها ، خوف شيعتها •

٥ ومنها : ان يترك الكلام اصلا مع شخص ما ، عقوبة له على فعله • فقد نهى
عن كلام الثلاثة الذين خلفوا حتى قال احد هم وعوكعب (١٥) بن مالك " كنت
اشرب التمر واجلد هم ، فكنت اخرج فاشهد الصلاة واطوف في الاسواق ولا يكلمني
احد ، واتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاسلم عليه وهو في مجلسه بعد الصلاة
فاقول في نفسي : هل حرك شفتيه يرد السلام •

٦ ومنها : ان يعدل في الجواب الى ما هو انفسح للسائل مما سأل عنه •
ونظمه في ذلك في القرآن قوله تعالى (١٦) (يستلونك عن الاطعمة قل عسى
مواقيت للناس والحج) سألوا ما بال الهلال يبدو صغيرا ثم يكبر ثم يعود كما كان
سما

فاجيبوا ببيان المصلحة في ذلك •

٧- ومنها : ان يسأله السائل عما ليس من شأن النبوة والرسالة ، فيترك جوابه اشعارا له بما ينهي ان يسأل عنه • ويمكن حمل سكوته عن الاجابة عن سؤالهم عن الالهة على هذا الوجه ، فان تعليم ذلك ليس من شأن الرسالة •

٨- ومنها : ان يكون السائل مطبوعا بمحاضرة ظاهرة هي اكبر من ان يسل عنها واهم منها ، فمن ذلك ان يكون السائل كافرا معاندا ، او منافقا فاجمرا • وقد قال الله تعالى لنبيه (١٧) " فاعرض عن توليهم " ولم يرد الا الحياة الدنيا "

٩- ومنها : سكوته على سبيل الانكار للسؤال نفسه ، لا فيه مما لا ينهي • قاله تعالى قد نهى عن السؤال عن الامور التي غاب عنها ، قال تعالى (١٨) " يا ايها الذين آمنوا لا تسألوا عن اشياء " ان تبد لكم تسؤمهم وان تسألوا عنها حين ينزل القرآن تبدلهم • هذا الله عنها) ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن كثرة السؤال

ومن هذا النوع من السكوت سكوته صلى الله عليه وسلم عن الاقصر بن حابس ، فقد تلا عليهم النبي صلى الله عليه وسلم قوله تعالى (ولله على الناس حج البيت ٠٠٢ الآية) فقام الاقصر فقال اني كل عام يا رسول الله ؟ فاعرض عنه ، حتى سأله ثلاثا ، فقال صلى الله عليه وسلم " والذي نفسي بيده لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم "

١٠- ويكون السكوت احيانا جوابا • فمن استأذن في فعل شيء ، فسكت عن الاذن له ، دل على عدم الاذن • ومن ذلك ما روى ابو هريرة ، قال (١٩) : قلت يا رسول الله اني رجل شجاع ، وانا اخشاف على نفسي العنت ، ولا اجيد ما اتخرج به النساء • زاد في رواية (٢٠) فاذن لي ان اختبى • فسكت علي • ثم قلت مثل ذلك فسكت علي ، ثم قلت مثل ذلك فسكت علي • ثم قلت مثل ذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم : يا ابا هريرة ، جفف القلم بما انت لاق ، فاختم على ذلك او ذر •

قال ابن حجر : فيه (من الفوائد) جواز السكوت عن الجواب لمن يظن انه يفهم المراد من مجرد السكوت •

١٧- سورة النجم / ٢٩

١٦- سورة البقرة / ١٨٩

١٩- صحيح البخاري ١/ ١٢٠

١٨- سورة الطائفة / ١٠١

١٠- هي رواية الحافظي • ذكرنا ابن حجر في الشرح •

ترك الحكم في حادثة هل يوجب ترك الحكم في نظيرها ؟

إذا ترك النبي صلى الله عليه وسلم الحكم في حادثة ، فهل لنا أن نحكم في نظيرها ؟
نقل الزركشي (٢١) عن بعض المتكلمين أن تركه صلى الله عليه وسلم يوجب طينسا
ترك الحكم في نظيرها • وقالوا : هذا كرجل شج رجلا شجرة ، فلم يحكم فيهم
رسول الله صلى الله عليه وسلم بحكم ، فيعلم بتركه لذلك أن لا حكم لهذه الشجرة
في الشريعة •

وقال بعضهم : يحتل التوقف •

وقال القاضي أبو يعلى الحنبلي : يجوز لنا أن نحكم في نظيرها •

وقد تبين ابن عقيل (٢٢) وجهه تجوز القاضي لذلك ، وحاصله أنه صلى
الله عليه وسلم ربط يكون قد سمكت محيلا لنا على بيان آخره بأن يكون قد حكم
في مسألة أخرى مشابهة ، ويكون سكوته من تفويضه إلى الحاشرين استخراج الحكم
بالاجتهاد •

ووافق ابن عقيل على ذلك في حالة واحدة هي عنده جائزة ، وهي أن يكون له
صلى الله عليه وسلم حكم في نظيرها يصح استخراجها من معنى نطقه " واشتراط أن يكون
ذلك قياسا جليلا " في قوة الفاظ النصوص " •

فإن لم يكن كذلك فلا وجهه عنده لطلبنا الحكم مع أمساكه صلى الله عليه وسلم
وسلم عنده •

واستدل بأن الحكم الذي نطلبه بالقياس أو غيره من الأدلة الاجتهادية لتلك
الواقعة ، إما أن يكون صلى الله عليه وسلم قد طمعه ، وتركه ، وذلك مقتضى لانه
من تأخير البيان عن وقت الحاجة ، وإما أن يكون غير عالم به • وذلك غير جائز إذ لم
يراد الله ببيانه لما طواه عن نبيه وأوقع الامة عليه من غير طريقه " فلا يفتى
إلا أنه لا حكم في المسألة شرعا ، وذلك يفتح من طلب الحكم شرعي لتأثير تلك الحادثة •
وعندي أن كلام القاضي أصوب • فقد ذكرنا قبل هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم

وسلم قد يتوك الحكم في امر من الامور لما يبيح شبري . وقد ذكرنا تلك المواضع .
فاذا طعننا ذلك الطاع ، وعرفنا زواله ، جاز ان يحكم فيه . ومثاليها نقض الكعبة واعادة
بنائها على قواعد ابراهيم . تركه النبي صلى الله عليه وسلم لحداثة عهد مسلم
بالاسلام ، فلا زال ذلك السبب ، جاز ان يفصل ذلك .

ومثاليه ايضا تركه الاستخلاف وتركه تحديد قوم للشورى . لما جعل عند
من التنازع ، فاستخلف ابر بكر عمر . وجعل عمر الا موبعد . في اهل الشورى .

وكذلك ترك الحكم على المحترف بالنزول اول مرة ، والثانية ، والثالثة . قالوا ان الشافعية
والمالكية (٢٣) ، بان الاعتراف بالنزول مرة واحدة موجب للحمد . وانما اخذوا ذلك من
ادلة اخرى غير تلك الواقعة . وحطوا رده . صلى الله عليه وسلم لما عز في المرة الاولى
والثانية والثالثة على محافل منطوقة كونه لزيادة التثبيت . فلم يجهلوا تركه للحكم في
تلك الواقعة مانعا من الحكم في نظائرها من الوقائع .

وقال الحنفية والحنابلة : ان رده صلى الله عليه وسلم لما عز قبل الرابعة
دليل على ان الرابعة هي الموجبة ، ولا حكم في ما قبلها . اذ لو كان فيها حكم
لما جاز تركه .

اما ان طعننا كلام ابن عيسى في التناظر بين الواقعتين على ما يشمل التساوي في
المانع من الحكم ، بالاضافة الى التساوي في اصل الحادثة ، فان كلامه يكون صوابا .
وتطبيقه على هذا على المسائل الفرعية الثلاث التي ذكرناها واضح . وقد امر مالك الخليفة
الحنفوي بترك نقض الكعبة لثلاث يتغذاه الطوك لمبة . وذلك مانع مشابه للطاع
الذي لا يجلسه تركها النبي صلى الله عليه وسلم على حالها . والله اعلم .

والحاصل ان الوقائع التي يمكن ان يتوك صلى الله عليه وسلم الحكم فيها احيانا
نوعان :

١- ما سبق النص عليه ، او يمكن تبين حكمه بقياس جلي .
٢- ما منع من الحكم فيه مانع يتضمن مفسدة اعظم من بيان الحكم فيه . فان لم
يكن كذلك فان ترك الحكم فيه ممتنع . ويمتنع علينا الحكم فيه .
وهذا كما هو بين ، قيد في قياس الحلبة ، فلا يجوز ان يكون فرع القياس ما كان حادثا
في زمنه صلى الله عليه وسلم وترك ذلك الحكم فيه . والله اعلم .

المطلب الرابع

ترك الاستفصال عند الافتاء

ومدى دلالة على عموم الحكم

عبر الشافعي عن هذه المسألة بقوله ترك الاستفصال ، في مقام الاحتال • ينزل منزلة العموم في المقال " (٢٤) وهو أول من ذكر هذه القاعدة في ما نعلم •

ولا يباحها ان يقال : اذا سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن حكم واقعة من الوثائق وكانت الواقعة الصوول عليها ما يحتل ان تقع على صورتين فاكثر فاجاب عنهما دون استفصال عن الصورة الواقعة ، فان الحكم المذكور في الجواب النبوي ، يكون صادقا على كلتا الصورتين • ولو اراد ان يكون حكمه صادقا على احد هما دون الاخرى ، وجب عليه اما ان يستفصل ، ويحكم على المتحصل بالاستفصال ، واما ان يقيس في كلامه فيقول : ان كان كذا فالحكم كذا •

وهذه قاعدة في الافتاء معروفة ، ومثالها ان يقول المستفتي في الميراث : رجلا ترك زوجة وامبا وابا ، ينبغي للمفتي ان يسأل : هل ترك ولدا او ولد ابن ؟ لان الحكم يختلف في حال وجوده عن حال عدمه • وكذلك يسأل : هل ترك من الاخوة اثنين فاكثر ؟ ولكن لا حاجة الى ان يسأل : هل ترك عبا او غالا ، اذ ان ذلك لا يؤثر في تسمية التركة •

ولا يطلع قاعدة التنزيل بالنظر في حديث ام سلمة في المستحاضة (٢٥) " ان امرأة كانت تهراق الدماء ، فاستفتت ام سلمة عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : لتنظر الى عدد الليالي والايام التي كانت تحيضهن من الشهر ، قبل ان يصيبها الذي رابها ، فترك الحسالة قدر ذلك من الشهر ، فاذا غلقت ذلك فلتغتسل ، ثم لتستغفر بثوب ، ثم لتغتسل " •

احتج به الحنفية على ان المستحاضة ان كان لها عادة معلومة فانها تجلس بها ، وسواء كان حاضيا متميزا ام لا ، فلا اعتبار بالتمييز • ووجه الداء التمييز عند بناء على هذه القاعدة التي ذكرنا • فان النبي صلى الله عليه وسلم افتاها

٢٤- الترمذي : الترويق ٨٧/٢ • ابن اللطام الحنبلي : التواهد ص ٢٣٤

٢٥- مالك وابوداود والنسائي (جامع الاسول ٣٣٥/٨)

بما ذكر في الحديث ، ولم يستفصل منهما ، مميزة هي أم لا . فدل ذلك أن الأمران سواء ، وأن المختبر الحادة . فنزلوا تركه صلى الله عليه وسلم للاستفصال منزلة المصوم في القول ، فكانت عليه صلى الله عليه وسلم قال : لترك الصلاة قدر ذلك من الشهرة ، في حال تمييزها أن كانت مميزة ، وفي غير تلك الحال أن لم تكن طيبها .

والشافية والمالكية والمطالبة المصنفون للحنفية في هذا الشرع ، احتجوا بحديث عائشة (٢٦) في استحاضة ناطمة بنت أبي حبيش أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهما " أن دم الحيض دم أسود يحرق ، فإذا كان ذلك فامسكي عن الصلاة وإذا كان الأخضر فتوضئي " .

استدلوا به على أن المستحاضة أن كانت مميزة فالمختبر التمييز ، ولا اعتبار حينئذ بالحادة . واستدلوا لهما صلى الله عليه وسلم على القاعدة المذكورة نفسها . ووجهه بنائهما عليه لا يغني (٢٧) .

هذا ولما كان من المحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قد علم بالواقعة ربما من مصدر آخر غير سوا ال مسائل صلى الله عليه وسلم في الوجهين وقعت ، فتدبر أنكر بعض العلماء صحة هذه القاعدة ، لأن استيفاءه عن ذلك يكون خطأ لا فائدة فيه .
فالنظر إلى هذا الاحتمال حرا الأبياري (٢٨) هذه القاعدة كما يلي :

أولا : أن كان الاستفصال عن أمر لم يقبح أصلا ، وانما يراد إيقاعه في المستقبل ، فإن ترك الاستفصال ينزل منزلة المصوم ، كما لو سألت امرأة غير مستحاضة عن الحكم لو استحيضت .

أقول : ومثلها لو سئل عن المسألة بصفة عامة ، كما لو قيل له : ما تقول في امرأة استحيضت . الخ .

ثانيا : أن يتبين لنا اطلاع صلى الله عليه وسلم على صفة الحال ، ونعلم بطريقه ما ، أن الخبر كان قد وصله ، فلا ريب أن تركه الاستفصال لا يدل على المصوم ، لأن الاستفصال لا داعي إليه .

ثالثا : أن يثبت لنا ، بطريق ما ، أن القضية التي وقعت أفتى فيها صلى الله عليه وسلم

٢٦-رواه النسائي (جامع الاصول ٢٢٢/٨)

٢٧-انظر الخلاف في هذا الفرع في المفلي لابن قدامة ٣١١/١

٢٨-انظر المحيط للزركشي ١٥٣/٢

وهي مبهمنة عنده ، لا يحلم على أي الحالين وقعت ، فينزل تركه الاستفصال منزلة العموم كما هو واضح .

رابعا : ان تكون الحادثة قد وقعت ، والسؤال مطلق ، ولم يثبت انه صلى الله عليه وسلم كان عالما بالواقعة ، ولا ثبت انه كان غير عالم به . فهذه الصورة هي المختلف فيها .

فاعتبار قيد الوقوع ، يمنع القول بالتعميم ، نظرا لانه يحتل ان النبي صلى الله عليه وسلم كان عالما بالواقعة ، على أي وجهه وقعت . وهذا هو المذهب الاول في المسألة .

واعتبار الاطلاق في السؤال ، وانه قد يكون من فرض المجيب التسوية بين الاحتمالات في الحكم ، يقتضي القول بالتعميم ، وهو المذهب الثاني .

والمذهب الثالث : التوقف ، للتردد بين الاحتمالين المذكورين : وهو منسوب الى الجويني (٢٩) .

رايها في المسألة :

الذي نراه ان احتمال علمه صلى الله عليه وسلم ، من طريق آخر بالقنينة كيف وقعت ، خلاف الاصل ، اذ الاصل عدم العلم ، والظاهر ان الجواب وارد على ما ذكر في السؤال فقط . فطأوردوه على القاعدة يمنع اليقين ، ولكن لا يمنع الظاهر . وهذا ما رجحه ابن تيمية (٢٩) والزركشي وغيرهم .

تبيينه : انما قالوا (ترك الاستفصال ينزل منزلة العموم) ولم يجعلوه عموما ، لان العموم عند هم من عوارض اللفاظ ، وليس الترك لفظا حتى يقال هو عام .

تبيينه آخر : ليس المراد بقيام الاحتمال ، في القاعدة السابقة ، الاحتمالات الضعيفة والمستبعدة الوقوع ، اذ انه قلما تدلوا واقعة من احتمال يجيزه العقل ، ومثالها في مسألة السؤال عن الميراث التي قد منا ذكرها ، احتمال ان تكون ام الميت حاملا بتوأمين ، فذلك امر مستبعد وليس على المفتي ان يهتم لسمه ، او يعتني بالبحث عنه .

فمثل هذه الاحتمالات ، ليست مواد بهذه المسألة ، ولا يقال ان الحكم يحميها ، وقال ذلك من السنة ان اصاريا وطى زوجته في رمضان واخير النسيبي صلى الله عليه وسلم بذلك ، فوجب عليه الكفارة ، فجمهور الفقهاء جعلوا الكفارة على المتعمد لذلك دون الناسي . قالوا وليس تورط الاستفصال هنا منزلة المحصوم في المقال " لان حالة النسيان بالنسبة الى الجماع . ومحاولة مقدماته ، وطول زمانه وعدم (اعتياده) في كل وقت ، مما يبعد جريانه في حالة النسيان ، ثم لا يحتاج الى الاستفصال بناء على الظاهر (٣٠) " وخالف في ذلك احمد وبعض المالكية فقد تمسكوا بالقاعدة حتى في هذه الحال (٣١) ، فوجبوا الكفارة على الجماع ناسيا لمصومه .

وبناء على ما تقدم ينبغي تحرير القاعدة كما يلي :

" ترك النبي صلى الله عليه وسلم الاستفصال في وقائع الاحوال ، مع قيام الاحتمال ينزل منزلة المحصوم في المقال ، الا اذا تبين علمه بالاطال ، او كان الاحتمال اندرته مما يحزب عن البسالة " والله اعلم .

ذروه تنبلي على هذه القاعدة :

الفرع الاول : من اسلم على اغتمين : (٣٢)

في الحديث عن فيروز (٣٣) قال " اسلمت وعبد عامر اذ غتان ، فامرني النبي صلى الله عليه وسلم ان ادلسق احدا منها " .

ذهب مالك والشافعي واحمد الى ان من اسلم ومعه اغتان ، وجب عليه ان يفارق واحدة منهما ، ويصك من اختارهما .

ومذهب ابى حنيفة ، وقول للشافعي : انه ليس مخيرا في ذلك ، بل يجب عليه ان يفارق التي تاخر عقد ها منها . فان كان عقد عليها معا بطل . واجاب من احتج لابي حنيفة ، عن الاستدلال بالحديث المذكور بانه نواقصة حال ، فيحتل ان فيروز كان تزوجها في عقد واحد وان النبي صلى الله عليه وسلم قد علم بالواقعة .

٣٠- ابن دقيق العيد : شرح المدة ١١/٢

٣١- ابن حجر : فتح الباري ١٦٤/٤

٣٢- نيل الاوطار ١٧٠/٦

٣٣- رواه الخمسة الا النسائي (نيل الاوطار ١٧٠/٦)

واحتج الاولين بالحديث المذكور ، وقالوا : تخييره صلى الله عليه وسلم لفيرقز صبح
تركه الاستئصال منه ، كل تزوجيهما في عقدين او عقد واحد • ينزل منزلة المحرم •
ويكون ذلك حكم من اسلم وتحتسبه اختان سواء تزوجيهما بعقد او عقدين •
وقالوا ايضا : احتطال ان يكون صلى الله عليه وسلم قد علم بالواقعة خلاف الاصل ،
فالظاهر عدم العلم •

الفرع الثاني : قضاء رمضان عن الميت :

في حديث ابن عباس (٣٤) " ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقسمال
يا رسول الله ، ان امي طأت ، وطيها صوم شهر ، افأتضيه عنها ؟ فقال : لو كان طس
امك دين اكننت فاضيه عنها ؟ قال : نعم • قال : فدين الله احسب
ان يتضى "

الحديث يدل على انه لا يتخصص جواز النيابة بصوم الغدر ، وهو منصوب الشافعية
خلافا لما قاله احمد (٣٥)

ويخرج على القاعدة التي ذكرناها • والله اعلم •

٣٤ حديث ابن عباس في قضاء الصوم : متفق عليه

٣٥ ابن دقيق العيد : شرح المدة ٢٢/٢

الفصل السادس

الاقترار

١- تمهيد في حقيقة الاقترار

أ- الاقرار وما يحصل منه

٢- حقيقة الاقرار

٣- شروط التبرير

٤- انواع التبرير ودلالة كل منهما

٥- تعدية حكم التبرير لغير التبرير

٦- مسائل متفرقة

أ- ذكر الاقرار في أثناء القول هل يكون تبريرا ؟

ب- السكوت على ما يؤمنه القول الجائر

ج- الاقرار على الفعل الحادث والفعل المستدام

د- بين الاقرار وقاعدة : لا ينسب للمساكت قبول

هـ- نسخة دلالة التبرير

الفصل السادس

الاقترار

تمهيد

الاقترار في اللغة مصدر اقترى، ومادة (ق ر ر) تكون في اللغة للمصدر
شبه الحر، والمصدر القَرَّ • وتكون بمعنى الثبات في المكان والسكون فيه وتسمى
الحركة، والمصدر التَّوَارَ • والتَّوَارِينَا • وتكون بمعنى اخراج الصوت على دفعات
ومنه قمر اندجاجة • (١)

واقترى الشيء • وقدره ثبته في المكان، ويكون ذلك بأن يجده في مكان
فيتركه على حاله فلا ينتقله منه ولا يحركه، أو يجده في مكان فينتقله إلى
مكان آخر يثبت به، أو يجده متحركاً فيسكنه •

ويخرج الاقترار عن هذا الأمر الحسي إلى أمور متنوعة ترجع إلى
ترك التخير أو المصع فيه •

ويستعمل التقهيم الاقترار بمعنى الاعتراف • لأن من اعترف بما نسب
إليه أو اتهم به، فإنه لم يفسر ولم يدفع عن نفسه •

والاقرار والتخير من النبي صلى الله عليه وسلم في عرف أهل السنن وأهل الأصول
" أن يسكت النبي صلى الله عليه وسلم عن انكار قول قيل • أو نحل فحل بين يديه
أو في صدره وطم به " (٢)

اسم عن لسان العرب

آل الشوكاني : ارشاد الفحول ص ٤١ ، الزركشي في البحر المحیط ط ٢٥٦/٢ ب

والاقرار قد يكون نوعاً من السكوت ، لا نسبته سكوت عن النكار ، والسكوت كسوف عن القول .

وقد يكون الاقرار كسفاً عن الفعل ، لان بعض الافعال يمكن انكارها بالفعل . ومن اجل ذلك فلا نرى من المصنوب تصريحاً بالاقرار ب (السكوت عن الفعل) الا انكاراً . لانه صلى الله عليه وسلم قد يسكت عن انكار المنكر بلسانه ولكن يشيره بيده . فلا يقال : انه قد اقره . وقد ازال ابن عباس عندما قام في الصلاة عمن يسبهاه ناقصه عن يمينه ، روى رجلين يظوفان بالببيت وبينهما زمام فقطصه . والا ونسى ان يقال في تصريح اقراره صلى الله عليه وسلم (الاقرار كالفعل) صلى الله عليه وسلم عن الاقرار على ما علم به من قول او فعل .

والنتيجه على الشئ لا يرادف الرضا به . بل ما تضمن الرضا والموافقه فهو تقرير يحتاج به ، وما لم يتضمنه فهو تقرير لا يحتاج به . فالتقرير حجة اذا وجدت شروط الاحتجاج به وانفتحت الموانع . وليس هو حجة في ما عدا ذلك .

التقرير فصل من الافعال :

وذلك من حيث انه كسوف عن النكار ، والكسوف فعل كسب . اما الترك الحد مني فلا يكون تقريراً . وذلك كعدم نهيته صلى الله عليه وسلم عن اشياء لم يحلهم بهما ما حدث في غير مكانه ، او بحد زمانه .

والذين جعلوا التقرير قسمياً لا لقول ولا فعل ، فليست طريقتهم في ذلك موفقة . وانما تجرى على قول من انسى ان يعتبر الكسوف فعلاً من الافعال .

أهمية التقرير في البيان والتعليم :

سبق ان اشرنا في اوائل الباب الاول الى ميزة التقرير ، في البيان والتعليم ونريد شبيهاً من ذلك هنا مع زيادة بيان . فنقول : ان البيان والتعليم قد لا يحصل بهما التبيين الكامل ، فيحتاج الجليح الى امثلة عديدة ملائمة للجسم المشدوع ، فارسل الله نبيه صلى الله عليه وسلم عاملاً بكتاب الله ، ليكون عظه انموذجاً يعتدى .

ثم ان السامع للبيان القولي ، والمساعد للعمل النموذجي ، قد يتخيل في بعض

اجزاء العمل المشاهد انها مطلوبة * وانها غير مطلوبة ، ويكون ذلك مخالفاً للصواب ، فإذا اريد له ان يكون تعلمه سليطاً فينبغي ان يدل عليه تنفيذ العمل تحت اشراف ومساعدة من هو اعلى منه درجة في العلم والمعرفة . وتكون مهمة المشرف حينئذ ابطال الاجزاء الزائدة ، والامور بتكميل الاجزاء الناقصة ، وتعديل المخالف في الصفة ، حتى يتم النمن على الصل على الوجه الصواب ، ويصبح أدائه على ذلك الوجه عادة للمتعلم ، وبه يتم التمام .

النكاح الأول

الانكار وما يحصل به

أنواع الانكار:

لما كان التثريب هو عدم الانكار، وجب أن يعرف ما يكون انكاراً من الأقوال والأفعال
لئلا يظن أنه صلى الله عليه وسلم اقتر شيئاً ويكون قد انكره.

قد قالت الحرب في أمثالها " الحريحي والحصا للمبد " وقال الشاعر:
المبد يضرب بالحصا والحريحي بالحصا

فانه لما كان الانكار نوعاً من التعامل مع النفوس البشرية، وكان كثير منها حساساً
يتأثر بأقل المؤثرات، وقد يضره القول المريح، فإن الانكار الخفي قد يكون أجدى فيه.
وقد قال الله تعالى لنبيه (٣) ﴿فَمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَنَتَّكِلَنَّ عَلَيْهِ فَمَا يَتَّكِلُ الْإِنْسَانُ إِلَّا عَلَىٰ بَاطِلٍ﴾
الغالب لا ينفذ من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم (أمره تعالى بالمفرو عنهم).
يعني لما قد يصدر منهم من الآساءات، واستغفر لهم، ثم يكون ذلك الاستغفار لهم
بعد الفصل نوعاً من الانكار، لأنه مشعر لهم بأنهم قد فعلوا الآساءة.
والانكار على درجات:

الأولسي وهي اعلاما: الانكار باليد، بايقاع القصص أو الحسد أو التعزير، فيما
ورد فيه ذلك من الأفعال.

ومثله أن يهدر الطادة التي عطست فيها المصيبة، كما في قصة خيبر (٤)، أنهم
طبخوا لحوم الحمرة التي عطست فيها المصيبة، كما في قصة خيبر (٤)، أنهم
دنان الشعر بسكين في يده " (٥) " شق

الثانية: الانكار بالقول المريح، ومنه الغيبي عن الفعل، والأخبار بأنه ذنب أو مصيبة.

٤- متفق عليه (جامع الأصول ٢٨٩/٨)

٣- سورة آل عمران / ١٥٩

٥- رواه البيهقي (تفسير ابن كثير، ط بيروت ٦٤٠/٢)

او كسيرة او صخرة ، وبحو ذلك من الصرائح • كقوله لما شمس لما نعتت صفية
بالقصر (٦) " لقد قلت كلمة لو مزجت بماء البحر لمزجته " وقوله للصبي
صلاته " ارجع فصل فانك لم تفصل "

الثالثة : التكلم بما هو من لوازم الذنب والمعصية ، كالاستغفار للفاعل ، والمفسر
عنه ، والتنازل عن الحق المترتب على فعله ، وبحو ذلك •

الرابع : ان يتكلم بما يستلزم بطلان القول الذي سمعه • ومثال هذا النوع ما ورد في
قصة سعد بن معاذ (٧) انه قال : لو رايت مع امراي رجلا لضيقته بالسيف
غير مصفح " • فهاهنا ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : تحجبون من غير
سعد ؟ والله لا انا اغير منه والله اغير ملي • ومن اجل غيرة الله حرم الفواحش
ما ظهر منها وما بطن ، ولا احد احب اليه المذر من الله ، ومن اجمل
ذلك بصفتي البشرين والمذريين "

فقد ظن البعض ان هذا اقرار على القول ، وليس ذلك على اطلاقه ، بل قصد
اقرار الخيرة ، وانكر ما اوجبه القول من عدم الحاجة الى البيعة فمسي
ذلك • فان قوله صلى الله عليه وسلم " لا احد احب اليه المذر من الله " الزام
بالبيعة •

ومنه انه لما غلب عليه في المسئلة ، غلبوا تعالىهم ، فقال صلى الله عليه
وسلم : لم غلبتم تعالىكم ؟ اعتبره ابن عزم (٨) انكارا ، واعتبره غيره استفسارا
مجربا •

ومنه ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم احتجم ، ثم اعطى عبد الله بن الزبير
دم الحجامه ليريقه ، فذهب فشرب الدم ، ف شعر بذلك النبي صلى الله عليه
عليه وسلم فقال له (٩) " ويل لك من الناس وويل للناس منك " فهذا انكسار •
وقد جعل الثاني عياض شربه الدم دليلا على طهارة دمه صلى الله عليه
وسلم ، وجعل هذا القول منه صلى الله عليه وسلم اقوارا • وفي ذلك ما فيه •
وفي رواية الطبراني قال صلى الله عليه وسلم " من راوك ان تشربه "

الخامسة: اظهار الكراهة، والاغراض عن الفاعل • ومنه (١٠) "ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بيمت فاطمة ابنته فوجسدها على بابها مسمترا موشميا، فلم يدخل" .

وقال البخاري (١١) : باب هل يرجع اذا رأى منكرا في الدعوة ؟ وذكر فيه حديث عائشة " انها اشتهت فرقة فيها تصاوير فلما رأها رسول الله صلى الله عليه وسلم قام على الباب فلم يدخل ، فعرفت في وجهه الكراهية فسألته الحديث "

وفي هذا النوع خلاف تذكره في البحث الاتي في درجات التشهير • ومن هذا النوع ما يعيد الكلام الذي سمعه بهيئة المنكر له • ومن ذلك ان جابر ابن عبد الله قال (١٢) : اتيت النبي صلى الله عليه وسلم في امر دين كان علي ابسى فدققت الباب ، فقال : من ذا ؟ فقلت : انا • فقال انا أنا ؟ كانه يكرهه •

الانكار وخصائصه في بيان الاحكام :

يلاحظ ان كثيرا من الشرائع الاسلامية ابتدئت شرعيتها بمناسبة وقتية • والقرآن نزل منجما بحسب الحوادث • فكانت الحادثة اذا وقعت مخالفة لما اراد الله تعالى ان يشدعه لهذه الامة ، ينزل في ذلك القرآن أمرا ونهيًا • ومثال ذلك آيات تحريم الخمر ، نزلت في قصة سعد بن ابي وقاص • وآيات العوارث ، في قصة ابن مسعود بن الربيع اذا اراد عهده ان يحتاج ماله •

وكذلك السنن النبوية ، فان جزءا كبيرا منها انما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم اثنا مشاهدته لا صحابه وهم يتعبدون او يتعلمون ، او هم يتصرفون فمضى اعطاهم في البيع والشراء والزراعة والصناعة والحرب ، ومع اهلهم واولادهم وغير ذلك فكان اذا رأى من احد منهم خروجًا عما تقتضيه الشريعة العظيمة ، لا يتركه طمسي حاله ، بل يبادر الى زوجه الى جادة السواب • ويكون ذلك بيانا لحكم تلك المسألة ، يتعلمه المنكر عليه ، ويتعلمه غيره ممن حضره ، او سمع بذلك •

وانكار المنكر من اسباب تفضيل الله لهذه الامة ، قال الله تعالى (١٣) كنتم خير

١ • (رواه البخاري وابوداود (جامع الاصول ٤٥٨/٥) ١١ - فتح الباري ٢٤٩/٩

٢ • (رواه البخاري ومسلم (جامع الاصول ٣٧٦/٧)

٣ • مسند ال عمران ١١٠٠ /

اممة اغريحت للناس تامرون بالمعروف وتنهون عن المنكر) وهو من مقتضى الشهادة التي اكرم الله بهمنا هذه الاممة . قال الله تعالى (١٤) وكذلك جعلناكم اممة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا) فان من عمل المنكر قد يكون عمله عالما بتكرره ، وذلك معاند ، ولكن قد يكون فعله جاهلا بتكرره والواجب في كلتا الحالتين على من حضره من اهل العلم انكار طيه والبيان لاسمه ، حتى يحصل له التذكرا ان كان غافلا ، والعلم يحكم الله في ذلك الامر ان كان جاهلا فان اخبره بذلك امكنه ان يشهد طيه يوم القيامة بانه بلغه . وقد قال الله تعالى عن عيسى بن مريم (١٥) وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم ، فلما توفيتني كنت انت الرقيب عليهم) . وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ما نقله الازهرى (١٦) " ما لكم اذا رايتم الرجل يشرق اعراض الناس ان لا تعزموا عليه ؟ " قالوا : نخاف لسانه . قال " ذلك احرى ان لا تكونوا شهداء " .

وهذا المعنى هو الملاحظ في اطلاق (الشهيد) على القتل في سبيل الله على بعض الاقوال . وينبغي ان يكون هو الراجح . فان الشهيد قتل في البلاغ . وقصد قال النبي صلى الله عليه وسلم " غير ان شهداء حمزة بن عبد المطلب ، ورجل قام اليه امام جائسر ، فامر ونهاه ، فقتله " .

الخصم الثاني

جريمة التشهير

أخطأت آراء الأصوليين في اعتبار الاقرار جريمة •

١- فأكثر الأصوليين يذكرونه قسما من اقسام السنة النبوية • ونقل ابن حجر (١) الاتفاق على الاحتجاج به •

٢- وقال بعضهم ليس التقرير من النبي صلى الله عليه وسلم حجة في الشروع •
قال البخاري شارح البزدوى (٢) "ذهب طائفة الى ان تقريره صلى الله عليه وسلم لا يدل على الجواز والتسليم" •

أدلة القول الاول :

استدل القائلون بجريمة التشهير بأدلة منها :

اولا : ان الله تعالى ارسل نبيه بشيرا ونذيرا ، يامر بالمعروف وينهى عن المنكر • قال تعالى (٣) الذين يهزمون الرسول النبي الامي ... يامرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر) فلو سكت عما يفعل امامه ما يخالف الشرع ، لم يكن ناعيا ممن المنكر (٤) •

ثانيا : النصيحة • فان النهي عن المنكر واجب ، وتركه معصية ، يتنزه عنها اهل التقى من افراد الامة ، فاولى ان يتنزه عنها محمد صلى الله عليه وسلم وهو اول المسلمين واتقاهم لله • ولو جاز له ترك انكار المنكر لجاز ذلك لامته (٥)

وقد قيل عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال (٦) " الساكت عن الحق شيطان اخرس "

٢- ٨٦٩/٣

١- فتح الباري ٣/٣٢٣

٢- سر فلا عرف / ١٥٧

٣- ابوشامة : المحقق ٣٩ ب • ابن حزم / الاحكام ص ٤٣٦

٤- البصاص : اسوله ن ٨٢

٥- حديث " الساكت عن الحق شيطان اخرس " نقله البخاري شارح البزدوى (٨٦٩/٣)
ولم نجده في كتب الحديث •

وقد اعترض على هذا الدليل ، بناءً على قول من يجوز على النبي صلى الله عليه وسلم الصفائر ، بأنه انما يلزم ان لو قدر الفعل المقر غيبه محزماً لكان كبسيرة ، او لكان صغيرة وتكراماً صلى الله عليه وسلم فلم ينكره . ذكر الخزالي (٧) هذا الاعتراض من قوم واجب عنه ، بالجزم بجواز التمسك بالاثار ، حتى على قول من يجوز الصغيرة محتجاً بان الصحابة كانوا يفهمون من التقرير الجواز ، دون توقف .

وقال الامد (٨) : التقرير على غير الجائز ، وان كان من الصفائر البائرة على النبي صلى الله عليه وسلم ، عند قوم الا انه في غيبة البعد ، لا سيما في ما يتعلق ببينان الاحكام الشرعية .

أقول : وقد قدمت في حجية الاقوال ، ان احتمال الصفائر لا يمنع الاحتجاج بالاقوال ، فليجسج اليه .

وقد يقال ايضاً : ان انكار المنكر باللسان غير واجب في جميع الاحوال ، بل يجوز تركه في بعض الاحوال ، مع الا نكار بالقلب . بدليل قوله صلى الله عليه وسلم (٩) " من رأى منكراً فليغيره بيده ، فان لم يستطع فبلسانه ، فان لم يستطع فبقلبه ، وذلك اضعف الايمان " فاذا كان كذلك فلم لا يقال ان بعض ما ترك النبي صلى الله عليه وسلم انكاره يحتل انه تركه لعدم استدلاله بتغييره ، وقد انكره بقلبه .

ويجاب عن هذا السؤال ، بان الاقوال الذي يعتبره حجة ، هو اقواله صلى الله عليه وسلم لا تعامه من المسلمين ، وهم منقادون لا منزه ، والظاهر ان قوله يومئذ في المخطئ منهم حتى يترك خطأه . فلا يصدق عليه انه في مثل هذه الاحوال غير مستطيع الا نكار باليد او باللسان . وخاصة بعد ان نزل عليه قوله تعالى (والله يمسك من الناس)

ثالثاً : ان تاخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز باتفاق ، ومن فعل ما ينال سيف الشرع اما ان يكون فعله جاهلاً بالمخالفة ، او عالماً بهما . فان كان جاهلاً بهما وجب البيان له ليستدرك ما فات ان كان ما يستدرك ، كالا نكار على المسيء صلاته في الحديث المشهور ، ولعلنا يعود الى المخالفة في المستقبل .

وان كان عالماً بطلان ما يتوهم نسخ الشرع المخالف ، وثبوت عدم التحريم (١٠) .

٧- المنقول ص ٢٣٠ ، المستثنى ٥٢/٢ . المحقق ق ٢٩ ب

٨- الاحكام في اصول الاحكام ٢٧٠/١ . مسلم واحد واربعة (الفتح الكبير)

٩- انظر البغاري : شرح اصول الجرد و ٢٦٩/٣ وانظر ايضاً : تيسير التحرير ١٢٨/٣

رابعاً : ما علم من حال الصحابة في وقائع كثيرة ، أنهم كانوا يحتجون بتقريره صلى الله عليه وسلم على الجواز ^(١١) . ونذكر من ذلك بعضها ، على سبيل التمثيل لا الحصر .
فمنها : ان انس بن مالك سئل ^(١٢) وهو وفاد الى عريضة : كيف كنتم تصنعون في هذا اليوم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال : كان يهمل منا المهمل فلا ينكسر عليه . ، ويكبر منا الكبير فلا ينكسر عليه .

ومنها : قول ابي ابن كعب ^(١٣) " الصلاة في اثوب الواحد سنة ، كنا نعطيه لعل على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولا يحاب طيبا " .

ومنها : قول ابن عباس ^(١٤) " اقبلت راكبا على حمار اثنان ، وانا يومئذ قد ناهزت الاحتلام برسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى بالناس يمشى الى غير جدار ، فمرت بين يدي بعض الصنف ، فنزلت وارسلت الاثنان توتع ، ودخلت في الصف ، فلم ينكر ذلك علي احسب " .

ومنها : ما قال البخاري ^(١٥) : باب من رأى ترك التكبير من النبي صلى الله عليه وسلم حجة . وروى بسنده ان جابر بن عبد الله حلف بالله ان ابن ميادة الدجال . قليل له : تحلف بالله ؟ قال : ابي سمعت عمر يحلف على ذلك فلم ينكره النسبي صلى الله عليه وسلم .

خامساً : واحتج الجصاص ^(١٦) بان ترك التكبير من طاعة الامة على العامة في ما جرى بينهم من المعاملات التي استفاضت بينهم ، وهو حجة على جوازه ، كما قاله بعضهم في الاستنماع ، ودخول الحمام من غير اجره .

وهذا الدليل انما يلزم من قال ان الاجماع السكوتي حجة . اما من ابي ذلك

فلا ^(١٧) .

ادلة القول الثاني :

استدل اصحاب القول الثاني بامر ^(١٨) :

-
- ١١- الخوالي : المنقول ٢٣٠ . المستصفى ٥٢/٢ ١٢- البخاري ٥١٠/٣
 - ١٣- رواه احمد ١٤١/٥ ١٤- حديث ابن عباس : البخاري ٥٧١/١
 - ١٥- فتح الباري ٣٢٣/٣ ١٦- اسول انجصاص ق ٨٢
 - ١٧- انظر الخلاف في ذلك في كتاب الاموال ، مثلاً : شرح جمع الجوامع للمصلي ١٨٧/٢ ١٨٠- (١٩٠)
 - ١٨- انظر شرح البزدي ٨٦٩/٣

اولها : ان السكوت وعدم الانكار محتفل * اذ من الجائز انه صلى الله عليه وسلم
سكت لحمله بان اصل الفعل لم يبلغه التحريم ، فلم يكن الفعل عليه اذ ذاك حراما
فلا جعل هذا الاحتفال لا يصلح التقرير دليلا على الجواز .

ويجاب عن ذلك بما ذكرناه آنفا في الدليل الثاني للقول الاول .

ثانيها : انه من الجائز انه سكت عنه لانه انكر عليه مرة فلم ينفخ فيه الانكار ، وطم ان انكاره
عليه ثانيا لا يفيد تلميحاً . واقره عليه ، كما اقر اليهود والنصارى على معتقداتهم
واذا كان كذلك ، لا يصلح دليلاً على الجواز .

وهذا اتوىما يحتاج به لهذا القول .

ويجاب عنه ، بانه يجوز ترك الانكار على المصير الذي لم تنفخ فيه التذكرة ، لقوله
تعالى (فذكر ان نضحت الذكرى) على احد القولين في تفسير الآية (١٩) . ولمسا
علم من حاله صلى الله عليه وسلم اذ كان لا يكرر على الكفار والمشركون الانكار في كل
يوم وكل حال . وانما قد بين لهم ما حصل به البيان الكافي ، القاطع للعدر . وقاطعهم
حتى اعطسوا الجزية وهم ساغرون ، فلو تركهم بعد ذلك لحيثان انه قد تشير الحكم .

الا ان هذا النوع خارج عن الاقرار الذي يحتاج به . فان شرطه ان يكون
المتصر مسلماً ملتزماً ، وثي الملتقى خلاف . فكيف يترك المسلم الملتزم المطيع المتبع
يفعل المنكر فلا ينهاه عنه .

ولو سلم انه جائز في بعض الاحوال ، الا انه ينبغي افتراض ان ذلك نادر (٢٠) ، و
خاصة وان اصحابه صلى الله عليه وسلم ابرغذه الاممة قلوباً ، واسرعها امتثالاً
لا مبر نبيها ، الذي شهدوا برسالاته ، وبذلوا انفسهم لله في طاعته .

فاذا كان كذلك فالنادر لا حكم له ، والحكم للاعم الاغلب . والله اعلم .

درجات التشديد من حيث القوة :

قد يقتصر بالتقرير ما يتوى دلالة على الموافقة والرضا . فيكون على درجات
الافاعلاه ان يقتصر به الثناء على الفعل ، ومدح فاعله . كقوله (٢١) " ان الاشعريين

١٩ - قال الشوكاني في فتح القدير (٤١٢ / ٥ ، ٤١٣) : ان المعنى : فذكر ان نضحت
الذكرى او لم تنفخ ، او يكون هذا في تكرير الدعوة .

٢٠ - انار الامدى : الاحكام ٢٧١ / ١

٢١ - رواه مسلم ٦١ / ١٦ وابن عسار

إذا ارطوا في الخمر ، أو قل دحان عيالهم بالديانة جعلوا ما كان عبدا لهم في ثوب واحد ثم اتسموه بينهم في آناه واحد بالسندوية • فهم مني وأنا منهم " ولما قال مجاز (٢٢) " اقنني بكتاب الله ثم بسنن رسول الله ثم اجتهد رأيي " قال صلى الله عليه وسلم " الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله "

٢٢- ومن ذلك ان يساعد على العمل ، ويثوم فيه بدور • ومثاله قيامه صلى الله عليه وسلم مع عائشة لتتظن الى المباشرة وهم (يزفنون) (٢٣) في المسجد يوم الحيد • فتسجد قائما لها وغدا على كتفه ليستريح • ويمكنها من رؤيتهم ، والنظر الى زنتهم •

ومثله ان يثقل الفعل به • هو صلى الله عليه وسلم فيقول على ذلك كذا يسب عائشة له قبيل الا حرام وترجيلها له وهو محتكف ، وهذا النوع من التثريب ، لقوته ، قسدا يجهله البعض من الافعال (الصريحة)

٢٣- ومثل ذلك ان يستحل ما حصل من الفعل ، كاكله صلى الله عليه وسلم من حصيد رقيقة ابن مسعود ، قال صلى الله عليه وسلم (٢٤) " قسموا وانزروا لي محكم بسمهم " ، وصيعد ابي قتادة اذ كان مع المحرمين وصاد حمار وحش وبقيت منه بقية فاكل منها رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢٥) وعبر ابي عبيدة اكل منه صلى الله عليه وسلم (٢٦) وكوطئه جاريته مارية التي اهداها له الموثق • نهوا تواريدل على صحة تلك الكفار لوقيهم •

٢٤- نوع ذلك : ان يسكت على الله عليه وسلم مع الاستهزاء والتأنيب والعلامات الرنما والقبول فذلك حجة واضحة • لان استهزائه لا يكون بما يخالف الشريعة • ومثاله حديث عبد الله ابن مسعود (٢٧) قال " اصبت جرابا من شحم يوم غير • قال فالتزمت • قلت : لا اعلى ا يوم احدا من غذا شيئا • قال فالتفت فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم متسما "

ومثله اينما تسمة لما اشتكت اليه امرأة رفاعة القرظي زوجها ، وقالت (٢٨) " وانما معيه مثل مدببة الثوب " فذلك اقرار لجواز التصريح بمثل ذلك في مرض الدعوى • ومن هذا النوع عند الشافعية ، ما ورد عن عائشة انها قالت (٢٩) " ان رسول الله

- | | |
|----------------------------|---------------------------------|
| ٢٢- مسند احمد ٢٣٦/٥ ، ٢٤٢ | ٢٣- الزنن : الرقص |
| ٢٤- مسند احمد ٨٣/٣ | ٢٥- مسلم ٨٧/١٣ ، ٢٦- مسلم ١١٠/٨ |
| ٢٧- مسلم ١٠٢/١٢ ، والبخاري | ٢٨- مسلم ٢/١ ، والبخاري |
| ٢٩- مسلم ٤٠/١ ، والبخاري | |

صلى الله عليه وسلم دخل علي صرورا تبرق اسارير وجهه • فقال : ألم ترى ان مجزئا
نظمر أنفسا الى زيد بن عارضة واسامة بن زيد فقال : ان بعض هذه الاقسام
لن بعض "

وفي هذا المثال للحنفية بحث ياتي ذكره ان شاء الله •

وقد يظهر النبي صلى الله عليه وسلم الاستبشار احيانا مع تبين اصرارهم على الفحش
ويكون ذلك منه نوتا من السياسة ، ولا يكون رضا بما هم عليه من سوء الحال • ودليل هذا
ما رواه الشيخان عن عائشة رضي الله عنها انها قالت " استاذن رجل على النبي صلى الله
عليه وسلم فقال : ائذنوا ليه بنس أخوال الحشميرة • فلما دخل الان ليه الكلام • وفي
رواية قالت عائشة : فلم انشعب ان سمعت ضحكته معه • قلت يا رسول الله
قلت الذي قلت ، ثم نسبت له الكلام ؟ قال : اي عائشة ، ان شبر الناس من تركه
الفاش انتقام فحشه "

اما مع المسلم المنقاد للشرائع ، فان الاستبشار لا يكون بما يخالف ظاهره الحق •
5- ودون ذلك ان يسكت سكوتا مجردا ، لا يظهر رجا ولا كرامة • وهذا النوع حجة
ايضا ، لانه الاصل في التقرير ، وقد بينا ادلة حجتيه •
6- ودون ذلك ان يسكت مع اظهار الانزعاج ، او الذيق والتبرم ، وكل ما يدل على عدم الرضا •
وفي هذا النوع يقع التعارض بين دلالة سكوته على الجواز وانتقام الحرج ، ودلالة
انزعاجه وتبرمه على الكراهية • فوقع فيه الخلاف احوال ارام انكار • وقد رأى السبكي (٣٠)
ان دلالة السكوت على الجواز لا تنتفي بعدم ظهور الاستبشار منه صلى الله عليه
وسلم يقول السبكي " سكوته صلى الله عليه وسلم على النحل ولو غير مستبشر ، دليل الجواز
للفاعل " وهذا منه شامل للحالتين الغامضة والسادسة •

وعندي ان القول بان اظهار الانزعاج والذيق دليل الكراهية ، هو المستقيم •
لان البيان يتم بكل ما يحصل بسمه التبيين ، فاذا اظهر صلى الله عليه وسلم الكراهية
باعراضه واظهاره الانزعاج ، كان ذلك بيانا ، وحصل للمشاهدين تبين غرضه
صلى الله عليه وسلم في ذلك •

فلا يكون هذا النوع اقرا ، بل شوا انكار •

والدليل على ذلك أمور :

الاول : ما تقدم ذكره في بحث الحنوت ، انه صلى الله عليه وسلم كان يسأل احيانا ، فيعرض عن السائل ، ويسكت عنه ، انكارا لسؤاله . ومن ذلك اعراضه عن سأل عن الحنوت . اني كل عام هو ؟ بدليل انه لما اكثر عليه السائل صرح له بانكاره للسؤال . قد عسى اسمه لما سكت مضربا عنه اولا ، كان يريد بيان الكرامة .

الثاني : ما تقدم في محبت الاشارة ، من ان الاشارة تكون بيانا ، اذا قصد بها افهام المشاطب امرا . فكذلك هنا .

ومن ذلك عند ما ورد عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم سمع زطارة راع فومضج اصبحيه في اذنيه . يحيي لثلا يسمعها .

ومن قال ان ذلك لا يمنع القول بالا باحسة ، فهو خلاف الظاهر من فعله صلى الله عليه وسلم .

وقد قال تقي الدين النبهاني (٣١) في قصة زطارة الراعي " هذا لا يحتج بانكارا على الراعي بل يحتج سكوتنا عنه ، وهو دليل على جواز الزطارة ، وجواز سماعها " .

وهذا القول منه ان على بالاجواز فيسب ما يشمل الطرود ، فان الخلاف لفظي فلا تفتت اليه في هذا الموضع . وان على بسب ، الصاح ، فهو مودود . فان وضع النبي صلى الله عليه وسلم اصبعه في اذنيه ليس لكرامة طبيعية ، كاكل الصمب ، وانما هي كرامة شرعية ، وذلك ظاهر .

المبحث الثالث

شروط صحة دلالة التبرير

للتبرير، شروط تصحح دلالة على الحكم • وهي كما يلي :

الاول : ان يعلم النبي صلى الله عليه وسلم بالفعل • وسواء سمعه او رآه مباشرة • وهو الاكثر من التقارير المحتج بها • او حصل في غيبته ونقل اليه • كما نقل اليه خبر تأخيرهم لصلاة العصر حتى غرقت الشمس يوم بني قريظة •

اما ان لم يعلم به فليس حجة • وصنيع ابن حجر يدل على انه يرى ان علمه صلى الله عليه وسلم بالا من غير شرط • فقد ذكر ان الصحابي اذا اضاف الفعل للمسلم زمان النبي صلى الله عليه وسلم يكون حكمه الرفع • قال (١) : لانهم لا يترون على فصل غير الجائز في زمان التشريع • وقد استدل جابر على اباحية العزل بكونهم كانوا يفعلونه والقرآن ينزل • ولو كان مهيأ لنهي عنه القرآن • اهـ

والذي عليه الجمهور ان اشتراط العلم معتبر • وهو الصواب • وما نسبته ابن حجر الى جابر الراجح انه لا يصح منه الا لفظ (كنا نعزل والقرآن ينزل) دون قوله (لو كان شيئاً ينهى عنه لنهى عنه القرآن) • وبانه قد صح عن جابر عند مسلم ان ذلك لم يبلغ النبي صلى الله عليه وسلم فلم ينههم عنه • كما ذكره ان حجر نفسه في موضع آخر (٢) • فكيف يحتاج بما بلغه على ما لم يبلغه ولم ينههم عنه ؟

وعلى المختار ان نقسنا اليها ان الفعل وقع امامه صلى الله عليه وسلم • او انبأه اخبر به • فهو حجة عند كل من رآى الاقوال حجة •

وان شككنا في علمه به فلا صلح العلم •

فان كان الفعل انتشرب بين الصحابة وكثر فيهم وكان مما يستبعد عدم اطلاعه عليه • غلب على الظن اطلاعه عليه • وعمل بمقتضى الاقرار (٣) وكذا لو وجدت قرينة

(١) فتح الباري ٢/١٦١ (٢) فتح الباري ٣/٦٠٦

(٣) انظر ارشاد الفحول ص ٤١

تدل على الحلم •

ومثال ما لم يهلم به بعض ما كان في بلاد أخرى من العادات والعبادات وغيرها •
ومثال ما يشك في طعمه به قول جابر " كنا نحلل القرآن ينزل " فان الحزل امر
يستعسر به ما لم يثبت بالنقل انه بلغمه • وقد ثبت ذلك في الحزل كما ذكرناه آنفا •
ولو اخبر صحابي انه فعل شيئا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فلا يكون اقرارا
لعدم الثبوت الدال على طعمه به •

ومثال ما انتشر بينهم حتى يستبعد خفاؤه عليه ، قول ابي سعيد (٤) " كنا
نخرج صدقة الفطر على عهد النبي صلى الله عليه وسلم صا من تمر ، او صاعا من شعير
او صاعا من بر "

وقول (٥) انس " انهم كانوا ينتظرون المشاة ، حتى تخفق رؤوسهم ، ثم يصلحون
ولا يتوضأون " برواه مسلم (٦) بلفظ " كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينامون
ثم يصلحون ولا يتوضأون "

ومثال ما يغلب على الظن طعمه به قول ابن عباس " كانوا لا يختنون الرجل حتى
يدرك " (٧)

ومثال ما وجدت الثبوت على طعمه به صلى الله عليه وسلم قول اسما بنت ابي بكر
" نحرنا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فرسا فاكلناه " فهو اقرار يدل على ان لحم
الخيول مباح • وقال الحنفية : هو حرام ، وكرويه الطائفة وغيرهم •
وقال الذين لم يأخذوا برواية اسما ، انه ليس فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم
طعم بذلك واقره •

واجاب من اخذوا بروايتها : انه لا يظن بال ابي بكر والزبير انهم يقدمون طعمه
فعل شئ من مثل هذا ، الا وعندهم الحلم بجوازه ، لشدة اختلاطهم بالنبي صلى
الله عليه وسلم وآله ، وعدم مفارقتهم له • وفي رواية اذارقطني لحديث اسما " فاكلنا
نحن واهل بيت رسول الله " (٨)

وتدل ان كل ما نقله الصحابي في معرض الاحتجاج من اعمالهم ، فانه يدل على انه

٤-رواه مسلم ٦١/٧ وطالك والنسائي ٥-رواه ابوداود ٣٢٩/١

٦-صحيح مسلم ٧٢/٤ ٧-البخاري ٨٨/١١

٨-انظر الحنفى لابن قدامة ٥٩١/٨ وفتح البارى ٦٤٩/٩

بلفظه صلى الله عليه وسلم فاقسموه (٩)، فيكون حجة • قاله بعض الحنابلة
والاول قول الحنفية (١٠)، وهو اصح، لا حتم ان يكون العمل على ذلك اجتهادا من الصحابي
بدليل انهم كانوا يفعلون اشياء باجتهادهم •

فتحصل في قول الصحابي : كنا نفعل ، وكانوا يفعلون على عهد • صلى الله عليه
عليه وسلم ثلاثة اقوال (١١) :

اولها : انه حجة مطلقا ، لان ذكره في مرض الحجة يدل على بلوغه •

ثانيها : انه ليس حجة ما لم ينقل انه صلى الله عليه وسلم علم به فاقره •

ثالثها : التفصيل بين ما يستحيل خفاؤه عليه صلى الله عليه وسلم او يستبعد فيكسونه
حجة ، وبين طائفة ليس كذلك فلا يكون حجة وهو الذي رجحناه • والله اعلم •

هذا وقد يحتج بعض الفقهاء بالا مثلة التي ذكرناها من جهة اخرى وهي انها افعال
صحابية (١٢)، وفعل الصحابي حجة • وهي مسألة خلافية خارجة عن موضوع
هذه الرسالة •

تبيينه : يتضمن هذا الشرط اشتراط عدم الخلطة من الفعل • فان الخافض
غير عالم ، وان كان حائرا •

الشر الثاني : قال ابن الحاجب ان يكون قادرا على الانكار

ويستدل لسمه بقوله صلى الله عليه وسلم " من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ، فان
لم يستطع فليذكره ، فان لم يستطع فلينبهه " فهو يدل على سقوط الانكار باليأس
والنسيان عند الحجز عنه • ولرخصة الله تعالى في قوله (الا من اكره وتلبه مطمئن
بالايمان) فرخص في النطق بكلمة الكفر ، فالسكوت اولى بالجواز •

وقد قال الباقلاني وتابعه الزركشي ، بان وجوب انكار المنكر لا يسقط عنه صلى
الله عليه وسلم بالغف على نفسه ، لدليلين :

الاول : ان الله ضمن له النصر والظفر ، وكفاه اعداءه بقوله " انا كفيناك المستهزئين "

الثاني : ان تركه الانكار خوفا ، يؤهم الجواز ونسخ النهي •

٩- ابن تيمية : المسودة ص ٢٩٨ • ابو الحسين البصري : المعتمد ٦٦٩/١

١٠- المسودة ص ٢٩٨

١٢- ابن تيمية : المسودة ص ٢٩٨

١- الشوكاني : ارشاد الثحول ٦١

وقد سبق ان تكلمت في شأن عصمته صلى الله عليه وسلم من اذى الناس وذكورت ان آية العصمة مطروحة في المذهب المدني ، والله صلى الله عليه وسلم كان يحرس قبل ذلك حتى نزلت . واما كفاية المستهزئين فهي خاصة بهم وليست عامة فهي من يخاف منه .

ولذلك يظهر لنا ان هذا الشرط معتبر في الاقرار في اواثر العهد المدني ايا في العهد المكي فلم يتهمه صلى الله عليه وسلم الا غلص المؤمنين فلا خشية منهم . واما بعد نزول آية العصمة فلا . واما في العهد المدني قبل نزولها فيمكن تحقق الخشية من جهة بعض من مودوا على انفساق من اهل المدينة .

وانما يعتبر هذا الشرط بقدره ، وحيث يتحقق لخوفه صلى الله عليه وسلم على نفسه وجسمه . ولا يصل عدم الخوف . والله اعلم .

واما استدلال الباقلاني بان ترك الانكار خوفا يؤهم الجواز ، فان الامارات لا تخفى على الخائرين ، لو حصل شئ من ذلك . فلا يتحقق ذكر . والله اعلم .

الشرط الثالث : ان يكون المقرر مقادا للشرع بان يكون مسلما ، مأمدا مطيعا . اما ان كان كافرا ، فان تقريره لا يدل على رفع الحج . وقد اقر النبي صلى الله عليه وسلم اليهود والنصارى على بيعهم وكنائسهم ، واقر المجوس على معابدهم ، مع طيهمم فيهم من الكفر بالله واشرك به . واعتبر عمرة القضية فطاف بالكعبة وطبها الاصلام وفيها المصير ، وطاف بين الصفا والمروة وطبها تعظان لا ساف ونائلة ، فلم يكن ذلك حجة على صحة ذلك الوضع .

وهذا في من لم يكن تحسنت ذمته .

اما من دخلوا في الذمة ، فقد اترحم على اشياء ما يخالف الشريعة ، كعباداتهم ورتبهم الكنسية ، وبعض مراسيمهم في الحقوق والاقدية وغيرها . وازال اشياء اخرى كايذاء المسلمين .

ومن اجل هذا لا يكون سكوته عن الانكار على فعل الكافر حجة على رفع الحج . ولكن عومع ذلك حجة على انه يجوز للائمة اقرار اهل الذمة على مشيئهم . واما اقرارهم عليه النبي صلى الله عليه وسلم . وهذا النوع هو من الاستدلال بالافعال ، لا من حيث انه تقرير .

واما المناقش فقد اختلف فيه ، لانه من حيث هو كافر في الباطن ، فهو ملحق

بالكاسر، وهذا قال الجمهوري • وواقفه السبكي والشوكاني وغيرهم •
 وذمب اخرون الى ان المناق طحق بالمؤمنين ، لانه تجرى عليه احكام
 المؤمنين ظاهرا • فيكون اقراره حجة •

أقول : وعندى في ذلك تفصيل • فاما من كان نفاقه غفيا لا يعلمه جمهور الصحابة
 فهذا تبرئ عليه احكام المسلمين ويكون اقراره حجة •

واما من كان نفاقه ظاهرا ، وقد تمرد وعطا جاسر بنفاقه • فلا ينبغي
 ان يشك في ان اقراره ليس بحجة • وهذا كما روى ان عبد الله بن ابي رجيج باصحابه
 عن مساعدة النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة احمد ^(١٣) ، وكان له اما • يكوههم
 على البغضاء ^(١٤) ياكل من كسبهم انسحت • وحالف اليهود خشية ان تصيبهم
 الدوائر ، فكل ذلك لا حجة فيه على جواز مثله من المسلمين • وقد قال ابن مسعود
 في شأن الصلاة ^(١٥) " لتشد رايتنا وما يتخلف عنهما الا منافق معلوم النفاق • "

وقد قال ابن تيمية ^(١٦) " اقرار النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن ابي ومثاله
 من ائمة النفاق ، لما لهم من اعوان • فزالمة منكروه بنوع من عقابه مستزمنة
 ازالمة معروف اكثر من ذلك بفضب قومهم وحميتهم ، وينفون الناس اذا سمعوا
 ان محمدا يقتل اصحابه • "

الشرط الرابع : ان لا يكون قد علم من حاله صلى الله عليه وسلم انكاره لذلك الفصل
 قبل وقوعه وبعد وقوعه ، حتى استقر ذلك شرطا ثابتا ، وحكما راسخا لا يحتل التخيير
 ولا النسيخ • فلو خالفه مخالف فسكت عليه ، ولم يؤخذ بسكوته حجة • ووجب
 حطه على غفلة عنه • او عدم علم به ، او عذر خاص علمه من القابل ، او انتفاء
 بالبيان المتقدم ، او حال لم نطالع عليه • او غير ذلك مما يمنح تعدية الحكم اليه
 غير الناعل • وذلك كصداة غير الله ، ونكاح المحارم ، وشرب الخمر اذا اقر على ذلك
 احمل الذممة •

وجعل الحنفية ^(١٧) والباقلابي والبخاري من هذا النوع ما ورد ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم دخل على عائشة صرورا تبرق اساور وجهه ، فقال ^(١٨) " السلام

١٣ - سيرة ابن هشام ٦٤/٢ ٤ - القصة في صحيح مسلم (تفسير القرطبي ١٢/٢٥٤)

١٥ - رآه ابو داود ٢٥٥/٢ وابن ماجه ١٦ - الفتاوى الكبرى ٢٨/١٣١

١٧ - ابن دقيق العيد : الاحكام ٢٢٢/٢ تفسير التحرير ٢/١٢٩

١٨ - متفق عليه •

تري ان مجززا المدلجي نظرا انما الى اسامة وزيد وقد غلبا رؤوسهم
ودت اقدامها فقال : ان بعض هذه الاقدام لمن بعض " وهو الحديث الذي احتج
بسمه الشافعي وغيره عن اثبات العصب بقول القائل . قال الباقلاني (١٦) " هذا
فيه نكسر ، فان قول مجززا كان موافقا لظاهر الحق ، وكان المناقشون يبدون
غميزة في سبب زيد واسامة ، قاصدين بذلك ايذاء رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكان
الشرع حاكما بالتعاقب اسامة بزيد ، فجري قول مجززا مطبقا على وفق الشرع والظاهر
والا مبرر للمنفذ الشافعي " وقال الفزالي في المنحول (٢٠) " انما سبب صلى الله عليه
وسلم بكلمة صدق ، صدرت ممن هو مقبول القول فيما بين الكفار ، على مناقضة قولهم
لما قد حوا في سبب اسامة اذ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد طأى به "

والصواب ان الحديث دليل صحة القطع بالتيافة ، حيث لا تغالف ما ثبت بطريق
شمري . وقد قال الشافعي (٢١) في المسألة " ان الرسول لا يسره الا الحسن ،
فاذ سره قوله تبيين انه من صالح الحق " والا م الذي ادعوا ظهوره غير ظاهر .
الشرط الخاص : ان لا يكون المقرر من يزده الا نكار سوء ، وبخيره بشر ما هو فيه .

فان المحصية لها من حيث تأثير الا نكار فيها درجات :

الاولى : ان تنزل بالا نكار ويغلظها الطاعة

الثانية : ان تشمل وان لم تنزل بجملتها .

الثالثة : ان يغلظها ما هو مثلها .

الرابعة : ان يغلظها ما هو شر منها .

فالا نكار في الاولى والثانية مشروع ، وفي الثالثة موضع اجتهاد ، وفي الرابعة : محرم (٢٢)

كفاسق باغ ، لو ترك شرب الخمر واللعب بالقطار لا تصرف الى القتل ، فلا يجوز نهيه .

وهذا واضح في حق انكار غير النبي صلى الله عليه وسلم .

اما في محصيه هو ، فقد اختلف العلماء على قولين :

اولها : انه كغيره فلا يجب عليه الا نكار ، وهو قول المعتزلة ، بسبه اليهم السحابة

في (التواطع) (٢٣) فلا يكون انذاره حجة ، اذا علم من حال العقراءه يخبره الا نكار .

ثانيهما : انه يجب عليه الا نكار ، ولو علم ذلك ، ليزول بالا نكار ثوبهم الاباحة . ومن هذا

الوجه يكون الرسول صلى الله عليه وسلم مخالفا لغيره ، وقال به الباقلاني (٢٤)

ورجحه السبكي والبناني (٢٥) ونسب الى الاشعرية .

الشرط السادس : اغتطف في ان تكليف المقسم شرط ام لا . وقال البناني (٢٦) : " لا

يقدر النبي صلى الله عليه وسلم احدا على باطل . والظاهر دخول غير المكلف ، لان الباطل

قبيح شرط . وان صدر من غير المكلف . ولا يجوز تمكين غير المكلف منه وان لم ياتم بمسسه ،

ولا نه يؤم من جهل حكم ذلك الفعل جوازه " .

وتوقف فيه ابن ابي شريف ، مع ميله الى الاحتجاج به ، يقول (٢٧) " غلام

منصبه صلى الله عليه وسلم مع كونهم ولي كل مسلم ، واولى بكل مسلم من نفسه

واعلمه ، الذين منهم الاب والجد ، يقتضي ان لا يقسم الصبي المميز على باطل " ثم

قال " والقلب الى هذا اميل ولعل الله ان ينتج بط يرفع التوقف اصلا " .

الشرط السابع : ان لا يضح من الانكار مانع سوى ما تقدم ، فان وجد مانع صحيح اكسب

احالة الاقرار عليه ، فلا يكون حجة .

ودليل هذا الشرط تركه صلى الله عليه وسلم نقض الكمية ، للمانع الذي ذكره

كما تقدم .

ويستدل له ايضا بما ورد (٢٨) عن طفيل بن سخبرة اخى طائفة لا بها ، انهم

راى في ما يرى النائم كانه مبرهط من اليهود فقال من انتم : قالوا : اليهود ، قال : انكم

لا انتم القوم لولا انكم تزعمون ان عزيرا ابن الله . فقالت اليهود : وانتم القوم لولا انكم تقولون

ما شاء الله وشاء محمد . ثم : مبرهط من النصارى : فقال من انتم ؟ قالوا : النصارى

قال : انكم انتم القوم لولا انكم تقولون : انصيح ابن الله . قالوا : وانكم انتم القوم لولا انكم

تقولون : ما شاء الله وشاء محمد . فلما اسبح اغير بها من اغير . ثم اتى النبي صلى

١٤ - المحقق لابي شامة ق ١٤١

٢٣ - ق ٩٦ ب

٢٦ - حاشية على شرح جمع الجوامع ٩٥/٢

٢٥ - شرح جمع الجوامع ٩٦/٢

٢٧ - حاشية (المخطوطة) على شرح جمع الجوامع ق ١١٧٥

٢٨ - رواه احمد ٧٢/٥ واللفظه وابن ماجه ٦٨٤/١ مختصرا وقال في الزوائد : اسناده

صحيح على شرط البخارى

الله عليه وسلم فاخبره • فقال : هل اخبرت بها احد ؟ قال نعم • فلما صلوا خداهم
ثم قال : ان طغيلا راي روميا ، فاخبر بهما من اخبر منكم • انكم كنتم تقولون كلمة كسان
يمنعني الحياء • منكم ان انهاركم عنها • قال : لا تقولوا ما شاء الله وما شاء محمد " هذه
رواية احمد • وفي رواية ابن ماجه قال " اما والله ان كنت لا عرفها لكم قولوا : ما شاء الله
ثم شاء محمد " •

فاخبر انه كان قد اقرهم عليه ، والثالث امر انه لم يكن نزل فيها شي • من الوحي
صريح • وذكر الحياء في الحديث اختلفت فيه الروايات ، فلا يؤخذ مسلما •

ومن هذه النواحي ان يسكت صلى الله عليه وسلم في انتظار الوحي ، ويحلم ذلما
من حاله ، فلا يكون سكوته قبل البيان حجة على انتفاء الحرج في الفعل •
وجعل القشيري من هذا النوع (٢٩) ان لا يكون صلى الله عليه وسلم مشتغلا ببيان
حكم من الاحكام ، مستغرقا فيه • فلو كان كذلك غراى انسانا على امر ولم يتعرض له ، فسلما
يكون اتواره حجة • اذ لا يمكنه بيان جميع الاحكام دفعة واحدة •

ونحن نقول : ان ما استدل به من عدم امكن بيان جميع الاحكام دفعة واحدة
حسق • ولكن يمكن بيان الحكم بعد انتهائه ما هو بصدده ، بل قد قطع صلى الله
عليه وسلم خداه يوم الجمعة ليتول لا حد القادمين (٣٠) " اجلس فقد آذيت وآييت "
ولكن للكلام ابن القشيري وجه من جهة اخرى • وهي انه لو راي النبي صلى الله
عليه وسلم انسانا من الناس على حال سيئة وقد جمع من الجهل والمصابي صنوفا ، فمستل
ينكره عليه جميعا ام يحتج بنبيه عن اكبرها ويتجاهل اصغرها فلا ينهي عنه • كما
هو مقتضى الحكمة ، وكما يشهد له تزل الاوامر والنواهي الشرعية بالتدرج ، حتى ان تحريم
الربا والنحو فاعر الى اخر العهد العدني الظاهر ان الطريقة الثانية هي التي كان يسير
عليها النبي صلى الله عليه وسلم • وقد اقر اهل الطائفت على اسلامهم مع ترك الزكاة
والجهاد (٣١) ، فلم يكن ذلك حجة في جواز ترك الزكاة والجهاد •

٢٩- البحر المحيط للزركشي ٢٥٧/٢ ب

٣٠- المحقق ق ٤١ ب

٣١- ابوداود ٢٦٥/٨ واعد ٢١٨/٤ ولفظ ابى داود من رواية جابر " اشترطت
(ثقيف) على النبي صلى الله عليه وسلم ان لا صدقة عليه ولا جهاد
وانه سمع النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك يقول : سيتصدون ويجاهدون اذا
اسلموا "

وتلخيصه هذه الشروط ما قال ابو شامة (٢٢) " حاصل ضبط هذا الباب
ان نقول : كمال ضمان اعمروني ، ولا مانع من الانتكارات جوازه ، الا قسي
ما علم من دينه انكاره ايندا ، كاد يمان الكفسرة فان سكوتة لا اثم له "

الصحف الرابع

انواع التقرير

ودلالة كل منها

انواع التقرير:

التقرير على انواع:

- أ- الاقرار على القول ، ومن ذلك ما روى احمد ^(١) في قصة طاعز : انه اعترف بالزنا امام النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثا كل ذلك يرد به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال له ابو بكر " انك ان اعترفت الرابعة رجمك رسول الله صلى الله عليه وسلم " احتج به العنقية والحنابلة على ان الحد معتبر في الاقرار بالزنا .
- من جهتين : ان ذلك ما علمه ابو بكر من حال رسول الله صلى الله عليه وسلم .
- والثانية ان النبي صلى الله عليه وسلم اقر ذلك ، ولم يخطئ ، قاله .
- ب- الاقرار على الفعل . ومثاله ، اقراره خالد بن الوليد على اكل لحم الضب . ومن الاقرار على الفعل الاقرار على الترك . كما نقل ^(٢) ان عمرو بن العاص تيمم من الجنبسة في ليلة باردة وصلى باصحابه ، فلما انبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك " قال له : صليت باصحابك وانت جنب ؟ قال ذكرت قول الله تعالى (ولا تقتلوا انفسكم ان الله كان بكم رحيما) نتممت ثم صليت ، فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئا "

علم يامره بالاعادة ، فكان ذلك اقرارا منه على ترك الاعادة .

الاحكام التي تدل عليها التقارير:

١- الاقرار على الاقوال :

ان اقراره صلى الله عليه وسلم احدا على قول ما ينقسم بعصب الخبر عليه

الى تسمين :

اوله ط : ما يتعلق بشؤون الدين اصوله او فروعيه ، وما ينهي عليه تشريع ، فتقريبه عليه يدل على صحته •

وقيل لا يدل ، لاحتمال الاكتفاء ببيان سبق ، وهذا مردود ، لان سكوتة عليه يوم صحته وتغيير الحكم السابق •

ثم ان كان القول اخبارا عن الشريعة ، دل على ان الشرع كذلك ، كما تقدم مسطور حيث يث ابى بكر الحديق رضي الله عنه في قوله " ان اقررت اربعا رجلك ورسول الله صلى الله عليه وسلم "

وان كان القول مذكرا ان ينهى عنه فلم يفعل • او ان يحكم فيه بحكم معين كايجاب الحد او التضيير فلم يحكم به ، دل على جوازه اعني جواز القول وانتشاه ذلك الحكم في حقه •

ومن هذا اقاربه شعراءه صلى الله عليه وسلم على الخزل والتخني بذكر النساء (٣) .
كقول حسان :

كان غبيطة من بيت رأس	يكون مزاجها مثل وميض
على انيابها او طمخها	من التفاح مصره اجتمعا
وذكر فيها الخمر اينما ، ثقات :	
وشربها فتتركها طوكسا	واسدا ما ينهينها اللقما

وقول كعب بن زهير :

وما سعاد غداة البين اذ رحلوا الا اخن غمض الطرف مكحول

يرى ابن القيم انه صلى الله عليه وسلم اقر ذلك منهم ، لكونه جريا على عادة الشعراء في مطالع قصائد هم ما يذكرونه لجلب انتباه السامع واستتارة نشاطه ليتوصل الشاعر الى القاء ما يريد اليهم ، وتحصيل الاثر النفسي المطلوب لديهم •

ولا يتم هذا القول ، في شان الخمر خاصة ، ما لم يثبت ان قول حسان المذكور كان بعد نزول ايسة تحريم الخمر •

والثاني : ما كان قولاً في شؤون الدنيا ، ولا موراً مضيقاً عنه صلى الله عليه وسلم .

وانتقير عليه لا يدل على صدق الخبر وثبوت مدلوله . بل قد يدل على الله ورسوله على كذب ذلك القائل ، كما اطلعه على كذب المنافقين في قولهم " شهد انك لرسول الله " وقول كبيرهم " لكن رجعنا الى المدينة ليخرجنا الا عزمنا الاذل " وقد لا يدل الله عليه .

وهذا قول الاموي وابن الحاجب وكثير من المتأخرين .

وقيل ان التقرير عليه يدل على صدقه لا محالة (٤) ، ولا بد ان يطلع الله ورسوله على كذب المخبر بمصلحة له ان يقصر احداً على الكذب . وبه قال السبكي في جمع الجوامع .

والقول الاول اصح ، لان ادعاء الحجة عن هذا عرى عن البرهان ، اذ لا يستلزم نقضا بعد ان امر الله تعالى نبيه ان يعلنها صريحة (ولا اعلم الغيب) ، ولا نه قد ثبت انه صلى الله عليه وسلم كان يتر على الشامي ثم يتبين انه مخالف للواقع . كافتلارهم في رمضان ثم طلعت الشمس .

وينبغي ان يحل على هذا (٥) البوع اقراره صلى الله عليه وسلم عمر على خلفه عن ابن صيداد انه الدجال ، ثم تبين انه ليس اياه .

وقد قال ابن دقيق العيد (٦) في (الامام) : الاقرب عندى ان سكوتة النبي صلى الله عليه وسلم لا يدل على المطابقة لان ما غدا الصالبة ومناطها ، اعني كون التقرير حجة ، هو الحجة من التقرير على باطل ، وذلك يتوقف على تحقق البطلان ، ولا يكشف في نفسه عدم تحقق الصحة . اهـ

٢- الاقرار على الانمصال :

ان تقرير النبي صلى الله عليه وسلم احداً على فعل ، يدل على ان لا حرج في ذلك الفعل . وذلك يتم في الفعل اذا انتفى ان يكون حراماً . فان الحرام هو الذي يائى فاطمة ويخصى بسنه . وهو المنكر الذي امر صلى الله عليه وسلم بانكاره .

٤- انظار السبكي : جمع الجوامع ١٢٧/٢ - ١٢٩

٥- عبد الجليل عيسى : اجتهد الرسول صلى الله عليه وسلم ص ١٦٧

٦- البحر المحيد للنوكتي ٢٥٨/٢ أ

فما أقصر طبعه إما أن يكون واجباً ، أو مندوباً ، أو مباحاً .
 وإما أنكره . فالمشهور عند الأصوليين أنه صلى الله عليه وسلم لا يقر طبعه .
 وذلك مشكل . ووجه اشكاله أن المكروه ليس بمصيبة ، بل يؤجر من تركه للمصيبة
 وإما من فعله فلا إثم طبعه . فليس هو مصيبة حتى يلزم النبي صلى الله عليه وسلم
 إنكاره .

هذا ما يبدو بادي الرأي .

ولكن لما كان المكروه مطلوب الترك ، وهو منهي عنه ، فهو منكر من هذه الناحية
 فلا يترك النبي صلى الله عليه وسلم إنكاره ، وإن لم يكن مصيبة . وإنما يرفع الحرج عن
 طبعه بعد أن يتضح ، أما قبل ، وتوقعه فهو يستحق النهي عنه كالمحرمات
 والخاصات إن أنكر ، الذي يستحق الإنكار أعم من المصيبة .

ويقول الشاطبي (٧) المكروه غير داخل تحت ما لا حرج فيه لأن المراد بما لا
 حرج فيه ما لا قبل الوقوع . ولا شك أن تعامل المكروه معاد
 للمصيبة بحسب ما هو مصداق في الفعل المحرم ، ولكن غفيرة
 شأن المكروه . ونقطة مفسدته ، صيرته بعد ما وقع ، في حكم ما لا حرج
 فيه ، استدراكاً له ، من رفق الشارع بالتكليف ، وما يتقدمه من فصل
 الدواعي ، تشبيهاً له بالصغيرة التي يكفرها كثير من الدواعي .

هذا وقد أثبت الشاطبي (٨) نوط من الأقرار لا يدل على الإباحة الصرفة . وهو أن
 يترأخداً على شيء ثم يتزده عنه ، كإقراره طائفة على بيان بعض شأن الحية . من
 للمرأة السائلة وتركه هو صلى الله عليه وسلم . وإقراره بعض شأن اللهو واللهو مع اعراضه
 عن سماعه .

والذي يظهر من كلام ابن عزم أنه يرى جواز الأقرار على المكروه ، فإنه يقول (٩) :
 " الشيء إذا تركه صلى الله عليه وسلم ولم ينه عنه ولا أمر به ، فهو عندنا مباح مكروه
 من تركه أجبر ، ومن فعله لم يثم ولو يؤجر من تركه ، كمن أكل متكلاً ، ومن استنق زطارة الراعي .
 فهو كان ذلك حراماً ما أباحه لغيره ، ولو كان مستحباً لفعله ، فلما تركه كارهاً لمسه
 كرهت له ولم نحرمه " .

حتى ناثيهم ، وقال بعضهم بل نصلي ولم يرد منا ذلك . فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فلم يحسنف واحدا منهم "

فهو دليل على ان ما فعلوا كان سائضا لهم . وقد اختلف في عدة هذا التقرير . وقال السهيلي (١٢) : فيه دليل على انه لا يحاب الاخذ بالظواهر ، ولا على من استنبط من النص معنى يخصه .

وان كان الفعل امثالا لاستحباب . دل على الصحة كذلك .

وان لم يتبين فيه انه امثال ، نظير فيه ، فان كان على وجه التعميد ، دل على صحة التعميد بذلك الفعل ، فان التعميد توقيفي ، ولا يجوز التعميد بما لم يشرع التعميد به كالاغتصاص . مثلاً . قال مجاهد بن ابي وقاص (١٤) " رد النبي صلى الله عليه وسلم التبتسل على عثمان بن مظعون ، ولو اذن له لا اغتصمنا " وكالقيام في الشمس لله ، نهى النبي صلى الله عليه وسلم (١٥) عنه ابا اسرائيل .

ولا يجوز حمل التعميد المقدر عليه ، من هذا النوع ، على مرتبة اعلى من الاستحباب . وان لم يكن على وجه التقرب به لله ، وجب حمل الفعل على الاباحة . ومن ذلك ما اقرهم النبي صلى الله عليه وسلم عليه من البيوع والاجارات والشركات والوكالات ، والضرب في الارض والمصيد ، والاحتشاش ، وغير ذلك . وكانواع الطائل التي راعى ما يكونها ، والمطيس والهيئات التي كانوا يتغذونهم بها . الى غير ذلك .

وقد قال الزكشي في البحر المحيط (١٦) : اذا تضمن التقرير رفع الحرج فهل يحمل على الاباحية ، او لا يقضى بكونه مباحا او واجبا او مندوبا بل يتوقف فيه ؟ قال " ذهب القاضي (الباقلاني) الى الثاني ، وذهب ابن القيسري الى الاول "

والذي اخترناه فيما ليس على وجه القرينة ، هو القول الاول وهو قول القيسري . اضما . انباقلاني فقد ذهب الى الوقف كذلك في الفصل المجرد ، وقد سبق السرد طيمه فيه فذلك يرد عليه مذهبه في التقرير .

ثم اذا تبين ان التقرير يداء على الجواز ، فان كان قد سبق بنهي عام . فان التقرير يدل على نسخه او تخصيصه ، على ما ياتي في باب التعارض ان شاء الله .

١٣ - فتح الباري ٤٠٩/٧ ١٤ - البخاري ١١٧/١ ومسلم ١٧٦/٩

١٥ - البخاري ٥٨٦/١١ وابوداود وطالك ١٦ - ق ٢٥٦/٢ ب

وقد يقال : ان هذه الاشياء على الاباحية ، وهي الاصل فلولم يرد الله صلى الله عليه وسلم اقسرها عليها باعنائها لحكمنا باباحتها ، فما فائدة التقرير ؟
وقد ذكرنا الجواب عن مثل هذا السؤال في باب الافعال الصريحة ، فليرجع اليه .

الاقرار على ما كان في الجاهلية واستمر في اول الاسلام :

انه من المعلوم ان كثيرا من الحوادث الجاهلية لم تنكر من اول الاسلام ، بل بدأ الخواص بالتدريج ، الأهم فالأهم ، حتى اكمل الله دينه ، وتم تحريم ما اراد الله تحريمه منها . ومن ذلك الخمر ، والزينة على اربع زوجات (١٧) .

وقد قال ابن ابي هزيمة (١٨) " يشترط كون التقرير بعد ثبوت الشرع ، واما ما كان يقر عليه قبل استقرار الشرع حين كان داعيا الى الاسلام فملا " .

وهنى قوله هذا ان الاقرار يدل في الامور الحادية على الاباحة الشرعية . فان قلنا بانه يدل على الاباحة العقلية وان الصالة غاليتن حكم شرعي بالتحريم او الكراهية ، فلا حاجة الى هذا الشرط ، وهو الصواب . والله اعلم .

٢- الاقرار على الترك :

يدل اقرار الترك لعبادة ما على عدم وجوبها ، فان اقر فردا ما على تركها ، دل ذلك انها ليست واجبة عينا ، مع احتطال انها فرض كفاية ، كما لو اقر اسانا طمس ترك صلاة العيد .

وان اقر جماعة بلد او قبيلة او غير ذلك على ترك عبادة دل على انها ليست فرض عين ولا فرض كفاية . وقد اقر اهل البوادي على ترك اقامة الجمعات والاعياد ، فدل ذلك عند الحلما على انها غير واجبة عليهم .

ومن باب الاقرار على الترك ما ذكر ابن تيمية في (القواعد النورانية) (١٩) ان النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع امرهم بالاطعام ، فقال " يا اهل مكة اتموا صلاتكم فانا قوم مسلمون " واما بمنى وعرفة ومزدلفة فلم ينقل احد انه امرهم بذلك . فقال ابن تيمية " لو كان المكيون قد قاموا فاتهموا الظهور اربحا ، واتموا البسر والحشا اربحا اربحا ، لما اتمل الصحابة نقل هذا " وهذا يدل عندنا على انهم قصروا ، ولم ينكسروا .

١٧- انذار : ولي الله الدملوى : الحجة البالغة ص ٢٧ . محمد قطب : منهج القرآن في تطهير المجتمع . محمد ابو زهرة : اصول الفقه ص ٤٨ .

١٨- البحر المحيط للزركشي ٢/ ٢٥٧ ب ١٩ - ص ١٠٠ .

النبي صلى الله عليه وسلم عليهم * ووجه بهذا مذهب أهل المدينة من أن للمكيين
القصر بالمناسك بحذر النفس ، على مذهب الشافعي وأحمد أنهم لا يقصرون *
وعندى أن مذهب الشافعي وأحمد أصح ، وذلك من حيث أن ترك النقل
ليس نقلاً للترك ، كما تقدم بيانه في فصل الترك * والله أعلم *

تنبيه : يجب أن يفرق بين دلالة التقرير على جواز الفعل وصحته من حيث
الذات ، وبين دلالة على ذلك من حيث باطن الأمر ، فإن الأول لا يزم للتقرير
دون الثاني * وقد ورد من حديث أسامة بنت أبي بكر ، قالت " أظننا على عهد النبي
صلى الله عليه وسلم يوم غيم ، ثم طلعت الشمس " (٢٠)

وتخاصم إليه رجلان في أرض فقال : " انكم تختصمون إلي ولعل بعضكم أن يكسب
الحن بحجته من بعض فاقضي لهما على نحو ما أسمع فمن قضيت له بشيء من
حق أخيه فلا يأخذه . . . الحديث "

ويشهد لهما أنه صلى الله عليه وسلم قرب اليه لحم الضأن فأراد أن يأكل
منه ، فقيل له : أنه لحيم ضأن ، فأصك عنه * وتقدم مثل هذا البحث في باب
الأفعال الصريحة *

وقد قال أبو الحسين البصري (٢١) : نقل عن عبد الجبار : إذا أباح إنسان النبي
صلى الله عليه وسلم أكل طعامه ، فاستباح النبي صلى الله عليه وسلم أكله ، فإنه لا يدل
على أنه طعمه لا صحالة ، لأنه يكتفى في استباحة الأكل بظاهر اليد * اهـ

تنبيه آخر : لو تحدثت مع أحد أمته صلى الله عليه وسلم عن إنسان فعل فعلاً أو قال
قولاً ، وذلك الفاعل أو الفاعل ممن كان قد طم ، أو كان كافراً فاسلم ، أو لا يزال كافراً ، أو غير
ذلك ، ممن لا يؤمن بالإنكار عليه تركاً للمعصية ، فإن الإنكار والبيان لا يجب * وبالتالى
لا يكون الإصرار عليه حجة *

ومن هذا يتبين أن ما كان يرد في ما يحدث الصحابة به رسول الله صلى الله عليه وسلم
صلى الله عليه وسلم أو يحدث بعضهم بعضاً أمراً ، مما حصل لهم في الجمالية أو لغيرهم ، فلا يكون
حجة لحكم شعري * ومن ذلك أخبار سلمان الفارسي بقصة تنصيره وأسرته وقسمته *
وما حصل له أثناء ذلك *

المبحث الخامس

تعديّة حكم التّقرير لفهـم المفسـر

تبيّن مما تقدّم من هذا الفصل ان من اقره النبي صلى الله عليه وسلم على فصل
 فان تقريره دليل على ارتفاع الحرج بالنسبة الى فاعل ذلك الفعل باتفاق الاصوليين (١). فاما
 من سواه ، فقد اختلف الاصوليون في تعديّة ذلك الحكم اليهم .
 والبحث في هذا ينقسم قسمين • لا نه اما ان يسبق تحريمه • فيتعارض القول والتقرير
 ونذكره في باب التعارض ان شاء الله •
 واما ان لا يسبق تحريمه : فهذا القسم ذهب جمهور الاصوليين الى ان حكمه
 يتعدى •

• ووجهه قاعدة استواء الامّة في الاحكام •
 وقد ادعى بعض الاصوليين الاجماع على هذه القاعدة ، وليس الاجماع عليها ثابتا •
 وايضا قد قال النبي صلى الله عليه وسلم (٢) " ما قولي لا مائة واحدة الا كقولي لمائة
 امرأة " والسكوت عن الانكار في حكم الخطاب ، والخطاب يحتم •
 ومما يؤيد ذلك ان خطابه صلى الله عليه وسلم للصحابّة في عصره يتعدى الى
 سائر المسلمين بعد عصره اجما • فذلك تقريره •
 ومن صرح بتعدى حكم التقرير لخير المقدّر ابو المصالي الجوهري وابو نصر القشيري
 والطائري وابوشامة والحلائي (٣) •
 ونقل عن القاضي ابي بكر الباقلاني (٤) ان الحكم يختص بالمقدّر ولا يتعدى الى

١- الحلائي : تفصيل الاجمال ق ٢٢

٢- الترمذي والنسائي واللفظ له من حديث اميمة بنت رقيقة • وهو من الاحاديث التي الزم
 الدارقطني الشيخين باخراجها لثبوتها على شرطها (المقاصد الحسنة ص ٩٣)

٣- ابوشامة : المحقق ٤٠ ، تفصيل الاجمال ق ٢٢

٤- ابوشامة : المحقق ق ٤٠ الحلائي : تفصيل الاجمال ق ٢٢ السبكي : جمع الجوامع

فيه ، ووجهه ان التقرير ليس له صيغة لتعم جميع المكلنين •
 والا ولي ان يقال : ان شموله لخير القسور بضرب من القياس ، وليس بطريق
 المصنوع اللفظي • وقد تقدم في باب الافعال الصريحة ما يغني ، فليرجع اليه •
 تنبيه : تعدية حكم الفعل المقرر عليه الى سائر افراد الامة ، اقوى من تعدية حكم فعله
 هو صلى الله عليه وسلم ، الى غيره • وقد ذكر الجوهري (٥) ان الذين وثقوا في تعدية حكم
 الافعال النبوية ، وافقوا على تعدية احكام الافعال التي قرر عليها غيره •
 ووجه ذلك واضح ، وهو ان ما فعله هو صلى الله عليه وسلم قد علمه احتمال
 الخصوصية • وهو احتمال يذهب التعدية • اما التقرير ، فان حكمه على الخصوصية
 ضعيف جدا لا يكاد يستحق الذكر ، لضعفه ما ثبت تخصيص افراد الامة به من
 الاحكام ، كضعفه ابي بردة بالحاق ، وجعل شهادة خزيمة بشهادة رجلين •
 ولذلك كان احتمال المساواة بين فاعل الفعل المقرر عليه وسائر افراد الامة
 هو اقوى من احتمال المساواة بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وسائر افراد الامة • ودلالة
 التقرير ، لذلك اقوى من دلالة الفعل النبوي ، من جهة التعدية خاصة •
 وليس معنى ذلك تقديم التقرير على الفعل عند التعارض • فان الفعل اقوى منه ،
 لزيادته في الوضوح والكمال ، ولان التقرير يطرقه من الاحتمالات ما لا يطرق الفعل •
 وبذكر ذلك في باب التعارض ان شاء الله •

المبحث السادس

في مسائل متفرقة

السؤال الأول : ذكر الامر في اثنا القول هل يكون تقريرا :

إذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم امرا في اثنا قول له * ثم لم يقتروا بذلك مدح ولا ذم ، ولا اشعار برضاه بذلك الامر ، ولا اشعار بانكاره له ، فهل ذلك يمكن ان يكون تقريرا له بحيث يدل على انه لا حرج فيه شرعا ؟
وليست هذه الدلالة قولية .

ومثاله ما قصه النبي صلى الله عليه وسلم من اغتسال موسى عليه السلام عريانا حتى ذهب الحجر بثوبه * وقص عن ايوب عليه السلام انه اغتسل عريانا . (١)
ورود عن معاوية بن حيدة (٢) انه صلى الله عليه وسلم قال : احفظ عورتك الا عن زوجتك وما ملكت يمينك * فقيل له : فاذا كان احدا غاليا ؟ قال : الله احق ان يستحيا منه من الناس .

وقد احتج البخاري بقصة موسى عليه السلام على جواز الاغتسال مع التستر في الخلوة واحتج بها ابن قدامة ايضا (٣) ، وقال ابن حجر : يظهر ان وجه الدلالة منه ان النبي صلى الله عليه وسلم قص القصتين ، ولم يتعقب شيئا منهما ، فدل على موافقتهما لشرعنا ، والا لو كان فيهما شيء غير موافق لبيناه ، فيجمع بمسئرين الحديثين ، بحمل حديث معاوية على الافضل .

ومثاله ايضا ما ورد في خبر ام زرع الذرواه البخاري ، وفيه ان ام زرع قالت " وأناس

١- مقتضبها في صحيح البخاري ٣٨٤/١ ، ٣٨٦

٢- حديث معاوية رواه البخاري ، فتح ٣٨٤/١

٣- المغلي ٢٣١/١

من حلى اذ يسي " استدلال به بعض الفقهاء على جواز تغريق آذان البهائم لتعطيق البطي ، من حيث انهم صلى الله عليه وسلم يتعقب ذكره لذلك بانكاره .
والظاهر عندى ان ما قصه صلى الله عليه وسلم عن الانبياء ، راجع الى مسألة شرائع الانبياء بل هي شريعة لنا ام لا . * ويعلم بحثها في موضعها من كتب الاصول .
وقد رجح الاكثرون ان ما قصه الله تعالى منها في كتابه دون انكار ما لم يخالفه شرعنا انه حجة . فذلك ينبغي ان يكون ما قصه رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك حجة . وانما حجته من كونه شريعة لبي سابق . وقد امر محمد صلى الله عليه وسلم ان يقتدى بهذا هم .

اما ما كان في ضمن احاديثه صلى الله عليه وسلم عن سائر الناس انهم فطروا كذا او تركوا كذا ، ينبغي ان يكون حجة على الجواز ما لم يقتن به دلالة على الرضا به من ثناء او تحموه .

وهذا يتبين اننا لا نرتضى توجيه ابن حجر للاحتجاج بقصة ايوب وموسى عليهم السلام . بل وجهه ما اشرنا اليه من كونه موافقا لشرعهم من شرعنا لنا شريعة .

نوع آخر : وما يلتحق بما تقدم ، استعمله صلى الله عليه وسلم بعض الالفاظ التي جرت عادة بعض الاقوام باطلاقها من القاب او سميات . فمن ذلك انه صلى الله عليه وسلم كتب " من محمد رسول الله الى هوقل عظيم الروم " فوصفه بانه عظيمهم .

ومنها انه قال في وصف الدجال " كانه عبد الحزى بن قطن " فاستعمل هذا الاسم " عبد الحزى " .

فليس ذلك اقارارا لكون هوقل عظيم الروم . ولا بانه وصل الى ذلك بطريق مشروع . ولا اقارارا بجواز التسمية بـ " عبد الحزى " ونحوه . ويقول عبد الكريم زيدان (٤) :
اطلاق هذه العبارة على رئيس الروم من قبيل بيان واقعه وهو انه عظيم في نذر المروم لرؤسائه : عليهم . وليس بيانا لاستحقاقه هذا الوصف . اهـ

وقد قال ابن حجر : في قوله " عظيم الروم " عدول عن ذكره بالملك او الامرة لا لانه محذوف بحكم الاسلام . ومع ذلك لم يخله من شمسى . من الاكرام لمصلحة التأليف .

وقول ابن حجر هذا ، فيه نظر ، فقد ذكر النبي صلى الله عليه وسلم اناسا من ائمة الكفر كثيرين بالقباط الطين وفي القرآن من ذلك ايضا • فلم يكن ذلك اعترافا لاحد منهم بشي من الاستحقاق • فهي تصريح لا اعتراف وقوله صلى الله عليه وسلم " عظيم الروم " هو من هذا الباب • والله اعلم •

ومع هذا ، يستدل بمثل هذه الاحاديث من جهة انها افعال نهيية يقتدى بها • فيجوز للصلم مخاطبة بعض هذه الالفاظ لا مثال هو • • ولعل ذلك انما يجوز حيث يتعين ، ولا يكون هناك معرف سواه ، وذلك لما فيه من الابهام •

السؤال الثانية: السكوت على ما يوحىه القول الجائز :

لو تكلم متكلم بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم بكلام ليس كذا ولا اثم فيه ، ولكن يلزم منه اساءة فهم حكم شرعي ، سهل يجب عليه صلى الله عليه وسلم الانكار ، لئلا يسبق الى الاذعان ما يخالف الحكم الشرعي ؟

ويمثل لهذه القاعدة بقصة المتلاعنين ، عير الجلابي وامراته • وفيها انه بعد تمام اللعان (٥) " طلقها ثلاثا قبل ان يامره النبي صلى الله عليه وسلم " وسكت النبي صلى الله عليه وسلم على قوله هذا • فاحتج بعض الفقهاء بسكوتهم على لازم القول ، وهو ان اللعان لم تقع بسمه الفرقة ، اذ لو وقعت بسمه الفرقة لما كان للطلاق بعد ما معنى • وهو قول الحنفية ورواية عن احمد •

والرواية الاخرى • منه وقول المالكية والشافعية ان الفرقة وقعت باللعان (٦) •

ولعل جواب • ولا • عن الحديث انه لا يبعد ان يكون الامر واضحا للحاضرين والمتلاعنين اينما ، ان الفرقة واقعة باللعان ، ولذلك ترك الانكار عليه • وقد اشار الى هذا الجواب ابن: دقيق العيد في شرح الالهام (٧) •

السؤال الثالثة: الاقرار على الفعل الحادث ، والفعل المستدام :

الافعال المحرمة ، اما ان يحرم ابتداءها ودوامها ، او يحرم ابتداءها دون دوامها (٨) •

٥- رواه الجماعة الا الترمذي (نيل الاوطار ٦ / ٢٨٤)

٦- المشي لابن قدامة ٦ / ٤١ ٧- البحر المحيط ٢ / ٢٥٨

٨- انظر قاعدة " يفتقر في الدوام لا يفتقر في الابتداء " في (الاشباه والنظائر) للسيوطي ص ١٨٤

فاما ما حرم ابتداؤه ودوامه فيلزم انكاره على كل حال • كاكل الميتة • ولبس
الذئب • للرجال • والافطار في رمضان •

واما ما حرم ابتداؤه ولم يخرم دوامه • فمثل النكاح في حال الاحرام •
ومن هنا • فان التقرير اذا دل على ارتفاع الحرج • فان ارتفاع الحرج يكون من جهة
الدوام • مطلقا • اما رفع الحرج عن الابتداء فقد لا يدل التقرير عليه •
وطيه فلو اقر رجلا عند زجسة امة وزوجة حرة • فلا يدل على جواز ابتداء
نواج الامة اذا كانت عند حرة • وكذا لو اقر عرا تحت زجسة امة وكان
موسمرا عند اقراره • لم يدل على جواز الابتداء •

وقد ورد ان بعض نسائه اصحابه كن يلبسن الاقراط • وذلك يحلي غرق الاذن
لاجسل تطليق القرط • احتج ابن القيم^(٩) بان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى ذلك
فلم ينكره • على جوازه •

وليس هذا بحجة لاحتمال ان يكون التثريق قد حصل في الجاعلية فاقصر
صلى الله عليه وسلم دوامه •

روى في الحديث ايها^(١٠) ان رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم " ان عندى
امواة هي من احب الناس الى • وهي لا تمنع يد لاس • قال : طلقها • ان شئت •
وفي لفظ : غيرهما • قال : اني اخاف ان تتبصها نفسي • وفي لفظ : لا اصبر عليها •
قال : فاستمتع بهما " فهذا الاقرار لا يدل على الجواز ابتداء العقد على مثل هذه^(١١)
واما الدوام فقال بعضهم : يحتل جواز الدوام لمن حدث لها ذلك بعد الزواج • والراجح
ان الحديث ضعيف لا يثبت قال النسائي " هذا الحديث ليس بثابت " وقال في موضع
اخر : " هذا خطأ والصواب مرسى • "

وان قيل بثبوته كما ادعاه السدى • فهو مؤول بان اللام طالب الصدقة وهو
ما حطه عليه الامام احمد او مردود لمعارضته ما هو اثبت منه • كحديث ابن عمر^(١٢)
مرفوعا " ثلاثة لا يدخلون الجنة ولا ينظر الله اليهم يوم القيامة : العاق والديمه

٩- تحفة المودود في احكام المولود • دمشق • دار البيان ١٣٦١ هـ ص ٢٠٩

١٠- النسائي في موضحين ٦٦/٦ • ١٢٠

١١- اعلام الموقعين لابن القيم ٣٨٤/٤

١٢- احمد ١٣٤/٢ واللفظ له • والنسائي ٨٠/٥ وقال احمد شاكر : اسناده صحيح

والمرأة المترجلة المشبهة بالرجال ، والديوث "

المسألة الرابعة : بين قاعدة الاقرار وقاعدة " لا ينسب للساكت قول " :

قد نص الشافعي (١٣) على انه " لا ينسب للساكت قول " وهي لا تتعارض مع قاعدة الاقرار . فان الاقرار قد قامت الادلة على حجيته كما تقدم ، وما نص عليه الشافعي قاعدة عامة يستثنى منها ما قام الدليل على ان القول ينسب للساكت كمكوت البكر اذا استوفيت في انكاحها ، فهو منها بمنزلة الاذن الصريح ، ولورود الدليل الدال على ذلك ، وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم (١٤) " البكر تستاذن ، واذنها صلاتها " فذلك الاقرار مستثنى ايضا .

المسألة الخامسة : سعة دلالة التقرير :

ان دلالة التقرير تنطبق على فعال لا حصر لها ، وذلك لكثرة ما كان يقع تحت ناظرى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الافعال ، وما يطرق سمعه من الاقوال من اصحابه ، في اثناء مباشرتهم لا من حياتهم وعبادتهم وراستهم وناقشهم وجاهادهم وسفرهم واقامتهم .

فذلك شئ كثير لا حصر له . ومن هنا يتبين ان التقارير في الحقيقة هي الجزء الاكثر من السنة . وما عداه بالنسبة اليه لا يساوى الا قدرا ضئيلا ولكن ما نقل من التقارير الينا قليل جدا ، والذي نقل من الاقوال والافعال اكثر منه بكثير .

وبالنسبة الى الصحابة ، كان التقرير نوعا من التعليم الصامت للشيعة ، فعل فعله في توسيع مدارك صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحكم على الافعال والاشياء حتى نعتقد ان المعلومات التي حصل عليها من هذا الباب ، كانت اوسع من ان تنقل بالتدريس عليها . وانما يمكن ان تنقل بالاقوال العامة ، او بتمس الخلق في ما بعد عصر الصحابة ، احكامها ، بالانيسة وغيرها من الادلة التوبة والضعيفة .

وهذا يكشف لنا عن جانب من جوانب قوة علم الصحابة بالشيعة ، ويقتضى قول من قال بان اقوالهم في شؤون الدين حجة لا زمة .

١٣ - السيوطي : الاشباه والنظائر ص ١٤٢

١٤ - البخارى ١٢ / ٣٤٠ ومسلم واصحاب السنن .

الفصل السابع

الهيم بالفعل

ان الانسان اذا اراد ان يفعل فعلا مهيما ، فان ما يريد بهالسه من الفكر
عن ذلك والارادة له يشأ ضعيفا ثم يتقوى حتى يحل صاحبه على اخراج
الفعل الى حميز الوجود • وقد يتوقف عند بعض المراحل •
وقد بين السبكي الكبير (١) في الحليات ، انقسام ذلك الى درجات خمس ،
ونحن نذكرها تباعا له ونبينها كما يلي :

١- الهاجس • وهو ما يلقي في النفس دون قصد • والهاجس لا يستمر ، بل انما
هو كوضعة الضوء • وقد قال ابن سيده : " هجس الامر في نفسي : وقع في خلدي "
وفي لسان العرب ما ينبى • عن قصير وقت الهاجس وسرعة انقضائه وخفاء مضمونه ، وذلك
انه ذكر الهجس في الاصوات ، فقال : الهجسة : النبأة تسميها ولا تفهمها •

٢- الخاطر : وهو ان يجرى في النفس ويتردد فيها • وهو اطول من الهاجس زمنا ،
واوضح منه • واصله من قولهم : خطر البعير بذنبه ، اذا رفعه مرة بعد
لخرى • وقيل : اذا حركه يمينا وشمالا • وخطر بالسيف اذا حركه كذلك (٢) •

٣- حديث النفس : وهو ان يقنع في النفس الرغبة في ان يفعل ، والرغبة فسي
ان لا يفعل • فهو يتردد بين الامرين لا شتاهما ، ويحدث نفسه كالمستشير •

٤- الهيم : وعوان يترجح عنه قصد الفعل على قصد الترك • قال الحطاسي :
اذا هم القى بين عنيه عزمه ونكّب عن ذكر العواقب جانبها
فالهيم قبل العزم •

ثم قد يعدل عما هم به لخطو امر آخر بهاله يرجح الترك • وقد يعزم •

١- انظر المسألة في (الاشباه والنظائر) للسيوطي ص ٣٣ وذكرها البناي في حاشية
جمع الجوامع ٤٢٢/٢

٢- لسان العرب

٥- الحزم: وهو قوة قصد الفعل وانعدام قصد الترك ، وذلك بعد ان يكون التردد قد انتهى ولم يبق الا الاستعداد . وامكان الفرصة . قال الله تعالى (واشارهم في الامر فاذا عزمت فتوكل على الله) . وقال الليث : الحزم ما عقد عليه قلبك من امر انك فاعله .

وقد بين في المواقف وشرحه (٣) الحزم ، بما يجعله هو والهم شيئاً واحداً ، قال "الحزم هو جزم الارادة ، بعد التردد الحاصل من الدواعي المختلفة المنبثقة من الاراء العقلية والشبهات والنفقات النفسانية . فان لم يترجح احد الطرفين حصل التحسير ، وان ترجح حصل الحزم " قال " والحزم قد يكون سابقاً على الفصل " ثم قصد يعدل عن الفعل لظرواً امر خارجي لم يكن قد حسب حساباً ، او لامر ذكره كان له ناسياً . وقد ينحل عزمه لا لشيء " تقول العرب " فلان طامسه عزمة ولا عزيمة " اي لا يثبت طراً من عزم عليه .

وهذه الالفاظ الخمسة ليست في لاسمحوا متباعدة تطام التباين وقد يستعمل اهل اللغة بعضها في مكان بعض .

ثم ان المرتبتين الاوليين ، اذا وقعتا من النبي صلى الله عليه وسلم ، فلا دلالة فيهما قط . لانها من قبيل الفصل الجلي غير الاختياري . فانها يردان على النفس دون قصد .

واما حديث النفس ، فانه لاجل ما فيه من التردد بين الامرين ، وعدم الميل الى احد منهما ، لا يعتبر دليلاً شرعياً .

وانما تكلم الاصوليون في الهم والحزم منه صلى الله عليه وسلم . ونحن نجعل القول فيهما واحداً لتقاربهما وعسر الانفصال بينهما ، حتى ان بعض اهل اللغة قال: الهم هو الحزم (٤) .

وهذان النقطان هما فعلاً نفسيان ، ومن هنا دخلا في موضوع هذه الرسالة .

هل الهم بالشيء حجة:

اذا هم النبي صلى الله عليه وسلم بالشيء ولم يفعله ، ففي دلالة على مشروعية فصل ذلك بالشيء قولان :

الاول : ان ما هم به حجة • وقد جعله الزكشي احد اقسام السنة • قال (٥) : ولهذا استحباب الشافعي في الجديد للخطيب في الاستسقاء مع تحويل الرداء تنكيسه بجعل اعلاه اسفله • محتجا بـ " ان النبي صلى الله عليه وسلم استسقى وعليه خميصة لسه سوداء فاراد ان ياخذ اسفلها فيجعلها اعلاها • فلما ثقلت عليه قلبها على عاتقه "

قال الشافعي (٦) بعد ان ذكر الحديث " وبهذا اقول ، فنام الاطام ان ينكس رداءه فيجعل اعلاه اسفله ، وينكس مع تنكيسه فيجعل شقه الذي طمسه منكبه الايمن على منكبه الايسر ، والذي على منكبه الايسر على منكبه الايمن ، فيكون قد جاء بما اراد رسول الله من نكسه ، وما فعل من تحويله • اهـ "

وقال الشوكاني : قال الشافعي ومن تابعه انه يستحب الاتيان بما هم به صلى الله عليه وسلم ، ولهذا جعل اصحاب الشافعي الهمم من جملة اقسام السنة وقالوا يقدم القول ثم الفعل ثم التقرير ثم الهمم •

الثاني : ان الهم ليس بخمسة • ومن ذم الى ذلك الشوكاني • قال (٧) : الحق ان الهم ليس من اقسام السنة • قال : لانه مجرد خطر شسي على البال من دون تنجيز له وليس ذلك ما اطانا الرسول ، ولا ما امر الله سبحانه بالتاسي به فيه • ونحن نقول : ان الهم بالشسي • ثم نفسي لا يظهر لنا الا باحدى طريقتين : اما ان يخبرنا به النبي صلى الله عليه وسلم • واما ان يقدم على الفعل فيحول بينه وبينه حائل فيتركه •

الطريق الاولى : ان يخبرنا به النبي صلى الله عليه وسلم •

وحينئذ فلا يغلو من احسوا •

اما ان يخبرنا به على سبيل الزجر عن عمل معين • فيدل على تحريم ذلك العمل او كراهته ، بدلالة القول • كقوله صلى الله عليه وسلم " لقد هممت ان آمر بالصلاة فتقام • ثم آمر رجلا فيؤم الناس ، ثم اخالف الى رجال لا يشهدون الصلاة فاحرق عليهم بيوتهم بالنمار " •

٥- البحر المحيط ٢/٢٥٩ ب

٦- الذي ذكره الزكشي مولى ما قال الشافعي ، ونحن نقلنا النص من (الام) للشافعي

٢٥١/١

٧- ارشاد الفحول ص ٤١

دل ذلك على وجوب حضورها ، وتحريم التخلف عنها ، وهي دلالة قولية من حيث انه بين بقوله ما يفيد ان ما فعلوه هو ذنوب ؟
وكذلك حديث (٨) " انه صلى الله عليه وسلم رأى في بعض مشايخه امرأة مجنونة على باب فسطاط . فقال : لعله يريد ان يلتمس بها ؟ قالوا : نعم . قال لقد هممت ان اقبله لئلا يدخل محله قبره ، كيف يستخدمه وهو لا يحل له ، ام كيف يورثه وهو لا يحل له ؟ "

اما المختلف فيه فهو ان يدل الهم على مثل ما يدل عليه الفعل لو فعله . فهل يجوز تحريق المتخلفين ، ولعن من اراد ان يفعل كفعل صاحب تلك المرأة ؟ هذا موضع الاشكال . وهذا النوع يلتحق من هذه الجهة بالهم المجرد الاتي ذكره .
واما ان يخبرنا بانهم مينا لنا انه ترك ما هم به وعدل عنه لانه تبين له ان الداعي له غير صحيح ، كقوله صلى الله عليه وسلم : لقد هممت ان انهي عن الخيل حتى ذكر لي ان فارس والروم يخيرون فلا يفسر ذلك اولادهم .
والحكم في هذا النوع واضح .

٣- واما ان يخبرنا بان ترك الفعل اكتفاء بخبره من الدلالات . ولا شك في جسيمة هذا النوع . ومعه حديث عائشة (٩) " انه صلى الله عليه وسلم قال : " لقد هممت ان ارسل الى ابي بكر فاعهد ، ان يقول قائلون او يتمنى الممتنون ، ثم قلت : يا ابي الله ويدفع المؤمنون " .

٤- واما ان يخبرنا بانهم بالشئ لم يفعلوه ، دون زيادة . وهو الهم المجرد . ومثاله حديث (١٠) " لقد هممت ان لا اتعب هبة الا من قرشي او انصاري او ثقيفي " .
قولنا في ذلك : الظاهر ان الهم لا يدل على مثل ما يدل عليه الفعل لو فعله . فما قال الشوكاني من ان " الهم ليس تنجيذا للفعل " صحيح ، وينبغي ان يعتد . فهو صلى الله عليه وسلم لم يخرج ما هم به الى حيز الوجود . فيحتمل ان تكون هناك مواجعة طعنته من ذلك . او انه صلى الله عليه وسلم وجد السبب اقل من ان يكون كافيا لنا . الحكم عليه .

٨- حديث ابي هريرة في المتخلفين ، رواه البخاري ١٢٥/٢

٩- حديث عائشة : لقد هممت ان ارسل الى ابي بكر . . . " انفراد به البخاري

١٠- حديث " لقد هممت ان لا اتعب . . . " رواه احمد : المسند تحقيق احمد شاكر ٤/٢٤٠ وقال " قال في مجمع الزوائد : رجاله رجال الصحيح ، ونسبه ابن حجر في التلخيص الى ابن حبان في صحيحه " .

ولا يتم القول بان الهسم المجرد قسم من اقسام السنة •

وطيه فان استدلال البخارى وابن حجر وابن العربي بحديث الهسم بتحريق المتخلفين على بعض الاحكام ، فيه نظر ، ومن ذلك ما بوب عليه البخارى (باب اخراج اهل الريب من البيوت بعد المرفة) (١١) وقال ابن حجر (١٢) "فيه من القوائد جواز الحقبة بالمال ••• وفيه جواز اخذ اهل الجرائم على غرة ••• واستدل به ابن العربي وغيره على مشروعية قتل تارك الصلاة متهاونا بهما ••• وفيه الرخصة للاصنام او نائيه في ترك الجعاعة لاجل اخراج من يستغني في بيتيه ويتركهما ، ولا بعد ان تحق به في ذلك الجمعة ••• واستدل به ابن العربي على جواز اعدام محل المعصية كما هو مذعور عليك"

واما تهيب البخارى على الحديث في موضع اخر (١٣) "باب وجوب صلاة الجعاعة" فهو مأخوذ من الدلالة القولية ، وهو استدلال صحيح ، والنظر انط هو فسي التماضي بينه وبين غيره من الادلة •

الطريق الثانية: ان يحول بينه وبين الفعل حائل جعله يترك الفعل بعد ان عالجته وهذا النوع هو الذي قال فيه الشافعي ما قال ، واعتبره حجة • ذكر ذلك في باب صلاة الاستسقاء من (الام) كما تقدم • فجعل قلب الرداء اعلاه اسفله سنة • وقد ابي ذلك جمهور الفقهاء في هذا الفرع ، منهم المالكية والحنابلة (١٤) • والفصل ابن قدامة عن دلالة الحديث باحتمال ظن الراوى ، وانه يبعد ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم ترك ذلك في جميع الاوقات لفعل الرداء •

ومن اعلمته ايضاً حديث (١٥) "انه صلى الله عليه وسلم اتي بضرب محنود فامسوى بيده لياكل ، فقيل : اخبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يريد ان ياكل • فقيل : ضرب فرفح يده " فبينه دلالة على جواز الاقدام على اكل ما لا يعرفه ، اذا لم يظهر فيه علامة التحريم •

قولنا في ذلك : ان هذا النوع عندنا اعلى من النوع الذى قبله ، لان الطائفة خارجي • والمباشرة قد وقعت • فالقول بانسه من اقسام السمسنة

١٢ - فتح البارى ٢/١٣٠

١١ - فتح البارى ١٣/٢١٥

١٤ - ابن قدامة : المغني ٢/٤٢٥

١٣ - فتح البارى ٢/١٢٥

١٥ - البخارى ٦/٥٤٢

لا يستبعد •

والتفريق بين النوعين واضح ، فان هذا النوع في حقيقته من اقسام الحزم • والحزم
اعلى انواع الهيم • وينبغي حمل كلام الشافعي على هذا النوع خاصة ، خلافا
للزكشي الذي جعل مذهب الشافعي ان الهيم عامة من السنة •

ولا يعني هذا اننا نأخذ بما قال الشافعي رضي الله عنه من القول بتكيس
الرداء ، وذلك لما قاله ابن قدامة " ولما ورد في الحديث " فحول الناس ارديتهم "
فاذا كان الصحابة رضي الله عنهم ، الحاضرون معه في تلك الصلاة تابعوه فتركوا
ما ^{به} تركه ، فالولى ان لا يتأبمه من بعد هيم • ولعل هذا الفصل خاصة
كان مطلوباً على الصفة التي فعلها هو صلى الله عليه وسلم • والله
اعلى واعلم •

الفصل الثامن

الطهقات بالا فعمال النبوة

ينتسب الى محمد صلى الله عليه وسلم امور سوى الاقوال والا فعمال المنتهية الى منصب النبوة ، فيحسن النظر فيها من حيث دلالتها على الاحكام ليكون البحث مستوفى •

والامور التي يعنىها هنا ، هي افعال الله صلى الله عليه وسلم قبل بعث النبوة ، وشماله النفسية ، وفعله في المنام بروياه هو ابروياه غيره • وما فعل به صلى الله عليه وسلم بعد الوفاة •

فمقد لكل من ذلك بحثا ، ونتمها بمبحث في افعال الله عز وجل

المبحث الاول

افعاله صلى الله عليه وسلم قبل البعثة

كانت بعثته صلى الله عليه وسلم جدا فاصلا بين عهدين : عهد كان فيه بشرا كسائر البشر غير متميز عنهم بشيء * ولم يطالب احد من معاصريه بان يقتدى بشيء من قوله او من فعله * فهو يسير بينهم كواحد منهم * وعهد اخر كان فيه رسولا من الله للعالمين *

وقد اختلف الاصوليون هل كان صلى الله عليه وسلم في العهد الاول متعبدا بشرع سطاوى *

فمنهم من اثبت ذلك ، ونسب القراني هذا المذهب الى الامام مالك (١) .

ومنهم من نفاه ، ونسبه ابن الهيثم الى المالكية والمتكلمين ، فمنعته المعتزلة وقال الباقلاني يجوز ولم يفتح (٢) .

وهي مسألة يتداولها الاصوليون * ولكن قال القراني (٣) " قال المازني وامام الحرمين : هذه المسألة لا تظهر لها ثمرة في الاصول ولا في الفروع البتة ، بل تجرى مجرى التواريخ * ولا ينبغي عليها حكم في الشريعة "

وقد نقل اصحاب السير واصحاب السنن كثيرا من افعاله واحواله صلى الله عليه وسلم قبل البعثة * وليس المواد بنقلهم هذه ان تكون موضعا لاستنباط الاحكام الشرعية ، والاقتداء بها قال او فصل * وانما كان مرادهم ان ينقلوا ما يستدل به على احواله التي تنفع في المعرفة بنبوته وصدقه * قال ابن تيمية (٤) " فهذه الامور ينتفع بها في دلائل النبوة كثيرا * ولذلك يذكر مثل ذلك في كتب سيرته ، كما يذكر فيها نسبه واتاربه ، وغير ذلك مما يعلم به احواله "

٢- تيسير التحرير ١٣٠/٣

١- القراني : شرح تنقيح الفصول ص ١٣٠

٤- الفتاوى الكبرى ١٠/١٨

٣- القراني : شرح تنقيح الفصول ص ١٣٠

ومثال ذلك ما ذكرته خديجة حين قالت (٥) "كلا والله لا يخزيك الله أبداً، إنك لتصل الرحم، وتحمل الكل، وتقرى الضيف، وتكسب المعدوم، وتعين على نوائب الحق" ولهذا كان اعظم الناس به صلى الله عليه وسلم اسرعهم الى تصديقته، لما يعلمون من صدقه وامانتهم.

ثم ذكر ابن تيمية ان كتيبا الحديث خص بما بعد النبوة • وقد تذكر اشياء ما حدث قبل النبوة، ولكنها "لا تؤخذ لتشرع... بل قد اجمع المسلمون على ان الذي فرض الله على عباده الايمان به والمطى هو ما جاء به بعد النبوة • ولهذا كان من ترك الجماعة وتخلى في الخيران والنجال، حيث لا جمعة ولا جماعة، وزعم انه يقتدى بالنبي صلى الله عليه وسلم، لكونه متحنثا في غار حراء قبل النبوة، في ترك ما شرع من العبادات الشرعية التي امر الله بها رسوله، كان مخطئا • فانه بعد ان اكرمه الله بالنبوة لم يكن يفعل ما فعله قبل ذلك من التحنث.

وهذا الكلام الذي ذكره ابن تيمية حق • الا انه يحرض النظر في ان الله تعالى، وان لم يكن قد كلف محمدا صلى الله عليه وسلم، باعباء الرسالة، لكنه قد صنعه على عيونه، وجده يتيطا قآواه، وعائلا فاغناه، وادبته فاحسن تاديبه • وهذا يقتضي ان بعض العادات التي تميز بها واشرت عنه في ذلك العهد، يمكن ان تكون موضع قدوة وهذا انما يكون في ما يظهر حسنه ولا يخالف شرطا • وقد وجدنا البخاري قال في صحيحه: يا بكرة همة التصرى في الصلاة وغيرها • ولم يذكر فيه الا حديث جابر (٦) "ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينقل معهم الحجارة للكعبة وعليه ازاره، فقال لسه عنه انعباس: يا ابن اخي، لو حلت ازارك فجعلته على منكبيك دون الحجارة" قال "فعله فجعله على منكبيه، فسقط مشيا عليه • فما روى بعد ذلك عريانا" ويحتمل ان البخاري احتج به من جهة ما في قوله (فما روى بعد ذلك عريانا) • فانها تشمل ما بعد النبوة • ولكن قال ابن حجر "فيه انه صلى الله عليه وسلم كان مصونا عما يستقبح قبل النبوة ومحمدا" روى ابوداود في كتاب الادب من سننه (٧) قول السائب لرسول الله صلى الله عليه وسلم "كنت شريكى فتمم الشريك، كنت لا تدارى ولا تطارى"

٥- البخاري ٢٢/١ ومسلم

٦- صحيح البخاري ٤٧٤/١

٧- ابوداود ١٨١/١٣ واحمد ٤٣٥/٢

المبحث الثاني

الشواهد النفسية

(الاخلاق)

الخلق طاعة تصدر عنها الافعال بلا روية (١)

والاخلاق التي كان عليها النبي صلى الله عليه وسلم جبله الله تعالى عليها ، وبذلك لم تكن محملا للتكليف • لان التكليف بالمقدور • والجبلي ليس مقدورا •
ويقول ابن عبد السلام (٢) " كل صفة جبلية لا كسب للمر فيها كحسن المصير ، واعتدال الثامات ، وحسن الاخلاق ، والشجاعة ، والجود ، والحياء ، والخيرة ، والنخوة ، وشدة البطش ، ونفوذ الحواس ، ووفور العقل ، فهذا لا ثواب عليه ، مع فضله وشرفه ، لانه ليس بكسب لمن اتصف به • وانما الثواب والعقاب على ثمراته المكتسبة "

فالافعال الصادرة عن هذه الصفات ، يمكن ان تكون موضع قدوة • وقد بينا ما يقتدى به من ذلك في هذه الرسالة • لكن المقصود هنا البحث في ان صفاته صلى الله عليه وسلم نفسها ، هل تكون موضع قدوة ؟
ومقصودنا بذلك : هل نحن مكلفون بتحصيل امثال تلك الاخلاق الحالية التي كان عليها صلى الله عليه وسلم •
ان ما تقدم نقله عن عز الدين ابن عبد السلام ، يفهم منه ان التكليف لا يتعلق بتلك الصفات اصلا •

ولكن ان الذي اثبتهم علم النفس ، وثبت بالتجارب ، ان كسبها من الصفات النفسية يمكن تحصيلها بالدربة والتعلم والتخلق • فالجود والشجاعة والحياء والخيرة والنخوة وشدة البطش واللفظ والحنيف ، ونحو ذلك ، وان كان بعضها جبليا ، كما

يلاحظ في الفرق بين الأطفال ، إلا أن الجوانب والتعليم والتدريب الحظي كافيحة
لاحياتها في النفوس ، أو تعديلها أن كانت موجودة على وضوح منحرف • والنفوس بطبيعتها
مجبولة على تقبل ذلك التعليم • وكما هو ملاحظ في التدريب البدني العضلي
أنه يكشف العضلات قوة ومثانة ، ومطهرها استعدادا لمواجهة الأمور الحيوية
بكفاءة أكثر ، وكذلك القوى النفسية ، هي مهياة لذلك • فإن اعتني بها تهتت
ونمت ، والا ضعفث وماتت ، وفي حديث أبي سعيد (٢) " أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال لا شج عبد القيس أن فيك خصلتين يحبها الله : الحلم والأناة • قال : يا
رسول الله أنا أتخلق بهما أم الله جبلي عليهما ؟ قال : بل الله جبلك عليهما "
فإن جواب النبي صلى الله عليه وسلم يفهم منه أن هاتين الخصلتين يمكن أن يتخلق
الإنسان بهما •

وربما كان مقصود ابن عبد السلام ما ذكره الشاطبي من أن الصفة ، كالحلم
وإن لم تكن مكتسبة ، إلا أن مقدماتها التي تتجهها ، كالنظر والبحث يمكن أن تكون
مكتسبة •

فهذا يمكن أن يسلم •

ونبلي عليه فنقول : أن أخلاقه صلى الله عليه وسلم قد أثنى الله تعالى
عليها بقوله (٤) (وأنت لخلق عظيم) ، وكثير منها لم يكن سعى لتحصيله
بل جبله الله تعالى عليه •

فلا تقتضيه • به ليس من قبيل الاقتداء بالفعل ، وهو مع ذلك مسموب ،
بأن يتخلق المسلم بما كان خلقا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، كالجود والحياء
والشجاعة •

ودليل طلبها ، ما ذكرته من ثناء الله تعالى على خلقه ، فهو تبيين
على التخلق بمثلها • ومن أدلتها أيضا قوله تعالى (لقد كان لكم في رسول الله
أسوة حسنة) فإنها في كل شؤنه صلى الله عليه وسلم ، لا في أفعاله خاصة •

٣- أبوداود ١٣٦/١٤ وهذا لفظه وأصله عند مسلم ١٩٢/١ والقصة باتم مسن
ذلك في مسند أحمد ٢٠٦/٤

المبحث الثالث

فعله صلى الله عليه وسلم في الروم

إذا رأى النبي صلى الله عليه وسلم نفسه يفعل فعلا ، أو رآه غيره من معاصريه أو من بعده يفعل فعلا ، فهل ذلك الفعل محل قدوة ، كغيره من الأفعال المقتدى بها ؟

واضح انقسام المسألة الى قسمين ، فتحقق لكل منهما مطلبها .

المطلب الاول

إذا رأى النبي صلى الله عليه وسلم نفسه يفعل فعلا ، فروميا الأنبيا حقيق .

وقد نقل القرطبي أن ابن عباس قال " روميا الأنبيا وحى " واستدل بقوله تعالى عن إبراهيم (١) قال يا بني اني ارى في المنام اني اذبحك فانظر ماذا ترى قال يا ابيست افعل ما تؤمر) فهل كان رأى انه يذبح ابنه وكان ذلك أمرا ؟ هذا هو الظاهر ، وعليه اقتصر السنوى (٢) واحتج من الآية بثلاثة أوجه : قول اسماعيل (افعل ما تؤمر) ، وقوله تعالى (ان هذا لهو البلاء) وقوله (وفديناه) . ويحتمل أنه رأى أمرا يأمره ان يذبح ولده . (٣)

فعلى الأول تكون روميا النبي صلى الله عليه وسلم انه يفعل فعلا : أمرا لله ، بالوحي ان يفعل ذلك الشيء . وقد يكون وعدا بتحقيق ذلك وبشارة به . فمثال ما هو أمر ما في حديث أبي موسى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (٤) " رأيت في المنام اني اهاجر الى ارض بها نخل ، فذهب واهلي الى انها اليمامة وهاجر فاذا هي يشرب " .

٢- نهاية السؤل / ٢ / ٣٣

١- سورة الصافات / ١٠٢

٤- البخارى ٦ / ٦٢٧ ورواه مسلم

٣- ذكر القرطبي هذا الاحتال

ومثال الرؤيا التي هي وعيد وشى : ما روى الطبري (٥) عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى (٦) (وما جعلنا الرؤيا التي ريناك الا فتنة للناس) قال : يقال : ان النبي صلى الله عليه وسلم ارى انه دخل مكة هو واصحابه وهو يومئذ بالمدينة • فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم السير الى مكة قبل الاجل ، فردّه المشركون • فقالت اناس : قد رد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد كان حدثنا انه سيدخلها • فكانت رجعتهم فتنتهم " اهـ

ثم كان تاويل روماء تلك ، مرة القضاء في السنة التالية •

وقد تكون روماء خبرا عن حكم شرعي ، كرويته صلى الله عليه وسلم ليلة القدر انها في احدى الحشر الا واخبر من رمضان ثم اسسها •

المطلب الثاني

من رأى في المنام النبي صلى الله عليه وسلم يفعل

مقد البخارى في كتاب التفسير من صحيحه ، بابا بعنوان (من رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام) فذكر فيه حديثا بالفاظ مختلفة • منها رواية انس رضي الله عنه قال ، سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول " من رأى في المنام فقد رأى في الشيطان لا يتشبه بي " رواية ابي سعيد " من رأى في المنام رأى الحق ، فان الشيطان لا يتكلم "

وذكر ابن حجر في تفسير هذا الحديث اقوالا مختلفة ، ثم قال (٧) : قال القرطبي والصحيح في تاويله ان مقصوده ان رؤيته في كل حال ليست باطله ، ولا اضغاث بل هي حق في نفسها • ولو روى على غير صورته فتصور تلك الصورة ليس ممن الشيطان ، بل هو من قبل الله • وقال : هذا قول القاضي ابي بكر •

ثم قد قال ابن ابي جمرة (٨) قيل معناه : ان الشيطان لا يتصور بصورته اصلا ، فمن رآه في صورة حسنة ، فذلك حسن في دين الرائي ، وان كان في جارية من جوارحه شسين او نقص فذلك خلل في الرائي من جهة الدين • قال : وهذا هو الحق •

٥- تفسير الطبري • ط مصطفى الحلبي ١٣٧٣ هـ / ١٥ / ١١٢

٦- فتح الباري ١٢ / ٣٨٦

٦- سورة الاسراء / ٦٠

٨- فتح الباري ١٢ / ٣٩١

فعلى قول القرطبي وابن أبي جمرة ، كل رويته له صلى الله عليه وسلم في المنام فهي حق .

اما القرافي فقد قال (٩) : انما تصح الرواية التي صلى الله عليه وسلم لا حمدا رجلين :

١- صاحبها رآه فطم صفته ، فانطبع في نفسه مثاله ، فاذا رآه جزم بانه رآى مثاله المعصوم من الشيطان ، فينتفى عنه اللبس والشك في رويته صلى الله عليه وسلم .

٢- ورجل تكرر عليه سماع صفاته صلى الله عليه وسلم الموقولة في الكتب حتى انطبع في نفسه صفته صلى الله عليه وسلم ومثاله المعصوم . فاذا رآه جزم بروايته مثاله ، كما يجرم به من رآه ، فينتفى عنه اللبس والشك في رويته صلى الله عليه وسلم .

واما غير هذين فلا يحصل له الجزم . بل يجوز ان يكون رآه بمثاله ، ويحتمل ان يكون من تخيل الشيطان . ولا يفيد قول الرئي لمن رآه : ان رسول الله . ولا قول من يحضر محضره : هذا رسول الله . لان الشيطان يكذب لنفسه ويكذب لغيره فلا يحصل الجزم " اهـ

وهذا التحقيق موافق لما روى عن ابن سيرين (١٠) ، انه كان اذا قص عليه رجل انه رآى النبي صلى الله عليه وسلم قال : صنف لي الذي رأيته . فان وصف له له صفة لا يعرفها ، قال له : لم تره .

اخذ الاحكام الشرعية من فعله صلى الله عليه وسلم في الروايات :

فلا فرق قوله صلى الله عليه وسلم " ان الشيطان لا يثقل بي " ان قوله وفعله في المنام بدرجته قوله وشعله في اليقظة ، بل اقوى ، لتلك الوسائط ، وخاصة بالنسبة الى الراي نفسه .

ولكن لو كان كذلك وجب تقديم ذلك على ما نقل اليه من الشريعة . وقد نقل الشوكاني (١١) عن ابي اسحق ان رويته صلى الله عليه وسلم في المنام حجة .

١- اصله عند البخاري تحليقا ٣٨٣/١٢ .

٢- الفرق ٤/٢٤٤

١١- ارشاد الفحول ص ٢٤٩

وقد ابن جمهور الخطأ هذه الطريقة ، وانتقوا على ان اي شيء ما ينتسج
عن الروميا اذا خالف الشريعة مردود • وان وافقها • فهو امانة يؤمنس بها • وان
لم يوافقها ولم يخالفها جاز الخطل بهما ، كما يعطل بانواع الخواطر السانحة
والا لها مات • فلا بد من عرضها على الشريعة على كل حال •

واجابوا عن الحديث باجوبة :

منها : ما ذهب اليه النووي : (١٢) ان الرائي وان كانت روميا حقا ، ولكن لا يجوز
اثبات حكم شرعي بما جاء فيها ، قال " لان حالة النوم ليست حالة ضبط وتحقيق
لما يسمعه الرائي • وقد انتقوا على ان من شروط من تقبل روايته وشهادته
ان يكون متيقظا لا مغفلا ولا كثير الخطأ • ولا مختل الضبط • والنائم
ليست بهذه الصفة "

ومنها : ما ذهب اليه ابن الحاج (١٣) " ان الله لم يكلف عباده بشيء ما يقع
لهم في مناصهم لقوله صلى الله عليه وسلم : رفع القلم عن ثلاثة • • • عدد منهم
" النائم حتى يستيقظ " لانه اذا كان نائما فليس من اهل التكليف ، فلا يحصل
بشيء يراه في نومه "

ومنها : ما قال ابن الحاج ايضا " ان الشرع حيث على التمسك بالكتاب والسنة ، فان خالفهما
الروميا علم انها حقيق ، وان ما فيها من الكلام القاه الشيطان له في ذهنه ، والنفس
الامارة "

وحاصل هذا الوجه ان الحديث دل على صحة رومية مثاله صلى الله عليه وسلم
وسلم ، ولم يدل على صحة الكلام الذي يسمع منه •

وهذا الجواب لا يتأتى في الافعال •

ومنها : ما قال ابن رشد (١٤) مما حاصله يرجع الى ان المرئي قد يكون غير النبي صلى
الله عليه وسلم وان اعتقد الرائي انه هو • وصلى الحديث عنده " من رانسي
على صورتي التي خلقني الله عيني • فقد رانسي ، اذ لا يمثل الشيطان بي "
ومنها : ما قال الشوكاني (١٥) " ان الشرع الذي شرعه الله لنا قد كتبه الله

عز وجل ، وقال (اليوم اكملت لكم دينكم) ولحق بعد ذلك حاجة للامة
في امر دينها ، وقد انقطعت البعثة لتبليغ الشرائع وتبيينها بالموت وبهذا
تعلم انها لو قدرنا هذا النائم لم يكن ما رآه من قوليه صلى الله عليه
وسلم او فعله حجة عليه ولا على غيره من الامة " اهـ

وعذا عدى هو الوجه المعتد في الجواب . واما ما تقدمه من الاجوبة
ففيها نظر .

فالخلاصة ما قال الشاطبي (١٦) " على الجملة فلا يستدل بالروايات في الاحكام
الا ضعيف المنحة . نعم ياتي العرفي تأسيسا وبشارة ونذارة خاصة
بحيث لا يقطعون بمقتضاها حكما ، ولا يبنون عليها اصلا . وهو الاعتدال
في اخذها حسب ما فهم من الشرع فيها " .

المبحث الرابع

ما فعل به صلى الله عليه وسلم بعد موته

جمل ابن عبان الأحاديث الواردة في هذا المعنى بابا في قسم الأسانيد من صحيحه (١) . وليس ذلك من فعل النبي صلى الله عليه وسلم في الحقيقة .
ويذكر المحدثون والفقهاء (٢) أشياء من ذلك .

منها : أنه " كفن في ثلاثة أثواب بيض سحولية من كرسف ليس فيها قميص ولا عمامة " (٣)
ومنها : أنه غسل وطيه ثيابه .

ومنها : أن الصحابة صلوا عليه فرادى (٤) .

ومنها : أنه " لما توفي كان رجل يلحد ولا غري يخرج فقالوا نستخير ربنا ونبحث اليهم ما نأيهما سبق تركناه . فارتسل اليهما ، فسبق صاحب اللحد فحدوا له " (٥)

وقال عمرو بن العاص (٦) عند وفاته " الحدوا لي لجسدا ، وأنصروا علي اللبسين فصبا ، كما فعل برسول الله صلى الله عليه وسلم "

ومنها : أنه دفن حيث مات ، في بيت عائشة رضي الله عنها ، وتولى دفنه فيسمة علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

ومنها : أن قبره كان مستمرا (٧) ، ولم يكن مشرقا ولا لاطقا (٨) .

وجه الاحتجاج بذلك :

أنما يحتج بما فعل به صلى الله عليه وسلم عند الدفن من جهتين :

١- صحيح ابن عبان ١٠٨/١ - ٢- انظر في ذلك مثلا : نيل الأوطار ٣٦/٤ وما بعد ما

٣- البغاري ١٤٠/٣ عن عائشة ٤- ورد ذلك في حديثين ماجة وسنده ضعيف (نيل الأوطار ٤٤/٤)

٥- أحمد وابن ماجه (نيل الأوطار ٨٥/٤) - ٦- أحمد ومسلم (نيل الأوطار ٨٥/٤)

٧- البغاري (نيل الأوطار ٨٩/٤) - ٨- ابوداود (نيل الأوطار ٨٩/٤)

الاول : ان الله تعالى لم يكن ليختار لرسوله صلى الله عليه وسلم الا افضل واقتصر على هذا الوجه ابن حجر ^(٩) في قضية نوع ثياب الكفن وعندنا * وأشار اليه بعض الصحابة في قضية اللحد والشق ، فانه لم يرسلوا الى الذي يلحد والذي يشق ، قالوا " نستخير ربنا "

وفي هذا الوجه عندى نذر ، اذ ليس بمقتضى ان الله تعالى يختار لرسوله افضل الاشياء * فان القبر منزل من المنازل ، وكما كان الله تعالى ييسر لرسوله صلى الله عليه وسلم انواعا من المأكول والمشارب والمنازل والمراكب ، فلا تدعى افضلية شيء منها على شيء ، او طى ما عداها * فكذلك هذا النوع .

الوجه الثاني : انه فعل من افعال الصحابة او قول من اقوالهم ، ويرجع القول فيه الى هذا الوجه * وهذا عندى اولى .

فان قيل بهذا الوجه ، كان مؤخرها عما ورد من قول النبي صلى الله عليه وسلم وفعله وتقريره عند التعارض * وهو الصواب .

وان قيل بالوجه الاول كان مقدا على قوله صلى الله عليه وسلم وفعله وتقريره .

المبحث الخامس

افعال الله وتقريره

- هذا نوع من اصول الاحكام قل من ذكره من الاصوليين * وقد قال ابن تيمية (١)
- " الا يصل قول الله تعالى ، وفعله ، وتركه القول ، وتركه الفعل ، وتول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفعله ، وتركه القول ، وتركه الفعل * وان كنت جردت عبادة عامة الاصوليين انهم لا يذكرون من جهة الله الا قوله الذي هو ذاته ، ومن جهة رسول الله صلى الله عليه وسلم * * * قوله وفعله واقتراره " اهـ
- وقد تعرض الرازي لبيان الله تعالى فصيح باستحالته بالاشارة * روى القرافي (٢)
- ان ذلك تنبيه من الرازي على استحالة بيانه تعالى بالفعل والكتابة ايضا ، وبين القرافي ان ذلك من الرازي تناقض ، لتصريحه بجواز البيان بالقول ، ولا فرق بين الامرين *
- وقال السمعاني " يقع البيان من الله تعالى بالقول والفعل والكتابة والتنبيه على الحلة ، ولا يقع بالاشارة (٣) " اهـ
- ويمثل للاستدلال بفعله تعالى : بمذابه للمذربين ، فانه دليل على تحريم ما فعلوه ، ويجوز ما امروا به * فهذا في الاستدلال بطريق اللزوم *
- واما الاستدلال على ان نعمت مثل ما عمل ، فقد قال الحنابلة ومالك والشافعي في احد قوليه برجم اللائط بكرا كان او ثيبا * واحتج بعضهم لذلك " بان الله تعالى عذب قوم لوط بالرجم ، فينبغي ان يماقب من فعل مثل فعلهم بثل عقوبتهم " (٤) وروى ابن عباس : ينظر اعلى بناء في القرية فيرمى به منكسا ويتبع الحجارة " (٥) وايضا الشوكاني هذه الطريقة في الاستدلال فقال : حقيق بمن اتى بفاحشة قوم ما سبقهم بها احد من العالمين ان يعطى من العقوبة بما يكون في الشدة والشناعة كعقوبتهم
- وقيل انه كالزنا سوا * وقيل لا احد عليه لانه ليس زنا * وهو قول ابي حنيفة *

١- شرح تنقيح الفصول ص ١٢٢

٢- المسودة ص ٢٩٨

٣- نقله الشوكاني في ارشاد الفحول ص ١٢٢ ٤- ابن قدامة : المغني ٨ / ١٨٨

٥- رواه البيهقي (نيل الاوطار ٢ / ١٢٢)

وفي الحديث عن عبد الله بن مسعود (٦) " عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر • قال رجل : ان الرجل يحب ان يكون ثوبه حسنا ونعله حسنة • قال " ان الله جميل يحب الجمال • الكبر بطر الحق وغمط الناس " فاستدل بكونه تعالى جميلا يحب الجمال على جموار محبة الجمال ومشروعيته •

قولنا في ذلك :

اما الطريقة الاولى ، وهي الاستدلال بالفعل على لازمه فهي طريق سالكية لا عوج فيها ، وكل ما ذكره الله تعالى في القرآن من قصص الامم مع انبيائها ، وما فعله الله تعالى باعداء الانبياء ، فانما ذكره للتقدير ، فنعلم عرمة ما عاقبهم الله تعالى عليه ونخاف من ان يوقع الله تعالى مثله بنا ان نحن فعلنا مثل فعلهم • لقوله تعالى (٧) (فاعصوا يا اولي الابصار) •

واما الطريقة الثانية ، وهي ان نفعل مثل فعله ، كأن نقارب الاخطاء مثل ما عاقبه تعالى بسمه ، فهو باب واسع ، لو كان حجة للزم تتبع جزاءات الله تعالى للمحسنين في الدنيا والاخرة ، والصل على نملها • وكذلك عقوبات الله للخاصين • ولزم مثل ذلك سواء ذكر في القرآن ، او شاهد به الناس عيانا ، او علم بطريق ما • وذلك شبي لا ينضبط • وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن التعذيب بالنار ، وقال (٨) " لا تعذبوا بحداب الله " فهذا نهى مصادم لهذا النوع من الاستدلال • ومثله فرار الحجر بثوب موسى حتى روى عريانا ، فلا يجوز ان يستدل بسمه على جواز تعريسة الرجل لتبرئته مما يمتز به • والله تعالى يفعل ما يشاء • فالذي نراه ان هذا النوع من الاستدلال باطل •

ونستلخي من ذلك امورا :

الاول : ان نحب ما احب الله تعالى ، وان نكره ما يكره • فانه تعالى لا يحب الا ما هو خير وحق ، ولا يكره الا ما هو باطل واثم • وانما يحصل لنا العلم بما يحبه الله بكماله بالشرع من الكتاب والسنة • وفي الحديث (٩) ينادي جبريل " ان الله يحب فلانا فاحبوه " وفي الحديث الاخر (١٠) " احب بحبك من احب الله " •

ونعادي بعد اوتك من اداك "

الثاني : بعض ما يتروى بين الحسن والقبح اذا ورد انه تعالى فعله ، يعلم ان
حسن وان كان يتوهم فيه التقدير ، ويكون فعله تعالى دليلا على انه لا تقصر
فيه ، وذلك كقوله تعالى (١١) (والله لا يستحي من الحق) يدل على جواز
مباشرة العمل اذا كان حقا ولا يمنع الحياء من ذلك .

وكاستدراجه لا عدائه ، ومكره بالماكرين ، وكيد له للكافرين (١٢) ، ولعمد
للكافرين ، فكل ذلك جائز بدلالة فعله تعالى .

الثالث : ما ظهر لنا ، حسنه ولم يجارضه دليل شرعي ، كقوله تعالى
(هو مت كل ذي فضل فضله) يصح الاحتجاج به على استحباب انزال اهل
الكفارات في منازلهم . والا كثار من الخير للناس بقدر اعطاهم . وقصر
طريقة المساواة بين الناس مع تفاوت فضائلهم وافعالهم وكقول النبي صلى
الله عليه وسلم (١٣) " اذا مرض العبد او سافر كتب له من الاجر ما كان يعمل
وهو صحيح مقيم " يصح الاستدلال به على اعطاء الموظفين والعمال مثل
اجرهم اذا كان تعطيلهم لعذر صحيح .

ومن هذا النوع ايضا ما ذكر الشاطبي (١٤) وهو عادة الله تعالى في انزال القرآن
وخطاب الخلق به ، ومعاتبتهم بالرفق والحسنى ، وان استفادة ذلك راجع
الى الاقتداء بافعال الله تعالى ، فقد الشاطبي من هذا هم المواخذة
قبل الانذار ، اخذه من قوله تعالى (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا) وعند
من ذلك اينما ترك المواخذة بالذنب الاولى ، والحلم عن تعجيل العذاب للمعاند
وتدريج الله تعالى في الامر بالتكاليف الشاقة والنهي عما افه الناس حتى صار
كالطبع لهم .

ونحن نرى الاخذ من هذه الانواع مع الحذر والاحتياط ، والتنبه الى ان الله
ليس كمثل شئ ، وان ذلك يقتضي التمييز في الافعال ، فليس كل شئ يحسن
منه تعالى عوجسنا منا . والله اعلم .

الاجابة الفعلية لقوله تعالى :

يصح استنباط الاحكام من الاداب البيايية القرآنية ، على ما يذكره البلاغيون .
وقد ذكر الشاطبي لذلك امثلة سبعة ، فقتسمها باختصار تنميما للفائدة .

١- ان القرآن حين اتى بالنداء من الله للعباد ، اتى بحرف النداء المقتضى للبعد بحوقله (١٥) (يا عبادى الذين اسرفوا على انفسهم لا تقنطوا من رحمة الله)

وحين اتى بالنداء من العباد لله ، ترك حرف النداء ، استشعارا للتقرب . فيحصل بالاعتداء بالتمهيد القرآني تعلم هذا الادب .

٢- ان نداء العبد لله جاء في القرآن بلفظ (الرب) في عامة الامور ، تنبيها وتعليل لان ياتي العبد في دعائه بالاسم المقتضى للحال المدعوم بهما . ومثاله قوله تعالى (١٦) (ربنا لا تزغ قلوبنا) وقوله (١٧) (ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا او اخطانا)

٣- اتى بالكناية في الامور التي يستحيا من التصريح بهما ، كقوله (من قبل ان تصومن) (فاتومن) (كانا ياكلان الطعام)

٤- اتى بالالفاظ الذي ينبي في القرآن عن ادب الاقبال من الغيبة الى الحضور اذا كان الحال يستدعي ذلك ، نحو (مالك يوم الدين) (اياك نعبد) (عيسى وتولى ان جاءه الا عيسى وما يدريك لعله يزكى)

٥- الادب في ترك التخصيص على نسبة الشر الى الله تعالى ، كقوله (١٨) (بيدك الخير) ولم يرد نفسه بقول (والشر) ونحو قوله (١٩) (والذي هو يطمعنى ويسقين) (واذا مرضت فهو يشفين) لم يقل (واذا امرضني فهو يشفين) .

٦- الادب في الملاحظة ان لا يفاجى بالرد كفاحا ، دون التناهي بالمجاملة والمسامحة كقوله تعالى (٢٠) (وانا اواياكم لعلى هدى او في ضلال مبين) وقوله (٢١) (قل ان اقتربت منكم ففلي اجرامني) .

١٥- سورة الزمر / ٥٢	١٦- سورة آل عمران / ٨	١٧- سورة البقرة
١٨- سورة آل عمران / ٢٦	١٩- سورة الشعراء / ٢٩ ، ٨٠	٢٠- سورة سبأ / ٢٤
٢١- سورة هود / ٢٥		

٧- الادب في اجراء الامور على القادرات في التسببات وطقى الاسباب منها ، اخذنا
 من مساكن الترجيات المادية ، كقوله تعالى (٢٢) عسى ان يبعثك ربك
 مقاميا محمودا) وقوله (لعلكم تتقون) (لعلكم تذكرون)

ثم قال الشاطبي (٢٣) بعد ايرادها : " ان هذه الاظلمة ، وما جرى مجراها
 لم يستفد الحكم فيهما من جهة وضوح الالفاظ للمعاني ، وانما استفيد من جهة
 اخرى ، هي جهة ~~تبيين~~ ~~الوجه~~ ~~الاقتضاء~~ بالافعال " .

مبحث

تقرير الله تعالى

ليس تقرير الله تعالى حجة ، ثانه يطى للظالمين ويصلهم الى اجل لا ريب فيه ، وقد يغفرو ويغفر ، نذلك حقسه تعالى قال عز وجل ﴿ ١٧٩ ﴾ **واشأ الله ما فعلوه**)

وقد احتج الكفرة بتقرير الله لهم على ما كانوا عليه من الشرك والافتراء ، فوالله عليهم حجتهم ، قال (٢) **سيقول الذين اشركوا لو شاء الله ما اشركنا ولا ابائنا ولا حرمنا من شمسى** . كذلك كذب الذين من قبلهم حتى ذاقوا باسنا تل هل عندكم من علم نتخبروه لنا ان تنهون الا الظن وان انتم الا تخرصون)

ويتعين النذارني نوعين من تقريره تعالى ، راي بعض الحلما انها حجة :

النوع الاول : تقريره تعالى لما يذكره في كتابه من القضايا . فكل قضية ذكرت في القرآن ولم ينسها الله تعالى على بطلانها فهي تنهية حق . وكل فصل او امر او نهى صدر عن احد في القرآن فهو حق الا اذا نسه على بطلانها .

والدليل لهذا النوع امان :

ادانه باستقراء آيات الكتاب وجدت الحادة انه اذا حكى امرا لا يرياه او ذكر شيئا يوهم غير المراد ان يشير الى بطلانها ، او ياتي بما يدفع التوهم وينفي الاحتمال ، ومثاله قوله تعالى (٣) **وجعلوا لله ما ذرا من الحرث والا نعام نصيبا فقالوا هذا لله بزعيمهم وهذا لشركائنا** . ادانى قوله **سواء ما يحكمون**) وقوله (٤) **فثبنا ما سليطان وكلا آتيننا حكما وعظما**) وقوله (٥) **اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله** . والله يشهد **ان المنافقين لكاذبون**)

١- سورة الانعام / ١٣٧ ٢- سورة الانعام / ١٤٨ ٣- سورة الانعام / ١٣٦
٤- سورة الانبياء / ٧٩ ٥- اول سورة المنافقون

٢- ان الله انزل كتابه هداية وارشادا وتعليما للناس، يبين لهم ما يشرعه الله تعالى لهمسم ويحكم على الافعال البشرية، بما يريد الله تعالى ان يكون لهمسم شرعا ودينا * وقد سمي الله كتابه فرقانا وهدى وبرهانا وبيانا لكل شي * فلا يناسبه ان يذكر عن احد من الناس ما هو باطل، ثم يسكت عن التبيين طبعه بطلانسه، فان ذلك يفهم منه رضاه بسمه (٦).

والمقرر طيه في القرآن قسمان :

الاول : ما كان شريعة سماوية لنبي سابق او قولا من اقواله او فعلا من افعاله * ويدخل ذلك في مسألة شرائع من قبلنا هل هي شرع لنا ؟ وهي مذكورة في كتاب الاصول فلا نطيسل بذكر الخلاف فيها * والذي رجحه البزدوى وغيره، ان ما كان شريعة لمن قبلنا * وثبتت لنا بكتاب الله، او ببيان من رسول الله صلى الله عليه وسلم يلزمنا العمل بسمه على انه شريعة لنا، ما لم يعلم عندنا نسخه في شريعتنا (٧) وانما اشترط البزدوى ان يقتض الله تعالى اورسوله غينا ذلك من غير انكار لسمه، احتياطا للدين، لما ثبت من تحريف اهل الكتاب * (٨)

وقد احتج بعض الفقهاء كثيرا باشياء من هذا النوع، فمنها المهايأة (٩) : احتجوا لصحتها بما في قصة نوح (١٠) " ونبئهم ان الماء قسمة بينهم " والمهايأة تقاسم منافس مع الشئ المشترك بحسب الزمان او غيره بان يستقطه كل من الشريكين سنة او شهورا مثالا *

واستدل المالكية والشافعية والحنابلة (١١) على جواز الجمالة بقول يوسف (١٢) (ولمن جاء بسمه حمل بعير وانا بسمه زعيم) *

واستدل عبد الكريم زيدان (١٣) بخروج موسى (غائفا يتقرب) على اخذ الداعسي للحرر *

واستدل البعض (١٤) على اباحة صناعة التماثيل بما في قصة سليمان (١٥) (يعطون

٦- انظر الشاطبي : الموافقات ٣/ ٣٥٤ ٤/ ٦٤ على حسب الله : اصول التشريع الاسلامي ص ٢٧، ٢٨

٧- اصول البزدوى بشرح البخاري ٣/ ٩٣٣

٨- اصول البزدوى بشرح البخاري ٣/ ٩٣٦ ٩- المصدر نفسه ٣/ ٩٣٦

١٠- سورة القمر / ٢٨ ١١- انظر ابن قدامة : المغني ٥/ ٦٥٦

١٢- سورة يوسف / ٧٢ ١٣- اصول الدعوة ص ٤٢٤

١٤- الاستاذ عبد المجيد وافي، في مجلة (الروي الاسلامي) الكويتية، عدد ٣٦ ص ٥٦ وقد روت طيه في مجلة (المجتمع) الكويتية في العدد الصادر ٢٤ شوال ١٣٩٠ هـ ص ١٧ وما بعده ١٥- سورة سبأ / ١٦

له ما يشاء من معاريف وتطائيل وجنان كالجواب وقدور راسيات)

واستدل ابن عباس على السجود في سورة (ص) بفعل داود *

واستدل غيره على جواز تولي الخط لذي الكفار وعلى جواز طلب الوظائف الرفيعة ، وأدلاء الداليل بما عنده من الصفات والخصائص والخبرات ، بقول يوسف (اجعلي على خزائن الارض اني حفيظ عليم) (١٦) .

واستدل (١٧) بقصة الخضر في خرق السفينة - والراجح انه نبى - على جواز تعييب ملك الخير لاجل انتاذه من السرقة او التلف .

ولا بد عند الاستدلال بمثل هذا من النظر في ما يمارضه ، على الطريقة المصهودة في سائر الأدلة .

وطيه فلا يتم الاستدلال بقتل الخضر غلاما ، والقاء يونس في البحر عند خوف فرق السفينة على فعل مثل ذلك ، ولا على جواز صناعة التطائيل لتحريمهما في شريعتنا بالسنة النبوية *

الثاني : ان يكون المقرر طيه ليس شريعة سطاوية ولا تولا او فعلا لنبي . وسواء اكان المقرر مؤمنا كذا القرنين ونحوه ، او لم يكن مؤمنا *

والاقرار على هذا النوع اعنف من الاقرار على سابقه ، لان الاول لما كان في الاصل شريعة لنبي ، وكان لدينا من الأدلة امره تعالى لنبينا بالاعتقاد بهدى مسن قلبه من الانبياء ، كان ذلك دليلا خاصا لحجيته ، اما ان لم يكن نبيا فليس لدينا من الأدلة على حجيته الا ذكره في القرآن من غير انكار *

والذي نقوله انه حجة ما لم يمارضه ما هو اوضح منه .

وله امثلة كثيرة ونذكر منها :

(١) قول الذين قلبوا على جماعة اصحاب الكهف (١٨) (لننخذن عليهم مسجدا) وقسموا جاء في حق من فعل مثل ذلك الحديث (١٩) " اولئك قوم اذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجدا ، وصوروا فيه تلك الصور ، اولئك شوارد الخلق عند الله "

١٧- ابن عبد السلام : قواعد الاحكام ٢٩/١

١٦- سورة يوسف / ٥٥

١٩- البخاري ١٨٨/٢ ومسلم ١١/٥

١٨- سورة الكهف / ٣١

٢- قصة مؤمن آل فرعون ، وفيها (٢٠) (يكتُم إيمانُه) يستدل بها على جواز الكتان عند الخوف على النفس ، وأفضلية الاعلان بالدعوة والصدع بها وخاصة حيث يخشى عليها عند الكتان من التجريف أو الضياع • يؤخذ هذا من تنويحه الله بشأن هذا المؤمن وتخليصه ما قاله بعد الاعلان •

٣- قصة سليمان ، وقول ملكة سبأ (٢١) (ان الطوك اذا دخلوا قرية افسدوها وجعلوا اعزة عليها اذ لمسة) •

٤- قصة شاهد يوسف حين قال (٢٢) (ان كان قميصه قد من قبل فصدقت • • • الآيات) يستدل به على الجمل بالقرائن •

٥- قول اصحاب النار لما قيل لهم (٢٣) (ما سلحكم في سفر • قالوا لم نك من المصلين ولم نك نطعم المسكين • وكنا نخوض مع الخائضين)

استدل به الاصوليون على ان الكفار مخالفون بفروع الشريعة •

النوع الثاني : تقريره تعالى لما كان الصحابة يفعلونه في عصر نزول الوحي • وليس المراد كل ما يفعلونه حتى المعاصي التي ربطا كان بعضهم يفعلها ويستغفري بها ، وانما المراد ما كانوا يفعلونه على انه مما يامر به الشرع او يجيزه •

لقد ذكر هذا النوع ابن تيمية والترم انه حجة ، وذلك في ما نقلناه عنه قريبا يقول " الاصل قول الله ، وفعله ، وتركه القول وتركه الفعل ، وقول رسوله ، وفعله ، وتركه القول والفعل " قال هذا تثبيتا لما ذكره عن ابي سعيد الخدري في شأن الحزل انه قال " كنا نحلز القرآن ينزل ، لو كان شيئا ينهى عنه لنهى عنه القرآن " ثم قال ابن تيمية (٢٤) : " فهذا لا يحتاج الى ان يبلغ النبي صلى الله عليه وسلم لكن هذا المأخذ قد ذكره ابو سعيد ولم ار الاصوليين تعرضوا له "

رأينا في هذا الاصل :

تحقيقا للمسالة نبين ان هذه اللفظة التي نسبت الى ابي سعيد ، وهي " لمو كان شيئا ينهى عنه لنعاناه القرآن " وودت في كلام بعض الفقهاء والاصوليين منسوبة

الى ابي سعيد الخدري ، والى جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ١٢ ما رواه ابي سعيد في الحزل فليس فيها هذه الجطة اصلا في مجموع الروايات التي ذكرت في (جامع الاصول) وانما الذي فيها " انهم سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال : لا عليكم ان لا تغفلوا فانما هو القدر " (٢٥).

واما رواية جابر ، فتد رواها مسلم قال " حدثنا ابو بكر بن ابي شيبة واسحاق ابن ابراهيم ، قال اسحاق اخبرنا ، وقال ابو بكر حدثنا ، سفيان ، عن عمرو ، عن عطاء عن جابر ، قال : كنا بعزل والقرآن ينزل . زاد اسحق : قال سفيان : لو كان شيئا ينهى عنه لنهاه الله القرآن " ا مرواية مسلم .

اقول : الظاهر في هذه الرواية ان هذه الجطة الاخيرة ليست من كلام جابر ، بل هي من كلام سفيان . ويحتل ان تكون من كلام جابر . ولكن قد اخرج مسلم والبخاري ايضا وغيرهم من روايات اخرى فلم يذكروها في كلام جابر . وانما الذي فيه في بعض الروايات عند مسلم " فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فلم ينهه " .

فكلا الصحابييين ذكرا ان هذا بلغ النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم ينهه عن ذلك ونهى في كلامهما الاحتجاج بتقرير الله تعالى ، بل الاحتجاج بتقرير رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولعل الذي غرض بعض اهل العلم ، ما صنعه صاحب (المصنف) اذ اختصر حديث مسلم ، وادرج كلمة سفيان في الحديث (٢٦) ، ولم يكن له ان يغفل عنه . وغفل ابن دقيق العيد فلم يشمر الى ذلك وشرح الحديث على حاله ، فقال " استدلال جابر بتقرير الله تعالى غريب ، وكان يحتمل ان يكون الاستدلال بتقرير الرسول . لكن شرط بعلمه بذلك ، ولفظ الحديث لا يقتضي الا الاستدلال بتقرير الله تعالى " اهـ .

ومن هنا كان الصواب في المسألة . ان تقرير الله في زمن الوحي يكون حجة بشرط ان يبلغ الفعل النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يحتج بذلك على ما لم يبلغه . وكلام الشوكاني في ذلك محرج . وذلك حيث يقول في نيل الاوطار (٢٧) ، في شرح هذا الحديث " فيه جواز الاستدلال بتقرير من الله ورسوله على حكم من الاحكام ، لانه لو كان ذلك الشامي حراما لم يقربا عليه ، لكن بشرط ان يحلمه النبي صلى الله عليه وسلم " .

٢٥ - صحيح مسلم (عبد الباقي) ١٠٦٢ / ٢ . جامع الاصول ١٠٤ / ١٢

٢٦ - ابن دقيق العيد : شرح عدة الاحكام ٢٢٤ / ٢

٢٧ - ٢٠٩ / ٦

وهكذا يتبين ما في كلام ابن تيمية رحمه الله ، السابق ذكره ،
من المؤخذة • ويتبين أيضا ان اعراض الاسولين عن هذا النوع انما هي
لعدم استقلاله بالاحتجاج • والله اعلم •

الباب الثالث

الباب الثالث

التعارض والترجيح

١- مقدمة في الاختلاف بين الأدلة

٢- التعارض بين الفصل والفصل

٣- تعارض الاتصال والاقوال

٤- تعارض الفصل والأدلة الأخرى

٥- اختلاف التفسير والقول ، واختلاف التقرير والفصل

ملحق : الصور التفصيلية لاختلاف القول والفصل

(قطعة من رسالة الحافظ الملاقي)

مقدمة

في الاختلاف بين الأدلة

إذا نظر المجتهد في المسألة ، وعرف الأدلة الشرعية الواردة فيها ، فقد تكون تلك الأدلة متفقة في الدلالة على الحكم فيقوى بعضها بعضاً ، وتأكد حكم المسألة بذلك .

وإن كانت الأدلة مختلفة ، ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ، فإن كان بعضهما قطعي الثبوت والدلالة ، والآخر ظني الثبوت ، أو ظني الدلالة أو ظنيهما ، قدم القطعي على الظني . إذ إن الظن ينفي إذا غلبه أمر قاطع . ومثاله أن يخبرك مخبران فلابساً غائب عن البلد ، ثم تنظر فتري ذلك الشخص بعينه أمامك ، فإن خبر المخبرين خطوهم ، بثبوت تقيض دعواه قطعاً ، فينفي ظن غيبته أصلاً (١) . وقد ردت عائشة رضي الله عنها حديث عمر وحديث ابن عمر (٢) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " إن الميت يحدب بيكاً " أعلمه طيسه " ردت به بقول الله تعالى " ولا تزدوا زنة وزد أخرى "

وإذا ان يكون دليلان قاطعان ينفي أحدهما عين ما يثبت الآخر ، فذلك بالنظر إلى الحقيقة والواقع أمر مستحيل . لأن الشريعة من عند الله ، فلا تناقض فيها ، إلا بان يكون أحد الدليلين ناسخاً للآخر .

وإذا تعارض ظني / فهذا أمر ممكن ، وواقع مع ظني

والتعارض - المصطلح عليه - بين الدليلين ، هو تقابلها على وجه يمنع كل منهما مقتضى صاحبه (٣) .

(١) انظر المستصفى للخرالي ١٤٧/٢ ، جمع الجوامع للسبكي ٢٥٧/٢

(٢) رد ما لرواية عمر متفق عليه ، ورد ما لرواية ابن عمر متفق طيهما كذلك ورواهما مالك والترمذي والنسائي . وانظر الزركشي : الإجابة لما سدرته عائشة على الصحابة .

(٣) الاسوى : نهاية المنقول ٦٤/٢

الحمل عند اختلاف الأدلة :

إذا اختلف مقتضى الأدلة في المسألة الواحدة عند المجتهد ، على وجه يؤمم
التعارض ، وكان كل منهما صحيحا • فانه يتخذ الخطوات التالية بالترتيب ، فلا يتعجل
شيئا منها قبل مكانه •

- | | |
|-----------------------|-----------------------------------|
| ١- الجمع بين الدليلين | ٢- اعتقاد النسخ |
| ٣- الترجيح بينهما | ٤- التوقف أو التخيير ، أو التساقل |

الخطوة الأولى : الجمع بين الدليلين :

هو أولى من غيره لان فيه الحمل بالدليلين جميعا • اما الخطوات التي بعد هذه
ففيها الغاء احد الدليلين على الأقل ، والالغاء ابطال ، فلا يجوز ابطال الدليلين ،
ان امكن اعطاه • والجمع بين الدليلين يكون بفهم كل واحد منهما على وجه غير ما يفهم
عليه الاخر بحيث يزول التعارض بين مدلوليهما • ووجه الجمع كثيرة •

فمن ذلك الجمع بين النصين بحمل المطلق على التقييد • وحمل العام على الخاص •
ومنه حمل احد ما على الحقيقة والاخر على المجاز •

ومن طرق الجمع بين الدليلين المتعارضين حملهما على حالين ، او زمانين ، او
مكانين • فمثال حملهما على حالين حديثان النبي صلى الله عليه وسلم استأذن رجل في
القبلة في رمضان فاذن له ، واستأذنه اخر فلم ياذن له • قال الصحابي راوى
الحديث : فنظرنا فاذا الذي اذن له شيخ والذي نهاه شاب • ولم يحطوه على النسخ
ولا احتاجوا الى ترجيح •

ومثال حمله على زمانين ، او مكانين ، ما اذا نهى بعض المسلمين عن القتال واذن
لغيرهم ، فكان النهي في شهر حرام ، والاذن في غير شهر حرام ، او النهي في الحرم والاذن
في الحل •

ومن طرق الجمع التخصيص ، فان كان احد الدليلين اخص من الاخر مطلقا
قدم حكم الاخص في منطقة خصوصه ، وبقي حكم العموم في بقية افراد العام • كما يذكر
ذلك في باب العموم والخصوص ، من كتب الأصول •

الخطوة الثانية : النسخ :

لا يجوز المصير الى النسخ الا اذا تمت شروطه • ومن شروطه ان يعرف المتأخر
من الدليلين بحجة صحيحة ، اذ لا يجوز ان يعتبر احد الدليلين ناسخا للاخر

بمجرد الرأي • لا احتمال ان يكون الحكمين هو الصحيح •

ومن شروط النسخ ايضا ان السنة الاحاديثية لا تنسخ القرآن عند جمهور

العلماء • وقيل ايضا السنة المتواترة كذلك لا تنسخه •

وكذلك المتواتر من الحديث لا ينسخ بحديث الاعداد •

الخطوة الثالثة : الترجيح بين الدليلين :

والترجيح يكون من جهة سلت مختلفة ، يجمع بينها ان جهة الترجيح تسوية
في احد الدليلين المتعارضين يتميز بها عن الاخر ، فيكون ثل دلالته على المطالب
اقتوى من دلالة الاخر • فيحمل بالراجح ، ويطرح الاخر فيبطل • وهذه الجهات مختلفة
منها :

١- الثبوت ، لان رجحان احد الدليلين من حيث الثبوت ، يقو بالثبوت بان الاخر
مكذوب ، او موهوم •

ومن هذه الجهة جهة الثبوت سيقدم المتواتر على الاحداد ، ويرجح الاكثر
برواة على الاقل ، ويرجح ما سلم سنده على ما فيه اضطراب • وترجح رواية الاضبط
والا وثق على رواية من عوائل منه ضبطا او ثقة • ويرجح ما له شواهد ، على ما لا
يشهد له في الشرع شسي •

٢- ومنها : جهة جنس الدليل وهي ان يكون جنس احد الدليلين اقوى من جنس الدليل
الاخر • فيقدم القرآن على السنة • والقياس ، وتقدم السنن على القيسية • وما اجماع
فتقدم البعض على القرآن والسنة من جهة انه لا يقبل النسخ • ورفض ذلك ابد من
تيمة (٤) ومكرو اجماع كالشوكاني (٥) •

٣- ومنها : جهة الوضوح والصراحة : فيقدم القياس البلي على الشفي ، ويقدم النص
على الظاهر والمؤول ، والحقيقة على المجاز ، ويقدم ما ذكرت طته على ما لم تذكر طته ،
لان ما ذكرت طته اوضح ، ويقدم المنطوق على الاشارة والمضموم •

٤- ومنها : جهة تاكد الدلول ولزومه للمكلف : فيقدم النهي على الامر ، لقول النبي

صلى الله عليه وسلم (٦) " ما نهيتكم عنه فاجتنبوه وما امرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم " ومثاله تقديم حديث النهي عن الصلاة بعد العصر ، على الأمر بالصلاة عند دخول المسجد قبل الجلوس فيه ، في حق من دخل بعد العصر • ويقدم ما كان اقرب الى الاحتياط •

والمرجحات كثيرة ، اذ كل اشارة ثانوية قد يرجح بها اذا انقذ لدى المجتهد تأليها لا عند الدليلين ، على وجهه صحيح مطابق للطرق الشرعية ، والا فمستعمل المعسرة •

الخطوة الرابعة : التوقف او التغيير :

اذا عجز المجتهد عن الترجيح بوجه من الوجوه ، فقد قيل : انه يتوقف عن الحكم بكل منهما • وقيل : يغير ، فيفعل اى الوجهين شيئا • ، لان معه دليلين على كلتا العمريتين • وقيل : ان ذلك يدل على بطلان الدليلين ، فيتساقتان ، ويرجع الى المجتهد كمن ليس عنده دليل • والله اعلم •

التعارض في الافعال : ان الدليل الفعلي اما ان يعارضه دليل فعلي اخر ، او دليل قولي ، او غير ذلك من الادلة • فتعقد لكل من هذه الاحوال الثلاثة فصلا • ونتبعها بفصل في تعارض الترخيم وغيره • والله المسؤول ان يمدد القبول • ويحسن طمى التمام •

الفصل الأول

التعارض بين الفصل والفصل

(يَدْخُلُ فِيهِ التَّعَارُضُ بَيْنَ الْفَعْلِ وَالْفِعْلِ)

إذا ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم فعلا من مختلفان بأن يفعل الشيء مودة ويتركه أو يفعل ضده ، كان يوم يوم اثنين وفداء في يوم اثنين آخر • أو يقوم عند رؤيته جنازة ، ثم يقصد عند رؤيته جنازة أخرى ، نط موقف المجتهد إذا ذلك ؟
إن أطام المجتهد طريقين في هذه المسألة ، وقد ذهب إلى كل منهما بمحض
الاصوليين :

الأول : أن يقال : أن ورود كل جملة ليس من التعارض في شيء • فينبغي عليه أن كلا من الفعلين جائز ، فيتغير بينهما • وجهه أنه ان الفعل يدل على الواو ، فلا تعارض •
والثاني : أن يقال أنها يتعارضان إذا لم يمكن الجمع بينهما ، فإن علم التاريخ فإن الفعل الثاني منها يكون تاما للأول • وإن لم يعلم يرجح بينهما ، ولا تساقطا • أو يتخير المجتهد بينهما أو يتوقف على ما تقدم في التعارض •

ويستدل لهذا القول بما ورد في حديث ابن عباس (٦) : أنهم سئله عن صحابته النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يأخذون بالأحد ث فلا يحدث من أمره صلى الله عليه وسلم •
مذهب الاصوليين في ذلك :

الذهب الثاني الباتلاني إلى القول الأول • فرأى أن الفعلين لا يتعارضان ، وأن التعارض فيهما محال • يقول في كتابه التتريب (٧) "دخول التعارض في الفعلين محال ، لأنه أن وقتا من شخصين ، أو من شخص واحد في وقتين ، أو على وجهين مختلفين • لم يكن بينهما تعارض ، لأن الفعل يكون من أحد الناطقين قسمة ، وأن من الآخر مصيبة ، ويكون من الشخص

٦- رواه مسلم ٢/٢٦١ وأبو نوري وطائفة ١/٢٩٤

٧- أبو ثناء : الحقيق ق ١٤

الواحد في وقت قريبة ، وفي وقت آخر حراماً " اهـ

ومن قال بامتناع التعارض بين الفلطين ابو الحسين البصري والقشيري ، والغزالي في المستصفى ، وابن الهيثم وغيرهم ^(٨) . والظاهر من كلام الجويني في البرهان انه يميل الى هذا القول . وقال الحلبي " هذا القول هو الذي يطبق عليه جمهور ائمة اصول " .

٢- وذهب جميع آخر من العلماء الى القول الثاني :

ونسبه الجويني في البرهان ^(٩) الى " كثير من العلماء " قال " وللشافعي صفو الى ذلك " يشير الى صلك الشافعي في اختلاف الروايات عن النبي صلى الله عليه وسلم في صفة صلاة الخوف . وسوف نستعرض ما قاله رضي الله عنه في موضع آخر من هذا الفصل وقال به ابو اسحاق الشيرازي ^(١٠) ونسب الشوكاني هذا القول الى ابن رشد ونسبه الطائري ^(١١) الى الجمهور . ولعله يعني جمهور الفقهاء ، لا جمهور الاصوليين . فان هذا الصلك اغلب على كلام الفقهاء كما ياتي .

ووجه هذا القول ، ان الافعال لما كانت دالة على الاحكام ، كالاتوال ، فاذا دل الفصل الاول على الوجوب مثلاً ، ثم كان معه صلى الله عليه وسلم الترك ، فانفسه يدل على نسخ الوجوب . وكذا لو ترك على صفة يعلم منها التحريم ، ثم فعل ، فانه يدل على نسخ التحريم .

تحرير محل النزاع :

١- لا نزاع في ان الفلطين لا يتعارضان بالنظر الى حقيقتهم ، لان كل فصل منهما يقع في زمان خاص ، وشرط التعارض التساوي في الزمن بين المتضادين ، فاذا فعل في وقت ثم ترك في وقت آخر ، لم يكن ذلك تعارضاً .

وكما ان الذات لا تتعارض ، فكذلك الافعال ، لانها اكوان وجودية . ويقول ابو الحسين البصري ^(١٢) " الافعال انما تتنافى اذا كانت متضادة ، وكان محلها واحداً

٨- انظر النقول عن هؤلاء وغيرهم في المحقق من طم الاصول لابي شامة ق ٤٢-٤٧ ، وفي تفصيل الاجمال للحلبي ق ٤٢

١١- اللجج ص ٣٥

١٠- ابو شامة : المحقق ق ٤٣ أ

١٢- المختار ١/ ٣٨٨

١٢- ابو شامة : المحقق ق ٤٦ أ

ورقتها واحدا • ويستحيل ان يجمد الفعل وضده في وقت واحد ، في محل واحد ، فيستحيل وجود افعال متعارضة • اما الفعلان الضدان في وقتين فليسسا متعارضين بانفسهما "

٢- ولا نزاع ايضا في ان الفعل ان كان بيانا لمجمل ، انه يحل محل القول • فاذا فصل بعد ذلك ما يعارضه ، يحتل ان يكون الفعل الثاني ناسخا للاول ، وذلك ان لم يمكن الجمع بينهما •

يقول الشوكاني (١٤) " ان وقعت الافعال بيانات للاقوال ، فقد تتعارض في الصورة ولكن تتعارض في الحقيقة راجع الى المعينات من الاقوال ، لا الى بياناتها من الافعال ، وذلك كقوله صلى الله عليه وسلم " صلوا كما رايتهموني اصلي " فان اخر الفعلين ينسخ الاول كآخر القولين " ا هـ

ومما يمكن التمثيل به للافعال البيانية المتعارضة صوم صلاة الخوف • فقد وردت روايات تقتضي ان النبي صلى الله عليه وسلم صلاها على اربع وعشرين صفة • ثبت منها بحسب علم الاصطلاح ستة عشر صفة (١٥) • وقد مال الشافعي الى الاخذ بالتأخر منها ، وهذا يحل على معنى نسخ المتقدم منها بالتأخر • ووجهه ان فعله صلى الله عليه وسلم في صلاة الخوف ، بيان لما في القرآن •

٣- ولا نزاع ايضا ان الفعل اذا دل دليل على ان المراد دوامه وتكراره في المستقبل في حقه صلى الله عليه وسلم ، ودل دليل خاص على ان المراد تاسي الامة به في ذلك الفعل ، انه يجري فيه التعارض ايضا لتكراره منزلة القول • وقوم يقول انباقلاني (١٦) " لا يمتنع ان يستدل بفعله صلى الله عليه وسلم ^{على} نسخ حكم ثبتته وهو ان يحل بدليل ان ما ونسخ من فعله صلى الله عليه وسلم المراد دوام فعله ، فيحصل ذلك بحسب القول الذي يقتضي دوام التجدد بالفعل في المستقبل • فكما يصح دخول النسخ في حكم قول هذه حاله ، فكذلك يصح نسخ حكم فعل حل محله "

ويعلم ان المراد دوام الفعل وتكرره في المستقبل اذا علم ارتباطه بسبب مكرر (١٧) ، كصوم الاثنين مثلا ، وصلاة الضحى •

٤- وواضح ايضا انه ليس من قبيل تعارض الفعلين اختلاف الغلبة في الفعل الواحد اذا نقلوه على وجهين فأنشأ • فان هذا خارج عن مسالتنا ، بل هو من قبيل التعارض في الرواية ، فيجوز الترجيح بين الرواية بالثقة والضبط ، وغيرها ، او بالترجيح بين الصور الموهمة انفسها •

ومثاله صلاة الخسوف ، فان مسلما روى فيها ، في كل ركعة ثلاث عشرة ركوعات ، وروى كذلك في كل ركعة اربعة ركوعات • وقال ابن تيمية (١٨) :

" هذا ضعفه حذاق اهل العلم ، وقالوا : ان النبي صلى الله عليه وسلم يسلم الكسوف الا مرة ، يوم مات ابنه ابراهيم ، وقد تواتر انه انما ركع ركوعين " اهـ

وقد عقد الخزالي في المخول (١٩) لا اختلاف الغلبة في الفعل الواحد ، مسألة • ونقل فيها عن الشافعي انه يتلقى من نقلهم للصورتين جواز الا ميسر • واختار الخزالي ان ذلك من تعارض الغلبة ، فيجوز الترجيح ، ولا يدل اختلافهم على جواز الا ميسر • وبين ان ما نقل عن الشافعي انما قاله في صلاة الخسوف وكان ذلك منه ترجيحاً لا حدى الروایتين لقوله من ابهة الصلاة •

٥- ولا نزاع ايضا ان ما كان من الافعال لا دلالة له على الاحكام اصلا ، فانه لا يقع فيه التعارض كالافعال الجبلية الاضطرابية كالتنفس ، واصل الاكل والشرب • وكذلك الافعال التي ثبتت اختصاصه بها صلى الله عليه وسلم ، لا تتعارض في حقها ، وقد تتعارض في حق غيره صلى الله عليه وسلم •

فالذى فيه اختلاف ونزاع ، انما هو الافعال المجردة المطلقة ، وهي التي سبق ان عقدنا لها فصلا في الباب الاول •

وقد حكى ابو نصر البقشيري عن الباقلاني ، تحديد ما فيه الخلاف ، فقال (٢٠) " اما الافعال المطلقة ، التي لم تقع موقع البيان من الرسول ، وهي الستة يتوقف فيها الواقعية ، فلا يتحقق فيها تعارض ، فان الافعال لا يصحح لها " اهـ

فهذا موضع النزاع •

١٨- الفتاوى الكبرى ١٨/١٧ ، ١٨ وانذار مسألة عدد ركوعات صلاة الكسوف في فتوح الباري ٢/٥٢٢

١٩- ص ٢٢٧

٢٠- ابو شامة : المحقق ق ١٤٤ • الزركشي : البحر المحيط ٢/٢٥٣ ب

وقد بين الطائري موضح النزاع ، وذكر ما يجري فيه الخلاف ، وذلك حيث يقول (٢١) " ان قد رتبنا تعدى حكمه صلى الله عليه وسلم اليها ، صار من ناحية تعدى الحكم اليها اما وجوبها او تدبيرها ، على الخلاف في ذلك ، يتصور فيه التعارض ، وينزل الفعل منزلة القول المشتغل على المعاني . فاذا نقل عنه صلى الله عليه وسلم فاعلان متعارضان ، ولم يتصور فيهما طرق التأويل (يعني الجمع) فان احدهما يكون ناسنا للاغمر . فيطالب التاريخ ، حتى يعلم الاغمر فيكون هو النسخ . هذا مذهب الجمهور . وراى القاضي (الباقلاني) ان النسخ هنا لم تدع ضرورة اليه ، كما دعت في الاقوال . لان الفعل مقصور على فاعله ولا يتعداه وليس كالصريح المشتغل على معان متضادة . فاذا وجدنا فعلين متعارضين ، حملناهما على التجهيز والاباحسة ، وقبلنا : القصيد بيان جواز كل واحد من الفعلين " .

قال " وهذا الذي تاله القاضي فيه نظر عندي ، الا على راي الذاتيةين الى ان فعله صلى الله عليه وسلم يقتضي الاباحسة . وليس القاضي ممن القايلين بذلك ، بل مذهب الوقف " اهـ

وقال الحلاشي في مفتتح كلامه في مسألة تعارض الفعلين " اعلم ان الكلام في ذلك صلي على مسألة فعله صلى الله عليه وسلم فاذا يدل عليه فسيحق الامسة ، والكلام في تلك المسألة مشهور طويل " .

قولنا في المسألة :

لقد نقلت كلام الطائري بتطامه لا يرايتمه حدد سبب الخلاف ، وركب عليه الغموض . فان من قال بان الفصل المجرد يدل على الوجوب في حقا ، فان الفعل يكون عنده شبيها بالقول ، ولا حاجة الى ورود دليل خاص يدل على التكرار فسيحقنا ولا على وجوب التاسمي .

وايضا على قول المساواة ، يتصور استناد الوجوب في حقا ان حملنا انه صلى الله عليه وسلم فعل الفصل على سبيل الوجوب .

(٢١) انظر هذا النص في المحقق لابي شامة ٤٦ أ ، وعنه ثلثناه . وانظره ايضا في تفصيل الاجمال للحلاشي ق ٤ ، وفي البحر المحيط للزركشي ٢٥٤/٢ ب

أما على قول الاستحباب ، فيحتمل القول بالتعارض ، لأن الاستحباب حكم شرعي يتصور نسخه ، بأن يعلم أنه على الله عليه وسلم ترك ذلك الفعل على سبيل استحبابية الترك ، فيدل ذلك على زوال الاستحباب السابق • ويحتمل أن يقال : الترك للمستحب لا حرج فيه ، فلا يدل على عدم الاستحباب •

أما على القول بأن الفعل المجرى لا يدل على أكثر من الإباحة فيتأشى القول بالتخيير بين الفعلين ، وعدم التعارض بينهما •

وأما ما استشكله الطزى من قول الباقلاني بالوقوف في الأفعال المجردة ، وقوله هنا باستفادة جواز الأمرين فلم نر لفظة الباقلاني بحروفه للعلم على صرح بدلالة قوله على الجواز في حقنا ، فإن قال بذلك تناقض ، ولعله إنما قال بالجواز في حقنا على الله عليه وسلم فافهم • أما الخزالي ، من الثاقلين بالوقف ، فقد صرح ^(٢٢) باقتناعه بالتعارض بين الفعلين ، ولكن ذكر أنه لا يستفاد من كلا الفعلين حكم بالنسبة إلينا •

فالحاصل : أننا لا نذهب إلى أي من القولين بكطالته ، بل نذهب إلى التفصيل فبناءً على ما تقدم اختياره من قول المساواة في الفعل المجرى ، وإن الفعل المجرى قد يدل على الوجوب أو الاستحباب نقول : أن الذي يختاره عند اختلاف الفقهاء ما يلي ، ولم نجد أحداً قبله كما تذكر هنا ، وبالله التوفيق :

أولاً : أن كان الفعل بياناً أو أمثالاً لدال على الوجوب فعارضه فعل آخر ، ولم يمكن الجمع بينهما ، يعد الثاني ناسخاً لأول في حلاله • ^(٢٣) أن علم التاريخ ، ولا صير إلى الترجيح بينهما •

ثانياً : وكذلك في الفعل المجرى ، أن قامت قرينة على أن الفعل الأول يدل على الوجوب في حقنا •

ثالثاً : فإن حكمنا على الفعل الأول أنه للاستحباب ، فالظاهر أن الترك له لا يعارض فعله ولا يبطل حكمه ، بل لحكم أن الترك كان على سبيل ترك المباح ، أو يتبين أن الله عليه وسلم أراد أحداث طريقته الجديدة في المسألة غير ما كان عليه •

رابعاً : فان لم يكن كذلك ، وحكمنا بان الفعل الاول دال على لا باخسة ، فان الفصل

الثاني لا يحارضه ، بل يتخير بينهما ، ما لم يحكم بقربة ، ان الفعل الثاني

وقع على سبيل الوجوب او الاستحباب فيحصل به وترك دلالة الاول •

فالا مرفق في هذه المسألة ، كما ترى مني على حكمنا على الفعل ماذا يدل عليه

لولا محارضة الفصل الاخر وعلى حكمنا على الفصل الثاني ماذا يدل عليه

لولا محارضة الفصل الاول • فاذا علم ذلك ، جرى بينهما القانون السابق بيانه •

ونحن نشرب اطمئنان من هذا التسديد •

المثال الاول : مسألة سجود السهو او قبل السلام ام بعده ؟ (٢٤)

فيه حديث عبد الله بن بحينة (٢٥) : ومعناه ان رسول الله صلى الله عليه

وسلم نسي التشهد فسجد قبل السلام •

وروى عن الزمري : اخبر الامير من النبي صلى الله عليه وسلم السجود

قبل السلام •

وحديث عبد الله بن مسعود : (٢٦) : ومعناه انه صلى الله عليه وسلم صلى خمساً

فسجد بعد ما سلم •

وحديث ذى الديدن وفيه انه صلى الله عليه وسلم سجد بعد السلام •

ومذهب الشافعي ان سجود السهو كله قبل السلام •

ومذهب ابي حنيفة : سجود السهو كله بعد السلام ، ويجوز قبل السلام •

ومذهب مالك : ما كان من نقص قبل السلام • وما كان من زيادة فبعد السلام •

ومذهب احمد : السجود كله قبل السلام ، الا ان يكون ورد في مثله عن النبي صلى

الله عليه وسلم السجود بعد السلام •

فقول الشافعي مني على قاعدة التعارض ، وان المتأخر ناسخ للمتقدم • والمتأخر

هو السجود قبل السلام ، بدلالة قول الزمري •

وقول الحنفية مني على احاديث طويلة في صحتها نظرو •

٢٤ - انظر للخلاف والاستدلال في هذا الفرع : المعني لابن قدامة ٢١ / ٣ فتح الباري

٩٢ / ٣ وما بعده •

وقول مالك ذهب فيه مذمب الجمع بين الفعلين •
وكذلك مذمب احمد ، اما جعله الاصل السجود قبل السلام ، فمن جهة الترجيح
فانه رجح يكون السجود من شأن الصلاة وتتميم لها ، فكانه جزء من اجزائها •
ولم ينقل ابن حجر ، على كثرة ما نقل من كلام العلماء وخلافهم ، قولاً بالتخيير ،
الا عن النيهقي •

فظاهر من هذا ان بعض هؤلاء الفقهاء ذهبوا الى الطريقة الاولى في الافعال
المختلفة ، وهي طريقة التعارض ، ويجوز ان يحتمل مسلكهم هذا على ان سجود السهو
فعل بياني ، فيتأتى فيه التعارض على كلالهذين الاصوليين في المسألة •
المثال الثاني : القيام للجنائزة : (٢٧)

فيه حديث علي (٢٨) " قام رسول الله صلى الله عليه وسلم للجنائزة ، ثم قصد "
الظاهر ان قيامه اولاً للاستحباب ، لمخالفة الحادة ، ولتميم الصحابي بلام التعليل
وفيه احتمال انه قام لسبب ، كالتأذي برائحة الجنائزة •

ليس هذا الفعل بيانياً ، ولا دل على قصد الدوام طيه في المستقبل دليل •
وقد ذهب مالك والشافعي وابو حنيفة الى ان استحباب القيام منسوخ بفعله
صلى الله عليه وسلم • ووجه النسخ انها متعارضان ، ويرجع الرما قلناه في قسم المستحب
من انه صلى الله عليه وسلم قد يقصد ان يكون الترك مزلاً لحكم السنة السابقة • ويتأيد
بفعله علي ، اذ امر الذين قاموا للجنائزة ان يقعدوا ، وذكر هذا الحديث •

وذهب احمد الى ان فعله صلى الله عليه وسلم لبيان الجواز ، قال : ان قام لم اعه
وان جلس فلا بأس • وهذا اقرب الى طريقة الاصوليين •

ونحن انما نتعرض للمسألة الفرعية من حيث التمثيل بها للمسألة الاصولية •
ونحيل بباقي الكلام فيهما الى كتب الفروع ، وشرح الاحاديث • والله اعلم •

المثال الثالث : حديث الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم " كان يحزل لا مله
نقطة سنتهم من اموال بني النضير " (٢٩)

٢٧- انظر لهذه المسألة الفرعية فتح الباري ٢/ ٨١ ، المغني لابن قدامة ٢/ ٤٧٩

نيل الاوطار ٤/ ٨٢ - رواه مسلم

٢٩- رواه البخاري ٦/ ٩٣ ومسلم ١٢/ ٧٠ والترمذي ٥/ ٣٨٢

مع حديث الترمذى (٣٠) "انه صلى الله عليه وسلم كان لا يدخر شيئاً لنفسه"

هذا من التعارض في النقل * وقدّم حديث الصحيحين ، ويسقط حدِيث الترمذى * لان المثبت مقدّم على النافي ، ولان حديث الصحيحين اقوى *

تنبيه : الحديث الذى احتج به القائلون بالتعارض ، وهو ما قال ابن عباس "يوخذ بالاحداث فالاحداث من امر رسول الله صلى الله عليه وسلم " ليس نصاً في انفسه يجسب المصير الى الفعل الثاني في جميع فروع المسألة ، واعتبار الاول منسوخاً ، بل ربما كان في بعض الصور على سبيل تقديم الثاني تقديم اولى وافضل ، لا تقديم ناسخ على منسوخ * وهذا واضح في حديث ابن عباس ، فانه قال ذلك في شأن افطار النبي صلى الله عليه وسلم في السفر في غزوة الفتح ، فجواز الافطار في السفر قائم باتفاق * ولكن الاختلاف في الافضية ، فعليها ينصب استهلال ابن عباس * وانما يتعين المصير الى النسخ حيث يتم التعارض وتوجد شروطه والى الله اعلم *

مسألة اختلاف الفعلين قلّة وكثيرة :

هذه مسألة مهمة ، ذكرها الشاطبي (٣١) وهي كالتيقيد لما اطلقه غيره من اصوليين *

وحاصلها ان النبي صلى الله عليه وسلم قد يكون فعله في عبادة ما ، مستمراً على طريقة معينة ، ولكنه يوترأحياناً فعلاً مخالفاً للاول ، اما على قلّة ، واما فسي وقت من الاوقات ، او حال من الاحوال *

فانذى ينبغي اننا اذا ، ان تقسم المسألة الى قسمين :

الاول : ان يكون للقليل سبب معلوم ، من اجله خالف الامر المستمر ، ومثاله ان صلى الله عليه وسلم كان يصلى اصبوات لا وائل اوقاتها ، هذه عادته المستمرة ، ولكنه اخرأحياناً لعارض ، كما قد اخر الصلاة الى اخر وقتها لكسبي

يبين آخر الوقت لمن سألته عن وقت الصلاة * ثم عاد إلى الصلاة فـ

أول الوقت * وكأبراده بالظهر ، وتأخيره لأجل الجمع في السفر .

وحكم هذا النوع ان يتسبب السبب .

وهذا النوع يتصور في الواجبات ، بان يترك الواجب ، لسبب ، كتكسبه

الجمعة من أجل السفر ، وتركه القيام في الفريضة لأجل المرض . ويتصور

ايضا في المستحبات كما في الاثنية المتقدمة .

النوع الثاني : ان لا يتبين للقلعة سبب ، قيام الرجل للرجل تعظيما لله ،

وكتقبيل اليد * فالامر المستمر منه صلى الله عليه وسلم انه لم يكن يقوم لاحد

او يقوم له احد ، ثم قد قام لجعفر بن ابي طالب لما قدم من الحبشة ،

وكان الامر المستمر ان الصحابة لا يقبلون يده ، ثم قد قبل يده ابن عمر

مرة ان صحبت الرواية ، وقبل يده بعض اليهود . والذي ينهي في هذا النوع

ترك القليل والتصك بالامر المستمر ، او فعل القليل ، ولكن على سبيل الندرة

والقلعة ، وينهي ان لا يتصك بالقليل حتى يكون هو الطريقة العامة ،

والعبادة التي يدرج عليها المسلمون ، وخاصة أهل الحرم منهم .

وهذا النوع لا يتصور في الواجبات لانها لا تترك لخير سبب ، وانما يتصور في

المستحبات ، فان ترك الواجب لخير سبب كان ذلك نسخا .

مثال فرعي : الصلاة على الخائب : في الصحيحين " ان النبي صلى الله عليه وسلم

نص النجاشي في اليوم الذي مات فيه وخرج بهم إلى المصلين ، فصاف بهم

وكبر عليه ارسبع تكبيرات " (٣٢) فان كثيرا من المسلمين كانوا يموتون في اطراف

الارض ولم ينقل ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي عليهم ، وذلك فعليه المستمر

وقد صلى على النجاشي .

فقال ابو حنيفة ومالك واحمد في رواية : لا يصلي على غائب .

وقال الشافعي واحمد في رواية : تجوز الصلاة على الغائب .

فاما الا ولون فمجل الفعل عندهم على الخصوصية ، ويتايد بما في صحيح ابن حبان

من حديث عمران بن حصين " فقاموا فصفا غلظه ، وهم لا يظنون الا ان الجنازة بسين

يديسه " ونظا ورد ان الارض زويت ليه على الله عليه وسلم .

واما الناطون بالجواز ، فان قوطهم بالجواز هو نوع من الجمع بين الفصل والترك ، فتكون صلاته على النجاشي عند مم من النوع الثاني ، وهو غير المحمول على سبب خاص .

وقد ذهب جمع من المحققين الى انه من النوع الاول الذي علم فيه سبب الظنة ، فقالوا ان النجاشي كان مسلطاً بارض الشرك ، لم يصل عليه احد ، فيصل على الغائب ان كان كذلك . ذهب الى هذا ابوداود قسسي سننه والخطابي وابن قيمه (٣٤) . والله اعلم .

الفصل الثاني

تعارض الأقوال والافعال

تمهيد

- ١- أسباب الاختلاف بين القول والفعل
- ٢- الجمع بين القول والفعل إذا اختلفا
- ٣- القول الذي يعارضه الفعل
- ٤- الفعل الذي يصح معارضته للقول
- ٥- نسخ حكم الفعل بالقول ، وعكسه
- ٦- الحط عند التعارض مع الجهل بالترتيب الزماني
- ٧- الصور التفصيلية لاختلاف القول والفعل
- ٨- أمثلة تعين على إيضاح ما تقدم

هذه مسألة مهمة ينبغي عليها كثير من الاختلاف الفقهي في الفروع التي خالف فيها فعل النبي صلى الله عليه وسلم قوله .

والأصل أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أمر بفعل أو نهى عن فعل ، يكون أول الحاملين بمقتضى قوله ، لقوله تعالى " قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وذلك أمرت وأنا أول المسلمين " ولأن اتفاق القول والفعل يؤكد البيان ويقيم ويثبت كاتقدم في أوائل هذه الرسالة .

ويستثنى من هذا الأصل ما كان من خصائصه صلى الله عليه وسلم ، فقد يترك ما أمر به ، أو يفعل ما نهى عنه ، أن كان له في ذلك حكم خاص ، كما تقدم في فصل الخصائص .

فإن غالب اتفاق قوله وفعله صلى الله عليه وسلم .

ولكن قد وردت مواضع كثيرة في السنة النبوية يخالف فيها القول والفعل . ولما كان قوله في الأصل دليلاً شرعياً ، وكان فعله دليلاً شرعياً ، كما تقدم إثباته ، فإن الاختلاف بينهما له أثره القوي في باب الاستدلال على الأحكام الشرعية .

أمثلة على اختلاف القول والفعل :

الأمثلة على ذلك في الشريعة كثيرة ، منها أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن استقبال القبلة واستدبارها بالبول أو الخائط ، واستدبرها هو . ومنها أنه نهى أن يصليوا خلف الإمام قياماً وهو جالس ، ثم صلى بهم كذلك . ومنها أنه أمر بعض الأكلين معه أن يأكل مما يليه . وتتبع هو الدباء من نواحي القصعة . ومنها أنه أمر أن يوتر المتمجد بواحدة ، وكان هو يوتر بسبع أو تسع . ومنها أنه نهى عن الوصال في الصوم ، وواصل هو . ومنها أنه أمر من نسي صلاة أو نام عنها أن يصليهما إذا ذكرهما . ونام هو عن الصلاة فلم يبادر إليها ، بل انتقل بالذين معه إلى مكان آخر ثم صلى .

إلى غير ذلك مما لا يكاد يحصى كثرة . وقد كانت المسائل التي وردت فيها هذه الأدلة موضع اختلاف صغير أو كبير ، كما يعلم من تتبع مراجع الفقه الحقارن .

المبحث الأول

اسباب هذا الاختلاف بين القول والفعل في حقيقة الامر وواقعه ، ترجع الى واحد او اكثر من الوجوه التالية :

الاول : ان يكون ذلك من اختلاف النقلة ، فيكون بعضهم قد وهم ، او كذب ، او سخط او غير ذلك من وجوه اختلاف الحديث • ولا بد لتحصيل ذلك من الرجوع الى الروايات المختلفة للحديث ، وفقد ما وتمحيصها ، والتجريح بينها ، بحسب القواعد التي تذكر في ابواب التجريح بين الاخبار في علم القبول انفعه ، حتى تعرف اصدق الروايات في ذلك • والمرجع في مثل هذا الى اهل الحديث ونقادهم • ومن اجل ذلك فلن نتعرض له ، في هذا البحث الاصولي •

الثاني : النسخ ، بان يكون احد الدليلين متأخرا عن الاخر ، وقد قصد به ازالة حكم الاول •

الثالث : الحمل على اختلاف الاسباب والدواعي فيكون صلى الله عليه وسلم قد فصل الفعل ، او تركه ، لسبب لم يقتل الينا ، فيظن التعارض •

الرابع : ان يكون الفعل خاصا به ، او مالا يحتاج به على الامة ، كما تقدم •

الخامس : ان يكون القول على خلاف ظاهره •

المحل عند اختلاف مقتضى الفعل والقول :

الطريقة المتبعة هنا هي من حيث الجملة ، الطريقة العامة المتبعة عند اختلاف الدليلين ، بخطواتها الاربعة المرتبة التي بينها في اول هذا الباب ، وهي

- ١- الجمع
- ٢- اعتقاد النسخ
- ٣- التجريح بمرجح خارجي •
- ٤- التوقف او التخيير
- او التساقط •

وفي كل من هذه الخطوات ، بالنسبة الى هذا البحث ، تفصيل نذكره في ما يلي

المبحث الثاني

الجمع بين القول والفعل اذا اختلفا

هذا أول المراتب وأولها ان يعمل به اذا ظهر الاختلاف بين القول والفعل لان الجمع بين الدليلين أولى من الخفاء احد هما • وسواء علم تاخر الفعل ، او تقدمه او جهل •

فان كان القول امرا بفعل فتركه ، يحل الامر على الاستحباب لا على الوجوب ، كما امر بان يؤتمر المتجهجد بواحدة ، واوتمر هو صلى الله عليه وسلم بسبع وتسع •

وان كان نهيا عن فعل ففعله امكن ان يحل النهي على الكراهية كما نهى عن الشرب قائما وشرب قائما ، ونهى عن استدبار القبلة بالبول او الغائط واستقبالها ، ثم استدبرها • ذكر هذه الطريقة ابن حزم والنزكشي في البحر (١) . وتورد في كلام الفقهاء كثيرا •

وربما اورد على هذه الطريقة ، ان حل الامر على الندب ، وحل النهي على الكراهية ، هو اخراج لفظ عن الحقيقة التي هي الاصل ، الى المجاز وهو خلاف الاصل • اما القول بخصوصيته صلى الله عليه وسلم بحكم الفعل فانما يبقى الامر والنهي معه على حقيقتها ، فيكون أولى •

وقد اجاب الحافظ الحلائي (٢) بان الذي اختص به النبي صلى الله عليه وسلم عن الامامة شيء • نزيسير جدا • بالنسبة الى باقي الاحكام ، فالإتزام المجاز أولى من التزام الخصوصية •

تخصيص المحوم بفعله صلى الله عليه وسلم :

اذا ورد فعله صلى الله عليه وسلم مخالفا في الحكم لفتضى قول عام ، كما

نهي عن استقبال القبلة واستدبارها عند قضاء الحاجة ، وثبت انه فعل ذلك ، فان امكن خروجهم هو صلى الله عليه وسلم من حكم العام لا اشكال فيه •

واما بالنسبة الى الاممة ، فهل يصح ان يكون ذلك تخصيصا في حقهم كان يقال في المثال المتقدم بجواز الاستقبال والاستدبار في البنيان دون الصحراء ، استدلالا بالفصل •

هذه المسألة تنهي على حجية الفعل في حق الاممة :

فمن قال : الفعل لا يدل في حق الاممة على شيء ، منع التخصيص به في مخالفة العموم • وقد نقل نفي جواز التخصيص بالفعل عن الكرخي وبمسند الشافعية • واشترط الكرخي للجواز تكرار الفعل ، لانه اذا فعله مرة واحدة احتمل ان يكون من خصائصه صلى الله عليه وسلم (٣) •

واشترط الخزالي ان يدل بالقول على ان الفصل بيان (٤) •

ومن توقف في ذلك ، توقف في التخصيص به •

واما الذين قالوا : في غير حال مخالفة العموم : الفعل دليل في حسم الاممة ، وهو القول المختار ، فلم يتفقوا على جواز التخصيص بالفعل في مخالفة العموم ، بل ساروا في اتجاهين :

الاتجاه الاول : امتناع التخصيص بالفعل ، ذهب الى ذلك الامدي واغتار الوقفي (٥) ووجه ذلك عنده ان عموم الامر باتباع الافعال والتاسي بهما طرأ عليه عموم القول المتقدم ، وليس ابطال احيد العمومين عنده اولى من ابطال الاخر •

ونقل مثل هذا القول عن القاضي عبد الجبار (٦) . وقال به ابو الحسين البصري في باب (الافعال) (٧) من كتابه واجاز التخصيص بالفعل في باب (العموم) (٨) منه •

وابن الحاجب (٩) يرى انه ان كان ثمة دليل خاص يوجب التاسي

٣- الزركشي : البحر المحيط ١٤٦/٢ ب ٤- المستصفى ٢٨/٢

٥- الاحكام ٤٨٢/٢

٦- الحلائي : تفصيل الاجمال ص ٧ ابو شامة : المحقق ق ٤٧ ٧- المتقدم ٣٩٢/١

٨- المتقدم ٢٢٥/١ ٩- مختصر ابن الحاجب ١٥١/٢

بالفصل يكون نسخا للقول اذا علم تاخره وان لم يكن دليل خاص، بل الدليل العام لوجوب الاتباع، فان الدليل العام لوجوب الاتباع يكون مخصصا بالقول المتقدم، فيبقى عليهم حكم القول المتقدم، ويمتنع اقتداؤهم به في الفعل.

الاتجاه الثاني : وفيه عمل جمهور الفقهاء وتصرفاتهم في الفروع، فانها تدل على انهم يميزون التخصيص بالافعال، ونسب الامدى (١٠) القول بذلك الى الشافعية والحنفية والحنابلة، واليه ذهب ابو اسحاق الشيرازي (١١) والقاضي ابو يعلى (١٢) وابيهم اسمعاني (١٣) وغيرهم، واختاره الحافظ العلائي (١٤). فالفعل يكون عند هم مخصصا للقول العام في حق الامم السابقة، وسواء تقدم الفعل او تاخره، او جهل التاريخ على القول الراجح في تقديم الخاص على العام.

قال العلائي " والحجة لذلك ان القول بتخصيص قطعه به صلى الله عليه وسلم، موجب ابطال الدليل الدال على التامس في ذلك الفصل، والقول بتخصيص القول باحدى حالاته وتعميم حكم الفعل في حق الامم افعال للدليسين، واعمال الدليلين اولى من ابطال احدهما "

قال " ويتايد هذا بان الاصل مشاركة الامم له في الاحكام الاصلية بل دليل على تخصيصه به صلى الله عليه وسلم "

واما ابن حزم (١٥) فيرى انه يجوز تخصيص عموم القول بالفصل ان تاخر الفعل، لا ان تقدم الفصل او جهل الحال، فان تقدم الفعل وجب اعتقاد للفصل مسوخا، وان جهل الحال فلا شبهة ان يكون الفعل متقدما في الزمان ويكون مسوخا. والصحيح ما اختاره الحافظ العلائي، لان منصب النبي صلى الله عليه وسلم منصب البيان والتشريع، وافعاله صلى الله عليه وسلم في ذلك هي موضح القدوة والاسوة فيقتدى بها حيث امكن.

وانما يمكن حملها على التخصيص اذا ظهر انه صلى الله عليه وسلم، انما غالف قوله لمصعب معين، او امكن تفصيل معنى مناسب، يكون مناطا لحكم الفصل.

١١-اللمع ٢١

١٢-القواطع ٥٤ أ

١٥-الاحكام ١/٤٣٤

١٠-الاحكام ٢/٤٨٠

١٢-الحدود ١١٢٣

١٤-تفصيل الاحكام ٧

فان لم يمكن ذلك وجيب المصير الى النسخ •

ومن امثلة التخصيص ما ورد من حثه صلى الله عليه وسلم على صيام يوم عرفة وترغيبه فيه ، ثم افطن بفراسة لما كان واقفا بهما ، وقد اقطعت وهو على بعيره ليراه الناس " فكان هذا الفعل مخصصا لحثه وترغيبه في الصيام بالنسبة الى ذلك المكان ، لمصلحة يخصصه لا يوجد في غيره ، وهو التقوي بالفطر على الاستكثار من الدعاء ، وذكر الله تعالى في ذلك الموقف الشريف " (٦)

فان لم يمكن الجمع والتخصيص تعارض القول والفعل ، وجب المصير الى ابطال احد الدليلين او التوقف •

ونبدأ بتحقيق الظروف التي لا يتحقق التعارض دون توفرهما •

المبحث الثالث

القول الذي يحارضه الفصل

القول الذي يؤهم معارضة الفصل له ، يكون على ثلاثة أنواع :

الاولى : ان يكون عاما لاسم صلى الله عليه وسلم وللامعة • والثاني : ان يكون خاصا
بسم صلى الله عليه وسلم • والثالث : ان يكون خاصا بالامعة • والمراد هنا
ان لا يكون القول شاملا لاسم صلى الله عليه وسلم •

ونحن نفصل القول في كل من هذه الاحوال ، بالترتيب ، فنقول :

الحالة الاولى : ان يكون القول عاما لنا وله • بان يقول " حرم علينا كذا " او " يجب
علينا كذا "

فاذا فعل ما يخالفه دار الامرين احتالات :

اسان يجعل حكم فعله خاصا بسم • فيدل على استثنائه هو وحده صلى الله عليه
وسلم من حكم العموم •

وانما يصلح هذا الوجه ان كان عموم القول له صلى الله عليه وسلم بطريق الظهور
كما لو قال : حرم علينا كذا ، ثم فعله • كما مثلاً • فان نص على نفسه ،
قتال : حرم علي وعليكم كذا ، مثلاً ، امتنع هذا الوجه ، وتعارض في حقه ، ووجب
الصير الى التسخير (١) .

وتعارض القول العام والفعل في حقه ايضا ان تقدم القول ، وعمل النبي صلى
الله عليه وسلم بمقتضاه ثم فعل ضده ، فان الفعل الثاني يكون ناسخا ،
ولا يجوز الحمل على الخصوصية (٢) .

(١) به اليه ابن الجاجب • راجع مستثمره • وانظر نهاية السؤل للاستوى ٦٨/٢

(٢) البناي : حاشية جمع الجوامع ١٠١/٢

أما ان يحصل فعله به تخصيصا لمعوم قوله في حق الاممة ايضا ، فيتمين بالفعل خروجيه وخروج غيره ، من حكم العام . ويكون ذلك اذا علم ارتباط فعله بالسبب كما تقدم . فلا يتم التعارض . وفيه خلاف تقدم ذكره في صحت التخصيص .

وسواء بالنظر الى هذين الاحتمالين ، ان يتاخر الفعل عن القول او يتقدم عليه .

أما ان يحتقن المتأخر من القول او الفعل ناسخا للاخر ، ان علم التاريخ . وبجميع الفقهاء هذا النوع من النسخ ، ويتوقف فيسه بعض الاصوليين . وقد مسمون عليه الحمل على الغضوضيعة في حقسه صلى الله عليه وسلم .

الحالة الثانية : ان يكون القول خاصا به صلى الله عليه وسلم . بان يقول : حرم طسي كذا . وبثبت انه فعله . او وجب طسي كذا ، ثم يتركه .

وقد قيل في هذه الحال ، انه لما لم يكن القول متناولا للاممة فليس ثمة الا احتفال واحد في حقسه ، هو النسخ بالمأخر من القول او الفصل . وفي حقيق الاممة لا تعارض لعدم توارد الدليلين على موضح واحد .

ونحن نقول : اذا قال صلى الله عليه وسلم : حرم طسي كذا ، او وجب طسي كذا ، فهذا وان كان خاصا به من حيث اللفظ ، الا ان امتنه طحتة به ، لما ورد من الادلة القاضية بذلك . وقد تقدم بيان هذا في موضح سابق . ولا يمنع الحاق امتنه به الا بدليل . فان جاء الدليل على اختصاصه به حكما به . ومثاله انه واصل ونهاهم عن الوصال . فقالوا : انك تواصل . قتال " اني لست كهيئتكم ، اني ابست يطعني ربي ويسقيني " .

ومن اجل ذلك تكون هذه الحالة الثانية قاصرة على ما دل الدليل فيسه على الاختصاص . اما ورود مجرد قوله " امرت ، ونهيت ، وحرم طسي ، ووجب طسي " ونحو ذلك ، فلا يمنع القول بالمعوم ، بل يكون من الحالة الاولى ، وهي ما كان القول فيها عاما لنا وللممة . لان قوله " امرت ونهيت " بمنزلة قوله " امرنا ونهينا " .

فان دل الدليل على اختصاصه صلى الله عليه وسلم بمقتضى القول فهو في الحالة الثانية . فان خالف الفعل مثل هذا النوع من القول ، فلا تعارض في حق الاممة ، واما في حقسه صلى الله عليه وسلم فالمأخر من القول او الفصل ناسخ للمقدم

الحالة الثالثة : أن يكون قول خاص بالامة ، مثل " افعلوا واتركوا كذا او وجب او حرم عليكم كذا " ناذرا صدر مثل ذلك منه صلى الله عليه وسلم ، وثبت انه خالف نفسه فقد قيل بعدم التعارض بين القول والفعل في حقه صلى الله عليه وسلم . وقد وجهه القائلون به بانه لما لم يكن القول شاملا له ، فانه لم يتوارد الدلائل عليه ، بل احد هما وهو الفصل .

وهذا القول مبني على قاعدة يذكرها الاصوليون في باب الصوم ، حيث يرى بعضهم ان المتكلم لا يدخل في عموم متعلق بظايبه . ويرى الاكثرون دخولهم وهو المنسوب ، ما لم يكن دل على ان حكمه في ذلك ليس بحكمهم .

فالحاصل فيما ورد من مثل " افعلوا واتركوا وامروكم وانهاكم " انه صلى الله عليه وسلم داخل في ذلك ، فتكون من الحالة الاولى ايضا . الا حيث يدل على خروجه عن الصوم دليل خاص . فان دل على خروجه عن ذلك دليل فهي الحالة الثالثة . وحيث ان فعل هو خلاف ما امرهم به فلا تعارض في عقوبته صلى الله عليه وسلم . وما في حقه الامانة فيحتمل التعارض . وسياتي بيان ان شاء الله .

تكرار مقتضى القول :

على يشترط لحصول التعارض بين القول والفعل قيام الدليل على تكرار مقتضى القول ؟ ذكر ابو الحسين البصري والبخاري ما يدل على اشتراط ذلك ^(٣) وفهم من كلام السبكي في جمع البوامع ان ذلك شرط . وقد وجهه الشريفي ^(٤) بان القول له مدلول لغوي ونسج له ، فممنع اطلاقه يدل عليه ، وهو الطهيرة المتحققة بالمرة الواحدة . فاذا ترك الفصل بعد ذلك لم يكن معارضا للقول . ولم يذكر هذا الشرط جمهور الاصوليين الذين ذكروا المسألة .

ونحن نرى ان كلام السبكي هذا يصلح ان كان القول امرا على القول بان الامر المحال لا يدل على التكرار ، اما ان كان نهيا ، فالنهي يقتضي دوام الترك ، فيصدق على كل الزمان . فلا يشترط للتعارض حينئذ دليل خاص يدل على تكرار مدبوسه .

٣-المختار ٣٨٦/١ المستفيض ٥٣/٢

٤-تقريره على شرح جمع البوامع ١٦١/٢

اما الامسرة، فالدليل الدال على تكرار مقتضاه، قد يكون بتعليق
على متكرر من شمرط او صفة، كقوله صلى الله عليه وسلم " اذا دغبت
الحشمة فاراد احدكم ان يضحني فلا ياخذ من شمره ولا بشمره شيئا "
يصلح بالمشمر شمر ذي الحجة.

وقد يكون غير ذلك.

المبحث الرابع

الفصل الذي يصح معارضته للقبول

اما في حقه صلى الله عليه وسلم فان كل فصل من افعاله يصح معارضته للقول الصادر عنه ، ان كان القول خاصا به ، او شاملا له •

واما في حق الاممة • اذا كان القول خاصا بهما او شاملا لهما ، فتد ذكر بعض الاصوليون في الفصل شروطا ، لا يتم التعارض بدونها • وهي كما يلي :

الشرط الاول : قيام دليل خاص على وجوب التاسي بالفعل :

فيجب ان يكون الفعل دالا في حق الاممة ، بان لا يكون جبليا ، ولا خاصا به صلى الله عليه وسلم •

ثم الفصل البياني والامثالي يصح معارضته للقول كما هو واضح ، لقيامه مقام القبول •

واما الفصل المجرد ، فمن قال انه ليس دليلا في حق الاممة ، كما قاله الكرخي ، والواقفية : الباقلاني والخزالي ومن تبهما ، اشترط ان يقوم دليل خاص على وجوب التاسي الاممة بينهما في ذلك الفعل بعينه • فان لم يتم مثل ذلك الدليل ، فلا تعارض ، لان الفصل المجرد لا يدل عند من في حق الاممة على شيء •

واما من قال بان الفصل المجرد دليل في حق الاممة ، على الوجوب ، والندب ، او الاباحة ، فتد كان ينبغي ان لا يشترط لصحة التعارض قيام دليل خاص على التاسي • وهذا هو الذي نختاره ، بناء على ما تقدم اثباته في فصل الفصل المجرد من الباب الاول • ويقول الشوكاني (١) " اعلم انه لا يشترط وجود دليل خاص يدل

على التماسي ، بل يكفي ما ورد في الكتاب العزيز من قوله تعالى (لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة) ونحوه . . . ومجرد فعله لذلك الفعل بحيث يدل على طيبه غيره من امتبه ينبغي ان يحل على قصد التماسي به ، اذا لم يكن من الافعال التي لا يتاسى به فيها كافعال الجبله " وقال القرافي مثل ذلك (٢) .

وكان غريبا من الامدى (٣) واسبكي (٤) ان يقولوا في الفعل المجرد انه بصفته العامة دليل في حق الامة ، لما ورد في ذلك من الايات والاحاديث ، ثم يشترط للحصول التعارض قيام دليل خاص على التماسي .

وقد وجهه البناي (٥) ووافقوه الشربيني اشتراط قيام دليل خاص على التماسي بالفعل ، ويتم التعارض مع اثبات التماسي بالفعل المجرد ، بان الفعل المجرد اذا لم يحاربه قول ، يمكن التماسي به ، للدلالة العامة القاطنة بوجود التماسي ، اما اذا نوقض ثانه يذهب بنك المناقضة ، فيحتاج الى قيام دليل خاص يدل على التماسي ليصح التعارض . فان لم ينقم ذلك الدليل الخاص وجب تقديم القول مطلقا .

وظاهر كلام الحلافي (٦) ان اول من اشترط هذا الشرط الامدى وابن الحاجب ولم يذكره الرازي في محصله (٧) .

وعندى ان كلام القرافي والشوكاني اسد واصوب ، لانه وان كانت دلالة الفصل تضعف بمناقضة القول له ، فدلالة القول ايضا تضعف بمناقضة الفصل ، فيبقىان على ما كانا عليه من التناسب في القوة .

والذى نعتقد ان الفقه الاسلامي بني على تجاهل هذا الشرط ، فانه بتتبع كلام الفقهاء في استدلالهم بالاحاديث ، نجد غالبهم لا يلاحظون هذا الشرط ولا يقيمون له وزنا ، كما سنقله في الامثلة التي فسي آخرا هذا الفصل ان شاء الله .

٢- القرافي : شرح تنقيح الفصول ص ١٢٨ والحلافي : تفصيل الاجمال ص ٢٠ ، ٢٧

٣- انظر الاجتام ٢٧٨/١ ٤- انظر جمع الجوامع

٥- حاشية على شرح جمع الجوامع ١٠٠/٢ ٦- تفصيل الاجمال ص ١٢

٧- ابوشامة : المحقق ق ٤٩ أ

الشرط الثاني : ان يدل دليل على وجوب تكرار الفعل : وهذا الشرط ايضا ذكره
الاندلسي وابن الحاجب ومن بعدهم * ولم يذكره المتقدمون *

ووجه اشتراطه انه اذا لم يتم دليل على وجوب تكراره عليه صلى الله عليه
عليه وسلم وقال قولا مخالفا له ، فليس ذلك تعارضا ، لانه لا عموم للفعل في الزمان
ومثاله ما لو صام يوم السبت ، ثم قال بعد ذلك : صوم يوم السبت علي حرام *

قال ابن الهيثم وشارحه (٨) في ايضاح ذلك " قد اخذت صفة الفعل مقتضاها
منه بذلك الفعل الواحد ، والقول الصادر بعد ذلك الفعل الواحد مسألة شرعية
مستأنفة في حقها ، لا ناسخ "

ولم يذكر السبكي في جمع الجوامع والمطلى هذا الشرط ، و اشار الى الرد على من
اشتراطه بقوله : ان الفعل الصادر منه صلى الله عليه وسلم يدل على الجواز المستور *
ومن اشار الى بطلان هذا الشرط المطاز (٩) والشريفي * ويقول الشريفي (١٠) :
تقييد بعضهم بدلالة الدليل على تكرار مقتضى الفعل ، هو تقييد لا حاجة اليه ، لان ف
فعله صلى الله عليه وسلم غير الجلي انما يكون للتشريع ، ومتى كان له دام مقتضاه
حتى يرفعه خلافه " وقد قالوا في الفعل المجهول الصفة انه للوجوب ، ولم يقل
احد انه للوجوب مرة واحدة فقط " اهـ

وعندى ان الخلاف في ذلك راجع الى مسالة يدل عليه الفعل ، فان دل على
الجواز ثم جاء القول مانعا ، لم يكن القول نسخا ولا موارضا عند من يقول ان الجواز
المستفاد من الفعل ليس حكما شرعيا ، وانما هو عدم الحكم * والى هذا نظر ابن الهيثم *
اما من قال بان الجواز المستفاد من الفعل هو حكم شرعي ، او حيث فهم ان الفعل
وقع على وجه الوجوب او الندب ، فان القول الواقع بعده يجوز ان يقال انه ناسخ له *
تنبيه : يقول ابوشامة : ان فائدة قولنا " دليل الدليل على التكرار " فيما اذا تقدم
الفعل ، لتحصل المعارضة بينه وبين القول المتناول للرسول صلى الله عليه وسلم * اما
اذا تأخر الفعل فسواء دل على التكرار دليل او لم يدل ، لا اثر له فيما يرجح الى ~~تصوير~~
المعارضة " اهـ وقوله هذا سديد بين ، لانه صلى الله عليه وسلم لو فعل الفعل مرة واحدة
وقد سبق تحريمه ، ولم تنسخ التحريم ، لكان الفعل معصية *

٩ - حاشية على شرح جمع الجوامع

٨ - تيسير التحرير ١٥٠/٣

* ١ - تنويره على شرح جمع الجوامع ٩٩/٢ بتصرف

المبحث الخامس

نسخ حكم الفصيل بالقبول

ونسخه للقبول

إذا اختلف القول والنقل ، ولم يمكن تخصيص القول بالفعل ، ولا ظهور وجه
للمجمع بينهما ، وتم التعارض ، فإنه يتطلب التاريخ ، فيكون آخرهما ورودا ناسخا لا ولهما •
وقد نقل الطوردي منح الشافعي لنسخ الفعل بالقول • وأقعه ابن عقيل الحنبلي (١) •
وهذا القول مردود عند جمهور المصنفين • ولعل مراد الشافعي أن الفعل يستدل
بسه على تقدم قول ناسخ للقول الأول •

أما أن جهل التاريخ فنذكره في البحث التالي •

ثم قد يكون التعارض والنسخ في حقسه صلى الله عليه وسلم وحده ، أو في حق
الامة دونه ، أو في جميعهما جميعا بحسب موضع التقابل بين الدليلين •
وأما يجوز المصير إلى النسخ إذا حصلت إمران :

الأول : أن تتحقق الشروط العامة ، التي تذكر في باب النسخ من مباحث علم الأصول •
ومنها ما يلي :

(١) أن يتراعى المتأخر من الدليلين عن المتقدم منهما • فإن تعقبه بحيث لم يمكن
لأحد من الامة تنفيذ مقتضاه ، فلا يجوز النسخ • كان يرد الدليل الثاني
قبل دخول الوقت ، أو دخل ولم يمض ما يتيسر لتنفيذ الأول •

وهذا الشرط ذكره بعض الأصوليين المستقلة (٢) في باب النسخ • وذكره أيضا
في باب تعارض الأفعال وذكره كذلك الرازي في محبوه (٣) تأثلا به •

وأما غيرهم من الأصوليين ، فليس هذا عندهم شرطا ، لأن النسخ عندهم يجوز

(١) الشوكاني : إرشاد الفحول ص ١٩٢ ، ١٩٣ • (٢) المحقق لابي الحسين البصري ٣٦٠/١

قبل التمكن من الامتثال • واستدلوا بوقوعه • فقد نسخ الله تعالى عن ابراهيم
امره بذبح ابنه قبل ان يتمكن من الامتثال • ونسخ الله تعالى ليلة الاسراء عن
هذه الامسة خمسين صلاة بخمس صلوات • قبل ان يحاطوا بالنسخ •
وهذا القول اصح •

وطى القول باشتراط التراخي ان تعقب احد الدليلين الاخر • وتم التعارض لسم
يمكن القول بالنسخ • ووجب الحمل على الخصوصية ان امكن •
آسان يعلم الترتيب الزمني بين الدليلين المتعارضين • فيكون اخرهما نسخا • ولا يجوز
المصير الى اعتبار احدهما نسخا قبل تحقيق هذا الشرط •

الامر الثاني : ان تتحقق في كل من القول والفعل شروط التعارض التي تقدم ذكرها •
فمن اعتبر في حصول التعارض شروطا • لم يجز عبده • النسخ قبل حصول ذلك الشرط •

المبحث السادس

العمل عند التعارض

مع الجهل بالترتيب الزمني

إذا تحقق التعارض وجهل التاريخ امتنع القول بالنسخ كما تقدم ، وقد اختلفت
الاصوليون في ما على المجتهد ان يصنعه حيال ذلك ، على مذهب .

الاول : انه يقدم القول ، لانه الاصل في البيان ، ولا نه اقوى في البيان من الفعل قال
العضد (١) " ولان العمل بالقول يبطل مقتضى الفعل في حلق الامة فقط ، ويبقى
في حقه صلى الله عليه وسلم والعمل بالفعل يبطل مقتضى القول جملة "

وانما يرد دليله هذا اذا كان القول خاصا بالامة ، اما ان كان القول عاما
لنا ولمه فلا .

وهذا القول ذهب الجصاص والشيرازي والرازي ولا مدى وابن حزم وابوشامة
والحلاسي وغيرهم . (٢)

الثاني : انه يقدم الفعل ، لانه اقوى في البيان عند من قال به . ولم ينسب
هذا القول الى قائل معين . ونسبه ابو الخطاب في التمهيد (٣) الى بعض الشافعية .

وقد تقدم لنا في الباب الاول ذكر مسألة الموازنة في الثقة ، بين القول والفعل ، وبيننا
هناك ما استدل به كل من الفريقين .

الثالث : الموقف عن الترجيح ، وذلك لان لكل من الطرفين جهة يتوجح بها ، فيتعادلان
واليه ذهب الباقلاني والخرالبي ، وابن القشيري (٤) .

الرابع : التفرقة بين ان يكون التقابل في حقه صلى الله عليه وسلم ، فيتوجح الوقف ،

٢- اصول الجصاص ق ١١٩٩ أ

١- شرح المنتهى ١٥١/٢

٣- ق ١٩٢ أ

٤- الحلاسي : تفصيل الاجمال ص ١٢٠ الزركشي البحر المحيط ٢/٢٥٥ ب

وبين ان يكون التقابل في حقه لا ممة فيترجح الحمل بالقول • والى هذا ذهب
ابن الحاجب والمسيكي في جمع الجوامع (٥) ووجه شارحه المحلي هذا التفريق " باننا
متعمدون فيما يتعلق بنا بالحكم بحكمه ، لنحمل به ، بخلاف ما يتعلق بالنبي
صلى الله عليه وسلم اذ لا ضرورة الى الترجيح فيه "

وهذا المذهب رابع هو ما يدل اليه ، من حيث ان القول هو الاصل في ايمان
والتبليغ ، ولا نه يدل بنفسه على المطلوب ، والفعل لا يدل الا بخيره ، ولان القول
متفق على دلالة بغلاف الفعل ، وانما اختلف فيه لانه اضعف دلالة من
القول • هذا ان كان التقابل في حقه لا ممة فيترجح لاجل الحمل •

اما ان كان التقابل في حق النبي صلى الله عليه وسلم فلا حاجة الى الاجتهاد
في ذلك ، اذ لا عمل ينهي عليه ، فهي مسألة خارجية عن موضوع علم القسم ،
وتدخل في المسائل الاعتقادية ، فيما كان يجوز للنبي صلى الله عليه وسلم او
يجب عليه او يقتضيه • والله اعلم واعلم •

المبحث السابع

الصور التفصيلية

الاختلاف القبول والفعل

ان التواعد السابق بيانها في هذا الفصل تحدد ، بالاجمال ، الطرق التي ينبغي للمجتهد ان يسلكها في كل حالة تمرر له من حالات اختلاف القول والفعل • ولكن الاصوليين ، حرصا منهم على ان يستنبطوا للمجتهدين مسالك واضحة يسلكونها مسلكا عند التصرف في هذا المجال ، لم يكتفوا باجمال القول في العوامل المؤثرة في اختلاف الحكم ، بل ذكروا الصور التفصيلية المحتملة ، وبينوا الحكم في كل صورة كيف يكون • وما على المجتهد الا ان يحقق في الاختلاف الذي ينظر فيه ، من اى صورة هو فيلحقه بها ، فيحكم عليه بما يذكره الاصوليون لتلك الصورة • وتوضيحا لذلك نذكر اولا العوامل المؤثرة في هذه المسألة في جدول ، كما يلي :

جدول العوامل المؤثرة في الحكم

عند اختلاف القول والفعل

التسلسل	بيان العامل	عدد الحالات : بيانها
العامل الاول : الترتيب الزمني	٣	تقدم القول • تقدم الفعل • مجهول
العامل الثاني : الفترة بين القول والفعل	٢	تعقيب • تراخي
العامل الثالث : نوع القبول	٣	عام لنا وله • خاص به • خاص بنا
العامل الرابع : تكرار الفعل	٢	قيام الدليل عليه • عدم قيام الدليل عليه
العامل الخامس : التماسي بالفعل	٢	" " " " " "
العامل السادس : تكرار مقتضى القول	٢	" " " " " "

مسالك الأصوليين في تعداد الصور التفصيلية :

قد ذكرنا في الجدول المبين جميع الحوامل التي قال الأصوليون بتأثيرها في نتيجة الاختلاف بين القول والفعل ، سواء ما اتفقوا على تأثيره أو اختلفوا فيه • والصور المختطة كما يتبين من الجدول ، ١٤٤ (مئة وأربع وأربعون) صورة ، ناتجة من ضرب عدد حالات بعضها ببعض •

وهناك عوامل أخرى يحتاج إلى النظر فيها أيضا ، كان يكون القول الدال على التحريم أو الإيجاب نصا أو ظاهرا ، وكون المصوم في الحامل الرابع شاملا للنبي صلى الله عليه وسلم نصا أو ظاهرا • فهذه أربعة تضرب في الحالات السابقة :

ألا أن بعض هذه الصور لا تفصيل ، وبعضها لا فائدة في تفصيله ، وبعضها لا يحرف له أنظمة في السنة •

ثم إن من الغنى تأثير عامل من هذه العوامل الستة التي ذكرناها في الجدول ، فإنه لا يدخلهم في الشرب ، وينقص عدد الصور عنده بحسب ذلك • فمن أول من وجد له حصر لعدد هذه الصور ، البرازي في محسوله (١) ، وقد اعتبر العوامل الثلاثة الأولى فقط ، وهي : الترتيب الزمني (٢) ، التقبيل والتراخي (٢) أنواع القول (٣) ، تكون الصور عنده (١٨) صورة ، إلا أنه اسقط سدس هذا العدد وهي صور ثلاث ، لما كان التقبيل والتراخي حال الجهل بالتاريخ ، لا أشرك له • فأنحصرت الصور عنده في (١٥) صورة ، ذكرها بالتفصيل واحدة واحدة ثم بين الحكم في كل منها •

وأما الأمدى فإنه أغفل عاملين من الستة ، هما : الثاني (التقبيل والتراخي) والسادس وهو تكرار مقتضى القول ، واعتبر الأول (٣) ، والثالث (٣) والرابع (٢) والخامس (٢) فأنحصرت الصور عنده في (٣٦) صورة ذكرها بالتفصيل وبين الحكم في كل منها •

والسبكي اعتبر العامل الأول ، وهو الترتيب الزمني (٢) ، والثالث هو أنواع القول (٣) ، والسادس وهو تكرار مقتضى القول (٢) فأنحصرت عنده الصور في (١٨) صورة (٢) وذكر كسر عامل التماسي بالفعل في بعض الصور •

واما ابوشامة (٣) فقد ارسى على شيخه الامدى باعتبار عامل التحقّب والتراخي
ايضا (٢) فكانت الصور عنده (٧٢) اثنتين وسبعين اسقط منها سدسها وهو (١٢)
صورة ، لان عامل التحقّب والتراخي لا اثر له في حالة الجهل بالتاريخ ، كما تقدم . فالصور
الصور عنده في (٦٠) ستين صورة ، اكتفى بان ذكر انها ستون ، وصورها بصيغرات تدل على
كل منها . ولم يبين الحكم في كل منها ، وانما ذكر القوانين الاجمالية التي ينبغى
اتباعها عند تحديد الحكم في كل صورة .

وقد تلفف الصانعة عنه المافظ العلائي ، واخذ على عامله تفصيل هذه
الصور الستين ، وبيان الحكم في كل منها ، واحدة واحدة . ثم مثل بامثلة كثيرة لتكون
تطبيقا وتدريرا ومزيد بيان . وسمى رسالته (تفصيل الاجال في تعارض الاقوال والافعال)
دلالة على ما صلبه في ذلك ، الا انه لم يشر الى انه استمد ما صلبه ابوشامة
شامة .

وجاء الشوكاني (٤) بعد ذلك فذكر الحوامل عينها التي اعتبرها ابوشامة
والعلائي ، ولكنه اخطأ في الحساب ، فجعلها (٤٨) صورة ، وقال ان ما ذكره اولس .
ثم فصل القول في (١٤) صورة منها فقط ، لانه راي ان اكثر الصور غير موجود فسمى
الستين .

ونحن قد بينا في المطالب السابقة ان الاصح في بعض هذه الحوامل الستين
عدم تأثيره ، ولذلك سنسقطه من الحساب .

والحوامل التي يسقطها هي الحامل الثاني ، وهو عامل التحقّب والتراخي
والثالث وهو تكرر الفعل ، والرابع ، وهو ثبوت الدليل على تاسي الامة بالفعل الخاص .

فالحوامل التي نراها مؤثرة ثلاثة لا غير ، وقد فصلت في الجدول التالي :

الحامل الاول :	الترتيب الزمني	٣	تقدم القول . تقدم الفعل . الجهل بالتاريخ
الحامل الثالث :	انواع القول	٣	عام لنا وله . خاص به . خاص بنا
الحامل السادس :	تكرر مقتضى القول	٢	قيام الدليل عليه . عدم قيام الدليل عليه .

فتنحصر الصور عند ثاني (١٨) صورة وهي التي تفهم من كلام السبكي

هذا هو الذي يترجح عندنا في عدد صور اختلاف القول والفعل .
ولكننا سنحمد الى ذكر الصور التي ذكرها ابو شامة ، وفصلها الحلائي ، وذلك لاسمك
بان نضع كلام الحلائي بنصه طحقا باخر هذا البحث .
وقصدنا بذلك ايضاح خلاف العلماء في هذه الاصول ، وبيان ما أخذهم ، ولخص
الله ان يوفق لشعر رسالته كاملة في المستقبل .
وسنكتفي بذكر كلام الحلائي عن ان تفصل القول في الصور الستين ، مع
اننا قد قدمنا رأينا في كل عامل من العوامل المؤثرة في اختلاف الصور المذكورة .

امثلة تصنيف طبعي ايضاح ما تضمنه

المثال الاول : حديث ابن عباس (٥) قال " احتجم النبي صلى الله عليه وسلم وهو
محرم واحتجم وهو صائم " وحديث شداد بن اوس : رافع بن خديج وثوبان وغيرهم :
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم راي رجلا يحتجم ، فقال " افطر الحاجم والمحجوم "
التاريخ : ورد ان الحديث الاول ، وهو احتجام النبي صلى الله عليه وسلم ، كان في حجة
الوداع . ذكره الشافعي .

واما قوله صلى الله عليه وسلم " افطر الحاجم والمحجوم " فقد كان قبل ذلك
لان شداد بن اوس قال في حديثه (٦) " ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتى
رجلا بالقيح وهو يحتجم ، وهو أخذ بيدي * لثمان عشرة ليلة خلت من رمضان ،
فقال " افطر الحاجم والمحجوم " ومعلوم انه صلى الله عليه وسلم لم يدرك رمضان
بعد حجة الوداع ، فلا بد ان يكون قوله قبل فطره .

٢- نوع القول : القول عام لنا وله ، على سبيل الظهور .

٣- قام الدليل على تكرار مقتضى القول ، لانه معلق بالصفة .

نحلى هذا ينبغي ان يبقى حكم القول في حق الامة ، ويكون الاقطار خصوصية له .
لكن يمنع القول بالخصوصية انه لم يخص في باب القرب بشي من الرخص . ولذلك يحصل
التعارض ، وحكم بالنسخ في حقه صلى الله عليه وسلم وحق الامة .

٥- احمد والبخاري (نيل الاوطار ٤ / ٢١٣)

٦- ابوداود (جامع الاصول ٧ / ١٩٣)

وقد سلك المشوكاني مسلك الجمع ، فحط القول على الكراهة ، وفيه نظر ، فأنه ليس نهياً حتى يصح خطبه على الكراهة وإنما هو حكم بالافطار .

المثال الثاني : حديث انس ، وخلاصته : ان رجلاً من الجذونيين غدروا براءسي النبي صلى الله عليه وسلم فقطوه واستاقوا اللحم ، فبعث في آثارهم ، فنجى بهم فمسل اعينهم وتركهم في الحرة يستسقون فلا يستقون حتى ماتوا .

مع حديث انس والمغيرة (٧) : انه صلى الله عليه وسلم نهى عن المثلة .

١- التاريخ : في رواية انس انه قال بعد ان ذكر حديث الحرثيين : ثم نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن المثلة فالفعل متقدم على القول .

٢- القول وان كان يبدوا انه خاص بنا ، الا انه يشطه صلى الله عليه وسلم ، على القول بان المتكلم يدخل في عموم متعلق خطابيه .

٣- الدليل قائم على تكرار مقتضى القول ، لانه نهى ، والنهي يقتضي دوام الترك .

فظاهر هذا انه يمكن الحكم في حقه صلى الله عليه وسلم بسخ حكم الفصل المتقدم بالقول . والمتمم عند الجمهور تحريم المثلة .

ورأى ابن الجوزي عدم التعارض ، وان ما فعله صلى الله عليه وسلم بهم من سحر العين ليس من المثلة ، بل كان من باب القصاص ، لانهم فعلوا ذلك بالرأي . وفي رواية لمسلم وغيره عن انس انه قال " اما سخط النبي صلى الله عليه وسلم اعين اولئك لانهم سطسوا اعين الرعاة " .

وقول ابن الجوزي هذا حسن ، وهو من باب الجمع بين الحديثين بمحمس كل منهما على حال . فالمثلة المنهي عنها ما كان على سبيل التشبي ، بان نفعل بالقاتل ما لم يفعله بالمقتول . اما ان فعل بالمقتول شيئاً كقطع العين او قلع الاذن او غير ذلك مما فيه القصاص ، جاز ان يفعله به مثله ، لقوله تعالى (٨) (والحرقات قصاص فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) .

المثال الثالث : حديث الفضل بن عباس انه صلى الله عليه وسلم قال : من اصبغ جبناً

٧- حديث المغيرة : رواه الحاكم والبراني . وحديث انس رواه مسلم

٨- سورة البقرة / ١٩٤

فلا صوم لسه •

وحديث عائشة وأم سلمة أنه صلى الله عليه وسلم كان يصبح جنباً من جماع غير احتلام ثم يغتسل ويصوم •

١- التاريخ مجهول •

٢- القول عام لنا وله صلى الله عليه وسلم ظاهراً •

٣- الدليل قائم على تكرار مقتضى القول ، لأن الحكم معلق بشرط •

فظاهر ما تقدم حمل فعله صلى الله عليه وسلم على الخصوصية ، ويحمل في حقيق الامعة بالقول • وقد ذهب الى هذا قوم • وينبغي ان يرد ذلك ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لا يرغب له في باب القرب بشيء مما يقتضيه التعظيم ، بل عواولهم بتعظيم شقائق الله ، كما تقدم في فصل الخصائص من الباب الاول •

نقد حصيل التعارض ، والذي ينبغي حسب القانون السابق تقديم القول •

ولكن الذي ذهب اليه جمهور الفقهاء تقديم الفعل ، إما على سبيل ترجيح الفصل بموافقته لاشارة الآية (حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر) فان اباحصة الجماع الى هذه الخايصة يلزم منه جواز تأخير الخسمل الى ما بعدهما • وهي الطريقة التي سلكها الشافعي •

وإما على سبيل نسخ القول بالفعل ، وقد طال اليه الخطابي • وقواه ابن عديم الحديد ^(٩) بدلالة الآية ، فانها تدل على اباحصة صابة الجنابة الى اخر الليل ، بعد ان كان ذلك منوطاً • فيظهر ان قوله " من أصبح جنباً فلا صوم لسه " كان قبل نزول الرخصة • والله اعلم •

المثال الرابع : الوضوء ما مسست النار ، ورد فيه حديث أبي هريرة وعائشة عند مسلم ^(١٠) ان النبي صلى الله عليه وسلم قال " توضأوا ما مسست النار " وعمد مسلم ايضاً انه صلى الله عليه وسلم اكل كتف شاة ثم صلى ولم يتوضأ • وقال جابر ^(١١)

"كان آخر الاميين من رسول الله صلى الله عليه وسلم عدم الوضوء مما مسست النار"

اسد ذهب بعض الفقهاء الى عدم التعارض بين الفعل والقول في هذه المسألة . والوجه في ذلك ان القول خاص بالاممة ، لقوله صلى الله عليه وسلم (توضأوا) وهو (امسوا) والمخاطب لا يدخل في عموم خطابهم . فعليه يكون الوضوء مما مسست النار واجبا في حقه لا اممة لم ينسخ ، وترك الوضوء مما مسست النار ، لانه فعل مجرد ، يكون خاصا بالنبي صلى الله عليه وسلم .

ومن ذهب الى وجوب الوضوء مما مسست النار عمر بن عبد العزيز ، والحسن البصري والزهرى وابو قلابسة وابو محرز ، والشوكاني نقل هذا عنهم ^(١٢) وارجمه الى القاعدة الاصلية ، على اعتبار ان القول لم يشطه صلى الله عليه وسلم ، وان فعله صلى الله عليه وسلم يجب بحقه على خصوصية به .

٢- وذهب بعض الصحابة منهم الخلفاء الراشدون ، والائمة الاربعة ، الى انه لا يجب الوضوء مما مسست النار .

وقد احتج هؤلاء بحديث جابر المتقدم " كان آخر الاميين منه صلى الله عليه وسلم ^{ترجم} الوضوء مما مسست النار "

وهذا يدل على انهم يرون فعله صلى الله عليه وسلم في ذلك معارضا لقوله ، ولكونه متأخرا عنه ، يكون ناسخا له .

ومع هذه الطريقة اصح ما ذهب اليه الشوكاني ، فان القول وان كان موجها الى الاممة فانه يشمل النبي صلى الله عليه وسلم ، لان المخاطب يدخل في عموم متعلق خطابهم على الأرجح ، ما لم يمتنع من ذلك قرينة ، ولا قرينة هنا . ولان الفعل المجرد دال في حق الاممة على ما اغترناه من قول المساواة ، فيثبت بذلك النسخ . وهو المصتمد . والله اعلم .

١٢- (نيل الاوطار ٢/٢٢١) ونقله الشوكاني ايضا وابن قدامة (المشلي ١/٢٢١) عن جطلقن الصحابة منهم ابن عمر ، وابو طلحة ، وانس بن مالك ، وابو موسى ، وعائشة وزيد بن ثابت وابو هريرة . والنقل عنهم في هذه المسألة مضطرب . فان النووي ذكر اكثرهم في القائلين بعدم الوضوء مما مسست النار . وانظر شرح صحيح مسلم ٤٤١/٤

الفصل الثالث

تعارض الفصل والادلة الاخرى

اولا - القرآن :

اذا اختلف القول من القرآن العظيم مع الفعل من النبي صلى الله عليه وسلم جاز الجمع بينهما ، بوجهه صحيح ، كان يحل فعله صلى الله عليه وسلم على الخصوصية اذا دل عليها دليل • او على انه مخصص لدلالة القرآن في حقه صلى الله عليه عليه وسلم وحقق الامية •

ومثاله : امره تعالى في القرآن بفعل الوجيه ، فمع كثرة ما نقلوا في صفته وضوئه صلى الله عليه وسلم ، وما قبلوه من ذلك ، لم ينقل احد منهم انه صلى الله عليه وسلم كان يغسل داخل عينيه ، فكان هذا دالة على انه مستثنى من عموم غسل الوجه (١) .

ومثال الحظ على الخصوصية ان الله تعالى قال (٢) فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع) وقد جمع صلى الله عليه وسلم اكثر من ذلك العدد ، ودليل الخصوصية انه منسج من ذلك غيره ، بل امر غيلان بفراق ما زاد على اربعة •

ومثال التخصيص في حق الامية ايضا انه تعالى قال (٣) الزانية والزانية فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) ورجم النبي صلى الله عليه وسلم ما عزا ولم يجلده فدل على خروج الثيب من ذلك الحكم (٤) .

فان لم يظهر للتخصيص وجه ، ولم يجوز نسخ القرآن بالفعل النهوى ، عند من لا يجوز نسخ القرآن بالسنة النبوية (٥) وهو الذي اخترناه • وقد تقدم ايضا • واضحا من اجازته فهو يجوز نسخه بالفعل النهوى الا انه يشترط التواتر في ثبوت الفصل

١- انظر لهذه المسألة الفرعية : انجموع المنوى دل المنيرة ٣٦٨/١

٢- سورة النساء ٣ /

٣- سورة النساء ٣ /

٤- ابرو الحسين البصرى : الممتد ٢٢٥/١

٥- انظر الزركشي : البحر المحيط ٢٥٦/٢ أ

عند الاكثرين ، لئلا يلزم نسخ القطوع بالمطلوب .

ولا يجوز كذلك تصيب الممارسة بين القول القرآني والفعل النبوي عند جهل التاريخ . بل القرآن مقدم على كل حال . وينبغي حل الشك على انه صدر قبل نزول القرآن المعارض له ، لئلا يلزم ان يكون صلى الله عليه وسلم قد عارض الدلالة القرآنية .

ثانياً - الاجماع :

اذا خالف اجماع الفعل النبوي ، فان الاجماع مقدم عند كل من اشتهر بحجية الاجماع . وليس الاجماع هو النسخ ، وانما يدل الاجماع على ان نسخ لم ينقل انيلما . واما من خالف في كون الاجماع حجة - كالشوكاني - فان السنة الفعلية عنده مقدمة عليه .

ثالثاً - القياس : اذا خالف القياس ، فهو مهمل على مسألة مخالفة القياس للسنة وفيها قولان مشهوران :

الاول : ان القياس اذا خالف السنة سقط ، فلا ينسخها ان ورد بعدها ، وان جهل التاريخ فلا يقدم عليها . وان علم تقدم السنة لم تنسخ بالقياس .

وهذا قول الجمهور من الفقهاء والاصوليين . ووجهه ان القياس انما يستعمل مع عدم النص ، فلا يجوز ان ينسخ النص ، اذا الواجب اتباع النصوص ، وكل قياس خالف النصوص فهو فاسد الوضع (٥) .

فعلى هذا القول ينبغي ان ينظر : هل تكون مخالفة القياس للفعل النبوي بدرجته مخالفة للقول النبوي تمام ، فيرد اذا خالف الفعل كما يرد اذا خالف القول ؟

انه كما تقدم ايضاحه ، قد اختلف في الفعل هل يقوى على نسخ القول ام لا . انصح من ان يسمعه ؟ والذي ينبغي ان يقال : ان من اجاز نسخ القول بالفعل يلزمه اجازة نسخ القياس بالفعل ، ومن اجاز نسخ القول بفعل من نوع خاص - كالفعل البياني - مثلاً بدون ما عداه . يلزمه اجازة نسخ القياس بذلك النوع . ومن عزل الفعل كله - او نوط منه كالمجرد - عن الدلالة ، يلزمه عدم اجازة نسخ القياس منه .

القول الثاني : ان القياس يحمل به اذا عارض السنة ، فنسوخ به السنة المتواترة
وغيرها . وقيل تنسخ به السنة الاحادية فقط ، وقيل ان كانت عتمة مضمومة
لاستهطبة ، وقال الصفي الهندي : محل الخلاف في حياة النبي صلى الله عليه
عليه وسلم ، واما بعده فلا ينسخ به باتفاق .

فعلى هذا القول ينبغي ان يجوز نسخ حكم الفعل النبوي بالقياس من باب اولى .
قولنا في المسألة : اننا بناء على قول الجمهور ، من امتناع نسخ السنة بالقياس نرى ما يلي
١- القياس الجلي . ونعني به القياس بنفي الفارق . ان عارض الفعل البياني ، يقدم
الفعل البياني مطلقا ، كتقديم القول على القياس .

٢- اما القياس الجلي ان عارض الفعل المجرد ، فلا ينبغي ان يشك في جواز نسخه
لحكم الفعل المجرد ، لان حكم الفعل المجرد يتعدى اليه بطريق القياس الجلي ، كما
تقدم ايضا . فيتعارض قياسان من نوع واحد ، فينسوخ اخرهما اولهما .

٣- اما قياس الحلة اذا خالف الفعل البياني ، فعلى الخلاف المذكور في نسخ القبول
بالقياس . لان الفعل البياني بدرجة القول ولا فرق بينهما ، والذي ينبغي ان يقدم الفعل
البياني على القياس .

٤- واما قياس الحلة اذا خالف الفعل المجرد فانه لضعف دلالة محل النظر ، والاولى
ان يجري فيه مذمبا لجمهور في تقديم السنن على الاقيسة . فينسوخ القياس بالفصل
المجرد ويمتنع نسخ القياس له .

والخاص اننا نرى تقديم الفعل البياني على القياس بجميع انواعه .

اما الفعل المجرد فنفرق بين مخالفته للقياس الجلي فنجعله بدرجة واحدة
فيتعارضان ، ويقدم المتأخر مطلقا ان ظم ولا فالوقف . ومن مخالفته لقياس الحلة
فترى تقديم الفصل .

الفصل الرابع

اختلاف التفسير والقبول أو الفهم

- تقدم في الباب الثاني ذكر التفسير وأنه يدل على عدم تحريم
- الفهم على ذلك الفاعل ، وإن يبيح حججه أنه لو لم النبي صلى الله عليه وسلم في الفهم دليل لا يحرمه لوجب عليه الكسار • فلهذا
- أقصره علم أنه لا حرج فيه ولا يفتنه دليل شرعي •
- وتقدم أن حكم العمل المقصود عليه يتمد إلى سائر الأمة على الصحيح •
- ثم يحتمل أنه قبل ذلك الاقرار لم يكن دليل يمنع من العمل أصلاً •
- ويحتمل أن ثمة دليلاً ولكن أراد النبي صلى الله عليه وسلم تهديله بذلك الاقرار •
- ودلالة التفسير على عدم الحرج في مسورة عدم تقدم دليل محرم أقوى منهما في مسورة تقدم مثل ذلك الدليل •
- أما بالنسبة اليها ، فإذا جاءها الاقرار ، فليس نوه يحارص دليلاً شرعياً ، فالوجه فيه ما تقدم بيانه •
- وأما أن خالف دليلاً شرعياً ، فأمّا أن يخالف السنة القولية أو النصية • وعلى كل ذلك فالحكم عند الاختلاف كما يلي :

المبحث الاول

اختلاف التقرير والقول

إذا اختلف القول والتقرير فاما ان يعلم تقدم التقرير على القول ، او جهل المتقدم منهما ، او يعلم تاخر التقرير فان علم تقدم التقرير فلا عبرة به ، ويقدّم القول عليه ، لان التقرير قبل ورود الشروع ، لا يدل على حكم شرعي ، اذ النبي صلى الله عليه وسلم كان لا ينكر امرا لم يرد فيه شرع .

وان جهل المتقدم منهما فيحتمل ان يكون الحكم كذلك ، لان القول اقوى منه . ويحتمل ان يجرى فيه التعارض وهو الاولى .

اما ان تقدم القول ، وجاء التقرير بعده مخالفا له ، فانه يجب التخلّي بواحد من الاوجه التالية بالترتيب :

الاول : الجمع ، بحمل القول ان كان نهيا على الكراهة ، وان كان امرا على الاستحباب . وهذا اولى الوجوه وايسرها ، لان فيه عملا بكل الدليلين .

وقد قال ابن حزم (١) " ان كان تقدم في ذلك الشيء نهى فقط ثم راه صلى الله عليه وسلم او علمه فافره . فانما ذلك بيان ان النهي على سبيل الكراهة فقط ، لانه لا يحمل لاحد ان يقوله في شيء من الاوامر . ان هذا منسوخ ، الا ببرهان جلي . ومن قال في شيء من اوامر الله تعالى او اوامر رسوله هذا منسوخ او مخصوص او ليس عليه الحمل ، فقد قال : دعوا ما اؤمركم به ربكم ونبيكم ولا تعطوا به ، وخمذوا قولمي واطيعوني في خلاف ما اؤتمم به " .

الثاني : الحمل على الخصوصية : بان يقال ان التقرير هذا خاص بمن قرر وحده ، ولا يلتحق به غيره . وهو مقتضى ما ذهب اليه الباقلاني وسائر من قال ان حكم التقرير لا يهدى الى غير المقرر . وقد تقدم الرد عليه .

فلما قام الدليل على ان النافس في احكام الشرع سواء ، لم يجز الحط على الخصوصية الا ان ياتي دليل يدل على ذلك ، كتخصيص ابي بردة بالتضحية بعناق ، وتخصيص خزيمة بقبول شهادته وحسنه .

فهذا الوجه وان قال به البعض ، مردود من اساسه ما لم يات الدليل المذكور . وقد اغتار ابن الحاجب (٢) وفيه الخصوصية في ما اذا لم يتبين معنى يقتضيه الحاق غير المقرر بالمقرر . وسياتي .

ثم حيث قيل بالخصوصية للمقرر ، فهي اما على وجه التخصيص من حكم العام (اعني بيان انه لم يرد دخوله في العام اصلا) ، واما على وجه النسخ في حقه ، والا ول اولى حيثما يمكن ، والا فيتعين النسخ .

ويتبين في احوال : منها : ان يكون القول خاصا بالمقرر ، او يكون المقرر قد علم دخوله في حكم العام بدليل .

الثالث : التخصيص في حق الامة :

وذلك بان يعلم معنى خاص في المقرر لاجله حصل الاقرار ، فمن وجد فيه ذلك المعنى استثنى ايضا من حكم العام . قياسا على المقرر ، بمقتضى الحلة ، وبدلالة الامة الاجماع على ان الامة في احكام الشرع سواء (٣) .

وهذا الوجه اينما تقدم على النسخ في حق الامة ، لان فيه عملا بدلالة التقرير في حيز المعنى المشترك ، وعملا بدلالة القول في ما خرج عن ذلك .

ومن التخصيص ايضا ان يكون القول عاما في جنس من الاشياء ، ويكون التقرير على خلاف العموم في نوع من ذلك الجنس ، فيخصص العموم بالتقرير . ومثاله : الامر باخذ الزكاة من الاموال ، ثم اقرهم على ترك اخذ الزكاة من الدور والاثاث والخيول وغيرها .

الرابع : نسخ القول بالتقرير :

وسواء كان القول في حق المقرر وحده او كان عاما له ولغيره ، لان حكم التقرير عام كما تقدم فينسخ عموم القول .

٢- المختصر ١٥١/٢

٣- ابن الحاجب : المختصر ١٥١/٢ ، الامد ٤٨٤/٢ وانظر البحر المحيط للزركشي ١٤٧/٢

ولم يرتض هذا الوجه الا مدي (٤) وابن الحاجب (٥) وغيرهما . ورايا انه اذا لم يتبين طسقة تقتضي الحاق غير المقرر بالمقرر ، ان الواجب حمل التقرير على الخصوصية بالمقرر وحده .

ونقل الزركشي (٦) والحلافي (٧) " ان كثيرا من الاصوليين صرحوا بان الفصل اذا سبق تحريمه ، فيتضمن تقريره نسخ ذلك التحريم " قال الزركشي " وقد نصص الشافعي ان تقرير النبي صلى الله عليه وسلم للصلاة قيا ما خلفه ، وهو جالس ، ناسخ لامره السابق بالقعود " ومن صرح بنسخ الامر بالتقرير ابن حزم (٨) وهو ظاهر صريح الفزالي (٩) .

وقد وجه ابن الحاجب قوله ، بانه لما انتفت الحلة الجامعة امتنع قياس الحلية ولا يجوز هنا الالتحاق بنفي الفارق لانه انما يصح اذا علم انتفاء الفارق ، لان الاختلاف في الاحكام ثابت قطعا ، كالظاهر والحائض ، والمقيم والمسافر ، وهنا لم يعلم انتفاء الفارق فلا يجوز الالتحاق .

ونحن نوزان القول بجواز نسخ القول بالتقرير ، اصح من القول بامتناعه ، وذلك من اوجه :

الاول : انه قد يعلم انتفاء الفارق في بعض الصور ، كالمثال الذي نقلنا قول الشافعي فيه .
الثاني : ما نقل من الاجماع على ان الامة في احكام الشرع سواء * ويشهد له في هذا المقام ما ورد عن سعد بن ابي وقاص انه قال (١٠) " وذا النبي صلى الله عليه وسلم التمسك على عثمان بن مظعون ، ولو اذن له لاختصينا " اذ ان قوله هذا يدل على انهم كانوا يرون التقرير لواحد على خلاف الصوم ، هو تقرير لشيرة .

الثالث : انه لو كان الاقرار على خلاف مقتضى العموم غايضا بالمقرر لوجب على النبي صلى الله عليه وسلم بيان الخصوصية ، لئلا يكون ذلك ظاهرا على من علم بذلك الاقتران . وقد قال الفزالي (١١) " لو كان (الفعل المقرر عليه) من خاصيته - اى لمقرر - لوجب على النبي صلى الله عليه وسلم ان يبين اختصاصه ، بعد ان عرف امته ان حكمه في الواحد حكمه في الجماعة ، فيدل من هذا الوجه على النسخ المطلق " .

٤ - الاحكام ٤٨٤/٢ ٥ - المختصر ١٥١/٢ ٦ - البحر المحيط ٢/٥٦٦ ب

٧ - تفصيل الاجمال ق ٣٤ ٨ - الاحكام ١٦/٤٨٤ ٩ - المستصفى

١٠ - رواه مسلم ١٧٦/٩ والبخاري ١١٧/٩ ١١ - المستصفى ٢/٢٩

صور اختلاف التقرير والقبول :

إذا أقر النبي صلى الله عليه وسلم انسانا مؤمنا متبعا ، على فعل سبق النهي عنه ، أو طى ترك فعل سبق الامر به ، فتقريره حجة كما تقدم .

وفي المسألة عواطف ثلاثة تؤثر في حكمها :

الحامل الاول : (وله حالان) لان القول إما ان يكون خاصا بالمقرر ، أو عاما لغيره .

فإذا كان القول خاصا بـه ، لم يحتل ان يكون التقرير تخصيصا ، واحتل ان يؤهل القول ان امكن ، والا فالنسخ .

إما ان كان القول عاما للمقرر وغيره ، فاما ان يؤهل القول ، او يكون التقرير تخصيصا إذا ظهر المعنى ، والا فالنسخ .

الحامل الثاني : (وله ثلاثة احوال) ان يكون القول نصا في الالتزام كلفظ الوجوب والنهْي ، والتحريم ، والحظر ، او يكون ظاهرا في الالتزام .
اولا يكون للالتزام اصملا ، كالفاظ الترغيب والاباحة .

فان كان القول نصا في الالتزام ، لم يحتل الجمع بينه وبين التقرير بحمل القبول على الاستحباب او الكراهية ، ولكن يجب المصير الى التخصيص ان صح ، والا فالنسخ .
وان كان القول ظاهرا في الالتزام ، امكن الجمع بحمله على خلاف ظاهره ، فيكون للاستحباب او الكراهية .

وان كان القول للاستحباب والكراهية فلا تعارض .

تبينه : في الاقترار على فعل المكروه بحث ، وينظر في فصل الاقترار من الباب الثاني .

الحامل الثالث : (وله حالان) ان يقوم دليل على تكرار مقتضى القول ، او لا يقوم عليه دليل .

ومثال ما قام الدليل على تكراره النهي ، فانه يقتضي الدوام .

وكذلك الامران طلق بسبب او وصف متكررين .

فان اقر على خلافه وجب المصير الى الجمع ان امكن ، والا فالتخصيص

والا فالنسخ •

اما ان لم يقم الدليل على وجوب تكراره فلا تعارض أصلاً اذا كان التفسير قيد فعله مرة واحدة • فان كان لم يفسد البتة ، واقره على تركه ، فهو كمسما لو قام الدليل على تكرار مقتضى القول •

ففي المسألة اثنتا عشرة صورة ، تنشأ من شرب عدد احوال الحوامل بعضها في بعض •

وفي ما ذكرناه من هذا القول المجل كفاية ، ولا حاجة الى ذكر الصور التفصيلية •

ونزيد المسألة بذكر عدة أنظمة تصين على توضيح المقصود • وباللهم التوفيق •

أنظمة على اختلاف القول والتقرير :

المثال الاول (١) : حديث جابر انه صلى الله عليه وسلم قال في الامام (٢) " ان صلى قاعدا فصلوا قعودا اجمعون "

ثم ثبت عنه انه صلى في مرض موته بإصحابه جالسا وهم قيام •

فهذا التثريب متاخر • والقول وان كان امرا يظن امكان حمله على الاستحباب كمسما فصل ابن حزم (٣) في هذا المثال ، لكن لما كان في شأن متابعة الامام ، فمتابعته واجبة ، كما هو ظاهر من سياق الحديث بتمامه • وكون الامر مطلقا بالشهر لا يبين انه للتكرار • واجتماع هذه الامور يعين النسخ •

وقد اختلف الفقهاء في هذه المسألة على ثلاثة اقوال :

الاول : ان يقدم القول • فيمتنع القيام خلف الامام الجالس للضرورة ، اذا كان الطامسوم قادرا •

١- راجع لمذاهب الفقهاء في هذه المسألة : فتح الباري ١٢٥/٢ • ابن دقيق العيد شرح الحمدة ١٩٦/١ ابن قدامة : المغني ٢٢٢/٢

٢- رواه البخاري ومسلم ١٣٣/٤ ٣- الاحكام في اصول الاحكام ٤٨٤/١

واليه ذهب الحنابلة ، وابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان من الشافعية ، قالوا
وهذا ان ابتداء الامام الصلاة قاعدا • فان ابتداء ما قائما ثم عرض له العذر فجلس
استمر وقاما ، اخذا من ابتداء ابي بكر الصلاة قائما ثم جاء النبي صلى الله عليه
وسلم فصلى بهم جالسا •

وهذا نوع من الجمع بين القول والتقرير ، بحمل كل من الحديثين على حالة خاصة •
الثاني : وهو قول الشافعي والحنفية : انهم يصلون قياما ولا امام قاعد ، ووجهه ان التقرير
ناسخ للقول المتقدم • فيزول وجوب الجلوس خلف القاعد • واذا زال ، تصين القيام
على الاصل من ان القيام ركن في الفرض في حق القادر عليه •

الثالث : ذهب مالك ومحمد بن الحسن ، ان اقتداء القادر على القيام ، بالقاعد ، لا يصح
اصلا ، سواء صلى المأموم قاعدا او قائما •

ووجهه ايضا نسخ القول بالتقرير ، فيزول وجوب القعود خلف الامام القاعد • ثم
نسخت امامة القاعد جملة بحديث : (١) " لا يؤمن احد بعدى جالسا " •
وهو حديث ضعيف •

قلنا في هذا المثال : ان جمع احمد بحمل التقرير على حالة ما اذا ابتداء الامام
قائما ثم جلس ، جمع غير موزي ، لعدم ما يدل على ملاحظة هذا المعنى في ما ورد من
الاحاديث " فهو نوع من التحكم على الاخبار •

وقول مالك ومحمد بن الحسن بنسخ امامة القاعد ، مردود بان حديث " لا يؤمن
احد بعدى جالسا " حديث ضعيف • لانه مرسل ، ولانه من رواية جابر بن
الجعفي وهو متروك •

نقول ابي حنيفة والشافعي اولى من غيره • والله اعلم •

المثال الثاني : قوله صلى الله عليه وسلم للذي نشد الضالة في المسجد (٢) " لا وجدت
انما بنيت المساجد لما بنيت لسه " •

اذا خرج الدارقطني من طريق جابر الجعفي وهو متروك ، عن الشعبي رسلا (الخصائص
الكبرى للسيوطي ٢١٤/٣)

٢ - رواه مسلم ٥٤/٥ وابوداود وابن ماجه واحمد

وورد انه صلى الله عليه وسلم اقر الحشمة يوم العيد على اللصيب
بالحراب في المسجد •

واضح ان هذا من جنس التخصيص ، فان هذا النوع من اللصيب تمرين على الجهاد
وتثيقله • ولان اظهار الفرج والسرور مشروع ليوم العيد •

المثال الثالث : انه صلى الله عليه وسلم حرم التصوير ولعن المصور (١) •

وورد ان عائشة اتخذت سادتين فيهما صر • وانها كانت للصب بالهجمات
وفي اللصب الصغار - واقر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك •

فمن العلماء من اخذ بالقول ، واعتبر التقرير سابقا في التاريخ على القول ، فلم
ياخذ به •

ومنهم من قال بالتخصيص ، فيجوز اتخاذ الصور الممتلئة ، في البسط والفرش ونحوها
دون ما سواها •

يجوز ايضا اتخاذ اللصيب لصغار النساء تدريبا لهن على العناية بالاطفال •

المثال الرابع : نهيه صلى الله عليه وسلم عن الخلول • واخراجه رجل الخال (٢) ، يدل
على تحريمه • وورد عن عبدالله بن مفلل انه اصاب جراب شحم يوم غير • قال : فالتزمته
فقلت : لا اعطى اليوم احدا من هذا شيئا • فالتفت فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم
منه •

(٣)
اتفق العلماء على ان هذا الحديث مخصص للنهي عن الخلول ، وانه يجوز الاكمل
من طعام اهل العرب ما دام المسلمون في دار الحرب ، فياكلون منه قدر حاجتهم •

١- صحيح البخاري (ط الحلبي مع فتح الباري ٢١٨/٥)

٢- ابو داود ٣٨٣/٧

٣- العلائي : تفصيل الاجمال ق ٣٦

المبحث الثامن

اختلاف التقرير والفعل : اذا اتفق الفعل والتقرير ، فذلك يزيد في قوة دلالة الفعل ، لانه يقطع احتمال الخصوصية بالنبي صلى الله عليه وسلم .

اما اذا خالف التقرير الفعل فانه يقدح في دلالة وضعفها (١) .

واختلاف التقرير والفعل ان يفعل النبي صلى الله عليه وسلم شيئا ، ويقرر احدا على تركه ، او يترك شيئا ويقرر احدا على فعله .

فان كان ذلك فني الافعال الجبلية او نحوها مالا دلالة له على تشريع فلا اثر له . وان كان الفعل خاصا بالنبي صلى الله عليه وسلم ، فاقراره على خلافه واضح انه من باب التقرير الابتدائي .

واما اذا كان نعله بيانيا ، او امثالها ، فاقر على خلافه او دل الدليل على ان فعله المجرد للموجب فاقر على خلافه ، فهو موضع للنظر . والذي يظهر انه ان امكن الجمع وجب المصير اليه ، والا فالتخصيص . فان لم يمكن وكان الفعل متأخرا فهو المعتبر ، وان كان متقدما اعتبر حكمه منسوخا بالتقرير ، وان جهل الحال يقدم الفعل (٢) على التقرير لانه ادل منه ، ولان التقرير يطرقه من الاحتمالات مالا يطرق الفصل .

امثلة على اختلاف الفعل والتقرير : من امثلة اختلاف الفعل والتقرير ما في حديث جابر (٣) في وصية الحج ان النبي صلى الله عليه وسلم " اعل بالتوحيد : لبيك اللهم لبيك . لبيك لا شريك لك لبيك . ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ولبي الناس ، والناس يزيدون : ذا المصالح " والنبي صلى الله عليه وسلم يسمع فلم يقل شيئا " اه . فما كان يقوله النبي صلى الله عليه وسلم في طبيته . فعل بياني . وتقريره يدل على ان الاقتصار على ذلك اللفظ غير متعين بل يجوز زيادة ما بمصاه من اللفظ . ثم قد قيل ان الاقتصار على اللفظ النبوي اولى . وفيه نظر . وقد تقدم بيانه فسي الباب الاول .

مثال ثان : تركه صلى الله عليه وسلم اكل الضب . وقد اكل على ما قدته . لا تتعارض هنا ، لانه تركه على وجه الحيافة له ، وذلك امر جبلي .

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

اللهم كما أرسلت إلينا رسولا منا يعلمنا الكتاب والحكمة ، ويعلمنا ما كنا به جاهلين ،

اللهم كما بدأتنا بنعمتك قبل استحقاقها ، وأدتها علينا مع الاعتراف
بنا والفتنة والتقصير ،

اللهم وكما وجهت هممتي إلى خدمة سنة رسولك العظيم ، وتيسير
العمل بها للعالمين ،

اللهم وكما أعنت على التمام ، وبشرت الوصول إلى العمام ، وأزحمت
عن البدن ظله ، وعن الناس عوائقها ،

اللهم فاني أرفع اليك ثمرة الجهد الضئيل لولا عونك ، فأجعل
ليها من بركاتك ، فان القليل بنعمتك كثير ، والحقير بها كبير .

ربنا تقبل منا أنك انت السميع العليم . .

ربنا أتم لنا نورنا واغفر لنا أنك على كل شيء قدير .

(طبع بمطبع)

الصور التفصيلية لا اختلاف التفسير والفهم

صحيح بيمان الحكم في كل منها

قطعة من رسالة الحافظ العلائي

المخطوطة

تفصيل الاجمالي في تاريخ الاقضية والافعال

المخطوطة رقم (١٦٥١) بدار الكتب، والوثائق القومية،

بالقاهرة

الحافظ الحلائلي :

تفصيل حكم هذه الصور يتضح بجعلها على اربعة اقطاب ، بحسب تكرار الفعل ،
او التاسي به ، او عدمها .

القطب الاول

ان لا يدل دليل على وجوب تكرار الفعل في حقه صلى الله عليه وسلم . ولا على وجوب
تاسي الامة به فيه .

ويتضمن خمس عشرة صورة : لانه اما ان يكون القول خاصا به ، او خاصا بنا ، او
عاما لنا وله . وعلى الاقسام الثلاثة : اما ان يعلم تقدم الفعل ، او تقدم القول ، او يجهمل
التاريخ . وفي حالتها تقدم : اما ان يتصقب الاخر او تراخي .

(١) الصورة الاولى : ان يتقدم الفعل ، ويكون القول خاصا به ، متصلا بالفعل ، من غير
تراخ .

٢- والثانية : ان يكون كذلك ، الا انه متراخ عن الفعل .

ومثاله في صورتين : ان يفعل صلى الله عليه وسلم فعلا ، ثم يقول ، اما على الفور
او على التراخي : لا يجوز لي مثل هذا الفعل في مثل ذلك الوقت .

ففي هاتين الصورتين لا تعارض بين القول والفعل اصلا لا في حقه ، ولا في حقيق
الامة ، اما في حقه صلى الله عليه وسلم فلان القول لم يرفع حكم ما تقدم من الفعل في الماضي
ولا في المستقبل . لان الماضي لا يرتفع ، والقرآن ان الفعل غير مقتضى للتكرار بالنسبة
اليه . واما في حقيق الامة فذلك لانه ليس لاحد من القول والفعل تعليق بهم .

٣ ، ٤ - الصورة الثالثة والرابعة : ان يتقدم هذا الفعل ويكون القول (١) خاصا بالامة
اما متعقبا ، او على التراخي . مثل ان يفعل صلى الله عليه وسلم فعلا ثم يقول : لا يجوز لكم
هذا الفعل .

ففي هاتين الصورتين ايضا لا تعارض بينهما ، لان الفعل لم يقيم دليل خاص على تاسي
الامة به فيه . فكان مختصا به . والقول خاص بالامة ، فلا تعارض . هكذا صرح به
جماعة منهم الامدني وابن الحاجب .

(١) في الاصل : الفعل . وهو خطأ ، يظهر انه من الناسخ ، كما لا يخفى

فان قيل : لا يلزم من عدم قيام الدليل على التماسي به في هذا الفعل الخاص ان يكون مختصا به ، بل يكفي بالادلة العامة على التماسي به مطلقا .

قلت : لو اعتبر ذلك لزوم منه النسخ ، والتخصيص ، اولى منه . فذلك قلنا ان الفصل يكون خاصا به صلى الله عليه وسلم .

٥ ، ٦ - الصورة الخاصة والسادسة : ان يتقدم الفعل ، ويكون القول بعده ، عا ط له وللاممة ، اما متعقبا ، او على التراخي .

فقال الامدى وغيره لا معارضة بينهما ايضا : اما بالنسبة اليه صلى الله عليه وسلم فلما تقدم فيما اذا كان القول خاصا به . واما بالنسبة اليها فلان فعله غير متعلق بنسبة على ما وقبح به الفرض .

وفصل ابن الحاجب بين ان يكون العموم بطريق التخصيص او بطريق الظهور . فان كان على وجه النصوصية ، مثل ان يفعل فعلا ، ثم يقول : حرم على وعلى امتي هذا انفصل في مثل ذلك الوقت ، فلا تعارض اصلا ، لا في حقه ولا في حقها ، لعدم وجوب تكرار الفعل ، ولعدم وجوب التماسي به . وان كان العموم على وجه الظهور . قال : فبالنسبة اليها لا تعارض ايضا ، لما تقدم . اما بالنسبة اليه فيكون فعله مخصصا لذلك القول ، كما اختار مثله فيما تقدم في الفصل الثاني .

ولتقابل ان يقول :

اما ان لا يمكن الجمع بين القول والفعل بطريق بناء العام على الخاص ، او يمكن ذلك . فان امكن ، بان يكون الفعل مختصا يتضمن صورة القول كما تقدم في النهي عن استقبال القبلة عند الحاجة ، واستدبارها مطلقا ، مع الفعل في البيوت ، فيها هنا الذي ينبغي ان يكون الراجح ما قد مضاه من تخصيص القول فيما عدا صورة الفعل ، اعلا للادلة العامة ، والدالة على التماسي به صلى الله عليه وسلم . واصل هذا القطب مدار على انه لم يدل دليل على تكرار الفعل في حقه ولا تماسي الامة به . ولا يلزم من عدم قيام الدليل ان يكون الفعل خاصا به ، ولا بد ، بل ربما يكون مما تتامس به الامة فيه عملا بالادلة العامة ، لا سيما والاصل عدم اختصاصه صلى الله عليه وسلم . فتخصيص القول به ، كذا الفعل بالنسبة اليه والى الامة اولى لما قد مضاه .

وان لم يمكن الجمع بينهما على وجه تخصيص العموم فعدم التعارض هنا اولسبى بان يكون الفعل الاول كان خاصا به ، والقول بعده نسخ ذلك في حقه . ولا تعلق

للاصحة به • وهذا أولى من أن يكون حكم الأصحة حكمه في ذلك الفعل • ونجعل القول ناسخا له في حق نفسه وحقيقتهم •

٧- الصورة السابعة : أن يتقدم القول ، ويكون خاصا به صلى الله عليه وسلم ، ثم يتحقق به الفعل بخلافه ، من غير تراخ •

فيها عينا الفعل ناسخ لمقتضى القول عند من يجوز النسخ قبل التمكن من مقتضى الأمر مثال : وهم جمهور أهل السنة • وأما من لم يجوز ذلك ، كالمعتزلة وابن بكر الصيرفي من أصحابنا ، فقالوا : لا يتصور وجود مثل هذا الفعل • مع الصهد أن لم يجوز المعاصي على النبي صلى الله عليه وسلم •

٨- الصورة الثامنة أن يتقدم القول ، ويكون خاصا به ، ثم يقع الفعل بعده متراخيا عنه ، أما بعد الحط بمقتضى القول ، أو بعد التمكن من الفعل به •

فالفعل ناسخ لمقتضى القول ونافيا • وهو ظاهر على رأي من لم يجوز صدور الذنب من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام • وأما من جوز ذلك فكذلك أيضا • لأن صدور المصيبة خلاف الظاهر • والنسخ وإن كان خلاف الأصل الكثير أكثر منه ^(١) • وهو متفق عليهم ، أعنى النسخ ، بخلاف صدور الذنب من الأنبياء • وما في النسخ من الخلاف فهو غير معتد به • فكان الحط على النسخ أولى من الحط على صدور الذنب • هذا هو اللائق بغير مسبب من يجوز المعاصي وإن لم تطلع ^(٢) عليهم من حيث النقل •

٩ • الصورة التاسعة والحادثة : أن يتقدم القول ويكون خاصا بنا ، مثل : حرم عليكم كذا ، ثم يفعله هو أو ما على الفور ، أو التراخي •

فقال الأمدى وابن الحاجب والارموي في (بهاية الوصول) : لا تعارض بينهما في هذه الصورة ، بل الفعل مختص به ، والقول مختص بنا ، إذ لا دليل على وجوب الناسي وذكر القرافي أن الفعل أيضا شأنه أن تناسي الأصحة فيه ، يعني بالأدلة العامة التي تقتضي ذلك • فالأولون لا يعتبرون إلا دلاله دليل خاص في هذا الفعل ، بخلاف القرافي ، فإنه يعتبر الأدلة العامة ، فيرفض متعارضين • لكن قول الأولين منسبا أقوى ، لأن اعتبار القول الخاص بنا ، وتقديمه ، أولى من تقديم الأدلة العامة •

١- يعني : أكثر من المصيبة على القول بتجويزه •

٢- في الأصل : يطلع •

١١، ١٢ - الصورة الحادية عشرة والثانية عشرة : ان يكون القول عاما وله صلى الله عليه وسلم ثم يقع الفعل بعده ، اما متحقبا ، او على التراخي .

فقالوا : لا معارضة هنا ايضا . كما تقدم مظه فيما اذا لم تقدم الفعل .
وفرق ابن الحاجب بين العام بطريق الخصوصية ، والعام بطريق الظهور ، كما تقدم .
وفيه من البحث ما تقدم . واحتمال التخصيص حيث يمكن .

وذكر بعضهم ان الفعل متى وقع بعد التمكن من مقتضى القول ، فلا يكون ناسخا الا ان يدل دليل على وجوب تكرار مقتضى القول ، فحينئذ يكون الفعل ناسخا لتكرار مقتضى القول . وهذا يحى . في كل موضع قيل فيه بالنسخ ، فيما سيأتي من امثاله . ونحن قد مثلنا ذلك بان يقول صلى الله عليه وسلم : حرم علينا كذا ، ثم يفعله ، فان التحريم يقتضى التأييد .

والحق في هذا الموضع ان فعله صلى الله عليه وسلم ناسخ لمقتضى القول في حقه وان كان المصوم على وجه الظهور . واما في حق الاممة فهو اما مقتضى للتخصيص ، او للخصوصية به ، كما تقدم في الفصل الثاني .

١٣، ١٤، ١٥ - الصورة الثالثة عشرة ، والرابعة عشرة ، والخامسة عشرة : ان يجهم سبيل التاريخ من التقدم والتأخر ، ويكون القول اما خاصا به ، او بنا ، او عاما لنا وله .
نفي عنه الصور الثلاث الاقوال الثلاثة المتقدمة في الفصل الثالث .

والمختار تقديم القول عند بعضهم ، لاحتمال ان يكون الفعل متقدما والقول متأخرا . وعند ذلك لا يتحقق التنازع بينهما لما سبق . ويحتل ان يقال ، فيما اذا كان القول خاصا به ، بتقديم الفعل املا للدلالة العامة الدالة على التاسي به صلى الله عليه وسلم فانها ارجح . حينئذ من القول بالوقف ، وهو الذى اختاره ابن الحاجب كما سيأتي ان شاء الله تعالى .

القسم الثاني

ان يدل دليل على وجوب تكرار هذا الفعل في حقه .

• وجوب تاسي الاممة به فيه .

وفيه ايضا خمس عشرة صورة :

١٦- الاولى : ان يعلم تقدم القول ، ويكون خاصا به ، ثم يصدر الفعل متعقبا له ، قبل التمكن من الامثال :

١٧- والثانية : مثلها ، الا ان الفعل وقع متراخيا ، بعد التمكن من امثال مقتضى القول .

ففي هاتين الصورتين لا معارضة في حق الامية ، لا اختصاص القول به صلى الله عليه وسلم ، والحمل في حقهم بمقتضى الفعل . واما في حقهم صلى الله عليه وسلم فالفعل ناسخ في الصورة الثانية اتفاقا . وكذلك في الاولى ، على القول بجواز النسخ قبل حصر وقت الحمل ، اللهم الا ان يكون القول لم يقتض التكرار ، ولا دليل يدل عليه فانه حينئذ لا معارضة ايضا في حقهم صلى الله عليه وسلم .

١٨ ، ١٩- الثالثة والرابعة : ان يتقدم الفعل ، ويكون القول خاصا به ايضا ، اما متعقبا او متراخيا .

فذلك ايضا لا معارضة في حق الامية ، وهم متعددون بمقتضى الفعل . واما في حقه صلى الله عليه وسلم فالقول ناسخ لمقتضى الفعل في الصورتين اتفاقا .

٢٠- الخامسة : ان يجهل التقدم والتأخر ، والقول خاص به ايضا .

فلا معارضة في حق الامية كما مر . واما في حقهم صلى الله عليه وسلم فتجسمي الثلاثة اتوال المتقدمة في الفصل الثالث : اختار الامدى وغيره ترجيح القول . والذي اختاره ابن الحاجب في هذه الصور فلو وقف على تعيين التاريخ لانه يحتل تقدم الفعل على القول ، وبالعكس ، وكل منهما يكون ناسخا للآخر فلا ترجيح لتقدم احدهما على الاخر والجزم يكون احدهما ناسخا والاخر منسوخا تحكما ، وهو باطل .

٢١- السادسة : ان يتقدم القول ، وهو خاص بنا ، ويحى الفعل بعده ، متعقبا ، قبل التمكن من امثال مقتضى القول .

فقال الامام فخر الدين : يجب المصير هنا الى القول دون الفعل ، والا يلزم ان يكون القول لغوا ، ولا يلحق الفعل ، لان حكمه ثابت في حق الرسول صلى الله عليه وسلم . وكأنه يجعل القول الخاص بنا مخصصا للفعل الذى دل الدليل على تاسي الاممية به بالنسبة ايضا فقط ، ويبقى حكمه في حقهم صلى الله عليه وسلم كما قيل مثلهم في الفصل مع القول العام لنا ولهم .

والذى اختاره الامدى وابن الحاجب انه لا معارضة في حقه صلى الله عليه وسلم ،

وأما في حق الأمانة فالفعل ناسخ لمقتضى القول قبل التمكن ، على رأى الجمهور .
ومن لا يجوز النسخ قبل حضور وقت العطل ، فلا يتصور المسألة عنده . أو يقول
بترجيح القول كما قاله فخر الدين .

٢٢- السابعة : ان يتقدم القول ، وهو خاص بنا ، ويحيى . بمدة الفعل المذكور
متراخيا ، أما بعد العطل به ، أو بعد حضور وقته .

فاتفتوا على ان الفعل مع الدليل الدال على تكرر . والتاسي به فيه ناسخ لمقتضى
القول المتقدم . ولم يقل فخر الدين هنا بتقديم القول وهو لا زم له ايضا . لكن التخصيص اولى
من النسخ في الوضعين . وان كان قوله في الصورة التي قبلها تفاديا من النسخ قبل التمكن .
فهو يقول بهذه الصياغة لا يكرها .

والحق في هذه الصورة والتي قبلها التزام النسخ ، كما قال الامدى وابن الحاجب
لان الفعل لا عموم له حتى يتطرق اليه التخصيص ، وانما عم في حقنا بالدليل الخاص الذى
دل على وجوب تاسينا به فيه . وهذا الدليل مختصر بنا فقط . فتقديم القول يقتضى
ابطال هذا الدليل من كل وجه . وهو متأخر معارض للدليل . فالقول بالنسخ اقوى .

وذكر بعض المتأخرين في هذه الصورة التفصيل المتقدم ايضا ، وهو ان القول اذا لم
يقتضى التكرار فانه حينئذ لا ممانعة في حقنا ايضا . وانما يحيى النسخ اذا كان القول
مقتضيا للتكرار .

٢٣ ، ٢٤- الثامنة والتاسعة : ان يتقدم الفعل ، ويحيى القول بعده ، خاصا بنا ، اما
ممتثلا ، او على التراخي .

فلا ممانعة في حقه صلى الله عليه وسلم لا اختصاص القول بنا ، وأما في حقنا فالقول
ناسخ لمقتضى الفعل في الصورة الثانية ، وفاقا ، وفي الصورة الاولى عدد من يجيز النسخ
قبل التمكن (وأما من) لا يجيز ذلك فلا يتصور المسألة عنده . أو تجعل ترجيح القول
من جهة التخصيص كما قال ابن الخطيب ، لا من جهة النسخ وفيه من البحث ما قدمناه .

٢٥- الحاشية : ان يجهل التاريخ من التقدم والتأخر ، والقول خاص بنا .

ففيه الاقوال الثلاثة المتقدمة في الفصل الثالث . واتفق الامدى وابن الحاجب
على ترجيح مقتضى القول هنا ، لما تقدم في ذلك الفصل . قال ابن الحاجب : وأقول
بالوقف هنا ضعيف ، بخلاف الصورة الخامسة ، لانا متعبدون هنا بوجوب العطل باحداها
أما الفعل ، وأما القول . لان كل منهما مفروض بالنسبة اليها ، ولا يمكن العطل بهما

وقد ثبت رجحان القول على الفعل بتصحيح المصير الى الخط بالقول ، بخلاف الصورة الخامسة التي رجح فيها الوقف ، فانها بالنسبة الى النبي صلى الله عليه وسلم ولا يجزى فيها الحكم بموجب الخط باحداهما بالنسبة اليه فالتقول بالوقف أولى •

٢٦- الحادية عشرة : ان يتقدم القول ، ويكون طامنا وله ، ويقع الفعل بعده متعقبا ، قبل ان يتمكن من الامثال لمقتضى القول •

فطى راي المعتزلة لا تنصير هذه المسألة ، اذ النسخ لا يجوز في هذه الصورة ، ولا يمكن فرض ذلك على انه معصية ، لقيام الدليل الخاص على تكوره في حقه وتاسي الامة به فيه • واما عند اصحابنا فالفعل ناسخ لمقتضى القول قبل التمكن • قال بعض المتأخرين هذا اذا كان عموم القول بطريق النصوصية ، فان كان بطريق الظهور فان الفعل حينئذ يكون مخصصا للقول ، كما تقدم • وهذا ما خوذ من مقتضى تفصيل ابن الحاجب في الصورة المتقدمة في القطب الاول • لكن جزم القول هنا بان المتأخر ناسخ ، ونحذف • وهو لا زمل •

٢٧- الثانية عشرة : ان تكون الصورة كذلك ، لكن الفعل بعد التمكن من امثال مقتضى القول •

وقد جزموا بان الفعل ناسخ هنا • وفي الحقيقة النسخ انما هو الفصل مع الدليل الدال على وجوب تكوره وتاسي الامة به • وقال المتأخر المشار اليه ان ذلك انما يكون اذا اقتضى القول التكرار ، فان لم يقتض التكرار فلا معارضا لا في حقه ولا في حقنا •

٢٨ ، ٢٩- الثالثة عشرة والرابعة عشرة : ان يتقدم الفعل ، ويبقى القول بعده ، طامنا ناوله ، اما متعقبا ، او مع التراخي •

فالتقول هنا ناسخ لوجوب التكرار في حقه • وكذلك لوجوب التاسي في حقنا ، لكن في صورة التعقب على القول بجواز النسخ قبل التمكن • ومن لا يميز ذلك يحتفل ان يكون تقديم القول بعده بطريق الترجيح للقول ، لا على وجه النسخ •

٣٠- الخامسة عشرة : ان يجهل التأنيخ ، والقول ايضا طامنا وله صلى الله عليه وسلم ففيه الحذاق الثلاثة • والذي يظهر ترجيح القول بالوقف في حقه صلى الله عليه وسلم ، والنسخ بمقتضى القول في حقه طامنا ، لما تقدم •

القلب الثالث

الفعل الذي دل الدليل على وجوب تكرره في حقه صلى الله عليه وسلم دون تاسي
الامية به فيه .
وفيه ايضا خمس عشرة صورة .

واعلم أولا ان النائدة انما تظهر في هذا والقلب الذي قبله اذا كان الفعل
مقدما ، فعينئذ يتحقق التعارض بينهما في القول ، لمعارضة القول لمقتضى التكرار . اما اذا
كان الفعل متأخرا ، فالمعارضة تحصل بمجرد الفعل ، سرا . دل على التكرار دليل اولم
يدل . وهذا خاص بخلاف ما اذا دل دليل على التاسي فان له نائدة تقدم الفعل
او تاخر وهو متعلق ذلك بالامية .

وبيان هذه الصور على نحو ما تقدم .

٣١- الامية : ان يتقدم القول ، ويكون خاصا به . ويتعقبه الفعل من غير تراخ .

فالفعل ناسخ على راي اهل السنة كما تقدم .

٣٢- الثانية : مثلها الا ان الفعل متراج .

فهو ناسخ القول اتفاقا . ولا معارضة بينهما في حق الامية في هاتين الصورتين
ولا في الثلاث التي بعدها ايضا ، لعدم تناول القول والفعل لهما .

٣٣ ، ٣٤- الثالثة والرابعة : ان يتقدم الفعل على نحو ما تقدم .

فإن القول ناسخ لمقتضى الدليل الدال على تكرار الفعل في صوره الممكن ، اتفاقا
وفي بعضها على الراجح ، كما صرح .

٣٥- الخامسة : ان يجهل التاريخ .

فلا قول الثلاثة . والراجح الوقف ، كما تقدم .

٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩- السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة : ان يكون القول خاصا

بنا .

فلا معارضة حينئذ تقدم القول او الفعل ، تعقب الثاني او تراخي ، لعدم توارد
القول والفعل على محل واحد . والحمل في حق الامية بمقتضى القول والفعل من خصائصه
صلى الله عليه وسلم .

٤٠- وفي الصورة الحاشرة: وفلسفي الجهل بالتاريخ ، بطريق الأولى •

٤١ ، ٤٢- الحادية عشر والثانية عشرة : ان يتقدم القول ، ويكون طام لنا وله صلى الله عليه وسلم ، ويتخ الفحل بعده ، اما على التعقب او على التراخي •

فلا ممانعة في حق الامعة ، لما تقدم ، والفحل ناسخ لمقتضى القول في حق الله صلى الله عليه وسلم في صورة التراخي اتفاقا ، وفي صورة التعقب عندنا دون المعتزلية لما تقدم • ومن يجوز ان يبطل الانبياء قد يمنع التعارض والنسخ ، ونصوصا اذا كان قبل التمكن ولكن الظاهر التزام النسخ كما سبق •

٤٣ ، ٤٤- الثالثة عشر والرابعة عشرة : ان يتقدم هذا الفعل ، وهاتين لقول بعده عما لنا وله ، اما قبل التمكن او بعده •

تقال الامدى وابن الحاجب وغيرهما : القول ناسخ لمقتضى الدليل الدال على تكرار الفعل في حقه صلى الله عليه وسلم • وهذا انما يجيء على قاعدة الحنفية ، في ان العام المختص ينسخ الخاص المتقدم ، او كان عموم القول له بطريق التخصيص : مثل حرم على وطئكم فاما متى كان بطريق الظهور مثل : حرم علينا ، بحد ما تقدم منه فعله له ، فكانا الذي يجيء على طريق الشافعية ومن وافقهم من تخصيص المصوم بفعله صلى الله عليه وسلم ويكون ذلك اللفظ من العام الذي اريد به الخاص ، لتقدم المخصص له • والتخصيص غير من النسخ • وحيث قيل بالنسخ فعلى الطريق المتقدم فيما قبل التمكن •

هذا في حقه صلى الله عليه وسلم ، واما في حق الامعة فلا ممانعة اينما لما تقدم •

٤٥- الخامسة عشرة : ان يجهل التاريخ والقول طام لنا وله •

نفي حق الامعة لا ممانعة اينما ، وفي حقه صلى الله عليه وسلم هذا نص الثلاثة المتقدمة ، والراجح عند ابن الحاجب قول المؤلف كما تقدم •

القطعة الرابعة

ان يكون الفعل دل الدليل على وجوب طامى الامعة به فيه ، ولم يدل على تكرار الفعل في حقه صلى الله عليه وسلم •

وفيه الخمس عشرة صورة اينما :

٤٦- الاولى : ان يكون القول عاما به ، ويتقدم على الفعل ، وليس بينهما تراخي •

فالفعل ناسخ لمقتضى القول ، قبل التمكن على راي الجمهور ، ومن لا يجيز ذلك يوضح

تصوره ، او يحيله على ما يجوز طيه على الراجح • من المعاصي ، ومعتاد الله من الزامه في حقسه •

٤٧- الثانية : كذلك ، لكن الفعل بعد التمكن من امتثال مقتضى القول •

فالفعل ناسخ اتفاقا •

ولا ممانعة بينهما في حق الامانة ، في صورتين جميعا •

٤٨ ، ٤٩- الثالثة والرابعة : ان يتقدم الفعل ، ويحيى القول بعده ، خاصة به ، اما متقبلا او متراجعا •

فلا تعارض في صورتين : اما في حقه صلى الله عليه وسلم فقدم وجوب تكرار الفعل ، واما في حق الامانة فقدم توارد القول والفعل على فعل واحد •

٥٠- الخامسة : ان يسهل التاريخ والقول خاص به •

فلا ممانعة في حق الامانة ، لما تقدم • واما في حقسه صلى الله عليه وسلم فتحيى • الاتوال الثلاثة المتقدمة لانه يحتمل ان يكون الفعل متاخرا فيكون ناسخا • والمختار عند ابن الحاجب القول بالوقف • لعدم تعبدنا بذلك القول • ولما في تعيين احد نصحا متقدما من التحكم •

٥١ ، ٥٢- السادسة والسابعة : ان يكون القول خاصا بنا ، ويصح الفعل بعده ، اما متقبلا او على التراخي •

فلا ممانعة في حقه صلى الله عليه وسلم ، والفعل ناسخ في حقنا في صورة التمكن اتفاقا • وفي الاخرى على الراجح من قولنا على السنة • والناسخ في الحقيقة انما هو الدليل الدال على وجوب تاسيسي الامانة به في ذلك الفعل ، لا مجرد الفعل •

٥٣ ، ٥٤- الثامنة والتاسعة : ان يتقدم هذا الفعل ، ويحيى القول بعده ، خاصة ، اما متقبلا ، او متراجعا عنه •

فالتقول ناسخ لمقتضى الدليل الدال على وجوب التاسيسي به في ذلك الفعل ، على ما تقدم من التفصيل في صورتين • واما في حقه صلى الله عليه وسلم فلا ممانعة كما تقدم •

٥٥- العاشرة : ان يسهل التاريخ والقول خاص بنا •

فها هنا الاتوال الثلاثة المتقدمة ، والراجح عند الجمهور الحمل بمقتضى القول لما تقدم • غذا بالدستور الى الامانة ، اما في حقه صلى الله عليه وسلم فلا ممانعة كما تقدم •

٥٦- الحادية عشرة : ان يكون القول تاما لادائه ، متقدما ، ووقع الفعل عقبه . قبل التمكن من الامثال .

ففي حقه صلى الله عليه وسلم الفعل ناسخ ، على الراجح من قول الجمهور . هذا عند طائفة . ويجوز . من التفصيل المتقدم عند ابن الحاجب في ظل ذلك ، وهو الفرق بين ما يكون المحموم بطريق النصوصية . ظل حرم على وطئكم ، فيكون ناسخا ، وبين ان يكون على وجه الظهور مثل : حرم علينا ، فيكون الفعل منتزعا به ، ويتخصص القول بذلك .

واما في حق الامسية فقال بعض المتأخرين : ان كان الدليل على وجوب التاميمي معتبرا بذلك الفعل بعينه فالفعل ناسخ ، وان كان شاملا لهذا الفعل وغيره فالقول مخصص لاسمه . وهذا التفصيل يجيء مثله في صور كثيرة مما تقدم .

وقد ذكرنا عن القرافي انه لا يشترط قيام دليل خاص على التاميمي بهذا الفصل بل يكفي بالادلة العامة التي تشمل هذا الفعل وغيره ، فقال : اذا مضى القول . وكان الفعل الواقع بعده يخصصه ايضا ، وكان ناسخا للقول ، اط في حقه صلى الله عليه وسلم فلان اسمه المباشرة له (ولا يباشر) شيئا الا يجوز لاسمه الاقدام عليه ، واما هم فلو جوب تاسيهم به ، واندراجهم في كل ما شرع له صلى الله عليه وسلم الا ما دل الدليل عليه فيتناقض القول والفعل ، فينسخ اندراج المتقدم .

٥٧- الثانية عشرة : ان يكون القول تاما ايضا ، ويتقدم ، ثم يقع الفعل متراخيا بعد التمكن فهو ناسخ لمقتضى القول على ما صرح به الاذى وغيره . ويجوز فيه التفصيل المتقدم بين ان يكون المحموم بطريق الظهور او بطريق النصوصية . والتفصيل الاخير الذي ذكرناه عن بعض المتأخرين وهو الفرق بين ان يكون القول مقتضى التكرار او لا . وقد صرح به معنا في هذا القسم فقال : وان لم يقتض القول التكرار فلا مصادمة في حقه ولا في حق الامسية . وان اقتضى التكرار ان يكون الفعل ناسخا للتكرار . وهذا تفصيل متعقبا .

٥٨ ، ٥٩- الثالثة عشر والرابعة عشر : ان يتقدم هذا الفعل ويجيء القول بعده طامه وللامسية ، اما متعقبا ، او متراخيا .

فلا مصادمة في حقه صلى الله عليه وسلم ، لعدم وجوب تكرار الفعل في حقه . واما في حق الامسية ففي صورة التعقيب : القول ناسخ للدليل الدال على وجوب التاميمي بالفعل ، على الراجح من جواز النسخ قبل التمكن . وفي صورة التراخي ان كان القسم

قبل تاسيهم به فهو ناسخ للتاسيسي * وان كان بعده ، فان دل دليل على وجوب تكرار
الفعل في حقيهم ، فالقول ناسخ للتكرار * والا فلا مصادقة ايها في حقيهم
والفعل حينئذ يقتضى القول ، لان الفعل قد عمل به تاسيسا ، ففعل الا متشبه بال
ولا دليل على تكرره في حقيهم *

٦٠ الناصبة عشرة : ان يسهل التاريخ ، والقول عام *

فتبي * الاقوال الثلاثة : والراجع المطل بالقول * والمختار عند ابن الحاجب :
والمحقتين المطل بالقول في حصة الاصمة واما في حقه مطل الله عليه وسلم فالوقوف
كما تقدم *

المراجع

(انبياءات عيسى النبي التي رجعنا اليها في هذا البحث وما رجعنا اليه من الناحيات بشيخا ط ذكمر شمسنا
نقسمد نهجنا اليه في الهوامش)

القرآن الكريم

الأمدي ، علي بن أبي علي بن محمد ، سيف الدين أبو الحسن (٥٥١ - ٦٢١ هـ)
- الاحكام في اصول الاحكام • القاهرة ، دار الكتب الخديوية • طبع بمطبعة المعارف
١٣٣٢ هـ ، ٤ ج .

ابراهيم ابراهيم هلال

- ولاية الله والاربع اليها • القاهرة ، دار الكتب الخديوية ، ١٢٨٩ هـ ، ٥٥ ص
ابن أبي شريك ، محمد بن محمد بن أبي بكر المقدسي (٨٢٢ - ٩٠٦ هـ)
- حاشية ابن أبي شريك على جمع البوامع • مخطوط رقم (١٩ خ) بمكتبة وزارة الاوقاف
والشؤون الاسلامية بالكويت .

ابن الاثير ، مبارك بن محمد ، أبو السعادات (٥٤٤ - ٦٠٦ هـ)

- جامع الاصول من احاديث الرسول • القاهرة ، مطبعة السنة المحمدية ، ١٣٦٨ هـ ، طبع
منه ١٢٠ ج .

ابن امير الحاج ، محمد بن محمد بن محمد (ابن الموقت) (٨٧٩ هـ)

- التفسير والتفسير على تحرير ابن الهيثم (٨٦١ هـ) في علم الاصول الجامع بين اصطلاح
الحنفية والشافعية • القاهرة ، المطبعة الاميرية ببولاق ، ١٣١٦ هـ ، ٣ مجلدات

ابن تيمية ، احمد بن عبد الحليم بن عبد السلام (٦٦١ - ٧٢٨ هـ)

- اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة اصحاب الجحيم • ط ثانية • القاهرة ، مطبعة السمنة
المحمدية ، ١٣٦٩ هـ ، (٤٨٢ ص)

- الفرقان بين اولياء الرحمن واولياء الشيطان • ط ثانية • بيروت ، المكتب الاسلامي

١٣٩٠ هـ ، ١٥٨ ص

- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، (٦٦١-٧٢٨هـ)
 - الفتاوى النورانية الفقهية • بتأليف محمد بن أحمد الفقي • ط ١ • القاهرة، مطبعة
 انصار السنة المحمدية، ١٣٧٠هـ ٢٧٢ ص
- مجموع الفتاوى الكبرى • القاهرة، مطبعة كردستان الحليّة، ٥ ج
- المسودة في أصول الفقه • تصانيف على تأليفه ثلاثة من آل تيمية : جد تقي الدين
 ووالده وهو • وبنوها أحمد بن محمد بن عبد الغني (٧٤٥هـ) • ط طبع في
 نقشة على بن عبد الله آل ثاني، بتأليف محمد بن محمد بن عبد الحميد • القاهرة
 مطبعة المدني (د • ت) في مجلد واحد • ٥٨٠ ص
- مجموع فتاوى شيخ الاسلام أحمد بن تيمية • جملتها عبد الرحمن بن محمد بن قاسم
 المصنعي النجدى • الرياض، نشرت على حساب المطبع الاصبى سمود بن عبد العزيز
 رحمه الله في ٢٧ مجلدا، ملاحق الرياض •
- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقرية • بولاق، المطبعة الاميرية
 ١٣٢٦هـ ٤ ج •
- ابن تيمية، عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم، مجد الدين ٥٤٢-٦٢١هـ
 - منتهى الاخبار • انوار: الشوكاني - نيل الاوطار
- ابن جماعة، بدر الدين بن ابراهيم (٨٦٥-٨٦٦هـ)
 - تذكرة الجامع والمكتف في ادب العالم والمتعلم • حيدرآباد، ١٣٥٣هـ ٢٣٠ ص
- ابن الحاجب، عثمان بن عمر، ابوعمر، الطائفي (٦٤٦هـ)
 - مختصر المنتهى • وفيه شرح ابن حنبل وعواشي التتاراني، والدجاني، والنهري •
 ليبيا، النجاشي • جامعة محمد بن علي السنوسي الاسلامية، ١٣٨٨هـ ٢ • في مجلد
- ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد، ابوحاتم التميمي البستي (٣٥٤هـ)
 - المسند الصحيح على التتاسيم والانواع • وهو المشهور بصحيح ابن حبان: انوار: ط
 الدين الارمني - الانبار في تقريب صحيح ابن حبان •
- ابن حجر، أحمد بن علي المصنفاني، شهاب الدين (٨٥٦هـ)
 - فتح الباري في تخریج احاديث الراعي الكبير، تحقيق عبد الله عاظم انطوان
 القاهرة، شركة الدابة الفقهية، ١٣٨٤هـ في مجلدين •
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري • القاهرة، المكتبة السلفية • تحت طابعه ١٣١٠هـ

ابن حزم ، غي بن احمد بن سعيد بن حزم ، الظاهري (٢٨٤ - ٤٥٦ هـ)
 - الاحكام في اصول الاحكام . القاهرة ، نشره زكريا غي يوسف ، وقبول غي نسخته
 اشرف غي طبعه الشيخ احمد شاكرو (د . ت) ١٠ مجلدات
 - التريب بعد المطلق والمقيد ، بالانفاظ الحامية والامثلة الفقهية . تحقيق غي
 احسان عباس . بيروت ، دار مكتبة الحياة ، (د . ت) ٢٢٤ ص
 - الفصل في المثل والايقاع والغسل . القاهرة ، النافعي ، ١٣٦١ هـ . ٥ ج
 - المصطفى . بتحقيق الشيخ احمد محمد شاكرو . القاهرة ، المطبعة المنيرية ، ١٣٤٧ هـ .
 (١) ج

ابن غادون ، عبد الرحمن بن محمد ، الحنبري المصري .
 - المقدمة . المطبعة القديمة (مشكولة) . معلومات النشر غير متوفرة .
 ابن دقيق العيد ، محمد بن غي بن وعيب ، تقي الدين التتبري (٧٠٢ - ٧٠٢ هـ)
 - الاحكام الاحكام شرح عدة الاحكام . للحافظ عبد الله التتبري . بتحقيق حافظ التتبري
 القاهرة ، مطبعة انصار السنة المحمدية ، ١٣٧٢ هـ ٢ ج
 ابن رشد ، محمد بن احمد ، ابو الوليد (٥٢٠ - ٥٢٠ هـ)
 - الحديث (في فقه الامام مالك) رواية سبعين عن ابن القاسم . نسخة بالافست عن ط
 القاهرة ، الساسي ٨ مجلدات

ابن سعد ، محمد بن سعد بن منيع ، كاتبان ائدي (٢٣٠ - ٢٣٠ هـ)
 - الطبقات الكبرى . بيروت ، دار صادر ودار بيروت ، ١٣٧٧ هـ ٨ ج
 ابن عبد السلام ، عبد العزيز بن عبد السلام ، عز الدين (٦٦٠ - ٦٦٠ هـ)
 - قواعد الاحكام في مصالح الانام . القاهرة ، المطبعة التجارية الكبرى (د . ت) ٢ ج
 ابن العربي ، محمد بن عبد الله ، ابو بكر (٥٤٣ - ٥٤٣ هـ)
 - احكام القرآن . تحقيق غي محمد الجاوي . القاهرة ، دار احيا الكتب العربية ، ١٥٧٢ م
 ٤ ج

ابن عثيم ، غي يحيى بن محمد ابو الوفاء ، الحنبلي (٤٧١ - ٥١٣ هـ)
 - التواضع في اصول الفقه . في مبادئ . مخطوط . بالمكتبة الظاهرية برقم ٢٨٧٢
 ٢٨٧٢ م

ابن عظام الدين ، محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد ، الاسكندري الحنفي (- ٨٦١ هـ)
 - التحرير في اصول الفقه الجامع بين اصطلاحى الحنفية والشافعية . وفيه الشرح المسمى
 بتيسير التحرير لمحمد أمين المعروف بامير بادشاه . ٤ ج في مبلدين . القاهرة
 مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٥١ هـ .

في انظار ايضا : ابن امير الحاج - ا تقرير والتجسس

- فتح القدير شرح الهمدانية في الفقه الحنفي . القاهرة ، المكتبة التجارية ، (د . ت) ٨ ج
 ابوالعسين البصري ، محمد بن علي بن النابيد ، المحتلي (- ٤٣٦ هـ)
 - المختصر في اصول الفقه . اعلى بتبذيبه وتحقيقه محمد حميد الله ، محمد بكسر
 وحسن حنفي . دمشق ، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية ، ١٣٨٤ هـ .
 مجلدان .

ابو الخطاب ، محفوظ بن احمد بن الحسن الكلواني الحنبلي (- ٤٣٢ هـ ، ٥١ هـ)
 - التمهيد في اصول الفقه . النسخة الخالية محفوظة بالمكتبة الظاهرية بدمشق ، برقم
 (٢٨٠١) مجلد واحد (٢٤٩ ق)

ابوداود ، سليمان بن الاشعث السجستاني (- ٢٧٥ هـ)
 - سنن ابي داود . وفيه شرحه المسمى : عون المصود شرح سنن ابي داود . حققه
 عبد الرحمن محمد عثمان . المدينة المنورة ، المكتبة السلفية ، ١٣٨٩ هـ ٤ ج .

ابوشامة ، عبد الرحمن بن اسماعيل بن ابراهيم ، المقدسي (- ٦٦٥ هـ)
 - المحقق من غم الاسول في ما يتعلق بافعال الرسول . صورة مخطوط كتب عام ٧٠٩ هـ
 بيد علي بن ايوب بن منصور بن وزير عن نسخة قوت علي مصنفه ، ٦٠ ق .
 ابو الفتوح ريان وزملوه .

- انند وسرفي المدرسة والمجتمع . القاهرة مدار الثقافة ، (د . ت)

ابويحلى ، محمد بن الحسين الفراء الحنبلي القاشي (- ٤٥٨ هـ)
 - الهدية في اصول الفقه . مكرولم بمصنفه المضافات بالجامعة المصرية برقم ٧٦ اسول
 احمد بن محمد حنبل ، الايام (١٦٤ - ٢٤١ هـ)

- المسند . بيروت ، المكتبة الاسلامي ودار صادر ، صورة بالا وضعت عن ابيسة الميمنية
 ١٣١٣ هـ ٦ ج .

الاسنوى ، محمد الراجيم بن الحسن القرشي ، جطان الدين (س ٧٧٥ هـ)

س التصديق في تدوين الاصول على الفروع • مكة المكرمة ، المطبعة المطبعية ، لا صاحبها

محمد كامل كودي ، وانواعه ، ٢٥٣ هـ (١٧٢ صفحة)

س نهاية السؤل شرح مناج الاصول للبيضاوي • مطبوع في امش القبر والتعبير شرح التحرير

امير بادشاه ، محمد امين الحسيني •

س تفسير التحرير • وهو شرح الكتاب التحرير • انظر : ابن حمام الدين س التحرير •

الباقلائي ، محمد بن الطيب ، ابو بكر (س ٤٠٣ هـ)

س البيان عن الترق بين المفردات والقرائن والتحليل والكهانة والسعر والافارجات • بتصحيح

يوسف طارقي اليسوعي • بيروت ، المكتبة الشرقية ، ١٥٨ م ١٨٠ ص ٢٥ ص

البخاري ، محمد بن اسماعيل بن ابراهيم ، الامام المحدث (س ٢٥٦ هـ)

س صحيح البخاري • وظيفه شرحه فتح الباري لابن حجر العسقلاني • القاهرة ، المطبعة

السلفية ، تحت سنة ١٢٦٠ هـ ١٢٢ ج

البخاري ، محمد بن ابراهيم بن احمد بن محمد ، ملا الدين (س ٧٣٠ هـ)

س كشف الاسرار شرح اصول البزدوي • انظر : البزدوي س اصول البزدوي

بدوان ابوانسينين بدوان •

س بيان النصوص التشريعية طرقه وانواعه • الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٦٦٩ م ٢٤٨ ص

البزدوي ، طي بن محمد بن الحسين ، فخر الاسلام (س ٤٨٦ هـ)

س اصول الفقه • وظيفه : كشف الاسرار لحيد الحيز البخاري • بيروت ، دار الكتب

الديري ، ١٢٦٤ هـ ٤ ج

البناني ، محمد الرحمن بن محمد الله الحارثي (س ١١٦٨ هـ)

س حاشية شرح جمع الترمذي • انظر : السبكي س جمع الجوامع •

البيضاوي ، عبد الله بن عمر (س ٦٨٥ هـ)

س مناج الاصول • وظيفه الشرح المسمى (نهاية السؤل) للاسنوي • القاهرة ، المطبعة

الاصينية ببلاقي ، ١٢١٦ هـ بها مش التحرير والتعبير شرح تحرير ابن النمام

التومذي ، محمد بن عيسى بن سورة ، المحدث (س ٧٧٩ هـ)

س سنن التومذي • وظيفه شرحه المسمى : تعة الاسود ، محمد بن عبد الرحمن

الباركثوري • نسخة محمد عثمان • طائفية • المدينة المنورة ، المكتبة

السلفية ، ١٢٨٧ هـ ١ ج

التفتازاني ، مسعود بن عمر ، سعد الدين (٧٩١ هـ)

• التلويح شرح التلويح لحن التلويح • والتلويح هو لحدود الشريعة • القاهرة ، محمد
علي صبيح ، ١٣٧٧ هـ ، ٦ ج

التهماني ، محمد علي بن علي التهماني القاروقلي الهندي (١١٥٨ هـ)

• كشف الاسرار النور • دهران ، ٩٤٧ م بالافست عن ط. كلكتة ، ٨٦٢ م

البرعاني ، علي بن محمد ، الشرف (٨٦٧ هـ)

• التصريفات • بيروت ، مكتبة لبنان ، ١٦٩ م ٣٣٦ ص

الجباس ، احمد بن علي الرازي ، ابوبكر الشافعي (٣٧٠ هـ)

• احكام القرآن : بيروت ، دار الكتاب العربي ، بالا فست عن ط. الاوقاف الاسلامية

استانبول ، ١٣٢٥ هـ ، ٤ ج

• اصول الجباس • مغلوثة ، بيد محمد بن ماني ، كتبه سنة ٧٤٨ هـ • محفوظ بدار

الكتاب المصرية ، برقم ١٦٦١ اصول)

جولد زهير ، اجناس

• المعتمدة والشريعة في الاسلام • ترجمة محمد يوسف موسى وزميله • ط. ثانية • دار الكتب

الحديثة ، (د . ت)

الدهلي ، عبد الحك بن عبد الله بن يوسف ، امام الحنوفين (٤١٩-٤٧٨ هـ)

• الارشاد الى توطيح الادلة في اصول الاعتقاد • حققه محمد يوسف موسى • وطى بدار مصمم

عبد الحميد • القاهرة ، مكتبة الخادجي ، ١٣٦٩ هـ ، ٤٦٠ ص

ساجي ، غليظة ، صافي بن عبد الله (كاتبيني) (٦٧٠ هـ)

• كشف النور عن اسامي الكتب والنور • مع ذيله ايضاح المكنون ذيل كشف النور

اسماعيل باشا بن محمد امين الباناني • ط. ثالثة • طهران ، المكتبة الاسلامية ،

١٣٧٨ هـ ، ٤ ج

الحسين بن المنصور بالله القاسم بن محمد (زندي)

• هذا ايضاً لعتول الى غاية السؤل في غم الاسؤل • ومعه حاشية الحسين بن يحيى سيلان

وحاشية محمد بن اسماعيل الامير ، وحاشية الحسين بن احمد السباغي • صفاطين

مطبعة وزارة المعارف ، المتوكلية ، ١٣٥٩ هـ ، ٦ ج

الندسوقي ، محمد بن عرفة ، شجر الدين (١٢٢٠ هـ)

في حاشية على الشرح الكبير للدردير في الفقه المالكي ، القاهرة ، عيسى الحلبي (د . ٥٠)

ج ٤

الندسوقي ، أحمد بن عبد الرحيم الفاروقي ، المهدي ، شاه ولي الله (١١١٠ - ١١٧٦ هـ)

في حاشية على الفقه المالكي ، بتعليق سيد سابق ، القاهرة ، دار الكتب الحديثة (د . ٥٠)

٨٨٦ ص

الرازي ، محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين النخعي ، البكري ، فخر الدين ابن خنيس الرزي

(٥٤٣ - ٦٠٦ هـ)

في حاشية على الفقه المالكي ، القاهرة ، دار الطباعة الخيرية ، ١٢٥٥ هـ ، ١١٠ ص

في المصنف ، نسخة مخطوطة بالكتبة الخيرية برقم () اصول

الرازي ، محمد بن أحمد ، شجر الدين الشافعي (١٠٠٤ هـ)

في حاشية على الشرح المنهاج للخواص في الفقه الشافعي ، القاهرة ، مطبع الحلبي

١٣٥٧ هـ ج ٨

الزركشي ، محمد بن عبد الله ، بدر الدين (٧٤٥ - ٧٩٤ هـ)

في البحر المحيط في أصول الفقه (مخطوطة) في ثلاثة مجلدات ، بمكتبة الأزهر برقم ٧٦٢

(٢٠ اصول)

الزركلي ، خير الدين

الأعلام ، قاموس تراجم لأشهر الرجال من العرب ، والمستعربين والمستشرقين ، ط ثانية

القاهرة ، مطبعة كونستانتون ، ١٣٧٨ هـ ، ج ١

زكريا الانصاري ، ابن محمد بن محمود الشافعي ، ابويحيى (٩٧٦ هـ)

في غاية الوصول شرح لب الأصول للمواليا ، وللب لا حول اختصره من جميع الجوامع للسبكي

القاهرة ، عيسى الحلبي ، (د . ٥٠) ١٦٨ ص

السبكي ، عبد الوهاب بن أبي عبد الكافي ، تاج الدين (٧٧١ هـ)

في جميع الجوامع ، وفيه شرح الحلبي ، وحاشية ابن تيمية ، وتحرير الشريفي ، ط ثانية ، القاهرة

مطبع الحلبي ، ١٣٥٦ هـ ، ج ٢

في التواضع ، ميكروفيام معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية برقم ٧٤ اصول

السقاوي ، محمد بن عبد الرحمن بن محمد (٨٣١ - ٩٠٢ هـ)

• المقاميد النخسة في بيان كثير من الاحاديث المشتهرة على الاسنوية • القاسوة مكتبة
الخافجي ، ١٣٧٥ هـ ٥١١ ص

المرغسي ، محمد بن احمد بن ابي سهل ، ابوبكر ، الحنفي (٤٩٠ هـ)

• اصول المرغسي • بتقرير ابي الوفاء الافغاني • بيروت ، دار المعرفة ، بالافسست
عن نسخة ميدرايات ، لجنة اخفاء المعارف ، الحفظانية (د • ت) ٢ ج

السماني ، منصور بن محمد بن عبد الجبار ، بن احمد ، ابو المظفر الشافعي (٤٢٦ - ٤٨٩ هـ)

• قواعد الادب في الاصول • مودة عن نسخة مكتبة فضي الله باستانبول برقم ٦٦٧ اصول
بخلاف احمد بن عبد الله الديلمي كتب سنة ٨١٥ هـ وفيها ٢٠٩ اوراق

السيوطي ، عبد الرحمن بن ابي بكر (٩١١ هـ)

• الاشياء والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية • القاسوة مبداء الحلي ، ١٣٧٨ هـ
٥٥٦ ص

• التمام الصغير وزيادته • انوار : النبهاني • الفتح الكبير

• الخصائص الكبرى • او : كفاية الطالب للبيب في خصائص الحبيب • القاهرة ، دار
الكتاب الحديث ، ١٣٨٦ هـ ٢ ج

• مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة • ضمن مجموعة الوسائل المبررة

الشاطبي ، ابراهيم بن موسى ، اللخمي الغرناطي (٧٩٠ هـ)

• الاقدام • القاهرة ، المكتبة التجارية الكبرى ، (د • ت) ٢ ج

• الموافقات في اصول الشريعة ، وهو المسمى (التتبع) باسرار التكليف • وطبعه
شرح وتعليق ونقد للشيخ عبد الله دراز ، القاهرة ، المكتبة التجارية الكبرى ، (د • ت)

الشافعي ، محمد بن ادريس ، المصلي ، الامام (٢٠٤ هـ)

• الام • القاهرة ، مكتبة الكليات الازهرية ، ١٣٨١ هـ ٨ ج

• الرسالة • بتقرير احمد محمد شاكر • القاهرة ، عيسى العلي ، ١٣٥٨ هـ ٢٢٠ ص

الشربيني ، عبد الرحمن بن محمد بن احمد (٩٢٦ هـ)

• تقرير على حاشية الشافعي على شرح جامع الترمذي : انوار السبكي • جامع

الشوكاني ، محمد بن علي ، اليماني (١٢٥٥ هـ)

• ارشاد الفضول الى تحقيق الحق من علم الاصول • القاهرة ، مكتبة مصطفى العلي ، ١٣٥٦ هـ

الشوكاني ، محمد بن علي ، الباطني (١٢٥٥ هـ)

فتح التدبير في علم التفسير : القاهرة ، مصطفى الحلبي ، ١٣٥١ هـ .

ـ نيل الأثر شرح منقش الاغبار من اسناد بيت سيد الاغبار . والمنقش هو لمجد الدين

ابن تيمية . ط . ثانية . القاهرة مصطفى الحلبي ، ١٣٧١ هـ . ٨ ج

الشيرازي ، ابراهيم بن علي بن يوسف ، ابواسحاق ، الشافعي (٩٧٦ هـ)

ـ الملح في اصول الفقه . القاهرة ، محمد علي صبيح ، (د . ت) ٨٠ ص .

صدر الشريعة ، عبد الله بن محمود ، الدمشقي (٧٤٧ هـ)

ـ التلويح لبحث التفتيح . انوار : الخططاني ، التلويح شرح التوضيح .

الصنعاني ، محمد بن اسحاق (١٠٥٩ - ٨٢١ هـ)

ـ سهل السلام شرح بلوغ العوام لابن حجر . ط ٤ . القاهرة مصطفى الحلبي ، ١٣٧٩ هـ

٤ ج

الماقولي ، محمد بن محمد بن عبد الله (٧٣٣ - ٧٩٧ هـ)

ـ الرضا ، لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من انزل الوصف . طبع دمشق ، ١٣٧٢ هـ

(٢) في مجلدين

عبد الجبار بن احمد ، ابو الحسن الاسدي السهماني (٤١٥ هـ)

ـ المنصفي في ابواب التوحيد والمعدل . القاهرة ، وزارة الثقافة والاشراف القومي (١٣٨٠ هـ)

في عشرين مجلدا .

عبد الباقيل عيسى ابو الفتح

ـ اجتهاد الرسول صلى الله عليه وسلم . التمهيد ، دار البيان ، ١٣٨٩ هـ (٢٠٣ ص)

عبد الحفي البظنطن عدا الكبير ، الكتاني

ـ نظام الحكومة انتبوية المسمى التراتيب الادارية والمصطلحات والصناعات والمنتجات والحالة

الحالية التي كانت على عهد تأسيس المدينة الاسلامية . بيروت ، دار احياء التراث

الشرقي ، سورة بالا وفست عن الطبعة القديمة . ٢ ج

عبد التميم زيد ، عدا

ـ اصول الدعوة . بغداد ، دار النذير ، ١٣٨٨ هـ . ٤٦٣ ص

عبد الكريم عثمان

ـ نظرية التكنيك ، اراء القاضي عبد الجبار الكلامية ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٣٩١ هـ

٥٧٣ ص

عبد الوهاب غسان.

— نظم اصول الفقه • ط. ثامنة • الكويت • الدار الكويتية • ١٣٨٨ هـ • ٢٢٦ ص

عزت علي عبد خالية •

— البدعة تتخذ يد لها وموافقا لاسلام منها • القاهرة • دار الكتب الحديثة (د • ت) • ٥٥٤ ص

(رسالة دكتوراه بدرجة أصول الدين)

عبد الدين • عبد الرحمن بن احمد • الايبكي (٧٥٦ هـ)

— المواقف • ومعه شرحه النجدي • وحاشية السيالكوتي • جلبي • القاهرة • الساسي

١٣٢٥ هـ • ٨ ج

— شرح مشعر ابن الحاجب • انوار : ابن الحاجب : مختصر المنتهى

— علاء الدين • علي بن بلبان بن عبد الله • الفارسي (٦٧٥ هـ - ٧٢٦ هـ)

— الا حسان في تقريب صحيح ابن حبان • بتحقيق احمد محمد شاكر • ج ١ فقط •

القاهرة • دار المعارف • ١٩٥٢ م • ٣١٦ ص

الملائي • خليل بن كيكندى (٧٦١ هـ)

— تفصيل الاجمال في تعارض الافعال والاقوال • مخطوط رقم (١٣٥ مجاميع) دار الكتب

المصرية •

علي الدانطاوى

— سيرة عمر بن الخطاب مديونة بدر من موجز لحياته وتحليل لنفسيته • دمشق • المكتبة

السريية • ١٣٥٦ هـ • ٧٦٠ ص

عليش • محمد

— هداية المرید لحقيقة اهل التوحيد • وشرحها لمحمد بن يوسف السنوسي • ليبيا

البيضاء • جامعة محمد علي السنوسي • ١٣٨٨ هـ • بالافست عن دار القاهرة • ١٣٠٦ هـ

٢٩٦ ص

عمر بن كمال •

— معجم المؤلفين • تراجم مصنفين الكتاب العربية • دمشق • المكتبة العربية • ١٣٧٦ هـ • ١٥ ج

عياض بن موسى البصيري الطائفي • الثاني (٤٧٦ هـ - ٥٤٤ هـ)

— الشفا بتعريف حقوق المصنفين • القاهرة • محمد علي صليح • (د • ت) • ٢ ج

الشرافي ، محمد بن محمد بن محمد ، أبو حامد (٥٠٥ هـ)

ـ المستقصى من علم الأصول • القاسرة ، المكتبة التجارية ، ٢٥٦ هـ ٢ ج في صند
ـ المشغول من تعاليم الأصول • حققه محمد حسن هيتو (معلومات النشر غير متوفرة)
٥٤١ ص

فمنك ، ومنسج •

ـ المصباح المفهرس لألفاظ الحديث النبوي • الاتحاد الإسلامي للدراسات العلمية ، طبع
بمدينة ليدن ، مطبعة بريل • بدى • طبعه ١٣٦٦ م ٧ ج

الفيروز آبادي ، محمد بن يعقوب (٨١٧ هـ)

ـ القاموس المحيط • القاهرة ، المكتبة التجارية ، ٤ ج

القرافي ، أحمد بن إدريس ، شهاب الدين أبو العباس ، المالكي ، (٦٧٦ - ٦٨٤ هـ)

ـ الأحكام في تمييز المتنازع من الأحكام وتصرفات القاضي والامام • حققه ونجح إحياءه
وطبق عليه : هداية الفتاح أبو غدة • طبع ، مكتبة المطبوعات الإسلامية ، ١٣٨٧ هـ
ـ شرح تنقيح الفصول • القاهرة ، المطبعة المصرية ، ١٣٠٦ هـ
ـ الفروق • القاهرة ، عيسى الحلبي ، ١٣٤٤ هـ ٤ ج

القرناوي ، يوسف

ـ الشريعة الإسلامية ، غلبها وصاحبها للتطبيق في كل زمان ومكان • بيروت ، المكتبة
الإسلامية ، ١٣٩٣ هـ

ـ فقه الزكاة • بيروت ، دار الإرشاد ، ١٣٨٩ هـ ٢ ج

القرطبي ، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج ، أبو عبد الله الأنصاري (٦٧١ هـ)

ـ المصباح لأحكام القرآن • القاهرة ، دار الكتاب العربي ، مطبوعة عن مطبعة دار الكتب
١٣٨٧ هـ ٦٠ ج

القشيري ، عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك ، النيسابوري • (٣٧٦ - ٤٦٥ هـ)

ـ الرسالة القشيرية • بتحقيق عبد السلام محمد ، ومحمود بن الشريف • القاهرة ، دار الكتب
الحديثة ، ١٣٨٥ هـ ٢٩٤ ص

قطب الدين ، محمود بن محمد ، الرازي (٧٦٦ هـ)

ـ تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية التي صنفها عمر بن طي الترمذني المعروف
بالتنزي (٤٦٣ هـ) وبها مشه حاشية الجرجاني • ط ثانية • القاهرة ، المطبعة
الأزهرية ، ١٣٦٨ هـ

الكسانى ، أبو بكر بن مسعود ، الخلفى (٥٨٧ هـ)

بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع • القاهرة شركة المطبوعات ، ١٣٨٧ هـ ، ٢ ج

مالك بن انس ، الاموي ، الحديثي (١٧٩ هـ)

الدوا • بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي • القاهرة ، عيسى الشبي ، ١٩٥١ م ، ٢ ج

الحقوقي ، علي بن حسام الدين ، علاء الدين (١٢٥٥ هـ)

كنز العمال في سائر الاقوال والافعال • ط. ثانية • حيدرآباد ، دائرة المعارف العثمانية

١٣٧٤ هـ طبع منه ١٤ ج

مجموعة مؤلفين

دائرة المعارف الاسلامية • ونسبها عدد من المستشرقين ، وتضمنها محمد ثابت الفندي

وزملاؤه (أ - ط فقط) القاهرة ، ٢٥٥ هـ

محمد بالله بن عبد الشكور البهارى الهندى (١١١٩ هـ)

مسلم الثبوت في اصول الفقه • وظيفه شرمه : فواتح الرحموت ، بشرح مسلم الثبوت لمؤلفه

محمد بن نظام الدين الانصارى • القاهرة مطبعة بولاق ، ٢٢٤ هـ مع المستقصى

للشاذلي ، ٢ ج

المصلي ، محمد بن احمد

شرح جمع البوامع • انظر : الديكي • جمع البوامع

محمد ابوزهرة (١٣٧٥ هـ)

اصول الفقه • القاهرة مطبعة مخيم ، ٤٠٠ ص

تاريخ المذاهب الاسلامية • القاهرة ، دار الفكر العربى (د • ت) ٢ ج

محمد اديب صالح •

تفسير النصوص في الفقه الاسلامي : دراسة مقارنة • ط. ثانية موسعة ومنشحة • دمشق ،

المكتب الاسلامي (د • ت) ٢ ج

محمد حسين آل ياسين

مبادئ في تاريخ التدريس العامة • بيروت ، المكتبة العصرية (د • ت) ٣٠٩ ص

محمد حميد الله

المواضع السياسية والادارية للمعهد العبرى والخلافة الراشدة • بيروت ، دار الارشاد

١٣٨٩ هـ

محمد رشيد رضا

ـ الوحي المصطفى . ط . رابعة . القاهرة ، دار المطابع ، ١٣٦٦ هـ . ٣٧٠ ص

محمد سلام مذكور

ـ المذنبون للنقطة الاسلامي تاريخه ومصادره ونظرياته الدائمة . القاهرة ، دار النهضة العربية . ١٣٨٠ هـ . ٧٧٧ ص

محمد عز الدين الشاذلي

ـ اسرار الشريعة طومه ومصادره . لبنان ، دار الفكر الحديث ، ١٣٨٦ هـ . ٤٨٠ ص

محمد فوزان عبد الباقي

ـ المحجرات المشهورات لكتاب القرآن الكريم . القاهرة ، مطابع الشعب ، ١٣٧٨ هـ . ٧٨٢ ص

محمد قاسم

ـ صريح التربية الاسلامية . ط . ثالثة . بيروت ، بالا وضعت ط . دار القلم ، ١٣٨٦ هـ

٢٩١ ص

المراغي ، عبد الله مصطفى

ـ النجاة المبين في طبقات الاصوليين . ط . ثانية . بيروت ، محمد أمين دمج ، ١٣٩٤ هـ

ج ٣

مسلم بن المعراج القشيري (٢٦١ هـ)

ـ صحيح مسلم . شرح النووي . القاهرة ، المطبعة المصرية ، ١٣٤٧ هـ . ٨ ج

منهجي محمد محمد أبو زهو

ـ الحديث والمحدثون . القاهرة ، مكتبة مصر ، ١٣٧٨ هـ . ٤٩٥ ص

النهدي ، تقي الدين

ـ الشخصية الاسلامية . ط . بيروت (دون بيانات)

النهدي ، يوسف ، بن اسماعيل (٣٥١ هـ)

ـ المفتح الكبير في الزيادة الى الجامع الصغير (كلامه للسيوطي) القاهرة ، مصطفى

النبلي ، ٣٥١ هـ . ٣ ج

النسائي ، احمد بن شعيب (٢١٥ - ٢٠٣ هـ)

ـ مسند النسائي ، بحاشية السدي . القاهرة ، المكتبة التجارية ، ١٩٣٠ م . ٤ ج

النووي ، يحيى بن شرف ، معنى الدين (٦٦١ - ٦٧٦ هـ)

ـ روضة الدالين . دمشق ، المكتب الاسلامي ، ١٩٦٦ م . طبعه ٧ ج

ـ شرح صحيح مسلم . انظر : مسلم بن المعراج . صحيح مسلم .

ـ المعجم شرح الحديث للشيرازي في اللغة الشافعي . ومعه تكملة للسبكي وغيره .

القاهرة ، زكريا طي يوسف (د . ت) ١٨ ج

الامدى (٥٥١ - ٦٣١ هـ) :

- هو على بن ابي على بن سالم الثقفى ، سيف الدين ابوالحسن .
- الفقه الاصولى المتكلم • كان حنبلياً ثم انتقل الى مذهب الشافعى .
- له : الاحكام فى اصول الاحكام • ومنتهى المولى فى علم الاصول •
- وابكار الافكار فى علم الكلام • ودقائق الحقائق فى الحكم (١) .

ابن ابي جمرة (- ٦٩٥ هـ) :

- هو عبدالله بن سعد بن ابي جمرة الازدى الاندلسى • محدث ، مالكى المذهب • وفاته بمصر •
- من كتبه : جمع النهاية اختصر به صحيح البخارى • ويصرف بمختصر ابن ابي جمرة • وسهجة النفوس فى شرح المختصر (٢) .

ابن ابي شريف (٨٢٢ - ٩٠٦ هـ) :

- هو محمد بن محمد بن ابي بكر المقدسى • شافعى • عالم بالاصول •
- مولده ووفاته ببیت المقدس • درين وانقى بمصر وبالقديس •
- من تصانيفه " الدرر اللوامع بتحرير جمع الجوامع " فى الاصول والقوائد فى حل شرح العقائد والمسامرة فى شرح المسامرة فى التوحيد (٣) .

ابن الاثير (٥٤٤ - ٦٠٦ هـ) :

- هو المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيبانى الجزى •
- اصيب بالنقرس فبطلت حركة يديه ورجليه • قيل أن تصانيفه كلها الفها
- وسوفى ذلك المرن •
- له : النهاية فى غريب الحديث وجامع الاصول من احاديث الرسول
- جمع فيه بين الكتب الستة • وتحرير اسماء الصحابة وهو اخو ابن الاثير
- المؤرخ وابن الاثير الكاتب (٤)

(١) الفتح المبين فى طبقات الاصوليين للمرافى ٢٦٠/١ - ٢٦٢ طبقات الشافعية

الكبرى ١٦٥/٥ - ٢٢٢ •

(٢) الاعلام للزركلى ٢٢١/٣ •

(٣) الاعلام للزركلى ٢٨١/٧ •

(٤) الاعلام للزركلى ١٥٢/٦ • طبقات الشافعية ١٥٣/٥ •

ابن أمير الحاج (٨٨٩ هـ) :

هو محمد بن محمد بن الحسن هـ الحلبي • فقيه اصول حنفي • أخذ عنه الكثيرون •
من كتبه : شرح التحرير في الاصول • حليه المجلى في الفقه (١) •

ابن تيمية (٦٦١ - ٧٢٨ هـ) :

هو أحمد بن عبد الحلوم بن عبد السلام بن عبد الله • تقي الدين • ولد في حران • وانتقل مع ابيه الى دمشق صغيرا فتنبع واشتهر • فلأصبه قوم الهداء من أجل فتاوى واره خالف بها المشهور في زمانه فأؤذى وجس مرات ومات في السجن •
اكثر من التصنيف جدا • من كتبه : منهاج السنة النبوية في الرد على الشيعة والقدرية وهو كتاب نفيس • وله الرد على الاختائسي والسياسة الشرعية وطبع له بالرياض مجموع الفتاوى الكبرى في ٣٧ مجلدا (٢) •

ابن تيمية (٦٥٢ هـ) :

هو عبد السلام بن عبد الله بن الخضر هـ مجد الدين • فقيه حنبلي • كان فرد زمانه في المذهب الحنبلي • وهو جد ابن تيمية السابق ذكره • من كتبه : احاديث الاحكام والمحرر في الفقه الحنبلي (٣) •

ابن جماعة (٦٣٩ - ٧٣٣ هـ) :

هو محمد بن ابراهيم بن محمد الله بن جماعة الكثاني الحموي الشافعي • بدر الدين • ولي الحكم والخطابة بالقدس والقضا بصر • من تصانيفه : المنهل الروي في الحديث النبوي وتذكرة السامع والمتكلم ومستند الاجناد في آلات الجهاد ورسالة في الاسطرلاب (٤) •

-
- (١) البدر الطالع ٢٥٤/٢ الفتح المبين ٤٧/٣ •
 - (٢) الاعلام للزركلي ١٤٠/١ المنهج الاحمد • الدرر الثامنة ١٤٤/١ •
 - (٣) فوات الوفيات لابن شاكر ٢٧٤/١ (الاعلام للزركلي ١٣٠/٤) •
 - (٤) فوات الوفيات ١٧٤/٢ البدايه والنهاية ١٦٣/١٤ (الاعلام للزركلي ١٨٩/٦) •

ابن الجوزي (٥٠٨ - ٥٩٧ هـ) :

- هو عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي الحنبلي
- ابا الفتح • واعظ بغداد • محدث مؤرخ • أحد المكثرين من التصنيف
- له نحو ٣٠٠ مصنف
- له : اخبار الانبياء وتلخيص ابلهس والمنظم في تاريخ الملوك والامم والمجالس وتقوم اللسان (١) .

ابن الحاج (— ٧٣٧ هـ) :

- هو محمد بن محمد بن محمد • ابن الحاج • المالكي • الفاسي • نزيل مصر • توفي بالقاهرة
- له : المدخل الى الشرع الشريف والازهار الطيبة النشر (٢) .

ابن حبان (— ٣٥٤ هـ) :

- هو محمد بن حبان بن أحمد بن حبان • التميمي • ابو حاتم البستي • مؤرخ جغرافي محدث • من أهل بستان في سجستان • أحد المكثرين من التصنيف • ولي القضاء بسمرقند
- من كتبه : المسند الجامع الصحيح المشهور بصحيح ابن حبان وروضة العقلاء والثقات وعلل اوهام اصحاب التواريخ (٣) .

ابن حجر المسقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ) :

- هو أحمد بن علي بن محمد الكثاني المسقلاني الشافعي • ابا الفضل شهاب الدين • اصله من مسقلان بفلسطين • ومولده ووفاته بالقاهرة
- رحل في طلب الحديث ونهج قصده الناس • قال السخاوي : انتشرت مصنفاته في حياته • وتهادتها الملوك والاكابر • ولي قضاء مصر مرات ثم اعتزل
- من مصنفاته : الدور الكامنة في اعيان المتنامية وتهذيب التهذيب وتقریب التهذيب وفتح الباري شرح صحيح البخاري (٤) .

- (١) البداية والنهاية ٢٨/١٣ مفتاح السعادة ٢٠٧/١ (الاعلام ٩٠/٤) .
- (٢) الدور الكامنة ٢٣٧/٤ (الاعلام للزركلي ٢٦٤/٧) .
- (٣) معجم البلدان ١٧١/٢ شذرات الذهب ١٦/٣ (الاعلام ٣٠٧/٦) .
- (٤) الهدى الطالع ٨٧/١ دائرة المعارف الاسلامية ١٣١/١ .

ابن حزم (٣٨٤ - ٤٥٦ هـ) :

هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ، الظاهري ، الاندلسي . أحد
أئمة الاسلام . انتسب اليه بالاندلس خلق كثير سموا الحزمية كانت اليه
رئاسة الوزارة وتدير المملكة ، فزهد فيها وانصرف الى التأليف . انتقد
أربعة الأئمة وسفه أقوال بعضهم ، وشبه لسانه بسيف الحجاج . فطوره
واقصى عن بلد .

له : المحلى فى الفقه وجميعه الانساب والناسخ والمنسوخ والمفاضلة
بين الصحابة (١) .

ابن خلد (٣٦٠ - ٤٣٠ هـ) :

هو الحسن بن عبد الرحمن بن خلد الرامهرمزي ، الفارسي ، محدث . كان
من أصحاب الوزير المهلبى .

له : المحدث الفاصل بين الراوى والواعى وأدب الناطق وغيرهما (٢) .

ابن خلدون (٧٣٢ - ٨٠٨ هـ) :

هو عبد الرحمن بن محمد بن محمد ، ابوزيد الاشبيلي الحضرمي ، فيلسوف
مؤرخ اجتماعي . تولى امالا رئاسة واعترضه دسائس ووشايات . ذهب
الى تونس فمصر وولى فيها قضاة المالكية .
اشتهر بكتابه : العبر وديوان المبتدأ والخبر والمقدمة . وهى مقدمة
كتاب العبر المذكور (٣) .

ابن خويز (٣٩٠ هـ تقريرا) :

وهو محمد بن أحمد عبد الله بن خويز ، المراقى المالكي . فقيه اصولي .
من آثاره : كتاب كبير فى الخلائق . كتاب فى اصول الفقه (٤) .

-
- (١) نفخ الطيب ٣٦٤/١ دائرة المعارف الاسلامية ١٣٦/١ .
(٢) يتيمة الدهر ٣٣٣/٣ الاعلام ٢٠٩/٢ .
(٣) الضوء اللامع ١٤٥/٤ . نفخ الطيب ٤١٤/٤ (الاعلام للزركلى ١٠٦/٤) .
(٤) الواعى بالوفيات ٥٢/٢ (معجم المؤلفين) .

ابن دقيق العيد (٧٠٢ هـ) :

هو محمد بن علي بن مطيع الفشيري المنقلاطي المصري . أحاط
بمذهب المالكية ثم انتقل الى مذهب الشافعية فأحاط به . ولى
قضاء الديار المصرية ومعه من أهل الاجتهاد .
له الامام فى شرح الامام قال الزركشى فى انهر المحيط به ختم
الفن فى علم الاصول . وله الاقتراح فى بيان الاصطلاح . شرح
مقدمة ابن طبري فى الاصول (١) .

ابن رشد (٥٢٠ هـ) :

هو محمد بن احمد بن رشد القرطبي مولدا ووفاة . قاضى الجماعة
بقرطبة . من أعيان المالكية . وهو جد ابن رشد الفيلسوف المشهور .
من تأليفه : المقدمات الممهدات والبيان والتحصيل ومختصر شرح
مغنى الآثار للطحاوى (٢) .

ابن سريج (٢٤٩ - ٣٠٦ هـ) :

هو احمد بن عمر بن سريج البغدادي ، ابو العباس . فقيه الشافعية
فى عصره . له نحو ٤٠٠ مصنف . ولى قضاء شيراز . وقام بنصبة
المذهب الشافعى فنشره فى الافاق . يحدد مجدد المذات (٣) .

ابن سعد (١٦٨ - ٢٣٠ هـ) :

هو محمد بن سعد بن سنج ، الزهرى ، مولا هم . مؤرخ ثقة ، من
حفاظ الحديث . ولد بالبصرة ، وسكن بغداد . وعرف بكتائب
الواقدي .
اشهر كتبه : طبقات الصحابة المعروف بطبقات ابن سعد (٤) .

-
- (١) الاعلام ١٧٤/٧ شذرات الذهب ٥/٦ البداية والنهاية ٢٧١/١٤٠ .
 - (٢) أزهار الرياض ٥٩/٣ الهيباج المذهب ص ٢٧٨ (الاعلام ٢١٠/٦) .
 - (٣) طبقات السبكي ٨٧/٢ تاريخ بغداد ٢٨٧/٤ هـ (الاعلام ١٧٩/١) .
 - (٤) تهذيب التهذيب ١٨٢/٩ الوفيات ٥٠٧/١ (الاعلام ٦/٧) .

ابن سيرين (٣٣ - ١١٠ هـ) :

- هو محمد بن سيرين ، البصري ، الانصارى بالولا . تابعى امام .
- تفقه واشتهر بالبرع ، وتعبير الرؤيا . استكتبه أنس بن مالك بفارس .
- وكان أبوه مولى لأنس .
- ينسب اليه كتاب تعبیر الرؤيا (١)

ابن العربي (٤٦٨ - ٥٤٣ هـ) :

- هو محمد بن عبدالله بن محمد المعافى الاشبلى المالكي . تابع من
- حفاظ الحديث . رحل الى المشرق . ولي قضاء اشبيلية . قال ابن بشكوان
- هو ختام علماء الاندلس وآخر ائمتها .
- له : شرح الترمذى واحكام القرآن والخواص من القواعد والمحصول في اصول
- الفقه (٢) .

ابن عقيل (٤٣١ - ٥١٣ هـ) :

- هو علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي ، أبو الوفاء ، الحنبلي .
- شيخ الحنابلة في وقته . كان قوى الذاكرة . اشتغل في حياته بعدد هــجـج
- المعترزة ، وكان يعظم الخلاج ، فداود واختفى . ثم اعلن توثيقه (٣)
- اعظم تصانيفه كتاب الفنون في ٤٠٠ جزء وله الفرق والفصول في فقه الحنابلة .

ابن فورك (٤٠٦ هـ) :

- هو محمد بن الحسن بن فورك الانصارى الاصبهاني ، أبو بكر الشافعي . واعظ
- اصولي ، متكلم . حدث بنيسابور ، ومنى بهامدرسة . قتله محمود بن سبكتكين
- بالسم . مكرر من التصنيف .
- له : مشكلة الحديث والنظامي والحدود في الاصول (٤) .

-
- (١) تهذيب التهذيب ٢١٤/٩ تاريخ بغداد ٣٣١/٥ (الاعلام ٢٥/٢) .
 - (٢) نفع الطبيب ٣٤٠/١ انوفيات ٤٨٩/١ (الاعلام ١٠٦/٢) .
 - (٣) لسان الميزان ٢٤٣/٤ شذرات الذهب ٣٥/٤ (الاعلام ١٢٩/٤) .
 - (٤) طبقات الشافعية ٥٢/٣ النجوم الزاهرة ٢٤٠/٤ (الاعلام ٣١٣/٦) .

ابن قاسم (- ٩٩٢ هـ) :

هو أحمد بن قاسم الصباغ المبادي ثم المصري الشافعي الأزهري ، شهاب الدين له : (حاشية على شرح جمع الجوامع) في أصول الفقه • وله (شرح الوقوات) (١) .

ابن قدامة (٥٤١ - ٦٢٠ هـ) :

هو عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعلي ، المقدسي ، الحنبلي ولد بقضاء نابلس وانتقل في صغره إلى دمشق • وجاعد مع صلاح الدين سافر إلى بغداد ثم رجع إلى دمشق • من أكابر الحنابلة • كتابه : (المغني) من أحسن ما ألف في الفقه من حيث الترتيب • و (الكافي) و (المفتي) و (العمدة) و (الاستبصار) وغيرها •

ابن القيم (٦٩١ - ٧٥١ هـ) :

هو محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي ، شمس الدين • من أركان الإصلاح الإسلامي • واحد كبار العلماء • تتلمذ على ابن تيمية وانتصر له ولم يخرج عن شيء من أقواله • وقد سجن معه بدمشق • جمع من الكتب قدرا عظيما وكتب بخطه كثيرا • من كتبه : (الطرق الحكيمة) و (مفتاح دار السعادة) و (الخروسيه) وغيرها كثير (٢) •

ابن اللحام (٧٥٢ - ٨٠٣ هـ) :

هو علي بن محمد بن عباس بن شيخان علاء الدين ، دمشقي ، حنبلي ، فقيه أصولي له : (القواعد الأصولية) • (اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية) (٣) •

-
- (١) شذرات الذهب ٤٣٤/٨ فهرس الأزهري ٧/٢ (الاعلام ١/١٨٩) •
 (٢) الدرر الكامنة ٤٠٠/٣ جلاء العيينين ص ٢٠ (الاعلام ٦/٢٨١) •
 (٣) شذرات الذهب ٣١/٧ النعمي • (الداير ٢/٤٢) (معجم المؤلفين ٢٠٦/٧) •

ابن الملقن (٧٢٣ - ٨٠٤ هـ) :

هو عمر بن علي بن احمد الانصارى اشافى ، سراج الدين ، النحوى .
محدث فقيه مؤرخ . اندلسى الاصل . نشأ بالقاهرة وتوفى بها .
له : " غاية السؤل فى خصائص الرسول " و (شرح زوائد مسلم على
البخارى) و (تخرىج احاديث شرح الوجه للرافعى) (١) .

ابن المنذر (٢٤٢ - ٣١٩ هـ) :

هو محمد بن ابراهيم ابن المنذر ، النمسائى ، فقيه مجتهد . كان شيخ
الحرم بمكة . قال الذهبى : صاحب التصانيف التى لم يصنف مثلها .
منها : (المبسوط) فى الفقه ، (الاشراف على مذاهب أهل العلم)
و (اختلاف العلماء) و (تفسير القرآن) (٢) .

ابن الهمام (٧٩٠ - ٨٦١ هـ) :

هو محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود ، السيواسى ، ثم الاسكندرى .
كمال الدين ، المعروف بابن الهمام . حنفى .
عارف باصول الدين والتفسير والفرائض ، والفقه والحساب واللغة .
له : (فتح القدير) فى شرح الهداية . و (التحرير) فى الاصول
و (المسامرة فى الحقايد المنجية فى الآخرة) (٣) .

ابن واصل (٦٠٤ - ٦٩٧ هـ) :

هو محمد بن سالم بن نصر الله ، العازنى ، التميمى ، الحموى . مؤرخ
منطقى ، صمدى . عالم بالاعولين . اتصل بالملك الناصر بيبى فارسى
فى سفارة الى صقلية .
من كتبه : (نخبة الفكر) فى المنطق . و (مفرج الكرب فى اخبارى ايوب)
و (تجريد الاغانى) (٤) .

-
- | | |
|-----|---|
| (١) | ذيل طبقات الحفاظ ١٩٧، ٣٦٩، الضوء اللامع ١٠٠/٦ (الاعلام ٢١٨/٥) . |
| (٢) | تذكرة الحفاظ ٤/٣ ، الوفيات ٤٦١/١ (الاعلام ١٨٤/٦) . |
| (٣) | الضوء اللامع ١٢٧/٨ ، الجواهر المضية ٨٦/٢ (الاعلام ١٣٥/٢) . |
| (٤) | بنية الوعاة ٤٤ ، الوافى بالوفيات ٨٥/٣ (الاعلام ٣/٧) . |

ابو اسحق المروزي (- ٣٤٠ هـ) :

هو ابراهيم بن احمد . انتهت اليه رئاسة الشافعية بالعراق بعد
ابن سريج . مولده بعروقية خراسان . اقام ببغداد وتوفي بمصر .
له : تصانيف منها (شرح مختصر المزني) (١) .

ابو الحسين البصري (- ٤٣٦ هـ) :

هو محمد بن علي بن لطيف ، ابو الحسن ، البصري الميموني . أحد
أئمة المعتزلة . ولد بالبصرة ، وسكن ببغداد . وسها توفي . شهر
بالذكاة ، والديانة ، على بدعته .
من كتبه : (المعتمد في اصول الفقه) و (تصحيح الادلة) و (غرر
الادلة) و (شرح الاصول الخمسة) و كتاب في (الامامة) (٢) .

ابو الخطاب (٤٣٢ - ٥١٠ هـ) :

هو محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلواني ، ابو الخطاب . امام الحنابلة
في عصره . اصل من ضواحي بغداد . ومولده ووفاته ببغداد .
من كتبه : (التمهيد) في اصول الفقه ، و (الانتصار في المسائل
الكبار) و (الهداية) في الفقه (٣) .

ابو شامة (- ٦٦٥ هـ) :

هو عبد الرحمن بن اسماعيل بن ابراهيم المقدسي ، الدمشقي ، الشافعي
ابو القاسم شهاب الدين . مؤرخ محدث ، باحث ، اصله من القدس
ومولده بدمشق ، وسها وفاته غيلة .
من كتبه : (الروضتين في اخبار الدولتين) و (تاريخ دمشق)
و (كشف حال بني عبيد) و (الوصول) في الاصول (٤) .

(١) وفيات الاعيان ٤/١ شذرات الذهب ٣٥٥/٢ (الاعلام ٣٢/١) .

(٢) وفيات ٤٨٢/١ تاريخ بغداد ١٠٠/٣ (الاعلام ١٦١/٧) .

(٣) المنهج الاحمد . الباب ٤٩/٢ طبقات الحنابلة ص ٤٠٩ .

(٤) الفوات ٢٥٢/١ بنية الوعاة ٢٩٧ (الاعلام ٧٠/٤) .

ابو عبد الله البصري (٣٧٠ هـ) :

هو محمد بن احمد بن محمد بن يعقوب بن مجاهد الطائي البصري ، متكلم ،
وصاحب ابا الحسن الاشعري ، وقدم بغداد ، ودرس عليه ابو بكر الباقلائي .
له تصانيف في الاصول ، منها : هداية المستنصر ، ومعمونة المستنصر . (١)

ابو يعلى (٣٨٠ - ٤٥٨ هـ) :

هو محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء البجلي القاضي . شيخ
الحنابلة . عالم عصره في الاصول والفرق وانواع الفنون . من اهل بغداد .
ولا بالخليفة القائم قضاء دار الخلافة .
من مؤلفاته : (الاحكام السلطانية) . (الكفاية) في اصول الفقه . (احكام
القرآن) . (تهرئة معاوية) . (المجرى في الفقه) . (٢)

الاسفراييني ، ابو حامد (٣٤٤ - ٤٠٦ هـ) :

هو احمد بن محمد بن احمد الاسفراييني ، من اعلام الشافعية . ولد في
اسفرايين قرب نيسابور ، ورحل الى بغداد ، فتنقه فيها وعظمت مكانته . وألف
كتباً ، منها : مطول في اصول الفقه ، ومختصر في الفقه سماه " الوندق " .
وتوفي ببغداد . (٣)

الامتصوي (٧٠٤ - ٧٧٢ هـ) :

هو عبد الرحيم بن حسن بن علي الامتصوي الشافعي ، ابو محمد جمال الدين ،
فقيه اصولي ، نحوي . قدم من بلدة اسنا الى القاهرة سنة ٧٢١ هـ وانتسب
اليه رئاسة الشافعية وولى الحسبة ووكالة بيت المال .
من كتبه : (الاشباه والنظائر) . (الكوكب الدري في استخراج المسائل
الشرعية من القواعد النحوية) . (نهاية الراغب في العروض) . (٤)

-
- (١) تاريخ بغداد ٣٤٣/١ شذرات الذهب ٧٤/٣ (معجم المؤلفين ٢٠/٩) .
 - (٢) طبقات الحنابلة لابن المترجم ١٩٣/٢ - ٢٣٠ تاريخ بغداد ٢٥٦/٢ (الاعلام ٣١/٦) .
 - (٣) طبقات الشافعية ٢٤/٣ البداية والنهاية ٢/١٢ (الاعلام ٢٠٣/١) .
 - (٤) بغية الوعاة ص ٣٠٤ ، الهدى الطالب ٣٥٢/١ (الزكلى ١١٩/٤) .

الکها الطبری (٤٥٠ - ٥٠٤ هـ) :

هو علی بن محمد بن علی ابوالحسن البهراسی ه عماد الدین ه فقیه شافعی مفسر ه ولد فی طبرستان ه وسكن فی بغداد ه ودرس بالنظامیة ه ووسط واتهم بالباطنیة ه وأراد السلطان قتله فحماء الخلیفة المستظهر من كتبه : احكام القرآن (١) .

أمیر بادشاه (٩٨٧ - هـ) :

هو محمد امین بن محمود البخاری امیر بادشاه ه مفسر ه صوفی ه من آثاره : تفسیر صورة الفتح ه رسالة فی أن الحج یكفر الذنوب كلها صغیرها وكبیرها ه رسالة فی تحقیق حرق ق (٢) .

الباقلائی (٣٣٨ - ٤٠٣ هـ) :

هو محمد بن الطیب بن محمد بن جعفر ه أبوبکر ه القاضي ه من كبار علماء الكلام انتسب اليه رئاسة الاشاعة ه ولد بالبصرة وسكن بغداد ه فتوى بها ه كان جيد الاستباط ه سریع الجواب ه وجهه ضد الدولة سفیرا الى القسطنطينیة ه فجزت له مناظرات مع علماء النصرانیة ه من كتبه : اعجاز القرآن ه الانصاف ه الطل والنحل ه تمهید الدلائل ه التقریب والارشاد فی اصول الفقه قال عنه الزركشی هو اجل كتاب فی هذا الفن مطلقا (٣)

البخاری (٧٣٠ - هـ) :

هو عبد العزيز بن أحمد بن محمد ه علاء الدین البخاری : فقیه حنفی اصولی ه من كتبه : شرح المنتخب الحسامی ه للاخمينی ه شرح اصول البزودی (٤) .

-
- (١) وفيات الاعيان ٣٢٧/١ (الاعلام ١٤٩/٥) .
 - (٢) فهرست الخديوية ٥٢١/٧ (معجم المؤلفين ٨٠/٣) .
 - (٣) وفيات الاعيان ٤٨١/١ (الاعلام ٤٦/٧) البحر المحيط للزركشي (المقدمة) .
 - (٤) الفوائد البهية ص ٩٤ هـ فهرس الازهرية ٧٠/٢ (الاعلام ١٣٧/٤) .

اليزدوي (٤٨٢ هـ) :

هو علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم هـ ابوالحسن هـ فخر الاسلام هـ فقيه
اصولي هـ من اكابر الجنتية هـ من سكان سمرقند هـ منسوب الى (بنودة) قلعة
بالقرب من (نصف)
من تصانيفه : المبسوط هـ كز الوصول في اصول الفقه وهو المعروف بأصول
اليزدوي هـ تفسير القرآن (١)

بشير الحارثي (١٥٠ - ٢٢٢ هـ) :

هو بشير بن الحارث بن علي بن عبد الرحمن هـ المروزي هـ ابن نصر هـ من قدماء
الصوفية هـ له في الزهد والورع اخبار هـ من اهل مرو هـ سكن بغداد وتوفي بها (٢)

البلقيني (٧٢٤ - ٨٠٥ هـ) :

هو عمر بن رسلان هـ سراج الدين هـ عسقلاني الاصل هـ ولد في بلقينة من غربية مصر هـ
وتعلم بالقاهرة هـ مجتهد حافظ للحديث هـ ولي قضاء الشام ٧٦٩ هـ
من كتبه : (التدريب) في فقه الشافعية هـ تصحيح المنهاج هـ مناسبات تراجم
ابواب البخاري (٣)

البيضاوي (٦٨٥ هـ) :

هو عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي هـ ابوسعيد هـ ناصر الدين هـ البيضاوي هـ
ولد في المدينة البيضا (بفارس هـ قرب شيراز) ولي قضاء شيراز مدة هـ وصرف عشرين
القضاء هـ فرحل الى تهريز فتوفي بها هـ
من كتبه : تفسيره المشهور هـ موضوعات العلوم وتعاريفها هـ الفاية القصوى في دراية
الفتوى (٤)

-
- (١) الفوائد البهية ص ١٢٤ مفتاح السعادة ٥٤/٢ (الاعلام ١٤٨/٥)
 - (٢) تاريخ بغداد ٦٢/٧ - ٨٠ الحلية ٣٣٦/٨ (الزكلي ٢٦/٢)
 - (٣) ذيل طبقات الحفاظ هـ شذرات الذهب ٥١/٧ (الاعلام ٢٠٥/٥)
 - (٤) الهداية والنهاية ٣٠٩/١٣ مفتاح السعادة ٤٣٦/١ (الاعلام ٢٤٩/٢)

التفازاني (٢١٢٠ - ٢٩١ هـ) :

هو مسعود بن عمر بن عبد الله هـ سعد الدين هـ من أئمة الأصول الحريصة
واليان والمنطق هـ ولد بتفازان من بلاد خراسان وأبعمه تيمورلنك الذي
سمرقند فتوفي بها هـ
من كتبه : المطول (في البلاغة) هـ مقاصد الطالبين وشرحه هـ حاشية
الكشاف هـ شرح الاربعين النووية (١) هـ

التميمي (٣١٢ - ٣٢١ هـ) :

هو عبد العزيز بن الحارث بن أسد بن اللث بن سلیمان بن الاسود هـ أبو الحسن هـ
حنبلي هـ فقيه هـ أصولي غرضي هـ
وله تصانيف في الفقه والفرائض (٢) هـ

الثوري (٩٢ - ١٦١ هـ) :

هو سفيان بن مسروق الثوري هـ من بني ثور بن عبد مناة هـ من نصر هـ أبو عبد الله
أمير المؤمنين في الحديث هـ كان سيد أهل زمانه في علم الدين والتفسير هـ
ولد ونشأ بالكوفة هـ ورواه المنصور على القضاء فأبى هـ وسكن مكة والدينة
فطلبه المهدي فتوارى هـ وانتقل إلى البصرة فمات بها مستخفياً هـ
من كتبه : الجامع الصغير هـ والجامع الكبير هـ كلاهما في الحديث هـ وكتاب في
الفرائض (٣) هـ

الجبائي هـ أبو علي (٢٣٥ - ٣٠٣ هـ) :

هو محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي هـ من أئمة المعتزلة هـ ورئيس علماء
الكلام في عصره هـ وتنسب إليه طائفة الجبائية هـ ينسب إلى (جبي) من قرى
البصرة هـ اشتهر بالبصرة هـ ودفن بقريته هـ
له تفسير حافل مطول هـ رد عليه الأشعرى (٤) هـ

-
- (١) بحية الوعاة ص ٣٩١ الدرر الكامنة ٣٥٠/٤ (الذكي ١١٣/٨) .
 - (٢) تاريخ بغداد ٤٦١/١٠ البداية والنهاية ٢٩٨/١١ (معجم المؤلفين ٢٤٤/٥) .
 - (٣) الوفيات ٢١٠/١ الحلية ٣٥٦/٦ (الاعلام ١٥٨/٣) .
 - (٤) وفيات الأعيان ٤٨٠/١ البداية والنهاية ١٢٥/١١ (الاعلام ١٣٦/٢) .

الخصاص (١٢٧٠ هـ) :

هو أحمد بن علي الرازي ، أبو بكر ، الخصاص . من أهل الري . سكن بغداد ،
ومات بها . انتهت إليه رئاسة الحنفية . وخطب في أن يلي القضاء فامتنع
الف كتاب (احكام القرآن) وكتابا في اصول الفقه (١) .

جولده زهير (١٢٦٦ - ١٣٤٠ هـ) :

مستشرق مجرى يهودى تعلم في بودابست . ورجل الى سوريه فتعرف بالشيوخ
طاهر الجزائري ولازمه مدة . وانتقل الى مصر حيث لانم بعض علماء الازهر . نشر
بعض المؤلفات العربية القديمة . وترجم بعض الكتب العربية الى الالمانية .
له : العقيدة والشرعة في الاسلام . مقالات في دائرة المعارف الاسلامية . (٢)

الجويني (٤١٩ - ٤٧٨ هـ) :

هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد ، أبو المعالي ، وكان الدين ، الملقب
بإمام الحرمين . شافعي . بنى له الوزير نظام الملك المدرسة النظامية بنيسابور .
من تصانيفه : العقيدة النظامية في الاركان الاسلامية . البرهان في اصول الفقه .
نهاية المطلب في دراية المذهب في فقه الشافعية . الارشاد في العقيدة .
والورقات في الاصول (٣) .

حاجي خليفة (١٠١٧ - ١٠٦٧ هـ) :

هو مصطفى بن عبد الله . كاتب جلبي . مؤرخ بحاته . تركي الاصل . مولد ،
ووفاته بالقسطنطينية . تولى امالا كتابية في الجيش العثماني . ذهب الى بغداد
١٠٣٣ هـ . ورجل الى ديار بكر والشام وحلب ومكة . وانقطع بعد الى تدريس
العلوم .

(٤) له كشف الظنون . تحفة الكبار في اسفار البحار . سلم الوصول الى طبقات الفحول .

(١) تاج التراجم . الجواهر المضية ٨٤/١ (الاعلام ٦٥/١) .

(٢) العقيدة والشرعة - الترجمة العربية - المقدمة (الاعلام ٨٠/١) .

(٣) الاعلام للذركلي ٣٠٦/٤ .

(٤) مقدمة كشف الظنون . دائرة المعارف الاسلامية ٢٣٥/٧ (الاعلام ١٣٨/٨) .

الحليمي (٣٣٨ - ٤٠٣ هـ) :

هو الحسن بن حسن بن محمد بن حليم ، البخاري ، الجرجاني .
 فقيه شافعي ، قاضي . كان رئيس اهل الحديث في ما وراء النهر .
 مولده بجرجان ووفاته في بخارى .
 له : المنهاج في شعب الايمان (١) .

الخطابي (٣٨٨ - هـ) :

هو حمد بن محمد بن ابراهيم بن الخطاب البستي . ابو سليمان ، فقيه
 محدث ، من اهل (بست) من بلاد كابل من نسل زيد بن الخطاب
 اخي عمر بن الخطاب .
 من كتبه : محالم السنن (في شرح سنن ابي داود) . اصلاح غلط
 المحدثين . شرح البخاري (٢) .

الدهلوي (١١١٠ - ١١٢٦ هـ) :

هو احمد بن عبد الرحيم الفاروقى الدهلوى الملقب بشاه ، ولى الله . فقيه
 حنفى من المحدثين . قيل فيه : احيا الله به وبأولاده واولاد بناته
 وتلاميذه الحديث والسنة بالهند بعد موتها ، وعلى كتبه واسانيد
 المدار فى تلك الديار .
 له : الفوز الكبير فى اصول التفسير . ازالة الخفاء من خلافة الخلفاء .
 الانصاف فى اسباب الخلائى . ترجم القرآن الى الفارسية (٣) .

الرازي (٥٤٣ - ٦٠٦ هـ) :

هو محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمى البكرى ، فخر الدين
 الرازى : امام مفسر اصولى . واعظ . وهو قرشى النسب . ولد
 بطبرستان ، ومولده بالرى . ودخل الى خوارزم وخراسان . كان يحسن
 الفارسية ويقول بها الشعر .
 من كتبه : مفاتيح الغيب فى التفسير . المباحث الشرقية . الاربعون
 فى اصول الدين . تعجيز الفلاسفة (٤) .

- (١) الرسالة المستطرفة ٤٤ (الاعلام ٢٥٢/٢) .
- (٢) الوفيات ١٦٦/١ يتيمة الدهر ٢٣١/٤ (الزركلى ٢٠٤/٢) .
- (٣) ذيل كشف الظنون ٦٥/١ ، ١٦١ (الاعلام ١٤٤/١) .
- (٤) الوفيات ٤٢٤/١ لسان الميزان ٤٢٦/٤ (الاعلام ٢٠٣/٢) .

الزركشى (٧٤٥ - ٧٩٤ هـ) :

هو محمد بن بهادر بن عبد الله ، ابو عبد الله الزركشى ، بدر الدين .
وعالم بفقه الشافعية والاصول . تركى الاصل . مصرى المولد والوفاة .
له : لقطه المجلان . اعلام الساجد بأحكام المساجد . المنصور ،
وهو المعروف بقواعد الزركشى (١) .

المرخسى (— ٤٨٣ هـ) :

هو محمد بن أحمد بن سهل ، ابو بكر ، شمس الائمة . من كبار
الحنفية . مجتهد .
له : المصنوع (فى الفقه الحنفى) . شرح الجامع الكبير . شرح
السير الكبير (٢) .

السمعانى (٤٢٦ - ٤٨٩ هـ) :

هو منصور بن محمد بن عبد الجبار بن احمد العروى السمعانى ، ابو المظفر
التميمي . كان حنفيا ثم انتقل الى مذهب الشافعى . من أهل مرو .
محدث . مفسر . قدمه نظام الملوك .
من كتبه : تفسير السمعانى . الانتصار لاصحاب الحديث . الشهاب
لاهل السنة . الاصطلاح فى الرد على الدبوسى (٣) .

سهل التستري (٢٠٠ - ٢٨٣ هـ) :

هو سهل بن عبد الله بن يونس التستري ، ابو محمد . أحد ائمة الصوفية
والمتكلمين فى الاخلاص والرياضة وعبود الانفعال .
له : تفسير القرآن . رقائق المحبين (٤) .

-
- (١) الدرر الكامنة ٣٩٧/٣ كشف الظنون ١٢٥ (الاعلام ٢٨٦/٦) .
(٢) الجواهر المضية ٢٨/٢ الفوائد البهية ص ١٥٨ .
(٣) النجوم الزاهرة ١٦٠/٥ مفتاح السعادة ١٩١/٢ (الاعلام ٢٤٤/٨) .
(٤) طبقات الصوفية ٢٠٦/١ الوفيات ٢١٨/١ (الاعلام ٢١٠/٣) .

الشرييني (١٣٢٦ هـ) :

هو عبد الرحمن بن محمد بن احمد الشرييني . مصرى . فقيه شافعى
اصولى . ولى مشيخة الازهر ١٣٢٢ - ١٣٢٤ هـ . كان ورعاً
واهدالم يتكلف لكبير .
له : تقرير على جمع الجوامع . تقرير على شرح تلخيص المفتاح (١) .

صدر الشريعة (٧٤٧ هـ) :

هو عبيد الله بن مسعود بن محمود بن احمد المجوس البخارى الحنفى .
من علماء الحكمة والطبوعيات والاصول .
من كتبه : تعديل العلوم . شرح الوقاية . الوشاح فى علم المعانى (٢) .

الصفاني (٥٧٧ - ٦٥٠ هـ) :

هو الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر ، رضى الدين . اعلم أهل
عصره فى باللغة . كان فقيها محدثا . ولد فى لاهور بالهند . ونشأ
بغزنة ودخل بغداد . ورحل الى اليمن . وتوفى فى بغداد .
من كتبه : جمع البحرين . مشارق الانوار (فى الحديث) . شرح
صحيح البخارى (٣) .

الصيرفى (٣٣٠ هـ) :

هو محمد بن عبد الله الصيرفى ، ابوبكر . بغدادى . شافعى . اصولى .
متكلم . محدث . تفقه على ابن سريج وسمع الحديث .
له : شرح رسالة الشافعى فى الاصول . دلائل الاعلام فى اصول
الاحكام . كتاب فى الاجماع . كتاب فى الشروط (٤) .

-
- (١) فهرس ١ لاهورية ١٩/٢ معجم المطبوعات ١١١٠ (الاعلام ١١٠/٤) .
 - (٢) الفوائد البهية ١٠٩ فهرس الازهرية ٢٤/٢ ١٩٩٥ (الاعلام ٣٥٤/٤) .
 - (٣) الفوائد البهية ٦٣ . النجوم الزاهرة ٢٦/٢ (الاعلام ٢٣٢/٢) .
 - (٤) طبقات الشافعية ١٦٩/٢ مفتاح السمادة ١٢٨/٢ (معجم المؤلفين
٢٢٠/١٠) .

الماتولي (٧٢٣ - ٧٩٧ هـ) :

محمد بن محمد بن عبد الله الواسطي البغدادي مفتي الدين ، ابا المكارم .
عالم بغداد ومدرسها . انتهت اليه الرئاسة في العلم والتدريس . ولما
دخل تيمورلوك بغداد هرب منه فنهبت امواله : ورجع بعد ذلك فتوفى بها .
من كتبه : شرح منهاج البهضاي . شرح مصابيح البغوي . كفاية
النامك في معرفة النامك (١) .

عبد الله بن سعد بن أبي الصرح (- ٣٧٧ هـ) :

قرشي عامري . فاتح افريقية . من أبطال الصحابة كان من كتاب الوحشي .
كان على ميمنة عمرو بن الحارث في فتح مصر ولي مصر سنة ٢٥ هـ وتوفي عليه
١٢ سنة ، زحف خلالها الى افريقية وتحت امرته الحسن والحسين ابنا علي ،
وابن عباس ، وعقبة بن نافع . ووصل طنجة . وغزا الهم بجرا . وظفر بهم
في معركة ذات الصواري . اعتزل ايام صفين . ومات بمسقلان (٢) .

عبد الجبار الهمداني (- ٤١٥ هـ) :

هو عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني الاسدي ابادي ، ابا الحسن .
قاضي اصولي . كان شيخ المعتزلة في عصره . يلقبونه قاضي القضاة ،
ولا يطلقون هذا اللقب على غيره . ولي قضاء الري ومات فيها .
من تصانيفه : تنزيه القرآن عن المطاعن . الامالي (٣) .

العضد (- ٧٥٦ هـ) :

هو عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار ، عضد الدين الايجي . من أهل (ايج)
بفارس . عالم بالاصول والمعاني والعربية . جرت له محنت مع صاحب كرمستان
فصبغته بالقلعة ، ومات فيها . نهزب بالعظام .
له : اشرف التواريخ . الفوائد الخيامية في المعاني والبيان والبدع . جواهر
الكلام ، وهو مختصر لكتابه : المواقف (٤) .

- (١) الدرر الكامنة ١٩٤/٤ هدية العارفين ١٧٥/٢ (الاعلام ٢٧٢/٧) .
- (٢) اسد الغابة ١٧٣/٣ النجوم الزاهرة ٧/١ - ٩٤ (الاعلام ٢٢٠/٤) .
- (٣) تاريخ بغداد ١١٣/١١ معجم المطبوعات ١٢٦٩ (الاعلام ٤٧/٤) .
- (٤) مفتاح السعادة ١٦٩/١ . الدرر الكامنة ٣٢٢/٢ (الاعلام ٦٦/٤) .

الملائي (٦٩٤ - ٧٦١ هـ) :

خليل بن كوكابي بن عبدالله الملائي المحدث الدمشقي ، أبو سعيد ، صلاح الدين
محدث فاضل باحث تعلم في دمشق ، وحل رحلة طويلة ، اقام بالقدس مدرسا
بالصلاحية سنة ٧٣١ هـ وتوفي بها .
من كتبه : المجموع المذهب في قواعد المذهب ، المجالس المبكرة ، الوشم
المجمل الاربعين في اعمال المتقين (١) .

(الشيخ) عيش (١٢١٧ - ١٢٩٩ هـ) :

محمد بن احمد بن محمد علمي ، فقيه ، اصله من طرابلس الغرب ولد بالقاهرة
وتعلم بالازهر ، وولى مشيخة المالكية ثم ، ثم توفي بالسجن لانتهاك مطالبه عرابي .
له : شرح السنوسية في العقائد ، منح الجليل على مختصر خليل ، وغير ذلك (٢) .

عياض ، القاضي (٤٧٨ - ٥٤٤ هـ) :

عياض بن موسى بن عياض بن عمرو اليحصبي السبتي ، عالم الفقه وامام الحديث
في وقته ، كان من أعلم الناس بكلام العرب وانسابهم واياهم ، ولى قضاء سبتة
ثم قضاء غرناطة .
من كتبه : شرح صحيح مسلم ، مشارق الانوار على صحاح الاثار ، ترتيب المدارك
وهو تراجم لاهلام للمالكية (٣) .

القشيري (٣٧٦ - ٤٦٥ هـ) :

هو عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك بن طلحة ابو القاسم ، النسابون القشيري ،
من بني قشير بن كعب ، كان شيخ خراسان زهدا وعلما ، وكان السلطان الب
ارسلان يقدمه ويكرمه .
من كتبه : التوسير في التفسير ، لطائف الاشارات ، الرسالة القشيرية (٤) .

-
- (١) الدرر الكامنة ٩٠/٢ الانس الجليل ٤٥١/١٢ (الاعلام ٣٧٠/٢) .
 - (٢) ذيل كشف الظنون ٢٧١/١ مجمع المطبوعات ١٣٧٢ (الاعلام ٢٤٤/٦) .
 - (٣) وفيات الاعيان ٣٩٢/١ مفتاح السعادة ١٩/٢ (الاعلام ٢٨٢/٥) .
 - (٤) طبقات السبكي ٢٤٣/٣ - ٢٤٨ مفتاح السعادة ٤٣٨/١ (الاعلام ١٨٠/٤) .

الكرخي (٢٦٠ - ٣٤٠ هـ) :

هو عبيد الله بن الحسين • أبو الحسن • فقيه • انتسب إليه رئاسة الحنفية
بالعراق • مولده بالكرخ • ووفاته ببغداد •
من كتبه : رسالة في الأصول التي عليها مدار فروع الحنفية • شرح البام
الصغير • شرح الجامع الكبير (١) •

المازني (٤٥٣ - ٥٣٦ هـ) :

هو محمد بن علي بن عمر التميمي المازني • أبو عبد الله • محدث • من فقهاء
المالكية • نسبته إلى مازن • بجزيرة صقلية • ووفاته بالمهدية •
من كتبه : المحلم بغوائد مسلم • الكشف والانهاء في الرد على الأحياء للفرغاني
أيضاح المحصول في الأصول (٢) •

المحلي (٧٩١ - ٩٦٤ هـ) :

هو محمد بن أحمد بن إبراهيم المحلي الشافعي • جلال الدين • أصولي مفسر •
مولده ووفاته بالقاهرة • قيل فيه : تفتازاني العرب • كان مهيباً عدواً
بالحق • يواجه الظلمة والحكام بذلك • عز عليه القضاء الأكبر فامتنع •
له : كنز الراغبين في شرح المنهاج • الدرر الطالع في حل جمع الجوامع •
الطب النبوي • (٣)

-
- (١) الفوائد البهية ١٠٧ • فهرس الأزهرية ٤٥/٢ (الاعلام ٣٤٧/٤) •
(٢) وفيات الأعيان ٤٨٦/١ أزهار الرياض ١٦٥/٣ (الاعلام ١٦٤/٧) •
(٣) شذرا تالذهب ٣٠٣/٧ الضوء اللامع ٣٩/٧ - ٤١ (الاعلام ٢٣٠/٥) •

رقم الصفحة

ب	مقدمة
١	تمهيد
١	السنة في اللغة والاصلاح
٥	حجية السنة اجمالاً ومنزلتها من القرآن
	تحرير المصالح النبوية وبيان دور الافعال في ادائها
١٩	على الوجه الاكمل
٣٠	تقسيم السنن الى قولية وفعلية
٣٠	تعريف الفمـل
٣٣	تقسيم الفعل الى صريح وغير صريح
٣٥	مرتبة مباحث الافعال من علم الاصول
٣٩	مظان التعرف على الافعال النبوية في كتب الحديث
٤١	الافعال النبوية في الدراسات الاصولية

الباب الاول

٤٣	الافعال الصريحة
٤٥	<u>الفصل الاول</u> : البيان بالافعال
٤٦	تمهيد في القدم والاعتدال بالافعال النبوية
٥٦	المبحث الاول : البيان
٦٣	المبحث الثاني : البيان الفعلي
٧٦	المبحث الثالث : اختلاف القول والفعل في البيان
٨٢	المبحث الرابع : اذا اختلف فعلان في البيان
٨٣	<u>الفصل الثاني</u> : احكام افعال النبي صلى الله عليه وسلم بالنسبة اليه
٨٤	المبحث الاول : ما يصدر عنه الفعل النبوي
٨٤	المطلب الاول : أن يفصح بناء على التكليف
	المطلب الثاني : أن يفعل بناء على عدم التكليف:
٩٦	مسألة العفو
١٠٠	المبحث الثاني : احكام الافعال النبوية

رقم الصفحة

- ١٠٠ المطلب الاول : ما يكلف به النبي (ص) من الافعال
- ١٠٣ المطلب الثاني : احكام الافعال الصادرة عنه (ص)
- ١٠٤ العصمة عن المحرمات
- ١٢٨ العصمة عن المكسروه
- البحث الثالث : كيف يمين حكم الفعل اذا صدر عن
- ١٣١ النبي (ص)
- ١٣١ المطلب الاول : الواجب
- ١٣٩ المطلب الثاني : المندوب
- ١٤١ المطلب الثالث : المباح
- ١٤٢ الفصل الثالث : حجية افعال النبي (ص)
- ١٤٣ البحث الاول : الادلة
- البحث الثاني : منشأ حجية الافعال النبوية ، والشبه
- ١٥٥ التي تورث عليها
- الفصل الرابع : اقسام الافعال النبوية الصريحة ودلائلها على
- ١٦٣ الاحكام
- ١٦٦ البحث الاول : الفعل الجعلي
- ١٨١ تلميح الثاني : الفعل المادي
- ١٨٣ البحث الثالث : الفعل في الامور الدنيوية
- ١٩٢ البحث الرابع : الفعل المتأرق للعبادة (المعجزات)
- ٢٠٣ البحث الخامس : الخصائص النبوية
- ٢٢٢ البحث السادس : الفعل البياني
- ٢٣٨ البحث السابع : الفعل الامثالي (التنفيذي)
- ٢٤٥ البحث الثامن : الفعل المتعدي
- ٢٤٨ البحث التاسع : ما فعله (ص) لانتظار الوحي
- ٢٤٩ الفصل الخامس : الفعل المجرد
- ٢٥٤ البحث الاول : الفعل المجرد المعلوم الصفة
- ٢٥٥ البحث الثاني : الفعل المجرد المجهول الصفة
- البحث الثالث : ما ينسب الى الائمة من القول في الفصل
- ٢٦٠ المجرد بنوعيه

رقم الصفحة

٢٦٦	البحث الرابع : الأدلة
	المطلب الأول : في مناقشة دعوى امتناع التأسيس
٢٦٦	لاحتمال الخصوصية
٢٦٩	المطلب الثاني : قول الوقف
٢٧٠	المطلب الثالث : قول التحريم
٢٧١	المطلب الرابع : قول الاباحة
٢٧٢	المطلب الخامس : قول الندب
٢٨٣	المطلب السادس : قول الوجوب
٢٩١	المطلب السابع : قول المساواة
٢٩٦	المطلب الثامن : قول المساواة في العبادات خاصة
٢٩٩	<u>الفصل السادس : الاحكام المستفادة من الافعال</u>
٢٩٩	المطلب الاول : الوجوب
٣٠٢	المطلب الثاني : الندب
٣٠٤	المطلب الثالث / الاباحة
٣٠٧	المطلب الرابع : الكراهية
٣٠٨	المطلب الخامس : التحريم
٣٠٩	المطلب السادس : دلالة الفعل على الاحكام الوضعية
٣١٤	<u>الفصل السابع : صفة الدلالة الفعلية</u>
٣١٧	البحث الاول : طبيعة الدلالة الفعلية
	البحث الثاني : وجه انسحاب حكم فعله صلى الله عليه
٣٢٣	وسلم على افعال الامة
٣٢٦	<u>الفصل الثامن : دلالة متعلقات الفعل النبوي</u>
٣٣١	البحث الاول : سبب الفعل
٣٤٧	البحث الثاني : القائل . وجهات
٣٥٥	البحث الثالث : المفعول به وجهات
٣٥٦	البحث الرابع : مكان الفعل وزمانه
٣٦٣	البحث الخامس : هيئة الفعل

رقم الصفحة

٣٦٥	البحث السادس : دلالة الافتراض
٣٦٨	البحث السابع : الادوات والمناصر المادية
٣٦٩	البحث الثامن : العدد والمقدار
٣٧٩	<u>الفصل التاسع</u> : في مباحث متنوعة تتعلق بالافعال
٣٧٩	البحث الاول : الطريق المعلى لاستفادة الحكم من الفعل
	البحث الثانى : الاعتراضات التى تورد على الاستدلال
٣٨٢	بالافعال
٣٨٥	البحث الثالث : نقل الافعال النہوية
٣٨٥	المطلب الاول : طرق النقل
٣٨٧	المطلب الثانى : ادراك الصحابة للفعل المنقول
٣٨٩	المطلب الثالث : صور النقل
٤٠٢	البحث الرابع : نية التأسيس

الباب الثانى

٤٠٤	الافعال غير الصريحة
٤٠٦	<u>الفصل الاول</u> : الكتابة
٤١٥	<u>الفصل الثانى</u> : الاشارة
٤٢٦	<u>الفصل الثالث</u> : الوجه الفعلية للقول
٤٣٥	<u>الفصل الرابع</u> : السترك
٤٣٨	البحث الاول : البيان بالترك
٤٤٢	البحث الثانى : اقسام الترك والاحكام التى تدل عليها
٤٤٧	البحث الثالث : الترك المطلق والترك لسبب
٤٥١	البحث الرابع : نقل الترك
٤٥٩	<u>الفصل الخامس</u> : السكوت
٤٦٠	المطلب الاول : السكوت لعدم وجود دليل فى المسألة
٤٦٣	المطلب الثانى : السكوت لمانع

رقم الصفحة

٤٦٦	المطلب الثالث : ترك الحكم في حادثة هل يمنع الحكم في نظيره
٤٦٨	المطلب الرابع : ترك الاستفصال عند الافتاء ومدى دلالاته على عموم الحكم
٤٧٣	<u>الفصل السادس : الاقرار</u>
٤٧٤	تمهيد في تعريف الاقرار
٤٧٧	البحث الاول : الانكار
٤٨١	البحث الثاني : حجية التقرير
٤٨٨	البحث الثالث : شروط التقرير الدال
٤٩٧	البحث الرابع : انواع التقرير ودلالة كل منها
٥٠٥	البحث الخامس : تعدية حكم التقرير لغير المقر
٥٠٧	البحث السادس : في مسائل متفرقة
٥١٢	<u>الفصل السابع : الهم بالقص</u>
٥١٨	<u>الفصل الثامن : الملحقات بالافعال النبوية</u>
٥١٩	البحث الاول : افعاله من قبل الهممة
٥٢١	البحث الثاني : الشاغل النفسية
٥٢٣	البحث الثالث : فعله صلى الله عليه وسلم في الرؤيا
٥٢٣	المطلب الاول : رؤياه الفعل
٥٢٤	المطلب الثاني : من رأى النبي صلى الله عليه وسلم يفعل
٥٢٨	البحث الرابع : ما فعل به بعد موته
٥٣٠	البحث الخامس : افعال الله تعالى
٥٣٥	مبحث تقرير الله تعالى

الباب الثالث

٥٤١	التعاريف بين الافعال والترجيح
٥٤٢	مقدمة في الاختلاف بين الادلة
٥٤٦	<u>الفصل الاول : التعاريف بين الفعل والفعل</u>

رقم الصفحة

٥٥٧

الفصل الثاني : تعارض الاقوال والافعال

٥٥٨

تمهيد

٥٥٩

المبحث الاول : اسباب الاختلاف بين القول والفعل

٥٦٠

المبحث الثاني : الجمع بين القول والفعل اذا اختلفا

٥٦٤

المبحث الثالث : القول الذي يعارضه الفعل

٥٦٨

المبحث الرابع : الفعل الذي يصح معارضته للقول

٥٧١

المبحث الخامس : نسخ حكم الفعل بالقول نسخه لحكم القول

٥٧٣

المبحث السادس : العمل عند التعارض مع الجهل بالتأخير

٥٧٥

المبحث السابع : الصور التفصيلية لاختلاف القول والفعل

٥٨٢

الفصل الثالث : تعارض الفعل والادلة الاخرى

٥٨٥

الفصل الرابع : اختلاف التقرير والقول او الفعل

٥٨٦

المبحث الاول : اختلاف التقرير والقول

٥٩٣

المبحث الثاني : اختلاف التقرير والفعل

ملحق : الصور التفصيلية لاختلاف القول والفعل مع بيان الحكم فسي

٥٩٥

كل منها (من رسالة الحافظ الحلي)

٦٠٨

المراجع

٦٢٠

معجم الاعمال

٦٤٢

الفهوس